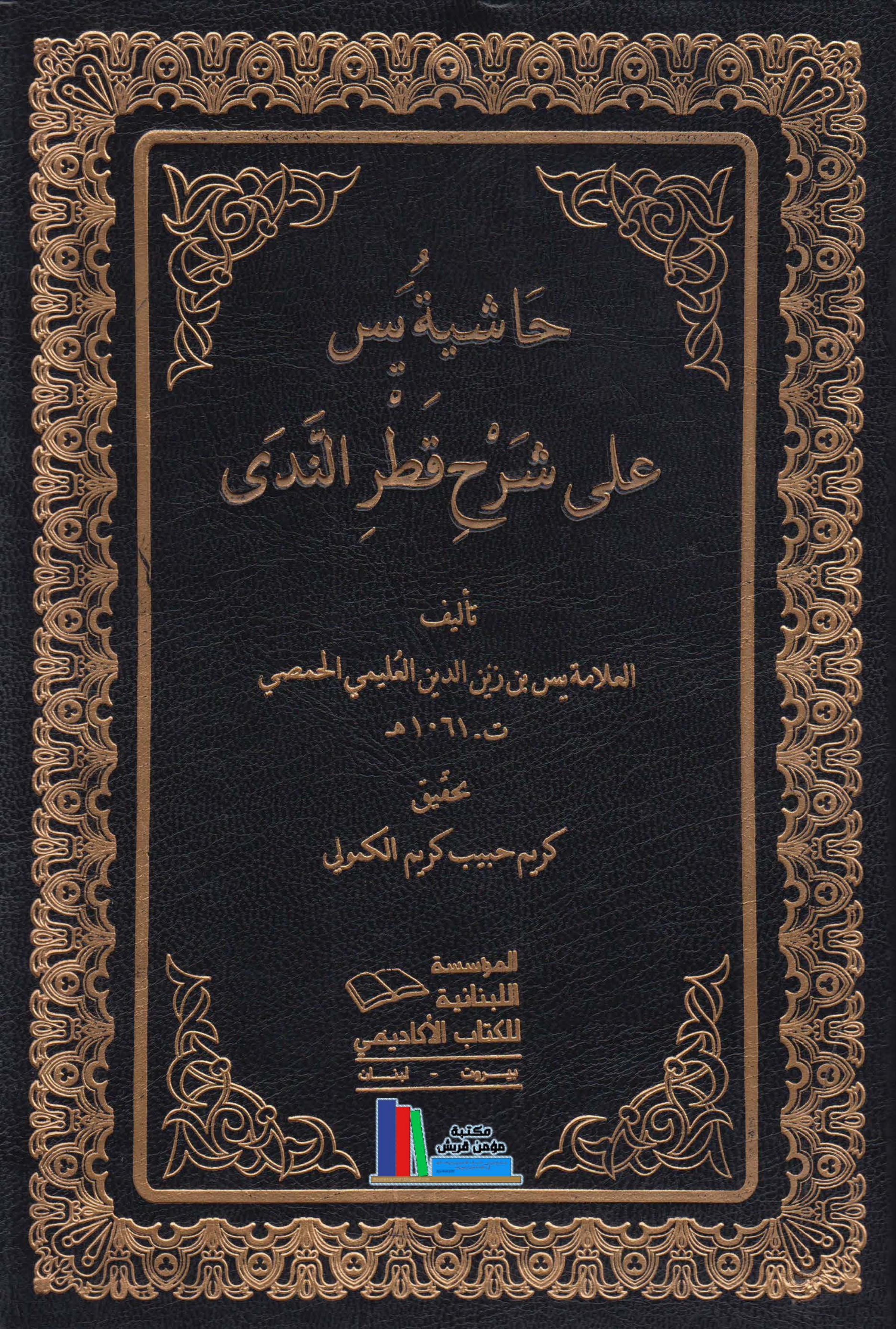

حَاشِيةُ يس
عَلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى
تأليف
العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي
ت. ١٠٦١هـ
تحقيق
كريم حبيب كريم الكمولي
المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان
مكتبة مؤمن قريش

حَاشِيةُ يَس

عَلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

حَاشِيةُ يس

عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

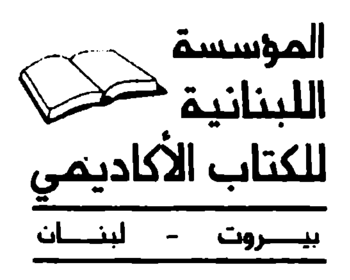
العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي

ت ـ ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكمولي

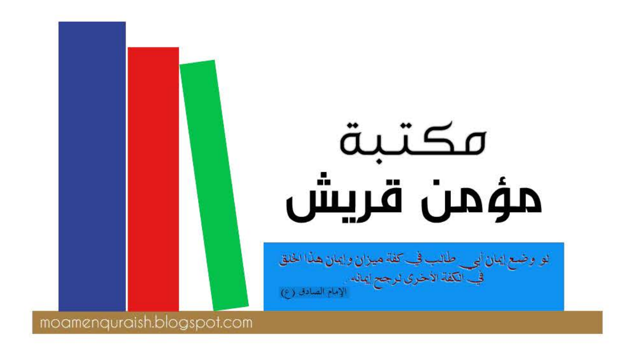
الجزءُ الثاني

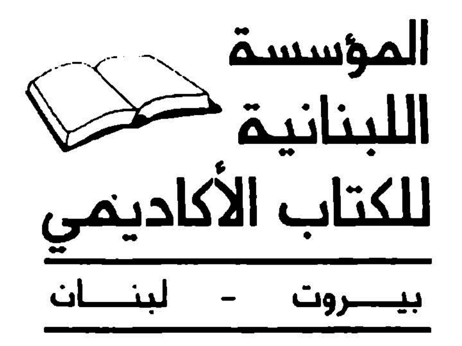


المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م





بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - خليوي : ٠٠٩٦١٧٠٠٢٧٢٥٠

Beirut - Airport Road - behind Golden Plaza - Mobile : 0096170027250

e-mail : academicbook_leb@hotmail.com

[العلم]

[ثمّ] الثاني من المعارف [**العلم** : وهو] ما وضع لمعيّن لا يتناول غيره ،

هذا ثاني المعارف ، وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطي ، ووجهه : أنّ الاشتراك في العلم بطريق العارض ولا كذلك الضمير ، حتى قيل: إنه كلي لا جزئي ، ولأنّ الضمير يحتاج الى ما يعينه ؛ ولأنه يعود على النكرة ؛ ولأنه قد يجر بـ((رب)) .

قوله [ما وضع لمعيّن ...] أي : تعييناً خارجياً أو ذهنياً ، فيتناول : علم الشخص وعلم الجنس ، وناقل العلم واضع بالنسبة اليه ، فيدخل المنقول من غير احتياج الى التعبير بـ((ما تعلق)) بدل ((وضع)) .

والمراد بقوله ((لا يتناول)) عدم التناول من حيث الوضع له ، كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي ، فلا يخرج الأعلام المشتركة فإنّ تناولها غيرها بأوضاع متعددة ، والأمور التي تختلف بالاعتبار قيدُ الحيثية مرادٌ في تعريفها ، فلا حاجة الى زيادة بعضهم : ((بوضع واحد)) .

ودخل في التعريف : العلم بالغلبة ؛ لأنّ المراد : الوضع حقيقة أو تنزيلاً وحكماً ، وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معيّن بمنزلة الوضع من واضع معيّن ، فكأنّ هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك .

ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة ؛ لأنّ الانتقاض

فخرج بالـ((معيّن)) : النكرات ، وبما بعده : بقيّة المعارف .

فإنّ الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأنْ يستعمل في معيّن خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لكنْ إذا استعمل فيه صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند اليه .

واسم الإشارة صالح لكل مشارٍ اليه ، فإذا استعمل في واحدٍ لم يشركه فيما أسند اليه أحد .

و((أل)) صالحة لأنْ يعرّف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحد عرّفته وقصرته على شيءٍ بعينه ،

ﮰ يتوقف على كونه موضوعاً بأوضاع متعددة للخصوصيات ، وهو ممنوع لا دليل عليه ؛ لاحتمال أنه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد ، فمن ادعى خلاف ذلك فعليه إثباته ، ودون ذلك خرط القتاد .

قوله [فخرج بالـ((معيّن)) : النكرات] ؛ لأنها لا تعيّن مسماها من حيث الوضع وإنْ عرض بعد الوضع لأمرٍ عارضٍ كـ((شمس وقمر)) ، ولا حاجة في إخراج نحو ذلك لزيادة قيد : ((على وجه منع الشركة)) .

وأورد : أنّ الواضع إنما يضع لمعيّن ، وأجيب : بأنّ المراد وضع لمعيّن باعتبار تعيينه ، والنكرة وإنْ وضعت لمعين لم يرد تعيينها .

قوله [وأل صالحة ...] المناسب لقوله : ((وبما بعده بقية المعارف)).. الخ أنْ يقول : والمعرّف بـ((أل)) صالح لكل واحدٍ من أفراده ، فإذا استعمل في واحد عرّفه وقصره على شيءٍ بعينه ، ﮰ

وهذا معنى قولهم : ((إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالا)) .

وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين ؛ لأنه :

[إما شخصي] وهو ما وضع لمعيّن في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له ، [كـ((زيد))] وشبهه ، فدخل العلم العارض الاشتراك كـ((عمرو)) مسمى به كلٌ من جماعة ، وهو قسمان :

مرتجل : وهو ما استعمل من أول الأمر علماً

وقول التوضيح [1] : ((فنحو ((الرجل)) إنما يعيّن مسمله ما دامت فيه أل)) مفهومه أنّ المعين للمسمى هو لفظ ((رجل)) في قولك : ((الرجل)) لا ((أل)) ولا مجموعها بل أل قرينة فقط .

قوله [هذا معنى قولهم ...] أي : قول بعضهم ، ومرّ ما فيه وبيان القول الآخر .

قوله [باعتبار تشخصه ...] أي : تشخص مسمله وعدمه ، والتشخص : ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه .

قوله [وهو قسمان] أي : على الأصح ، وقيل : الأعلام كلها منقولة ، وقيل : كلها مرتجلة ، قال أبو حيان [2] : ((التقسيم إليهما في العلم الوضعي ، وأما العلم بالغلبة فخارج عنه)) انتهى ، وقد يدّعى أنّ تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم .

قوله [وهو ما استعمل ...] أشعر قوله : ((استعمل)) أنه لابدّ في العلم من أنْ يستعمل ،

---

(١) الأوضح ٨٨/١ (العلم) ، والمحشي تصرف في النقل .

(٢) المع ١/ ٢٣٥ .

كـ((سعاد وفقعس وموهب)) .

وكلام السعد [1] ظاهر في عدم اشتراط الاستعمل ، وأورد على الحد : أنه غير مانع لصدقه بما استعمل علماً ثم نقل علماً أيضاً ، كـ((أسامة)) فإنه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص ، مع أنه منقول لا مرتجل .

قوله [كـ((سعاد)) ...] أشار الى أنّ المرتجل :

أمّا مقيس : بأنْ يكون موافقاً حكم نظيره من النكرات وهو كثير كـ((سعاد وفقعس)) قل في القاموس[2] : فقعس بن طريف ، أبو حيٍّ من أسد ، علم مرتجل قياسي .

وأما شاذ : بأنْ يكون مخالفاً حكم نظيره من النكـــرات كـ((موهب)) فإنه ((مفعل)) من ((وهب)) فالقياس يقتضي أنْ يكون ((موهِباً)) بكسر الهاء ؛ لأنّ ذلك حكم كل ((مفعل)) مما فاؤه ((واو)) ولامه صحيحة .

وفي التسهيل [3] : ((العلم المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم ، وفتح ما يكسر، أو كسر ما يفتح ، وتصحيح ما يعل ، أو إعلال ما يصح)) انتهى .

فالشاذ بالفك كـ محبب فإنه ((مفعل)) من : الحب فالقياس يقتضي أنْ يكون ((محبّـاً)) بالإدغام ؛ لأنّ حكم ((مفعل)) مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد .

---

(١) قل التفتازاني في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية من المطول ١٩٢ : ((اللفظ الموضوع لمعيّن إنما هو العلم ، وما سواه إنما وضع ليستعمل في معين)) .

(٢) القاموس المحيط ٢/٢٣٧ مادة ((فقعس)) .

(٣) شرح التسهيل ١/١٦٧ـ ١٦٨ (العلم) ، وكل هذا البحث موجود فيه فراجع .

ومنقول وهو الغالب : وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كـ((زيد ، وأسد ، وحارث ، وشمَّر، ويشكر ، واصمت ، وشاب قرناها ، وزيد منطلق))

والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح [1] ، والشاذ بكسر ما يفتح كـ((معد يكرب)) فإنّ القياس يقتضي أنْ يكون ((معدي)) ؛ لأنّ نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كـ((مرمى ومسعى)) ، والشاذ بتصحيح ما يعل كـ((مدين ومِكْوَز)) فإنّ القياس يقتضي إعلالهما بقلب الواو والياء ألفاً ، والشاذ بإعلال ما حقه التصحيح كـ((داران وماهان)) والقياس : ((دوران وموهان)) كـ((جولان وطوفان ودوران)) .

قوله [كـ((زيد)) ...] الأول : منقول من مصدر ، والثاني : من اسم عين ، والثالث : من صفة ، والرابع : من فعل ماضٍ ، والخامس : من فعل مضارع ، والسادس : من فعل أمر ، وفي شرح التسهيل [2] لمصنفه : ((أنّ هذا غير صحيح لوجهين :

أحدهما : أنّ الأمر بالصمت : إما أنْ يكون من ((أصمت)) وإما أنْ يكون من ((صمت)) فالذي من ((أصمت)) مفتوح الهمزة ، والذي من ((صَمَتَ)) مضمومها ، ومضموم الميم ، و((أصمت)) بخلاف ذلك ، والمنقول لا يغير .

---

(١) ((كما ذكر الشارح)) يعني : الفاكهي فقد قال ((موهب)) . قال ابن مالك في التسهيل ١ /١٦٧ : والشذوذ بفتح ما يكسر كـ((موهب)) ، فإنه ((مفعل)) من ((وهب)) . فالقياس يقتضي أنْ يكون ((موهبا)) بالكسر ؛ لأنّ ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة .

(٢) شرح التسهيل ١ /١٦٧ (العلم) .

....

....

والثاني : أنه قد قيل فيه ((إصمته)) بـ((ها)) التأنيث ، ولو كان فعل أمر لم تلحقه ها التأنيث ، وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً)) انتهى .

ويجاب : بأنه جاء في ((صمت يصمت)) بكسر الميم أيضاً ، ولا حاجة لدعوى الرضي[1] أنه من تغييرات التسمية ؛ لأنّ الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل ، ولحاق الهاء له إعلام بأنه فارَقَ موضعه من الفعلية .

والسابع : من جملة فعلية ، والثامن : من جملة إسمية ، ولم تقع التسمية بالمنقول من الإسمية وإنما قاسه النحاة ، بقي أنّ حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الأوضح وغيره[2].

وفي حواشي المتوسط للسيد ما نصه : ((جعل الشارح مثل ((تأبط شراً)) علماً من قبيل المبنيات المحكية على بنائها ، قيل : والحق أنّ الجملة من حيث أنها جملة قبل جعلها علماً مبنية بل عدت قسماً رابعاً من مبني الأصل وإنْ كانت أجزاؤها معربة ، وأما إذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً مستحقاً لأنْ يجري الإعراب على آخره كـ((بعلبك)) .

لكن لّما كان الجزء الأخير من ((تأبط شراً)) مشغولاً بالإعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظاً فصار إعرابه تقديرياً ؛

---

(١) شرح الكافية ١٣٨/٢ (العلم) .

(٢) الأوضح ٨٧/١ (العلم) .

[**أو جنسي**] : وهو ما وضع لمعين في الذهن ـ أي : ملاحظ الوجود فيه ـ [**كأسامة**] علم للسبع ، أي : لماهيته الحاضرة في الذهن ،

فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات ، لكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة ، فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بمنع الصرف)) .

قوله [هو ما وضع لمعين في الذهن] لم يزد : ((لا يتناول غيره)) ؛ لأنّ قوله ((في الذهن)) يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا .

قوله [أي : ملاحظ الوجود فيه] خرج به سائر الصور الذهنية ؛ ضرورةَ عدم اعتبار الملاحظة في وضع أسماء الأجناس النكرات ، وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه :

((في اسم الجنس النكرة مذهبان :

أحدهما : أنه موضوع للفرد المنتشر ، وعلى هذا لا إشكال ؛ لأنّ علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة .

وثانيهما : أنه موضوع للماهية ، وحينئذٍ يحصل الإشكال ، والجواب : إنّ في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ .

فإنْ قلت : الواضع إذا وضع لفظة بإزاء معنى لابدّ أنْ يلاحظ المعنى ، وكذلك لقائل ((جاءني زيدٌ)) لابدّ وأنْ يلاحظ معناه .

قلت : قوله ((ولم يلاحظ)) فيه الجواب ؛ لأنّ الحضور الذهني وإن كان حاصلاً لم يلاحظ في النكرة بخلاف المعرفة ، فإنّ الملاحظة واجبة فيه ، وعدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه)) انتهى .

فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة ، فقولك : ((أسامة أجرأ من ثعالة)) بمنزلة قولك : ((الأسد أجرأ من الثعلب)) .

ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه ، كمنعه من ((أل)) والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في ((أسامة وثعالة)) ، ومجيء الحال منه كـ((هذا أسامة مقبلاً)) ، وعدم نعته بالنكرة .

قوله [ودليل اعتبار ...] وجه الدلالة أنّ الأحكام المذكورة تستلزم التعريف ، وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، ومعنى اعتبار التعيين : اعتبارُ ملاحظة الوجود في الذهن ، فيوافق قوله السابق : ((ملاحظ الوجود في الذهن)) ، (1) وليس مغايراً له دالاً على أنّ الصواب أنْ يقول فيما تقدم : ((أي : ملاحظ التعيين)) ؛ ليتميز عن سائر الصور الذهنية إذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع ؛ لأنّ هذا غفلة عن قوله : ((ملاحظ الوجود)) ، وإنما كان يصح لو قيل : ((موجود الوجود)) فتدبر .

---

(1) قوله : ((وليس مغايراً له دالاً على ......)) أي : مع دلالته أو حال دلالته ، وهذا دفع إشكال مقدر ملخصه : إن الفاكهي لمّا عرّف علم الجنس قال : إنه ما وضع لمعيّن في الذهن ، ثم فسر لفظ التعيين في الذهن بالوجود فيه ، وواضح أن كل الصور الذهنية مشتركة في نسبة الوجود في الذهن فليس وجود صورة أشد من وجود أخرى ، فصار لزاماً تصحيح كلام الفاكهي المتقدم فالصحيح : ((أي : ملاحظ التعيين في الذهن)) لا ملاحظ الوجود ، فتصدى العلامة المحشي الى الرد عليه . أولاً : الفاكهي قال : ((ملاحظ الوجود)) وعبارته واضحة ، وثانياً : الإشكال إنما يلزم على كلام الشارح لو قال : ((ملاحظ موجود الوجود)) ، فإنّ ملاحظة وجود شيء غير ملاحظة موجوديته ، فملاحظة الموجودية تساوق ملاحظة التعيين فيرد الإشكال ، لكن الشارح لم يقل ((ملاحظ موجود الوجود)) فالإشكال غير وارد .

وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق : فهو ما وضع للماهية مطلقاً ـ أي : بلا تعيين ـ كـ((أسد)) اسم لماهية السبع ، يقال : ((أسد أجرأ من ثعلب)) كما يقل : ((أسامة أجرأ من ثعالة)) ، ويعبر عنه بالنكرة أيضاً .

لكن الفرق بينهما بالاعتبار : إنْ اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمّي اسم جنس ، ومطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة سمّي نكرة .

ومثلهما في الإبهام : المعرف بلام الجنس ، بمعنى : بعض غير معين ، نحو : ((إنْ رأيت الأسد ـ أي : فرداً منه ـ ففرّ منه)) .

قوله [أي : بلا تعيين] أي : بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مرّ .

قوله [يقل : أسد أجرأ من ثعلب] جَعْلُ الجراءة نظراً الى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لا يخلو عن خفاء .

قوله [بالاعتبار] أي : اعتبار الواضع ؛ لأنّ الدلالة إنما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم ؛ لأنّ اللفظ إذا أطلق دلّ على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراده أم لا .

قوله [بلا قيد] أي : بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ، ودخل في ((غيرها)) قيد التعيين الذهني ، فإنه قيد في علم الجنس دون اسمه .

قوله [ومثلها في الإبهام ...] إلا أنّ النكرة تفيد أنّ ذلك الاسم بعضٌ من جملة الحقيقة نحو : ((أدخل سوقاً)) ، بخلاف المعرّف نحو : ((أدخل السوق)) فإنّ المراد به نفسُ الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة ، كالدخول مثلاً فهو كعامٍّ مخصوص بالقرينة ، فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء ، وبالنظر الى أنفسهما مختلفان .

ثم استعمل علم الجنس أو اسمه معرّفاً أو منكّراً في الفرد المعين أو المبهم إنْ كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز ،

قوله [إنْ كان من حيث اشتماله على الماهية] أي : مع قطع النظر عن الشخص .

قوله [فحقيقة] أي : لأنه استعمل اللفظ فيما وضع له ابتداءً ، وهذا مبني على المرجح من أنّ اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي : أما على مقابله : وهو أنه وضع لفرد مبهم ، فليس استعماله معرّفاً بلام الحقيقة حقيقة ، كما حققه السيد معترضاً به إطلاق السعد أنه حقيقي (١) ؛ لأنه إذا كان موضوعاً لفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرّف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد ، وقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعا .

وفيما ذكره الشارح بحث : وهو أنّ التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرّف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد ، فكيف يكون فيه حقيقة ؟ .

والجواب : أنّ الغرض إطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها ، كما صرحت به عبارته ، ولا يخفى أنّ مثل هذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها ضمن الفرد المعيّن أو المبهم ، فلا إشكال .

---

(١) قال التفتازاني في المطول ٢٠٥ (بحث تعريف المسند اليه باللام) : ((فإنْ قلت : المعرّف بلام الحقيقة وعلم الجنس إذا أطلقا على واحد كما في نحو : (أدخل السوق ، ورأيت أسامة مقبلاً) أحقيقة هذا أم مجاز ؟ قلت : بل حقيقة ؛ إذ لم يستعمل إلا فيما وضع له ؛ لأنّ معنى استعمل الكلمة في المعنى أنْ يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد إرادته منها ، وأنت إذا أطلقت المعرّف والعلم المذكورين على الواحد فإنما أردت به الحقيقة ...)) ، واعتراض السيد الشريف في حاشية المطول نقله المحشي .

ومن العلم ما كُنِّيَ به عنه كـ((فلان وفلانة)) ، وكذا بعض الأعداد المطلقة ،

☜ وأورد : أنّ قضية توقف كون الاستعمل حقيقياً حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية ((زيد)) في نحو : ((زيدٌ حيوان)) ، حيث لوحظ ((زيد)) من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان ، وهو في غاية البعد .

وأجيب : بمنع اقتضائه ذلك بل إنما يقتضي مجازية لفظ ((الحيوان)) في ((زيد)) من حيث خصوصه ، لا مجازية استعمل لفظ ((زيد)) فيه من حيث خصوصه .

قوله [كفلان وفلانة] هما علمان لأعلام الأناسي ، من باب ((أسامة)) ؛ لانطلاقهما على كل علم منها ، فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسي من يعقل فإنّ لها حقيقة ذهنية ، كما أنّ لجنس ((الأسد)) حقيقة ذهنية وضع لها ((أسامة)) .

واستشكل كونها علمين لما ذكر بأنهما ألفاظ ، فإذا قلت : ((قل زيدٌ : جاءني فلان)) فمعناه : جاءني مسمى ((فلان)) ، وإنما مسمـــــاه لفظ ، وليس هذا كـ((زيد)) في ((جاءني زيد)) ؛ لأنّ مسمّاه ذات .

وأجيب : بأنّ معنى ((جاءني فلان)) : ((جاءني مسمّى مسمى فلان)) ، فلمّا صح الإسناد الى لفظ ((زيد)) والمراد مسماه صحّ الإسناد الى ((فلان)) والمراد مسمى مسماه .

قوله [وكذا بعض الأعداد المطلقة] أي : التي لم تقيّد بمعدود مذكور أو محذوف وإنما دلّ بها على مجرد العدد ، والدليل على علميتها أنّ كلاًّ منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فإذا انضم الى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو : ((ثلاثةُ نصفُ ستة)) و ((أربعة نصف ثمانية)) .

والأصح أنّ أسماء الأيام أعلام ولامها للّمح ، وإنّ التصغير مطلقاً لا يبطل العلمية .

[و] العلم [وهو] باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً [إما اسم] وهو ما عدا الكنية واللقب [كما مثلنا] من ((زيد وأسامة)) .

قوله [والأصح أنّ أسماء الأيام ...] هذا مذهب الجمهور ، فإنهم قالوا : إنها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ((أل)) التي للمح الصفة ، ثم غلبت فصارت كالـ((دَبْران)) ، فـ((السبت)) مشتق من معنى القطع ، و((الجمعة)) من الاجتماع ، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقال المبرد [1] إنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، وإذا زالت صارت نكرات .

قوله [وإنّ التصغير ...] أي : والأصح أنّ التصغير مطلقاً لا يبطلها ، وقيل : يبطلها تصغير الترخيم ، ورده ابن جني [2] بقوله :

وكانَ حُريثٌ في عطائيَ جامدا [3]

يريد الحارث بن وعلة ، قال : فلو كان منكراً لأدخل عليه ((أل)) .

قوله [أو جنسياً] لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه فقد قال المصنف في حواشي الألفية ما نصه : ((وفهم من هذا ـ أعني الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم ـ أنّ اسم الجنس لم يوضعْ له لقب ، وكذلك فعل غيره من النحويين)) انتهى المراد منه .

---

(١) الهمع ٢٤١/١ (العلم) وكل ما ذكره المحشي نصّ ما في الهمع .

(٢) الهمع ٢٤٣/١ (العلم) .

(٣) عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ٦٥ وبلا نسبة في الهمع ٢٤٣/١ ، وتمامه :

أتيتُ حُرَيْثاً زائراً عن جنايةٍ ... وكان حريثٌ في عطائيَ جامدا

[أو لقب] : وهو ما أشعر برفعة المسمّى [كـ((زين العابدين))] ، أو بضعته كـ((بطة [وقفة])) .

قوله [وهو ما أشعر ...] أي : باعتبار مفهومه الأصلي ، فإنّ ذلك قد يقصد تبعاً ، قاله السيد في حواشي الأصول ، وأراد بذلك كما قل : ((إنّ إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أنّ له مفهوماً آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت اليه الذهن وإنْ لم يكن مقصوداً عند الإطلاق ، بل المقصود هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصور فيه إشعار)) .

فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر ((زيد)) بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فإنه يشعر بذلك الكمال ، ويلزم أنْ يكون لقباً والتزامه بعيد ، نعم إذا سمي شخص آخر بـ((زيد)) بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبا .

وبهذا يعلم وجه التعبير بـ((أشعر)) دون ((دلّ)) أو ((وضع)) ؛ لأنّ العلم إنما وضع لتعيين الذات ، والمراد إشعار قوي بحيث يقصد عادة ، ولذا قل الرضي[1] : ((وهو ما يُقْصدُ به ... الخ)) .

ولا يخفى أنّ كلاً من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو : ((أبي الخير وأبي لهب)) ، فيلزم أنْ يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك ، وانفراد اللقب في نحو : ((كرز)) والكنية في نحو : ((أبي بكر)) ، ولا مانع من ذلك .

ويوافقه قول بعضهم : ((والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية ، فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر)) . فقول الشارح :

---

(١) قل الرضي في تعريف اللقب : (وهو ما يقصد به أحدهما ...) يعني : المدح أو الذم . (شرح الكافية ١٣٩/٢) (العلم) .

[أو كنية] : وهي ما صُدِّرَ بـ((أب أو أم)) [كأبي عمرو وأم عمرو]

((والفرق بينها وبين اللقب...الخ)) محمولٌ على غير مادة الاجتماع .

بقي هنا شيء وهو أنّ ظاهر كلامهم إنّ ما أشعر بما ذكر ((لقب)) ، وما صُدِّر بما ذكر ((كنية)) وإنْ وضعه الأبوان ونحوهما ابتداءً ، والظاهر أنّ ما وضع ابتداءً اسم مطلقاً ، ويؤيده ماحكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير أفريقية في تكنيته بـ((أبي القاسم)) مع النهي عنه ، فأجاب بأنه اسمه لا كنيته .

وقد يقال : إنّ الفرق بين الاسم وبينها اعتباريٌ أيضاً .

ويؤيِّده قولُ بعضهم : ((ويدخل في تعريف اللقب نحو : ((محمد وأحمد وصالح وعلي)) أي : لإشعارها بالمدح إشعاراً قوياً)) .

وقد يدعى أنّ ما وضع أولاً اسمٌ مطلقاً ، ثم ما صُدِّر بـ((أب أو أم)) كنية مطلقاً ثم يعتبر الإشعار ، وعليه تكون الأقسام متباينة .

ولا يكفي في تباينها اعتبار أنّ ما وضع أولاً ((اسمٌ)) ، ثم ما استعمل بعد ذلك إنْ أشعر ((لقب)) ، أو صُدِّرَ ((كنية)) ؛ لأنه يبقى أنّ ما اشعر وصُـدِّر كـ((أبي الخير)) يصدق عليه تعريف الأخيرين ، فتفطن .

قوله [وهي ما صُدِّر بـ((أب أو أم))] أي : علم مركب مضاف صُدِّر بذلك ، فخرج بـ((المضاف)) نحو قولك : ((أب لزيد جاء)) إذا سمّيت به أو ((أبو زيد قائم)) لو سميت به ، فإنّ الأول لا إضافة فيه ، والثاني : الإضافة لجزء العلم لا لكله ، وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صُدِّر بـ((ابن)) أو ((بنت)) ، كـ((ابن دأية)) للغراب ، و((بنت طبق)) لنوع من الحيات .

قل الرضي [1] : ((والكنية عند العرب قد يُقصد بها التعظيم ، والفرق بينها وبين اللقب معنىً أنّ اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظَّم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإنّ بعض النفوس تأنف من أنْ تخاطب باسمها)) .

فائدة : ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث ، وإنما صرّحوا بكنيتهن .

قوله [تصريح بتلقيب الإناث] فيه نظر : فقد صرّحوا في قول امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخدرَ خِدْرَ عنيزةٍ [2]

بأنّ ((عنيزة)) لقب ((فاطمة)) المناداة على طريق الترخيم في قوله :

أفاطمُ مهلاً

---

(١) شرح الكافية ١٣٩/٢ (العلم) .

(٢) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في معلقته ، وتمامه :

ويومَ دخلتُ الخدرَ خِدْرَ عُنيزَةٍ فقالت لكَ الوَيلاتُ إنكَ مرجلي

أما البيت الآخر فتمامه :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدللِ وإنْ كنتِ قدْ أزمعتِ صرمي فأجملي

وما ذكره المحشي من أنّ (عنيزة لقب فاطمة) هو قول للأصمعي نقله أبو بكر بن الانباري في شرح القصائد السبع الطوال ٦٥ ، والزوزني نقله بلا نسبة الى الأصمعي ، ولم ينقله ابن النحاس في شرحه ولا الوزير البطليوسي في شرحه لديوان امرئ القيس .

[ويؤخر اللقب] في اللفظ [عن الاسم] غالباً إذا اجتمعا ،

وبأنّ ((ماء السماء)) لقب ((أمّ المنذر)) اشتهر به ، وورد أنّ لقب الصدّيقة ((رضي الله عنها)) : ((حميراء))[1].

قوله [ويؤخر اللقب ... الخ] ؛ لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كـ((بطة)) ، فلو قُدّم تُوُهّمَ أنّ المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمونٌ بتأخيره ، فلم يُعلل عنه ، ولأنه أشهر من الاسم ؛ لأنّ فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتي به أولاً لأغنى عن الاسم ، ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً ، واختاره بعضهم .

وقضيته أيضاً أنّ الكنية التي من أفراد اللقب كـ((أبي الخير)) على ما مرّ يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضي .

قوله [غالباً] احترازاً عن قوله :

بأنّ ذا الكلبِ عمراً خيرُهُم حسباً[2]

فإنّ تقديم اللقب شاذ . وأمّا إذا اشتهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم ، كما نصّ عليه ابن الأنباري ،

---

(١) ورد هذا اللقب مرات عديدة : منها : في المعيار والموازنة ٢٨ : (أنها قالت : يوم كنا أزواج النبي في بيت حفصة) وحديث تقبيل رسول الله لها في مسند ابن راهويه ١٧٢/٢ ، وكذلك حديث نظره الى الحبشة في سنن النسائي ٢٠٧/٥ رقم ـ ٨٩٥١ ، وحديث الحوأب في كنز العمال ٣٣٤/١١ .

(٢) صدر بيت من البسيط للجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً ذا الكلب في الدرر ٢٢٥/١ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٢٠/١ ، والهمع ٣٤/١ ، وتمامه :

بأنّ ذا الكلبِ عمراً خيرَهُمْ حسباً ببطنِ شريانَ يعوي حوله الذيبُ

والشاهد في قولها ((ذا الكلب عمراً)) فقدمت اللقب وأخرت الاسم على غير قياس .

ويجعل [تابعاً له] في إعرابه بدلاً أو عطفَ بيان [مطلقاً] أي : سواء كانا مفردين : كـ((سعيد كرز)) ، أمْ مركبين كـ((عبد الله زين العابدين)) ، أمْ مختلفين إفراداً وتركيباً كـ((زيد زين العابدين)) و((عبد الله كرز)) .

☜ ومنه : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾[1] وقول الشاطبي : ((وقالون عيسى))[2] .

قوله [بدلاً أو عطف بيان] قال شيخنا العلامة : ((أو توكيداً)) ولم أرَ من صرّح به ، وذلك أدخل في تعريف التوكيد اللفظي حيث قالوا فيه : ((إعادة الأول بلفظه أو مرادفه)) ، واللقب مرادف للاسم .

قال لي بعض مشايخنا : ((لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيداً)) ، فأورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء من ذلك فالتزم إعرابها توكيداً بل كاد أنْ يُعيِّن فيها ذلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان ، قال : ((اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك)) ، وبعدُ فالمسألة تحتاج الى تحرير .

---

(١) النساء ـ ١٧١ .

(٢) أي : إسم قالون المقرئ هو عيسى بن مينا بن وردان ، وهذا جزء من بيت شعر من الطويل من منظومة الشاطبي في القراءات ، وتمامه :

وقالونُ عيسى ثمّ عثمانُ ورشُهم ... بصحبة المجدِ الرفيع تأثلا

وكما يجوز الإتباع يجوز القطع عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، [أو مخفوضاً بإضافته] أي : الاسم الى اللقب جوازا ، مراداً بالأول المسمى

قوله [يجوز القطع ...] ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان ، وسيأتي في باب البدل النصّ على أنه يقطع جوازاً ووجوباً واستحساناً ، وأما البيان فلم أرَ نصاً فيه ، والظاهر أنه كالبدل ؛ لأنه أخوه .

فلا حاجة لقول بعضهم : ((إنه ليس قطعاً اصطلاحياً ، بل يرفع رفعاً مستقلاً أو ينصب كذلك ؛ إذ البدل والبيان لا يقطعان ، إلا شيئاً يُحكى عن بعضهم في البيان ومثله في البدل)) انتهى .

وانظر ما معنى قوله : ((بل يرفع الخ)) وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحي .

قوله [محذوف جوازاً] قياس ما قالوه في النعت المقطوع : أنْ يكون المبتدأ محذوفاً وجوباً وكذا الفعل وإنْ سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل .

قوله [أو مخفوضاً بإضافته] أي : بسبب إضافة الاسم اليه ، فلا ينافي أنّ الخافض على الصحيح هو المضاف ؛ لأنّ السبب أعمّ من العامل ، والأعم لا يلزم أنْ يصدق بأخص معين .

قوله [مراداً بالأول المسمى ...] أي : فهو من إضافة المسمى الى الاسم ، فمعنى ((جاءني سعيد كرز)) : ((جاءني ملقب هذا اللقب)) ، وإنما لم يعكس ويجعل من إضافة الاسم الى المسمى ،

وبالثاني الاسم [إنْ أفردا] .

وذلك [كـ((سعيد كرز))] ، فيجوز فيه حينئذٍ الإتباع للأول ، وهو الأقيس ، والقطع عنه كما لو كان مركباً ،

قال الرضي [1] : ((لأنهم ينسبون الى الأول ما لا تصحّ نسبته الى المعاني نحو : ((ضربت سعيدُ كرز)) ...)) انتهى .

قال الشهاب القاسمي : ((وقد ينسبون الى الأول ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو : ((كتبت سعيد كرز)) فليتأمل ...)) .

أقول : هذا شيء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية ، كما يشهد به قولهم : ((كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا القرينة)) .

قوله [إن أفردا] قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً ، والوجه خلافه وفاقاً للرضي حيث قال [2] : ((وإنْ كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم الى اللقب)) انتهى ؛ وذلك لأنّ المضاف اليه يجوز أنْ يكون مركباً كـ((غلام عبد الله)) بخلاف المضاف .

قوله [كـ((سعيد كرز))] الـ((كرز)) : اللئيم والحاذق .

قوله [وهو الأقيس] لعلّ وجه الأقيسية ما يلزم على الإضافة من المحذور الآتي في ردّ إيجاب الإضافة .

---

(١) شرح الكافية ١ / ٢٨٦ ، وفيه ((ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ)) لا ((المعاني)) ، كما أثبتناه من المخطوط .

(٢) شرح الكافية ١٣٩/٢ (العلم) و ٢٨٥/١ (الإضافة) .

والإضافة حيثُ لا مانع منها ، وهي الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها أخذاً من اقتصار سيبويه على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل ، واعتذر في شرحه عن سيبويه :

بـ((أنّ الإضافة لمّا كانت على خلاف الأصل ؛ لأنّ الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما الى الآخر إضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تأويل الأول بالمسمّى والثاني بالاسم ؛ حتى يخلص من إضافة الشيء الى نفسه ، والإتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل ، بيّنَ سيبويه استعمل العرب للإضافة إذ لا مستند لها إلا السماع ، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل ، واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما ...))[١] .

قوله [حيث لا مانع منها] فإنْ كـان مانع من الإضافة : بأنْ كـان في الأول ((أل)) فليس إلا الإتباع وفاقاً نحو : ((الحارث كرز)) ذكره أبو حيان[٢] وغيره ، والحصر إضافي أي : لا الإضافة ، وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لا مانع منه .

قوله [بيّن سيبويه] جوابُ (لمّا) في قوله : ((بأنّ الإضافة لمّا كانت ... الخ)) .

---

(١) قال ابن مالك في الألفية بحث العلم : ((وإنْ يكونا مفردينِ فأضف ...)) قال أيضاً في التسهيل : ((ومن العلم اللقب ، ويتلو غالباً اسم ما لقب به بإتباع ، أو قطع مطلقاً ، وبإضافته أيضاً إنْ كانا مفردين)) وما نقله المحشي كلام ابن مالك نصاً في شرح التسهيل ١٦٩/١ مع بعض التقديم والتأخير في الجمل .

(٢) الهمع ٢٣٤/١ (العلم) .

وإذا اجتمع الاسم والكنية ، أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ، ويليه الآخر معرباً بإعرابه مع جواز قطعه .

نعم إذا اجتمع الثلاثة وقدّمت الكنية على الاسم ، ثم جئ باللقب ، فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية ـ كما يؤخذ من كلامهم ـ وإنْ لم أرَ في ذلك نقلاً ؛ لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذٍ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممتنع .

قوله [كنت في تقديم أحدهما بالخيار...] تقدم أنّ مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية ، وأنّ الكنية التي هي من أفراد اللقب كاللقب المحض .

[أسماء الإشارة]

[ثمَّ] الثالث من المعارف [الإشارة] على حــذف مضاف ـ أي : ((أسماؤها)) ـ حذفه للقرينة الدالة عليه ، وهي : ما وضع لمسمى وإشارة اليه .

هذا ثالث المعارف ، وزعم ابنُ السراج [1] : أنه أولها ؛ لأنّ تعريفه بالعين والقلب ، وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ؛ ولأنه لا يقبل التنكير مطلقاً ، بخلاف المضمر والعلم .

قوله [على حذف مضاف] لا ضرورة الى ذلك ؛ لأنّ الأسماء الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمى بالإشارة فلها اسمان .

قوله [إشارة اليه] أي : حسيّة بالجوارح لا عقلية ؛ لأنّ مطلق الإشارة حقيقة في الأولى فلا يرد : أنّ الضمير يشار به للمعهود عليه ، والمظهر النكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين ، والمعرفة الى واحدٍ معين ، فلا يطرد التعريف ،

لكن قضية هذا أنْ تكون ـ أي : الإشارة اليه ـ من جملة الموضوع له .

وفيه نظر ؛ لأنها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدلّ عليه إخراج اسم الإشارة بـ((مطلقاً)) من تعريف العلم : باسم يعيّن المسمى مطلقاً ، ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك ؛ لأنّ جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الأخر .

---

(1) الهمع ١/٧٧ (الإعراب المقدر) .

والإشارة إما لمفرد مذكر ، أو مؤنث ، أو لمثنى كذلك ، أو لجمع كذلك ، فهذه ستة ، إلا أنهم اكتفوا بالإشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظٍ واحد ، فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإنْ تعددت ألفاظ بعضها كما سيجيء .

ثم إنّ قضية التعريف أنْ يكون الأصل أنْ لا يشار بهذه الأسماء إلا الى مشاهَدٍ محسوس فإنْ أشير بها الى غير محسوس ، أو محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد ، قال الرضي[1] :

((إسمُ الإشارة لَمّا كان موضوعاً للمشار اليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازاً لِما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد ـ أعني : ((ذلك)) ونحوه ـ إذن كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل أو محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله)) انتهى .

وليتأمل تصريحه بالتجوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له إلا أنْ يكون ممن يرى الوضع في المجاز والإشارة المحدودة الاصطلاحية ، والواقعة في التعريف لغوية فلا دور .

قوله [إما لمفرد ...] استعمل المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا قليل ، والغالب استعمل ذلك في اللفظ كـ((زيد وهند)) ونحو ذلك .

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٣ (أسماء الإشارة) .

[وهي : ذا] للمذكر المفرد

قوله [وهي : ذا] للمفرد المذكر أي : ولو حكماً لصحة قولك : ((ذا الجمع ، وذا الفريق)) ، وقال المصنف في حواشي الألفية : ((وقد يشار بها الى الاثنين نحو : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [1] ، والى الجمع كقوله :

وسؤالُ هذا الناسِ كيفَ لبيدُ [2]

والى كلّ شيء ، وذلك في ((حبذا)) على القول بأنّ كلاً منهما باقٍ على أصله ، ولا يرد على كونها للمذكر قوله :

نُبئتُ نُعْمى على الهجْرانِ عَاتبة   سَقياً ورَعْياً لذاكَ العَاتبِ الزاري [3]

لأنّ المعنى لذاك الشخص ، أو الإنسان ، وقولُ الزمخشري [4] : ((الإشارة للصفة مثل : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾)) مردودٌ فما بال الصفة ذكّرت .

---

(١) البقرة ـ ٦٨ .

(٢) عجز بيت من الكامل للبيد في ديوانه ٤٦ وفي شرح التسهيل ٢٤٢/١ ، وتمامه :

ولقد سئمتُ من الحياةِ وطولِها   وسؤالُ هذا الناسِ كيفَ لبيدُ

والشاهد : (هذا الناس) أشار بـ(هذا) ــ وهو للواحد ــ الى الجمع (الناس) .

(٣) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٩ والكشاف ٣٦/١ ، وبلا نسبة في العين ٣٨١/٧ .

والشاهد فيه : كون ((ذاك)) تعود إلى ((العاتب)) ، وهو هنا ((نعمى)) وهي امرأة ، ولازمه مجيء ((ذلك)) للمفرد المؤنث ، ودفعه واضح من كلام المحشي .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ٣٦/١ في تفسيره سورة البقرة الآية ٢ : (لا أخلو من أن أجعل ((الكتاب)) خبره أو صفته ـ يعني اسم الإشارة (ذلك) ـ فإن جعلته خبره : كان (ذلك) في معناه ومسماه ، فجاز إجراء حكمه عليه في التذكير كما أجري عليه في التأنيث قولهم : (من كانت أمك) ، وإن جعلته صفته فإنما أشير به الى الكتاب صريحاً ؛ لأن اسم الإشارة مشار به الى الجنس الواقع صفة له ، تقول : (هند ذلك الإنسان أو ذلك الشخص فعل كذا) .

[وذي وذه وتي وته] بإسكان الهاء ، وذهي ، وتهي ، [وتا] ، وذه ، وته ، بالاختلاس ، و((ذاتُ)) بالضم [للمؤنث] المفرد .

[وذان وتان]

قوله [وذي] بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ((ذا)) .

قوله [و ذه] بقلب ياء ((ذي)) هاءً وقفاً لبيان الياء ، ثم أجري الوصل مجراه .

قوله [وتي] بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ((ذي)) ؛ فياء ساكنة ، ففيه الجمع بين البدلين التاء والياء .

قوله [وته] بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء .

قوله [وتا] بقلب ذال ((ذا)) تاءً .

قوله [بالاختلاس] أي : بالكسر من غير صلة ، والمراد به عدم الإشباع .

قوله [بالضم] قال المصنف في حواشي التسهيل : ((هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء ، ولست على يقين من ذلك)) فإنْ صحّ فتكون حركة التقاء الساكنين ، وهو ظاهر كـ((فلقِ)) ، وقال أيضاً : ((الإشارة ((ذا)) والتاء للتأنيث وهي في ((امرأة)) ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة)) .

قوله [المفرد] أي : ولو حكماً لصحة قولك ((ذي الجماعة ، وذي الفرقة ، وذي الطائفة)) .

قوله [وذان وتان] أمّا ((ذان)) فتثنية ((ذا)) ، وأمّا ((تان)) فتثنية ((تا)) ؛ لأمرين : أحدهما : أنْ يكون المؤنث كالمذكر ، و((تا)) نظيرة ((ذا)) فلتكن هي المثناة دون غيرها .

والثاني : أنّها التي تثنيتها أقل عملاً ، فلا تحتاج الى أكثر من ←

ويشار بالأول منهما [للمثنى] المذكر ، وبالثاني للمثنى المؤنث .

ويعربان [بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً] عند القائل بتثنيتهما حقيقة . والأصح ـ وعليه ابن الحاجب [1] ـ أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى ، وليسا بمثنيين حقيقة ؛ لأنّ من شرط التثنية قبول التنكير كما مرّ [2].

حذف الألف للساكنين ، وزعم السيرافي أنه يصلـح أنْ يكون تثنية لـ((تا)) و((تي)) و((ته)) وإنهم لم يثنوا ((ذي)) و((ذه)) لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين .

قوله [ويشار بالأول منهما للمثنى ...] جعل المثنى في كلام المصنف بمعنى الاثنين والمعنى : ((وذان وتان)) يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين في الأول ومجرورين أو منصوبين في الثاني ، ويحتمل أنّ المعنى : ((وذان وتان)) ثابتان للمثنى في حالة الرفع ، و((ذين وتين)) ثابتان له في حالة الجر والنصب ، أو حالة كون الياء جراً ونصباً من ثبوت الجزئي لكليه .

قوله [والأصحّ ...] أي : لقيام علة البناء فيها كما في المفرد والجمع ، وهي : صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ، ولو بنيت عليه لقيل : ((ذيان)) .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١ ـ ٤٨٠ .

(٢) راجع ٣٦٥/١ في بحث المثنى وشروطه ومنها التنكير .

وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، ففي حالة الرفع وُضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب .

والجواب : أنهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزاً بينهما ، فهي صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ولا سند له إلا ما ذكر ، وقد علمت جوابه .

وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التي هي من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف ، كما عارضت إضافة ((أي)) شبهه فأعربت ،

ودعوى أنّ هذه الأسماء مما توغل في شبه الحرف ، وما شأنه ذلك بمعزل عن الإعراب ، ممنوعةٌ ؛ لأنها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى أنها تنعت وينعت بها وتصغر .

قوله [وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف] لابن مالك [1] أنْ يمنع أنّها لا تقبل تقدير التنكير وإنْ لم تقبل التنكير .

---

(١) قال ابن مالك في رده على من ادعى أن أسماء الإشارة أعرف من العلم ـ وحجته أن تعريف اسم الإشارة حسي وعقلي وتعريف العلم عقلي لا غير ـ : ((المعتبر في كون المعرفة معرفةً : الدلالةُ المانعةُ من الشياع ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين ، والمعتبر في ترجيح التعريف قوةٌ : منعُ الشياع ، وزيادة الوضوح ، ومعلوم ان اسم الإشارة و إن عين المشار اليه حقيقتَهُ لا تستحضر به على التزام ، ولذلك لا يستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالته)) فيفهم من هذا الكلام إمكانية تقدير تنكير أسماء الإشارة . شرح التسهيل ١/١١٦ (النكرة والمعرفة) .

وكلامه في الأوضح ـ عند أنواع الشبه ـ يقتضي أنّ ثَمّ لنا قولاً يقول بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ، ولا قائل به ، كما نبّه عليه العلامة خالد .

و[أولاء] ممدوداً ومقصوراً

قوله [وكلامه في الأوضح [1] ...] حاصله : الاعتراض عليه : بأنّ ما ذكر ملفّق من قولين ، ويجاب بأنّ : الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة ؛ إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته ، وغاية الأمر أنه وهم ، فالتلفيق ممنوع .

قوله [ممدوداً ومقصوراً] حالان من ((أولاء)) ، ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح ، والمقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة لا يقالان في الأفعال والحروف ، فقولهم في ((هؤلاء)) مقصور وممدود تسامح في العبارة كأنه لمّا تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك ، مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهات وصفها والوصف بها وتصغيرها .

---

(1) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٢/١ باب المعرب والمبني : ((وإنما أعرب ((هذان وهاتان)) ـ مع تضمنهما لمعنى الإشارة ـ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء)) .

قال الشيخ خالد في التصريح ٤٩/١ ـ ٥٠ معلقاً على كلام ابن هشام : ((وهذا القول ملفق من قولين ، فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقةً ، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة وهو الأصح ...)) ، ثم قال : ((فقوله أولاً : ((إنما أعرب هذان وهاتان)) يقتضي أنهما مثنيان حقيقةً كالقول الأول ، وقوله ثانياً : ((لمجيئهما على صورة المثنى)) يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه)) .

[لجمعهما] أي : المذكر والمؤنث ، والمدُّ لغة أهلِ الحجاز ، وهي الفصحى ، وبها جاءَ التنزيل نحو : ﴿ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ [1]، والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذلك الفرّاء في : ((لغات القرآن)) ، ولم يخصّه بتميم ، كما هو صريح عبارة الأوضح [2] ، والأكثر مجيئه للعقلاء ، وقد يجيء لغيرهم كقوله :

والعيشُ بعدَ أولئكَ الأيامِ

قوله [لجمعهما] أي : موضوع لجماعة الذكور والإناث ، فالمراد بـ((الجمع)) : الجماعة ، وهي الآحاد المجتمعة ؛ لئلا يتوهم أنّ ((أولاء)) جمع ، أو المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ((ذين وتين)) ؛ لأنّ ((أولاء)) ليس بجمع وإنْ أطلق عليه الجمع مجازا .

قوله [والعيش ...] عجز بيت لجرير صدره :

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللوى [3]

و((بعد)) : متعلق بمحذوف حال من ((المنازل)) على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، أي : كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى ، و((اللواء)) : ممدود قصره للضرورة ، والشاهد : في ((أولئك)) حيث استعمله في غير العقلاء وهو : ((الأيام)) ، ويروى : ((الأقوام)) فلا شاهد .

---

(1) هود ـ ٧٨ ، الحجر ـ ٧١ .

(2) أوضح المسالك ٩٥/١ (أسماء الإشارة) .

(3) البيت من الكامل لجرير في ديوانه ٤٥٢ وفيه ((الأقوام)) بدل ((الأيام)) ، وبلا نسبة في الأوضح ٩٦/١ وشرح ابن عقيل ١٣٢/١ . والشاهد ذكره المحشي .

وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب ،

[و] أمّا [البعيد] فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوباً [بالكاف] الحرفية في الآخر لتدل على البعد ،

قوله [لكن ملحقة وجوباً بالكاف] قضية إطلاقه أنّ الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث ، لكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا ((تي وتا وذي)) ، قالوا : ((تيك وتلك وتيلك)) بكسر التاء في الثلاثة ، ((وتيك وتلك)) بفتح التاء فيهما ، و((تالك وذيك)) فقد أوردها الزمخشري[1] وابن مالك ، وفي الصحاح[2] : ((لا تقل ذيك فإنه خطأ)) .

واعلم أنه قد يستعار للقريب ذو اللام ؛ لعظمة المشير نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[3] ، ولعظمة المشار اليه نحو : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي ﴾[4] ، ونحو : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾[5] بعد أن قلن : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ والمجلس واحد ؛ لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن .

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٢ (أسماء الإشارة) ، شرح التسهيل ٢٤٣/١ (أسماء الإشارة) ، وقد نقلها عنهم الرضي في شرح الكافية ٣٣/٢ ونقل منه المحشي ، وعبارته (وأوردها ... الى قوله : فإنه خطأ) نص كلام الرضي فراجع .

(٢) الصحاح ٢٠٢١/٥ مادة (ذا) .

(٣) طه ـ ١٧ .

(٤) الشورى ـ ١٠ .

(٥) يوسف ـ ٣٢ ، ٣١ .

لا فرق في الكاف بين أنْ تكون [مجردة من اللام] في جميع أسماء الإشارة [مطلقاً] أي : سواء كان المشار اليه مفرداً أم مثنى أم مجموعاً .

ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [1] ، وقد يتعاقبان مشاراً بهما الى ما وليه كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ ﴾ [2] ، ثمّ قال : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ ﴾ [3] ، كذا في الجامع وفي الرضي [4] .

وقد ينزّل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب ، وذلك إذا كان المشار اليه لفظاً مسموعاً لأنه بالتلفظ زال سماعه كقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴾ [5] والمشارُ اليه ضرب المثل الحاضر ، وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريباً لحصوله وحضوره نحو : ((هذه القيامة قد قامت)) .

---

(١) القصص ـ ١٥ .

(٢) آل عمران ـ ٥٨ .

(٣) آل عمران ـ ٦٢ .

(٤) الجامع الكبير لابن هشام مفقود وانظر شرح الكافية ٢/٢٣ (أسماء الإشارة) .

(٥) محمد ـ ٣ .

وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرُّف الكاف الإسمية غالباً ؛ ليتبيّن بها أحوال المخاطب : من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث ، كما يتبيّن بها لو كانت اسماً ، فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع .

فللمخاطب خمسة أحوال ـ وإنْ كان أصلها ستة ـ ، وقد تقدم أنّ للمشار اليه خمسة أحوال ، فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي .

قوله [تصرّف الكاف الاسمية] وربما استغني عن جمع الميم بإشباع ضمة الكاف كقوله :

وقد يكونُ النُّوكُ إلا ذلكُ[1]

قوله [غالباً] إشارة الى اللغتين الآتيتين .

قوله [خمسة أحوال] أي : وإنْ كان أصلها ستة ، وقوله : ((فذلك خمسة وعشرون)) أي : حاصلة من ضرب خمسة أحوال المشار اليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ، ولا شك أنّ الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لكن هذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار اليه في الأحوال الخارجية للمخاطب .

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٣٩/١ والهمع ١/ ٢٥١ والدرر ٢٣٩/١ ، وهو وما قبله :

إنما الهالكُ ثمّ التالكُ ذو حيرةٍ ضاقتْ به المسالكُ

كيفَ يكونُ النوكُ إلا ذلكُ

والشاهد واضح ، ونص كلام المحشي في الهمع نقلاً عن التسهيل فراجع .

وإنّما حكموا بحرفية الكاف في ذلك ؛ لعدم محل لها من الإعراب ؛ لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار ، وانتفاء المضاف ؛

فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما في الأحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أنْ تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين . وعلى ذلك جرى بعضهم ؛ وذلك لأنه إذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة في ستة عشر فليتأمل ذلك .

فإنّ هذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلالها ، وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذلك ، وغاية ما قال بعضهم : أنّ الاثنين لا تضرب في الستة بل في خمسة ، فقلت : يلزم أنْ تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله أعلم .

قوله [وإنما حكموا ...] فيه : إنه لا يلزم من عدم المحلية من الأعراب الحرفية ، بدليل أنّ ضمير الفصل اسم على الأصح ولا محل له من الإعراب .

ثم في الحصر نظر : فقد قال بعضهم : والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها أنها تجردت عن معنى الإسمية ودخلها معنى الحرفية في إفادتها معنى في غيرها ، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة الذي قبلها مخاطباً به واحداً ومثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، فصارت حرفاً مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الإسمية .

وأورد عليه الرضي [1] : ((أنّ لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها

---

(١) كلام الرضي الأول والثاني في شرح الكافية ٢٦/٢ (الضمائر ـ ضمير الفصل) .

لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لابدّ أنْ يكون حتى لو كان معرفة نُوِي تنكيره لأجل الإضافة .

وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات :

الأولى : أنْ تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى .

الثانية : إفرادُها مفتوحة في الأحوال كلها ، فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط .

مع بقائها على الإسمية ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك)) ،

وأجاب : ((بأنّ بينهما منافرة ؛ لأنّ أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها ، وقد تقرر في حد الاسم أنّ الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره)) .

وقال أيضاً : ((ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك كما في كاف ((ضربتك)) ...))[١] .

قوله [الثانية : إفرادها مفتوحة ...] منه : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٢] ، ووجه الإفراد أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أنّ المراد الجميع ، أو أنهم خوطبوا كلهم على معنى : اسم مفرد يشملهم ، فكأنه قيل : يا فريق أو يا جميع ، وعلى هذا يجوز الإفراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة .

---

(١) شرح الكافية ٣٢/٢ (أسماء الإشارة) .

(٢) المجادلة ـ ١٢ .

الثالثة : إفرادها مفتوحة في التذكير ، مكسورة في التأنيث ، فلها على هذه اللغة حالتان .

[أو مقرونة] تلك الكاف [بها] ؛ مبالغةً في البعد ،

وقل الرضي [1] : ((وقد يستعمل ((ذلك)) في موضع ((ذلكم)) كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ﴾ [2] ، ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [3] ، كما يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [4]، والى الجمع كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ ﴾ [5] بتأويل المثنى والجمع بالمذكور)) .

قوله [بها] أي : باللام ، وإنما حركت اللام بالكسر في ((ذلك)) وسكنت في ((تلك)) ؛ لأنّ الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في ((تيلك)) ؛ لأنّ الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة .

وأمّا ((تلك)) فأدخلت اللام التي فيها على ((تي)) ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء إذن ، بل بقيت على سكونها ، فحذفت الياء للساكنين ، وأمّا ((ذيلك)) بقلب ألفه ((ياء)) فلغة قليلة .

واعلم أنّ كيفية إعراب ((ذلك)) على قول ابن مالك [6] مشكل ؛

---

(١) شرح الكافية ٣٤/٢ (أسماء الإشارة) .

(٢) النساء ـ ٢٥ .

(٣) النساء ـ ٣ .

(٤) البقرة ـ ٦٨ .

(٥) الإسراء ـ ٣٨ .

(٦) يعني بـ((قول ابن مالك)) : مبناه بأنّ لأسماء الإشارة مرتبتين قربى وبعدى ولا واسطة بينهما .

....

....

☜ لأنك تقول إنّ ((ذا)) إشارة ، والكاف حرف خطاب ، واللام إنْ قلت حرف زائد دال على البعد ، كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ، ولزمك أنْ لا تقول ((ذلك)) للبعيد ؛ لأنّ الذي أفاد البعد اللام ، ولكنه لا يراه .

فإنْ قلت : ولأي شيء على مذهبه لم يستعمل الخطاب إلا مع البعيد ،

قلت : ولأي شئ على مذهبهم لم يستعمل إلا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب ،

جوابهم واحد : وهو أنّ غير القريب مما ينبغي أنْ يؤتى في الإشارة اليه بحرف الخطاب ليتيقظ له وينتبه لمحله ، فالكاف في ((ذلك)) بمنزلة أنْ تقول ((ذا يا زيد)) فافهمه ، كذا في التذكرة للمصنف .

وفي قوله : ((إنْ قلت : حرف زائد دال على البعد)) نظر ؛ لأنّ الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد ، فالوجه أنْ يقال على قوله ((حرف زائد)) مؤكد للبعد الحاصل بالكاف ، وقد قال في حواشي ابن الناظم ما نصه :

((ومن ثم اتجه للناظم في التصريف الحكم بأنّ اللام زائدة ، ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف وتحرر على هذا أنّ الكاف كلمة واللام جزء كلمة ، وعلى القول الآخر كل منهما كلمة ، وذكر الخليل قولاً غريباً إنّ اللام لبعد المشار اليه المخاطب)) انتهى .

وقوله : ((إنّ اللام جزءُ كلمة)) مبني على أنها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد .

[إلا] في ثلاث مسائل :

[في المثنى مطلقاً] من غير تقييد بلغةٍ دون أخرى ، ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث .

[وفي الجمع في لغة مَن مدّه] وهم الحجازيون ، دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد ، وأمّا بنو تميم ـ وإنْ كان لغتهم القصر ـ فلا يأتون باللام كأهل الحجاز ، كما نبّه عليه في أوضحه حيث قال : ((وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا)) ،

[وفيما تقدمه] من أسماء الإشارة [ها التنبيه] ـ بألف غير مهموزة ـ

قوله [لا يأتون باللام مطلقا [1]] يستثنى منه الجمع كما صرح به الأشموني في شرح التوضيح .

قوله [بألف غير مهموزة] قال الدماميني : ((ها)) المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من ((هاء وألف)) ثم نُكِّر وأضيف الى ((التنبيه)) ليتضح المراد به ، كقوله :

علا زيدُنا يومَ النَّقى رأسَ زيدِكم [2]

ولا يصحّ أنْ يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا.

---

(1) هذا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٩٧ (أسماء الإشارة) .

(2) صدر بيت من الطويل لرجل من طيئ في المقاصد النحوية ٣/٢٧١ وبلا نسبة في المغني ١/ ٥٢ والأشباه والنظائر ٢/ ٨٨ وتمامه :

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدكُم ... بأبيضَ ماضي الشفرتين يمانِ

الشاهد : تنكير (زيد) وهو علم في حل إضافته مرتين .

....

....

واعلم أنَّ دخول ((ها)) التنبيه المجردَ من الكاف كثيرٌ ، والمقرونَ بها قليلٌ ، وأنها لا تدخل جميع الإشارات ، كما قاله ابن مالك [1] وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى ،

فلا تدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقل : ((هذانك)) ولا ((هؤلاءنك)) .

قل أبو حيان [2] : ((وهذا بناء على ما اختار أنه ليس للمشار اليه إلا مرتبتان ، وقد ورد في السماع ، بخلاف من قل في قوله :

مِنْ هؤليـائكُنَّ الضَّـالِ والسَّـمُرِ [3]

وهو تصغير ((هؤلاء)) ، وقد يجاب : بأنَّ كلام ابن مالك فيما يكون مطرداً ، وهذا لا يردّه ورود بيتٍ بخلافه ، وأنه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطابِ بـ((أنْ)) وأخواته من الضمائر كثيراً نحو: ﴿ هَاأَنتُمْ أُولَاءِ ﴾ [4] .

---

(١) شرح التسهيل ٢٣٧/١ ـ ٢٣٨ (أسماء الإشارة) .

(٢) الهمع ٢٤٩/١ .

(٣) عجز بيت من البسيط للمجنون في ديوانه ١٦٨ ، وفي نسبته خلاف طويل في الخزانة ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ وبلا نسبة في الهمع ٢٤٧/١ ، ٢٤٩ ، وتمامه :

يا مـا أُميلحُ غزلانـاً شَـدَنَّ لنـا … من هؤليائكنَّ الضـال والسـمُرِ

والشاهد دخول ها التنبيه على ((هؤلياء)) وهو مصغر ((هؤلاء)) ، ثم أدخل الكاف عليه ـ وقد منع ابن مالك ـ ، ثم جمعه جمع إناث ، فانظر الى كثرة الزوائد التي جعلها ابن مالك علة المنع .

(٤) آل عمران ـ ١١٩ .

....

....

ولا يقل : ((ها أنا ذاك)) لأنه غير مجرد ، ولحاق ((ها)) له قليـل ، وأما ((ها أنا ذلك)) فممتنع من أصله ، ولذا وقع الفصل كثيراً بالكاف نحو : ﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾[1] ، و :

ما هكذا يـا سَـعْدُ تُـورَدُ الإبِـلُ [2]

وقد تستعمل على الأصل كقوله :

ولا كهذا الذي هو مطلوبُ [3]

وباسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : ((لاها الله ذا)) ، يقل : بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات الألف من غيرها وحذفها ، وبغير ((ذلك)) قليل على ما قاله الدماميني .

---

(١) النمل ـ ٤٢ .

(٢) البيت من الرجز لمالك بن زيد مناة بن تميم في مجمع الأمثال للميداني ٣٦٤/٢ ، وللنوار زوجة مالك في لسان العرب ٢٣٣/١١ مادة ((خنطل)) ، وللإمام علي في تاج العروس ٢١/٥ مادة ((سرهد)) . والشاهد فيه الفصل بين ها التنبيه و اسم الإشارة .

(٣) عجز بيت من البسيط لامرئ القيس في ديوانه ٦٩ وفي شرح أبيات سيبويه ٤١١/١ وفي النكت ١ /٦٠٤ وللنعمان بن بشير في شرح أبيات سيبويه ٢ /٧٢٤ والنكت ١٠٩١/٢، ورواية البيت في كل هذه الكتب :

ويلْمِّهَـا في هَـواءِ الجـوّ طالبـةً   ولا كَهَذا الذي في الأرضِ مطلـوبُ

وقد جاءت على الأصل ولم تفصل الكاف بين ها واسم الإشارة . وفي المخطوط ((هكذا)) وهو تصحيف .

كراهة كثرة الزوائد ، فنقول : ((هذاك)) ، ولا يجوز ((هذالك)) ، وسميت الهاء ((هاء التنبيه)) ؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار اليه .

وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قربى وبعدى ، وهي طريقة ابن مالك [1] وغيره من المحققين .

لكن الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب :

والذي في الرضي [2] والتسهيل : أنّ الفصل بغير الضمير قليل .

قوله [كراهة كثرة الزوائد] علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة ، وقيل : علته ؛ لأنّ ((ها)) تدل على قرب المشار اليه ، واللام على بعده ، وهو منتقض بالكاف فإنها تجتمع مع ((ها)) للتوسط أو البعد ، وقيل : لأنه يتوهم أنهما كلمتان ((ها)) كلمة و((ذا)) كلمة .

قوله [لكن الجمهور ...] ردّه ابن مالك بأشياء :

منها : أنّ الشاعر قال :

أولئكَ قومي لمْ يكونوا أشابةً ... وهل يَعِظُ الضّلّيلُ إلا أولالكا [3]

فأشار بـ((أولئك)) و((أولالك)) الى شيء واحد وهو ((قومه)) ، فلو كان ذو اللام للبعيد وذو الكاف دون اللام لذي التوسط لزم التناقض في العبارة ، والتناقض باطل ، فدل على الترادف .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٣٣ (أسماء الإشارة) . وابن جماعة في شرحه على الكافية ٢٥٤ ـ٢٥٥ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٤ (أسماء الإشارة) ـ وشرح التسهيل ١/ ٢٣٧ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في التصريح ١/١٢٩ والهمع ١/٢٤٧ والفاخر ٢/٧٧٦ ، ٩٣٢ .

قربى : وهي المجردة من اللام والكاف .

وبعدى : وهي المقرونة بهما في غير المثنى ، وبالنون المشددة والكاف في المثنى .

ووسطى : وهي المقرونة بالكاف وحدها ؛ لأنّ زيادة الحرف تُشعر بزيادة المسافة ، وعليه المصنف في شرح اللمحة[1] وصححه ابن الحاجب .

ومنها : أنّ الحجازيين لا يأتون بهما معاً ، فلو كان كما قال الأكثر لم يسغ ذلك ، وأمّا غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد ..

قال المرادي[2] : ((هذا الوجه أقواها)) ، قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين ؛ والتميميين أنْ لا يعلمه غيرهم .

قوله [وبالنون المشددة ...] صريح في أنّ التشديد دال على البعد ، فلعلّه لا مانع من ذلك ، وكونه عوضاً من الألف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية :

والنونُ من ذينِ وتين شُـدّدا   أيضاً وتعويضٌ بذاك قُصِـدا

---

(١) شرح اللمحة ١/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ . شرح الكافية ـ للرضي ٢/ ٢٩ أسماء الإشارة .

(٢) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ٢٢٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ١٢١ ((باب اسم الإشارة)) .

[الموصولات]

[ثُمَّ] الرابع من المعارف [الموصول]

هذا رابع المعارف ؛ لأنَّ وضع الموصولات على أنْ يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ؛ لاشتراط كونها معهودة له ، بخلافِ النكرة الموصوفة بجملةٍ لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع .

فمعنى : ((لقيت من ضربته)) على الموصولية : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، وعلى الموصوفية : لقيت إنساناً مضروباً لك ، فتخصيصه بكونه مضروباً لك لا بالوضع ؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه .

فإنْ قلت : الجمل نكرات فكيف تعرّف الموصولات .

قلت : لا نُسلِّم تنكير الجمل ، ولو سلم فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة ، كما أنَّ ((رجلاً وطويلا)) لا تخصيص في كلٌ منهما منفرداً بل مع التقييد .

والمراد بالمعلوم أعمّ من أنْ يكون حصة معينة من الجنس ، ومن أنْ يكون نفس الجنس ، أعمّ من أنْ يكون من حيث هو أو في ضمن جميع الأفراد أو بعضها ، فلا ينافي أنَّ الموصول ينقسم انقسام المعرف بأل ، وأنَّ انقسامه كذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كالمعرف ، والموصول في الأصل اسم مفعول ، واصطلاحاً ما سيأتي .

وهو ضربان :

حرفيّ : وهو ما أُوِّل مع صلته بمصدر ، ولم يحتج الى عائد ،

قوله [حرفيّ] قدّمه لأنه أشبه من الاسمي بكونه موصولاً ؛ لأنّ الحروف موضوعةَ على عدم الاستقلال ، كما أنّ الموصولات كذلك ، وقدّم غيره الاسمي ؛ لأنه أكثر استعمالا .

قوله [وهو ما أول ...] أي : ما صح أنْ يؤول ، وقوله : ((ما أول)) جنسٌ يتناول نحو : ((صه)) فإنه يؤول بمصدر معرفة إنْ لم ينوّن ونكرة إنْ نُوّن ، والفعل المضاف اليه هو نحو : ((هو)) من ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [1]، ويخرج بقوله : ((مع صلته بمصدر)) ؛ لأنها مؤولة لا مع شيء يليها .

وأورد على الحدّ همزة التسوية ، وأجيب : بأنّ المراد بـ((صلته)) ما يسمّى عند النحاة ((صلة)) وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة .

والجواب : بأنّ المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة ، بدليل أنّ الإنذار لا استفهام فيه ، وفيها استفهام لا يخفى ما فيه .

وأورد : أنّ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزمْ الدور ، وأجيب : بأنّ المراد الصلة اللغوية أي : ما اتصل به ، وبأنه تعريف لفظي .

واحترز بقوله : ((ولم يحتج)) الخ عن ((الذي)) الموصوف به مصدر ، نحو : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [2] إذا قيل : التقدير : كالخوض الذي خاضوه .

ويظهر من هذا أنه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ،

---

(١) المائدة ـ ٨ .

(٢) التوبة ـ ٦٩ .

وهو ((أنَّ وأنْ وما

ولذا صحّ أنْ يقل : دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مرّ .

بقي أنّ عدم الاحتياج الى العائد لا ينفي صحة تعلق العائد به ، والمراد الثاني لا الأول ، وكان الأولى التفسير بما يقتضيه ، وإنّ الظاهر أنّ المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصحوباً بصلته .

قوله [وهو أنّ] أي : بفتح الهمزة وتشديد النون ، وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافاً الى اسمها فمعنى ((بلغني أنّ زيداً ذاهبٌ)) : ((بلغني ذهاب زيد)) ، وكذا ((بلغني أنك في الدار)) أي : استقرارك فيها ؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف ، وكذا إنْ كان الخبر جامداً نحو : ((بلغني أنك زيد)) أي : زيديتك ، فإنّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : ((الفروسية)) ، قال المصنف [1] : يقدر بالكون ، وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة .

قوله [وأنْ] أي : المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا ((أنْ)) المخففة ولا المفسّرة ولا الزائدة ، وتوصل بفعل متصرّف ولو أمراً ، فانظر المغني [2] .

قوله [وما] وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضياً ، ولا يشترط أنْ يكون عاماً نحو : ((أعجبني ما صنعت)) لا خاصاً نحو : ((ما جلست)) ، بدليل قوله تعالى : ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [3] ،

---

(١) المغني ٤٠/١ (أن المفتوحة المشددة) .

(٢) المغني ٢٧/١ ـ ٢٨ (أنْ المفتوحة الساكنة) .

(٣) التوبة ـ ٢٥ .

خلافاً للسهيلي [1] ، وشذّ وصلها بـ((ليس وكي ولو)) .

في قوله :

ألـيسَ أمـيري في الأمـورِ بأنتُمـا بما لستُما أهلَ الخيانَةِ والغـدرِ [2]

وتوصل بجملة إسمية ، على ما اختاره ابن مالك [3] مخالفاً للجمهور ، واستـدل بقوله :

كما دماؤكُمُ تشـفي مـنَ الكَلَـبِ [4]

فإنّ الحكم على ((ما)) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ؛ لأنها تكون مع صلتها في موضع جرّ فلم يصرف شيء عمّا هو له ، بخلاف ما إذا جُعـلت كافة ؛ لأنّ ((ما)) المصدرية تنوب عن الظرف الزماني ، وهو يوصل بالجملتين مضافاً إليهما ، فإذا وصلت بالجملتين كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة لـه حتى أنها نابت عنه ، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في غيرها .

قوله [و((كي))] وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظاً أو تقديرا .

قوله [و((لو))] قل في التسهيل [5] : ((وصلتها كصلة ((ما)) ،

---

(١) نتائج الفكر ـ ١٤٧ (فصل (ما) الموصولة) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني ٣٣٢ والمغني ٣٠٦/١ .

والشاهد فيه (لستما) نوَصْلُ (ما) الموصولة بالفعل الجامد (ليس) نادر .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٢/١ (الموصول) .

(٤) عجز بيت من البسيط للكميت في الدرر ٢٥٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٢/١ ، والهمع ٢٦٥/١ وتمامه :

أحلامُكُمْ لِسَقامِ الجهلِ شافيةً كما دِماؤكُمْ تشفي مِنَ الكَلَبِ

والشاهد : ((كما دماؤكم تشفي)) فقد جعل (ما) مصدرية ووصلها بالجملة الإسمية بعدها .

(٥) شرح التسهيل ٢١٧/١ ، ٢٢٣ .

وإسميٌّ ـ وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء ـ وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف أو مجرور تامّين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه ،

⁂ أي : فتوصل بفعل متصرف غير أمر)) ، ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو : ((وددت لو لم يقم)) ، قال المصنف :

((وقد اختار ابن مالك أنّ ((ما)) توصل بجملة إسمية ، ولا يحفظ ذلك في ((لو)) فينبغي أنْ يقيّد)).

ومراده : أنها لم توصل بإسمية نصاً ؛ لأنها قد وقع بعدها أنْ وصلتها نحو : ﴿ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [1] ، وقد قيل : إنّ موضع ((أنّ)) وصلتها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأي .

قوله [وهو ما افتقر ...] أي : ما احتاج دائماً كما هو المتبادر ؛ لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله : ((وعائد أو خلفه)) أي : أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله :

سُعَادُ التي أضناكَ حُبُّ سُعادا [2]

كما يأتي قريباً في كلام الشارح يخرج نحو : ((إذ وإذا)) مما يفتقر دائماً الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه .

---

(١) الاحزاب ـ ٢٠ .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٧/١ وشرح الشذور ١٤٢ ، وتمامه :

سُعادُ التي أضناكَ حُبُّ سُعادا وإعراضُها عنكَ استمرَّ وزادا

والشاهد في سعاد الثانية فقد أعاد الاسم الظاهر بدلاً من العائد والأصل : سعاد التي أضناك حبها .

وهو قسمان : نصّ ومشترك . فالنص : ما وُضع لمعنى واحد ، [وهو ((الذي))] للمفرد العالم وغيره .

قوله [نص] أي : مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابله .

قوله [الذي] أصله عند البصريين ((لذي)) زيدت اللام لئلا يتوهم أنّ الجملة التي بعدها صفة ؛ لأنّ الجملة لا تكون صفة للمعرفة ، ولمّا كان وزنه وزن الصفات جاز أنْ يكون صفة كما أنّ ((ذو)) الطائية لمّا شاكل ((ذو)) بمعنى صاحب جاز أنْ يكون صفة ، بخلاف سائر الموصولات .

وفي ((الذي والتي)) خمس لغات : منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الإعراب كما في التصريح[1] ، وظاهره أنها تعرب على هذه اللغة ، وبذلك صرح الجزولي ، وهو مشكل لوجود المقتضي لبنائها ، وليس التشديد موجباً له كما قاله الرضي[2] .

قوله [للمفرد] وإنْ دلّ على جماعةٍ كالفريق والجمع المركب ، كذا قيل ، وإنما يأتي لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر .

قوله [للمفرد العالم] وقع في عبارة غيره : للمفرد المذكر العالم ، ولا يخفى أنه بعد التعبير بـ((المذكر)) المستحيل اتصافه به تعالى لا فرق بين التعبير بالعالم والعاقل ، ويكون الكلام في استعمل اللفظ في الحادث ، فعدول الشارح الى قوله : ((للمفرد)) حسن لوجهين : لسلامته من إطلاق المذكر على الله ، وليكون للتعبير بـ((العالم)) فائدة .

---

(١) شرح التصريح ١٣٦/١ (باب الموصولات) .

(٢) شرح الكافية ٤٠/٢ (الموصولات) .

[والتي] للمفرد المؤنث العاقل وغيره .

[واللذان] لمثنى المذكر، [واللتان] لمثنى المؤنث ، ويعربان [**بالألف رفعاً وباليه جراً ونصباً**] : عند القائل بتثنيتهما حقيقة ، والأصح أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مرّ .

وكلامه في الأوضح ـ عند أنواع الشبه ـ يقتضي ما قلناه في : ((ذين وتين)) فكن على بصيرة في ذلك .

ولك في نونهما وجهان : إثباتُها مخففة ومشدّدة ، وحذفُها ، والأصل التخفيف والثبوت ، قاله في شرح الشذور [1] ، وظاهرُ كلامه في الأوضح تخصيصُ حذفها بحالة الرفع [2] .

[والجمع المذكر] شيئان :

قوله [والأصحّ أنهما مبنيان] يجيء فيه ما تقدم في ((ذان وتان)) .

قوله [لما مرّ [3]] من أنّ شرط التثنية قبول التنكير ، ومرّ ما فيه .

قوله [وكلامه في الأوضح [4] ...] مرّ ما فيه .

قوله [على بصيرة] أي : نفس شديدة الإبصار ، أو على تبصر .

قوله [والجمع المذكر] أي : لجماعته .

---

(١) شرح الشذور ١٤٤ (الموصول) .

(٢) أوضح المسالك ٩٧/١ (الموصولات) .

(٣) راجع أوائل بحث المثنى ٣٦٥/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٤/١ (المعرب والمبني) ، وانظر الهامش رقم ١ في ص ٣٢ السابقة .

[الذين] ويستعمل **[باليه]** رفعاً وجراً ونصباً ؛ ولذا قال : **[مطلقا]** ، وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله :

نحنُ اللذونَ صَبَّحوا الصَّباحَا

قوله [بالياء ... مطلقاً] أي متلبساً بالياء حالة كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي الجر والنصب ، أي : في أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح .

قوله [نحن اللذون[1] ...] صدر بيت للعقيلي عجزه :

يومَ النُخَيْلِ غـارةً مِلْحَاحـا

((اللذون)) : خبر ((نحن)) ، و((صبّحوا)) : جعلوا ، و((الصباحا)) : مفعول أول ، و((يوم النخيل)) : موضع بالشام ، و((غارة)) : مفعول ثان .

وإنما كتب ((اللذون)) على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء ؛ لأنه حالة بنائه شبيه بالحرف ، واللام للتعريف على قولٍ ، ومشابهةٍ لها على القول بأنّ تعريفه بالعهد الذي في الصلة ،

فآثروا عدم ظهورها خطاً حال البناء ؛ لئلا يرى حرف التعريف ، أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف ، وأظهروها حال الإعراب ؛ لإلغاء شبه الإعراب ، لكن المقرر في علم الرسم : أنّ لام التعريف تحذف من الموصول إلا مثنى ((الذي)) خاصة تثبت فيه فرقاً بين الجمع وبينه .

---

(١) البيت من الرجز ، ونسبه المحشي الى العقيلي تبعاً للمغني ٢ /٤١٠ ونسبه أبو زيد في النوادر ٤٧ لرجل من عقيل هو أبو حريث بن الأعلم والبيت في ملحق ديوان رؤبة ١٧٢ ، وفي ديوان ليلى الأخيلية . والشاهد واضح .

وإنما لم يعرب كما أعرب ((اللذان واللتان)) ؛ لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخصّ من مفرده ؛ إذ هو خاص بالعاقل ، و ((الذي)) يطلق عليه وعلى غيره ، كذا قيل ،

قوله [لعدم مجيئه على سنن الجموع] ظاهره : أنّ ((اللذين واللتين)) جاءا على سنن المثناة لفظاً ومعنىً ، وبذلك صرح في التصريح [1] ، وإنما يظهر ذلك على القول بأنهما تثنية ((اللذ واللت)) لا ((الذي والتي)) وإلا فلم يأتيا على سننها لفظاً إذ القياس ((اللذيان واللتيان)) .

قوله [كذا قيل] قائله ابن مالك [2] ، وهو معارَضٌ كما قال الدماميني ؛ لمنعه كون ((العالمين)) جمعاً لـ((عالم)) ، ويرد عليه في المحلين : أنّ المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع ، أو أنه غلب العاقل على غيره فجُمِع الجميع جَمْعَ العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب النعت [3] .

فإنْ قيل : فلم لم يُعرب حينئذٍ .

قلت : لأنّ ذلك لا يخرجه عن مخالفة سنن الجموع ؛ لأنّ شأنها أنْ لا يكون الواحد أعمّ في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند جمعه .

وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعاً ، وإطلاق الجمع عليه لغوي لا اصطلاحي : بأنّ الجمع يستدعي سبق التنكير و((الذي)) معرفة بصلتها وهي لا تفارقها ، وبأنّ الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لاحظّ لها فيه .

---

(١) شرح التصريح ١٣٦/١ (الموصولات) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٦/١ (الموصولات) .

(٣) شرح التسهيل ١٧٧/٣ وما بعدها .

وحذف نونه لغة ،

ويرد عليه : بأنّ اللذين واللتين من المثنى اتفاقاً ، والمثنى كالجمع فيما ذكر .

ولا يمكن أنْ يقال نظير ما مرّ : ((لا مانع من تقدير التنكير بأنْ يقدم عدم عهدية الصلة ؛ لأنّ المثنى والجمع هنا من المعارف ، فيلزم أنّ الصلة قُدِّر حينئذٍ عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها)) وهو بعيد لا فائدة فيه .

قوله [وحذف نونه لغة] قال الرضي [1] : ((وقد تحذف النون من ((اللذون)) تخفيفاً ، قال :

قَـوْمي الَّلـذو بعُكَـاظ [2]

ومن ((الذين)) أيضاً قال :

وإنَّ الذي حَانَتْ بفلْـجَ دِمـاؤهُمْ [3]

ويجوزُ في هذا البيت أنْ يكون مفرداً وصف به مقدّر مفردُ اللفظ مجموعُ المعنى أي : وإنّ الجمع الذي ،

---

(١) شرح الكافية ٤٠/٢ (الموصولات) .

(٢) جزء بيت من البسيط لأمية ابن الأسكر في الخزانة ١٤/٦ ، ١٧ وبلا نسبة في شرح الكافية ٤٠/٢ ، وتمامه :

قومي الَّلذو بعُكاظَ طيَّروا شَرَراً   مِنْ رُوسِ قومِكَ ضَرباً بالمصاقيلِ

(٣) صدر بيت من الطويل للأشهب بن رميلة في الخزانة (٢٥/٦ ، ٢٨/٧) وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٨٧/١ وشرح الكافية ٤٠/٢ والهمع ١٦٤/١ ، وتمامه :

وإنَّ الذي حانتْ بفلجَ دماؤهُمْ   هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

والشاهد في (الذي) فقد حذف نونه لأن الأصل (الذين) ، وقد ذكر في شرح الكافية وجهاً آخر نقله المحشي .

وكذا حذفُ ((أل)) منه .

[و] الثاني : [الألى] بالقصر أشهر من المدّ .

[ولجمع المؤنث] شيئان أيضاً :

[اللائي واللاتي] بإثبات الياء ، وقد تحذف ،

كقوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾[1] أي : الجمع الذي ، فحمل على اللفظ ، ثم قال : ﴿ بِنُورِهِمْ ﴾ فحمل على المعنى ، ولو كان في الآية مخففاً من ((الذين)) لم يجز إفراد العائد إليه)) .

قوله [وكذا حذف ((أل)) منه] كما قرئ ((صراط الذين)) [2] ، وفي التسهيل[3] إنها تحذف أيضاً من ((الذي واللذان والتي واللتان واللواتي)) ، ونازعه أبو حيان [4] فإنه لم يذكر شاهداً لجميع ذلك ، ولا ينبغي القياس في مثله .

قوله [الألى] تكتب بغير ((واو)) ، بخلاف الموصولة .

قوله [أيضاً] أي : كالجمع المذكر ، وليس في كلامه ما يدل على الحصر ، فلا ينافي أنّ لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعاً أو أزيد ، والمراد الجمع اللغوي لا الصناعي .

قوله [وقد تحذف] أي : الياء اجتزاءً بالكسرة .

---

(١) قال تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ البقرة ـ ١٧ .

(٢) هذه القراءة نقلها في التسهيل ١/١٨٥ عن أبي عمرو بن العلاء عن بعض الأعراب قال : يقرأ بتخفيف اللام .

(٣) شرح التسهيل ١/١٨٤ ، ١٨٥ (الموصولات) .

(٤) الهمع ١/٢٧٢ (الموصول) .

وقد يتعاوض ((الألى واللائي)) فيقع كل منهما مكان الآخر ، قال الشاعر :

مَحَا حبُّها حُبَّ الألى كُنَّ قبلـها

أي : اللائي ، وقال :

فـمَـا أبـاؤنـا بـأمَـنَّ منـهُ　　علينا اللاءِ قـد مَهَـدوا الحُجُـورا

أي : الألى .

قوله [وقد يتعاوض ...] أي : يقع كل منهما مكان الآخر ، ويعيّن المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة .

قوله [محا حبها ...] صدر بيت لمجنون ليلى عجزه :

وحلّتْ مكاناً لم يكنْ حُـلَّ مـن قبـلُ [1]

والشاهد في ((الألى)) حيث أوقعه مكان ((اللائي)) ، بدليل عود الضمير المؤنث عليها ، و((حُلَّ)) إما مبني للمفعول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، أو مبني للفاعل و((مَنْ)) فاعله ، أي : لم يكن حَلَّ فيه مَنْ قبلها .

قوله [فما آباؤنا ...[2]] ((ما)) بمعنى : ليس ، و((بأمنّ)) : خبر ، والباء زائدة ، والضمير في ((منه)) راجع للممدوح ، والشاهد: في ((اللائي)) حيث أوقعه موقع ((الألى)) .

---

(١) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ٢١٦ وفي المقاصد النحوية ٤٣٠/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/١ والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٢) البيت من الوافر لرجل من بني سليم في المقاصد ٤٢٩/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٤/١ وشرح ابن عقيل ١٤٥/١ والهمع ٢٧٠/١ ، والشاهد ذكره المحشي .

والمشترك : هو الموضوع لمعانٍ متعددة بلفظٍ واحد ، فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ، ولتثنية كل منهما وجمعه ، واليه أشار بقوله : [وبمعنى الجميع] من ((الذي)) وفروعه :

[مَنْ] وهو موضوع للعالم نحو : ((عرفت من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن)) ، وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل :

قوله [بمعنى الجميع] حال مما بعده أي : حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعاً له .

قوله [للعالم] بكسر اللام ، عدل عن التعبير بـ((العاقل)) ؛ لأنّ ((من)) تطلق على الله تعالى كقوله تعـــالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾[1] ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾[2] ، ولا يوصف البارئ تعالى بالعقل ؛ لعدم الإذن ؛ لإيهامه ، ولهذا يقسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والإنس والجن .

وبهذا يعلم أنّ الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمات عليه ، فلا حاجة لما تكلفه الحفيد في أول حاشية المختصر [3] من ألاستدلال له في بعض الروايات .

قوله [وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل] هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له ، الأولى من مجاز الاستعارة ، والأخريان من مجاز التغليب .

---

(١) النحل ـ ١٧ .

(٢) الرعد ـ ٤٣ .

(٣) حاشية الهروي على مختصر المعاني ـ ٣ .

إحداها : أنْ ينزّل منزلة العالم نحو ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ (١) إذ بدعائهم الأصنام نزّلوهم منزلة العلماء .

الثانية : أنْ يجتمع مع العالم فيما وقعتْ عليه ((مَن)) نحو : ﴿ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾(٢) ؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام ، فإنّ الجميع لا يخلقون شيئا .

الثالثة : أنْ يجتمع معه في عمومٍ سابقٍ فُصل بـ((من)) ، نحو : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ ؛ لشمول ((كل دابة)) لهما من قوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ .

قوله [أنْ ينزل ...] هذا التنزيل أعمّ من أنْ يكون من المتكلم أو غيره ، وحقيقة المسألة أنه متى نُسب الى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أنْ لا ينسب نفياً أو إثباتاً إلا الى العقلاء أُجريَ عليه حكم العاقل ، ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه .

قوله [فصل بـ((من))] أي : الموصولة ، أو بـ((من)) بكسر الميم .

قوله [﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ (٣)] إنما لم يذكر ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ لأنه اجتمع مع العالم كالآدمي فيما وقعت عليه ((من)) ، وقد تقدّم .

---

(١) الأحقاف ـ ٥ .

(٢) النحل ـ ١٧ .

(٣) النور ـ ٤٥ .

[وما] وهو موضوع لغير العالم نحو ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[1] ونحو : ((أعجبني ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ، وما اشتريتهن)) .

وقد تأتي له مع العالم نحو : ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[2]

وكان ينبغي أنْ يذكر قوله : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ لأنه مثل : ﴿مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾ والغرض التمثيل ، فلا ينافي ذلك احتمال أنّ ((مَن)) فيهنّ نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

قوله [وهو موضوع لغير العالم] ذهب جماعة الى أنها تطلق على مَنْ يعقل بلا شرط ، وادعى ابن خروف[3] أنه مذهب سيبويه ، وفي التلويح : كون ((ما)) لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة ، والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم .

قوله [وقد تأتي له مع العالم] لو قال : تأتي للعالم مع غيره كان جيداً ، فإنّ الذي يحتاج الى الاعتذار عنه إطلاقها على العالم ، وإطلاقها على أصلها وقد تقدّم ، فالاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العالم .

قال في الفواكه الجنية[4] : ((والظاهر أنّ هذا من استعمل اللفظ في الحقيقة والمجاز)) انتهى .

---

(١) النحل ـ ٩٦ .

(٢) الجمعة ـ ١ .

(٣) الهمع ١/٢٩٨ .

(٤) الفواكه الجنية ـ ١٠٧ (الموصولات) .

وللمبهم أمره ، كقول مَن رأى شبحاً من بعيد ولا يـــدري ما هو : ((أُنظُر الى ما ظهر)) ،

الظاهر أنّ هذا من مجاز التغليب ، والظاهر أيضاً أنه يصــح استعمل ((من)) هنا نظراً للعاقل ، ويكون أيضاً من مجاز التغليب ، قال في الكافية :

وعندَ الاختلاطِ خيرُ مَـنْ نَطَـقْ في أنْ يجيءَ منهمـا بمـا اتفـقْ [1]

فإما أنْ يغلّب الأكثر والأشرف ، ويدل على ذلك استعمل ((مَن)) في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة .

وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [2] : ((فإنْ قلت : فهلا جيء بـ((من)) تغليباً للعقلاء ، قلت : لو جيء بـ((من)) لم يكن فيه دليل على إرادة غير العقلاء ، بل كان يتناولهم خاصة فجيء بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم إرادة للعموم)) .

قوله [وللمبهم أمره ...] استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ، ولا يجوز استعمل ((من)) فيهما ؛ لأنهما ليسا من أماكن استعمالها كما هو ظاهر .

وقوله : ((لا يدري ما هو)) أي : لا يعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ، وكذا لو عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والأنوثة ، ومنه : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾ [3] .

---

(١) البيت من الكافية الشافية لابن مالك في بحث الموصولات ، انظر شرح الكافية الشافية ١١٦/١ .

(٢) الكشاف ٦١٠/٢ عند تفسير سورة النحل الآية ٤٩ .

(٣) آل عمران ـ ٣٥ .

ولأنواع من يعقل نحو : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[1] .

بقي أنّ الظاهر أنْ يقل بدل ((وللمبهم أمره)) : ((ولِما لا يكون للمتكلم التفات إلا إليه من حيث هو)) ، فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد ؛ ليتناول نحو : ﴿ مَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2] فإنّ الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا .

قوله [ولأنواعٍ من يعقل] عبارة غيره : ((ولصفات من يعقل)) وفي كليهما نظر كما في التصريح[3] ، قل في شرح الجمل[4] : ((أي : انكحوا الأنواع الطيبة لكم، أي : الأبكار والثيب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء)) .

واعلم أنّ بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾[5] .

---

(١) النساء ـ ٣ .

(٢) قل تعالى : ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ صٓ : ٧٥ .

(٣) قل الشيخ خالد : ((و تكون لأنواع من يعقل ، هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي ((لصفات من يعقل)) ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، وكلا التعبيرين مُتَكَلَّمٌ فيه ، أما الأول : فردّه ابن الحاج بأنّ النوع لا يعقل فهذا مستغنىً عنه بقوله ((لما لا يعقل)) ، وأما الثاني : فلأنه لا يصح أن يقل ((انكحوا الطيِّب أو الطيبة)) لأنّ النكاح إنما هو للذوات لا للصفات)) . شرح التصريح ١٣٤/١ (الموصولات) .

(٤) شرح الجمل ١٧٣/١ ، من قوله : ((إعلم ...)) الى آخر البحث هو معنى ما في شرح الجمل ، بل الآيات نصاً هناك فراجع .

(٥) الكافرون ـ ٥ .

[و((أي))] نحو : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [1] ، وهي ملازمة للإضافة ـ لفظاً أو تقديراً ـ إلى معرفة ، ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ،

وعبر عن ذلك السهيلي[2] بقوله : ((أو تقع على مَن يعلم إذا أريد تعظيمه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [3])) .

ويجاب : بأنّ ((ما)) فيهما مصدرية ، ولا يرده في الآية الثانية ضمير الفعل ؛ لاحتياجه الى من يرجع اليه ؛ لأنه راجع الى غير مذكور مثل ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَآبَّةٍ ﴾ [4] .

ومن أقسام المصدرية ((سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده)) لكنها ظرفية ، وحذف تنوين ((سبحان)) للعلمية أو تقدير مضاف ، فإنْ قيل : ليس المراد التسبيح في هذه المدة فقط قلنا : إنما معناه ما دام متصفاً بذلك .

قوله [الى معرفة] قال الرضي[5] : ((لتكون معرفة)) انتهى .

واستشكل على القول بأنّ تعريف الموصولات بصلاتها ، أو أنّ ((أل)) فيما فيه ((أل)) زائدة .

---

(1) مريم ـ ٦٩ .

(2) نتائج الفكر ـ ١٤١ (مسالة في الأسماء النواقص) .

(3) الشمس ـ ٥ .

(4) فاطر ـ ٤٥ .

(5) قال الرضي : ((و ((أي)) مضافاً الى معرفة لتكون موصولة معرفة)) . شرح الكافية ٢/ ٤١ .

....

....

⇐ وأجيب : بأنَّ ((إيا)) محتاجة الى ما يعرِّف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرِّف عينه وهو الصلة ، بخلاف بقية الموصولات فإنها تحتـاج الى الثاني فقط .

وحاصله : أنَّ الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى ((أي)) ، فهي مفتقرة الى المضاف اليه ؛ لتوضيح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ، ومفتقرة الى الصلة ؛ لتوضحه بالنظر الى شخصه ، وهذا من غرائب العربية أنَّ اسماً يحتاج الى معرفين لكن من وجهين مختلفين .

ومن ثم قال بعضهم : القياس يقتضي جواز إضافة ((أي)) الى نكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة ، بل لبيان الجنس التي هي بعضٌ منه لحصوله بالنكرة ، فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة إصلاح اللفظ ؛ كيلا يضاف ما أريد به التعريف الى ما هو نكرة ، فيحصل تدافع في الظاهر .

فإنْ قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فإنْ أراد تشخص معناها علم جنسه .

قلت : ممنوع ، فإنَّ الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ، الا ترى أنك قد تشاهد شخصاً متميزاً عندك ببعض الصفات ولا تعلم من أيِّ جنسٍ هو ، فعند هذا إذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه .

ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ـ كما في الآية ـ خلافاً للبصري .

وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي ؟ فلم تَلُحْ لـه العلة فقال : ((أيّ)) كذا خلقت !

وأجاب غيره : بأنّ ((أيًا)) وضعت على العموم والإبهام ، والمضارع مُبهم ففيه مناسبة لها ، بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه ، فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له . واشترط كون العامل متقدماً ؛ لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية ؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .

قوله [خلافاً للبصريّ] المنقول عن البصريين : أنه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم أنْ يتقدم العامل وأنْ يتأخر نحو : ((أكرم أيّهم جاء ، وأيهم جاء أكرم)) .

قوله [فلم تلح العلة ...] ادعى ابن السراج : أنّ العلة لاحت له وأنّ مراده بقوله : ((أي)) كذا خلقت : أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع بـ((الخلق)) مجازاً ، والمضارع مناسب لها بخلاف الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده .

قوله [وأجاب غيره ...] أجاب ابن الباذش أيضاً : بأنّ ((أيًا)) موضوعة على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه ، بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران ، فلمّا كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه ((أي)) الموضوعة على الإبهام .

ورُدّ الجوابان لاختلاف الإبهامين ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر .

واعلم أنّ لـ((أي)) أربع حالات ، تعرب في ثلاثة منها وهي :
ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : ((يعجبني أيُّهم هو قائم)) .
أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو : ((يعجبني أيٌّ هو قائم)) .
أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو : ((يعجبني أيٌّ قائم)) .
وتبنى في الرابعة على الضم ؛

قوله [تعرب في ثلاثٍ منها] هو مذهب سيبويه [١] ، وذهب الخليل [٢] ويونس والكوفيون الى إعرابها مطلقاً .

قال ابن الناظم [٣] : ((وأعربت ((أي)) دون أخواتها لأنّ شبهها بالحروف في الافتقار الى جملة معارَضٌ بلزوم الإضافة في المعنى ، فبقيت على مقتضى الأصـــل في الأسماء)) انتهى ، أي : من الإعراب .

قال العزّ ابن جماعة : ((وفي هذا إشارة الى تحقيقٍ نفيس لما تلقيناه من الأشياخ من أنّ محلّ قول أئمة الأصول: المانع مقدّم على المقتضي إذا لم يتعدد المقتضي ، وإلا فالمقتضي مقدم لسلامته حينئذٍ من المانع)) انتهى .

وكأنّ المراد بالمقتضي المتعدد هنا الاسمية ولزوم الإضافة .

قوله [وتبنى في الرابعة] قال الزجاج [٤] : ((ما تبيّن لي أنّ سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما ◌◌

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٦ ـ ٥٧ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٥٧ ـ ٥٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٦٤ (الموصولات) .

(٤) المغني ٧٧/١ (أي الموصولة) .

تشبيهاً بالغايات ، وهي ما إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [1]، وقوله :

☜ فإنه يسلّمُ أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت)) .

قل الشهاب القاسمي : ((قد يفرق بأنها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف الى المضاف اليه ، وأما عند عدم الإضافة لفظاً فيخفى الاحتياج ، والاحتياج الظاهر أشد تأثيراً من الخفي ، أي : هو أظهر في مشابهة الحرف .

لا يقل : الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج اليه مع وجوده ؛ لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول .

لأنّا نقول : لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابتٌ قطعاً مع وجوده ، ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل)) .

أقول : لا يخفى أنّ هذا يقتضي بناء ((أيّ)) حيث أضيفت مطلقاً ، والغرض حكمة تخصيص بنائها بما إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها فأظهر مما ذكره قول بعضهم : إنما بنيت والحالة هذه لأنها كالمنقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة :

أمّا لفظاً فلقيام ما هي مضافة اليه ـ وهو الضمير ـ منزلة صدر الصلة ؛ لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل ؛ لأنه مفرد .

وأمّا نية فلأنه لا يُنوى المضاف اليه إلا عند فقده من اللفظ وهو موجود .

قوله [تشبيهاً بالغايات] لأنه حُذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه ، كما حـذف من ((قبل وبعد)) المضاف اليه المبين للمضاف .

---

(1) قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ، (مريم : ٦٩) .

فسَلِّمْ على أيُّهُـمْ أفضـلُ [1]

وبهما رُدَّ على ثعلب المنكر لموصولية ((أي)) .

قوله [وبهما رُدّ على ثعلب] أي : بالآية والبيت ؛ لأنها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية ؛ إذ لا يصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها في الآية أنّ ((ننزع)) ليس بفعل قلبي حتى يُعلّق ، وإنما هي موصولة ، وهي المفعول ، وضمتُها بناء لا إعـراب ، ((وأشدّ)) خبر لـ((هو)) محذوفاً والجملة صلة .

ويمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار ؛ لأنّ حرف الجر لا يعلق ، وتعلق الجار بالفعل قبلها ؛ لأنّ الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، فتعينت الموصولة .

وله أنْ يقول : هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بـ((قول)) محذوف نعتاً للمجرور بـ((على)) محذوفاً أيضاً أي : ((سلّم على شخصٍ مقولٍ فيه ـ أي : في طلبه ـ أيهم أفضل)) ، كما قيل في :

ما لَيْلـي بنَـامَ صَـاحِبُهْ [2]

واعلم أنه كما رُدّ بالآية والبيت على ثعلب[3] رُدّ على الخليل ويونس[4]

---

(1) عجز بيت من المتقارب لغسان بن وعلة في الدرر ١/٢٧٢ وبلا نسبة في الأوضح ١/١٠٨ والهمع ١/٢٧٥ ، وتمامه :

إذا ما لقيتَ بَني مالـكٍ   فسلّم على أيُّهم أفضلُ

والشاهد : ((على أيهم)) فـ((أي)) اسم موصول مضاف وقد حذف صدر الصلة والتقدير : فسلم على أيهم هو أفضل ، ولهذا بنيت على الضم .

(2) البيت تقدم تخريجه في ١/٢١٤ في بحث علامات الفعل الماضي .

(3) الهمع ١/ ٢٧٦ .

(4) شرح الكافية ٢/ ٥٧ .

....

....

حيث ذهبا الى أنّ ((أيًّا)) فيهما استفهامية معربة .

ثم قال الخليل [1] : ((مفعول ((ننزع)) في الآية محذوف ، والتقدير : لننزعن من كلّ فريق الذي يقال فيهم أيّهم أشدّ)) ، ويردّه : أنه لا يجوز أنْ يقال ((لأضربنّ الفاسقُ)) بالرفع ، بتقدير : الذي يقال فيه الفاسق ، وقال يونس [2] : الجملة مفعول ، وعُلّق ((ننزع)) عن العمل لأجل الاستفهام .

ورُدّ بما مرّ ، لكنْ نقل الرضي [3] : أنه يُجيز التعليق في غير أفعال القلوب نحو : ((اضرب أو اقتل أيهم أفضل)) .

وقال : ((إنه ليس بشيء ؛ لأنّ المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : ((اضرب أو اقتل)) لا يكون جملة ، والمعلق أما استفهام أو نفي أو لام ابتداء ، و((أيّ)) بعد نحو : ((اضرب واقتل)) لا يكون جملة ؛ إذ لا معنى لها على وجه الحكاية ، كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده)) .

ويبطل مذهبهما جميعا قوله : ((فسلّم على أيهم أفضل)) في رواية من رواه بضم ((أي)) ؛ لأنّ حرف الجر لا يعلّق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها.

---

(١) المغني ٧٧/١ (أي الموصولة) .

(٢) المغني ٧٧/١ (أي الموصولة) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٥٨/٢ في باب الموصولات ((ومذهب يونس في مثله أنّ الفعل الذي قبله ((أي)) معلق عن العمل ، ويجيز التعليق في غير أفعال القلوب أيضاً نحو ((اضرب واقتل أيهم أفضل)) كما يجيء في أفعال القلوب)) . ثم نقل المحشي نص كلام الرضي رادّاً على يونس بقوله : وليس بشيء .

[وأل

قوله [و((أل))] مذهب الجمهور أنّ اللام التي من الموصولات اسمٌ موضوعٌ برأسه ، وفي الكشاف [1] عند قوله تعالى : ﴿كَمَثَلِ الذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ : إنّ ((أل)) في الصفات بعض ((الذي)) ، وأنه لكثرة الاستعمل متوصلاً به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف ، فحذفوا تارة الياء وحدها ، وتارة الياء والكسرة ، وتارة اقتصروا على ((أل)) .

قال الرضي [2] : ((والأولى أنْ يقول اللام الموصولة غير لام ((الذي)) ؛ لأنّ لام ((الذي)) زائدة ، بخلاف اللام الموصولة ، ـ وقال ـ كان حق الإعراب أنْ يدور على الموصول فلما كانت اللام الإسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها الى صلتها عارية كـما في ((إلا)) الكائنة بمعنى ((غير))...)) انتهى .

وبذلك يجاب عن استدلال المازني لكونها موصولاً حرفياً ، والأخفش [3] لكونها حرف تعريف : بأنّ العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع .

قيل : ويشكل على ذلك أنّ ((أل)) اسمٌ مركبٌ يشبه مبنيَّ الأصـل وهو مع ذلك معرب ، وأنّ صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الأصل ، وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك ، إلا بأنْ يدّعى أنّ اللام نُزِّلَتْ مع الوصف

---

(١) الكشاف ٧٣/١ في تفسيره سورة البقرة الآية ١٧ .

(٢) قول الرضي ((والأولى الى قوله الموصولة)) شرح الكافية٢/ ٣٧ ، وقوله ((كان حق الى قوله بمعنى غير)) شرح الكافية ٢/ ٣٨ .

(٣) استدلال المازني نقله الرضي في شرح الكافية ٣٧/٢ ، ودعوى الأخفش نقلها في الهمع ٢٧٥/١ .

في وصف صريح] أي : خالص للوصفيه ،

منزلة الكلمة الواحدة فكأنّ المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل ، وفي الرضي [1] إشارة اليه .

بقي أنّ كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي نقل إعرابها الى ما بعدها ، بل بناءها وكونها في محل إعراب .

وقولُ ابن مالك مقتضى الدليل أنْ يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة ؛ لأنّ نسبتها منه نسبة عجز المركب ، لكنِ منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجملة لا تتأثر بالعوامل ، فلمّا كانت صلة ((أل)) مفرداً جيء بالإعراب فيه على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع .

مردودٌ : بأنّ حق الإعراب فيه أنْ يدور على الموصول وإنما جيء بالصلة لتوضيحه ، والدليل عليه ظهور الإعراب في ((أي)) الموصولة وفي ((اللذان واللتان واللذون)) على رأيه إعرابهن .

قولهِ [في وصف] أي : مع وصف .

---

(١) هذه الإشارة هي ما نقله المحشي من كلام الرضي قوله : ((فلما كانت اللام الإسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها الى صلتها عارية)) أي : لما كانت الإسمية في صورة الحرفية ، والحرفية منزّلة منزلة الجزء من الاسم الداخلة عليه ، كانت الإسمية مثلها ، فصار المجموع اسماً واحداً معرباً بحسب العوامل .

وقال أيضاً في استدراكه على ما أهمله ابن الحاجب : ((وكذا في الألف واللام الموصولة ـ يعني لا يفصل بينها وبين صلتها ـ إذ لا تدخل إلا على فعل في صورة اسم الفاعل أو المفعول كما مرّ ، فيكون ـ الموصول ـ هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما)). شرح الكافية ٣٨/٢ ، ٢/ ٦٠ .

بأنْ لم تغلب عليه الإسمية [لغير تفضيل] ، وذلك كاسمي الفاعل والمفعول [كالضارب والمضروب] .

بخلاف أل الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كـ((الرجل)) ، أو على ما غلبت عليه الاسمية كـ((الأبطح والأجرع)) ، أو على ما دل على تفضيل كـ((الأفضل والأعلم)) ، فإنّ ((أل)) في ذلك كله حرف تعريف .

قوله [كاسمي الفاعل والمفعول] أي : المراد بهما الحدوث ، فإنْ أريد بهما الثبوت كـ((المؤمن والصانع)) كانت ((أل)) الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول [1] ، وقيل : ((إنّ كلام صاحبي المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع)) .

أقول : عند إرادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ، ويصيرا صفة مشبهة ، كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة ، وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك .

قوله [كالأبطح والأجرع] معنى الأول في الأصل ذات ما ثبت لها البطح ، ثم صار مختصا بالسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى ، وأجرع معناه في الأصل : ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا .

---

(١) قال التفتازاني المطول ـ ٢٠٨ تعريف المسند اليه باللام : ((وأما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحائك فهو كالصفة المشبهة ، واللام فيها حرف تعريف اتفاقا)) .

وأمّا الداخلة على الصفة المشبهة كـ((الحسن)) فجنح ابن مالك [1] الى أنها موصول إسميّ ، وجرى عليه المصنف في الشرح [2] والأوضح في باب ما لا ينصرف .

لكن قال في المغني [3] : ((وليس بشيء ؛ لأنّ الصفة المشبهة للثبوت ، فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ، ولهذا كانت ((أل)) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق)) ، فقضيته : أنها حرف تعريف ، وبه صرح في الأوضح [4] في باب الصفة المشبهة .

وعلى الأول أجيب : بأنّ الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عَمَل الفعل باطراد ، بخلاف اسم التفضيل .

وما ذهب اليه من أنّ أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول إسمي هو الأصح ، بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربّه .

قوله [بدليل عود الضمير ...] أي : الضمير بالاستقراء إنما يعود على الأسماء .

وقول المازني [5] : ((يرجع الى الموصوف المقدر)) مردودٌ

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٧ ((وسواء كانت الألف واللام للتعريف كما في قوله تعالى ((كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ)) ، أو زائدة كالداخلة على (يزيد) في قوله : رأيت الوليد بن اليزيد ... ، أو موصولة كالداخلة على (يقظان) في قوله : وما أنت باليقظان ...)) فـ((يقظان)) صفة مشبهة وعبر عن أل الداخلة عليها بأنها (موصولة) .

(٢) شرح القطر ـ ٩٩ (الموصول) ، أوضح المسالك ١/ ٥٣ .

(٣) المغني ١/ ٤٩ (أل الموصولة) .

(٤) أوضح المسالك ٢/ ٢٧١ باب الصفة المشبهة .

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٧ (الموصول) .

وليست موصولاً حرفياً لما مرَّ ؛ ولأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر .

ولا حرفَ تعريف ؛ لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ، ولجواز عطف الفعل على مدخولها ،

بأنّ لحذف الموصوف مظانّ لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وليس هذا منها ، وبأنّ حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى ؛ لأنّ حذف المنكّر أكثر . قوله [لما مرّ] من عود الضمير عليها .

قوله [ولأنها لا تؤول ...] ولو كانت موصولاً حرفياً لأوّلت مع ما بعدها بالمصدر عملاً بالاستقراء ، واللازم باطل .

قوله [لعدم تقدم ...] أي : لعدم جواز ذلك ، ولو كانت حرف تعريف لجاز ورَدّ أيضاً القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو :

.... التُرضى ....

و :

.... اليُجَدّعُ [1]

قوله [ولجواز عطف الفعل ...] نحو : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ۝ فَأَثَرْنَ ﴾ [2] ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [3] ،

وفيه : أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه

---

(١) بعض من بيتي شعر سيأتي أولهما قريباً . وتمام الثاني :

يقولُ الخنا وابغضُ العُجْمِ ناطقاً … إلى ربِّنا صَوتُ الحمارِ اليُجدّعُ

(٢) العاديات ـ ٣ .

(٣) الحديد ـ ١٨ .

وأيضاً لو كانت حَرْفَ تعريف لقدح إلحاقها في إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال ؛ لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل ، واللازم منتفٍ .

قال الرضي : وهذا الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك : ((جاءني ضارب فأكرمت الضارب)) فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله :

مَنْ لا يَزالُ شَـاكِراً عَلَـى المَعَـهْ

وإنْ لم يكن فيه ((أل)) ، وبالعكس ، كما في الخلاصة [1] : ((واعطف على اسم ...)) ، واستدلوا له بما من جملته : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً ﴾ [2] .

قوله [وأيضاً لو كانت حرف تعريف ...] أجاب الأخفش [3] بالتزامه ، فذهب الى أنّ اسم الفاعل لا يعمل مع ((أل)) .

قوله [من لا يزال ... [4]] صدرُ بيت عجزه :

فهوَ حَـرٍ بعيشَـةٍ ذاتِ سَعَه

والشاهد فيه ظاهر أي : الذي معه ، و((من)) : مبتدأ

---

(١) قال في الألفية في بحث عطف النسق :

واعطفْ على اسمٍ شبهِ فعلٍ فعـلا وعكسـاً اسـتُعمل تجـدْهُ سَـهلا

(٢) الأنعام ـ ٩٦ .

(٣) الهمع ٢٧٥/١ (الموصول) .

(٤) البيت من الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠٣ وشرح ابن عقيل ١٦٠/١ والهمع ٢٧٨/١ . والشاهد في قوله ((المعه)) فقد جاء بصلة أل ظرفاً وهو مخالف للقياس .

وبالجملة الاسمية كما في قوله :

مِنَ القـومِ الرّسُـولُ اللهِ مِـنْهم

ضرورة ،

(ﷺ) وخبره ((فهو حر)) ، ودخلت الفاء لتضمّـن المبتدأ معنى الشرط ، و((حر)) بفتح الحاء المهملة وكسر الـراء ، أي : فهو جدير بعيشة واسعة . واعلم أنه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسماً ، ويستثنى ذلك من قولهم إنّ الظرف إذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم .

قوله [من القوم ... [1]] صدرُ بيتٍ عجزه :

لهمْ دانَـتْ رِقـابُ بَـني مَعَـدِّ

والشاهد فيه ظاهر : حيثُ وصل فيه اللام بالجملة الاسمية ؛ لأنّ ((الرسول)) : مبتدأ ، و((منهم)) : خبر ، أي : من القوم الذين رسول الله منهم ، و((لهم)) بدل مـن ((القوم)) ، وقيل : اللام من ((الذين)) مبقاة ، والباقي محذوف للضرورة .

قوله [ضرورة] فيه : إنّ اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر عـلى ما حكى الفراء [2] : ((أنّ رجلاً أقبل فقال له آخر : ها هو ذا ، فقال السامع : نِعْمَ الهاهو ذا)) .

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح ابن عقيل١/١٥٨ وشرح الكافية الشافية١/١٢٧ والهمع١/١٧٨ . والشاهد قوله ((الرسول الله)) فقد وصل أل بالجملة الاسمية وهو شاذ .

(٢) نقل الرضي قول الفراء في شرح الكافية ٣٩/٢ (الموصول) .

وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله :

مـا أنـتَ بـالحَكَمِ التُرضـى حكومتُـهُ

قوله [ما أنت بالحكم ...[1]] صدرُ بيت للفرزدق عجزه :

ولا الأصـيلِ ولا ذي الـرّأي والجـدَلِ

والشاهد فيه ظاهر : حيث أدخل اللام على ((ترضى)) وهو مضارع .

تنبيه : قال الدماميني في حاشية المغني :

((إنّ الجماعة أطلقوا القول بأنّ جملة الصلة لا محلّ لها من الإعراب وينبغي أنْ يستثنى من ذلك : الجملة الواقعة صلة لـ((أل)) ، إما مع القول بأنّ ذلك لا يكون إلا لضرورةٍ مطلقاً كما يقول الجمهور ، أو مع القول بأنّ ذلك يجوز في السعة قليلاً إنْ كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش[2] وابن مالك ، فإنّ جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب ؛ لوقوعها موقع المفرد)) .

وتعقبه الشمني[3] بقوله :

((لا نسلم أنّ كل جملة واقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الأصالة ؛ لأنهم قالوا إنّ صلة أل فعل في صورة الاسم ، وهذا يعمل بمعنى الماضي ، ولو سُلّم فإنما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل ، ☜☜

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ وشرح الشذور ٣٤ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٥٧/١ والهمع ٢٧٧/١ . والشاهد قوله : ((الترضى حكومته)) حيث جاء بصلة أل جملة فعلية مضارعية .

(٢) شرح التسهيل ١٩٦/١ .

(٣) المنصف ٢١١ (الباب الثاني ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، الجملة السادسة : جملة الصلة) ، ونقله المحشي بتصرف .

على المختار في تفسير الضرورة .

☜ والمفرد الذي هو صلة أل لا محل له ، والإعراب الذي فيه بطريق العارية من أل ، فإنها لما كانت في صورة الحرف نقل إعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في ((إلا)) بمعنى ((غير)) ...)) انتهى المراد منه .

وعليه فإذا قلت : ((جاء اليضرب)) فالفاعل هو ((أل)) فقط ، وهي في محل رفع كما تفعل في قولك : ((جاء الذي يضرب)) وهو واضح .

ويلزم على كلام الدماميني وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلاً،وذلك ممتنع .

ويؤخذ مما قرره الشمني أنّ صلة ((أل)) إذا كانت وصفاً جملة في المعنى ، وبه صرّح صاحب المفصل[1] وتبعه السعد في المطول في بحث تقديم المسند اليه ، لكن ردّ ذلك السخاوي في شرح المفصل ،وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن الناظم .

وذكر المصنف في حواشي ابن الناظم : ((أنّ الوصف من شبه الجملة)) ، وعلى كلٍّ فمقابلته للجملة وشبهها في قولهم : صفة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن .

قوله [على المختار في تفسير الضرورة] وهو : أنه ما لا يوجد إلا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن ، بخلاف ما إذا فُسِّرَتْ بـ((ما لا مندوحة للشاعر عنه)) ليُمَكِّنَ قائلُ البيت المذكور من أنْ يقول : ((المرضى حكومته)) .

وإنما كان المختار التفسير الأول ؛ لأنّ الثاني يكاد يسد باب الضرورة ؛ إذ كلّ ما يُدّعى أنه ضرورة يمكن أنْ يُدّعى تمكُنُ الشاعر من تغييره ، لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه .

---

(١) شرح المفصل٢ / ١١٦ (احتياج الموصول الى صلة وعائد)والمطول ٢٥٨ بحث تقديم المسند اليه .

[و((ذو)) في لغة طيء] خاصة دون غيرهم من العرب ، كقو

وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

والمشهور عندهم إفرادها وتذكيرها ، وبناؤها على السكون ، لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين ؛ إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفين : الثاني منهما ساكن ، والبناءُ إنما يكون في الآخر .

قوله [خاصة] أي : موصوليتها خاصة بطيء ؛ لأنهم الذين يستعملونها كذلك ، و((طيء)) على وزن ((سيِّد)) : أبو حيٍ من اليمن .

قوله [من العرب] احترز به عمن تشبه بطيء من المولَّدين .

قوله [وبئري ... [1]] الحفر : معروف ، والـ((طيّ)) : بناء البئر بالحجارة ، والشاهد في : ((ذو)) حيث جاءت موصولة بمعنى التي ، أي : التي حفرتها والتي طويتها ، وزعم ابن عصفور [2] أنه ذكَّر البئر على معنى القليب .

قوله [والمشهور عندهم إفرادها ...] أي : في كل الأحوال ، ويظهر المعنى بالعائد ، فعدُّها من المشترك باعتبار المشهور .

---

(1) عجز بيت من الوافر لسنان بن الفحل الطائي في الإنصاف ٣٨٤/١ وبلا نسبة في الأوضح ١١٠/١ والهمع ٢٧٣/١ ، وتمامه :

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ

(2) قال ابن عصفور في باب الموصول من شرح الجمل ١٧٧/١ : ((وزعم بعض النحويين أنها ـ يعني : ذو الطائية ـ تقع على المؤنث واستدل بالبيت : ((وبئري ذو حفرت ...)) فقال : معناه بئري التي حفرتها والتي طويتها ، وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها ، وذكَّر على معنى ((قليب)) ، كأنه قال : ((وقليبي الذي حفرته والذي طويته)) .

ومنهم مَن يعربها بالحروف إعراب ((ذي)) المعرب كما مر [1] ، وخصّه ابن الضائع بحالة الجر لأنه المسموع كقوله :

فحسبيَ من ذي عندهم مـا كفانيـا

واستشكل إعرابُها بأنّ سبب البناء موجود مع عدم المعارض .

قوله [ومنهم من يعربها ...] تشبيهاً بـ((ذي)) بمعنى : صاحب ، بل حكى بعضهم : أنّ هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما .

قوله [بل حرفين] الصواب : بل هما حرفان ، والنصب يقتضي أنه معطوف على الخبر ، فيكون النفي مسلطاً عليه ، فيصير المعنى : بل ليست حرفين ، وهو غير صحيح .

قوله [إنما يكون في الآخر] انظر هذا مع قولهم : الجزء الأول من ((بعلبك)) بني لأنه وسط الكلمة ، إلا أنْ يقل : صيرورة الآخر وسطاً بطريق العروض لا ينافي البناء .

قوله [فحسبي من ... [2]] تقدم الكلام عليه .

قوله [واستشكل ...] يمكن الجواب بما أسلفناه في الأسماء الستة ، وبأنّ الافتقار الى جملة عارَضه لزومها للإضافة في المعنى ، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب .

---

(١) انظر ما تقدم في بحث الأسماء الستة السابق ١/٢٣٥ .

(٢) البيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي في التصريح ١/١٦٠ ، ١٦١ وبلا نسبة في والأوضح ١/٣٠ . والشاهد فيه قوله ((من ذي)) فإنّ ((ذي)) هنا اسم موصول بمعنى الذي .

وما جَزَمَ به هنا من أنّ ((ذو)) تطلق عند طَيء على المؤنث أيضاً هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك[1]، وخصّــه في الجامع ببعضهم فقــال : ((و((ذو)) لكلّ مذكر ، و((ذات)) لكلّ مؤنث ، ويختصان بـطيء ، ومنهم من يصرفهما ويعربهما ، ومَنْ يستعمل ((ذو)) للجميع)) .

قوله [ومنهم من يصرفهما ويعربهما] صريحٌ في أنّ تصريف ((ذو)) الطائية تصريف ((ذو)) بمعنى صاحب خاص بحالة الإعراب ، ومثله في الرضي[2] ، لكن كلام ابن مالك[3] وشرّاحه يدل على أنّ التصريف يجري على البناء أيضاً ، ويوافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ((ومنهم من يصرفهما و[من] يعربهما))[4] .

ثم الظاهر على التصريف والإعراب تنوين المفرد ، وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة إذ لا مقتضي لسقوط التنوين وإنْ سقط في ((ذي)) بمعنى صاحب للإضافة ؛ إذ لا إضافة هنا إلا أنْ يسلم ما قيل : إنّ ((ذو)) الطائية ملازمة للإضافة معنى .

ثم الظاهر أنّ كلاً من التثنية وجمع المذكر يُختم بالنون فيقال : ((ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين)) ، وأنه على لغة التصريف والبناء يكون كلٌ من التثنية وجمع المذكر معربين وإن كان المفرد مبنياً ، وجمع الذي مبنياً ؛ لأنّ إعراب الجمع هنا حملاً على جمع ((ذو)) بمعنى صاحب .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/١١٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/٤٢ (الموصول) .

(٣) شرح التسهيل ١/١٩٤ (الموصول) .

(٤) هذه الجملة في أ كما أثبتناه في المتن ، وفي ب : ((ومنهم من يصرفهما بدل ويعربهما)) ، ولم يلح لي المعنى فيهما حتى راجعت الجامع الصغير ٢٦ فالعبارة هناك ((ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما)) ويصح بها كلام الشيخ يس وكلام ابن مالك ، فتأمل .

فحكي العموم عن بعض طيء بعد تصديره بالأول ، ويؤيده قول ابن الصائغ: الأفصح امتناع إطلاقها على المؤنث .

[و((ذا))] حالة كونه [بعد ((ما))] باتفاق البصريين ، [أو] بعد [((من)) الاستفهاميتين] على الأصح عندهم ، والمرجع في ذلك السماع ، وكلاهما مسموع ، قال تعالى : ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [1] ، وقال الشاعر :

وقصيدةٍ تَأتي الملوكَ غَريبةٍ ... قَدْ قُلتُها لِيُقَالَ مَنْ ذا قَالَها

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجاً بقوله :

قوله [فحكي العموم ...] أي: بقوله : ((ومن يستعمل ((ذو)) للجميع)) .

قوله [بعد ((ما))] أي : واقعاً بعدها .

قوله [على الأصح] قال : مقابله الصحيح في ((ذا)) كونها للإشارة ، فلما دخلت عليها ((ما)) وهي في غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها الى الإبهام ، فجعلت موصولة ، ولا كذلك ((مَنْ)) لتخصيصها بمن يعقل ، فليس فيها الإبهام الذي في ((ما)) .

قوله [وقصيدةٍ ... [2]] الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل ((من ذا)) بمعنى : ((الذي)) ، أي : من الذي قالها .

---

(١) النحل ـ ٢٤ ، ٣٠ .

(٢) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ٢٧ وفي شرح التسهيل ١٩٣/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ١٤٥ والهمع ٢٧٣/١ ، والشاهد واضح .

أمِنْـتِ وهـذا تحملـينَ طليـقُ

أي : الذي تحملينه طليق ،

قوله [أمنتِ ...] عجز بيت صدره :

عَدَس ما لِعبَّادٍ عليكِ إمـارةٌ [1]

و((عدس)) إنْ كان اسماً للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء ، وإنْ كان اسم صوت لزجر البغل فلا محل له من الإعراب ، و((إمارة)) ـ بكسر الهمزة ، أي : حكم ـ مبتدأ خبره ((ما لعباد)) .

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ [2] ، وبقوله : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ، وأجيب : بأنّ جملة ((تقتلون)) حال ، وكذا ((بيمينك)) ، وجوّز ابن عصفور [3] تعلق ((بيمينك)) بـ((أعني)) محذوفاً ، ولا ينبغي أنْ يعوّل عليه ؛ لأنّ ((أعني)) متعدٍّ بنفسه لا بـ((الباء)) .

---

(1) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه١٧٠ والإنصاف ٧١٧/٢ وبلا نسبة في الأوضح ١١٦/١ والهمع ٢٧٤/١ . قال الكوفيون : كل ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول ، ومنه هذا البيت ، فجعلوا (ذا) إسم موصول رغم دخول ها التنبيه عليه ، والتقدير : والذي تحملينه طليق ، فـ(ذا) اسم موصول مبتدأ ، وجملة (تحملين) صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، و(طليق) خبر المبتدأ ، ومثله ما ذكره المحشي من الآيات : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أي : انتم الذين تقتلون أنفسكم ، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ قالوا : (ما) اسم استفهام مبتدأ و (تلك) اسم موصول خبر و(بيمينك) صلة . أما البصريون وابن هشام موافق لهم ، قال : ((ولا دليل فيه لجواز أنْ يكون (ذا) للإشارة وهو مبتدأ ، و(طليق) خبره و(تحملين) جملة حالية ، والتقدير : طليق حالة كونه محمولاً لك)) .

(2) البقرة ـ ٨٥ ، والآية التي تليها طه ـ ١٧ .

(3) شرح الجمل ١٦٩/١ (الموصول) .

ولا حجة فيه .

قوله [ولا حجة فيه] ؛ لأنّ الظاهر أنّ ((ذا)) اسـم إشارة ـ بدليل دخـول ((ها)) التنبيه عليه ـ مبتدأ و((طليق)) خبره ، و((تحملين)) حال من ضميره ، والتقدير : وهذا طليق محمولاً لك ، أو خبر أول و((طليق)) خبر ثاني ، وهو أظهر ؛ لأنّ ((طليقاً)) صفة مشبهة ، وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة ، هذا . وقد قال المصنف في حواشي الألفية :

((وهنا ـ يعني : ما قيل في تخريج البيت وأنّ ((ذا)) للإشارة ـ لا يتمشى ؛ لأنّ ((الطليق)) المحمول هو راكب البغل ، فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه ؟ وهل لأحدٍ أنْ يقول : ((هذا قام)) أو ((هذا كتب)) ويشير الى نفسه ؟ ولا أظن أحداً يقول ذلك ولا يفوه به ، وله أنْ يقول : الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ، ويكون ذلك الكتاب خطه)) انتهى .

وفي شرح الألفية للجلال السيوطي[1] : ((وقال السراج البلقيني : يجوز أنْ يكون مما حذف فيه الموصول من غير أنْ يجعل ((هذا)) موصولاً ، والتقدير : هذا الذي تحملين ، على حدّ قوله :

فواللهِ ما نلتُم ولا نِيـلَ مـنكمُ بمعتـدلٍ وفـقٍ ولا متقـاربِ[2]

أي : ما الذي نلتم ، قال : ولم أر أحداً أخرجه)) انتهى .

---

(١) البهجة المرضية ٦٨/١ (الموصول) .

(٢) البيت من الطويل وقد اضطرب ابن مالك في نسبته ففي شرح التسهيل ٢٢٩/١ نسبه لحسان ، وفي شرح التسهيل ٧٩/٣ نسبه لعبد الله بن رواحة وبلا نسبة في الهمع ٢٨٩/١ ، ٤٠٢/٢ . والشاهد في قوله : ((ما نلتم)) فقد حذف الموصول وبقيت صلته والتقدير : ما الذي نلتم ، وقال البغدادي : أراد((ما نلتم)) فحذف النافية وأبقى الموصولة ولا يجوز العكس لانه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته عند البصريين .

ولا يختص ((ذا)) من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أنْ تكون عندهم موصولات ، وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بـ((أل)) من قبيل الموصولات ، كقوله :

أقول نصّ في المغني [1] على أنّ حذف الموصول الاسمي مذهب الكوفيين ، وأنّ ابن مالك [2] تابعهم لكن شرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولٍ آخر ، وأنت خبير بأنّ المقصود تخريج البيت على طريق البصريين .

قوله [بل جميع أسماء الإشارة ...] قد قدمنا أنهم احتجوا بما ظاهره مجيء ((هؤلاء وتلك)) من الموصولات .

قوله [وأبلغ من ذلك ...] من الموصولات عندهم أيضاً الأسماء المضافة نحو :

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ [3]

فـ((العلياء)) صلة لـ((دار مية)) ، والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو : ((هذا رجل ضربته)) ، فـ((ضربته)) صلة لـ((رجل)) .

قال أبو حيان : ((ولينظر على مذهبهم في الأسماء المذكورة هل

---

(١) المغني ٢/ ٦٢٥ (حذف الموصول الاسمي) .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٩ : ((وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول)) .

(٣) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٠ وبلا نسبة في الإنصاف ٢٦٩/١ والأوضح ١٢٤/٣ والهمع ٢٧٦/١ ، وتمامه :

يــادارَ ميَّــةَ بالعليــاءِ فالســندِ   أقْـوَتْ وطـالَ عليها سالـفُ الأمَـدِ

فمذهب الكوفيين أن النكرة إذا أضيفت الى معرفة وصلت أي : جُعِلَ ما بعدها صلة لها ، فتكون (بالعلياء) صلة لـ(دار مية) .

لَعَمْرُكَ أنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَـهُ وأقعُـدُ من أفنـائهِ بـالأصـائلِ

أي : لأنت الذي أُكرم أهله ، فـ((أكرم)) صلة ((البيت)) .

هي مبنية أو معربة ، وعلى الإعراب يشكل بأنّ سبب البناء موجود مع عدم المعارض)) .

قوله [لعمرك أنت البيت ... (١)] كـأنّ الداعي للكـوفيين على جعـل ((البيت)) في هذا البيت اسم موصول أنه لا يصح الإخبار به عن ((أنت)) على الظاهر من جعله اسماً معرفاً بـ((أل)) .

ويمكن أنْ يجاب : بأنه على حذف مضاف ، أي : أنت صاحب البيت ونحوه ، وقوله : ((أكرم)) : فعل مضارع ، و((أهله)) : مفعوله ، كما يدل عليه قول الشارح : ((أي : أنت الذي أكرم أهله)) ؛ لأنّ الصلة لا تكون إلا جملة .

فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل وإضـافته الى ((أهله)) ليس كما ينبغي فتدبر .

---

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٤١/١ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢٣/٢ وفي شرح الكافية ٣٩/٢ ، ٦١ . والشاهد ((لأنت البيت أكرمُ أهله)) ، قال الكوفيون : إن ((لأنت)) مبتـدأ ، و ((البيت)) خبره ، وجملة ((أكرم أهله)) صلة ((البيت)) ، بناء على مذهبهم من جعل الاسم الجامد المحلى بـأل كالاسم الموصول في الاحتياج الى الصلة ، والتقدير عندهم : لأنت الذي اكرم أهله .

ولم يرتض ذلك البصريون وقالوا : إن ((البيت)) : خبر ، وجملة ((أكرم اهله)) : خبر ثان ، وقالوا : يمكن أن يقل إن ((اكرم)) صفة لـ((البيت)) على جعله مبهماً ، كما تقول((وإني لأمرّ بالرجل غيرك)) فتكون ((غيرك)) صفة لـ((الرجل)) لانه مبهم لا يدل على معهود .

قال الرضي ٦١/٢ : ((أجاز الكوفيون حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام فلم لا يجوز أن يكون البيت منه)) ، أما كلام المحشي الذي يشير الى عدم جعل الكوفيين ((البيت)) خبر فمعارض بنقل الأنباري في الإنصاف وابن عصفور في شرح الجمل والسيوطي في الهمع ٢٧٧/١ .

وحلّ كون ((ذا)) موصولة إذا لم تلغَ ولم تكن للإشارة ، فإنْ أُلغيت بأنْ كانت مركبة مع ((ما)) أو((من)) لم تكن موصولة ، بل تكون مع ما قبلها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام ، لا يعمل فيه فعل متقدم ،

قوله [دالاً على الاستفهام] فيه : أنّ الإلغاء لا ينحصر في الاستفهام ، فقد ذكر الدماميني : أنّ لها حين الإلغاء معنيين : أحدهما : الاستفهام ، والثاني : أنْ يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، وعليه بيت الكتاب :

دَعِي مَاذا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ [1]

فالجمهور على أنّ ((ماذا)) كله مفعول ((دعي)) ، ثم قال السيرافي وابن خروف[2] : موصول بمعنى ((الذي)) ، وقال الفارسي [3] : نكرة بمعنى شيء ؛ لأنّ التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل: إنه لا يوجد إلا في الشعر .

قوله [لا يعمل فيه متقدم] بذلك رَدَّ ابن عصفور[4] كون ((ماذا)) في قوله : ((دعي ماذا علمت)) مفعولاً لـ((دعي)) بناءً على أنها للاستفهام ، ☜

---

(١) صدر بيت من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣ وبلا نسبة في النكت ١٩٠/١ والهمع ٢٧٥/١ وشرح الكافية ٥٨/٢ . وتمامه :

دعـي مـاذا علمـتِ سـأتقيهِ ولكـــنْ بالمغَيَّـــبِ نَبِّـئيني

قال الأعلم في شرح الأبيات ٤٦٦/١ : ((الشاهد في جعله (ماذا) اسماً واحداً بمنزلة (الذي)...)) وهو الموافق لقول السيرافي .

(٢) المغني ٣٠١/١ (فصل في لماذا) .

(٣) المغني ٣٠١/١ (فصل في لماذا) .

(٤) شرح الجمل ٤٨٩/٢ (باب ماذا) .

ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت مثلاً : ((مَن ذا ضربت ؟ زيداً أم عمراً)) فإنْ رفعت البدل فـ((ذا)) غير ملغاة ، وإنْ نصبته كانت ملغاة ، ويدلُّ على إلغائها أيضاً إثباتُ ألف ((ما)) مع دخول الجار عليها

لكن صرح بعضهم : بأنّ ((ماذا)) من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها ، وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في توضيحه [1] واستشهد عليها بقول عائشة ((رضي الله عنها)) في حديث الإفك : ((أقول ماذا)) ، وقول بعض الصحابة ((رضي الله عنهم)) : ((فكان ماذا)) ، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت ؛ لأنّ المعنى ليس عليه .

قوله [فـ((ذا)) غير ملغاة] ؛ لأنه بدل من ((ما)) وهو مبتدأ ، و((ذا)) وصلته خبر .

قوله [كانت ملغاة] ؛ لأنه حينئذٍ بدلٌ من ((ذا)) ؛ لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم .

قوله [مع دخول الجار ...] أي : لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ؛ لأنّ الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرفها ؛ فرقاً بينها وبين الموصولة نحو : ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [2] ؛

---

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٦١ : ((وفي : ((أقول ماذا)) شاهدٌ على أنّ ((ما)) الاستفهامية إذا ركبت مع ((ذا)) تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً ، فالرفع كقولهم ((كان ماذا)) ، والنصب كقول أم المؤمنين ((رضي الله عنها)) : ((أقول ماذا)) ...)) .

(٢) المائدة ـ ٧٣ .

في نحو قولهم : ((عمّاذا تسأل)) ، وكذا إنْ كانت للإشارة لأنها حينئذٍ تدخل على المفرد نحو((من ذا الذاهب وماذا التواني)) والمفرد لا يكون صلة لغير أل .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقال :

[وصلة أل] الموصولة [الوصف] الصريح ، وقد مرّ الكلام عليه[1]

لأنّ الصلة والموصول كالاسم الواحد إلا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم ، وأقول : ((بم ذا أخرُجُ من سخطه)) [2] بحذف الألف مع كون ما مركبة مع ((ذا)) .

قوله [وكذا إنْ كانت للإشارة ...] تلخص مما ذكره الشارح أنّ ((ماذا)) لها ثلاث استعمالات ، وبقي عليه رابع : وهو أحد قسمي الإلغاء ، وهو أنْ يكون اسماً واحداً موصولاً وقد ذكرناه ، وتفصيل ذلك يطلب من المغني وحواشيه [3] .

قوله [لأنها حينئذ تدخل على المفرد] أي : وهو لا يكون صلة لغير ((أل)) .

قال الناصر اللقاني : ((لا يخفى أنّ ((ذا)) مشتركة بين الإشارة والموصولة ، وقد نص الأصوليون على إطلاق المشترك على معنييه معاً حقيقة على الصحيح ، فاشتراط أنْ لا تكون ((ذا)) للإشارة إنما يبنى على المرجوح ؛ إذ لا استحالة في اجتماع معرّفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين)).

---

(١) راجع ص ٧٠ ـ ٧١ السابقة في هذا الجزء .

(٢) صحيح مسلم ٨ /١٠٧ كتاب التوبة ـ حديث توبة كعب بن مالك ، ولفظه : بم أخرج من سخطه غداً .

(٣) المغني ٣٠٠/١ (فصل في لماذا) .

[وصلة غيرها] من الموصولات : [أما جملة] وشرطها ـ إسمية كانت أو فعلية ـ أنْ تكون [خبرية] :

أقول : الاشتراط المذكور ليس مبنياً على ما ذكر بل ؛ لأنّ الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارية مفرد ، كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر .

قوله [وشرطها ...] قال ابنُ مالك في شرح الكافية [1] : ((ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو : ((جاء الذي حاجبله فوق عينيه)) .

قوله [خبرية] ؛ لأنه يجب أنْ يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، وأما قوله :

وإنّـي لَــرَاجٍ نَظْـرَةً قِبْـلَ الـتي   لَعَلّي وإنْ شَطّتْ نَوَاهَا أَزُورُهـا [2]

فعلى إضمار ((القول)) أي : التي أقول لعلي ، أو الصلة جملة ((أزورها)) ، وخبر ((لعل)) محذوف ، كذا في المغني [3] في بحث الجملة المعترضة .

وقال في حواشي الألفية : ((وقوله : ((قبل التي لعلي وإنْ شطت نواها أزورها)) عندي كقولهم : إنْ جئتني لأكرمنك ، أعني : إنه في نية التقديم في قوله : ((لأكرمنك)) على ما قبله ، وهو : ((إنْ جئتني)) على تقدير حذف شيءٍ مدلول عليه بالمؤخر ، وأصله : ((قبل التي أزورها))

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢١/١ (الموصولات) .

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١٠٦/٢ والخزانة ٤٦٤/٥ وبلا نسبة في المغني ٣٨٨/٢ ، ٣٩١ ، ٥٨٥ ، والهمع ٢٨٠/١ ، والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٣) المغني ٢/ ٣٨٨ .

وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائلها .

وأنْ تكون معهودة للمخاطب ؛ ليتميز بها الموصول إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَا أَوْحَىٰ ﴾[1] .

ولكنه قدّم الترجي ، وأما تقدير ((القول)) فلا يذوقه عاقل)) .

وتقع القسمية صلة نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[2] فهي مستثنة من الإنشائية.

وقيل : الصلة جملة الجواب وهي خبرية ، وجملة القسم وإنْ كانت إنشائية فلم تذكر لذاتها ، بل لتقوية ما بعدها وتأكيده .

ويستثنى من الخبرية التعجبية بناءً على أنها منها فلا يوصل بها ؛ لأنه عرَضَ فيها معنى يناقض الصلة ؛ لأنّ التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ، ففيه إيهامٌ منافٍ لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح .

قوله [وهي المحتملة ...] مرّ في بحث الكلام ما يتعلق به .

قوله [فيحسن إبهامها] لا يخفى أنّ المبهمة ضدُّ المفصلة ، والمجهولة ضد المعهودة ، فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي ؛ إذ المبهمة معلومة للمخاطب على الإجمال ، ولو من الكلام الذي قبل الموصول ، فالوجه أنْ يقول : معهودة مفصلة إلا في مقام ... الخ .

فإنْ قيل : الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا إبهام .

قلنا : ذاك بالنظر الى أصل الوضع ، لكن قد يُعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني .

---

(١) النجم ـ ١٠ .

(٢) النساء ـ ٧٢ .

....

....

قيل : ووردت أيضاً غير معهودة للمخاطب في غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾[1]، وكون ((النار توقد بالناس والحجارة)) غير معلوم عندهم .

وقد يجاب : باحتمال أنه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبي ﷺ أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية التحريم ،

وإنْ كانت سورة التحريم مدنية لا لأنها مكية كما يقتضيه قول الزمخشري في توجيه تعريف النار في سورة البقرة وتنكيرها في سورة التحريم :[2] ((إنّ الآية في سورة التحريم نزلت أولاً بمكة فعرفوا منها ((ناراً)) موصوفة بهذه الصفة ، ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً بها الى ما عرفوه)) انتهى .

فقد اعترضه الجلال البلقيني بأنه يلزم عليه أنْ تكون سورة التحريم مكيّة ، وليس كذلك ، لأنها مدنية ، قال : ((والعجب أنّ أبا حيان [3] تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بأنها مدنية والبقرة مدنية ، ولم يستثن منها الآية المذكورة ، ولا يُقدَم على الاستثناء إلا بنقل)) .

ويدل على أنها مدنية نزولها في شرب العسل عند زينب بنت جحش ،

---

(١) البقرة ـ ٢٤ .

(٢) قال تعالى في سورة التحريم ـ ٦ ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ ، وكلام الزمخشري في الكشاف ١/١٠٢ في تفسير سورة البقرة الآية ٢٤ .

(٣) البحر المحيط ١/١٠٧ تفسير سورة البقرة الآية ٢٤ .

وأنْ لا تكون مستدعية كلاماً قبلها فلا يقـــال : ((جاء الذي لكنه قائم)) ؛ لأنّ فيه استعمل ((لكن)) من غير استدراك .

ولا بد أنْ تكون الصلة [ذات ضمير] غالباً [طبق الموصول] أي : مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛

وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذي قالاه ، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة [1] فلم تنزل فيه الآية .

ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافاً للنووي في شرح مسلم ؛ لأنّ القصة متعددة ، والأولى نزلت فيها السورة ، والثانية لم ينزل فيها شيء ، ولذا ثنى الضمير في ﴿ إِن تَتُوبَا ﴾ ﴿ وَإِن تَظَاهَرَا ﴾[2] .

قوله [فلا يقل : ((جاء الذي لكنه))] ولا ((جاء الذي حتى أبوه قائم)) ؛ لأنّ فيه استعمل ((حتى)) من غير تقدم معنى ، وقس عليه ما أشبهه .

قوله [غالباً] من غير الغالب ما أشار اليه بقوله : ((وقد يخلفه الظاهر)) وقد أجازه ابن الضائع)) .

قوله [طبق الموصول] المراد بالمطابقة : ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو يتعين أحدهما على ما يأتي .

---

(١) قضية شرب العسل مشهورة تجدها في مسلم ١٨٤/٤، ١٨٥ والبخاري ٢٣٦/٧ ، وقضية التظاهر مشهورة أيضاً مسلم ١٨٩/٤ ، والبخاري ٧٠/٦ .

(٢) قال تعالى في سورة التحريم ـ ٤ ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ .

ليربطها به ، وهذا الضمير يسمى : [عائداً] ؛ لعَوْدِهِ الى الموصول ، وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه ، كقوله :

سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادا

أي : حبها ،

قوله [ليربطها] بالموصول ؛ لأنّ ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه ، فلابدّ من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه ، وذلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر في الصلة لبقي الحكم أجنبياً ؛ لأنّ الجملة مستقلة بنفسها .

قوله [وقد يخلفه الظاهر] ليس هذا تكراراً مع قوله أول الباب : ((أو خلفه)) فإنّ المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر إذ لم يستفد من ذاك قلة وجود الخلف .

قوله [سعاد ...] صدر بيت عجزه :

وإعْراضُها عنكَ اسْتَمرَّ وزَادا [1]

ومثله :

وأنتَ الذي في رَحْمةِ اللهِ أطْمَعُ [2]

قل بعضهم ((وسيبويه لا يجيز هذا في خبر المبتدأ)) فأحرى أنْ لا يجيزه في الصلة .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في صفحة ٥٠ من هذا الجزء .

(٢) عجز بيت من الطويل للمجنون في الدرر ٢٨٦/١ وبلا نسبة في المغني ٢١٠/١ وفي شرح التسهيل ١٨٢/١ ، ٢٠٧ والهمع ٢٨٥/١ ، وتمامه :

فيا ربَّ ليلى أنتَ في كلِّ مَوطنٍ وأنـتَ الـذي في رحمة اللهِ أطمعُ

والشاهد : ((الذي في رحمة الله أطمعُ)) كان عليه أنْ يقول : وأنت الذي في رحمته أطمع . فوضع الظاهر محل المضمر .

وأجاز ابن الصائغ خلو الصلة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : ((الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد)) ؛ لحصول الارتباط بالفاء ، وصيرورتهما جملة واحدة .

ولا بدّ للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه ؛ لأنها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ،

قوله [ولابدّ للموصول من الصلة] أي : ملفوظة أو منوية ، بدليل قوله : ((ويجوز حذفها)) الخ : وإنما افتقر الموصول إليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مرّ .

قوله [ومن تأخرها عنه ...] فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول ؛ لأنّ الموصول كصدر الكلمة ، والصلة كعجزها ، فحقيقٌ أنْ يتصلا .

ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها .

وأمّا : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [1] ، ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ [2] ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [3] ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [4] فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة ، والتقدير مثلاً : ((زاهدين فيه من الزاهدين)) لا ((أعني : من الزاهدين)) كما يقول المبرد ؛ لأنّ ((أعني)) لا تتعدى بحرف الجر .

وهل ((من الزاهدين)) صفة لـ((زاهدين)) مؤكدة كما تقول : ((عالم من العلماء)) ، أو صفة مبينة أي : زاهدين بلغ بهم الزهد ...

---

(١) يوسف ـ ٢٠ .

(٢) الشعراء ـ ١٦٨ .

(٣) الأعراف ـ ٢١ .

(٤) الأنبياء ـ ٥٦ .

ولهذا سمي ناقصا ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ،

⇐ الى أنْ يعدّوا في الزاهدين ؛ لأنّ الزاهد قد لا يكون عريفاً في الزهد بحيث يُعَدُّ في الزاهدين إذا عُدّوا ، أو يكون خبراً ثانياً ، كلٌّ محتمل .

وذهب ابن الحاجب[1] في الأمالي : الى أنّ الظرف في ذلك كله متعلق بنفس الصلة ؛ ((لأنّ أل لّما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها ، ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد)) .

قوله [ولهذا سمي ناقصاً] أي : لأجل أنّ الصلة من كماله ... الخ .

قوله [ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل] وكذا بينه وبين معمولها ، وبين بعض الصلة وبعض ، والمراد فاصل أجنبي ، ومنه تابع الموصول ، وما استثني منه ، بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو : ((الذي إياه ضربت)) ، ومثله الجملة المعترضة كقوله :

ذاكَ الذي وأبيكَ يَعْرِفُ مَالِكاً[2]

لأنها تفيد الكلام تقوية فليست كالأجنبي الصرف ، ⇐

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٨٣/١ .

(٢) صدر بيت من الكامل لجرير في ديوانه ٣٤٥ وبلا نسبة في المغني ٣٩١/٢ والمقرب ٦٧/١ والهمع ٢٨٦/١ ، وتمامه :

ذاك الذي وأبيكَ يعرفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ البَاطِلِ

والشاهد : الفصل بجملة القسم (وأبيك) بين الموصول (الذي) وصلته (يعرف مالكا) .

ويجوز حذفها كالموصول إنْ دلّ عليها دليل ، كقوله :

نَحْـنُ الألى فـاجْمَعْ جُمـو عَـكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـمْ إلَيْنـا [1]

أي : نحن الألى عرفوا بالشجاعة .

وشذ الفصل بالأجنبي كقوله :

وأبغضُ مَنْ وَصفتَ إلـيَّ فيـهِ لِسـاني مَعْشـرٌ عَـنْهُم أذودُ [2]

فـ((إليّ)) متعلق بـ((أبغض)) ، وقد فصل به بين الصلة ومعموليها وهما ((لساني)) و((فيه)) ، وهو أجنبي من ((وصفت)) الذي هو صلة ، وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو ((أبغض)) ، والأصل تأخيره بعد ((لساني)) ، أي : وأبغض من وصفت فيه لساني اليّ معشر .

ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الأجنبي كالمعمول كالموصول الحرفي .

قوله [ويجوز حذفها ...] عبارة التسهيل [3] : ((وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرها)) انتهت .

وفيها : استثناء الألف واللام من الموصول وصلتها من الصلة ، واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة ، وعبارة الشارح لا تفيد هذين الأمرين .

ثم إن هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ، ومذهب البصريين المنع ، وما ورد مخصوص بالشعر .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ وبلا نسبة في المغني ١/٦٨ . والشاهد فيه حذف الصلة من قوله ((نحن الألى)) والتقدير : نحن الألى قد عرفت عدم ميلاتهم بأعدائهم .

(٢) البيت من الوافر غير منسوب في الدرر ١/٦٨٢ و شرح التسهيل ١/٢٢٧ والهمع ١/٦٨٢ .

(٣) شرح التسهيل ١/٢٢٦ .

تنبيه : اعلم أنّ الموصول إنْ طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظاً ومعنى ، وإنْ خالف لفظه معناه ، بأنْ كان مفرد اللفظ مذكراً أو أر، به غير ذلك كـ((من و ما)) جاز في العائد وجهان :

وأما قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [1] ، فـ((انزل إليكم)) معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ، ولا يكون المنزل كتاباً واحداً ؛ لأنّ المراد كلُّ مكتوبٍ ، والألف واللام في ((الكتاب)) للجنس لا للعهد .

هذا ومراده بالجواز مقابل الامتناع ، فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع ((اللتيا)) معطوفاً عليها ((التي)) إذا قصد الدواهي ليفيد حذفها إنّ الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حدٍّ لا يمكن شرحه ، فلذا تركتا على إبهامهما بغير صلة مبينة .

قوله [جاز في العائد وجهان] يستثنى منه أل فيلزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجامع ، كالضارب والضاربان والضاربون ؛ لأنهم لمّا نزلوا صلتها منزلة الموصول في الإعراب نزلوها منزلته في المعنى .

والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحاً أو كان غيره ، ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه ، نحو : ((كم ، وكأي ، ومن ، وما)) الشرطيتين .

---

(١) قال تعالى في سورة العنكبوت ـ ٤٦ ـ ٤٧ ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ۝ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَٰؤُلَاءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴾ .

....

....

واعلم أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، قال في الجامع : ((فتقديم مراعاة اللفظ نحو : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ الآية [1] أولى من تأخيرها نحو :

لأنتَ الهلاليُّ الذي كُنتَ مَرَّةً سَمِعْنا بهِ [2]

...)) انتهى ، أي : فراعى معنى ((الذي)) فقال : ((أنت)) بالخطاب ، ثم لفظه فقال ((به)) بالغيبة .

وفي التمثيل بالبيت نظر ؛ لأنه ليس موصولاً مشتركاً كما هو موضوع المسالة ، فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ۝ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا ﴾ [3] .

وبه يعلم ما في قول العلم القرافي : ((ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد هو

---

(1) البقرة ـ ١١٢ .

(2) البيت من الطويل بلا نسبة في الدرر ٢٨٣/١ والمقرب ٦٧/١ والهمع ٢٨٢/١ ، واعرض المحشي عن ذكر تتمته لاختلاف الروايات فيها ، ففي المقرب تتمته :

سمعنا بـه والأرحـيُّ المغلَّـبُ

وفي الهمع : ((والأرحيُّ المعلَّقُ)) ، والشاهد : ((الذي كنت)) فحمل على المعنى ثم قال : ((سمعنا به)) فحمل على اللفظ .

(3) لقمان ٦ ـ ٧ .

أحدهما : ـ وهو الأكثر ـ مراعاةُ اللفظ نحو ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[1]

والثاني : مراعاة المعنى نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[2] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : ((أعط من سألتك)) ، ولا يقال : ((مَنْ سألكَ)) .

قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾[3] فأنّث ((خالصة)) حملاً على معنى ((ما)) ثمّ راعى اللفظ فذكّر وقال : ((محرّم)) ...)) انتهى .

وقد يقال : كلامُ القرافي فيما إذا لم يكن إلا مراعاة لفظ ومعنى مرّة واحدة ، وهنا روعي اللفظ أولاً في ((يشتري)) ثم المعنى في ((أولئك)) ثم اللفظ في ((عليه)) نفي الحقيقة المتقدّم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك .

وعبارته[4] : ((ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك)) ، وفي شرحه للدماميني والرضي ما ينبغي مراجعته[5] .

قوله [ولا يقال : من سألك] إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث حصل الإلباس بالمذكر .

---

(١) الأنعام ـ ٢٥ .

(٢) يونس ـ ٤٢ .

(٣) الأنعام ـ ١٣٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ (الموصولات) .

(٥) شرح الكافية ٤٣/٢ ـ ٤٤ .

أو قبح نحو : ((من هي حمراء أمك)) ، فيجب حينئذٍ مراعاة المعنى .

فإنْ قيل : الإلباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف ((يستمع)) فهلا روعي رفعه ، أجيب : بأنّ في الآية[1] ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل في سياقها فلا لبس .

قوله [أو قبح نحو : مَن هي ...] لأنه لو قيل : ((من هي أحمر أمك)) أو ((من هو حمراء أمك)) لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث ، وبالعكس .

ولو قيل : ((من هو أحمر أمك)) لزم تخالف الموصول وخبره ؛ لأنّ الصلة والموصول كشيء واحد ، فكأنك حينئذٍ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث ، وظاهر [إطلاقه أنه لا فرق في الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أنْ [2]] يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوي .

وأجاز ابن السراج[3] رعاية اللفظ إذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو ((من هو محسن أمك)) ؛ لأنّ ((محسناً)) شبيه بـ((موضع)) ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خالٍ من العلامة ، وهو مردود ؛ بأنه قريب القبح من قولنا : ((من هي حمراء أمك)) .

نعم قال في التسهيل [4] : ((إنْ حُذفَ ((هي)) سَهُلَ التذكير)) ، فتقول : ((من محسن أمك)) إذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها .

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ (الأنعام : من الآية ٢٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطتين ، وأثبتناه من المطبوعة .

(٣) الهمع ٢٨٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ (الموصولات) .

وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته

قل بعضهم : وينبغي أنْ يجوز عنده ((من هي ظريف ، ومن هي كريم أمك)) لشبه ((ظريف وكريم)) بـ((جريح)) ، بل يلزمه أنْ يجيز ((من هي احمر)) لشبهه بـ((من هو أفضل)) لكنه منعها .

واعلم أنّ المصنف في الجامع ذكر هذه المسالة في قاعدة اجتماع الحملين ، وجعلها مستثنة من جواز اجتماعهما و ضم إليها مسألة أخرى ، وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال :

((ويمنع ـ أي : من جواز اجتماع الحملين ـ ما أدّى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو : ((من كان يقومان أخواك)) ، بخلاف ﴿ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا ﴾[1] أو الى إيقاع ما لا يؤنّث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس ، نحو : من كانت حمراء وشيخاً جاريتك أو من كان حمراء أو عجوزاً أمتك)) انتهى .

قوله [سابق] أي : سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما في البيت أو لا كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾[2] في من أنث ((تعمل)) ، وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذٍ لما حصل من الاعتضاد الذي قوّى جانبه ، ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب .

---

(١) البقرة ـ ١١١ .

(٢) الأحزاب ـ ٣١ ، قل تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ ، قرأ حمزة بن حبيب الكوفي و الكسائي وخلف بن هشام الاسدي بالياء ((يعمل)) و ((يؤتها)) ، وقرا الباقون بالتاء في ((تعمل)) والنون في ((نؤتها)) .

كقوله :

وإنَّ مِنَ النِّسوانِ مَنْ هي رَوضَـةٌ   تَهيجُ الرِّيـاضُ نَحْوَهـا وتَصـُوحُ

والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ .

[وقد يحذف] مرفوعاً ومَنصوباً ومجروراً .

فالمرفوع : إنْ كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ ناسخٍ أو اسماً له لم يجز حذفه ،

قوله [كقوله : وإنّ من النسوان ...[1]] ، فإن قوله : ((من النسوان)) عاضد لمعنى التأنيث في ((هي)) ، ويقال : هاج النبت : يبس وكذا تصوّح .

قوله [إنْ كان فاعلاً ...] ولا يجوز الحذف في نحـــو : ((جاء اللذان قاما ، أو ضُربا)) ببناء ((ضربا)) للمفعول ، ولا في نحو : ((جاء الذي القائم هو)) ، ولا في نحو : ((جاء الذي إنّ عمراً هو)) ، ولا في نحو : ((جاء الذي ما هو منطلقاً)) ، ولا في نحو : ((جاء اللذان كانا منطلقين)) ؛ لأنّ الفاعل ونائبه لا يحذفان .

وكون الضمير خبر مبتدأ قليلٌ ، فلا يكون في الكلام دليلٌ على أنّ خبر المبتدأ هو المحذوف ، بل يحمل على أنّ المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً .

وحُكْمُ خبر الناسخ حكمُ خبر المبتدأ ، واسم الناسخ كالفاعل ، كذا قالوا برمتهم ، قال شيخنا العلامة :

((أنت خبير بأنّ الفاعل يحذف في مسائل فينبغي تقييدُ عدم حذف عائد الموصول إذا كان فاعلاً بغير هذا أخذاً من التعليل

---

(١) البيت من الطويل لجران العود في ديوانه ٤٤ وفي المقاصد ٤٩٢/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/١ على اختلاف الروايات ، والشاهد وضحه المحشي .

وإنْ كان مبتدأ جاز حذفه إنْ أخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفاً على غيره ولا معطوفاً عليه غيره [نحو] ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ [أَيُّهُمْ أَشَدُّ] ﴾ (١) ، أي : الذي هو أشد .

وإنْ اقتضى إطلاقهم خلافه فيجوز : ((جاء الذي ضَرْبُ زيدٍ حَسَنٌ)) على أنه مصدر مضاف الى المفعول أي : الذي ضَرْبُه زيداً حَسَنٌ ، فـ((ضَرْب)) : مبتدأ مضاف الى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول ، و((زيداً)) مفعـــول ، و((حسن)) : خبر ...)) فليحرر .

قوله [إنْ أخبر عنه بمفرد] احترز به عن نحو : ((جاء الذي هو يقوم أو وهو في الدار، أو وهو عندك)) فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته ؛ لأنّ الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما أُبقي دليل ما أُلقي .

وقضية ذلك جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لا تصلح لأنْ تكون صلة لعدم العائد ، وبه صرح بعضهم .

قوله [ولم يكن بعد نفي ...] احترز به عن نحو : ((جاء الذي ما هو مسافرٌ ، والذي ما قائم إلا هو ، والذي إنما في الدار هو ، والذي زيد وهو منطلقان ، والذي هو وزيد منطلقان)) ؛ لأنّ :

حذفه وحده من الأول من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف ، وهو قبيح ، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى ،

وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف صدراً ،

---

(١) مريم ـ ٦٩ .

ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة ((أي)) وغيرها ، لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ ﴾ أي : هو في السماء إله ،

ويشترط أيضاً أنْ لا يكون بعد ((لولا)) ، نحو : ((جاء الذي لولا هو لقمت)) ؛ لأنّ الخبر الثاني بعد ((لولا)) محذوف ، فلو حذف المبتدأ وقع الإجحاف .

قوله [إلا إنْ طالت الصلة] إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر كالآية أو تأخر نحو : ((ما أنا بالذي قائل لك سوءاً)) ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة ((أي)) ؛ لأنّ ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى قائم مقام الطول .

قوله [﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ ﴾[1]] أي : لطول الصلة بالعطف وبالمعمول ، وإنما احتيج الى الإضمار في الآية ؛ لأنّ المرفوع إنْ قدر فاعلاً بالظرف فلا ضمير البتة أو مبتدأ ففي الظرف ضمير للمبتدأ لا الموصول ، قل في الباب الثالث من المغني[2] :

((ولا يحسن تقدير الظرف صلةً و((إله)) بدلاً من الضمير المستتر فيه ، والتقدير : وفي الأرض إله كذلك ؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بعدٌ حتى قيل بامتناعه ، ولأنّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أنْ يكون سببه التخلص من محذور ، فأما أنْ يكون هو موقعاً فيما يحوج الى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أنْ يكون : ((وفي الأرض اله)) مبتدأ وخبر؛ لئلا يلزم فساد المعنى إنْ استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إنْ عطف ...)) .

---

(١) الزخرف ـ ٨٤ .

(٢) المغني ٤٣٤/٢ (الباب الثالث ـ في شبه الجملة وأحكامه) .

وإلا فالحذف قليل شاذ ، إلا في قولهم : ((لا سيما زيدٌ)) ـ بالرفع ـ فإنه مقيس غير شاذ تنزيلاً لـ((لا سيما)) منزلة ((إلا)) الاستثنائية .

والمنصوب إن كان منفصلاً لم يجز حذفه ،

قوله [قليل شاذ] لو اقتصر على قوله : ((شاذ)) كفى ، وعبارة الجامع : ((ونحو : ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ [1] شاذ ...)) انتهت .

ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[2] بضم النون ، أي : على الذي هو أحسن دين وأرضه ، وقيل : الآية مما طالت فيه الصلة ، أي : على الذي أحسن من غيره .

قوله [((لا سيّما زيدٌ)) بالرفع] أي : بناءً على أنّ ((ما)) موصولة لا نكرة موصوفة ، والأصل : ((لا مثل الذي هو زيد)) لا ((لا مثل شيءٍ هو زيد)) .

قوله [إنْ كان مُنفصلاً لم يجز حذفه] ؛ لأنّ المنفصل قائمٌ ، بنفسه فجرى مجرى الظاهر ، وأيضاً لو حذف فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام .

قال في التصريح [3] : ((وإنما حذف منفصلاً من قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[4]، والأصل : ((رزقناهم إياه ؛ لأنّ تقديره متصلاً يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل)) انتهى .

---

(١) البقرة ـ ٢٦ ، الجامع ٣٤ ، وضمُّ بعوضة في قراءة ابن ابي عبلة والضحاك ، الدر المصون ١٦٤/١ .

(٢) الأنعام ـ ١٥٤ ، والقراءة في المحتسب ٣٤٤/١ .

(٣) شرح التصريح ١٤٥/١ ، ١٤٦ (بحث الموصول) .

(٤) البقرة ـ ٣ ، الأنفال ـ ٣ ، الحج ـ ٣٥ ، القصص ـ ٥٤ ، السجدة ـ ١٦ ، الشورى ـ ٣٨ .

....

....

وأنت خبير بأنّ هذا إنما يصح حكمه لتقديره منفصلاً لا لحذفه ، إلا أنْ يقل : إنّ مراده هذا المنفصل في قوة المتصل ؛ لأنّ المقام للاتصال ، وإنما عدل عنه خيفة ما ذكر ، وهو أمر لفظي فليتامل .

وهذا يبنى على مسألة هي أنّ المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقاً أو إنْ كان لغرض معنوي كالمحصور في قولك : ((جاء الذي لم أضرب إلا إيه)) والمخصوص كقولك ((جاء الذي إيه لم أضرب)) ؛ لأنّ حذف الأول يستلزم حذف ((إلا)) فيتوهم نفي الفعل عن المذكور، والمراد نفيه عن غيره ، والثاني مفوّت للاختصاص ؛ لأنه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا .

ظاهرُ التعليل الأول الأول وهو ظاهر إطلاق التسهيل وشروحه والأوضح .

وظاهر التعليل الثاني الثاني [1] ، وبه صرح المصنف في الجامع فقال : ((وهو إما منفصل لغرض لفظي نحو : ﴿ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [2] انتهى ،

---

(١) راجع شرح التسهيل ١٩٩/١ وأوضح المسالك ١٢٠/١ .

وقول المحشي ((ظاهر التعليل الأول الأول)) : أي : لأنّ المنفصل قائم بنفسه ، فيجري مجرى الظاهر ، فيمتنع حذفه مطلقاً ، قال ابن مالك : ((وقيد المنصوب بالاتصال احترازاً من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه ؛ إذ لو حذف جهل كونه منفصلا)) ، وقوله ((وظاهر التعليل الثاني الثاني)) أي : من قال بأنّ الضمير المنفصل لو حذف فاتت فائدة الانفصال منع الحذف حال وجود فائدة تفوت بالحذف أي : أجاز الحذف في حال عدم الفائدة . وملخص القولين : أنّ من قال بأنّ المنفصل كالظاهر منع حذفه مطلقاً ، ومن قال بعلمه أجاز الحذف ، لا مطلقاً بل في حال عدم وجود فائدة من الضمير .

(٢) الطور ـ ١٨ .

أو متصلاً متعيناً للربط ، وناصبه فعل تام أو وصف ،

أي : بالذي أتاهم إياه ، ولا يقدر ((إياهموه)) لما قال في التصريح ، فالفصل في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه ، وصرّح الرضي [1] بأنّ الممنوع حذفه هو المنفصل بـ((إلا)) فقط .

قوله [متعيناً للربط] كذا ذكره ابن عصفور وغيره ، وهو احتراز عن نحو : ((الذي ضربته في داره زيد)) ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه بالمجرور ، ولا يدرى حينئذٍ أزيد المضروب أم غيره ، وبذلك علم أنّ محل الامتناع إذا أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطاً لتوقف المقصود بالكلام على ذلك .

فاندفع ما لبعضهم في المقام وقول المصنف في الحواشي : ((وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ومجروراً)) انتهى .

ووجه دفعه أنّ صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافي تعيّن المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام .

قوله [وناصبه فعل تام أو وصف] ؛ لأنّ الضمير حينئذ فضلة ، وخرج بـ((التام)) : الناقص ، نحو : ((جاء الذي ليسه زيداً وكانه زيداً)) وينبغي اعتبار التمام في الوصف ، وخرج بـ((الفعل)) و((الوصف)) : ما ناصبه حرف ، فلا يحذف ؛ لعدم فضلته ؛ ولعدم استقلال الحرف بدونه إنْ لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه أنْ حذف معه .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٤٢/٢ : ((فالمنصوب ـ يعني الضمير ـ يحذف بشرطين : ألا يكون منفصلاً بعد (إلا) نحو : جاءني الذي ما ضربت إلا إياه ، وأما في غيره فلا منع كقولك : ((ضيع الزيدان الذي أعطيتهما)) أي : أعطيتهما إياه)) .

غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه

ولا يشكل على ذلك تجويزهم في ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [1] أنْ يكون التقدير : تزعمون أنهم شركاء ؛ لأنّ الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ، ولم يعتمد الضمير بالحذف ، وربّ شيءٍ يجوز تبعاً ولا يجوز مستقلاً ، كحذف الفاعل تبعاً للفعل في نحو : ((زيداً ضربته)) .

هذا ولقائل أنْ يقول محل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة وإلا جاز حذفه مطلقاً بلا شرط نحو : ((أين الرجل الذي قلت إنه تريد)) : ((قلت إنه يأتي)) أو نحوه نصّ عليه ابن مالك .

وزاد بعضهم بجواز حذف المنصوب شروطاً منها : أنْ يكون غير متبع ، فلا يجوز الحذف في نحو : ((جاء الذي ضربته نفسه أو وزيدا)) .

قوله [غير صلة أل العائد عليها] نحو : ((جاءني الضاربه زيد)) فلا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد الدلائل عليها .

واحترز بقوله : ((العائد إليها)) عمّا لو عاد لموصول قبلها نحو : ((جاء الذي أنا الضاربه)) فإنّ العائد المنصوب ليس عائداً لـ((أل)) بل ((للذي)) فلا يمتنع حذفه ، والعائد لـ((أل)) الضمير المستتر في الوصف .

قوله [المنصوب] لا حاجة اليه لأنه موضوع المسالة .

---

(١) القصص ـ ٦٢ ، ٧٤ .

نحو : [﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيدِيهِمْ ﴾] أي : عملته ، كما قرئ به ، وقوله :

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فلحْمِدَنْهُ بـهِ

أي : الذي الله موليكه فضل ، وأما قوله :

مـا الـمُسْتفزُّ الهَـوى مَحمُـودَ عَاقبـةٍ

فشاذ .

قوله [﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيدِيهِمْ ﴾ [1]] مثل لما نصبه فعل .

قوله [ما الله موليك[2]] مثل لما نصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه :

فما لَدَى غَيرِهِ نَفـعٌ ولا ضَـرَرُ

فـ((ما)) موصول إسمي مبتدأ خبره ((فضل)) ، و((الله موليك)) صلة ((ما)) ، والعائد محذوف .

قوله [وأما قوله : ما المستفز [3]] جوابٌ عمّا يقل : إنّ هذا البيت حُذف فيه العائد المنصوب بوصفٍ هو صلة ((أل)) ، وتقرير الجواب : أنّ البيت شاذ فلا يرد نقضاً .

---

(١) يس ـ ٣٥ ، قرأ حمزة بن حبيب الكوفي والكسائي وخلف بن هشام الاسدي بحذف هاء الضمير ((ما عملت)) وهي القراءة التي استشهد بها الشارح ، وقرا الباقون بإثبات الهاء وهي القراءة المثبتة في المصاحف .

(٢) البيت بلا نسبة في الأوضح١/١٢٠ وفي شرح التسهيل١/٢٠٠ والهمع١/٢٩٢ والشاهد واضح .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر١/٢٩٧ والأوضح١/١٢٢ وفي الهمع١/٢٩١ والشاهد واضح .

وحذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جداً وإنْ اشتركا في الجواز وليسا بمتساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية .

﴾﴾ وعجز البيت :

ولو أُتيحَ لهُ صَفوٌ بـلا كَـدَرِ

و((المستفز)) بمعنى المستخف اسم ((ما)) إنْ قدرت حجازيـــة ، وخبرها ((المحمود)) و((أتيح)) بمعنى : قدر ، والمعنى : ليس الذي استخفه الهوى محمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

قال الحفيد : ((ويمكن أنْ يقال : لا حذف في البيت بأنْ يقال : في ((مستفز)) ضمير مستتر فاعل به ، و((الهوى)) مفعول ، و((المستفز)) بمعنى المختبر)) .

قوله [كثير] لأنَّ الأصل في العمل للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف .

قوله [كما توهمه عبارة الألفية[1]] توهم أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لـ((أل)) والذي هو صلتها ، مع أنَّ منصوب صلة ((أل)) لا يحذف .

وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صـلة ((أل)) هو ما في الأوضح[2] ، وكلام شيخ الإسلام زكريا والسيوطي[3] صريح في تسليم كثرة حذفه .

---

(١) قال ابن مالك : ((والحذف عندهم كثير ينجلي

في عائـــد متصـــل ان انتصـــب بفعل او وصف كمن نرجو يهـب

والعبارة مطلقة قد تتوهم منها التسوية .

(٢) أوضح المسالك ١/١٢٣ (الموصولات) .

(٣) البهجة المرضية ١/٧٣ .

والمجرور نوعان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف :

فالأوّل : يجوز حذفه إنْ كان المضاف وصفاً عاملاً ليس اسم مفعول ، نحو : [﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾] أي : ما أنت قاضيه ،

قوله [وصفاً عاملاً] أي : ناصباً للعائد تقديراً ، بأنْ توجد فيه شروط العمل ؛ لأنّ إضافته حينئذٍ كلا إضافة ، والضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى .

قوله [ليس اسم مفعول] لو قال بدله : وليس نائباً عن الفاعل كما عبّر في المحترز كان أولى ؛ لأنّ الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى الى اثنين أو ثلاثة ، ولا يكون المضاف اليه نائباً عن الفاعل فلا يمتنع حذفه .

قوله [﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾[1]] أي : ما أنت قاضيه ، يجوز عند الرضي [2] أنْ يكون الأصل : ((قاضٍ إيّاه)) ؛ لأنه إنما يمنع حذف المنفصل الواقع بعد ((إلا)) .

وقولهم : ((متى تأتّى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال)) محمولٌ على الاستعمال بالفعل لا التقدير .

قال المصنف في الحواشي : و((ما)) هذه يحتمل أنْ تكون مصـــــدرية أي : ((اقض قضائك ، أو مدة قضائك)) بدليل : ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

---

(١) طه ـ ٧٢ ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

(٢) انظر كلامه في هامش الصفحة ١٠٨ السابقة .

وقوله :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بالحَصَى ولا زَاجِرَاتُ الطَّيرِ ما اللهُ صَانِعُ

والثاني : يجوز حذفه أيضاً إنْ تعيّن للربط ، وكان الموصول

قوله [ما الله صانع [1]] أي : ما الله صانعه .

قوله [إنْ تعين للربط] ؛ لأنه لا بدّ بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور ، فينبغي أنْ يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ، وربما حذف وإنْ لم يتعين نحو : ((الذي مررت زيد)) أي : ((مررت به)) ، وإنْ احتمل ((مررت له أو معه)) .

ومذهب الكسائي[2] في مثله التدريج في الحذف ، وهو أنْ يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه .

ومذهب سيبويه[3] والأخفش : حذفهما معاً إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع ، والمجوّز له هنا استطالة الصلة ، ومع هذا المجوّز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها .

قوله [وكان الموصول ...] ستأتي أمثلتها على الترتيب .

واعلم أنّ هذه شروط للحذف القياسي ، فلا يرد على ما قالوه نحو : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[4] حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جرّ الموصول ؛

---

(١) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٩٠ وفي شرح التسهيل ١/ ٢٠١ . والشاهد في قوله : ما الله صانع ، فقد حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة لاسم الفاعل .

(٢) هذا نص ما في شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٢ فراجع .

(٣) هذا نص ما في شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٢ فراجع .

(٤) الشورى ـ ٢٣ .

أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جُرَّ به العائد معنىً ومتعلقا ،

لأنَّ الحذف فيه جائز غير قياسي ، وإنما كان جائز ؛ لأنّ الحرف متعيّن ، والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعاً ، لا قياساً كما قاله ابن مالك [1] ، ونازعه أبو حيان [2] : بأنهم إنما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة ، فلا يذهب اليه إلا بسماع ، ولا ينبغي القياس .

وذهب يونس ومن تبعه الى أنّ ((الذي)) في الآية موصولٌ حرفيّ ولا حذف ، وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياساً ؛ لأنّ الضمير عبارة عن الموصول ، والجار لهما من جهة المعنى واحد ، فإذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وما كأنه يدل عنهما .

قوله [أو المضاف للموصول] أي : لأنّ المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ، ويحتمل أنّ المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو : ((مررتُ بغلامِ الرجلِ الذي مررتَ به)) .

قوله [أو الموصوف بالموصول] إنما أقيم الموصوف بالموصول مقامه ؛ لأنه نفسه في المعنى .

قوله [معنى] أي : سواء تماثلا لفظاً أو لا ، وقوله : ((ومتعلقاً)) أي : لفظاً ومعنى ، أو معنىً فقط ، نحو قوله

---

(١) ما ذكره المحشي معنى ما في التسهيل ١/ ٢٠١ لا نصه ، وقد نقله من الهمع ١/٢٩٣ لشدة تقارب العبارات .

(٢) الهمع ١/ ٢٩٣ (الموصول) .

ولم يكن العائد محصوراً ولا نائباً عن الفاعل ،

تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [1] ، وهو يصدق على نحو قولك : ((أنا أشرب بالماء الذي شربت منه)) فإنّ كلاً من الباء و((من)) للتبعيض ، فهما متماثلان معنىً ومتعلقاً وإنْ اختلف لفظهما .

وقال المرادي : ((وإنْ تماثلا معنىً واختلفا لفظاً لم يحذف)) فاشترط المثلية في اللفظ ، وكأنّ الشارح لم يعتبره ؛ لأنّ ظاهر كلامهم يخالفه ، فكيف وقد مثلوا بمثل :

فَبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بـائحُ [2]

ومثل في الألفية :

كمُرَّ بالـذي مَـرَرتَ فهْـوَ بَـرّ [3]

وجوّز في الأول أنْ يكون مبنياً للفاعل وأنْ يكون مبنياً للمفعول .

---

(١) الحجر ـ ٢٤ .

(٢) عجز بيت من الطويل لعنترة في ديوانه ٣٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، وتمامه :

وقد كنتَ تخفي حُـبَّ سمراءَ حقبـةً   فـبُحْ لانَ منهـا بالـذي أنـت بـائحُ

وقوله : ((لان)) أي : ((ألآن)) حذف منها الهمزتين ، وقيل : لغة في ((الآن)) ، وجيء به للدلالة على جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر بشرط انجرار الاسم الموصول بحرف مثله لفظاً ومعنىً ، وهو مختار المحشي تبعاً للشارح ، والشاهد في قوله : ((بالذي أنت بائح)) أي : به .

(٣) جزء بيت من الألفية في باب الموصول وتمامه :

كذا الذي جُرَّ بمـا الموصـولَ جَـرّ   كـ((مُرَّ بالذي مـررتَ فهـو بَـرّ))

ولا موقعاً حذفه في لبس نحو : [﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[1]] أي : منه ، وقوله :

لا تركَنَنَّ الى الأمرِ الـذي رَكنـتْ   أبناءُ يَعْصُرَ حـينَ اضـطرّها القَـدَرُ

أي : ركنت اليه ، وقولك : ((مررت بغلام الذي مررت)) ، أي : به .

فإنْ لم يتعيّن العائد للربط كـ((مررتُ بالذي مررتِ به في داره)) ، أو جُرّا معاً بغير حرف كـ((جاء غلام الذي أنت غلامه)) ،

أو لم يُجَرَّ الموصول أصلاً كـ((جاء الذي مررت به)) ،

أو جُرّ بحرف مماثلٍ لما جُرّ به العائد : لفظاً لا معنىً كـ((مررت بالذي مررت به)) ؛ لأنّ أحد الحرفين للسببية ،

قوله [أي : منه] ولا يقدر: تشربونه ؛ إذ الذي يستقر مشروباً لهم لا يشربه أحد .

قوله [لا تركنن ...[2]] قائله كعب بن زهير ، و((الأمر)) : الفرار من القتل ، و((يعصر)) ـ بمهملات ـ بوزن ((ينصر)) لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة .

---

(١) المؤمنون ـ ٣٣ .

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير في المقاصد ٤٤٩/١ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٤/١ ، والشاهد واضح .

أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كـ((مررت بالذي مررت به)) ،

أو كان محصوراً كـ((مررت بالذي ما مررت إلا به)) ،

أو نائباً عن الفاعل كـ((مررت بالذي مُرَّ به)) ،

أو حذفه ملبساً كـ((رغبت فيما رغبت فيه)) ، لم يجز الحذف في الصور كلها .

قوله [بالذي مررت به] التمثيل به أولى من التمثيل بـ((مرّ)) ليكون اختلاف الجار معنى مستقلاً يمنع الحذف ، فإنه في ((مرّ)) ممتنع كذلك ؛ ولأنّ المجرور نائب عن الفاعل ، والغرض عدم تداخل أمثلة المنع .

قوله [لأنّ أحد الحرفين للسببية] أي : والآخر للإلصاق .

قوله [أو كان محصوراً] ؛ لأنّ حذفه حينئذٍ يفسد المعنى .

قوله [أو نائباً عن الفاعل] ؛ لأنّ نائب الفاعل لا يحذف مع أنّ نائب الفاعل في المثال المذكور إنما هو الجار والمجرور .

قوله [أو حذفه ملبساً كرغبت ...] فإنه لو حذف لتبادر الذهن الى أنّ المحـــذوف ((عنه)) .

قوله [لم يجز الحذف] أجاز ابن مالك في الكافية [1] حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة ،

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٣/١ : ((وكذلك يجوزُ حذفُ العائد المجرور بحرف جرّ بمثله موصوف بالموصول أو عائد عليه ـ أي : على الموصول ـ بعد الصلة)) والبيت في الشاهد الآتي دليل عليه .

واعلم أنّ هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرِّح بها ، ولعله إنما تركها إحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط .

كقوله :

لو أنَّ مَا عَالجتُ لِينَ فؤادِها فقَسَا استُلِينَ بـه لـلانَ الجَنـدلُ [1]

أي : عالجت به ، وذكر غيره أنه ضرورة .

قوله [من حيث هو] أي : لا من حيث كونه مجروراً ، أي: سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجرورا .

قوله [فإنها جامعة للشروط] فيه : إنّ من جملة شروط حذف المنصوب أنْ يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً ، والمجرور أنْ يكون الموصول أو المضاف الى الموصول أو الموصوف مجروراً بمثل ما جُرّ به العائد .

واعتذر بعضهم عن تركها بأنه : يلزم أنْ يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب ، وقد علم أنّ كل ما أوقع في لبس امتنع حذفه ، وأنّ نائب الفاعل كالفاعل في أحكامه ، ومنها : امتناعُ حذفه ، وإنّ الفضلة إذا أحضرت امتنع حذفها .

---

(١) البيت من الكامل للأحوص في ديوانه ١٦٧ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/١٢٤ والمغني ٢/٤٠٨ . والشاهد قوله : ((ما عالجت)) أي : به ، وقد حذف العائد المجرور لوجود ضميرٍ آخر يعود على الموصول بعد تمام الصلة مجرورٍ بحرفٍ مثل الحرف الذي جُرّ به عائدُ الصلة المحذوف ، فاكتفى بالثاني لأنه كفؤ للأول .

وصلة غير ((أل)) إما جملة ـ كما مرّ ـ **[أو ظرف أو جار ومجرور تامّان]** أي : تتم بهما الفائدة كـ((جاء الذي عندك ، أو في الدار)) ، فلا يوصل بما لا يكون كذلك ، وكلاهما إذا وقعا صلتين **[متعلقان باستقر]** وشبهه مما هو فعل

قوله [أي : تتم بهما الفائدة] أي : بدون ملاحظة المتعلق وإلا فنحو : ((جاء الذي بك ، وجاء الذي أمس)) من أمثلة غير التامين تتم به الفائدة إذا لوحظ أنّ التقدير : حصل بك ، واستقر أمس ، وقال أبو حيان : ((ضابط التمام أنْ يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة نحو : ((زيد في الدار ، وزيد عندك)) ...)) .

قوله [بما لا يكون كذلك] أي : تاماً ، فلا يقال : ((مررتُ بالذي اليوم)) ولا ((بالذي في مكان)) ؛ لأنّ الصلة أُتيَ بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للإبهام حتى يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إذا كانا ناقصين .

قوله [وشبهه] من ((حصل وثبت)) ونحوهما مما سموه كوناً عاماً أو مطلقاً ، بخلاف الخاص نحو : ((قام)) فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول نحو : ((نزلنا الذي البارحة)) ، أو في موصوفٍ بالموصول نحو : ((نزلنا المنزل الذي البارحة)) .

وبَحَثَ بعض المتأخرين تقييدَ وجوبِ ذكر الخاص بما إذا لم يقم الدليل عليه وإلا لم يجب ذكره كما يقال : ((اعتكف زيد في الجامع ، وعمرو في المسجد)) فتقول : ((بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع)) وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدأ .

حل كونه [محذوفاً] وجوباً ، لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لأفراده ، وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء ، إذا أطلق أحدهما شمل الآخر ، وإذا ذكرا فلكلٍ معنىً ، ولذلك نظائر منها : الإيمان والإسلام ، والمشرك والكافر .

قوله [محذوفاً] والعائد عليه المنتقل الى الظرف نحو : ((جاء الذي عندك ، أو في الدار)) ، أو ما لابسه فاعله نحـــو : ((جاء الذي عندك أخوه ، والذي في الدار أبوه)) .

قوله [لأفراده] قل في المغني [1] : ((قل ابن يعيش : وإنما لم يجز في الصلة أنْ يقل إنّ نحو : ((جاء الذي في الدار)) بتقدير : مســـتقر ، على أنه خبر لمحذوف على حدٍّ قراءة بعضهم : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[2] بالـــرفع لقلة ذلك واطراد هذا)) .

قل الدماميني : ((ينبغي أنْ يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أنْ لا يكون الباقي صالحاً للوصل به ، وهو متخلف في قولك : ((جاء الذي في الدار)) ضرورةَ أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبرَ محذوفٍ كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به ؛ إذ الجار والمجرور يصحُّ وقوعهما صلة ، فيحصل اللبس على هذا التقدير)) ، وهذا خيرٌ من التعليل بقلة ذاك واطراد هذا .

---

(١) المغني ٤٤٧/٢ .

(٢) الأنعام ـ ١٥٤ ، والقراءة في المحتسب ٣٤٤/١ .

[ذو الأداة]

[ثم] الخامس من المعارف : [ذو الأداة] أي : أداة التعريف ، [وهي أل] بجملتها للتعريف [عند الخليل وسيبويه] [1]، لكنّ الخليل الهمزة عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة ((أم وأنْ)) ، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة ، فهي عنده همزةُ وصلٍ زائدة ، لكنّها معتدٌّ بها في الوضع .

قوله [أي : أداة التعريف] أي : آلته ، وأداة التعريف تنصرف الى ((أل)) ، فهو في حكم المقيّد ، فلا يقل : إنّ هذا إطلاق في محل التقييد .

قوله [وسيبويه يخالفه ...] حاصل قوله : إنّ أل بجملتها تُعَرِّف ، وإنّ الهمزة زائدة لا أصلية ، وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر ؛ إذ لا معنى لأنّ أل بجملتها تعرِّف إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذلك بالضرورة منافٍ لكون الهمزة زائدة .

إلا أنْ يجاب : بأنّ المنافي لوضع أل للتعريف كونُ الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة في حرف التعريف ، بمعنى : أنها ليست حرفاً أصلياً بدليل سقوطها ، ولذلك نظائر منها : ((استفعل)) فإنه موضوع للطلب مع أنّ الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ، ومنها : ((لعل)) فإنها موضوعة للترجي مع أنّ لامها الأولى زائدة ، ومنها : العلم الذي قارنت أل وضعه فإنها زائدة فيه .

---

(١) الهمع ١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ (أداة التعريف) .

هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما [1]، ووافق الخليل فيما ذهب اليه ، واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها ،

قوله [واستدل على صحته بوجوه] قال[2]:

((الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير :

أحدها : تصديرُ زيادةٍ فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرفٍ واحد ساكن ولا نظير لذلك .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك .

الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك ، قال : واحترزنا باللزوم ونفي السبب من همزة ((أيمن)) في القسم فإنها تكسر وتفتح ، وكسرها هو الأصل ، وفتحها لئلا ينتقل من كسرة الى ضمتين دون حاجز حصين .

الخامس : أنَّ المعروف الاستغناءُ بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا شذوذا .

السادس : إنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم : ((يا ألله)) ولا في قولهم : ((فألله لأفعلن)) .

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٦/١ (المعرف بالأداة) .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٦/١ ـ ٢٤٧ (المعرف بالأداة) .

ونازعه أبو حيان في ذلك وردّها ، وأنكر أنْ يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباً له وقال : ((ليس في كلام الخليل ما يدل على أنّ الهمزة أصلية مقطوعة في الوصل كهمزة ((أمْ وأنْ)) .

[لا اللام وحدها] للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام

قوله [ونازعه أبو حيان[1] ...] وذلك لأنه اعترض :

الأول : بـ((لعل)) فإنّ اللام الأولى زائدة .

والثاني : بأنه لا يلزم سيبويه ، إنما يلزم من قال : أداة التعريف اللام وحدها .

والثالث : بأنه مشترك ، الإلزامُ بأنّ عدمَ النظير يلزم على مذهب الخليل ؛ لأنه لا توجد همزة قطع التزم وصلها .

والرابع : أنّ سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها .

والخامس : بأنّ إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذاً وإنْ كان الإقرار أشهر ، وقرأهما ورش .

والسادس : بأنّ في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة ؛ لقلة ذلك ، وإنما العمل بالأكثر .

قوله [وضعت ساكنة ...] فإنْ قيل : ما فائدة وضع اللفظ ساكناً أو ساكن الأول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام ، فالجواب : حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام .

---

(١) يبدو أن الكلام لأبي حيان في شرحه على التسهيل ، ولم أظفر به ، انظر الارتشاف ٥١٣/١ .

[خلافاً للأخفش] وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه ، ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم .

واختاره المصنف في حواشيه وقال : ((إنه من الحسن بمكان رفيع)) ، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه ، لكنه رجح في الجامع قول الخليل ، وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور [1] ،

وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش ؛ لأنها إنْ حُرِّكت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر ، أو بالفتح التبست بلام الابتداء ، أو بالضم فلا نظير لها .

وعن المبرد أنّ الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام [2] .

قوله [ورجّحه ابن مالك في سبك المنظوم] وصرّح فيه بمخالفة الخليل ، وهذا الكتاب جزم فيه كثيراً بخلاف ما رجحه في سائر كتبه ؛ لأنه قصد فيه تلخيص المفصل ، فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح ، فتنبه لذلك .

قوله [وهو ظاهر عبارته هنا] فيه : إنّ كلام المصنف هنا صريح في ذلك لقوله ((لا اللام وحدها)) .

قوله [فلا نظير لها] يرد : ((م)) في لغة من ضم الميم ، وقيل بحرفيتها .

---

(١) شرح الشذور ١٤٧ (المحلى بـ((أل)) ..) .

(٢)نقله في شرح الكافية ١٣٦/٢عن كتاب الشافي للمبرد ، ويفهم من المقتضب ٨٣/١ أنّ اللام وحدها معرفة .

[وتكون] أل [للعهد] وهي التي عهد مصحوبها :

إما ذكراً [نحو : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾] وفائدتها التنبيه على أنّ مصحوبها هو الأول بعينه ؛ إذ لو جيء به منكّراً لتوهم أنه غيره .

أوْ ذهناً نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [وجاء القاضي] في قاضٍ بينك وبين مخاطبك عهد فيه ،

قوله [وتكون ((أل)) للعهد] أي : لتعريف ذي العهد أي : الشيء المعهود ، ففي كلامه حذف مضافين .

قوله [التي عهد مصحوبها] أي : عهد مدلول مصحوبها ، أي : مسمى الاسم الذي صحبته .

قوله [إما ذكراً] وذلك بتقديم ذكره صريحاً كما مثل به ، أو كنايةً كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ [1] فإنّ في الذكر إشارة الى ما سبق كناية في : ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ .

قوله [لتوهم أنه غيره] ؛ لأنّ النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالباً فانظر المغني[2] في الباب السادس .

قوله [أو ذهناً] أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكرى تحت العهد الخارجي ، وجعلوا الذهني أنْ تكون الإشارة باللام الى الحقيقة من حيث ☜

---

(١) آل عمران ـ ٣٦ .

(٢) المغني ٢/ ٦٥٦ (الباب السادس ـ الأمر الرابع عشر) .

أو حضوراً نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [1] .

[أو للجنس] : وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ، وهي ثلاثة أنواع ـ كالتي للعهد ـ ؛

وجودها في ضمن بعض الأفراد ولعلّ هذا مراد النحاة بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت أنه يجوز أنْ ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظاً ، أو يحتمل أنّ تركهم له هنا لذلك ، أعني : كونه نكرة في المعنى ، والكلام في المعارف .

قوله [أو حضوراً] ظاهر صنيعهم هنا أنّ مصحوب أل الحضورية كغيره مما عرف بـ((أل)) في المرتبة الخامسة من التعريف ، ومقتضى ما نقله المصنف في المغني في بحث ((أل)) في الباب الخامس [2] في جواب إشكل تجويزهم في : ((مررت بهذا الرجل)) كونه نعتاً أو بياناً ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ، والبيان لا يكون إلا بالأعرف ، من أنّ أل إذا جعلت للحضور فمصحوبها بيان ؛ لأنّ مصحوب أل الحضورية أعرف من اسم الإشارة ، وإنْ كانت للجنس فمصحوبها نعت ، فليحرر ، فلم أر من تعرض لذلك .

قوله [أو للجنس] أي : لتعريفه .

قوله [وهي التي لم يعهد مصحوبها] أي : مدلولُ مصحوبها أي : مسمى الاسم الذي صحبته .

---

(١) المائدة ـ ٣ .

(٢) المغني ٥٧٠/٢ (الباب الخامس ـ الجهة السادسة ـ النوع الأول) .

لأنه : إمّا أنْ تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي ، أي : لا باعتبار شئ [كأهلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهم] أي : جنسهما ، [﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾[1]] ـ أي : من حقيقة الماء المعروف ، وقيل : المني ـ [﴿ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾] .

وهذه لا تخلفها ((كلّ)) لا حقيقة ولا مجازا .

قوله [أي : لا باعتبار شئ] تفسيرٌ لقوله : ((من حيث هي)) ، ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه ، فصح جعلُ بعضهم العهدَ الذهني باصطلاح المعاني فرداً من تعريف الحقيقة .

وتفصيل المقام أنّ المعرّف بلام الجنس ـ أي : المشار به الى الطبيعة والحقيقة ـ :

كما قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده إما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق ، فصارت الماهية مشروطة بشرط .

وقد لا يعتبر الوجود : فإما أنْ يعتبر عدم الوجود خارجاً كما في قولنا : ((الإنسان نوع)) أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما في المعرفات ، فإنّ التعريف صادق على الأفراد كلاً وبعضا .

قوله [من الماء] قيل : أل فيه لحقيقة ما صدق عليه ((ماء)) ، ولو مثّل بـ((الرجل خير من المرأة)) كان أظهر فإنّ الحقيقة لا وجود لها في الخارج .

قوله [المعروف] أي : لا من كل شئ اسمه ماء .

قوله [وهذه لا تخلفها ((كل)) لا حقيقة ولا مجازاً] نُقِضَ بنحو : ((أدخل السوق)) حيث لا عهد في سوق خاص ، أي : أدخل سوقاً

---

(١) الأنبياء ـ ٣٠ .

[أو لاستغراق أفراده] :

﴿ فإنّ ((كلاً)) لا تخلف أل فيه ، واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها فردٌ مبهم ، ويتعرف جوابه .

واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعاً ؛ لأنّ النظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فردٌ أو أكثر .

قوله [لاستغراق أفراده] أي : لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق أفراده ، فإنْ أريد هو في ضمن جميعها ، والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمعاً ، أو هو الآحاد لا الجموع على ما في شرح التلخيص[1]، واستدل بصحة ((جاءني القوم أو العلماء إلا زيداً)) ، وامتناع ((جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيداً)) على سبيل الاستثناء المتصل .

لكن في التلويح في بحث ألفاظ العام : ((إنه يصح الاستثناء في قولنا : ((جاء القوم إلا زيداً)) مع أنه لا يتناول كلّ فرد باعتبار أنّ مجئ المجموع لا يتصور بدون كلّ فرد)) .

وبذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء : ((مما يردُّ ذلك أنه يصح الاستثناء في أسماء المعدود في قولنا : ((أكلت الشاة إلا رأسها)) مع أنّ المستثنى جزء لا فرد ، فلا يلزم أنْ تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد)) .

---

(١) المطول ـ ٢١١ (تعريف المسند اليه باللام) .

وهي التي تخلفها ((كلّ)) حقيقة [نحو ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ﴾ [1]] أي : كل فرد من أفراد الإنسان [﴿ ضَعِيفاً ﴾]

قوله [حقيقةً] حالٌ من فاعل ((كل)) .

واعلم أنه إذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه ، فاعتبار اللفظ في النعت نحو : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ [2] ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ۝ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [3] .

وقد يقل : إنّ أل في ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كـ((أهلك الناسَ الدينار الأصفرُ والدرهم الأبيضُ)) كما مثل به بعضهم .

وفيه نظر ؛ إذ ليس المراد ((أهلك الناس كلُّ دينار وكل درهم)) ، ولا دلالة في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [4] على ذلك ؛ لأنّ ((الطفل)) يستعمل بأصل الوضع للجمع .

واعتبار اللفظ في غير النعت نحو : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ أي : كلُّ إنسانٍ فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فأفرد ،

---

(١) النساء ـ ٢٨ .

(٢) النساء ـ ٣٦ .

(٣) الليل ـ ١٥ ، ١٦ .

(٤) النور ـ ٣١ .

وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (1) .

[أو] لاستغراق [صفاته]

☜ وأمّا اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ (2) ، ثم قال : ﴿ لَتَرْكَبَنَّ ﴾ بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس ، فاعتبر المعنى وأتى بضمير الجمع .

وإنْ كان مصحوبها مثنى نحو : ((نعم الرجلان الزيدان)) ، أو مجموعاً كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (3) لم يجز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ .

قوله [﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾] قد بيّن الرضي (4) أنّ المفرَد المعرف بلام الاستغراق يعمُّ جميع المفرد ، والمثنى يعمُّ جميع المثنى ، فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد ، فالمعنى : إنّ كل إنسان لفي خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه إلا كلُّ واحد من الذين آمنوا .

قوله [أو لاستغراق صفاته] أي : لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مبالغة في المدح والذم .

---

(1) العصر ٢ ، ٣ .

(2) الانشقاق ـ ٦ ، ثم قال تعالى في الآية ١٩ من السورة نفسها : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ .
قرأ ابن كثير المكي وحمزة بن حبيب الكوفي والكسائي وخلف بن هشام الأسدي الكوفي بفتح الباء ﴿ لَتَرْكَبَنَّ ﴾ ، وقرأ الباقون بضمها .

(3) المؤمنون ـ ١ .

(4) شرح الكافية ١٢٨/٢ (مقدمة بحث النكرة والمعرفة) .

وهي التي تخلفها ((كل)) مجازاً [نحو : زيد الرجل] أي : الجامع لصفات الرجل المحمودة .

قوله [وهي التي يخلفها ((كل)) مجازاً] اعترِضَ : بأنه يصدق على الاستغراق العرفي نحو : جمع الأمير الصاغة فإنّ ((كلاً)) تخلف الأداة فيه بتجوّز ، وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وليست أل في ((الصاغة)) موصولة بل معرّفة على ما مرّ عن السعد[1] خلافاً لما في التصريح[2] .

وأجيب : بأنّ الاستغراق العرفي أنْ يراد كلُّ فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة ، فلم تخلف ((كل)) بالاستغراق العرفي ((اللام)) مجازاً بل حقيقة ، وبأنّ الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين ، فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه ، وبأنه يجوز التعريف بالأعمّ عند الأدباء .

قوله [أي : الجامع لصفات الرجل ...] بيانٌ لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله ((أنت كلّ رجل)) مبالغة .

ثم التمييز في ((أنت الرجل علماً)) ينافي أنّ أل لخصائص الجنس على الشمول ؛ إذ التمييز طبق المميز إفراداً أو غيره

---

(١) انظر هامش الصفحة ٧٢ السابقة في بحث الموصولات .

(٢) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١٤٩/١ ، ١٥٠ : ((فإن خلفت الألف واللام (كل) مجازاً فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة ... فإنْ قيل : هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو : ((جمع الأمير الصاغة)) أي : صاغة بلده أو مملكته ، فإنّ (كلاً) تخلف الأداة فيه مجازاً ، وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو مملكته دون من عداهم ، وأجيب : بأن الكلام في أل المعرفة ، وأل في الصاغة موصول على الأصح ...)) .

إذ لو قيل : ((زيدٌ كلُّ رجلٍ)) على وجهِ المجاز والمبالغة لصحّ ، بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجل من جهة كماله ، ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمل .

والمختار : جوازُ نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ .

والمميز إذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما ، والتمييز نوع منه فالصواب أنّ أل في نحوه للجنس ـ أي : الماهية ـ مبالغة فيه .

قال في التلخيص[1] في تعريف المسند باللام : ((وقد يُقصد قصرُ الجنس تحقيقاً نحو : ((زيد الأمير)) أو مبالغةً لكماله فيه نحو: ((عمرو الشجاع))...)) .

وقد يقال : المراد أنها لشمولِ خصائص الجنس باعتبار العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به .

قوله [﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [2]] وذلك أنّ هذه الجملة خبر ﴿ مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ ، فلو لم تكن ((أل)) في ((المأوى)) نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبراً عنه عن عائد المبتدأ .

---

(١) التلخيص مطبوع بمقدمة المطول ـ ٣٦ .

(٢) قال تعالى ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۞ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ النازعات ٤٠ ـ ٤١ .

وقيّده ابن مالك : ((بغير الصلة)) ، وجوّز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر ،

قوله [بغير الصلة[1]] فخرج نحو : ((زيدٌ الذي ضربتُ الظهر والبطن)) أي : ضربتُ ظهره وبطنه ، وكثيرٌ لم يتعرض لذلك ، لأنّ أل عنده قائمة مقام الضمير ، وأما قولهم : ((أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري)) أي : عنه فلا يطرد .

قوله [وجوز الزمخشري ... [2]] فإنه قال في ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ :

((أي : أسماء المسميات ، فحذف المضاف اليه ؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء ؛ لأنّ الاسم لابدّ له من مسمى ، وعوّض عنه اللام كقوله : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [3]...)) .

قال السعد[4]: ((إنّما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه ﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ﴾ ، ولم يجعل المحذوف مضافاً - أي : مسميات الأسماء - ؛ لينتظم تعلق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعلم)) .

ثم قال : ((وقد بقي أنْ تكون أل نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [5])) .

---

(١) شرح التسهيل ٢٥٤/١ .

(٢) الكشاف ١٢٥/١، ١٢٦ (تفسير سورة البقرة ٣١) .

(٣) مريم - ٤ .

(٤) يعني التفتازاني ، ويبدو انه في حاشية الكشاف وهي غير مطبوعة .

(٥) النازعات - ٣٩ .

وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم .

قال في المغني [1] : ((والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب)) .

وقد تلخص من كلام المصنف أنّ أل المعرّفة إما عهدية أو جنسية ، وكلٌّ منهما ثلاثة أنواعٍ كما مرّ .

وقد تكون أل زائدة

فوجب أنْ يحمل كلامه هنا على أنّ الأصل أسماء المسمّيات ، وإنْ أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي ، وليست اللام عوضاً عن المضاف اليه ؛ توفيقاً بين كلاميه .

قوله [وأبو شامة : نيابتها [2] ...] فإنه قال في قوله :

بَدَأْتُ ببسمِ اللهِ في النَّظمِ أوّلا

إنّ الأصل : ((في نظمي)) ولا يخفى أنّ ما أجازه أبو شامة أجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله : ((كقوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ ...)) ؛ لأنّ الأصل : ((رأسي)) .

قوله [وقد تكون أل زائدة] المراد بالـ((زائدة)) غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط ؛ لأنها قد تكون لازمة ، واللازمة لا تصلح للسقوط .

---

(١) المغني ٥٤/١ ((أل)) .

(٢) المغني ٥٤/١ والهمع ٢٦٠/١ . وأما البيت هو الأول في منظومة الشاطبي في القراءات التي شرحها أبو شامة .

كـ((اللات)) ونحو : ((ادخلوا الأول فالأول)) ، وقد مرّ أنها تكون موصولة .

[وإبدال اللام] في أل المعرفة [ميماً لغة حميرية] كقولهم في : الرجل والفرس : ((امرجل وامفرس)) ،

فاندفع بذلك قولُ الدماميني : ((العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من ((جعفر)) ومثل هذا لا يقل إنه زائد)) .

قوله [كـ((اللات))] جـزم في التصريح [1] بأنّ ((اللات)) مخفف ((اللاتّ)) بتشديد التاء ، وهو مع قوله : ((إنه علم مؤنث)) محلّ نظر ظاهر .

قوله [نحو : ادخلوا الأول فالأول] اعلم أنه قصد المتكلمُ به الإشارةَ الى الأول في علم المتخاطبيَن ، ثم الأول بعده في علمهما أيضاً ، فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ، ثم لّما كان ذلك حالاً ، والحال واجبة التنكير ، أوّلوا ذلك بوصفٍ نكرةٍ يفيدُ المراد ، وهو ((مترتبين)) ، ومرّ الكلام على ((أول)) في المبني على الضم .

قوله [لغة حميرية] أي : منسوبة الى حمير قبيلة باليمن ، وزعم بعضهم : أنّ لغة إبدال اللام ميماً مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : ((غلام وكتاب)) بخلاف ((رجل وناس)) .

---

(١) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١/١٥٠ ـ ١٥١ : ((فاللات كانت لثقيف بالطائف ، وعن مجاهد : كان رجلاً يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه وثناً ، وكانت تاؤه مشددة فخففت ...)) .

وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل : ((يا رسول الله أمِن امْبرِّ امْصيامُ في امْسفر)) فقال : ((ليس من امْبِرِ امْصيامُ في امْسفر)) [1].

ونقلت هذه اللغة أيضاً عن نفرٍ من طيء قال شاعرهم :

ذاكَ خليلــيْ و ذو يُواصــلُني　　يَرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

قال المصنف [2] : ((ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ : ليس ...)) الخ .

قوله [ذاك خليلي [3] ...] ((ذاك)) : مبتدأ خبره ((خليلي)) أي : صاحبي ، و((سلمه)) هنا بكسر اللام ، وهي واحدة السلام ، وهي الحجارة كما في الصحاح [4] .

---

(١) الحديث في البخاري ٢٣٥/١ .

(٢) المغني ٤٩/١ (بحث أم) .

(٣) البيت من المنسرح لبجير بن عنمة الطائي في الدرر ٤٤٧/١ وبلا نسبة في المغني ٤٨/١ والهمع ٢٥٨/١ . والشاهد قوله : (بامسهم وامسلمة) فأبدل اللام ميماً على لغة بعض أهل اليمن الذين يبدلون (أم) من (أل) التعريف . والأصل : السهم و السلمة .

(٤) الصحاح ١٥٨٣/٤ مادة (سلم) .

[المضاف الى واحد من الخمسة]

[ثمّ] السادس من المعارف [المضاف] إضافة محضة [الى واحد مما ذكر] من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ، ما لم يكن متوغلاً في الإبهام كـ((غير ومثل)) ، ولا واقعاً موقع نكرة كـ((جاء زيد وحده)) .

قوله [إضافة محضة] خرج ما إضافته لفظية كـ((جاء ضارب زيداً الآن أو غداً)) ، فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ما ذكر ؛ لأنّ إضافته في نية الانفصال .

قوله [ولو بواسطة] فيه خفاء ؛ لأنّ قولك : ((جاء غلام أبيك)) ليس الـ((غلام)) مضافاً الى الضمير بواسطةٍ ، وإنما هو مضاف الى المضاف الى الضمير .

قوله [كـ((غير ومثل))] أي : إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما ؛ لأنّ صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة ، فإذا أريد كمالها لشخصٍ أو ثبوت أضدادها كلها لشخصٍ فقد تعين ، ومثلهما ما هو بمعناهما من : نظيرك وشبهك وسواك وشبهها .

وقال ابن بري : إذا أضيفت ((غير)) الى معرف له ضد واحد فقط تعرّف ((غير)) لانحصار الغيرية ، وحينئذٍ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[1] ، والجواب : أنه على البدل لا الصفة .

---

(١) فاطر ـ ٣٧ .

[وهو] في التعريف [بحسب ما يضاف اليه] عند الأكثر ، فالمضاف للعلم في رتبة العلم ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ، وكذا البواقي [إلا المضاف الى الضمير] كـ((غلامي)) [فـ] ليس في رتبة الضمير وإنما هو [كالعلم] أي : في رتبته ، وإلا لما صحّ نحو : ((مررتُ بزيدٍ صاحبك)) ؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف .

قوله [وإنّما هو كالعلم] يستثنى من ذلك المصدر المعرّف المقدر من ((أنْ وإنّ)) فإنهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني [1] ، واقتضى كلامه أنه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنبينه في باب النواسخ ، فقولهم : ((إنّ المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف الى معرفة في رتبتها)) مخصوصٌ بغير ذلك فتفطن .

قوله [وإلا لما صحّ نحو : مررت ...] كذا في شرح الشذور [2] ، ولك أنْ تقول : لا دليل في ذلك ؛ لجواز أنْ يكون ((صاحبك)) بدلاً لا نعتاً ، وقد ذكروا في باب النعت أنّ بـ((الرجلِ صاحبكَ)) بدلٌ ، فليكن هذا كذلك ، فليحرر .

قوله [إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف] وذلك لأنّ الحكمة تقتضي أنْ يبدأ المتكلم بما هو أعرف فإنْ اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت ☜☜

---

(١) قال في المغني ٤٥٣/٢ الباب الرابع ـ ما يعرف به الاسم من الخبر : ((واعلم أنهم حكموا لـ((أنّ)) و ((أنْ)) المقدرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ، فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ والرفع ضعيف ...)) .

(٢) شرح شذور الذهب ـ ١٥٤ .

وقيل : كلُّ ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، قال المصنف : ويدلُّ على بطلانه

وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر على رأي الجمهور .

وصحح ابن مالك [1] جواز نعت المعرفة بما هو أخص ، أي : أعرف من المنعوت نحو : ((بالرجل هذا)) ، كما يجوز نعت النكرة بالأخص ـ أي : الأقل شيوعاً ـ نحو : ((رجلٌ فصيح)) .

وأيّده بعضهم بقول ابن خروف [2] ((يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة)) قال : ((وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه)) انتهى .

وحينئذٍ فلينظر ما وجه أنّ المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا .

قوله [قال المصنف : ويدلُّ على بطلانه ...] قد يقال : مراده في رتبة ما تحته إنْ كان لها تحت وإلا فالمضاف إليها في رتبتها ، فلا يبطل بما قاله المصنف ؛ لأنّ ذا الأداة لا تحت له ، فالمضاف اليه في رتبته ، وحينئذٍ فإنما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف ، فتأمله .

---

(١) شرح التسهيل ١٦٩/٣ (النعت) .

(٢) الهمع ٣/ ١١٨ (النعت) .

قوله :

كخُـذروفِ الوَليـدِ المُثقَّـبِ

فوَصَفَ المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف .

ولا يرد على إطلاق قولهم هنا ـ إنّ المضاف الى المعرفة معرفة ـ ما لا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الإبهام والواقع موقع نكرة ؛

لما تقرر في باب الإضافة من أنّ كلاً منها لا يتعرف بالإضافة ، والحكم إذا عُلم في بابٍ لشئ كان قيداً للحكم الذي يذكر مطلقاً في باب آخر .

قوله [كخذروف[1] ...] ((الخذروف)) ـ بالذال المعجمة ـ ما يدوّره الصبي ـ وهو المراد بـ((الوليد)) ـ بخيط ليسمع له دوي كذا في الصحاح[2] ، وذكر بعضهم أنه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط .

---

(١) جزء بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٥٥ وفي شرح التسهيل ٢٨٢/٢ وفي شرح الأشعار الستة الجاهلية ١٧١/١ ، وبلا نسبة في شرح الشذور ١٥٣ ، وتمامه :

فـأدْرَكَ لم يَجْهَـدْ ولم يَـثنِ شَـأْوَهُ   يَمُـرُّ كخُـذرُوفِ الوليـدِ المُثَقَّـبِ

والشاهد في قوله ((كخذروف الوليد المثقب)) فقد وَصَفَ ((خذروف الوليد)) وهو مضاف الى ما فيه أل بـ((المثقب)) . والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، فلو كانت رتبة المضاف الى المعرفة هي رتبة ما تحتها لكان ((المثقب)) أعرف من ((الخذروف)) ، وهو ممنوع .

(٢) قال في الصحاح ١١١٣/٣ مادة (خذرف) : ((الخذروف ـ بالذال المعجمة ـ شئ يدوّره الصبي بخيطٍ في يديه فيسمع له دوي)) .

[المبتدأ والخبر]

[باب] : في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام .

والمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

قوله [هو الاسم] أي : الصريح أو المؤول ومنه : ((تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه)) [1] ؛ لأنه على تقدير ((أنْ)) ، وقيل : الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أنْ يسند ويضاف اليه وهو اسم حكماً ؛ فالاسم أعمّ من الحقيقي والحكمي .

قوله [المجرد من العوامل اللفظية] أي : لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه ، و((اللفظية)) : صفة ((العوامل)) أي : المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر - فـ((اللفظ)) بمعنى : التلفظ - أو الجزئيات الى الكليات - فاللفظ بمعنى الملفوظ - أي : العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة كلية ، والعوامل بعض جزئياتها .

ولا يرد أنّ التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط ؛ لأنه بتسليم سبق ذلك قد يُنزّل الإمكان منزلة الوجود كـ((ضَيِّقْ فمَ البئر)) .

واللام في ((العوامل)) للجنس فيبطل معنى الجمعية ، فلا يرد أنّ التجرد نفي الوجود من حيث المعنى ،

---

(١) مجمع الأمثال - الميداني - ١/١٣٩ - المثل رقم ٦٥٥ ((يضرب لمن خبره خير من مرآه)) .

....

....

۞ فيكون التقدير : المبتدأ اسم لم يوجد فيه كلّ عامل لفظي ، ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ، ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف اليه الكل بل عن جملة الأفراد ، فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض .

على أنّ نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ، ويتعيّن الأول بالدليل كما في ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾(1) ، والدليل هنا شهرة الاصطلاح .

هذا كله إنْ سُلّمَ أنّ التجرد بمعنى السلب البسيط ، وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول ؛ إذ النسبة هنا إيجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأنْ لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي .

وأُوردَ على الحدّ اسمُ ((إنّ)) و((لا)) النافية للجنس ، فإنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ .

ولا يمكن الجواب في ((لا)) بأنها بمنزلة الزوائد وإنْ أمكن في ((إنّ)) ؛ لأنّ ((لا)) تغير المعنى قطعاً و((إنّ)) لا تغيره وإنما هي مقوية له .

ولا يصحّ الجواب بأنّ الصفة المرفوعة محمولة على محلّ المركب من ((لا)) واسمها لا على الاسم وحده ، والمركب مجرد عن العوامل ؛ لأنّ المركب ليس باسم بل حرف مع اسم ، إلا أنْ يدّعى أنه صار بالتركيب كاسم واحد . ۞

---

(1) لقمان ـ 18 .

لفظاً أو حكماً ،

☜ لكنْ يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم إذا كان مضافاً ، ولا يصح دعوى التركيب .

هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأنّ القضية سالبة لا معدولة .

والوجه أنْ يجاب : بأنّ كلاً من اسم ((إنّ)) و ((لا)) باعتبار الرفع مجردٌ ؛ لأنّ الحروف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذ اعتبر النصب .

قوله [أو حكماً] ليدخل ما دخل عليه عاملٌ زائدٌ وشبهه .

من ذلك قول العرب : ((ناهيك بزيد)) بناءاً على أنّ ((زيداً)) : مبتدأ زيدت فيه الباء ، و((ناهيك)) : خبر ، وهو ظاهر ؛ لأنّ المعنى ((إنّ زيداً ناهيك عن تَطَلُّبِ غيره)) لما فيه من الكفاية ، ويحتمل أنْ يكون ((ناهيك)) : مبتدأ و((بزيد)) : خبره ، ويحتمل أنّ الباء متعلقة بمحذوف ، وهي مع مدخولها خبر ((ناهيك)) ، أي : ناهيك حاصل بزيد .

ومن ذلك ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ (1) ، فإنّ ((خالق)) : مبتدأ خبره محذوف تقديره : لكم ، و((يرزقكم)) : صفة لـ((خالق)) لا خبر له ؛ لأنّ ((هل)) لا تدخل على مبتدأ خبره فعل .

فإنْ قلت : كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية .

قلت : التوصيف هاهنا لمجرد تصوير النفي لا للإثبات ، فإنّ الاستفهام فيه للإنكار ، وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه .

وقال المحلي : ((...((يرزقكم)) هو الخبر)) ، فلعل ما ذكر إذا كانت ((هل)) مستعملة في الاستفهام .

---

(1) فاطر ـ ٣ .

مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً

قوله [مخبراً عنه أو وصفاً ...] حالٌ ومعطوف عليه من ((الاسم)) بناءاً على مجئ الحال من الخبر ، أو خبراً لـ((كان)) المحذوفة من خلاف المشهور ، و((أو)) للتقسيم .

والمراد أنّ المبتدأ : إما ذو خبر أو ذو مرفوع يغني عن الخبر ، فخرج نحو ((نزال)) ؛ لأنه ليس واحداً منهما ، وكذا الأعداد المسرودة .

وعلم منه صريحاً اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيع الأوضح [1] ، فخرج من الحد نحو : ﴿ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [2] .

والمراد بالوصف ما يأتي ، والأولى إسقاطه وإنْ كان ذلك إنما يطّرد فيه ؛ لأنه قد يأتي في غيره نحو : ((لا نولك أنْ تفعل)) فإنهم أعربوا ((نولك)) مبتدأ و((أنْ تفعل)) فاعله أغنى عن الخبر ، ونحو : ((غير قائم الزيدان)) إلا أنْ يراد الوصف ولو بالتأويل ويدّعى أنّ المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد .

بقي أنهم قالوا : ((أقل رجل يقول ذلك)) ، وجاز هذا ؛ لأنه في معنى ((قل رجل)) فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر، كما صرح به في التسهيل [3] ، وأشار الى قول آخر أنها تجعل خبرا .

وقوله [رافعاً] أي : من حيث أنه وصف ، فيخرج : ((الحسن وجهه)) إذ هو وصف رافع لـ((وجه)) وهو مكتفٍ به ؛ لأنّ ((الحسن)) قام مقام موصوفه وهو ((الشيء)) لكن رفعه له من حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ، على أنه لا حاجة لذلك ؛ لأنّ مرفوع الوصف خبرٌ لا مغنٍ عنه .

---

(١) الأوضح ١٣٣/١ فقد اشترط ابن هشام تقدم النفي أو الاستفهام على الوصف ولم يشترطه الشارح .

(٢) الأنبياء ـ ٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ((الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)) .

لما انفصل

وقوله [لما انفصل] أي : لاسم مستقلٍ غير مفتقر الى الاتصال بغيره ، فخرج : الضميرُ المتصل فإنه لا يسدّ مسدّ الخبر ، فلا يقال في ((أقائمٌ زيدٌ وقاعد)) : إنّ ((قاعد)) مبتدأ و ضميره المستتر فيه سد مسد الخبر .

قال المصنف في الحواشي : ((خرج عن قوله ((لما انفصل)) حكاية المازني : ((أقائم أخواك أم قاعدان)) ، فـ((قاعدان)) : مبتدأ ؛ لأنه عطف بـ((أم)) المتصلة ، وليس له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني)) .

ثم قال : ((وقد يقال إنّ التقدير : أم هما قاعدان ، وأنّ المعطوف الجملة)) انتهى .

والوجه أنه إنما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وإنْ لم يكن بارزاً .

وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب ، أو بناءاً على أنّ المراد البارز ولو حكماً ، والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز ؛ لإمكان التنازع والعطف .

ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل .

ولو عبّر بقوله ((لما استقل)) كان أظهر ؛ لئلا يتوهم أنّ المراد الضمير المنفصل ، وذلك غير متعين اتفاقاً ، بل صرح ابن الحاجب [1] في الأمالي : بأنّ الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحَكى الإجماعَ في ذلك ، لكن نُسب إلى الوهم ، فقد ورد السماع بالجواز .

---

(١) ما ذكره المحشي معنى كلام ابن الحاجب في أماليه ٢/٤٩٥ ، ونسبه في المغني إلى الوهم ٢/٥٥٧ .

وأغنى عن الخبر .

والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور .

وقوله [وأغنى] أي : ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو : ((أقائمٌ أبواه زيدٌ)) فـ((قائم)) ليس مبتدأ ؛ إذ لا يغني مرفوعه وهو ((أبواه)) عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى ((زيد)) المعود عليه ، فيتعين كون ((زيد)) في المثل المذكور مبتدأ و((قائم)) خبره مقدم عليه ، ((وأبواه)) : مرفوع بـ((قائم)) .

وفيه نظر إذا علم المرجع ، كما إذا جرى ذكر ((زيد)) فقيل : ((أقائمٌ أبواه)) إذ هو بمنزلة ((أقائم أبوا زيدٍ)) وذلك يحسن السكوت عليه قطعاً ، والإغناء لا يستلزم أنْ يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أنْ يكون بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أنْ يكون له خبر ، والاستغناء بهذا المعنى صـادق مع عدم الإمكان .

فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال : إنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً حتى يحذف ويغني عنه غيره أو يسد مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، ومن ثمَّ يتمّ بفاعله كلاماً ، وزعم بعضهم أنّ خبر هذا الوصف محذوف ، وردّ بأنه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذي يليه .

قوله [والخبر] أورد أنه يلزم الدور ؛ إذ الخبر حينئذٍ يتوقف على المبتدأ ، والمبتدأ يتوقف على الخبر ، لأنّ من تعريفه ((مخبراً عنه)) وهو مشتق من الخبر .

وأجيب : بالمنع إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوي ، والتعريف صادق ☜☜

....

....

على نحـــــو : ((النار حارة)) لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع ، وعلى نحو :

.... شِعْري شِعْري [1]

؛ لأنه بتأويل ((شعري الآن شعري الذي تعهده))، وعلى خبر المبتدأ الثا لحصول الفائدة به بحسب الأصل قبل أنْ تجعل جملته خبرا .

ولا يرد أنّ الجملة الواقعة خبراً لا إسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المر هنا ، ولا يصدق على ((يضرب)) في ((زيد يضرب أبوه)) ؛ لأنه خارج بالحصر المتبادر من التعريف ، وهو أنْ لا يكون لغيرهما مدخل ،

فاندفع : أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبراً بل الخبر الجملة ،

بقي أنّ التعريف منتقضٌ بنحو ((ذاهبةٌ)) من : ((زيدٌ جاريتهُ ذاهبة)) إذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب .

---

(١) جزء بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في شرح التسهيل ٢٩١/١ ، وفي الهمع ٢٠١/١ وفي أمالي المرتضى ١ /٣٥٠ وتمامه :

أنـا أبـو النَّجم وشـعري شـعري

والشاهد في اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى ، والمقصود بهذا التكرار بيانُ الشهرة وعدم التغيير ، فيكون معنى (شعري شعري) : شعري ما ثبت في النفوس من جزالته مثلاً . أما مراد المحشي : فواضح انه قد يتصور خروج (شعري شعري) من تعريف الخبر لادّعاء عدم الفائدة ، فدفعه المحشي بالتأويل الذي ذكرته ، فثبتت الفائدة فيدخل في التعريف .

وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى أنه أصل المرفوعات ، وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظراً الى أنه أصلها ـ كما قال ـ .

وذهب جمعٌ الى أنّ كلاً منهما أصل ، واختاره الرضي (١) ، قال أبو حيان : ((وهذا الخلاف لا يجدي فائدة)) .

قوله [لمن يرى أنه أصل المرفوعات] ممن يرى ذلك سيبويه (٢) ، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام ، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإنْ تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم ، وأنه عاملٌ ومعمولٌ ، والفاعل معمولٌ لا غير .

قوله [نظراً الى أنه أصلها (٣)] عزي القول بذلك للخليل (٤) ، ووجُه بأنّ عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، وأنه إنما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أنْ يكون للفرق بين المعاني .

قوله [لا يجدي فائدة (٥)] تعقبه الدماميني بأنّ فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا وجدنا ما يصلح لهما كما إذا قيل : ((من قام)) فتقول في جوابه : ((زيد)) ، فإنه يحتمل كونه مبتدأ أو كونه فاعلاً ، فحينئذٍ يترجح تقدير ما قيل : إنه الأصل .

---

(١) شرح الكافية ٧٠/١ .

(٢) الهمع ٣٠٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) شرح الشذور ـ ١٥٥ (الفاعل) .

(٤) الهمع ٣٠٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٥) نقله عن أبي حيان في الهمع ٣٠٨/١ (المبتدأ والخبر) .

[المبتدأ والخبر] كلاهما [مرفوعان] باتفاق ، [كالله ربُّنا ومحمد] عليه الصلاة والسلام [نبينا] لمن يعتقد عدم إيمانه .

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها :

أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء : وهو التجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد

ثم أورد : أنّ الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة إسمية ، وأجاب : بأنه إسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة وبيّن ذلك ، وقد يقال : لا مانع من تعدد المرجّح ، فكون الترجيح بالاسمية لا ينافي الترجيح بغيرها فتدبر .

قوله [لمن يعتقد عدم إيمانه] أي : كقول الشخص لمخاطب : أعتقد عدم إيمان القائل ما ذكر ، ولعل هذا مبني على مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة [1] ، ولا يكتفي بالفائدة الوضعية ، أو المقصود بيانُ الكلام المعتدّ به لا مطلقَ الكلام .

قوله [أصحها] أبهم المصنف الرافع ليكون جارياً على كل الأقوال .

قوله [وهو التجرد ...] مرّ في رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملاً ، والمراد لإسناده الى غيره كالوصف أو استناد غيره اليه كالاسم .

و((أل)) في ((التجرد)) للعهد أي : التجرد المعلوم ، وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكماً ، فدخل ابتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه ، وخرج تجرد المضارع .

وقيل : الحق أنه تجرد للإسناد فهو ابتداء ، ولا يلزم ذلك أنّ المضارع واقع مبتدأ

بقي أنّ التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا مرفوع يغني عن الخبر نحو : ((غير قائم الزيدان)) و((أقل رجل يقول ذلك إلا زيد)) .

---

(١) كذا في المخطوطات ويبدو أن الصواب : الفائدة الجدية .

والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وصحّ رفعه به وإنْ كان يقع جامداً ؛ لأنّ أصل العمل الطلب ، والمبتـدأ طالبٌ للخبر من حيث كونه محكوماً به عليه طلباً لازماً ، كما أنّ فعل الشرط لّما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة .

قوله [وصح رفعه به ...] جوابٌ عمّـا اعترض بـه على القول بأنّ الرافع المبتدأ ، واعترضه أيضاً ابن عصفور [١] : بأنّ العامل إذا كان غير متصرّف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، وأجيب : بأنّ ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه ، وعمل المبتدأ بطريق الأصالة .

وبأنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : ((القائمُ أبوه ضاحكٌ)) فلو كان رافعاً للخبر أدى الى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ، ولا نظير لذلك .

وأجيب : بأنّ ذلك إنما يمتنع إذا اتحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة ؛ لأنّ طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر .

قوله [عمل فيه عند طائفة] أي : وإنْ كان الفعل لا يعمل في الفعل لكنْ يرد على هذا القياس أنه غير متفق عليه .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٧/١ : ((ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرافع للخبر وذلك باطل بدليلين : أحدهما : ان المبتدأ قد يرفع فاعلاً ... ولو كان رافعاً للخبر لأدّى ذلك الى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .
والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو : (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه ...)) .

واعلم أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة ؛

لأنّ الغرض من الكلام حصول الفائدة ، والمبتدأ مخبر عنه ، والإخبار عن غير معيّن لا يفيد ؛

ولأنّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أنْ يجهله ، والأمور الكلية قلّ أنْ يجهلها أحد ، وإنّ ما يُجهل الأمورُ الجزئية .

وأورد على الأول : مجيء الفاعل نكرة ، وهو مخبر عنه .

وأجيب : بأنّ الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه .

قوله [واعلم أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة] وأمّا الخبر فالأصل تنكيره؛ لأنه مسند فأشبه الفعل ، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير ؛ إذ هما من عوارض الاسم ، ولا يصح تجريد الاسم عنهما ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى علامة وهو التعريف ، وأبقيناه على الأصل وهو التنكير .

وأمّا التعليل بأنه ((مسندٌ فينبغي أنْ يكون مجهولاً)) فليس بشيء ؛ لأنّ المسند ينبغي أنْ يكون معلوماً ، والذي ينبغي أنْ يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه .

قوله [والإخبار عن غير معين لا يفيد] أي : غالباً ، وأورد أنّ هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بأنْ يكون معلوماً بوجهٍ ما بحيث يفيد الحكم عليه ، والكلامُ في مبتدأ يُخْبَرُ عنه ، كما يدل عليه الكلام؛ إذ الوصف الرافع لمكتفٍ به لا ينفك عن كونه نكرة .

قوله [يخصص بالحكم المتقدم عليه] أورد : أنه يقتضي أنْ يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وإنْ لم يكن مختصاً .

ويجاب : بأنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع

قل الرضي [1] وهذا : ((وهمٌ ؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا إنّ الحكم على الشئ لا يكون إلا بعد معرفته)) .

إذا علمت ذلك فلا يُبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، والفائدة تحصل في الغالب

من استماعه ويستمر على انصرافه ؛ لأنّ الاسم لم يوضع أصالة ليُنسب الى غيره ، فلا يكون نكرة متعيناً لأنْ يكون حديثاً عما بعده فيفوت المقصود .

بخلاف نحو : ((بقرة تكلمتْ ، وحصاة سبّحتْ)) فإنه صحيحٌ مع تقدم المبتدأ النكرة المحضة ؛ لأنّ الحكم لمّا كان غريباً عادت النفس الى الإصغاء فيحصل المقصود ، وأمّا الفعل فوضع أصالة لينسب الى غيره ، ولا يصلح إلا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه ؛ لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظره .

قوله [وهذا وهم ...] اعترض بأنّ الحاكم هو المتكلم ، وهو عالمٌ به قطعاً ، والجاهل إنما هو السامع إذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتنكير .

قوله [والفائدة تحصل] ينبغي أنْ يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء ، والشرط مقارن .

قوله [في الغالب] من غير الغالب إذ لم يعلم كونُ رجل ما من الرجل قائماً في الدار، فإنّ الفائدة تحصل بقولك : ((رجل قائمٌ في الدار)) ولا تخصص . ولهذا قال ابن الدهان [2] : إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا ،

---

(١) شرح الكافية ٨٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) نقل كلام ابن الدهان في شرح الكافية ٨٧/١ (المبتدأ والخبر) .

إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات ، وهي كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيّف وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم : أنها ترجع الى شيئين العموم والخصوص ،

واستحسنه الرضي[1] وقل : ((ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل شئ واحد)) .

قوله [إذا تخصصت] أي : تعيّنتْ وقلّ اشتراكها وإبهامها ، أعمّ من أنْ يكون التخصيص حقيقياً كما في النكرة الموصوفة أو حكمياً كما في النكرة المقدم عليها حكمها .

قوله [الى نيّف وثلاثين موضعاً] في الصحاح والقاموس [2] : ((وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني)) وهو مشدد الياء ويخفف ، وهو واويُّ العيـــن من : ناف ينوف .

قوله [وذكر بعضهم ...] هو أبو حيّان [3] قل في منظومته :

وكلّ ما ذكرتُ في التقسيـم   يرجعُ للتخصيـصِ والتعميـمِ

وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله[4]: ((فليتأمل)) ، ويحتمل أنّ مقصود التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء ، وأنْ يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف ، والأوفق بجزمه في المتن الأول .

---

(١) شرح الكافية ٨٩/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) الصحاح ١١٨٨/٣ (مادة نيف) ، القاموس المحيط ٢٠٣/٣ (مادة نيف) .

(٣) الأشباه والنظائر ٤٩/٢ (فن التدريب ـ المبتدأ والخبر) وفيه بدل (التقسيم) : (التتميم) .

(٤) شرح القطر لابن هشام ـ ١١٥ .

وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال : [ويقع المبتدأ نكرة إنْ عمّ] كلّ فردٍ من جنسه [أو خص] فرداً من ذلك الجنس .

فالعام [نحو : ((ما رجل في الدار))] ؛ لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ ، فإذا عمّتْ كان مدلولها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بأل الجنسية

وأورد : أنّ العموم ضدّ الخصوص فكيف يصح أنْ يقال : حصل التعميم تخصيص ، وأجيب : بأنه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص ، وهو أنْ تجعل لبعض الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله ، بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبيء عنه قول الشارح الآتي ((فأشبهت)) الخ ، ولاشك أنّ بذلك تنقطع الاحتمالات ، ويتعيّن أنّ المحكوم عليه كل فرد .

قوله [إنْ عمّ ...] أي : بذاته كأسماء الشروط والاستفهام ، أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الإنكاري ، سواء كان العموم شمولياً أو بدلياً كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكاري ، ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأنّ عمومها بدلي لأنّ عمومها متوهم ، بخلاف ما ذكر فإنه نص .

قوله [فأشبهت المعرّف بأل الجنسية] عبارة التصريح [1]: ((الاستغراقية)) وهي أظهر ؛ لأنّ الجنسية أعم .

فإنْ قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث أنّ الأول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى .

قلت : الفرق من حيث الوضع ، فكل ما كان موضوعاً لمعيّن

---

(١) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١٦٧/١ (المبتدأ والخبر) : ((إنّ النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية)) .

[و] منه نحو : [﴿ أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾] و﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ [1] و((من يقم أقم معه)) .

[و] الخاص نحو ﴿[وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ] مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ ؛ لأنّ الوصف يخصّص الموصوف النكرة ، فتحصل به فائدة ليست ((للعبد)) الذي لم يُوصف ،

فهو معرفة ، وما لم يكن موضوعاً فهو نكرة سواء تعيّن لعارضٍ أم لم يتعين ، واللام وضعت للتعريف ، والنفي لم يوضع لذلك .

قوله [ومنه : ﴿ أإلٰه مع الله ﴾ [2]] لعلّ وجه الفصل الإشارة الى الخلاف في نحو المثل ؛ لأنّ ابن الحاجب [3] اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أنْ يكون بالهمزة المعادلة بـ((أم)) .

قوله [﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ [4]] قال المصنف في تذكرته : ((الأولى جعل المسوّغ للابتداء في ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ لام الابتداء .

قوله [لأنّ الوصف ...] اقتضى المقام جواز ((حيوان آدمي في الدار)) ؛ لأنّ المبتدأ موصوف ، وامتناع ((آدمي في الدار)) ؛ لعدم الوصف ، ولا معنى

---

(1) البقرة ـ ١١٦ .

(2) وردت الآية في القرآن المجيد خمس مرات كلها في سورة النمل ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤

(3) قال ابن الحاجب في أماليه ٢/ ٥٧٣ : ((ومنها ـ يعني موارد مجيء المبتدأ نكرة ـ أن تقع النكرة بعد حرف الاستفهام المعادلة بـ((أم)) المتصلة ...)) .

(4) البقرة ـ ٢٢١ .

ويحتمل أنْ يكون من الأول أيضاً ، [و] من الخاص :
قوله عليه الصلاة والسلام : [((خمس صلواتٍ

لذلك مع اتحاد معناهما ، وأجاب الأستاذ الصفوي تبعاً للعصام :

((بأنّ العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع ، وحكموا بأنّ اطّراد الحكم لتلك النكتة وإنْ لم يظهر أثرها ، فالفرق بين ما ذكر لا لأمر معنوي بل لقاعدةٍ حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر طرداً للباب)) انتهى .

وفي التصريح [1] :

((ولابدّ في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور : ((عند الناس درهم ، وفي الدنيا رجل)) وعلى النفي : ((ما حمارٌ ناطقٌ)) ، وعلى الاستفهام : ((هل امرأة في الأرض)) ، وعلى الموصوف : ((رجل ذكر واضح)) ، وعلى العمل : ((شرب للماء نافع ، وغلام إنسان موجود)) ، فهذه كلها لا تصح أنْ تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوّغات المذكورة هنا ...)) .

هذا كلامه فتأمله جيداً مع كلام الصفوي .

قوله [ويحتمل أنْ يكون من الأول] إشارة الى كلام ابن الحاجب فإنه جعل المسوّغ في الآية كون النكرة في معنى العموم ، مثل قولهم : ((تمرةٌ خيرٌ من جرادة)) ، وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني .

(١) شرح التصريح ١٦٩/١ ـ ١٧٠ .

كتبهُنَّ اللهُ]على العباد)) ؛ لتخصيصه بالإضافة .

وقوله ﷺ : ((أمرٌ بمعروفٍ صدقة ونهيٌ عن منكرٍ صدقة)) .

وقولك : ((رجيل جاءني)) ؛ لأنه بمعنى : رجل صغير جاءني .

[و] يقع [الخبر] مفرداً

قوله [كتبهنّ[1]] أي : أوجبهن ، يحتمل أنه خبر ، وأنه نعت لـ((صلوات)) ، والخبر قوله : ((في اليوم والليلة)) ، وهذا أولى ؛ إذ يلزم على الأول أنّ ((في اليوم)) متعلق بـ((كتب)) ، و((الكتب)) وهو الفرض سابق على ((اليوم والليلة)) إلا أنْ يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبراً ثانيا .

قوله [أمرٌ بمعروفٍ صدقة[2]] التخصيص فيه بالعمل إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر .

قوله [رجلٌ جاءني] ليس فيه صفةٌ مقدرة حتى يكون مما تقدم .

قوله [ويقع الخبر مفرداً] المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابلته بها ، فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه .

وعرّفه بعضهم بـ((ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عارياً من إضافة وشبهها أو ملبساً بأحدهما نحو : ((زيد منطلق ، وعمرو قائم أبوه)) .

وذكر ابن مالك أنّ قولك ((قائم أبوه)) من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ، ومرّ بيانه في بحث الكلام بما لا مزيد عليه ، وقدم المفرد ؛ لأنه الأصل في خبر المبتدأ لأنّ الخبر متحدّ بالمبتدأ دائماً ، ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد .

---

(١) مسند أحمد ٣٦٥/٥ ((حديث عبادة بن الصامت)) .

(٢) مسند أحمد ١٦٧/٥ ((حديث أبي ذر الغفاري)) .

جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ

قوله [جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ] المراد بالجامد : ((ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه)) ، نحو : ((هذا زيد ، وهذا أسد)) مشيراً الى السبع ، فـ((أسد)) : اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق؛ لأنّ الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق ، والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج الى ذلك ؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ .

وخالف الكسائي[1] في ذلك فذهب الى أنّ الجامد كله متحمل للضمير ، واستبعد ابن مالك إطلاقه وقال[2] : ((الأشبه أنْ يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسمّاه معنى ملازم لا انفكاك عنه ، كالإقدام والقوة للأسد)) .

وهذا يرجع للوفاق في المسألة ؛ لأنّ ما قيّد به معنى التأويل بالمشتق ، ونقل ابنه[3] هذا القول عن الكوفيين ، وسبقه الى ذلك صاحب البسيط[4] وزاد نقله عن الرماني .

قال أبو حيان [5] : وقد رُدّ : بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال : ((هذا أخوك هو وزيد)) كما تقول : ((زيد قائم هو وعمرو)) .

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٣/١ (المبتدأ) .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٣/١ (المبتدأ) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ـ ٧٨ (باب الابتداء) .

(٤) الهمع ٣٦٢/١ .

(٥) الهمع ٣٦٢/١ (المبتدأ والخبر) .

ومشتقاً فيتحمله ما لم يرفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً ،

قوله [ومشتقاً فيتحمله] المراد بالمشتق : ((ما تضمّن معنى فعل وحروفه من الصفات)) كذا في شرح الكافية لابن مالك[1] .

وفي تعليق المصنف :

المراد بالجامد ـ في هذا الباب وباب النعت ـ : ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه ، فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة ، وبالمشتق : ما أخذ من مصدر ؛ لذلك قال : ((ويستثنى الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميراً نحو : ((هذه البطحاء)) ، وإنما تحمل المشتق الضمير ؛ لأنه بمنزلة الفعل في المعنى ، فلابدّ له من مرفوعٍ به فاعلٍ أو نائب فاعل إما ظاهراً أو مضمراً ، ولا يتحمل إلا ضميراً واحدا .

وقيل : إنْ قدّر خلفاً من موصوف استتر فيه ضميران ، أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذي صار خلفاً عنه ، نحو : ((زيد ضارب)) أي : ((رجل ضارب)) ، وإن كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ولأل ، فإذا أكد قيل فيه : ((زيد القائم نفسه نفسه نفسه)) .

قوله [ما لم يرفع ظاهراً] أي : لفظاً نحو : ((الزيدان قائم أبواهما)) أو محلاً نحو : ((الكافر مغضوب عليه)) أمّا إذا رفع ظاهراً فإنه لا يرفع ضميرا .

قوله [أو ضميراً بارزاً] فإنْ رفع ضميراً بارزاً لم يتحمل ضميراً نحو : ((زيد قائم إلا هو)) إذا قدر ((هو)) مرفوعاً بـ((قائم)) لا مبتدأ أي : بدلاً منه ، ومنه ما سيأتي في قوله : ((ويجب إبراز المتحمل)) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٤/١ (الابتداء) .

ويجب إبراز المتحمل وإنْ أُمن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هو له .

قوله [يجب إبراز المتحمَّل] بفتح الميم .

قوله [إذا جرى الوصف على غير من هو له] أي : على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له ، مثال ما ألبس : ((غلام زيد ضاربه هو)) إذا كانت الهاء للغلام ، فإنْ كانت لـ((زيد)) فقد جرى الوصف على من هو له ، وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأموناً نحو : ((غلام هند ضاربها هي)) إجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد .

وما ذكر من إبراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي [1] : إنّ البارز تأكيدٌ للمستتر أما إذا جرى الخبر لمن هو له فيستتر فيه وجوباً ؛ لأنّ الإبراز موضوع لكون الخبر لغير من هو له ، فلإذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هو له .

هذا حيث يتأتى الإلباس أما حيث لا يتأتى نحو : ((زيدٌ هندٌ ضاربته هي)) ، فينبغي جواز إبراز ((هي)) على الفاعلية ، على ما أجازه سيبويه في [2] : ((مررت برجل مكرمك هو)) من جواز فاعلية ((هو)) ، هذا تحرير المقام .

ومثل الوصف فيما ذكر الفعل ؛ ـ كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل [3] ، وقال ابن عقيل في شرحه [4] : ((إنه الحق ،

---

(١) ما ذكره المحشي معنى كلام الرضي ، ونصه في شرح الكافية ٩٧/١ فراجع .

(٢) الكتاب ٥٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٩٥/١ (المبتدأ) .

(٤) أي : شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك وهو مطبوع ولم أظفر به .

وإنْ قال الرضي[1] : ((وأمّا الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس)) ...)) انتهى ـ لمخالفته للمنقول .

وإنما اقتصر على الوصف ؛ لأنّ كلامه في الخبر المفرد ، وحكم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحكمه إذا وقع خبراً ، قال أبو حيان[2] : ((إلا في مسألة واحدة وهي ((مررت برجل حسن أبواه جميلين)) ...)) .

فـ((جميلين)) : صفة جارية على ((رجل)) وليست له بل لـ((الأبوين)) ، ولم يبرز الضمير فيها بأنْ يقال : ((جميلين هما)) ، وسوّغ ذلك كونه عائداً على ((الأبوين)) المضافين الى ضميره ، فصار كأنه قال : ((مررتُ برجلٍ حسن أبواه جميلٍ أبواه)) ، ولك أنْ تقول : يتصور نظير ذلك بأنْ يقال : ((زيدٌ حسن أبواه جميلان)) فليتأمل .

قوله [ويقع الخبر جملة] ؛ لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .

قال في المغني[3] : ((وهي عبارة عن الفعل وفاعله كـ((قام زيد)) والمبتدأ وخبره كـ((زيد قائم)) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ((ضُرِبَ اللصُّ وأقائم الزيدان وكان زيداً قائم أو ظننته قائماً)) ...)) . وللدماميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته .

وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أنْ تكون الجملة خبرية أو إنشائية

(١) شرح الكافية ١٧/٢ (الضمائر) .

(٢) الهمع ٣٦٤/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المغني ٢ / ٣٧٤ (الباب الثاني ـ في تفسير الجملة ـ معنى الكلام) .

....

....

﴾أو قسمية أو مصدرة بـ((أنْ)) أو حرف تنفيس حتى يصح ((زيدٌ اضربه)) على أنّ الخبر نفس جملة ((اضربه)) من غير تقدير ((القول)) ـ وهو كذلك ـ خلافاً لابن الأنباري [1] حيث منع وقوع الطلبية خبراً ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ، والخبر حقه ذلك .

وردّ بأنّ الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ ، ألا ترى أنه يقع مفرداً إجماعاً ولا يحتمل ذلك ، وقال ابن السراج [2] : ((إذا وقعت خبراً فـ((القول)) قبلها مقدر ، وذلك المقدر هو الخبر، والمذكور معموله .

وادّعى في المطول[3] : أنّ تقدير ((القول)) تعسّف ، ونازعه السيد [4] بما حاصله :

((إنك إذا قلت ((زيد اضربه)) فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ، وليس حالاً من أحوال ((زيد)) إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولاً في حقه ، واستحقاقه أنْ يقال فيه فلابد أنْ يلاحظ في وقوعه خبراً عنه هذه الحيثية .

فكأنه قيل : ((زيدٌ مطلوب ضربه)) أو مقولٌ في حقه لا على معنى الحكاية ، بل على معنى أنه مستحقٌ أنْ يقال فيه ، فيستفاد من لفظ ((اضربه)) طلب ضربه ، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك ((اضرب زيداً)) ، ﴿

---

(١) شرح الكافية ٩١/١ والهمع ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) الهمع ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المطول ٣٤٦ (أحوال المسند ـ كونه جملة) .

(٤) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

أي : فيها [رابط] ـ وجوباً ـ يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له : إسمية كانت أو فعلية ، ويجوز حذفه إنْ علم

وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول ، أي : ((طلب ضربه)) لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني)) ،

وقال ثعلب[1] : لا يجوز أنْ تكون قسمية نحو : ((زيد والله لأضربنه)) .

قال الرضي[2] : ((والأولى الجواز ؛ إذ لا معنى للمنع)) .

وفي المغني[3] : ((إنّ المانع عنده أما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ لأنّ الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء ؛ لأنّ الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ، وأما كون جملة القسم إنشائية)) ؛ ثم رَدّ كلاً من التعليلين ، ثم ينبغي الوقوف عليه ، فانظره في الباب الثالث .

قوله [فيها رابط] إنما احتاجت اليه ؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلابدّ من رابط يربطها بالجزء الآخر .

قوله [اسمية كانت أو فعلية] تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة .

قوله [ويجوز حذفه إنْ علم] أي : واحترز به من نحو : ((زيد أكرمته في داره)) ، فلا يجوز : ((أكرمت في داره)) ولا ((أكرمته في دار)) ، ومن نحو : ((الرغيف أكلت منه)) ، وكان ينبغي ذكر هذا الضمير ؛ لأنه الذي يحذف .

---

(١) شرح الكافية ٩١/١ (المبتدأ والخبر) المغني ٤٠٥/٢ ، الهمع ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) شرح الكافية ٩١/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المغني ٤٠٥/٢ وما بعدها الباب الثاني (مسألة) .

ونُصب بفعل أو وصف

قوله [ونصب بفعل ...] سيأتي في كلامه مثل ما نصب بفعل ، ومثل المنصوب بوصف : ((الدرهم أنا معطيك)) أي : ((معطيكه)) ، ومثل المجرور باسم الفاعل :

وما كُلُّ مَنْ وَافى مِنى أنا عَارِفُ[1]

وأفهم كلامه أنّ العائد إذا كان مرفوعاً لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو : ((الزيدان قاما)) أو بغيره نحو : ((زيد هو القائم ، أو زيد القائم هو)) ، وبه صرح الرضي[2] .

وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو : ((زيد إنْ كان قائماً يقوم عمرو)) ، فلا تقول : ((زيد إنْ قائماً يقوم عمرو)) ، ومثل ((إنْ)) : ((لو)) فإنه يكثر حذف ((كان)) بعدها ، وإبقاء الخبر.

هذا وفي المغني[3] ما نصه : ((محذوفاً ومرفوعاً أي : ولهذا يربط به محذوفاً ومرفوعاً نحو : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [4] إذا قدر ((لهما ساحران)) ، ومنصوباً)) الخ .

---

(١) عجز بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٧٨/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ١٨٣ وشرح التسهيل ١/ ٣٥٢ ، وتمامه :

قالوا تعرّفْها المنازلُ من منى   وما كلّ مَن وافى منى أنا عارفُ

والشاهد : ((أنا عارف)) على رواية رفع ((كل)) ، فـ((كل)) اسم ((ما)) و ((أنا عارف)) خبرها ، وكان ينبغي أن يقول ((أنا عارفه)) لكنه حذف الضمير المجرور بالإضافة الى الوصف ونواه .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٩٢ : ((وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة)) .

(٣) المغني ٤٩٧/٢ (الباب الرابع ـ روابط الجملة بما هي خبر عنه) .

(٤) طه ـ ٦٣ .

....

....

☜ وأفهم أيضاً أنّ المجرور بإضافة غير صفته لا يحذف نحــو : ((زيد أبوه قائم)) ، ومثل المجرور بحرف تبعيض ((إذ الناس إذ ذاك من عزيز)) أي : منهم ، والمجرور بحرف ظرفية :

ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرّ[1]

أي : فيه ، ومثل المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح ، فانظر حكمة التمثيل لأول الصور وآخرها ، فأفهم أنّ المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو : ((زيدٌ مررت به)) .

ووقع لأبي البقاء[2] في قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ((إنّ ((الذين)) مبتدأ وما بعدها خبر ، والعائد محذوف أي : ((لغفور رحيم بهم)) ، ولم تدخل هذه الصورة تحت واحد من الصور المذكورة .

واعلم أنّ في التسهيل بعد أنْ قال ((وقد يحذف)) الى آخره قال ما نصه : ☜☜

---

(١) عجز بيت من المتقارب للنمر بن تولب في ديوانه ٥٧ وبلا نسبة في التسهيل ٢٨١/١ والهمع ٣٢٧/١ . وتمامه :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرّ

الشاهد : حذف العائد المجرور بحرف الجر الدال على الظرفية .

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٩٦ (المبتدأ) الاعراف ١٥٣ .

أو جُرّ باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية ، أو مسبوق بمماثلٍ لفظاً أو معمولاً نحو : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (١) ،

((وقد يحذف بإجماع إنْ كان مفعولاً به ، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار ، ويضعف إنْ كان المبتدأ غير ذلك)) (٢) .

ونازعه الدماميني في الإجماع لكن صنيعه يقتضي أنّ حكم ((كل)) مغاير لما قبله فلا ينبغي إدراجه فيه كما صنع الشارح .

ثم إنه على كلام التسهيل ينظر ما مثل المنصوب بالفعل ، فقد مثله المرادي بـــ :

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمداً (٣)

وبقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ (٤) .

قال الدماميني : ((وفيهما نظر ؛ لأنّ كلاً من المسألتين سيأتي ، فلم يتحقق الآن له مثل سالم من النظر)) فحرره . وإنّ الحذف في غير مسألة ((كل)) وشبهها وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح : ((ويجوز حذفه)) .

---

(١) النساء ـ ٩٥ ، الحديد ـ ١٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٩٦ (المبتدأ) .

(٣) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب ١/٤٤ وشرح أبيات سيبويه ١/٩٧ ، وتمامه :

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمداً ... فأخزى اللهُ رابعـة تعـودُ

الشاهد فيه : جعل ((كل)) مبتدأ ، وجملة ((قتلت)) خبرها ، وحذف الضمير الرابط من الفعل ، على معنى : قتلتهن .

(٤) المائدة ـ ٥٠ .

وقوله :

أصِـخْ فالـذي تُوصـي بـه أنـتَ مُفلـحُ

وروابطُ الجملة بما هي خبرٌ عنه أوصلها في المغني الى عشرة ، على خلاف في بعضها ، واقتصر منها هنا على أربعة :

قوله [أصخ ... (١)] صدرُ بيت عجزه :

فلا تكُ إلا في الخيار مُنافسـا

والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور ؛ لكونه قد جُرّ بحرفٍ سابق عليه مماثل للجار لفظاً ومعمولاً ، و((أصخ)) استمع .

قوله [واقتصر منها هنا على أربعة (٢)] الخامسة : إعادة المبتـدأ بمعناه نحو : ((زيد جاءني أبو عبد الله)) إذا كان ((أبو عبد الله)) كنية له .

السادسة : أنْ يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منـه أو بالعكس .

السابعة : أنْ يعطف بالواو مثل ذلك .

الثامنة : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو : ((زيد يقوم عمرو إنْ قام)) .

التاسعة : أل النائبة عن الضمير .

العاشرة : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى .

---

(١) البيت من الطويل لم أعثر له على تخريج ، والشاهد فيه : فالذي توصي به أنت مفلح أي : به

(٢) المغني ٢/٤٩٨ وما بعدها .

أحدها : الضمير ، وهو الأصل في الربط ، ومن ثم يربط به مذكوراً [كزيد أبوه قائم] و((عمرو قام أخوه)) ، ومحذوفاً كما مرّ .

[و] الثاني : الإشارة ، نحو : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ إنْ قدّر ((ذلك)) مبتدأ ثانياً وإلا بأنْ قدر تابعاً لـ((لباس)) على

قوله [وهو الأصل في الربط] إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ، قال في المغني[1] : ((قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أنْ يكون معطوفاً بغير الواو نحو ((زيد قام عمرو فهو ، أو ثم هو)) .

والثانية : أنْ يعاد العامل نحو : ((زيد قام عمرو وقام هو)) .

والثالثة : أنْ يكون بدلاً نحو : ((حُسْنُ الجاريةِ الجارية أعجبتني هـــو)) ، فـ((هو)) : بدل اشتمل من الضمير المستتر العائد على ((الجارية)) ، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى ، وقياس قول من يجعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أنْ تصح المسألة .

قوله [ومن ثم يربط به ...] وأمّا غيره فلا يربط به إلا مذكوراً ؛ لأنّ وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن إلا الى الضمير .

قوله [نحو : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾[2] ...] إشارة الى رد قول

---

(١) المغني ٤٩٩/٢ (الباب الرابع - روابط الجملة بما هي خبر عنه ـ تنبيه) .

(٢) قال تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ الأعراف ٢٦ ، وقراءة نافع وأبي جعفر المدني وابن عامر والكسائي في النجوم الزاهرة ـ ١٨٤ .

أنه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد .

والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم ، نحو : [﴿ الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ ﴾] ، فـ((القارعة)) : مبتدأ أول و((ما)) : اسم استفهام مبتدأ ثانٍ ،

ابن الحاج [1] : ((إنّ المسألة مخصوصة بما إذا كان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً ، والإشارة إشارة البعيد)) .

ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب نَسَقَاً على ((لباس)) أي : أنزلنا لباساً مواريًا وزينة وأنزلنا أيضاً لباسَ التقوى .

قوله [بدل أو عطف بيان] أي : لا نعت خلافاً للفارسي ومن تبعه ؛ لأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت .

قوله [إعادة المبتدأ بلفظه] أي : ومعناه كما في الأوضح [2] .

قوله [في مقام التهويل ...] أي : فوضع الظاهر موضع المضمر لهذا السبب ، وهو في معرض ذلك جائز قياساً ، وفي غيره يجوز عند سيبويه [3] في الشعر بشرط أنْ يكون بلفظ الأول ، وعند الأخفش [4] يجوز في الشعر وغيره وإنْ لم يكن بلفظ الأول نحو : ((زيد قائم أبو طاهر)) إذا كان ((أبو طاهر)) كنية ((زيد)) .

قوله [التهويل] أي : التخويف .

---

(١) شرح التصريح ١٦٥/١ والهمع ٣٦٨/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) أوضح المسالك ١٤٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٩٢/١ ، النكت ١٩٧/١ـ ١٩٩ ؛ الهمع ٣٦٩/١ ، والكتاب ٣٠/١ ـ ٣١ .

(٤) شرح الكافية ٩٢/١ (المبتدأ والخبر) .

و((القارعة)) : خبره ، وهما خبر الأول ، والتقدير : القارعة أي شئ هي ، كما تقول : ((أيّ رجل زيد)) إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه .

[و] الرابع : العموم بأنْ تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعمّ من المبتدأ ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته نحو : [زيدٌ نعم الرجل] فـ((أل)) في ((الرجل)) للجنس ، وهو مشتملٌ على كلّ أفراده ، و((زيد)) فرد منها ، فدخل في العموم ، فحصل الربط ، ومنه قوله :

وأمّا الصَّبرُ عنهـا فـلا صَـبرا [1]

قوله [والقارعة : خبره ...] يجــوز أنْ تكون ((القارعة)) مبتدأ ، و((ما)) خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام ، كأنه قيل : القارعة أي شئ هي ؟

قوله [والتفخيم] عطف تفسير .

قوله [أعمّ من المبتدأ] أراد بأعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله فـ((أل في الرجل للجنس)) ولا ما قرروه في باب نعم وبئس من أنّ ((أل)) في فاعلهما للجنس دون الاستغراق .

قوله [وهو مشتمل على كل أفراده] أي : صادق عليه .

---

(١) جزء بيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ٤٨ وبلا نسبة في الأوضح ١٤١/١ والمغني ٥٠١/٢ ، وتمامه :

ألا ليتَ شعري هـل إلى أمّ مالـكٍ سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صـبرا

والشاهد : ((فلا صبرا)) : فإن دخول ((لا)) النافية للجنس يفيد عموم مدخولها أي : أنه نفى أي صبرٍ له ، و((الصبر عنها)) بعضٌ من الصبر ، فدخل في العام المنفي ، فحصل الربط بين المبتدأ وجملة الخبر .

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحه [1] جماعة من النحاة ، وذكره في المغني كالمتبري منه ، ثم قال : ((ويلزمهم أنْ يجيزوا : ((زيدٌ مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، وخالد لا رجل في الدار))...)) ، وخرّج المثل والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ،

قوله [كالمتبري منه [2]] حيث قال : ((كذا قالوا ويلزمهم ... الخ)) .

قوله [بما هو مذكور فيه] هو أنّ الرابط في المثل المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على أنه من الروابط ((كما أجازه أبو الحسن [3] مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ .

وأجيب : بمنع كون ((الذين)) مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على ((الذين يتقون)) [4] الى غير ذلك ، وعلى القول بأنّ أل في فاعل ((نعم وبئس)) للعهد لا للجنس .

وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شئ)) انتهى .

قال الدماميني : ((ظاهره أنّ العموم جاء من قبل أنّ الألف واللام للاستغراق)) ، قال ابن الحاجب : ((وهذا غلط ؛ لأنّا نقطع أنّ المتكلم

---

(١) أوضح المسالك ١٤٠/١ .

(٢) المغني ٥٠١/٢ (الباب الرابع - روابط الجملة بما هي خبر عنه) .

(٣) المغني ٥٠١/٢ .

(٤) قال تعالى ﴿ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف ١٦٩ - ١٧٠ .

....

....

بقوله[1] : ((نعم العبدُ صهيب)) لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور، فجعله للعموم غلط)) انتهى .

بقي أنه يقل : العموم باعتبار أنه ليس لأحد عنها صبر ، وفي العيني[2] : ((والشاهد فيه حيث سدّ العموم هنا مسدّ الضمير الراجع الى المبتدأ ؛ لأنّ قوله ((فلا صبر)) نفى أنْ يكون لأحد صبرٌ عنها ، وهو عامٌ ، فصبره داخل فيه)) ، هذا .

وفي التصريح[3] :

((والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمّا الإشارة فلأنه لا يقال : ((زيد قام هذا)) و((الزيدون خرج أولئك)) . وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم ردّه . وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصّ سيبويه[4] على ضعفه ، وهو مخصوص بموضعين : أحدهما : ((أما العبيد فذو عبيدي)) ، وثانيهما : حيث قصدُ التهويل والتعظيم . وأما العموم فلأنه لا يجوز : ((زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء)) ، ثم أورد البيت وأجاب عنه .

وحاصل هذا : أنه لابدّ في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود

---

(١) هذا الحديث مختلف فيه من كلام عمر هو أو من كلام رسول الله ! كشف الخفاء ٣٢٣/٢ ، وانظر عمدة القاري ٢٠٢/١ ، ٢٦٧/٢ .

(٢) المقاصد النحوية ـ بهامش خزانة الأدب ٥٢٥/١ .

(٣) شرح التصريح ١٦٥/١ ـ ١٦٦ .

(٤) الهمع ٣٦٩/١ ، شرح الكافية ٩٢/١ ، الكتاب ٣٠/١ ، ١٩٤/١ .

ولمّا كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج الى رابط نبّه على ذلك بقوله : [إلا في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾] مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج الى رابط اكتفاءً بها عنه ؛ لأنها مفسِّرة للمبتدأ والمفسِّرَ عينُ المفسَّر ،

وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أنْ يقيّد الربط بذلك ثم يقول : وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا ... الخ ، فإنّ ما سلكه هنا يوهم ضعفَ الربط بما عدا الضمير .

واعلم أنه قال في الجامع : ((وإعادة المبتدأ بلفظه ، والأصحّ أنه ليس ضعيفاً ولا خاصاً بالشعر ، ولا بموضـــع التفخيم نحو : ﴿ الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ لإجازتهم : ((أهَلْ زيدٌ أحرزَ زيداً)) ... الخ)) انتهى التصريح .

قوله [نفس المبتدأ في المعنى] المراد بالنفس هنا ذاتُ الشئ ، والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل [1] فاندفع : أنه إنْ كان المراد أنها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح ؛ لعدم الفائدة ، أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل .

والحاصل : أنّ حق الخبر أنْ يكون صادقاً على المبتدأ على معنى : أنّ ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر ، وهو الذي يعبّر عنه بهو هو ، وهذا يقتضي اتحادهما ذاتاً وتغيرهما مفهوماً فإنّ تغاير الذات ينافي هو هو ، واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما الى الآخر ، فإنّ الإسناد نسبة ، والنسبة مستدعية للمنتسبين ،

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/١ (باب المبتدأ) .

....

....

المستلزمة للاثنينية ، المنافية لاتحاد المفهوم ، على أنه يمكن اختيار الثاني ، وكون كلّ خبر كذلك ممنوع ؛ إذ الجملة في ((زيدٌ يقـــوم أبوه)) مضمونها إسناد القيام الى الأب ، وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي : قائم الأب .

تنبيه : كلٌّ من الخبر المشتق وغيرِه مغايرٌ للمبتدأ لفظاً ، وإلا لزم إلغاء الحمل ، متحدٌ به معنىً وإلا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو .

ويتحدُ به لفظاً دالاً على الشهرة وعدم التغير كقوله :

شعري شعري [1]

أي : شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك ، وقال ابن الحاجب إنه على تقدير مضاف وهو : مثل ، وصح تشبيه الشئ بنفسه باعتبارين ، أي : وشعري الآن مثل شعري فيما مضى ، أو لكلٍّ منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحـو : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ [2] أي : الى الخيرات والى الجنات .

ومغاير له لفظاً ومعنى دالٌ على التساوي : حقيقةً نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [3] أي : مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام ،

---

(١) بيت شعر تقدم تخريجه في الصفحة ١٤٧ السابقة من هذا الجزء فراجع .

(٢) الواقعة ـ ١٠ .

(٣) الأحزاب ـ ٦ .

هذا إنْ قدّر هو ضمير الشأن وإلا بأنْ قدّر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد وهو ((الله)) و ((أحد)) خبر بعد خبر أو بدل .

أو مجازاً كقوله :

ومُجاشِعٌ قَصَبٌ خَوَتْ أجْوافُها   لو يُنْفَخونَ مِنَ الخُؤورةِ طاروا [1]

أي : مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ .

أو قائمٌ مقام مضاف نحو : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللهِ ﴾ [2] أي : ذوو درجات .

أو مشعرٌ بلزوم حل يلحق مجازاً العين بالمعنى نحو : ((زيدٌ صومٌ)) جعل نفس الصوم مبالغة ، وليس بتقدير ((ذو)) لأنه يصدق على القليل والكثير ، ولا يقال : ((زيد صوم)) إلا إذا أدمن الصوم ، والمعنى نهاره صائم .

قوله [ضمير المسؤول] وهو الله عز وجل .

قوله [أو بدل] أي : بناءً على حُسنِ إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منه ما لم يستفد من المبدل منه .

---

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ١٥٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٩٢/١ .

والشاهد فيه : ((ومجاشع قصب)) فقد ساقه المحشي مثالاً على تغاير المبتدأ والخبر لفظاً ومعنىً ، والحامل للشاعر على ارتكابه : ((الإعلام بالتساوي بين الخبر والمعنى في الحكم مجازاً)) لا حقيقة كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ فبني مجاشع مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ .

(٢) آل عمران ـ ١٦٣

....

....

وأجاز الزمخشري [1] أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأبو البقاء [2] : أنْ يكون ((الله)) بدلاً من ((هو)) ، و((أحد)) خبر ((هو)) .

وتعتبر الأحدية بحسب الوصف ، بمعنى أنه ((أحد)) في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما ، أو بحسب الذات أي : لا تركيب فيه أصلا .

وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الـ((أحد)) عليه تعالى ، ولا يكون مثل : ((زيد أحد)) ، ولم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما ، فإنّ الثانية كالتتمة للأولى ، وتعريف ((الصمد)) مع تنكير ((أحد)) لعلمه بصمديته بخلاف أحديته .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف ٨١٧/٤ في تفسير سورة الإخلاص : ((وعن ابن عباس : قالت قريش : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه ، فنزلت)) ، يعني : الذي سألتموني وصفه هو الله ، و ((أحد)) بدل من قوله : ((الله)) ، أو على : ((هو أحد)) ...)) انتهى .
ومحصل قوله : (سألتموني) هو معنى كلام الشارح : ((بأن قدر ضمير المسؤول عنه)) أي : كأنهم قالوا : صف لنا ربك ؟ فأجاب : ((هو الله)) ، فـ((أحد)) بدل ، أو يحمل على معنى ((هو أحد)) أي : يجعله خبراً بعد خبر عند الشارح لأنه يجيز تعدد الخبر ، لكن مراد الزمخشري أن يكون ((أحد)) خبراً لمبتدأ محذوف كما قال المحشي ، وما فهمه الشارح من كلام الزمخشري ـ أعني : جعل ((أحد)) خبراً بعد خبر ـ بعيد .
(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ٢٩٧/٢ (سورة الإخلاص) .

قال الدماميني تبعاً للمرادي[1] : ((والتحقيق أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه ، نحو : ((لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة)) [2] .

[و] يقع الخبر أيضاً [ظرفاً] زمانياً و مكانياً

قوله [والتحقيق أنّ مثل هذا ...] هو واضح في غير الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ؛ إذ من المعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ ، ولا يخفى أنّ المصنف لم يمثل إلا بها ، ولم يذكر الشارح مثالاً غيرها ، فلا وجه لإيراد الشارح هذا التحقيق عند أهله .

هذا ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للأصل فأطلقوا أنه جملة باعتبار أنه مركب إسنادي غايته التجوز .

قوله [بل بالمفرد] يؤيّد ما صرح به في المغني [3] : ((أنّ الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات)) ولهذا تقع فاعلا .

قوله [ويقع الخبر] أي : في الظاهر قال بعضهم : ((تسمية الظرف والمجرور خبراً مجاز ؛ لأنه ليس نفس المبتدأ ولا مشبهاً به المبتدأ ؛ ولأنّ الظرف ليس بمرفوع)) انتهى . وقد يقال : إنه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف إنّ الخبر المتعلق المقدر .

قوله [أيضاً] أي : كما يقع جملة .

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٦٦ .

(٢) رواه البخاري في المغازي باب ٣٩ والدعوات باب ٥١ و ٦٨ والقدر باب ٧ .

(٣) المغني ٢/٤٠١ (الباب الثاني - الجمل التي لا محل لها من الإعراب - الجملة التفسيرية) .

حالة كونه [منصوباً] لفظاً بما تعلّق به ، [نحــو : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[1]] و((الرحيل غداً)) .

[و] يقع أيضاً [جاراً ومجروراً] منصوباً ـ أيضاً ـ محلاً بذلك

قوله [منصوباً] قيّد بذلك وإنْ كان الظرف من حيث كونه ظرفاً لا ينفكّ عن النصب ؛ لئلا يتوهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى ؛ وليحترز عن المرفوع فإنّ فيه تفصيلاً طويلاً ولذا تركه في هذا المختصر وسنبينه .

قوله [لفظاً] أي : إنْ كان معرباً ، فإنْ كان مبنياً كان منصوباً محلا .

قوله [بما تعلق به] في الأصح ، وقيل : الناصب له المبتدأ ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ؛ لأنه ليس الأول في المعنى ، ورُدّ بمخالفته المشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .

وقيل : بالمخالفة ، ورُدّ بأنها معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أنْ تكون عاملة ؛ لأنّ العامل اللفظي شرطه أنْ يكون مختصاً ، فالمعنوي الأضعف أولى .

قوله [منصوباً أيضاً محلاً بذلك] أي : بما يقع به ، والتحقيق : أنّ الذي في محل نصب هو المجرور وحده ؛ لأنّ الجار هو الموصول للعامل اليه كالهمزة والتضعيف ، لكن لّما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ ، وقالوا هما في محل نصب .

---

(١) الانفال ـ ٤٢ .

[كـ﴿ الحمدُ لله] ربِّ العالمين ﴾ .

وشرطهما : أنْ يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز ((زيد أمسِ)) ولا ((زيد بك)) .

ولّما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقدير الى المفرد أو الى الجملة قال : [**وتعلقهما**] حينئذٍ : إما [**بمستقر**] ونحوه مما هو اسم فاعل ، وهو اختيار طائفة محتجين :

قوله [كـ﴿ الحمدُ لله ﴾] توهم بعضهم : أنّ ((الحمد)) مرفوع بالجار والمجرور فاعلاً بناءً على عمل الظرف وإنْ لم يعتمد ، وأنّ الفاعل تقدم ، والتقـدير : لله الحمد ، وبعضهم : أنّ المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما في قولك : أعجبني الحمد لله .

قوله [بالمعنى المتقدم] أي : في الموصول ، والتقييد بالتمام يمكن أنْ يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله : ((ولا يبتدأ بنكرة إلا إنْ عمّت أو خصّت)) الذي هو عبارة عن حصول الفائدة ، وكأنه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول .

قوله [فلا يجوز ((زيد أمس)) ...] ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص أي : ((سافر أمس ، وواثق بك)) لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الإخبار مع القرينة .

قوله [ونحوه] نبّه به على أنّ تعبيره بـ((مستقر)) للتمثيل لا للتقييد .

بأنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر الإفراد، وصحّحه في الأوضح [1] ورجحه ابن مالك [2] بأمور:

منها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد

قوله [إنّ المحذوف هو الخبر] هو الأصح، وقيل: الخبر هو الظرف والمجرور والعامل صار نسياً منسياً، وقيل: مجموعهما؛ لأنّ المقصود الإخبار بوجود الشئ في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوماً وسموا الباقي باسم الخبر مجازا.

وقال شيخ الإسلام: ((الخلاف لفظي؛ لأنّ القائل بأنه نظر الى العامل الذي هو الأصل، وهو مقيّد بقيد لا بد من اعتباره، والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به، وهو معمول لعاملٍ لا بد من اعتباره، والقائل بأنه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود)).

قوله [منها أنّ اجتماع ...] لك أنْ تمنع دلالة هذا على الأولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز.

---

(١) أوضح المسالك ١٤٢/١ (المبتدأ والخبر).

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/١ (المبتدأ).

كقوله :

فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كـائنُ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

قوله [فأنت لدى بحبوحة ...] عجز بيت صدره :

لكَ العزُّ إنْ مولاكَ عـزَّ وإنْ يَهُـنْ (١)

و ((الهون)) ـ بالضم ـ : الهوان والذل ، و((بحبوحة الشيء)) ـ بحاءين مهملتين وباءين مضمومتين ـ : وسطه .

قال الدماميني : ((ولقائلٍ أنْ يقول : لا نُسلم تعلق ((لدى)) بـ((كائن)) بل بمحذوف وهو ((كائن)) الذي هو اسم فاعل من ((كان)) الناقصة ، سلمنا أنه متعلق بـ((كائن)) إلا أنّ ((كائناً)) في البيت كون خاص ، وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهو اسم فاعـــل من ((كان)) بمعـنى : ثبـت وحينئذٍ فلا شاهد في هذا البيت)) .

---

(١) البيت من الطويل غير منسوب في شرح التسهيل ٣٠٣/١ وشرح ابن عقيل ٢١١/١ والهمع ٣٢١/١ .
وقضية البيت أنهم اختلفوا بأنه هل يجوز ذكر متعلق الظرف والجار والمجرور أو لا ؟ ومردُّ هذا الى أن متعلقهما هل يكون كوناً عاماً أو خاصاً ؟ وأيهما الخبر : المتعلق أم الظرف والجار والمجرور ؟ .
الجمهور على أنّ الخبر هو الظرف ، والمتعلق كون عام واجب الحذف ، واختار ابن جني مبنى الجمهور وخالف في أنه أجاز ذكر الكون العام لأنّ الذكر هو الأصل ، ويجاب عنه : بأنّ الكون العام يراد منه مجرد الحصول والوجود ولا داعي لذكره لوضوح تحققه بتحقق المتعلق به . أما الكون الخاص فهو حصول خاص أو وجود خاص ونفس وجود المتعلق به لا يكفي للدلالة عليه فلا بد من ذكره .
والكلام في هذا البيت هل ((لدى)) متعلقة بـ((كائن)) الموجود في البيت كما هو رأي ابن مالك وهل هذا الـ((كائن)) عام أو خاص ، تبنى ابن مالك الأول وتابعه السيوطي في الهمع ، وخالف الدماميني فتبنى الثاني في حاشيته على المغني كما نقل عنه المحشي .

ومنها : أنّ الفعل المقدر جملة بإجماع ، واسم الفاعل ليس بجملة ، والمفرد أصلٌ ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه .

ومنها : تعيينه اتفاقاً بعد ((أمّا وإذا)) الفجائية ؛ لامتناع إيلائهما الفعل.

[أو] بـ[إستقر] ونحوه : مما هو فعل ، وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بأنّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور ،

وقل الشمني[1] : ((الكون)) بمعنى الثبوت وهو الكونُ العامُّ الذي يقدر . انتهى . وهذا لا يدفع كلام الدماميني ؛ لأنه لم يجعله بمعنىً مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل .

قوله [لامتناع إيلائهما الفعل] أي : لا ظاهراً ولا مقدراً ، وردّ بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين ((إما)) والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ؛ لأنه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ، كما أجاب به الزعفراني وابن جني لَمّا أجاز النصب في ((فإذا زيد ضربته)) ، وقل له ابن جني يلزمك إيلاء ((إذا)) الفجائية الفعل ، ولو سلّم أنّ المحذوف أعمّ من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل ، وإنما يلزم لو قدر قبل معموله ، أما لو قدر بعد المبتدأ بأنْ يقل : ((أمّا في الدار فزيدٌ استقر)) فلا يلزم ذلك ، وكذا في ((إذا)) .

---

(١) المنصف ـ ٢٣٠ (في شبه الجملة ــ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف) ، وكل ما ذكره المحشي تقريباً حتى كلام الدماميني نصاً في المنصف فراجع .

والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً ورجحه ابن الحاجب[1] بوجوب تقديره في الصلة ، قال في المغني[2] : ((والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى)) ، ثم قال : ((وإنْ جهلت المعنى فقدّر الوصف ؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإنْ كان حقيقة في الحال)) .

قوله [والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً] ؛ لأنّ العامل إنما يعمل لافتقاره الى غيره ، والفعل أشدّ افتقاراً لأنه حدث يقتضي صاحباً وزمناً ومحلاً وعلة ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث ومن جهة التحقيق ، وليس في الاسم إلا الثاني .

قوله [والحق عندي ...] أي : لأنّ المسألة متجاذبة الأطراف ؛ لأنّ أصالة إفراد الخبر وأصالة الفعل في العمل متقابلان ، وتعيّن الاسم بعد ((أمّا وإذا)) والفعل بعد الموصول متكافئان ، وكلٌّ منهما لخصوص المحل ، فلا يصلح واحد منهما مرجحا

وقول بعضهم - في ترجيح الاسم بعد أنْ ذكر تعيّن اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه : ((تعيّن اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردُّ المحتمل الى ما لا احتمل فيه ليجري الباب على سنن واحد)) - غيرُ جارٍ على سنن الصواب ؛ لما علمت من تعيّن الفعل في الصلة .

قوله [وإنْ جهلت المعنى ...] معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته : إنْ جهلت المعنى بأنْ لم تدر هل أريد الماضي والحال أو الاستقبال ،

---

(١) قال في الكافية - انظر شرح الرضي ٩٢/١ - : ((وما وقع ظرفا فالأكثر إنه مقدر بجملة)) ، والهمع ٣٢١/١ .

(٢) قول ابن هشام ((والحق عندي ... الى قوله ... بحسب المعنى)) تجده في المغني ٤٤٧/٢ ، وقوله : ((وإن جهلت ... الى قوله ... الحال)) تجده في المغني ٤٤٨/٢ .

[محذوفين] وجوباً ، وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر ـ على ما صححه في الأوضح [1] ـ لا الظرف ، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ، ولهذا لا يُجمع بينهما إلا شذوذاً .

وليس معناه : إنْ جهلت المعنى بأنْ لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل ، وبه يعلم ما في كلام الشارح ، هذا .

وقال الدماميني : ((كيف يقدّر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال ، الذي هو من جملة الأمور المجهولة ، وهل هذا إلا تهافت)) ، قال الشمني [2] : ((لا تهافت ؛ لأنّ تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيره)) انتهى .

بقي أنّ كلامهما يقتضي أنّ المراد بالحال في قولهم : الوصف حقيقة في الحال الحالُ الذي هو أحد الأزمنة ، وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي [3] وبنى عليه الإشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن ، والحق كما نبّه عليه التقي السبكي أنّ المراد به حال التلبس ، فلا إشكال في كلام المغني .

قوله [وجوباً] لقيام القرينة وسدّ الظرف مسده .

قوله [إلا شذوذاً] ومنه :

فأنتَ لدى بُحْبوحَةِ الهُونِ كائنُ [4]

---

(١) أوضح المسالك ١٤٢/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) المنصف ـ ٣٣٢ (الباب الثالث ـ كيفية تقديره باعتبار المعنى) ، و كلام الدماميني موجود فيه .

(٣) نفائس الأصول ٣٢٨/١ وما ذكره المحشي معنى كلام القرافي .

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٨١ السابقة من هذا الجزء فراجع .

وظاهر كلامه أنّ المتعلق لا يكون إلا كوناً مطلقاً ، وبه صرح في التسهيل[1] ، قال في المغني : ((وهو شرط لوجوب الحذف)) ، وصرّح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليلٍ ، وبجواز حذفه حينئذٍ .

وعليه خرّج قولهم : ((من لي بكذا)) أي : مَن يتكفل لي بكذا ، وقوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾ أي : مقتول أو يُقتل ، والأصل فيه أنْ يقدر مقدّماً على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً وما يقتضي إيجابه ،

قوله [وبجواز حذفه حينئذٍ[2]] أي : حين الدليل قال فيه : ((وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله إنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أنْ يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل)) .

قوله [وقد يعرض ...[3]] فالأول : نحو : ((في الدار زيد)) لأنّ المحذوف هو الخبر ، وأصله أنْ يتأخر عن المبتدأ .

والثاني : نحو : ((إنّ في الدار زيداً)) لأنّ ((إنّ)) لا يليها مرفوعها)) ، وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث ، لكنه رجع عنه في الباب الخامس

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٧/١ (المبتدأ) .

(٢) المغني ٤٤٨/٢ ـ ٤٤٩ .

(٣) قول الشارح وتبعه المحشي : ((قد يعرض ... الى قوله ... مرفوعها)) الباب الثالث من المغني ٤٥٠/٢ ، أما قوله ((وكنا قدمنا ... الى قوله ... المتعلق فعلاً ...)) الباب الخامس من المغني ٦١٣/٢ .

وفيه أيضاً : ((ويلزم مَنْ قدر المتعلق فعلاً أنْ يقدره مؤخراً في جميع المسائل ؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ)) .

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه : أنه إذا قدر في الظرف : ((كان أو كائن)) فهو من التامة بمعنى : حصل وثبت ، والظرف بالنسبة اليه لغو ، لا الناقصة ، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير : ((كان)) أخرى ويتسلسل التقديرات .

فائدة : اعلم أنّ الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر ـ بفتح القاف ـ ولغو :

فقل : ((وكنّا قدمنا في نحو : ((في الدار زيد)) أنّ متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن ((زيد)) ؛ لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أنْ يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً ؛ لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أنْ يتقدم على المعمول إلا أنْ يقدر المتعلق فعلاً)) الخ .

قوله [ويلزم من قدر ...] ؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ ، وفيه نظر؛ لأنّ العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً في باب المبتدأ هي خشية التباس الإسمية بالفعلية ، وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير .

وأجيب : بأنّ المقدر عندهم في حكم الملفوظ ، فامتنع المقدر وإنْ كان علة المنع لا توجد في المقدر .

قوله [ويتسلسل التقديرات] قل شيخنا : لك أنْ تقول لا يلزم تقدير : ((كان)) في الثاني بل ((حصل)) ونحوه فلا يتسلسل .

فالمستقر : ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف ، نحو : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[1] .

واللغو : ما كان متعلقه خاصاً كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو : ((يوم الجمعة صمت فيه)) ، أو جاز نحو : ((يوم الجمعة)) جواباً لمن قال : ((متى قمت)) ؟

ووجه تسمية الأول مستقراً والثاني لغواً : أنّ المتعلق العام لمّا كان إذا حُذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقراً ؛

قوله [وما كان متعلقه خاصاً] يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا .

قوله [انتقل الضمير ...] هو مذهب البصريين ، وقيل : لا ضمير في الظرف مطلقاً تقدم أو تأخر ، وإنّ الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر أنّ الانتقال مع الحذف ، ويحتمل أنه قبله .

ولا يضر أنه يلزم تفريغ العامل من الضمير ، وهو ممتنع ؛ لأنا لا نسلم امتناعه ، بدليل أنه بعد الحذف فارغ ، إلا أنْ يقال : إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمّل الضمير ، فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ، ويحتمل أنه بعده ، وهو ظاهر كلام الشارح .

ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل ؛ لأنه أمر اعتباري تقديري غير مستمر .

---

(١) الزخرف ـ ٨٥ .

لاستقرار الضمير فيه ، فهو في الأصل ((مستقر فيه)) ، ثم حذفت الصلة وهي ((فيه)) اختصاراً ؛ لكثرة دورها بينهم ، كقولهم في ((المشترك فيه)) : ((مشترك)) .

ولما كان القسم الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمّي ((لغواً)) أو ((ملغى)) ، كأنه ألغي ولم يعتبر اعتبار الأول ، قاله الدماميني .

قاعدة : كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد

قوله [لاستقرار الضمير فيه] قضيته أنه لا يسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو : ((زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه)) ؛ لأنّ رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه ؛ إلا أنْ يريد ما من شأنه أنْ يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميراً فليحرر .

على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقاً أو إذا تقدم ، وقد جعل السيد الظرف المستقر : ما كان عامله المحذوف مفهوماً منه و إنْ كان كوناً خاصاً ، وعلله بأنه استقر فيه معنى عامله .

قوله [ليس بزائد] أي : حقيقة أو حكماً فشمل الباء و((من)) في : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ [1] و ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [2]

---

(1) النساء ٧٩ ـ ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، الفتح ٢٨ .

(2) فاطر ـ ٣ .

و((لعل)) في لغة عقيل نحو :

لعلَّ أبي المغـوارِ منـكَ قريـبُ [1]

و((لولا)) فيمن قال : ((لولاي ولولاك ولولاه)) على قول سيبـــويه[2] : إنّ ((لولا)) جارة للضمير . وإنما لم يحتج الزائد لمتعلق ؛ لأنّ معنى التعلق : الارتباط المعنوي ، والأصل : إنّ أفعالاً قصرت عن الوصول الى الأسماء فأعينت على ذلك بحرف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط .

قوله [ولا مما يستثنى به] وهو ((خلا وعدا وحاشا)) إذا خفضن ، وحينئذٍ فموضع المجرور نصب ؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب في ((قام القوم إلا زيداً)) .

وترك عدّ كاف التشبيه من ذلك وإنْ قال الأخفش وابن عصفور[3] بأنها لا تتعلق بشيء ؛ لأنه إذ قيل : ((زيد كعمرو)) فإنْ قدر المتعلق ((استقر)) فلا دليل للكاف عليه ، أو فعلاً مناسباً للكاف وهو ((أشبّه)) فهو متعدٍ بنفسه لا بالحرف ؛ لما قاله في المغني[4] : ((والحق أنّ جميع الحروف الجارة في موضع الخبر تدل على الاستقرار)) .

---

(١) عجز بيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي في الدرر ١٧٤/٤ ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٣٦١/٢ وفي شرح ابن عقيل ٤/٣ ، وتمامه :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً   لعـلَّ أبـي المغـوارِ منـكَ قريـبُ

والشاهد قوله : ((لعل أبي)) حيث جعل ((لعل)) حرف جر زائد إذ لا متعلق له في الكلام .

(٢) المغني ٢٧٤/١ (لولا) .

(٣) شرح الجمل ٤٨٢/١ (حروف الخفض) .

(٤) المغني ٢٤٢/٢ (الباب الثالث ـ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) .

لابدّ أنْ يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّلَ بما يشبهه أو ما يشير الى معناه .

قوله [لابدّ أنْ تتعلق بالفعل أو ما يشبهه] كقوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، أو ما أوّل بما يشبهه كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ ﴾ [1] ، أي : وهو الذي هو إله في السماء ، فـ((في السماء)) متعلقة بـ((إله)) ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ((معبود)) .

قوله [أو بما يشير الى معناه] عبارة المغني[2] : ((أو بما فيه رائحة الفعل ، كقوله :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان[3]

وقوله :

أنا ابن ماويّةَ إذ جدّ النَّقرْ[4]

فتعلق ((بعض وإذ)) بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد .

---

(1) الزخرف ـ ٨٤ .

(2) المغني ٤٣٤/٢ .

(3) الرجز بلا نسبة في الهمع ٩٠/٣ والمغني ٤٣٤/٢ ، ٥١٤ . والشاهد واضح .

(4) الرجز لفدكي بن عبد الله في الدرر ٣٠٠/٦ وبلا نسبة في المغني ٤٣٤/٢ وفي الهمع ٩٠/٣ ، وتمامه :

أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جدَّ النَّقرْ وجاءَتِ الخيلُ أثافيَّ زُمَرْ

والمتعلق : إما أنْ يكون ملفوظاً به ، أو مقدراً ، والمقدر إمّا واجب الحذف أو لا ، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني .

قوله [في ثمانية مواضع[1]] أحدها : أنْ يقعا صفة نحو ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[2] .

الثاني : أنْ يقعا حالاً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[3] ، وأما ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾[4] فمعناه : عدم التحرك ؛ لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص .

الثالث : أنْ يقعا صلة نحو : ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[5] .

الرابع : أنْ يقعا خبرا .

الخامس : أنْ يرفعا الاسم الظاهر نحو : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾[6] .

السادس : أنْ يستعمل المتعلق محذوفاً في((مثل أو شبه)) كقوله لمن ذكر ما تقادم عهده ((حينئذٍ الآن)) ، وأصله : كان ذلك حينئذٍ واستعمل الآن .

السابع : أنْ يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : يوم الجمعة صمت فيه .

الثامن : القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[7] ○○

---

(١) المغني ٢/ ٤٤٥ وما بعدها ، وقد نقل المحشي المواضع الثمانية كلها باختصار .

(٢) البقرة ـ ١٩ .

(٣) القصص ـ ٧٩ .

(٤) النمل ـ ٤٠ .

(٥) الأنبياء ـ ١٩ .

(٦) إبراهيم ـ ١٠ .

(٧) الليل ـ ١ .

[ولا يخبر بـ] اسم [الزمان عن] المبتدأ الجوهر المعبّر عنه باسم [الذات] ، فلا يقال : ((زيد اليوم)) ؛ لعدم الفائدة ،

﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [1] وقولهم : ((لله لا يؤخر الأجل)) ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء .

قوله [ولا يخبر باسم الزمان] أي : منصوباً كان أو مجروراً بـ((في)) بل أو مرفوعاً ، فالمراد باسم الزمان أعمّ من الظرف اصطلاحاً ، وهذا تقييد وتفصيل لقوله : ((ويقع الخبر ظرفاً)) وزيادة فائدة .

قوله [المعبّر عنه] أي : عن اللفظ الدال عليه ، والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه في الألفاظ مما يقابل الصورة ، فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته .

قوله [لعدم الفائدة] لأنّ من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة ، فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

والتعليل بعدم الفائدة : إما بناءً على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ، أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام .

وأما بناء على أنه يعتبر في الفائدة الوضعية أنْ يكون الحكم مظنة أنْ يجهل وتقصد إفادته ، والذوات التي لا تتجدد لكونها معلومة الوجود في سائر الأزمنة ليست كذلك ، بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الأمكنة ؛ لأنّ وجودها يعمّ الأزمنة ولا يعمّ الأمكنة .

---

(١) الأنبياء ـ ٥٧ .

فإنْ حصلت جاز ، كأنْ يكون المبتدأ عامّاً والزمان خاصّاً نحو : ((نحنُ في شهر كذا)) أو ((في زمان طيّب)) .

وفهم منه أنّ المكان يخبر به عن الجوهر نحو : ((زيدٌ أمامك)) ،

قوله [كأنْ يكون المبتدأ ...] قد يوجّه حصولُ الفائدة في ذلك : بأنّ اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها ، إذ قد ينتفي الاجتماع فيه بنحو موت البعض ، وقضيته أنْ يراد بالعموم مطلق التعـــدد حتى يصح قول الاثنين : ((نحن في شهر كذا)) .

قوله [نحن في شهر كذا ...] قال الدماميني : ((لا أدري كيف يصح التمثيـــل بـ((نحن)) لاسم العين العام ، ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن)) انتهى ،

وقيل : وجهُ العموم صلاحية ((نحن)) لكل متكلم ؛ لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر ، وقيل : شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان .

ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاصّ لقرينة حالية أي : داخلون في شهر كذا ، هذا .

وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصّه :

((سئل طالب : أيجوز : ((نحن شهر كذا ، أو يوم كذا أو عام كذا)) يريدون ((في)) أم تتعين ((في)) ؟

فقلت : مقتضى ضابطهم أنْ يجوز ، وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز ؛ لأنهم مثلوا بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر ((في)) ...)) .

قوله [وفهم منه أنّ المكان الى قوله وهو كذلك] أي : إنْ أفاد فإنْ لم يفد الإخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو :

وعن اسم المعنى نحو : ((الخير عندك)) ، وإنّ اسم المعنى يخبر عنه بالزمان ، وهو كذلك .

← ((زيدٌ مكاناً ، والقتل مكاناً)) ، وإنْ لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو : ((القتل زمان ، أو حين)) امتنع .

ولهذا قال الشاطبي : التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أنّ اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ، ويفيد الإخبار به عن المعنى ، وأنّ اسم المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنى .

هذا وينبغي أنْ تلحق المعاني المستمرة كالألوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات ، وكذا الطعوم الأصلية ، وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر ، فينبغي جواز الإخبار عنه بالزمان ، وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان والحركات التي لا استمرار لها ، فينبغي جواز الإخبار عنها بالزمان .

وشمل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الإخبار عنها بأسماء الزمان ، والأولى فيما يتضمن عملاً كالجمعة والسبت والعيد والفطر والأضحى الرفع ؛ لغلبتها في معنى الأيام ، ويجوز النصب نظراً للعمل كالاجتماع والسكون والعود ، بخلاف ما لا يتضمن العمل كـ((الأحد)) فيجب فيه الرفع ،

ولا يجوز النصب ؛ لأنه بمعنى اليوم ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجاز الفراء وهشام[1] النصب ؛ لتأولهما ((اليوم)) بـ((الآن)) ، فمعنى : ((اليوم الأحد)) : الآن الأحد ، و((الآن)) أعم ، فصح أنْ يكون ظرفه .

---

(١) الهمع ٣٢٤/١ (المبتدأ والخبر) .

....

....

قال أبو حيان [1] : ((ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : ((أولُ السنة المحرم)) .

فائدة :

إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً ﴾ [2] ، أو ((الصوم يوم والسير شهر)) إذا كان ((السير)) في أكثره ؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بـ((في)) خلافاً للكوفيين ، وإنْ كان الزمان معرفة نحو : ((الصوم يوم الجمعة)) لم يكن الرفع غالبا .

وأوجب الكوفيون النصب وإنْ وقع لا في الأكثر ، فالأغلب نصبه أو جـــــرّه بـ((في)) وفاقاً : معرّفاً كان الزمان أو منكراً نحو : ((الخروج يوماً أو في يومٍ)) ، و((السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة)) .

((وأما ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [3] فلتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كأنّ أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ،

---

(١) الهمع ٣٢٤/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) الأحقاف ـ ١٥ .

(٣) البقرة ـ ١٩٧ .

....

....

وربّما رفع نحو : ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾[1] .

وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين ، سواء كان اسم مكان أو لا ، فإنْ كان غير متصرف نحو : ((زيد عندك)) امتنع رفعه ، وإنْ كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو : أنتَ مني مكانٌ قريب ، ودارك مني يمين أو شمال ، وهو باقٍ على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف أما من المبتدأ أي : مكانك مني مكان قريب ، أو من الخبر ، أي : أنت مني ذو مكان قريب))[2] .

وإنْ كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : ((زيد خلفك)) ، ويكثر رفع المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدراً إضافةً بعد اليه نحو : ((زيد منّي يومان أو فرسخان)) .

وأمّا المبهم نحو : ((أنت مني زمان)) فلا يجوز رفعاً ولا نصباً ، وكذا المختص نحو : ((زيد دارك أو بستانك)) .

وغير المتصرف نحو : ((ضحوة)) يلزم النصب على الظرفية ، ويتعيّن النصب في نحو : ((أنت مني فرسخين)) أي : من أشياعي ما سرنا فرسخين ، وهذا تفسيرٌ معنى لا لفظاً ، فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف ، وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه ، وإنْ أردت تفصيل المقام فارجع الى الرضي وشرح التسهيل[3] .

---

(١) طه ـ ٥٩ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٩٥ ((المبتدأ والخبر)) .

(٣) شرح الكافية١/٩٤ـ ٩٥ وشرح التسهيل١/٣٠٧ وأكثر عبارات المحشي موجودة في شرح الكافية .

إذا كان الحدث غير مستمر نحو : ((الصوم غداً)) وإلا فلا ؛ لعدم الفائدة .

[و] أما نحو قولهم : [الليلةَ الهلال] مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو [متأول] بحذف اسم معنى بمضافٍ هو المبتدأ في الحقيقة كـ((رؤية الهلال الليلة)) ، فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر .

وقيل : لا تأويل بل ((الليلة)) خبر عن ((الهلال)) لشبهه باسم المعنى من حيث إنه يحدث في وقت دون آخر .

ولمّا كان من المبتدأ ما لا خبر له ؛ لأنه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبّه عليه بقوله :

[ويغني عن الخبر] في حصول الفائدة [مرفوعُ وصفٍ] يكتفى به فاعلاً كان أو نائبه .

والمراد بالوصف اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ،

قوله [والمراد بالوصف...] مثل لاسمي الفاعل والمفعول ، ومثل الصفة المشبهة : ((ما أحسن وجهه)) ، ومثل اسم التفضيل : ((ما أفضل منك أحد ، وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره)) ، ومثل المنسوب : ((ما قرشي أبواك ، وأقرشي أبواك)) والمعنى : أمنسوب الى قريش أبواك .

[معتمدٌ] ذلك الوصف ؛ ليصحّ الاكتفاء بالمرفوع [على] أداة [استفهام] حرفاً كانت أو اسماً ، [أو] أداة [نفي] كذلك ، أو فعلا .

فالاستفهام بالحرف [نحو :

أقاطنٌ قومُ سلمى] أمْ نَوَوا ظعنا

وبالاسم نحو : ((كيف جالس العمران)) .

قوله [ليصح الاكتفاء بالمرفوع] هذا ما رجحه في المغني[1]، وقيل هو شرطٌ للعمل .

قوله [حرفا كانت أو اسماً ، وقوله أو أداة نفي كذلك] أي : حرفاً أو اسماً ، هكذا زعم ابن مالك [2] قياساً على سماع ((ما والهمزة)) ، وقصره أبو حيان [3] عليهما إذ لم يسمع سواهما ، لكن لابدّ أنْ يكون الباقي صالحاً لمباشرة الاسم بخلاف ((لم ولن)) .

قوله [أقاطن] صدر بيت عجزه :

إنْ يَظعنوا فعَجيبٌ عَيشُ مَنْ قطنا [4]

و((القطن)) الإقامة ، و((الظعن)) الرحيل ، والظاهر أنّ العطف في : ((أم نووا)) من عطف الفعلية على الاسمية ، والشاهد في البيت ظاهر .

---

(١) المغني ٢/ ٤٧٠ (الباب الرابع - مسوغات الابتداء بالنكرة) .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٦٥ .

(٣) الهمع ١/٣١٠ (المبتدأ والخبر) .

(٤) البيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح١/١٣٤ وشرح الشذور١٧١ وشرح التسهيل١/٢٦٠ . والشاهد في ((أقاطن قوم سلمى)) ، فـ((قاطن)) مبتدأ و((قوم)) فاعله سد مسد الخبر ، ولا يمكن جعل ((قاطن)) خبراً مقدماً و((قوم)) مبتدأ مؤخراً ؛ لأنه اسم جمع ، و((قاطن)) مفرد ، ولا يكون المفرد خبرا عن الجمع ولا عما يدل عليه .

[و] النفي بالحرف نحو : [ما مضروب العمران] ، وبالفعل نحـو : ((ليس قائم الزيدان)) ، وبالاسم نحو : ((غير قائم الزيدان)) ، ومنه قوله :

غـيرُ مَأسُـوفٍ على زَمَـنٍ ... يَنقَضـي بـالهمِّ والحَـزَنِ

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو : ((إنما قائم الزيدان)) .

قوله [ليس قائم الزيدان] الوصف بعد ((ليس)) مرفوعٌ على أنه اسمها ، وفاعله سدّ مسد خبرها .

وفي شرح العمدة [1] : ((إنّ النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر ؛ لأنه منزل منزلة الفعل ، فلا يعمل فيه عوامل الأسماء ، كما لا تعمل في الفعل ، ومن مقتضى هذا أنْ لا يعمل فيه الابتداء ؛ لأنه من عوامل الأسماء إلا أنه معنى ، فأشبه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل : ((أيقوم زيد)) ، فجاز أنْ يعمل فيه)) .

قوله [غير مأسوف ... [2]] قائله أبو نؤاس ، و((غير)) مبتدأ ، وهو في معنى النفي ، والوصف بعده مخصوص لفظاً بالإضافة ، وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمنٍ ينقضي مصاحباً للهم والحزن ، والنائب عن الفاعل ((الظرف)) ، وهذا ما قاله ابن الشجري [3] وتبعه ابنُ مالك ، ☜

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١٦٠ (بحث نواسخ الابتداء) .

(٢) البيت من المديد لأبي نواس في الدرر ٧٢/٢ والمغني ١٥٩/١ ، ٦٧٦/٢ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الهمع ٣٠٩/١. والشاهد واضح .

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٢/١ ، شرح التسهيل ٢٦٥/١ .

ولا فرق في المرفوع أيضاً بين أنْ يكون اسماً ظاهراً كما مر أو ضميراً بارزاً كقوله :

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما

وفي البيت إعـرابان آخران ذكرهـما المصنـــف في المغني [1] في بحث ((غير)) .

قوله [خليليَّ ...] صدر بيتٍ عجزه :

إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ [2]

والشاهد في ((أنتما)) لسدّه مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل .

وهو وقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [3]

---

(١) قال في المغني ١٦٠/١ (غير) : ((فيه إعرابان : احدهما : أنّ ((غير)) خبر مقدم ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم تقدمت (غير) وما بعدها ، ثم حذف (زمن) دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على ((غير منكور)) ، فأتى بالاسم الظاهرِ مكانه ، قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب . الثاني : أنّ (غير) خبرٍ لمحذوف ، و ((مأسوف)) مصدر جاء على (مفعول) كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى : أنا غير آسف على زمن هذه صفته ، قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسف))

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ١٣٣/١ والمغني ٥٥٧/٢ ، والهمع ٣٠٩/١ .

والشاهد قوله : ((أنتما)) فهو فاعل بـ((واف)) سد مسد خبره ، خلافاً للزمخشري وابن الحاجب حيث منعا وقوع الضمير فاعلاً بالوصف ، واختار كون الضمير مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبراً مقدماً ، ولا يمكن هذا هنا ؛ لأنّ ((واف)) لو صار خبراً وهو مفرد ، و ((أنتما)) مبتدأ مؤخر للزم الإخبار بالمفرد عن المثنى ، فتعيّن الأول ، وأما لو جعلنا (أنتما) مبتدأ والجملة الشرطية خبره ... لاحظ كلام المحشي ففيه الكفاية .

(٣) مريم ـ ٤٦ .

....

....

✍✍ مما يقطع به على مذهب المانعين (١) ؛ لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به ؛ لأنّ القول بأنّ الضمير مبتدأ يؤدي في البيت الى الإخبار عن المثنى بالواحد ، وفي الآية الى فصل العامل من معموله بأجنبي)) انتهى .

أجيب عن الأول : باحتمل أنْ يكون ((أنتما)) مبتدأ ، خبره الجملة الشرطية بعده ، مع الجواب المدلول عليه بقوله : ((ما واف بعهدي)) والتقدير : أنتما يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما أحد وافٍ بعهـــدي . وعن الثاني : بأنّ ﴿ عَنْ آلِهَتِي ﴾ متعلق بمحذوف ، والتقدير : أراغب أنت ترغب عن آلهتي .

وما أجاب به في التصريح من أنّ المراد بالظهور ضد الاستتار لا يُجدي(٢) ✍✍

---

(١) في المخطوطتين أ و ب ((مذهب الربعي)) ، وما أثبته هو ما في ط مصر ، وكذلك في المخطوطتين جعل الآية الشريفة فقرة مستقلة وكأنها من كلام الشارح الفاكهي ، وليس كذلك ، ثم أثبتَ بعده بقليل كلمة ((انتهى)) التي تشعر بأنه كان ينقل من كلام آخر ، ولم أتبين المسألة إلا بعد الاطلاع على حاشيته على الألفية فإنه هناك كان ينقل من المغني ، وغيّر هنا بعض عبارات ابن هشام ، ويبدو أنه توهم أثناء النقل فكتب ((انتهى)) ، وفي حاشية الألفية ((على مذهبهم)) يعني الكوفيين كما في المغني ٢/ ٥٥٧ .

(٢) تحرير الإشكال إنّ ابن الحاجب والزمخشري اشترطا أنْ يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً كما في شرح الشذور /١٧٢ ، والآية والبيت دليل على فساد دعواهما ؛ للزوم الإشكالين الذين ذكرهما المحشي ، وحاول بعضٌ دفع الإشكالين ، وفي الدفع تعسف كما هو ظاهر ، فتصدى الشيخ خالد لتصحيح كلامهما بتأويله ، فقال ما معناه إنّ الظهور هو ضد الاستتار ، فلا مانع من أنْ يكون الضمير المنفصل مرفوعاً للوصف لأنه ليس بمستتر ، ولكن ما أراده ابن الحاجب والزمخشري هو الظهور المقابل للإضمار ، فلذلك ردّ عليه المحشي بنقل عبارة ابن الحاجب في الأمالي ، فسقط دفع الشيخ خالد أيضاً ، فتثبت دعوى الجمهور . انظر شرح التصريح ١٥٧/١ .

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوّز ؛ لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين ، وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم .

لما صرح به في الأمالي[1] من أنّ الصفة لا ترفع ضميراً كما مرّ .

قوله [شرط لازم ...] جوّز الأخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد .

قوله [وما أوهم ...] منه قوله :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغياً ‏ ‏ مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ[2]

فـ((خبير)) : مبتدأ ، و((بنو لهب)) : فاعل به لا خبر ، وإلا لزم عدم المطابقة ، وتأويله : أنّ ((فعيلاً)) يستوي فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[3] .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٥ ، وقد مرّ ذكره في ص٢٩ السابقة فراجع .

(٢) البيت من الطويل ، بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٤/١ والأوضح ١٣٦/١ والهمع ٣٠٨/١ .

والشاهد في قوله ((خبيرٌ بنو لهبٍ)) حيث جعل الكوفيون والأخفش ((خبير)) مبتدأ و((بنو)) فاعل به ، مع عدم تقدم نفي أو استفهام ، فهذا دليل على عدم الحاجة الى تقدم النفي والاستفهام لإعمال الوصف .

أما البصريون إلا الأخفش فقالوا : إن ((خبير)) خبر مقدم ، و ((بنو)) مبتدأ مؤخر ، ولكن المبتدأ جمع والخبر مفرد ، والمطابقة شرط في المبتدأ والخبر ، فيسقط إعراب البصريين ، لكن الصغرى غير مسلمة ، فزنة ((فعيل)) مثل ((خبير و ظهير وصديق)) من أوزان المصادر ، ويخبر بالمصدر عن المفرد والمثنى والجمع .

(٣) التحريم ـ ٤ .

ثم هذا الوصف مع مرفوعه : إمّا أنْ يتطابقا أو لا .

فإنْ تطابقا إفراداً نحو : ((أقائمٌ زيد)) جاز في الوصف وجهان : الابتدائية والخبرية إلا في نحو : ((أقائمٌ اليوم امرأة)) فيتعيّن الأول .

وهذا يقدح في قولهم : إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره

قوله [الابتدائية] أي : فيكونُ المرفوع مغنياً عن الخبر ، وقوله : ((والخبرية)) فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا .

قوله [إلا في نحو ...] ؛ لأنه يلزم على الثاني : عدم تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث ، وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقي ، وذلك لا يجوز .

وأنهم الحصر أنه : لا يتعين في : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ خلافاً لمن عينه وعلله بأنه على الثاني يلزم الفصل بين ((أراغب)) ومعموله ـ وهو الظرف ـ بأجنبي ؛ لأنّ اللزوم ممنوع كما عرفت .

ولا في ((أقائم رجل)) كما قيل ؛ لأنه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لأنّ الوقوع بعد الاستفهام مخصص .

قوله [وهذا يقدح ...] أي : جواز الوجهين ، وأجيب عن القدح بأنّ اللازم هنا الإجمال لا اللبس ؛ لأنّ كلا الوجهين هنا مخالف للأصل ؛ لأنّ جعل المبتدأ مسند وتأخيره خلاف الأصل ، بخلاف الوجهين في ((قام زيد)) فإنّ كون ((زيد)) فاعلاً موافق للأصل فسبق الذهن اليه ، فيحصل الالتباس .

وأورد : أنهم أجازوا في : ((جئت أنا وزيد)) وجهين مع أنّ أصل الواو أنْ تكون للعطف .

وإنْ تطابقا تثنية وجمعاً نحـو : ((أقائمان الزيدان ، وأقائمون الزيدون)) ، تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى ؛ لتحمّله الضمير

﴿﴾ وأجيب : بأنّ الحمل على الوجهين إنما يمتنع إذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة ، والنصب يدلّ على المفعولية ، والرفع على العطف .

واعترض : بمثل : ((جئت أنا وموسى)) ، وأجيبَ : بتقييد المسألة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو .

وأجاب بعضهم عن القدح : بأنه لا ضرورة في تقديم الخبر في ((زيد قائم)) حتى يرتكب الالتباس لأجلها ، وفي ((أقائم زيد)) يجب تقديم ((قائم)) ؛ لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به ، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه .

فإنْ قلت : الضرورة حاصلة في ((أقائم زيد)) .

قلت : لا ضرورة ؛ لجواز ((زيد أقام)) بخلاف ((زيد أقائم)) .

قوله [وجمعاً] أي : جمع تصحيح كما يدل عليه المثل ، ونص الشاطبي على أنّ جمع التكسير مثله وقال السيوطي : الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو : ((أجنب الزيدان)) .

قوله [على اللغة الفصحى] احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة ((أكلوني البراغيث)) ، فإنه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان ، فمن أطلقَ التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل .

قوله [لتحمله الضمير] وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال المصنف في حواشي ابن الناظم : ((وجه الامتناع أنّ الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، ولك أنْ تقول : يجوز كونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده على قول سيبويه ﴿﴾

وإنْ لم يتطابقا تعيّن ابتدائية الوصف ، وما بعده فاعلاً أو نائباً عنه مغنياً عن الخبر .

والأصل : أنْ يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر ، [**وقد يتعدد الخبر**] جوازاً على الأصح نحو : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾ ؛

في : ((خير منه أبوه)) ومفسر الضمير موصوف مقدر)) انتهى .

ويلزم على ما جوزه الإخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى ، إلا أنْ يجاب بأنّ ابن مالك[1] أجاز ذلك هنا حيث جوز في ((قائم أبوه زيد)) كون ((زيد)) خبراً عن ((قائم)) .

قوله [وقد يتعدد الخبر] أي : في الحل أو الأصل ، ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء ، وإطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالإفراد والجملة ، كما أشار اليه الشارح بقوله : ((وإنْ اختلف الجنس)) .

ولو قدمه على قوله : ((على الأصح)) كان أولى ، ومقابل الأصح المنع مطلقاً ، واختاره ابن عصفور[2] وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الأول مبتدأ ، وهو تكلف ، والمنع عند الاختلاف ، وهو قول أبي علي[3] .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٦١ .

(٢) قال في شرح الجمل ١/٣٥٩ : ((واعلم أنّ المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف ، نحو قولك : ((زيد راكب وفاصل)) إلا أنْ تريد أنّ الخبر مجموعها لا كل واحد على انفراده ، فيكون معنى قولك ((زيد ضاحك راكب)) : جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج الى عطف لأنهما خبران في اللفظ ، وبالنظر الى المعنى خبر واحد)) .

(٣) الهمع ١/ ٣٤٦

لأنّ الخبر كالنعت فجاز تعدده وإنْ اختلف الجنس نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ، والتعدد على ثلاثة أنواع :

أحدها : أنْ يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كلّ واحدٍ من الخبرين أو الإخبار نحو : ((زيد فقيه شاعر كاتب)) ، فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا .

ثانيها : أنْ يتعدد لفظاً لا معنى ؛

قوله [﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[1]] يجوز أنْ تكون جملة ((تسعى)) صفة لـ((الحية)) .

قوله [ثانيها : أنْ يتعدد ...] ضابط هذا النوع : أنْ لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، وهذا الضابط يتناول نحو قولك للأبلق ((هذا أبيض أسود)) ؛ لأنه لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ أي : حقيقة ، إذ لو أريد صحة الإخبار ولو مجازاً أخرج نحو : ((وهذا حلو حامض)) عنه ، وقضية ذلك امتناع العطف فيه .

لكن صرح الرضي[2] بجواز العطف فيه ، وهو قضية تصريحه أيضاً بأنه مثل قولك ((هما عالم وجاهل)) بل قضية وجوب العطف .

وقل السيد[3] : ((إنْ نظر الى تأويله بالأبلق كان أولى تركه أي : العطف ، وإنْ نظر الى أنّ الخبر والمبتدأ المتعددان معنى أي: بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أنْ يؤتى به)) .

---

(1) طه ـ ٢٠ .

(2) شرح الكافية ١/ ١٠٠ .

(3) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الكافية مطبوع معها ١/ ١٠١ .

لقيام المتعدد فيه مقامَ خبرٍ واحد نحـو : ((هذا حلو حامض)) ، ولا يجوز في هذا العطف ؛

قوله [لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد] إنْ قلت : إذا كان المجموع في المعنى خبراً واحداً بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير ، فلزم خلوّ الخبر المشتق عن الضمير ، على أنه يبطله وجوب التثنية في قولك : ((هذان حلوان حامضان)) .

أجيب : بأنْ في كل منهما ضميراً استحقه المجموع كما أجزي على كل منهما إعراب استحقه المجموع دفعاً للتحكم ؛ لأنّ المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكم .

وبأنّ في كلٍّ منهما ضميراً صرح به الرضي[1] وغيره ، ونقل عن أبي علي[2] : إنّ المتحمل للضمير هو الثاني ؛ لأنّ الأول نُزل من الثاني منزلة الجزء ، وفي المقام تطويل لا يناسب المرام .

قوله [ولا يجوز في هذا العطف ...] وليس الثاني : بدلاً ؛ لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ، ولا صفة ؛ لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ، ونُقل عن الأخفش[3] جواز الصفة على معنى : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف

---

(١) قال في شرح الكافية ١/١٠٠ : ((فإنْ لم تكن متضادة ـ يعني : الأخبار المتعددة ـ كقوله تعـالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ففي كل واحد ضمير ويرجع الى المبتدأ إنْ كان مشتقاً ولا إشكال فيه)) .

(٢) الهمع ١/٣٦٣ (المبتدأ والخبر) .

(٣) نقله في الهمع ١/٣٦٣ دون نسبته الى الأخفش .

لأنّ مجموعها بمنزلة الخبر الواحد ؛ إذ المعنى ((هذا مزٌّ)) خلافاً لأبي علي[1] ، ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الأصح .

ثالثها : أنْ يتعدد لتعدد صاحبه : إما حقيقة نحو : ((بنوك فقيه وشاعر وكاتب))

إذا نزلت منزلة الجامد نحو : ((مررت بالضارب القاتل)) ، ورُدّ بأنّ الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدأ محذوف ؛ لأنّ المراد أنه جمع الطعمين .

قوله [إذ المعنى : هذا مزّ] أي : بضم الميم ، وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة ، والمزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة ؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان ، وإنما الموجود فيه طعم بين بين .

قوله [ولهذا يمتنع توسط المبتدأ ...] أي : لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد ، لكن كون هذا سبباً لامتناع العطف والتوسط ظاهر ؛ لأنّ بعض الكلمة لا يعطف على بعض ، ولا يقدم على آخر ، وأما كونه سبباً لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر ، وإنما علله بعضهم : بأنّ ((الرمان حلوٌ حامض)) جارٍ مجرى المثل .

قوله [نحو : ((بنوك)) ...] اعلم أنّ تعدد الصاحب حقيقة له صورتان :

إحداهما: أنْ يكون أسماء متعاطفة .

الثانية : أنْ يكون مثنى أو مجموعاً فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو ، قالوا : ولا يجوز غير ذلك .

---

(١) قال في الهمع ١/ ٣٤٦ : ((وجوّز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقال : هذا حلو وحامض)) .

وقوله :

يداكَ يدٌ خيرُها يُرتجى وأُخْرَى لأَعْدَائها غائظهْ

أو حكماً نحو : ﴿ أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ ﴾ وهذا يجب فيه العطف ، وصرح ابن مالك[1] في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني ، وفي شرحه : بأنَّ التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقل إلا مجازاً ،

قوله [يداك[2] ...] أنشده الخليل ، وقيل : إنه لطرفة .

قوله [وهذا يجب فيه العطف] لابدّ أنْ يقدر في مثله العطف سابقاً على الإخبار ، وإنّ لكل جزءٍ إعرابٌ بما يستحقه المجموع دفعاً للتحكم .

قوله [لا يقل إلا مجازاً] يوافقه ما في الأوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله[3] :

((إنّ نحو : ((حلو حامض)) في معنى خبر واحد ، وإنّ قوله : يداك ... الخ في قوة مبتدأين لكلٍّ منهما خبر ، وإنّ نحو : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾[4] الثاني تابع لا خبر .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٩/١ ـ ٣١٠ .

(٢) البيت من المتقارب لطرفة في المقاصد ٥٧٢/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٣٦/١ والأوضح ٦١/٢ . الشاهد ((يداك يد ... وأخرى)) فقد جعله ابن الناظم في شرح الألفية /٩٠ من قسم الخبر المتعدد لتعدد ما هو له وتابعه الشارح الفاكهي وأشكلوا عليه بأنّ ((وأخرى)) تابع معطوف فكيف يكون خبراً ؟ كما ستعرف قريباً من كلام المحشي .

(٣) أوضح المسالك ١٦١/١ ، شرح ابن الناظم ٨٩ .

(٤) محمد ـ ٣٦ .

....

....

☜ ونظر فيه الأشموني[1] فقل : ((أما ما قاله في الأول : فليس بشئ ؛ إذ لم يصادم الشارح بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر ضابطاً بأنْ لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ .

وأما الثاني : فهو كون ((يداك)) في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر الى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو الى لفظه لا الى معناه .

وأما الثالث ؛ فلأنه لا منافاة بين كونه تابعاً وكونه خبراً هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبرٌ من حيث عطفه على الخبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أنّ المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ)) انتهى .

وفي الجهة الأولى من الباب الخامس من مغني اللبيب في أثناء كلام ما نصه[2] : ((وأما ﴿ جُنُباً ﴾ فتعطف على الحال لا حل)) انتهى ، فلعله لا يُسلم الجواب عن الاعتراض الثالث .

وأمّا الجوابان الأولان فإنما يثبتان التعدد مجازاً ، وليس هو مناط الاعتراض ، والحاصل : أنّ الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل[3] .

---

(١) شرح الأشموني ٢٢٣/١ .

(٢) المغني ٥٣٥/٢ و((جنباً)) هي جزء من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ الآية . النساء من الآية ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٠٩/١ ـ ٣١٠ .

فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظورٌ فيه ، اللهم إلا أنْ يريد إجماع من تقدم .

فائدة : إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان :

أحدهما : أنْ تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها ، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله ، وهكذا الى أنْ تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، وتضيف غير الأول الى ضمير متلوه نحـو : ((زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم)) والمعنى : أبو أخي خلُ عمّ زيد قائم)) .

قوله [فما في الشرح [1] ...] الذي في الشرح حكاية على عدم التعدد ، ولا يصح أنْ يكون لفظ ((عدم)) محذوفاً من سبق القلم في عبارة الشارح ؛ لأنه لا يظهر حينئذٍ النظر ، ولا الجواب بقوله : اللهم ... الخ ؛ لأنّ قضية الجواب على هذا التقدير أنّ ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد .

قوله [والمعنى : أبو أخي ...] في شرح القواعد للكافيجي في [2] : ((زيد أبوه غلامه منطلق)) ، فحاصل المعنى : زيد غلام أبيه منطلق ، ومن قال في بيان المعنى أنّ التقدير : ((غلام أبي زيد منطلق)) فقد سها معنىً ونقلاً فتأمل)) انتهى .

وقياسه أنّ ما ذكره الشارح كـذلك ، والصّـواب : ((زيد عم خل أخي أبيه قائم)) ، ولعل وجه ذلك أنّ الإسناد التام إنما هو بين المبتدأ الأول وخبره بخلاف غيره فإنما فيه إسناد تام يستحيل ربطه بغيره .

---

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ١٢٠ : وأجمعوا على عدم التعدد في مثل : ((زيد شاعر وكاتب)) .

(٢) شرح الإعراب في قواعد الإعراب ١٠١

والآخر : أنْ تجعل الروابط في الأخبار فتأتي بعد خبرِ الأخيرِ بهاءِ آخر الأول وتلٍ لمتلو ، نحو : ((زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه)) ، والمعنى : الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد ، وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب ، وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين ، قاله أبو حيان [1] .

واعلم أنّ الأصل في الخبر أنْ يتأخر عن المبتدأ لأنه وصفٌ له في المعنى

قوله [فتأتي بعد خبر الأخير ...] هذه عبارة التسهيل [2] ، وقوله : ((لمتلو)) لا يفي لفظه بمراده ، بل لابدّ أنْ يقال : وكذا الفعلي في الباقي الى أنْ تنتهي المبتدآت ، ولكنه تركه لوضوحه ، وإشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس ، فلو قيل : ((زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها)) لم يمتنع ، وكذا : ((أحسنت في دارها إليهما عنده)) .

قوله [زيد ... الأخوان ...] يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثالثة مركبة منهما ، وهي أنْ تجعل بعض الروابط مع المبتدأ أو بعضها مع الخبر نحو : ((زيد عبداه الزيدون ضاربوهما)) .

قوله [الأصل في الخبر] أي : الأولى .

قوله [لأنه وصف له في المعنى] أي : غالباً ، فلا نقض

---

(١) الهمع ٣٤٦/١ ـ ٣٤٧ وهذا البحث كله نص ما في الهمع فراجع .

(٢) شرح التسهيل ٣٦١/١ .

فحقه أنْ يتأخر عنه وضعاً، كما هو متأخر عنه طبعاً، [و] لكنـــه [قد يتقدم] عليه حيث لا مانع : أمّا جوازاً [نحو : في الدار زيد] ،

بـ((المنطلق زيد)) ، والمراد الآن معناه وصف لمعناه ؛ لأنّ المبتدأ والخبر اصطلاحاً لفظ ((زيد)) ولفظ ((قائم)) مثلاً ، ويمكن أنْ يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقي .

وأورد : أنّ الدليل جار في الفاعل ولم يقدم .

وأجيب : بأنّ تقديم الحكم في الجملة الفعلية ؛ لكونه عاملاً في المحكوم ، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون المعنوي ؛ لأنّ اللفظ طار ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .

وبأنّ الفعل محتاج الى الاسم ، والاسم مستغنٍ عن الفعل ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل .

قوله [فحقه أنْ يتأخر ...] أي : اللائق والمناسب أنْ يتأخر عنه ذكراً ؛ لأنّ تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أنّ ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني أمرٌ لائق .

قوله [حيث لا مانع] أي : من التقديم ، وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، وأهمل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الألفية .

قوله [إما جوازاً] أي : تقديماً جائزاً أو ذا جواز .

قوله [في الدار زيد] الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء ، والأخفش[1] والكوفيون يجيزون ذلك ، وأنْ يكون المرفوع فاعلاً ؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط .

---

(١) الهمع ١/ ٣٦٠ .

أو وجوباً بأنْ يكون له صدر الكلام : أمّا بنفسه كالاستفهام [و] ذلك نحو : [أين زيد] ؛

قولهِ [بأنْ يكون له صدر الكلام] شرطه كما قال ابن مالك [1] في الكافية الكبرى وابن الحاجب : أنْ يكون مفرداً .

فلو كان جملة جاز تأخيره نحو : ((زيد أيـــن أبوه)) ؛ إذ لا يبطل بتأخيره صدارته ؛ إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر بل لجزئه وهو ((أين)) ؛ لأنّ ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أنْ يقع صدراً لجملته .

بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيِّرة لمعناها كـ((إنّ)) ، وسائر ما يُحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها ، فلا يقال : ((إنّ من تضربه أضربه)) .

وإنما جاز : ((الذي إنْ تضربه يضربك)) ؛ لأنّ الموصول لا يؤثر في صلته معنى .

قوله [أين زيد] فـ((زيد)) مبتدأ و((أين)) اسم متضمن للاستفهام خبره ، وهو ظرف .

لا يقال : الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف ، وليس له صدر الكلام ؛ لأنّ الخبر هو الظرف في الصورة ، وإنما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل ؛ لأنّ الضرورات تبيح المحظورات ، ولا ضرورة في التقديم في ☜☜

---

(١) قال ابن مالك في الكافية الشافية ١/٣٥٧ (بحث الابتداء) :

ولازمٌ تقـــديمُ مفـــردٍ وجـــبْ تصـــديره بنفســـه او بـــسببْ

نحو(متى السير) و(أين خالدُ) ؟ و(ما لزيدٍ) و(فتى من وافدُ) ؟

إذ لو أخّر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته أو بغيـــــــره نحو : ((صبيحة أي يوم سفرك)).

أو يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو : ((عندي درهم ولي وطر)) إذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة ، فالتزم تقدمه دفعاً للالتباس ،

((زيد قام)) ، بخلاف ((أين زيد)) على أنه مثل ((أقائم زيد)) ، وقد عرفت الفرق بينه وبين ((زيد قام)) .

بقي أنّ ابن الحاجب [1] مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذي له الصـدر ، وأورد عليه : أنّ قوله : ((إنّ ((أين)) هنا مفرد)) يناقض قوله قبل : ((وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة)) .

وأجاب الرضي : بأنّ لفظ ((أين)) اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا)) انتهى ، وانظره مع قوله : ((المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها حينئذٍ الظرف وعديله)) .

قوله [صبيحة أي يوم سفرك] لأنّ الاستفهام له الصدر ، والمضاف اليه يسري ، ويصير المجموع ككلمة واحدة .

قوله [لتوهم أنه صفة للنكرة] أي : ابتداء ، وإلا فبالنظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أنّ الظرف هو الخبر .

ووجه التوهم ابتداء : أنّ حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ؛ لتوقف الإخبار على حصول الفائدة ، ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة ، كما في نحو :

---

(١) شرح الكافية ٩٧/١ .

أو يكون المبتدأ محصوراً فيه بـ((إلا)) لفظاً نحو :

ما لنا إلا اتباعُ أحمـدا [1]

عليه الصلاة والسلام ، أو معنىً نحو : ((إنما قائم زيد)) ؛ إذ لو أخّر لأوهم الانحصار في الخبر .

أو يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر

((زيدٌ عندك ، ورجلٌ تميميٌ في الدار)) جازَ فيه التقديم والتأخير .

فإنْ قيل : مع تقديم الخبر أيضاً يلتبس بالحال ، فينبغي امتناع التقديم .

أجيب : بأنه احتمل في غاية البعد فلا التفات اليه ، وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب القاسمي على المختصر من أنّ التقديم وإنْ رفع التباس الصفة لكن احتمل الحالية باق ؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدم كان حالا .

قوله [إذ لو أخر لأوهم ...] وإنما لم يقدم المحصور بـ((إلا)) معها وإنْ انتفى المحذور حملاً على المحصور بـ((إنما)) وطرداً للباب .

قوله [أو يعود ضميراً ...] إنما قال : ((بعض متعلق الخبر)) وفي الحقيقة في المثال : متعلق الجار والمجرور ، والمراد : متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر ، فلا يرد : ((على الله عبده متوكل)) ؛ إذ لا يجب التأخير فيه .

ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو ((متوكل)) والمعمـول وهو ((على الله)) بالأجنبي وهو((عبده)) ؛ إذ المبتدأ أجنبي من الخبر .

---

(١) هذا مثل ابن مالك في الألفية في باب الابتداء :

وخـبر المحصـور قـدم أبـدا   كـ((مالنا إلا اتباع أحمدا))

نحو : ((على التمرةِ مثلُها زبداً)) أو على مضاف اليه الخبر، كقوله :

ولكنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبيبُها

إذ لو أُخّر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وأجيب : بأنّ الفصل بالأجنبي إنما يمتنع إذا لم يكن مستقراً في مركزه ، بدليل أنهم جوزوا في ((كانت زيداً الحُمّى تأخذ)) أنْ يكون الضمير في ((كانت)) للقصة ، و((الحُمّى)) مبتدأ و((تأخذ)) خبره ، و((زيداً)) مفعول ((تأخذ)) ، مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين ؛ لأنّ الأجنبي في الوجه الأول مستقر في مركزه ، بخلافه في الوجه الثاني .

وخرج عليه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [1] ، ونازع اللُّهديّ في ذلك بما يضيق عنه المقام .

ولو قل : أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى ؛ لأنّ الضمير في ((عند هندٍ من يحبُّها)) ليس متصلاً بالمبتدأ بل بما يتعلق به .

قوله [على التمرة مثلُها زبداً] كناية عن كثرة ((زبد)) خلط بالتمرة ، والظاهر على ((التمر)) بلا تاء ؛ لأنه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة ، إلا أنْ يُدّعى أنه تعريف للتمر بأنه على كلّ تمرة مثلها منه زبداً .

قوله [ملء عينٍ حبيبها] عجز بيت لنصيب بن رباح الأكبر ،

---

(١) النمل ـ ٣ ، لقمان ـ ٤ .

[وقد يحذف كلٌ من المبتدأ الخبر] جوازاً للعلم به ، وقد اجتمع حذف كلٍّ منهما وبقاء الآخر في [نحـــــو : ﴿ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾[1]] ، فـ((سلام)) : مبتدأ ، والمسوّغ له الدعاء ، والخبر محذوف [أي : عليكم] ، و((قوم)) : خبر لمبتدأ محذوف أي : [أنتم] .

صدره :

أهابُكِ إجلالاً وما بـكِ قُـدرةٌ   عليَّ ولكنْ......................[2]

والشاهد في ((ملء عينِ حبيبها)) : حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر .

قوله [للعلم به] وذلك بأنْ يدل عليه دليلٌ حالي أو مقالي .

ثمّ الكلية منتقضة بنحو أنْ يقل ((أزيد حسن جميل)) فيقال : ((ما أحسنه وما أجمله)) ، فلا يجوز أنْ يقتصر على ((ما)) ، ولا أنْ تحذف ؛ لأنَ المثل وشبهه لا يغيران ، لكنّ الصورة الثانية لا نقض بها ؛ لأنّ الحذف بلا دليل ، ولم يذكر الدواعي المقتضية للحذف ؛ لأنها وظيفة أهل المعاني .

---

(1) الذاريات ـ٢٥ .

(2) البيت من الطويل للمجنون في ديوانه ٧١ ولنصيب بن رباح في ديوانه ٦٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٨٩/١ والأوضح ١٥٢/١ .

والشاهد في قوله : ((ملء عينِ حبيبها)) قل ابن مالك : ((فـ((حبيبها)) : مبتدأ ملتبس بضمير ((العين)) ، و ((ملء عين)) : خبر واجب التقديم ؛ لأنه لو أخر وقدم ((حبيبها)) لعاد الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ؛ ليؤمن بذلك المحذور)) .

قال ابن إيّاز : وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيُّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنّ الخبر محط الفائدة، وقال العبدي[1]: الأولى الخبر ؛ لأنّ التجوز في آخر الجملة أسهل.

وفي المحذوف من نحو: ((زيدٌ وعمرو قائمٌ)) أقوالٌ ، ثالثها التخيير.

قوله [إذا دار الأمر ...] إنما جاز في الكلام الواحد أنْ يحتمل ذلك مع أنه لابدّ في الحذف من استحضار المحذوف ، ضرورة أنه لابدّ من القرينة المرشدة اليه ، باعتبار تعارض القرائن ، فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف .

ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الإيجاز [2] في قوله تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ : من أنه يحتمل في ((حبه)) لقوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [3]، وفي مراودته لقوله : ﴿ تُرَاوِدُ فَتَاهَا ﴾ .

فلا حاجة لما قيل : إنه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة ؛ لأنها دلت على إرادة غير المراد ، ولا يضر ذلك ؛ لأنّ القرينة أمرٌ ظني ، والظني يجوز تخلف مدلوله عنه .

قوله [وفي المحذوف ...] ذهب سيبويه[4]

---

(١) هذا البحث مع نسبة النقل لابن إياز وكلام الواسطي والعبدي في الهمع ٣٣٤/١ ـ ٣٣٥ .

(٢) التلخيص مطبوع بمقدمة المطول ـ ٥٣ (بحث الإيجاز) ، والآية في يوسف ـ٣٢ .

(٣) قال تعالى ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ يوسف ـ ٣٠ .

(٤) اضطرب النقل عن سيبويه فالأعلم في شرح أبيات سيبويه ٨٠/١ قال : إن سيبويه يرى بأن الأول محذوف ووافقه ابن هشام في المغني ، ولكن المحشي نقل عكسه تبعاً للسيوطي في الهمع ٣٣٥/١ .

....

....

والمازني الى أنّ المذكور خبرُ الأول ، وخبر الثاني محذوف ، وابن السراج وابن عصفور الى عكسه [1] ، وآخرون الى التخيير .

وفي المغني [2] : ((إنّ مذهب سيبويه أنّ المحذوف فيه من الأول ؛ لسلامته من الفصل ، ولأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أنّ مذهبه في :

يا زيدُ زيدَ اليعملات [3]

أنّ الحذف من الثاني)) انتهى . وعليه يتخرّج قول المنهاج : ((الأذانُ والإقامة سُنة)) .

فلا حاجة أنْ يقدّر لتقدير كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا خلاف أنّ الحذف من الأول

(1) الهمع ٢٣٥/١ .

(2) المغني ٦٢١/٢ ، ٦٢٢ .

(3) جزء بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩ ، ولبعض ولد جرير في شرح أبيات سيبويه ٣٧٠/١ ، وبلا نسبة في الهمع ١٣٥/٣ ، وتمامه :

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبّلِ تطاولَ الليلُ عليكَ فانزلِ

قال الأعلم : ((الشاهد فيه : إقحام (زيد) الثاني بين الأول وما أضيف اليه ، والتقدير : يا زيدَ اليعملات زيدها)) فحذف الضمير اختصاراً ، وقدم (زيداً) ، فاتصل باليعملات فوجب له النصب لأنه إما عطف بيان أو بدل)) .

وقد يجب حذف كلٍّ منهما ، فيجب حذف المبتدأ ـ ولم ينبه عليه هنا ـ إذا أخبر عنه : بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كـ((مررت بزيد الكريم)) .

﴿في نحو :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ[1]

وإنْ تكلّفَ بعضهم خلافه ، ومن الثاني في قوله :

وإنّي وقيّارٌ بها لَغَريبُ[2]

قوله [بنعت مقطوع] أي : بنعت في الأصل ، وإلا فهو في جل ﴾

---

(١) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩ وشرح أبيات سيبويه ٨٠/١ وبلا نسبة في الهمع ٩٥/٣ . والشاهد : حذف خبر ((نحن)) لدلالة ((راض)) و هو خبر من جملة أخرى على ذلك المحذوف ، ولا خلاف في غرابة دلالة الخبر الثاني على المحذوف الأول ؛ لأن مقتضى الطبع دلالة الأول على الثاني ، وما هنا بالعكس ، أما عدم الخلاف في أن المحذوف هو الخبر الأول في هذا البيت فلأن الخبر الثاني ((راضٍ)) لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول للزوم الإخبار بالمفرد عن الجمع .

(٢) عجز بيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمي في الإنصاف ٩٤/١ وشرح أبيات سيبويه ٨١/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٦/١ ، وتمامه :

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ

والشاهد في قوله ((فإني وقيار بها لغريب)) فقد ذكر الشاعر ((إنّ)) واسمها ((الياء)) ثم ذكر مبتدأ مرفوعاً ((قيار)) ، ثم جاء بخبر ((إنّ)) : ((لغريب)) ، فالمحذوف هو خبر ((قيار)) لأنّ اللام كثيراً ما تدخل على خبر ((إنّ)) ودخولها على خبر المبتدأ شاذ ، والتقدير : وإني بها لغريب وقيّار كذلك أو غريب أو مثلي ، وتكون جملة المبتدأ وخبره المحذوف معترضة بين اسم انّ وخبرها .

أو بمخصوص ((نعم أو بئس)) مؤخَّــراً عنهما كـ((نعم الرجل زيد)) إذا قدر خبراً .

أو بصريح القسم نحو : ((في ذمتي لأفعلنّ)) أي : يميني ،

=كونه خبراً لا يكون نعتاً ، وإنما وجب الحذف حينئذٍ لأنهم أرادوا أنْ يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خبراً ، وهو إيلاؤه المنعوت ، ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ ، وقيل غير ذلك .

قوله [مؤخراً عنهما] هذا القيد وإنْ كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه ؛ إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ، ولا يكون كذلك متقدما .

قوله [أو بصريح القسم نحو ...] اعترض : بأنّ هذا ليس صريحاً في القسم ؛ لأنه يقل : ((في ذمتي مل)) ، وإنما يتعين له بقوله : ((لأفعلنّ)) ، وسيأتي أنّ الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسماً به ، وفي بعض النسخ : ((أو بما يدل على القسم)) وهو أولى .

ثم إنّ قوله : ((نحو : في ذمتي)) يقتضي أنّ للمسألة أفراداً غير هذا ، وظاهر قول الأوضح [1] : ((وفي قولهم : في ذمتي لأفعلن)) يخالفه .

وإنما وجب الحذف هنا لأنّ جواب القسم سدّ مسده وإنْ كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ ، بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ .

---

(١) الأوضح ١٥٤/١ .

أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعلـه كـ﴿ صَبْرٌ جميلٌ ﴾ ، أي : صبري .

وأما حذفُ الخبر وجوباً فقد نبّه عليه بقوله : [ويجب] أي : الحـذف [في الخبر] في أربع مسائل :

قوله [بدلاً من اللفظ بفعله] أي : بدلاً من التلفظ بفعله ، فلا يجمع بينهما ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، فأصل ((صبرٌ جميل)) : فـ((اصبر صبراً جميلاً)) ، ثم حذف الفعل ، وعوض عنه المصدر ، ثم عدل عن النصب الى الرفع ؛ ليفيد الدوام والثبوت ، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً لحالة النصب وإجراءً لحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية .

قوله [كـ﴿ صَبْرٌ جميلٌ ﴾ [1]] أي : بناء على أنّ المحذوف المبتدأ ، وقيل : المحذوف الخبر ، والتقدير : صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره ، ولكلٍ مرجحات فانظر المطوّل [2] ، وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوباً مذكورة في النكت وغيرها .

قوله [في أربع مسائل] أي : على ما في كلام المصنف ، وبقي صور أخرى ذكرها المنكت وغيره ، منها : خبر ((مَنْ)) في حكاية النكرات إذا لحقتها علامة الإعراب في الاسم فقيل : ((منو ومنا ومني)) ، فتلك العلامة ☜

---

(1) يوسف ١٨ ، ٨٣ ، ويحتمل أن يكون المحشي عنى جزء بيت من الرجز ، ونصه :

يشكو إليَّ جملي طولَ السرى　　صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

وهو في شرح أبيات سيبويه ٢٦/١ .

(2) المطول ٢٩٠ (حذف المسند) .

الأولى والثانية : [قبل جوابي ((لولا))] الامتناعية ، أي : الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول ، و[القسم الصريح] : وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً

دليل الإعراب في الاسم السابق ، و ((من)) مبتدأ ، وأغنت تلك العلامة عن خبره ، فقامت مقامه ، فلا يجمع بينهما ، فلا يقال : ((منو الرجل)) بل ((منو أو مَنْ الرجل)) .

ويلغز في هذه المسألة فيقال : ((ما الذي بيني)) ، وفي آخره دليل الإعراب ، وقد أشار الى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو :

ما حرفُ إعرابٍ بمبني وقد نابَ عن اسمٍ حلّ في المكانِ[1]

قوله [الامتناعية] احترازاً عن التحضيضية ، فائدته التنبيه على بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور ، وإلا فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال فلا حاجة للاحتراز ، وما ذكره المصنف مفرع على أنّ الاسم الواقع بعد ((لولا)) غير مرفوع بها ، وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال منتشرة .

قوله [الدالة على امتناع ...] وهي : الداخلة على جملتين إسمية ففعلية ؛ لربط الثانية بوجود الأولى ، قال الرضي [2]:

((وربما دخلت ((لولا)) هذه على الفعلية ،

---

(١) البيت هو الرابع من أربعة أبيات نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٥٢/٣(فن الألغاز) .

(٢) شرح الكافية ١٠٤/١ (المبتدأ والخبر) .

نحو : ((لعمرك ،

قال :

قالتْ أمامةُ لَمّا جئتُ زائرها هلّا رميتَ ببعضِ الأسهمِ السودِ[1]

لا درَّ درُّكِ إنّي قدْ رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذرى لمحدودِ

أي : لولا الحد وهو الحرمان)) .

قوله [لعمرك] الأصل : تعميرك ، ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ، ومعناه : البقاء ، قال في القاموس[2] : ((العُمْرُ)) بالضم والفتح البقاء ، وبالفتح : الدين أيضاً ومنه : ((لعمري)) .

فإنْ قيل : حكم الفقهاء بأنّ ((لعمرك)) كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية ، قالوا المراد من ((العمر)) : البقاء والحياة ، وإنما لم يكن صريحاً لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات .

أجيب : بإمكان الجمع بأنّ مراد النحويين بصراحة العمر إشعاره بالحلف مطلقاً وعدم استعماله إلا فيه وإنْ لم يعتد به شرعاً إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء بنفي صراحته نفي كونه يميناً معتداً به شرعاً على الإطلاق .

والحاصل : إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف ، إلا أنه لا يعتد به شرعاً .

---

(١) البيتان من البسيط للجموح الظفري في الخزانة ٤٦٢/١ وبلا نسبة في شرح الكافية ١٠٤/١ و شرح التسهيل ٢٧٤/١ ، ٤٢٩/٣ . والشاهد : دخول ((لولا)) على الجملة الفعلية في قوله : لولا حددت .

(٢) قال في القاموس مادة (عمر) ٩٥/٢ : ...((العمر)) بالفتح وبالضم وبضمتين : الحياة ، والجمع أعمار ، وبالضم المسجد والبيعة والكنيسة ، وبالفتح : الدين ، قيل : ومنه : ((لعمري))... .

وأيمن الله ،

تنبيه : ((عمرك الله)) في قولهم :

عَمْرَكَ اللهِ كيفَ يلتقيانِ [1]

ونحوه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وهو مصدر محذوف الزوائد ، والأصل : تعميرك الله ، والاسم الشريف :

إما منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله في : ((عمرتك الله)) ، والمعنى[2] ذكرتك بالله تذكيراً يعمر قلبك ولا يخلف منه ، وحقيقته عمرت قلبك .

وأما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه : أنّ المصدر أضيف الى مفعوله ، فارتفع الاسم الشريف لأنه فاعل .

قوله [وأيمن الله] بفتح همزة ((أيمن)) وضم ميمه ، وفيه لغات أخرى ، من اليمن وهو البركة ، ونظر بعضهم في هذا المثل ؛ ((إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز أنْ يكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قسمي أيمن الله ، بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء)) انتهى .

ويجاب : بأنّ المثال يكفيه الاحتمال ، ولعل الحذف حينئذٍ غير واجب

---

(١) عجز بيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه٥٠٣ وأمالي المرتضى١/٣٤٨ وتمامه :

أيّها المُنْكِحُ الثريّا سُهيلاً   عَمـرَكَ الله كيـفَ يلتقيـانِ

والشاهد فيه أن (عمرك الله) يستعمل في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو هنا جملة ((كيف يلتقيان)) ، فإن الاستفهام طلب الفهم وهو هنا تعجبي . ((الخزانة ٢/٢٨)) .

(٢) هنا تنتهي المخطوطة ب .

وأمانة الله))، بخلاف غيره نحو: ((عليّ عهد الله))

إذ لم يسد الجواب مسده وإنْ اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب [1].

وقول المنظر: ((لمكان اللام)) فيه: أنه يجوز أنْ تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينها وبين ((عمرك))، كما قالوا في:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ [2]

قوله [وأمانة الله] المراد: بها ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمانة له تعالى، يجب عليهم أنْ يؤدوها اليه.

قوله [نحو: عهد الله] فإنه يستعمل غير قسم نحو: ((عهد الله يجب الوفاء به))، و((عهد الله)): إيصاؤه وإيجاؤه، ومنه: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ ﴾ [3] وكلامه الذي يوحيه الى عباده، من إطلاق المصدر على المفعول، وهو الذي يقسم به.

وعليها فـ((عهد الله)): من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط، وقد يكون ((عهد الله)) من قولك: ((عاهدت الله)) أي: أقسمت له بعهده، فهو مضاف للمفعول.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٨٨.

(٢) بيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠ وبلا نسبة في الأوضح ١٤٨/١ والهمع ٤٤٨/١ وتمامه:

أمُّ الحليسِ لعجوزٌ شهربه ترضى من اللحمِ بعظمِ الرقبة

والشاهد في قوله: ((لعجوز)) حيث أدخل اللام على الخبر، وعليه يجب تقديم الخبر لا تأخيره، فلذلك قال العلماء في توجيه البيت: إنّ ((عجوز)) خبر مبتدأ محذوف، واللام مقترنة به ـ أي بالمبتدأ المحذوف ـ والتقدير: لهي عجوز، فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بالخبر.

(٣) طه ـ ١١٥.

فلا يعلم ذلك إلا بقرينة كذكر جواب بعده ، فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف .

قوله [فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف] فتقول : ((عليّ عهدُ اللهِ لأفعلنّ كذا ، وعهد الله لأفعلنّ كذا)) .

ولك أنْ تقول : القياس وجوب الحذف أيضاً عند القرينة ؛ لتحقق شرطي الوجوب : من الدلالة عليه وسدّ لفظه مسده .

ويمكن أنْ يجاب : بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك ، بل اعتبروا معه أنْ يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام ، لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناءً بالخبر ؛ لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة .

وقضية إطلاق ابن الحاجب[1] هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بـ((ما موضعه غيره)) الوجوب في ((عهد الله لأفعلنّ)) ؛ لأنّ الجواب في موضع الخبر .

ويجاب أيضاً : بأنّ المصنف لعله لا يشترط أنْ يكون ذلك الغير متعيناً ؛ لكونه في ذلك الموضع ، بخلاف ((عهد الله لأفعلنّ)) فإنّ الجواب فيه متعين لذلك الموضع ؛ لجواز أنْ لا يستعمل ((عهد الله)) قسماً ، وكذا يقال في الخبر .

قيل : جواب ((لولا)) إذا كان كوناً خاصاً ، وفي الواو التي ليست نصاً في المعية نحو : ((زيد وعمرو جاءاني معاً)) .

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية : ((وقد يحذف الخبر وجوباً فيما التزم في موضعه غيره ... نحو : ((لعمرك لأفعلن)) ... الخ)) ، وهو مطلق عن الشرط الثالث كون الخبر مدلولاً عليه من الكلام بل لم يتعرض للحاجة الى قرينة أصلا .

ومحلّ وجوب الحذف في الأولى أنْ يعلق الامتناع على نفس المبتدأ ، كما هو الغالب في ((لولا)) .

وهذا هو المراد بقولهم : يجب الحذف إذا كان الخبر كوناً مطلقاً نحو : ((لولا زيد لأكرمتك)) أي : لولا زيد موجود .

فإنْ تعلق على نسبة الخبر الى المبتدأ جاز الحذف إنْ دلّ على الخبر دليل ، وإلا وجب ذكره نحو: ((لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة))[1].

قوله [على نفس المبتدأ] أي : وجوده ؛ إذ المبتدأ ذات ، والذات لا يعلق بها .

قوله [كوناً مطلقاً] هو الذي لا يخلو عنه فعل ، وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الأفعال العامة التي لا يخلو عنها فعل .

والمقيد : هو الكون الخاص كـ((قيام وحداثة عهد)) .

ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وإنْ قيّد به في الأوضح[2] ؛ لأنه جرى على مذهب الجمهور ، حيث قالوا : لا يذكر الخبر بعد ((لولا)) ، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال : ((لولا مسالمة زيدٍ إيانا)) أي : موجودة .

قوله [فإنْ تعلق على نسبة الخبر ...] لا ريب أنه هنا وفيما مرّ تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ ، لكن المراد فيما مرّ النسبة المطلقة وهاهنا النسبة المقيدة بأمر خاص ، ومن هنا قال بعضهم : بأنْ يكون الخبر كوناً مطلقاً وفي هذا بأنْ يكون كوناً مقيداً .

---

(١) حديث أخرجه البخاري في العلم رقم ١٢٦ ، ومسلم في باب نقض الكعبة رقم ١٣٣٣ .

(٢) أوضح المسالك ١/١٥٧ .

[و] الثالثة : قبل [الحال الممتنع كونها خبراً] عن المبتدأ المذكور قبلها ، بأنْ يكون المبتدأ مصدراً

قوله [وقبل الحال] لا فرق فيها بين أنْ تكون اسماً ، أو فعلاً ماضياً أوْ مضارعاً ، أو جملة إسمية : سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها ؛ لورود السماع بذلك ، خلافاً لمن منع بعض ذلك .

قوله [بأنْ يكون المبتدأ مصدراً] وهل يجوز إتباع هذا المصـــدر بالتوابع نحو : ((ضربي زيداً كله ، أو ضربي زيداً الشديد قائماً)) .

اختار ابن مالك [1] وفاقاً للكسائي الجواز ، ولم يذكر عليه شاهداً .

وقيل : بالمنع ؛ لغلبة معنى الفعل عليه ، لاسيما ولم يسمع الإتبـاع مع الاستقراء ، حتى ذهب ابن درستويه [2] : الى أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل إذ المعنـــى : ((ما أضربُ زيداً إلا قائماً)) .

وهل يجوز إدخال ((كان)) الناقصة عليه نحو ((كان ضربي زيداً قائماً)) ؟

اختار السيرافي وابن السراج[3] : الجواز .

وابن عصفور المنع ، ووجهه : أنّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر ((كان)) قبيح .

---

(١) شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، أما النسبة الى الكسائي فنقلها الرضي في شرح الكافية ١٠٥/١ .

(٢) شرح الكافية ١٠٥/١ .

(٣) الهمع ١ /٣٦٣ (المبتدأ والخبر) .

عاملاً في مفسِّر صاحب الحال كما سيأتي ، أو مضافاً : الى المصدر المذكور نحو : ((أكثر شربي السويق ملتوتاً)) ، أو الى مــؤول به ، نحو : ((أخطبُ ما يكونُ الأمير قائماً)) .

قوله [عاملاً في مفسر الحال] أي : عاملاً في اسمٍ هو مفسر لضميرٍ هو صاحبُ الحال . وشمل كلامه : كون المفسر مفعولاً كما مثل ، وكونه فاعلاً في المعنى نحو : ((قيامُ زيدٍ ضاحكاً)) ، وكونه فاعلاً ومفعولاً نحو : ((تضاربنا قائمين)) .

ولا يتجه أنّ الإضافة الى الفاعل والمفعول معاً لا تُمكِن ؛ لأنّ المراد بالإضافة النسبة ، وشمل أيضاً نحو : ((ضرب زيدٌ عمراً قائماً)) بلا إضافة .

وأورد على الضابط المذكور ((ضربي قائماً شديدٌ)) ، فإنّ المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال ؛ لأنه ضمير المتكلم ، ولا يكون له مفسر ومرجع .

قوله [أو مضاف الى المصدر المذكور] أي : أو يكون المبتدأ مضافاً الى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل ، أو كل للجميع .

قوله [أخطب ما يكون ...] ((ما)) مصدرية عند الجمهور ، والتقدير : أخطب أكوان الأمير ، وإنما قدرناه بالـ((أكوان)) لأجل إضافة أفعل التفضيل ، ضرورة أنه بعض ما يضاف اليه ، فلا بدّ من تعدده ، ولا يقدر بين ((ما)) والمصدر شيء ، وبعضهم : يقدر بين ((ما)) والمصدر شيئاً ، وبعضهم : يقدر محذوفاً أي : أخطب أزمان كون الأمير قائماً .

وقيل ((ما)) نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي ((يكون الأمير)) ، والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف ، والتقدير : أخطب شيء يكون الأمير فيه خطيباً إذا كان قائماً ، ففيه : الذي قدرته خبر ((يكون)) ، والهاء من : ((فيه)) هو العائد الى الموصوف المذكور .

ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر عند البصريين ، وتوسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله ، لا توسطها بين المصدر ومعموله ؛ للفصل بينهما .

وخرج بقوله : ((الممتنع ... الخ)) الصالح جعلها خبراً للمبتدأ ،

قوله [ويجوز تقديم ...] سواء تعدى المصدر أم كان لازماً ، وقيل : يمتنع وعليه الفراء[1] سواء كانت من ظاهر أو مضمر ، وقيل : يجوز إذا كانت من مضمر ، وعليه الكسائي وهشام[2] ، وقيل : يجوز إذا كان المصدر لازما .

قوله [وتوسط معمولها ...] وعليه البصريون والكسائي[3] نحو : ((ضربي زيداً فرساً راكباً)) وإنما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله ، وقيل : يمتنع ، وعليه الفراء[4] .

قوله [لا توسطها بين المصدر ومعموله] أي : لا يجوز نحو : ((شربي ملتوتاً السويق)) ، وهذا ما عليه الكسائي وهشام والفراء[5] .

قوله [وخرج بقوله الممتنع ...] وخرج بكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال : ما لو قدر المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه لا في مفسره ، فإنه لا يغني الحال حينئذٍ عن الخبر نحو : ((ضربي زيداً قائماً)) على جعل ((قائماً)) ☜☜

---

(١) الهمع ١/٣٤٢ .

(٢) الهمع ١/٣٤٣ .

(٣) الهمع ١/٣٤٣ .

(٤) الهمع ١/٣٤٣ .

(٥) الهمع ١/٣٤٣ .

فالرفع فيه واجب كـ((ضربي زيداً شديدُ)) ،

﴿حالاً من ((زيد)) ؛ فالعامل في الحال هو العامـــــل في ((زيد)) وهو ((ضربي)) فلا يغني الحال عن الخبر ؛ لأنه من صلة المصدر ، بخلاف ما إذا كان عاملاً في المفسر .

قوله [فالرفع فيه واجب] كـ((ضربي زيداً شديد)) ، فلا يصح النصب على أنه سدّ مسد الخبر ؛ لأنه ربما وقف عليه بالسكون على لغة ، فيتوهم أنه خبر لا حـــال ، ولأنّ ((شديداً)) يصح أنْ يوصف به ((الضرب)) ، فيكون الخبر بنفسه ، فيتعين رفعه ، ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظاً به فليس هناك خبر محذوف ، ويكون المعنى : وصف الضرب بالشدة ، وليس هذا هو المعنى المراد ، بل المراد : تقييد الضرب بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة ، فالمعنيان مختلفان .

وفي مثال الشارح نظر؛ لأنّ ((شديداً)) وإنْ كان صـــــالحاً لأنْ يكون خبراً عن ((ضربي)) لا معنى لصلاحيته لكونه حالاً من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقول الراجزة :

مــا لِلجمــالِ مَشْـيُهَا وَئيــدا [1]

وقولهم : ((حكمك مسمّطا)) . ﴾

---

(1) البيت من مشطور الرجز للزبّاء في شرح التسهيل ٤١/٢ والأوضح ٢٢٧/١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٥٤/١ والمغني ٥٨٧/٢ .

والشاهد في : ((مشيها وئيدا)) فإنّ ((وئيداً)) حال تصلح أنْ تكون خبراً فيمكن أنْ يقال ((مشيها وئيدٌ)) ، وحمله ابن مالك على الشذوذ ، وهذا البيت من المشاكل بين الكوفيين والبصريين في بحث تقدم الفاعل على عامله أجائز كما عليه الكوفيون أم لا وعليه البصريون . وسيأتي في بحث الفاعل فانتظر .

....

....

﴿ والأولى في مثله أنْ يذكر العامل ، أو يجاء بالمنصوب مرفوعاً ، ومقتضى كلامه أنْ لا يجوز رفع الحال في الصورة الأولى اختياراً ، وهو كذلك ، وإذا اضطر الى الرفع رفع لا على أنه خبر ((ضربي)) بل خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قيل : ((ضربي زيداً قائمٌ)) فالتقدير : ((ضربي زيداً وهو قائم)) والجملة حال سدت مسد الخبر.

وجوّز الأخفش[1] الرفع بعد أفعل مضافاً الى ((ما)) الموصولة بـ((كان أو يكون)) ، نحو : ((أخطب ما كان أو يكون الأمير قائم)) ، ووافقه ابن مالك[2] وقال : ((فيه مجازان :

أحدهما : إضافة ((أخطب)) مع أنه من صفات الأعيان الى ((ما يكون)) وهو في تأويل ((الكون)) .

والثاني : الإخبار بـ((قائم)) مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن ((أخطب ما يكون)) مع أنه من المعاني ؛ لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعاً)) ، وحينئذٍ فلعل الحكم بامتناع كون الحال خبراً باعتبار الحقيقة فلا ينافي أنه يجوز مجازاً .

لكن قد يقل : كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه ؟ وما وجه المنع في المصدر الصريح وإنْ لم يوجد مجاز ؟ لأنّ باب المجاز لا حجر فيه ، ﴾

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٢/١ والهمع ٣٤١/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١ وكل هذا البحث في الهمع ٣٤١/١ فراجع .

وأما قولهم : ((حكمك مسمّطاً)) ـ أي : حكمك لك مثبتاً ـ فشاذ .

[و] الرابعة [بعد واو المصاحبة الصريحة] في معنى المصاحبة ، بأنْ تكون نصاً في المعية كما سيأتي .

فإنْ لم تكن نصاً فيها كما إذا قلت : ((زيد وعمرو)) وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية ، والحذف اعتماداً على أنّ السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب .

ولا يشترط السماع في شخصه ، ولا يتقيد المجاز بسبق مثله ، بل المدار على تحقق العلاقة المعتبرة .

قوله [فشاذ] وشذوذه من وجهين : النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أنْ يكون الحال من الكاف المضاف إليها في ((حكمك)) ؛ لأنّ الذوات لا توصف بالنفوذ .

قوله [الصريحة في معنى المصاحبة بأنْ تكون نصاً في المعية] الظاهر : أنهم أرادوا بـ((الصريح والنص)) هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور ، وإلا فالواو في مثالهم تحتمل العطف .

والمعنى : كل رجلٍ وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك ، وقوله : ((الصريحة)) صفة الواو ، أي : الصريحة في المصاحبة ، بأنْ لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها ، فهو من باب ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، والمعنى المصرح بها أي : بالواو ، بأنْ لا تحتمل غيرها .

وأشار الى أمثلة ما تقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله [نحو : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]] ، فأنتم : مبتدأ والخبر محذوف أي : صددتمونا ، بدليل ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ ﴾[2] .

وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة ، وقد تقدم أنّ حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب ، فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كوناً مطلقاً . وإنما حذف ؛ لأنه معلوم بمقتضى ((لولا)) ، إذ هي دالة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، وإذا قيل : ((لولا زيد لأتيتك)) لم يشك في أنّ وجوده يمنع من الإتيان ، فصحّ الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده .

[و] نحو[لعمرُك لأفعلنّ] فـ((عمرك)) : مبتدأ ، والخبر محذوف أي : قسمي للعلم به ، ووجب لسدّ الجواب مسدّه ، وعمرك ـ بفتح العين ـ من : عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة .

قوله [فالأولى ...] يمكن أنْ يكون الخبر فيه كوناً مطلقاً ، والأصل : ((حاصل إذ كان ، أو إذا كان قائماً)) ، فيكون محذوفاً وجوبا .

قوله [لسد الجواب مسده] أي : وإنْ كان محذوفا .

---

(١) سبأ ـ ٣١ .

(٢) سبأ ـ ٣٢ .

[و] نحو : [ضربي زيداً قائماً] فـ((ضربي)) مبتدأ ، وهو مصدر عامل في ((زيد)) النصب ، و((قائماً)) حال من الضمير المستكن في ((كان)) المحذوفة ، وهو سادٌّ مسدّ الخبر ، والأصل : حاصل إذا كان أو إذ كان قائما ، فحذف ((حاصل)) الذي هو الخبر، ثم الظرف ،

قوله [وهو ساد مسد الخبر] هذا بيانٌ لكون الحذف واجباً ، ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع ، قال في الفواكه الجنية [1] :

((فحذف الخبر ، وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو ((إذا أو إذ كان)) عليه ـ وحذف الظرف لدلالة الحال عليه ـ ؛ لأنَّ الحال يشابه ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنَّ معنى ((جاءني زيدٌ راكباً)) : ((جاءني زمان ركوبه)) ، فالحال دالة على هذا الخبر بواسطته)) انتهى .

وقال بعضهم : وجه تقدير الظرف دون غيره : أنَّ الحذف توسع ، والظرف أليق به ، والزمان دون المكان ؛ لأنَّ المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به .

ولعل وجهه : أنَّ الحدث يتصف حقيقة بالمظروفية في الزمان دون المكان ، وخصوا ((إذ وإذا)) من ظروف الزمان ؛ لأنَّ الكلام فيه معنى الشرط ؛ لأنه في قوة ((إنما أضرب زيداً بشرط أنْ يكون قائما)) .

قوله [والأصل : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً] هو مذهب جمهور البصريين ، ووراءه أقوال كثيرة ، قال الأستاذ الصفوي :

((وأقول : في المثل شبهة سانحة منذ سنين ، وهو أنَّ

---

(١) الفواكه الجنية ـ ١٥٢ (باب المبتدأ والخبر) ، وما بين الشارطتين زيادة من الفواكه ، غير موجودة في المخطوط أضفناها لضرورتها لتمام المعنى .

و((كان)) المحذوفة تامة ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن ((ضربي)) ؛ لأنّ الخبر وصف في المعنى ، والضرب لا يوصف بالقيام ، وإنما لم تجعل ((كان)) ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأمرين :

مذهب البصريين : إنّ الظرف إذا وقع خبراً فالأصل ، والأولى أنْ يكون الخبر المقدر فعلاً ، فما بالهم أطبقوا هاهنا على تقدير اسم الفاعل ؛ ويمكن أنْ يقال : إنّ الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما ، وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة ، والمراد مجهول ، واللائق حينئذٍ تقدير الصفة .

قال في المغني[1] : ((وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف ؛ لأنه صالح للأزمنة وإنْ كان حقيقة في الحال)) ...)) انتهى .

ويشكل على قوله : ((لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة)) قولُ المصنف في الأوضح[2] : ((وخبر ذلك مقدر بـ((إذ كان أو إذا كان)) عند جمهور البصريين)) انتهى .

فظهر أنّ ((إذ كان)) لخصوص الزمان الماضي ، و((إذا كان)) لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي[3] ، نحو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[4] ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[5] ، وعليه فيقدر إذا أريد الحال أيضا .

---

(١) المغني ٤٤٨/٢ (الباب الثالث ـ كيفية تقديره باعتبار المعنى) .

(٢) الأوضح ١٦٠/١ .

(٣) شرح الكافية ١٠٦/١ .

(٤) البقرة ـ ١١ .

(٥) الشورى ـ ٣٧ .

أحدهما : التزام تنكير الحل ، فإنهم لا يقولون : ((ضربي زيداً القائم)) ، فلما التزم تنكيره علم أنه حل لا خبر .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث [1] : ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)) .

[و] نحو [كل رجل وضيعته] - بالضاد المعجمة والمثناة التحتية - وهي الحرفة ، سميت بذلك ؛ لأنها إذا تركها ضاعت فيكون قد ضيّعها ،

قوله [الثاني : وقوع الجملة الاسمية ...] إذ الخبر ليس من مداخل الواو إلا على وجه التشبيه بالحل على خلاف الأصل: كقوله :

فلمّا صرّحَ الشرُّ فأمْسَى وهو عُريانُ [2]

قوله [كلّ رجل وضيعته] استشكل : بأنه لا يصح أنْ يعود الضمير من ((ضيعته)) الى ((كل)) ؛ إذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ، ولا الى ((رجل)) ؛ إذ ليس المقصود إنّ كل رجل مقرون بضيعة رجل ما .

والجواب : أنّ ((كل رجل)) ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة ، وضميره ناب عن ضمائر كثيرة ، فضمير ((ضيعته)) إجمال لضمائر متعددة ، كل ضمير في هذا المجمل راجع الى ظاهر في ذلك المجمل ، فكأنه قيل : زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى .

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود ٢٠١/١ باب الدعاء في الصلاة .

(٢) البيت من الهزج للفند الزماني في الدرر ٩٢/٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، ٢٣٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٦٣/١ . والشاهد فيه قوله ((وهو عريان)) فهذه الجملة إسمية ولا تصلح خبراً لأمسى لمكان الواو ، فوجب جعل أمسى تامة لا ناقصة .

أو ضاع بتركها ، فـ((كل)) مبتـــدأ و((رجل)) مضاف اليه ، و((ضيعته)) معطوف على المبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : مقرونان .

وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب لقيام الواو مقام ((مع)) .

هذا وقال الرضي[1] : ((والظاهر أنّ الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه ((انتم والساعة في قرن)) و((القرن)) : الجعبة ، وحبل يشد به بعيران .

وفيه : إنا لا نسلم أنه قصد بالواو المقارنة ، بل أفيدت بقوله ((في قرن)) ، فعلى هذا يجوز : ((كل رجل وضيعته مقرونان)) ؛ لعدم قصد المقارنة بالواو ، ولا نسلم أنّ قوله : ((في قرن)) خبر ، بل حال لبيان مقـــدار المقـــارنة ، على أنّ ((الساعة)) ليست نصاً في المقارنة كالضيعة .

قوله [ووجب لقيام الواو مقام ((مع))] هذا مشكـــل : فإنّ[2] الخبر ليس ((مع)) حتى إذا قامت الواو مقامه ، وسدت مسده ويكون الحذف واجباً ، وإنما الخبر هو قولنا : ((مقرونان)) ، الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه ، وليس ثم شيء يسد مسده .

وقال بعضهم : إنما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه .

قال في الفواكه الجنية[3] : ((واستشكل : بأنه من تتمة المبتدأ

---

(١) شرح الكافية ١/١٠٨ ، أما كلام أمير المؤمنين فمن خطبة في شرح النهج ٢/ ٨٢ .

(٢) هنا سقط من المخطوط أ بضع صفحات ، وما أثبتناه من الحاشية ط مصر .

(٣) الفواكه الجنية ـ ١٥١ ـ (باب المبتدأ والخبر).

....

....

فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ، وليس لك أنْ تقول : إنّ التقدير : كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين ؛ لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو ((ضيعته)) ؛ لعدم سد شيء مسده)) انتهى .

وأجاب بعضهم : بأنّ المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإنْ كان لا يسد مسده من حيث أنه خبر ، ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه .

وقال الكوفيون : والخبر ((وضيعته)) ؛ لأنه بمنزلة ((مع ضيعته)) فكما يتم الكلام في : ((كل رجل مع ضيعته)) بدون تقدير فكذا هذا ، ورفع ((ضيعته)) للخبرية لا لكونها تابعة ، لكن تستحقه الواو ؛ لأنه الخبر في الحقيقة إلا أنه امتنع إعراب ما كان حرفاً وأجري على ما بعده .

وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام ، والله الموفق لنيل المرام ، والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام . (١)

---

(١) هذا آخر الجزء الأول حسب تقسيم العلامة يس للكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[النواسخ]

[كان وأخواتها]

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر :

[النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع] من حيث العمل :

أحدها : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها وما حُمل على ((ليس)) وأفعال المقاربة .

((باب النواسخ))

جمع ناسخ ؛ لأنّ ((فاعلاً)) وصفاً لغير عاقل يطرد جمعه على ((فواعل)) ، بخلافه وصفاً لعاقل ، ولفظ ((باب)) يقرأ بالضم والتنوين ، ويجوز ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد : أنّ الباب ليس مما يضاف للجملة ؛ لأنّ المراد من الجملة هنا لفظها ، ويجوز الوقف على سبيل التعداد .

قوله [من حيث العمل] وأمّا من حيثُ الفعلية والحرفية فنوعان .

قوله [وأخواتها] أي : التي جرت عادتهم بذكرها مع ((كان)) في ترجمة واحدة ، ولذا احتاج إلى قوله : ((وما حمل ... الخ)) وإنْ كان ذلك من الأخوات في العمل الخاص ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وقس ما بعده عليه ، ومجردُ اختصاص ما حُمل بأحكامٍ لا يقتضي العطف على الأخوات ؛ لأنّ ما ذكر في هذا الباب مختلف الأحكام كما لا يخفى .

والثاني : عكسه ، وهو إنّ وأخواتها ، وما حُمل على ((إنّ)) .

والثالث : ما ينصبهما معاً ، وهو ظنّ وأخواتها ، وأعلم وأخواتها .

وسميت نواسخ ؛ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذاً من النسخ ، وهو لغة : الإزالة ، وبدأ بالنوع الأول غير متعرض لأفعال المقاربة .

ثم اعلم أنّ ((كان)) وأخواتها على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يعمل هذا العمل من غير شرط ، وهو ثمانية : [**كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس**] ، وفي معنى صار : ((آضَ ورجع

قوله [على ثلاثة أقسام] أي : صادقة عليها ، ولو أسقط ((على)) كان أخصر وأظهر .

قوله [ما يعمل هذا العمل من غير شرط] أي : مما سيأتي في تقديم النفي وشبهه و((ما)) المصدرية الظرفية ، فلا ينافي ما سيأتي من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها .

قوله [وفي معنى صار : ((آض ... الخ))] كقوله :

رَبيّتُــهُ حَتّــى إذا تَمَعْــدَدا وآضَ نَهْداً كالحصانِ أَمْردا [1]

وقوله :

ويَرجعْنَ من دَاريـنَ بُجْـرَ الحقائِـبِ [2]

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١/٢ ، وفي الخزانة ٤٢٩/٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، وبلا نسبة في الهمع ٣٥٧/١ ، والارتشاف ٨٣/٢ . والشاهد فيه استعمل ((آض)) بمعنى ((صار)) .

(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث علامات الفعل المضارع ٢٦١/١ .

وعاد ، واستحل ، وحار ، وراح ، وتحول)) .

وقوله :

وكان مُضلّي مَنْ هُديتُ برشدِهِ فللّهِ مُغوٍ عادَ بالرشدِ آمرا [1]

وقوله :

إنَّ العداوةَ تستحيلُ مودّةً بتداركِ الهفواتِ بالحسناتِ [2]

وقوله :

وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوءُهُ يحورُ رماداً بعد إذ هو ساطعُ [3]

وقولك : ((راح عبد الله منطلقاً)) ، وقوله :

لعلّ منايانا تحوّلْنَ أبؤسا [4]

ومن النحويين من منع ذلك في ((آض وعاد)) محتجاً

(١) البيت من الطويل لسواد بن قارب في الدرر ٢/ ٥٠ ، ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٦ والهمع ١/٣٥٧ . والشاهد : استعمل ((عاد)) مثل ((صار)) معنى وعملاً ، فيكون ((آمرا)) خبراً لـ((عاد)) منصوب واسمها محذوف تقديره ((هو)) .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في الدرر ٢/٥٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٢٩ ، والهمع ١/٣٥٨ ، والارتشاف ٢/٢٨٣ . والشاهد : فيه استعمال ((تستحيل)) مضارع ((استحال)) بمعنى ((صار)) و((مودة)) منصوب به على أنه خبر له .

(٣) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٨٨ وبلا نسبة في الهمع ١/٣٥٨ والارتشاف ٢/ ٨٣ وشرح الكافية الشافية ١/١٦٧ . والشاهد فيه : استعمال ((يحور)) بمعنى ((يصير)) .

(٤) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١١٧ . وشرح الكافية الشافية ١/١٦٧ . وشرح التسهيل ١/٣٢٩ ، وبلا نسبة في الهمع ١/٣٥٨ ، والارتشاف ٢/٨٤ ، وتمامه :

وبُدِّلتُ قرحاً دامياً بعد صحّةٍ فيا لكِ من نُعمى تحوّلْنَ أبؤسا

وفي البيت رواية ثانية هي ما نقله المحشي ، والشاهد فيه : قوله ((تحولن)) بمعنى ((صرن)) .

....

....

بأنهما فعلان تامّان يتعديان بـ((إلى)) ، والمنصوب بعدهما حال ، ورُدَّ بأنَّ المنصوبَ وَرَدَ معرفة كقولهم :

تعَدُّ لكم جَزْرَ الجَـزورِ رماحُنـا [1]

إلا أنْ يكون التقدير : مثل جزر الجزور ، وما كان من المعرفة على معنى ((مثل)) فقد تجعله العرب حالاً في الشعر ، وكون ((راح)) بمعنى ((صار)) أو ((وقع فعله في وقت الرواح)) هو ما عليه جمع ، والحقوا بأفعال الباب ((غدا)) بمعنى ((صار)) أو ((وقع في وقت الغداة)) ، واستشهدوا بقوله ﷺ : ((تغدو خماصاً وتروح بطاناً)) [2] ، ومنع الجمهور إلحاقه بـ((صار)) ، وقالوا : المنصوب حال ؛ إذ لا يوجد إلا نكرة .

والحق أيضاً أفعال أخر مذكورة في المطولات ، منها : ((قَعَدَ)) في : ((قعدتْ كأنها حربة)) ، وجاء في قولهم : ((ما جاءتْ حاجتك)) ، و((حاجتك)) يـروى بالرفع ، فـ((ما)) استفهامية في محل نصب على أنها خبره قدم لأجل الاستفهام ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، ويروى بالنصب على أنها خـبر ((جاءت)) ، واسمها ضمير ((ما)) ، وصح تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة مثل : ((مَن كانت أمك)) .

ومقتضى كلام ابن الحاجب إنه لا يقتصر على هذا التركيب مجيء ((جاء)) بمعنى ((صار)) ، فإنه قال : ((الأولى في ((جاء البر قفيزين))

---

(1) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الدرر ٥٢/٢ وفي الارتشاف ٨٣/٢ والهمع ٣٥٧/١ ، وتمامه :

تعَـدُّ لكـم جَـزْرَ الجَـزورِ رماحُنـا ... وَيَـرْجِعْنَ بالأكبـادِ مُنكسِـراتِ

والشاهد : استعمل ((رجع)) بمعنى ((صار)) .

(2) الحديث رواه الترمذي في الزهد باب ٣٢ ، وابن ماجة في الزهد باب ١٤ .

الثاني : ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء ، [و] هو أربعة : [ما زال] ماضي ((يزال)) ، لا ماضي ((يزيل)) ولا ((يزول)) ؛ فإنهما تامان ،

أنْ يكون ((قفيزين)) خبراً ؛ لأنّ الحال فضلة ، والمعنى على الصيرورة ، والخبر محط الفائدة .

ونظر فيه تلميذه إذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد أنْ لم يكن عليها ، بل القصد أنه جاء مفصلاً وجعل انتقاله من الجهل إلى العلم مجيئاً إلى العالم بمجيئه ((قفيزين)) ، وهذا بيانٌ لوجه صحة إطلاق المجئ على القفيزين .

قوله [بشرط تقدم نفي ...] إنما اشترط فيها تقدم ما ذكر ؛ لأنها بمعنى النفي ، فلمّا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً ، فمعنى ((ما زال زيدٌ قائماً)) : هو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ((ما زال زيداً إلا قائماً)) كما يجوز ((ما كان زيد إلا قائماً)) .

قوله [ما زال ...] أي : ما تصرف منها أي : المواد وهو مادة أربعة ، فاندفع : أنّ المذكورات أفعال ماضية ، والنهي لا يدخل على الماضي .

قوله [ماضي يزال] ((زال)) هذه واويّة العين ، وهي ((فَعِلَ)) بكسر العين ، ((يفْعَل)) بفتحها كـ((خاف يَخافُ)) .

قوله [لا ماضي ((يزيل))] بفتح الياء ، وكان عليه أنْ يقول : لا ماضي ((يزيل)) بمعنى ((ماز)) لأنّ الكسائي والفراء حكيا لـ((زال)) الناقصة مضارعاً آخر وهو ((يزيل)) ، فيكون مشتركاً بين التام والناقص ، ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة ، كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة ، وأخّر ذلك لما بعد هذا .

الأول منهما متعد إلى واحد ، ومصدره ((الزيل)) ، والثاني : قاصر ، ومصدره ((الزوال)) .

[**وما فتئ وما انفك وما برح**] ، **وهذه الأربعة معانيها متفقة بلا خلاف** ، مثال النفي : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١) ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ (٢) ،

قوله [متعدٍّ إلى واحد] ومعناه ((ماز)) ، أي : ((ميز)) .

قوله [ومصدره الزيل] بفتح الزاي ؛ لأنه من باب ((ضرب)) ، ولم يذكر لـ((زال)) التي من هذا الباب مصدراً ؛ لأنه لا مصدر لها ولا أمر .

قوله [والثاني قاصر] وزنه ((فَعَلَ)) بفتح العين أيضاً ؛ لأنه من باب ((نصر ينصر)) ، ومعناه الانتقال ، ولا يخفى أنَّ الانتقال معنى ((زال)) ماضي ((يزال)) ، وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ((ما زال)) بواسطة النفي الداخل عليها ؛ إذ نفي النفي يستلزم الإثبات ، أي : استمر ثبوت الخبر .

وإنما صارت الأولى تامة والثانية ناقصة ؛ لأنَّ الأولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة بعدها ، فلابدَّ من ذكر الجملة ، والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد ، كـ((زيد)) مثلاً في قولك : ((ما زال زيد)) فكانت تامة أي : مستغنية بمرفوعها .

قوله [ومصدره الزوال] أي : الانتقال .

قوله [وهذه الأربعة معانيها متفقة] ؛ لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله ، أي : من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا .

---

(١) هود ـ ١١٨ .

(٢) طه ـ ٩١ .

ومنه : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ [1] ،

قوله [ومنه : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾] أي : لا ، وليس منه قوله :

فلا - وأبي دَهْمَاءَ - زالتْ عزيزةٌ [2]

أي : لا زالت ؛ لأنّ الحذف لم يسمع إلا من مضارعاتها بل هذا من الفصل بين ((لا)) والفعل بالجملة القسمية وإنْ كان خلاف الأولى .

قال الرضي[3] : ((والأولى أنْ لا يفصل بين ((لا وما)) وبينها بظرف وشبهه وإنْ جاز في غير هذه الأفعال نحو : ((لا اليوم جئتني ولا أمس)) ؛ وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الإثبات)) .

---

(1) يوسف - ٨٥ .

(2) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية ٢/٢٩٥ والهمع ١/٣٥٥ والدرر ٢/٤٦ ، في البيت روايتين التي في شرح الكافية الطبعة المصرية القديمة صدر بدون تكملة وفي الطبعة الحديثة بتحقيق يوسف حسن عمر هكذا :

فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزةً   على قومها ما فتّلَ الزندَ قادحُ

وقد نسبه الدكتور النمّاس محقق الارتشاف إلى تميم بن مقبل ، وروايته في الدرر :

لَعَمْرُ أبي دهماء زالت عزيزة   عليّ وإن قد قلّ منها نُصَيْبيا

ولا شاهد على هذه الرواية سوى إعمال ((زال)) بعد نفي مقدر وليس هذا بمراد هنا ، ومراد المحشي تبعاً للرضي الفصل بين ((لا)) وبين ((زال)) بالجملة القسمية وعبر عنه الرضي بأنه شاذ .

(3) شرح الكافية ٢/٢٩٥ .

ومنه قوله :

فقلتُ يَمِينَ اللّـهِ أبـرحُ قاعـداً

إذ الأصل : لا تفتأ ولا أبرح . ومثل النهي قوله :

صَاحِ شَمِّرْ ولا تزل ذاكرَ المـو ... تِ فنسيانُهُ ضَـلالٌ مـبينُ (١)

قوله [فقلت يمين الله ...] صدر بيت لامرئ القيس ، عجزه :

ولو قطّعوا رأسي لديكِ وأوصـالي (٢)

و((يمين الله)) : مبتدأ خبره محذوف ، أي : ((عليَّ)) ، ويجوز النصب ؛ لأنّ الحرف لما حذف وَصَلَ فعل القسم بنفسه إلى المقسم به ثم حذف ، واليمين : القسم ، والجمع : أيمُن ، والـ((أوصل)) : المفاصل ، و((لا أبرح)) : جواب القسم ، وجواب ((لو)) محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح .

قوله [إذ الأصل لا تفتأ ...] إنما جاز حذف ((لا)) لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ؛ ولأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون ، والحذف في جواب القسم كثير لأنه ثابت في غير هذه الأفعال ـ نحو : ((والله أقوم)) أي : لا أقوم ـ فكيف بها .

---

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في الأوضح ١٦٥/١ وشرح التسهيل ١٧/١ وابن عقيل ٢٦٥/١ . والشاهد في قولـه : ((ولا تزل)) فقد دخلت ((لا)) الناهية على مضارع ((زال)) وأوجبت عمله .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٧/٣ ، والأوضح ١٦٣/١ ، والمغني ٦٢٧/٢ . والشاهد واضح ، إعمال ((أبرح)) عمل ((كان)) مع ((لا)) النافية المقدرة .

والدعاء قوله :

ولا زالَ مُـنهَلاً بجَرْعِائـكِ القَطْـرُ

وقيّده أبو حيان في الارتشاف بـ((لا)) خاصة كما في البيت .

[و] القسم الثالث : ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم [ما] المصدرية الظرفية ، وهـو [دام] لا غير كـ((أعـطِ ما دمـت مصيباً درهما)) أي : مدة دوامك مصيبا ،

قوله [ولا زال منهلا بجرعائك القطر] عجزُ بيت لذي الرمة ، صدره :

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيٍّ على البِلى[1]

و((منهلاً)) ـ أي : سائلاً بشدة ـ خبرها مقدم ، و((القطر)) : إسمها مؤخر ، و((الجرعاء)) : تأنيث ((الأجرع)) : رملة مستوية لا تنبت شيئا .

قوله [وقيده أبو حيان ... [2]] أي : بناء على أنّ ((لن)) لا ترد للدعاء .

قوله [كأعط ما دمت[3] ...] محل ((ما دمت مصيباً)) : نصبٌ ؛ لأنّ ((ما)) مع صلتها نائب عن ظرف الزمان فاستحقت إعرابه ، كما صرح به كلام المغني فإنه قال :

---

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه١/٥٥٩ ، وبلا نسبة في الأوضح١/١٦٥ والهمع١/٣٥٥ .
والشاهد فيه قوله : ((ولا زال منهلا)) : فـ((لا)) هنا دعائية ، والدعاء شبه النفي فأعمل ((زال)) إعمال ((كان)) بعدها .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٨٢ : وهذه التي شرط فيها النفي والنهي والدعاء بلفظ ((لا)).

(٣) ما ذكره الشارح هو نصف بيت من الألفية ، جعله ابن مالك مثالاً لـ((دام)) المسبوقة بـ((ما)) العاملة عمل ((كان)) .

وسميت ((ما)) هذه مصدرية ظرفية ؛ لأنها تقدر بالمصدر والظرف ، فلو لم يتقدمها ((ما)) أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل ، وإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال كـ((عجبت مما دام زيد صحيحاً)) أي : من دوامه صحيحاً ،

((والزمانية نحو : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [1] أي : مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف ، [2] وخلفته ((ما)) وصلتها ، كما جاء في المصدر الصريح نحو : ((جئتك صلاة العصر)) ...))[3] ، ثم قال[4] : ((وإنما عدلت عن قولهم ((ظرفية)) إلى قولي ((زمانية)) ليشمل نحو : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ ﴾ [5] فإنّ الزمان المقدر هنا مخفوض ، أي : كلّ وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً ...)) انتهى .

والحاصل : أنّ المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان فإنْ كان مستحقاً للنصب على الظرفية خلفه فيها ، والخفض بالإضافة فكذلك ، ولنيابة ((ما)) هذه عن الظرف افتقر الكلام إلى عامل فيها تتم به الجملة ؛ لأنّ الظرف فضلة ، ومن هنا امتنع أنْ تقول : ((ابتداءُ ما دام زيدٌ مقيماً)) ؛ لأنه عند التأويل لا يكون للظرف عامل .

قوله [لم تعمل] أي : العمل المذكور فلا تنافي أنها ترفع الفاعل .

---

(1) مريم ـ ٣١ .

(2) انتهى السقط في المخطوط ـ أ ، الذي بدأ في أواخر بحث المبتدأ ص ٢٤٠ السابقة .

(3) المغني ٣٠٤/١ ((ما)) الحرفية .

(4) المغني ٣٠٥/١ ((ما)) الحرفية .

(5) البقرة ـ ٢٠ .

ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

واتفق النحاة على أنّ كان وأخواتها أفعال إلا ((ليس)) ، فإنّ الفارسي ومن تبعه يذهب إلى حرفيتها ، والصحيح فعليتها ؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة ، وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم .

[فيرفعن] ـ هذه الأفعال وكذا ما تصرّف منها ـ [المبتدأ]

قوله [﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾[1]] أي : بقيت ، وقد يقال : إنّ ((دام)) في الآية تامة ، وسيأتي أنّ غير ((دام)) مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاماً أيضا .

قوله [فإنّ الفارسي ومن تبعه يذهب إلى[2] ...] هو نظير ((زيد وعمرو قائم)) فسقط ما قيل : الأولى ((يذهبان)) ، وأنه بتأويل ((كل)) .

قوله [هذه الأفعال] لو قال : ((أي : هذه الأفعال)) كان أولى .

قوله [وكذا ما تصرف منها] ((التصرف)) ــ هنا ، وفي قولهم : المصدر ما يجيء ثالثاً في تصريف الفعل ــ عبارة عن تحويل الفعل إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره ، إما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر .

وهي في التصريف ثلاثة أقسام :

---

(١) هود ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٢) يظهر مما نقل الرضي في شرح الكافية ٢٩٦/٢ ، ومن كلام ابن عقيل في شرح الألفية ٢٦٢/١ أن لأبي علي الفارسي قولين في ((ليس)) ، قول بحرفيتها وآخر بفعليتها .

....

....

ما لا يتصرف بحال ، وهو ((ليس)) اتفاقاً و((دام)) عند الفراء [1] ومن تبعه ، والتصرف المراد هنا أنْ تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل ، فلا إشكال في الحكم بأنّ ((دام)) غير متصرفة مع ثبوت ((يدوم ودائم والدوام)) وغيرها ، خلافاً للقاني حيث استشكل ذلك وقال : ((تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف ؛ لأنّ أفعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وإنْ لم يعمل عمله)) ، على أنّا لا نسلم اتحاد معنى ((دام)) الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر .

وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو ((زال)) وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر .

وما يتصرف تصرفاً وهو باقيها .

ولينظر إذا قيل : ((ما منفك عمرو قائماً)) مثلاً ، فـ((منفك)) : مبتدأ ؛ لأنه وصف معتمد و((عمرو)) : اسمه ، و((قائماً)) : خبره ، لكنه احتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتداء ، فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط .

ويشكل الأول بأنه يلزم أنْ يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ، ويشكل الثاني : بأنّ الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل .

وكذا في قولك : ((ما كائن زيد قائماً)) ، فـ((كائن)) مبتدأ ، والمغني عن الخبر ((ما)) ذا .

---

(1) الهمع ٣٦٤/١ .

تشبيهاً بالفاعل ويسمى [اسماً لهنّ] حقيقة ، وفاعلاً مجازا ،

قوله [وفاعلاً مجازاً] لشبهه به ، وتسمية المرفوع بـ((اسمها)) والمنصوب بـ((خبرها)) تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة ، وإنما اصطلحوا على تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف أي : خبر اسمها ، واندفع بذلك ما قيل : من أنّ المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم للذي وضع له .

واعلم أنّ دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ؛ لأنّ الأفعال حقها أنْ تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإنّ ذلك للحروف ، ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها ونصبوا ، وكان القياس أنْ لا تعمل ؛ لأنها ليست بأفعال حقيقة ، وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فأشبهت بذلك الحروف ،

فإذا قلت : ((كان زيد قائماً)) فهو في قوة ((أمسِ زيدٌ قائمٌ)) ، وإذا قلت : ((يكون زيد قائماً)) فهو في قوة ((غداً زيد قائم)) إلا أنه لمّا جيء بها لتقرير المبتدأ على صفةٍ وهي الخبر أعملوها في الجزأين ، وجوّز الجمهور رفع الاسمين بعد ((كان)) ، وأنكره الفراء[1] بالسماع قال :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صنفانِ شامتٌ ... وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنَعُ[2]

ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، فالجمهور على أنّ في ((كان)) ضمير الشأن هو اسمها ، والجملة في موضع نصب على الخبر ، وقيل: ((كان)) ملغاة لا عمل لها .

---

(١) الهمع ٣٥٣/١ .

(٢) البيت من الطويل للعجير السلولي في الخزانة ٧٢/٩ ، ٧٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٢/١ والهمع ٣٥٣/١ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

[وينصبن خبره] تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى [خبراً لهنّ] حقيقة ، ومفعولاً مجازاً .

لكن يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه أنْ لا يُخبر عنه بجملة طلبية ، ولا إنشائية ، وأنْ لا يلزم التصدير ، ولا الحذف

قوله [أنْ لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية] فإنْ أُخبرَ عنه بها لم تدخل عليه ، فلا يقال : ((كان زيدٌ اضربه أولا تهنه أو غفر الله له)) ؛ لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال ؛ لما عرف من معناها ، وبيّن ذلك الرضي[1] بما ينبغي مراجعته .

وقضية كلامه أنّ الطلب قسيم للإنشاء ، والصحيح أنه قسم منه كما مرّ ، وأما إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ما له صدر الكلام جاز إذ لم تصدّر هذه الأفعال بـ((ما)) ؛ لأنّ المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو : ((أين تكن أكن ، وأين كنت)) .

قوله [وإنْ لا يلزم التصدير] فما لزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا ((كم)) الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه ، وإنما لم يجز أنْ يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدماً كما جاز الخبر مفرداً طلبياً ؛ لأنّ الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل ؛ لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر .

قوله [ولا الحذف] فما لزم الحذف ـ كالخبر عنه بنعتٍ مقطوع نحو : ((الحمد لله أهلُ الحمد)) برفع ((أهل)) ـ لا تدخل عليه .

---

(١) شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨ .

ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه

قوله [ولا عدم التصرف] أي : عدم لزوم صيغة واحدة ، وذلك بأنْ يصغّر ويثنى ويجمع ، وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظرف والمصادر ، وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب ، كما توهمه جماعة ؛ لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط ، وعلل الرضي اشتراط ذلك بأنّ الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه .

ونظر فيه : لما يلزم من أنّ ((مَن وما)) الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ ، وبطلانه مقطوع به ، ومن ذلك : ((أيمن الله)) في القسم ، و((طوبى للمؤمن ، وويل للكافر)) ، و((ما)) التعجبية .

قوله [سواء كانت لنفسه] نحو قولهم : ((أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد)) ، وقولهم : ((نولك أنْ تفعل كذا)) كما مثل به ابن مالك [1] ، وردّه أبو حيان [2] بقول النابغة :

فلـمْ تـكُ نـولُكُم أنْ تُشـقِذوني [3]

بضم أوله ، مضارع ((أشقذ)) بهمزة فشين فقاف فذال معجمة ،

(١) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ((كان وأخواتها)) .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٧٣/٢ : ((ومثل ابن مالك بقوله : ((نولك أن تفعل)) وليس بتمثيل صحيح فقد دخل على ((نولك)) الناسخ في قولهم : ((ما كان نولك أن تفعل)) ...)) ولم يذكر البيت الذي ذكره المحشي ، نعم ربما ذكره أبو حيان في شرحه على التسهيل و لم نظفر به .

(٣) صدر بيت من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٨ ، وتمامه :

فَلَمْ يَكُ نَوْلُكُمْ أنْ تشْقِذوني ودونـي عَـازبٌ وبِـلادُ حَجْـرِ

والشاهد : دخول الناسخ ((يك)) على ((نولكم)) فلم يلزم الابتداء لنفسه .

أو لمصحوب لفظي أم معنوي [نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾[1]] .

ﺷ أي : طرده ، ونازعه ابن هشام ، هذا واعترض على المثالين بأنهما مما امتنع لمانع معنوي ؛ لأنهم أقاموهما مقام لا تدخل عليه النواسخ ؛ لأنّ الأول بمعنى : ((ما يقول ذلك رجل)) ، والثاني : بمعنى : ((ينبغي لك أنْ تفعل)) .

قوله [أم لمصحوب لفظي] مثله ابن قاسم بما بعد ((لولا)) الامتناعية و((إذا)) الفجائية ، وفيه نظر ؛ إذ لا يمتنع في : ((لولا زيد سالم لهلك)) أنْ يقل : ((لولا كون زيد سالماً)) ، فلعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلي .

قوله [أم معنوي] نحو : ((ما أحسن زيداً ، ولله درك)) ، ومثل ابن مالك[2] لذلك بقولهم : ((الكلاب على البقر)) ، وقد يعترض بقولهم : ((الكلابَ)) بالنصب ، بتقدير : ((أرسل)) ؛ فأين لزوم الابتدائية ، إلا أنْ يريد أنه إذا وقع لزم الابتدائية .

واعلم أنّ شرط ما تدخل عليه ((دام وليس)) والمنفي بـ((ما)) زيادة على ما سبق : أنْ لا يكون خبره مفرداً طلبياً ؛ لأنّ له الصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، وقد مرت الإشارة اليه وسيأتي أنّ شرط ما تدخل عليه ((صار)) وما بمعناها ، و((دام وزال)) وأخواتها : أنْ لا يكون خبره فعلاً ماضياً ، ونبين ما يتعلق به .

---

(١) الفرقان ـ ٥٤ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩ ((كان وأخواتها)) .

وأما قوله :

وكُـــوني بالمَكـــارِمِ ذكّـــريني

فنادر .

ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثل فإنه جامع لها .

وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأنّ الاسم لم يتغير عمّا كان عليه . والصحيح الأول ، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً نحو : ﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[1] ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، ويلزم على مقابله أنْ تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة ، وهذا لا يعهد في الأفعال .

قوله [وكوني ...] صدر بيت عجزه :

ودَلّي دلّ ماجدةٍ صَناعِ [2]

قوله [فنادر] ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾[3] ، أي : كوني تذكريني .

قوله [وهذا لا يعهد في الأفعال] وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر في باب الفاعل فشاذ لا يرد نقضا .

---

(١) الزخرف ـ ٧٦ .

(٢) البيت من الوافر لبعض بني نهشل في الخزانة ٢٦٦/٩ ، ٢٦٧ ، وبلا نسبة في المغني ٥٨٥/٢ والهمع ٣٦٠/١ . والشاهد : مجئ خبر ((كان)) جملة طلبية ((بالمكارم ذكريني)) وهو شاذ .

(٣) مريم ـ ٧٥ .

والأصل : تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ ، [وقد يتوسط الخبر] بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الأصح

قوله [كما في باب المبتدأ] أي : الخبر الذي في باب المبتدأ فإنّ الأصل فيه التأخير .

قوله [وقد يتوسط ...] أي : يدخل بينهما ، فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه ، والمراد به : مجرد الدخول ، و((يتوسط)) يحتمل الزماني والمكاني ، وخصه بالمكاني قوله : ((بين الاسم والفعل)) ، والأعذب يدخل ، والتعبير بـ((الفعل)) ذكره غيره ، وانظر هل هو لأنّ الحكم مختص به أو لأنه الأصل وغيره مثله .

قوله [على الأصح] راجع لقوله ((مع جميعها)) ، وقوله ((ولو جملة)) هو مذهب البصريين ، ومنعه الكوفيون في الجميع ؛ لأنّ الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ، وابن معطي في ((دام))[1] ، وبعضهم في ((ليس)) نقله أبو حيان [2] حكاية عن ابن درستويه ، ولم يظفر به من حكى الإجماع على الجواز فيها كابن مالك [3] .

ولا فرق في الجملة بين الإسمية والفعلية ، ولا بين الفعلية التي فعلها رافع لضمير الاسم أو لا ؛ خلافاً لمن منع مطلقاً ، ولمن منع إذا كان رافعاً لضمير الاسم نحو : ((كان زيد يقوم)) ، وصححه ابن عصفور . قال : ((لأنّ الذي استقر في باب ((كان)) أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتـــدأ والخبر ، ولو أسقطها في ما ذكــر على أنّ ((يقوم)) خبراً مقدماً لم يرجع الى ذلك)) .

---

(١) الهمع ٣٧٧/١ ، ٣٧٢ .

(٢) نقله في الارتشاف ٨٧/٢ ، ومن قبله نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٦/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

ثم تارة يكون التوسط جائزاً نحو : ﴿ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١]

وقوله :

فلـيسَ سَـواءً عـالمٌ وجهـولُ

وتارة يكون واجباً

قوله [فليس سواءً عالمٌ وجهولُ] عجز بيت للسموأل ، صدره :

سَلي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهُمُ [٢]

والشاهد فيه ظاهر .

[٣]قوله [وتارة يكون واجباً] من ذلك إذا كان المقصود حصر الخبر في الاسم نحو : ((ليس قائماً إلا زيد)) وهذا واضح في ((ليس)) ؛ لأنّ خبرها لا يتقدم عليها .

وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو : ((ما كان قائماً إلا زيد)) هل يجوز

---

(١) الروم _ ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل للسموأل في ديوانه ١٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٦/١ ، والهمع ٣٧٢/١ والشاهد توسط الخبر ((سواء)) بين الاسم ((عالم)) والفعل ((ليس)) .

(٣) هنا وبعد هذه الفقرة نصٌ أثبته مصحح الحاشية في طبعة مصر غير موجود في جـ ، ولا في أ ، فارتأينا إثباته في الهامش لعموم الفائدة ، ويحتمل أن مكانه بعد قول الشارح ((الحرف المصدري)) وهو :

قوله [لأنّ الحرف المصدري لا يجوز أنْ يليه معمول الصلة] هذا وقع في كلام جماعة منهم الشهاب القاسمي ، والحق كما بينه في حاشية المختصر عند قوله في الديباجة : ((وعلم من البيان ما لم يعلم أنّ الممتنع تقديم الصلة أو شيء من أجزائها على الموصول ، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ، ومنه : تقديم معمول الصلة على العامل ، وإيلاؤه الحرف المصدري)) .

نحو : ((يعجبني أنْ يكون في الدار صاحبها)) ، فلا يجوز حينئذٍ تقدم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدري ، ولا تأخيره عن الاسم لأجل الضمير ،

تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ((ما)) ، فيقال : ((ما قائماً كان إلا زيد)) أو يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم الثاني وبين غيره ؟ صرح في الأوضح [1] في غير مسألة الحصر بالجواز مطلقاً ، والظاهر جريانه فيها .

وصرح الرضي [2] بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نفي ، وعلله بأنَّ النافي نزل معه منزلة الجزء ، وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ، ومن ذلك إذا كان الخبر ضمير وصل نحو : ((كانه زيد)) كما في النكت نقله المصنف عن العرب ، وردّه : بأنّ الفصل هنا جائز اتفاقاً بخلاف ((ضربه زيد)) .

قوله [نحو : يعجبني ...] مثله : ((آتيك ما دام في الدار صاحبها)) ، كما مثل به ابن الناظم [3] ؛ لأنّ ((ما)) مصدرية فيجري فيه تعليل الشارح .

قوله [لأجل الحرف المصدري] شامل لتقديم الخبر الذي هو ((في الدار)) على الناسخ ، دون الحرف المصدري الذي هو ((أنْ)) وعليهما جميعاً ؛ لأنّ الحرف المصدري لا يجوز أنْ يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ، ولا أنْ يتقدم عليه ؛ لأنّ الحرف المصدري لا يعمل ما بعده في ما قبله .

قوله [لأجل الضمير] لأنه لو قيل : ((كان يعجبني أنْ يكون صاحبُها في الدار)) لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

---

(١) أوضح المسالك ١/١٧٠ ـ ١٧٢

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٧ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح الألفية ـ ٩٧ ((كان وأخواتها)) .

قال الدماميني : ((وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو : ((كان في الدار صاحبها)) فليس بصحيح ؛ إذ ليس ثمَّ ما يوجب التوسط ؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع)) .

وتارة يكون ممتنعاً لمانع كحصر الخبر نحو : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [1] ، وكخفاء إعرابهما نحو : ((كان موسى صديقي)) ، وكتأخير مرفوع الخبر نحو : ((كان زيد حسناً وجهه)) ؛ إذ لو قدم

قوله [فليس بصحيح] ؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسط ؛ إذ لو قدّم الخبر على الناسخ لم يمتنع ، وجوابه : أنهم أرادوا بوجوب التوسط : الوجوب الإضافي أي : بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب ، أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العمل .

قوله [كحصر الخبر] ؛ لأنَّ المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بـ((إلا)) ، فإنْ قيل : ما المانع من تقديم الخبر مع إلا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأنْ يقال : ((إلا قائماً لم يكن زيد)) ، قلت : لامتناع تصدير ((إلا)) .

قوله [كخفاء إعرابهما] لخوف التباس الاسم بالخبر .

قوله [وكتأخير مرفوع الخبر] أما تأخير المنصوب نحو : ((آكلاً كان زيدٌ طعامك)) فلا يمتنع تقديمه ، لكن يقبح ما لم يكن ظرفاً نحو : ((مسافراً كان زيدٌ اليوم)) و((راغباً كان زيد فيك)) ، وإلا فلا يقبح .

---

(1) الأنفال ـ ٣٥ .

وقيل : ((كان حسناً زيد وجهه)) أو ((حسناً كان زيد وجهه)) لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي .

[وقد يتقدم] الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة ، على الأصح ؛ بدليل : ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [1] ، فإنّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، كذا قيل ، وهو غير لازم ، فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ، بدليل : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ،

قوله [على الأصح] راجع لقوله : ((مع جميعها)) وقوله : ((ولو جملة)) ، وجميع ما مرّ في التوسط يجيء هنا ، ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدل بها الشارح .

قوله [كذا قيل] قائله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين ، وابن مالك وإنْ أطلق القاعدة مراده : أنّ ذلك هو الأغلب بدليل أنه صرح بذلك في شرح الكافية نقل[2] : ((وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً)) ، واحترز بقوله : ((غالباً)) عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم .

قوله [بدليل ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾] ؛ لأنه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه ؛ لأنّ ((أما)) لا يليها فعل .

---

(١) سبأ ـ ٤٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/١٧٢ .

وجوازهم نحو : ((زيداً لم أضرب وعمراً لن أضرب)) مع امتناع تقديم الفعل على ((لم ولن)) ، والأولى أنْ يستشهد ببيت العروض وهو قوله :

اعلموا أني لكم حـافظٌ ‌ ‌ ‌ ‌ شاهداً ما كنت أو غائبـا [1]

وقد يجب التقديم كأنْ يكون له صدر الكلام : ((أنحوياً كان زيدٌ)) ، وقد يجب التأخير كما يعلم مما مرّ .

ولا يستثنى من هذه الأفعال [إلا خبر ((ليس))] فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح ، قياساً على ((عسى ونعم)) بجامع الجمود .

قوله [وجوازهم : زيداً لم أضرب] إنما امتنع تقديم : أضرب لأنه معمول لعامل ضعيف ، وجاز تقديم : زيداً لأنه معمول لعامل قوي ، ولا يصلح هذا جواباً عن اللزوم كما لا يخفى .

قوله [كأنْ يكون له صدر الكلام] أي : ما لم يصدر الناسخ بـ((ما)) كما مرّ .

قوله [مما مرّ] أي : في وجوب التوسط من هذه الأفعال أي : من خبر هذه الأفعال .

---

(١) البيت من المديد بلا نسبة في كشف النقاب ١١٢ والعقد الفريد ٢٥٧/٦ وهو من شواهد كتاب العروض لابن جني وقد شاهدته مصورا في بعض الجاميع الألكترونية ولم أعثر على الكتاب .
والشاهد فيه ((شاهداً ما كنت)) فقد تقدم خبر ((كان)) عليها مع كونها مسبوقة بـ((ما)) و ((ما)) هذه لا يتقدم الفعل عليها .

وما احتج به المجيز من قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ (١) لا حجة فيه ؛ لجواز أنْ يكون ((يـوم)) منصوباً بفعل مقدر ـ أي : يعرفون ـ لا بالخبر ، أو أنه ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ، ولذلك جاز ((ما عندك زيد ذاهباً)) ولم يجز ((ما طعامك زيدٌ آكلاً)) ، لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ((ليس)) عليها إذا كان ظرفاً ، وقد أطلقوا منعه .

قوله [لجواز أنْ يكون ...] ؛ ولجواز أنْ لا يكون ((يوم)) منصوباً بل مبنياً على الفتح لإضافته الى الفعل ، وهو مرفوع المحل على الابتداء ، و((ليس مصروفاً)) : خبره كما قاله ابن الأنباري ، ويحتاج على هذا الى تقدير العائد ، وأنْ يكون ظرفاً لـ ليس ؛ لما فيها من معنى النفي كما قاله الدماميني تبعاً للرضي(٢) .

قوله [وقد أطلقوا منعه] قال شيخنا : ليس الأمر كذلك ، بدليل قوله فيما سبق : ((إلا خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح)) ، فقد حكي فيه الخلاف وأمره مشهور .

اللهم إلا أنْ يقال : مراده أنّ المصححين لعدم الجواز في الخبر يجيزون تقديم معموله إذا كان ظرفاً بناءً على صحة تلك القاعدة ، وهي أنهم يتوسعون في الظروف والمجـرورات ما لا يتوسع في غيرها ، فلعل هذا من جملة ما توسع فيه في الآية .

---

(١) هود ـ ٨ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٧

[و] إلا خبر [دام] فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع ((ما)) باتفاق ؛ لأنّ معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ، ولا على ((دام)) وحدها ؛ لعدم تصرفها ؛ ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، وظاهر كلام الألفية كالشرح [١] أنّ هذا مجمع عليه أيضاً .

قال المرادي : ((وفيه نظر ؛ لأنّ المنع معلل بعلتين ،

ألا ترى أنهم يقولون : ((إنّ بك زيدٌ مأخوذ)) و ((إنّ غداً أخاك راحل)) ، فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أنّ الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم ، لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره ؛ لأنّ من جملة أدلة المانع من تقديمه أنّ ((ليس)) أشبهت أختها ((ما)) ، و((ما)) لا يتقدم خبرها عليها مطلقاً .

وأما تلك القاعدة وهي ((أنّ تقديم المعمول لا يجوز إلا حيث يتقدم العامل)) فهي منازع فيها ، ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ((ليس)) كابن مالك ، والجواب عنها بما ذكر إنما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبي بما لا مزيد عليه .

قوله [بعلتين] هما عدم تصرف ((دام)) ، ولزوم الفصل .

---

(١) معنى كلامه : أن دعوى الاتفاق على منع تقدم خبر ((دام)) عليها الظاهرة من بيت الألفية :

وفي جميعها توسُّطُ الخبرْ أجِزْ وكلٌّ سبْقَهُ ((دام)) حَظَرْ

هي نفس دعوى ابن هشام في شرح القطر ـ ٢٩ ، وكلام المرادي مختصرا في توضيح المقاصد ١/١٨٠ .

وكلٌّ منهما لا ينهض مانعاً باتفاق)) .

ومثلُ ((دام)) كلُّ فعلٍ قارنه حرف مصدري كـ((يعجبني أنْ تكون عالمًا)) .

قوله [وكل منهما ...] بدليل اختلافهم في ((ليس)) مع الإجماع على عدم تصرفها ، وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ((ما)) المصدرية ، وقد يقال : اختلافهم في ((ليس)) لا ينافي الاتفاق في ((دام)) لمدرك يخصها ، وأيضاً لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا ، وقد يقال : أيضاً لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله .

هذا وفي شرح التوضيح [1] عند قوله ((إلا خبر ((دام)) اتفاقاً)) ما نصه :

((فلا يجوز تقديمه على ((ما دام)) اتفاقاً ؛ لأنَّ معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين ((ما)) و((دام)) على الصواب إنْ قلنا إنَّ الحرف المصدري لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإنْ قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً ، وهو اختيار ابن عصفور [2] ، فإنْ قلنا بعدم تصرف ((دام)) فينبغي أنْ لا يجري فيه الخلاف الذي في ((ليس)) ، وإنْ قلنا بتصرفها فينبغي أنْ يجوز قطعاً ، قاله الموضح في حواشيه)) .

قال شيخنا : ومن ذلك يعلم أنَّ تشبيه الشارح هنا الفعل المنفي بـ((ما دام)) مع قوله : ((لا توسطه)) لا يخلو عن إجمال وإبهام ، فليتأمل في تفصيله وتحريره .

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٨٨ ، وفيه ((الموصول الحرفي)) بدل ((الحرف المصدري)) .

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٩٠ ((كان وأخواتها)) .

وإذا نفي الفعل بـ((ما)) امتنع تقديم الخبر على ((ما)) ، كما يمتنع على ((ما دام)) ؛

قوله [وإذا نفي الفعل بـ((ما)) ...] هذا مذهب البصريين والفراء ، ولا فرق في ذلك بين أنْ يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي أو لا ، ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام ؛ لأنّ له الصدر ولا يمكن تصدره ؛ لفوات تصدر ((ما)).

قل شيخنا : ((وهل يمكن توسطه ؟ الظاهر لا ؛ لأنه بالتوسط تفوت صدارته)) ، وعموم قول الشارح : ((لا توسطه)) يقتضي خلافه ، ولكن في الرضي[1] ما يخالفه فينبغي تقييده .

وخرج بـ((ما)) غيرها كـ((لم ولن ولا وإنْ)) ، وجرى عليه السيوطي[2] ، وقال المرادي : ((ينبغي أنْ تكون ((إنْ)) كـ((ما)) ؛ لأنّ لها الصدر ، بدليل أنها تعلق نحو : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[3] .

---

(١) قول الشارح : ((لا توسطه)) عام يفهم منه جواز توسط الخبر بين ((ما)) النافية والفعل الناقص ، وهذا العموم يسبب إشكالاً حول كيفية توسط اسم الاستفهام لو كان خبراً لفعل ناقص ؛ لأن اسم الاستفهام يشترط به تصدره الكلام ، وفي حل التوسط هذا تفوت الصدارة ، وأما الرضي فقد أجاز وقوع اسم الاستفهام المفرد خبراً للفعل الناقص ، لكنه في صورة تقدمه لـ((ما)) النافية منع وقوع اسم الاستفهام خبراً ، وهذا معنى قول المحشي ((فينبغي تقييده)) أي : تقييد إطلاق كلام الشارح ((لا توسطه)) بكلام الرضي ، أعني : منعه كون اسم الاستفهام خبراً للفعل الناقص حل تقدم ((ما)) النافية . انظر شرح الكافية ٢٩٧/٢ .

(٢) الهمع ٣٧٢/١ .

(٣) الإسراء ٥٢ .

لأنَّ ((ما)) لها صدر الكلام لا تَوَسطُهُ بينها وبين الفعل ، فيجوز : ((ما قائماً كان زيد)) دون ((قائماً ما كان زيد)) .

وأطلق ابن مالك (١) أنْ لا تعلق ، فالقياس أنها كـ((ما)) عنده .

وفي المغني (٢) في بحث ((إذا)) : ((إنَّ ((ما)) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين ، واختلفوا في ((لا)) فقيل لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول ، ونحو : ((إنْ لا تقم أقم ، وجاء بلا زاد)) ، وقيل : إنْ وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر ؛ لحلولها محل أدوات الصدر وإلا فلا ، هذا هو الصحيح .

قوله [لا توسطه بينها وبين الفعل] أي : بين ((ما)) والفعل ، ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز ، وحينئذٍ فالتشبيه بـ((دام)) إنما هو في التقدم في الجملة فافهم .

ثم لا فرق في الفعل بين أنْ يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أو لا ، كما في منع التقدم ، فيجوز التوسط في ((ما زال)) ، ((... نحو : ((ما قائماً زال زيدٌ)) ـ كما في التصريح (٣) ـ .

وقال الشاطبي : ((وأما ما كان النفي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم)) ، قال شيخنا : ((ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي لأنه لما تلازما صارا كالشيء الواحد)) انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٣/١ .

(٢) المغني ٩٧/١ .

(٣) شرح التصريح ١٨٩/١ ((كان وأخواتها)) .

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ، ووقوعه مفرداً وجملة لها رابط .

وهذا ليس خاصاً بـ((ما)) وحدها بل عام في سائر حروف النفي ، فلا يصح أنْ يقال : ((لا قائماً يزال زيدٌ)) و((ما خارجاً انفك عمرو)) ، انتهى المراد نقله منه بحروفه .

قوله [في جواز تعدده ...] أي : لا في حذفه ، فإنه لا يجوز حذفه ، ولا حذف الاسم لا اختصاراً ولا اقتصاراً ، كما نقله أبو حيان [1] عن أصحابنا ، أما الاسم ؛ فلأنه يشبه الفاعل ، وأما الخبر ؛ فلأنه صار عندهم عوضاً من المصدر ؛ لأنه في معناه ؛ إذ ((القيام)) مثلاً كون من أكوان زيد ، والأعواض لا يجوز حذفها ، قالوا : وقد تحذف في الضرورة .

ومن النحويين من أجاز حذفه اختصاراً ، وفصّل ابن مالك [2] : فمنعه في الجميع إلا ((ليس)) إذا كان اسمها نكرة عامة ، فيحذف خبرها اختياراً ، ولو بلا قرينة تشبيهاً بـ((لا)) .

ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه في : ((إنْ خيراً فخير)) ؛ لأنه مخصوص بذلك ، أو بحذف الخبر وحده ؛ إذ رب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز وحده ، ويخالف خبر ((كان)) خبر المبتدأ في اقترانه بالواو إذا كان جملة تشبيهاً بالجملة الحالية نحو :

فأمْسَى وَهوَ عُريانُ [3]

---

(١) الهمع ١/٣٦٩ .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٤٠ .

(٣) البيت تقدم تخريجه في ص ٢٣٩ بحث المبتدأ والخبر فراجع .

وله مع الاسم حالات ، فإنْ كانا معرفتين : فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقاً : فإنْ علمهما وجهل انتساب أحدهما الى الآخر فالاسم هو الأعرف على المختار

قوله [حالات] أي : ثلاث .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان أعرف أو لا .

قوله [فإنْ علمهما ...] فيه إشارة الى أنّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد ؛ لأن العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر ؛ لأن السامع علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستفاد أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات .

قوله [فالاسم هو الأعرف على المختار] أي : وجعل الاسم غير الأعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغني[1] :

((واعلم أنهم حكموا ؛ لـ((أنْ وأنّ)) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك ، فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [2] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف)) انتهى .

وبين هذا وما أجازه ابن مالك[3] من الإخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم ، ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى ☜☜

---

(١) المغني ٢/٤٥٣ .

(٢) الجاثية ـ ٢٥ ، والنمل ـ ٥٦ .

(٣) شرح التسهيل ١/٣٣٧ .

....

....

﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾[1] ، ومقابل المختار التخيير ، كما لو استويا تعريفاً ، وتقييده في المغني[2]: ((بأنْ وإنّ)) اتفاقي لا للاحتراز ، بدليل إطلاقه في الجهة السادسة من الباب الخـامس : ((أنّ الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة)) ، ولم يخصه بـ((أنْ وإنّ)) .

وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير كما لا يخفى ، وقوله[3] ((بمصدر معرف)) يقتضي أنهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير ، فيجوز وصفهما ، كما إذا قيل : ((أعجبني ما صنع رجل حسن)) ، ولك على هذا أنْ تجعل الصفة للمصدر المقدر أي : ((صنع رجل حسن)) ، إلا أنْ يقال : لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما ؛ لأنّ امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير .

هذا وأورد : إنّ كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة ، وأجيب : بأنه جاز أنْ يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير ؛ لأنّ عدم المانع ليس جزءً من المقتضي ولا شرطاً في وجوده .

واقتضى كلامه أنّ المصدر المقدر مما ذكر يعرف بالإضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بمثابة الضمير ، ولم ينقل عن أحد من الأئمة ما يخالفه ، والإمام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول إذا لم يخالف المنقول ، وليس في كلامه ما يقتضي أنّ المضاف الى ذي الأداة إذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافاً للدماميني .

---

(١) الأنفال ـ ٦٢ .

(٢) المغني ٥٧٤/٢ ((الباب الخامس)) .

(٣) يعني قول ابن هشام في المغني ٤٥٣/٢ ، وانظر نصّ كلامه في الصفحة السابقة .

ما لم يكن الآخر اسم إشارة اتصل به ها التنبيه ، فإنْ لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير ، وكذا إنْ كانا نكرتين ، ولكلٍّ منهما مسوّغ ، وإنْ كان لأحدهما فقط فهو الاسم ، وإنْ اختلفا تنكيراً وتعريفاً ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ،

قوله [ما لم يكن الآخر] فإنْ كان أحدهما اسم إشارة واتصل به ما ذكر تعيّنَ للاسمية ؛ لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال : ((كان هذا أخاك ، وكان هذا زيداً)) ، إلا مع الضمير فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أنْ تجعله مبتدأ وتدخل التنبيه عليه ، فتقول : ((ها أنا ذا)) ، ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ ؛ لأنّ الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلاً : ((هذا أنا)) .

قوله [فإنْ لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير] فتقول : ((كان زيد أخا عمرو ، و كان أخو عمرو زيدا)) .

قوله [وكذا إنْ كانا ...] أي : مثل ذلك في التخيير فتقول : ((كان خير من زيد شراً من عمرو)) وتعكس .

قوله [وإنْ كان لأحدهما] نحو : ((كان خير من زيد امرأة)) .

قوله [وإنْ اختلفا ...] نحو : ((كان زيد قائماً)) ، وأمّا إذا كان للنكرة مسوغ فالأحسن كما قالوا أنْ تجعلها الخبر ، نحو : ((كان عبد الله رجلاً صالحاً)) ، ولك أنْ تجعلها الاسم فتعكس .

ولا يعكس إلا في الضرورة ،

قوله [ولا يعكس إلا في الضرورة] كقوله :

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا [1]

والبيت الآتي .

وأما قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ [2] بتأنيث ((تكن)) ورفع ((آية)) .

فإنْ قدرت ((تكن)) تامة فاللام متعلقة بها و((آية)) فاعلها و((أنْ يعلمه)) بدل من ((آية)) أو خبر لمحذوف أي : هي أنْ يعلمه .

وإنْ قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة و((أنْ يعلمه)) : مبتدأ ، ((وآية)) : خبره ، والجملة خبر كان ، أو ((آية)) : اسمها و((لهم)) خبرها و((أنْ يعلمه)) بدل أو خبر لمحذوف .

وأمّا تجويز الزجاج كون ((آية)) اسمها و((أنْ يعلمه)) خبرها فردوه لما ذكرناه ، من أنّ الاسم والخبر إذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم ، واعتذر له بأنّ النكرة قد تخصصت بـ((لهم)) كذا في المغني [3] .

---

(١) عجز بيت من الوافر للقطامي في ديوانه ٣١ والخزانة ٣٦٧/٢ وشرح التسهيل ٣٣٨/١ ، وتمامه :

قفي قبلَ التفرّقِ يا ضُباعا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

والشاهد : الإخبار بالمعرفة ((الوداعا)) عن النكرة ((موقف)) وهو اختياري على رأي ابن مالك لتمكن الشاعر من قول : ((ولا يك موقفي منك الوداعا)) فهو غير مضطر ، إما على رأي الجمهور فهو ضرورة .

(٢) الشعراء ـ ١٩٧ والقراءة في البدور الزاهرة ـ ٢٣٠ .

(٣) المغني ٤٥٣/٢ ـ ٤٥٤ .

وجوّزه ابن مالك [1] اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، ومن وروده قوله :

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ [2]

[وتختص الخمسة الأول] ـ وهي ((كان وظل)) وما بينهما ـ [بمرادفة صار] الدالة على تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة أخرى :

قوله [اختياراً] بناءً على طريقته في تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من أنْ يقول ((موقفي)) بالياء ويرفع ((مزاجها)) على أنّ ((كان)) شأنية ، وقيل : إنّ البيتين ونحوهما من القلب .

قوله [غير صفة محضة] فلا يجوز عنده : ((كان قائم زيداً)) بخلاف ((كان قرشي زيداً)) .

قوله [وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار] فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ،ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي وغيره [3].

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٧/١ـ٣٣٨ .

(٢) عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ٥٩ والتسهيل ٣٣٨/١ وبلا نسبة في المغني ٤٥٣/٢ . وتمامه :

كأنَّ سُلافةً في بيتِ راسٍ ... يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

والشاهد : جعل ((مزاجها)) وهو معرفة خبراً لـ((كان)) ، و((عسل)) اسمها وهو نكرة مع عدم الاضطرار على رأي ابن مالك لأنّ الشاعر يمكنه أنْ يقول : ((يكون مزاجُها عسلٌ)) فيجعل اسم ((كان)) ضمير ((سلافة)) و ((مزاجها عسل)) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ((كان)) .

(٣) الهمع ٣٦٣/١ ((كان وأخواتها)) .

إما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحداً نحو : ﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [1] ،

☜ وأما مجيء ((بات)) بمعنى ((صار)) وإنْ ذكره صاحب الكشاف[2] فليس بصحيح لعدم شاهد عليه . وأمّا : ((أين باتت يده)) [3] ، والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أنْ يقل أنها خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب ؛ لأنّ غالب النوم بالليل .

قوله [أما باعتبار العوارض] نحو : ((صار زيدٌ غنياً)) فإنّ معناه : إنه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي الغنى .

قوله [أو الحقائق] بأنْ يكون الانتقل من حقيقة الى حقيقة أخرى ، نحو : ((صار الطين خزفاً)) ، وجعل تحوّل الحقيقة سبباً لتحول الصفة ؛ لأنه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة . وعبارته في شرح المتممة كعبارة غيره : ((... ((صار)) الدالة على انتقل الاسم من صفة الى صفة ، أو من حقيقة الى حقيقة [4] ، ويكون أيضاً للانتقل من مكان الى مكان نحو : ((صار زيد الى عمرو)) ، وانظر هل تكون للانتقل في الزمان كأنْ تقول مثلاً : ((صار الربيع الى الصيف)) أم لا يتصور ، أو ((صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء)) ...)) ، فحرره بالنقل .

قوله [﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴾] أي : صارت غباراً منتشرا .

---

(1) الواقعة ٦ ـ ٧ .

(2) شرح المفصل المجلد الثالث جـ٧ / ٣٧٥ ((كان وأخواتها)) .

(3) عن أبي هريرة عنه ﷺ أنه قل ((إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده)).البخاري في الوضوء بلب ٢٦، ومسلم في الطهارة الحديث ٨٧ و ٨٨ .

(4) الفواكه الجنية ـ ٢٣٤ ط دار الفكر تحقيق عماد علوان ، وهنا خلل في الفواكه ط الكتب العلمية سقط منها حوالي الصفحة وربما أكثر ، فلذلك اعتمدت هنا على ط دار الفكر ناشرون ، فلاحظ .

وقوله :

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا

وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ (1) ، وقال الشاعر :

أضحى يُمَزِّقُ أثوابي ويَضْـربُني

وقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (2)

قوله [أمست خلاءً (3)] صدرُ بيتٍ عجزه :

أخنى عليها الذي أخنى على لُبَـدِ

والاستشهـاد إنما هو باعتبار ((أمست خلاءً)) لا باعتبار ((أمسى أهلها احتملوا)) ؛ إذ لو كان بمعنى ((صار)) لم يقع الماضي خبراً ، ويقال : ((أخنى عليه)) أتى عليه وأهلكه ، و((لبد)) آخر نسور لقمان ، وهو منصرف ؛ لأنه ليس بمعدول .

قوله [أضحى ...] صدر بيت عجزه :

أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغـي عِنْـديَ الأَدَبـا (4)

---

(1) آل عمران ـ ١٠٣ .

(2) الشعراء ـ ٤ .

(3) البيت من البسيط للنابغة في ديوانه ٣١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٢٦/١ ، والهمع ٣٦٣/١ . والشاهد في ((أمست خلاءً)) أي : صارت . أما منع كون ((أمسى)) الثانية بمعنى ((صار)) فللزوم كون خبرها ماضياً وهو ممنوع ؛ لأنَّ ((صار)) وما بمعناها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ، كذا في الهمع ٣٦٠/١ .

(4) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح قطر الندى ١٣١ والارتشاف ٧٨/٢ وشرح ابن طولون على الألفية ٢٠٠/١ . والشاهد فيه : مجيء ((أضحى)) بمعنى ((صار)) ؛ لأنه يدل على التحول .

وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة ((صار)) تختص ((صار وليس)) وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماضٍ ، فلا يقال : ((صار زيدٌ عَلِمَ)) ولا ((ما دام زيد قَعَدَ)) ، وكذا البواقي ؛ لأنّ هذه الأفعال تفهم

قوله [وما بعدهما] وهي : ((زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام)) ، وكذا ما بمعنى ((صار)) كما مرّ ، وإنْ أوهم كلام الشارح خلافه .

وأمّا بقية أفعال هذا الباب : فالبصريون على جواز كونه فعلاً ماضياً وإنْ كان بدون ((قد)) ، وشرط الكوفيون اقترانه بـ((قد)) ظاهرة أو مقدرة ،

وهو الصحيح ، خلافاً لما يوهمه كلام السعد في حاشية الكشاف مشيراً الى أنه مذهب النحاة قاطبة ، وذلك أنه قال : ((جعـــل خبر ((كان)) فعلاً ماضياً من غير ((قد)) مما يأباه النحاة ، لكنه واقع في التنزيل نحو : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ [1] ، فلا وجه للمنع)) انتهى ، وقد علمت التفصيل في المسألة .

فائدة : قال في المنهل وشرحه [2] : ((ويقعن خبراً لـ((كان)) نحو : ((كان زيدٌ أصبح صائماً)) بلا عكس)) ، فلا يجوز : ((أصبح زيد كان صائماً)) ، وذلك لأنّ ((كان)) يدل على كون مطلق ، وأخواتها تدل على كون مقيد ، ففي وقوعها خبراً لـ((كان)) فائدة جديدة تتحصل فجاز الإخبار ، بخلاف العكس ؛ لعدم تجدد الفائدة المسوغ للإخبار ؛ إذ الكون المطلق الذي يدل عليه ((كان)) في ضمن الكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها .

وانظر في عموم المتن : ((ويقعن خبراً لـ((كان)) بلا عكس)) فإنه يشمل ((ما زال)) وأخواتها ، الظاهر أنه ليس مرادا .

---

(١) يوسف ـ ٢٦ .

(٢) المنهل الصافي ٢/٣٧١ .

الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا .

[و] تختص [غير ((ليس وفتئ و زال))] من هذه الأفعال [بجواز التمام أي : الاستغناء] بالمرفوع [عن الخبر] ، ويقال له فاعل حقيقة ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك [1].

وذهب الأكثرون الى أنّ معنى تمامها : دلالتها على الحدث والزمان ، فعلى الأول معنى نقصانها : عدمُ اكتفائها بالمرفوع ، وعلى الثاني : دلالتها على الزمان فقط .

قوله [وتختص غير ((ليس)) ...] شمل ((ظلّ)) وبه صرح ابن مالك [2] ، وقال : ((تكون تامة بمعنى ((طال أو دام)) ...)) .

وقال الرضي[3] : ((قالوا : ولم تستعمل ((ظل)) إلا ناقصة)) انتهى ، ونقل عن المهاباذي ، قال أبــو حيان [4] : ((وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو إنها تكون تامة)) .

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧٧/١ ما نصه : ((هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالاً ناقصة ، فلازَمَ النقص منها ((ليس و زال وفتئ)) ، وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة ، أي : مستغنية بمرفوع عن غيره إلا على سبيل الفضلة)) .

(٢) شرح التسهيل ٣٢٣/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح الكافية ٢٩٠/٢ .

(٤) نقل أبو حيان في الارتشاف ٧٧/٢ المخالفة عن المهاباذي ولكنه لم يحتج عليه بنقل أئمة اللغة ، فقوله ((مخالف لنقل أئمة اللغة ....)) غير موجود في الارتشاف فراجع .

قال في المغني[1]: ((والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس)) .

قوله [والصحيح أنها ...] ؛ ((لأنها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف إلا الحدثِ فتعين أنه مدلولها)) ، قاله اللقاني .

وفيه بحث ؛ لأنّ الأزمنة الماضية مختلفة في نفسها بالصباحِ والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها ، وأيضاً فإذا كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص ((كان)) التامة بتفسيرها بـ((حصل)) ، و((دام)) التامة بـ((بقي)) وهكذا ، إلا أنْ يقال : إذا كانت ناقصة فالمتصف بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها ، وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده ، وحينئذٍ فلا إشكال في التخصيص .

ويدفع البحث بأنّ هذا لا يطرد ؛ لأنه الأظهر في نحو : ((أصبح زيد مقيماً ، وأمسى مسافراً)) حيث يقال : إنّ الزمان اختلف فيهما ؛ لأنه في الأول ماض صبلحي ، والثاني ماض مسائي ، ولا يظهر في نحو : ((كان زيد غنياً ، وصار زيد غنياً)) ؛ إذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر .

فإنْ قلت : إذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله .

قلت : مصدر خبرها مضافاً الى اسمها .

وقوله : ((إلا ليس)) أي : فإنها لا تدل على الحدث ، والمراد أنها لا تدل عليه استعمالاً ، وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعاً ، فلا ينافي قول الرضي[2] : ((إنها تدل على الحدث)) ؛ لأنّ مراده إنها تدل عليه وضعاً فتفطن .

---

(١) المغني ٤٣٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٩٠/٢ .

وأبطل ابنُ مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل .

قولِه [بعشرة أمور] [1] أحدها : أنّ الحكم بكونها أفعالاً يستلزم دلالتها على الحدث ؛ لأنّ الحدث جزء ماهية الفعل .

الثاني : لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى

الثالث : لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض .

الرابع : لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها ((أنْ)) المصدرية نحو : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [2] ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح .

الخامس : لو لم تدل عليه لم يُبْنَ منها اسم فاعل ؛ لأنه لا دلالة له على الزمان بل الحدث .

السادس : أنها لو لم تدل عليه لم يُبْنَ منها أمر ؛ لأنه لا يبنى مما لا دلالة له على الحدث .

السابع : أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ؛ لأنّ الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية ، فالأولى أولى بالبقاء .

الثامن : أنّ من جملتها ((دام)) ومن شرط إعمالها تقدم ((ما)) المصدرية ، ومن لوازم ذلك تقدير المصدر .

التاسع : من جملتها ((انفك)) ولابدّ معها من نافٍ ، فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أنْ يكون معنى ((ما انفك زيد غنياً)) :

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٠/١ ـ ٣٢٣ مع اختصار للأمور العشرة واختلاف في ترتيبها .

(٢) الأعراف ـ ٢٠ .

وفي الارتشاف [1] : وهذا الخلاف مبنيٌ عليه خلاف من أنها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا ، فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن قال : لا مَنَعَ ذلك ،

ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد .

العاشر : الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث ، فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل . ولا يخفى ما في بعضها من النظر .

قوله [هل يتعلق بها الظرف ...] حكى أبو حيان [2] الخلاف في عملها في الحل ، وأما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول بإثباته لها ؛ لأنهم عوّضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافي وطائفة ، فيقال : ((كان زيد قائماً كوناً)) . قال في المغني [3] :

((واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [4] ، فإنَّ اللام لا تتعلق بـ((عجباً)) ؛ لأنه مصـــدر مؤخر ، ولا بـ((أوحينا)) ؛ لفساد المعنى ؛ ولأنه صلة لـ((أنْ)) ، وقد مضى عن قريب أنَّ المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً أنْ تكون متعلقة بمحذوف هو حل من ((عجباً)) ،

---

(١) ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، وما نقله الشارح معنى كلام أبي حيان مع بعض عباراته .

(٢) ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، وقد نقل أبو حيان إجازة السيرافي فراجع .

(٣) المغني ٤٣٦/٢ ((الباب الثالث أحكام شبه الجملة ـ هل يتعلقان بالفعل الناقص)) ، وقول ابن هشام : ((عن قريب)) يعني في ٤٣٥/٢ من المغني فانظرها .

(٤) يونس ـ ٢ .

....

....

على حد قوله :

لميَّـةَ موحِشـاً طَلَـلُ [1]

...)) انتهى . وقوله : ((قد مضى عن قريب)) ، أي : في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾[2] فإنه يجوز تعلّق ((في الأرض)) بـ((سركم وجهركم)) ، ولا يرد بأنّ فيه تقديم معمول المصدر ؛ لأنّ المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته ، والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بـ((عجباً)) .

واعلم أنّ المصنف لم يفصح في المغني عن سرّ عدم تقدير المصدر فيما ذكر بـ((أنْ)) والفعل ، وسببه كما قال في شرح القصيدة [3] أنه : ((ليس فيه معنى الحدوث)) ، وقال : ((ولا يقدح ذلك في عمله في الظرف ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه رائحة الفعل)) ، وبذلك يسقط قول الدماميني : ((لم لا يجوز أنْ يكون مقدراً بـ﴿ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

---

(١) من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وبلا نسبة في الأوضح ٨٢/٢ وشرح الشذور ٤٢ ، وتمامه :

لمِيَّةَ موحِشـاً طَلَـلُ   يلوحُ كأنَّـهُ خِلَـلُ

والشاهد في قوله : ((موحشاً)) فقد نصبه على الحال ، وكان أصله صفة لـ((طلل)) ، وتقديره : ((لمية طلل موحش)) فلما تقدمت الصفة على موصوفها صارت حالاً . وقياسه على الآية الشريفة أنّ متعلق ((للناس)) صفة لـ((عجبا)) فتقدم عليه ، فيصير المتعلق المحذوف حالا .

(٢) الأنعام ـ ٣ .

(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ـ ٤٤ .

((وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فـ((كان)) بمعنى : حصل [نحو : ﴿ إِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [1]] أي : وإنْ حصل)) .

قولهُ [كانت بمعنى فعل لازم] كذا في شرح التوضيح[2] .

لكنْ يرد عليه : أنّ ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر[3] : أنّ ((كان)) تأتي بمعنى : ((كفل)) ، وبمعنى : ((غزل)) نحو : ((كان فلان الصبي)) إذا كفله ، ((وكان الصوف)) إذا غزله ، وأنّ ((صار)) تأتي بمعنى : ((ضم)) نحو : ((صار فلان الشيء)) بمعنى : ضمّه اليه .

وزاد في التسهيل أنّ : ((صار)) تأتي بمعنى : ((قطع)) ، فلعل المراد أنّ الأغلب كونها بمعنى فعل لازم .

قوله [بمعنى حصل] عبّر ابن مالك[4] بـ ثَبَتَ ، وقل : ((ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو : ((كان الله ولم يكن شيء قبله)) ، وتارة بـ حَدَثَ نحو :

إذا كـانَ الشـتاءُ فـأدفِئوني [5]

وتارة بـ حَضَرَ نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، وتارة بـ قَدَّرَ

---

(1) البقرة ـ ٢٨٠ .

(2) شرح التصريح ١/١٩٠ ((كان وأخواتها)) .

(3) شرح الكافية الشافية ١/١٧٦ ـ ١٧٧ و شرح التسهيل ١/٣٦٣ .

(4) شرح التسهيل ١/٣٦٤ ، وفي التسهيل ((كان الله ولا شيء معه)) .

(5) صدر بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ١/٢٥٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٦٤ وشرح الشذور ٣١٥ ، وتمامه :

إذا كـانَ الشـتاءُ فـأدفِئوني   فـإنَّ الشـيخَ يُهرِمُـهُ الشـتاءُ

والشاهد نيه مجيء ((كان)) بمعنى ((حدث)) .

و((أمسى وأصبح)) بمعنى : دخل في المساء وفي الصباح ، نحو : ﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ [حِينَ تُمْسُونَ]﴾ أي : تدخلون في المساء [﴿ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[1]] أي : تدخلون في الصباح .

و((دام)) بمعنى : بقي نحو ﴿خَالِدِينَ فِيهَا [مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ]﴾[2] أي : بقيت .

و((أضحى)) بمعنى : دخل في الضحى ، نحو : أضحينا ، أي : دخلنا في الضحى .

و((بات)) بمعنى : ((عرّس)) ، كقول عمر ﷺ : ((أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى)) ، أي : عرّس بها ،

أو ((وقع)) ، نحو : ((ما شاء الله كان)) ...)) انتهى .

قيل : ((والتعبير بـ((قدر)) مشكل ؛ لأنّ شاء الله بمعنى : قدر ، فيتحد السبب والمسبب)) انتهى ، وفيه نظر : كما قال شيخنا ؛ لأنّ ((شاء)) بمعنى : أراد ، كما هو مقرر في الأصول .

قوله [بمعنى : بقي] أي : أو سكن ، ومنه في الماء الدائم .

قوله [بمعنى : عرّس] ـ بمهملات ، والراء مشددة ـ والتعريس : نزول استراحة بغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الأصمعي وأبو زيد .

---

(١) الروم ـ ١٧ .

(٢) هود ـ ١٠٧

وقد تكون بمعنى : ((نزل)) ، قالوا : بات بالقوم ، أي : نزل بهم ليلا .

و((صار)) بمعنى : ((انتقل)) ، نحو : صار الأمر إليك أي : انتقل ، وقد تأتي بمعنى : ((رجع)) نحو : ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [1] أي : ترجع .

و((ظل)) بمعنى : ((دام واستمر)) نحو : ((ظل اليوم)) أي : دام ظله .

و((برح)) بمعنى : ذهب ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ ﴾ [2] ، أي لا أذهب .

قوله [بمعنى : نزل] أي : ليلاً ، بدليل ما بعده .

قوله [قالوا : بات ...] وقالوا بات فلان القوم ، ولا ينبغي أنْ تفسّر هذه بـ((نزل)) ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، و((نزل)) بالباء ، بل ((يأتي)) .

قوله [بمعنى : دام واستمر] العطف تفسيري .

قوله [بمعنى : ذهب] أي : ((أو ظهر)) كما في التسهيل [3] ، وفي الصحاح [4] ((برح الخفاء ، أي : وضح الأمر ، كأنه ذهب السرّ وزال فجمع بينهما)) .

---

(1) الشورى ـ ٣٥ .

(2) الكهف ـ ٦٠ .

(3) شرح التسهيل ٣٢٣/١ .

(4) الصحاح ٣٦٣/١ مادة ((برح)) .

و((انفك)) بمعنى : انفصل ، نحو : ((فككت الخاتم فانفك)) أي : انفصل .

وأما ((ليس وفتئ وزال)) فإنها ملازمة للنقص ،

قوله [بمعنى : انفصل] أي : أو خلص ، قالوا : ((فككت الأسير فانفك)) أي : خلص ، ((وانفك)) فيهما مطـــاوع لـ((فك)) بخلاف الناقصة فإنها كـ((انطلق)) ومعناها ((زال)) ، وتختص بالجحد ، فهذه فروق ثلاثة .

قوله [وفتئ] بكسر التاء ؛ إذ هي الملازمة للنقص ، وأما ((فتأ)) بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى : ((كسر أو أطفأ)) كما في شرح التسهيل[1] عن الفـراء ، يقل : ((فتأته عن الأمر : كسرته ، وفتأت النار أطفأتها)) ، وتوهم أبو حيان [2] : أنه تصحيف من ابن مالك ، وإنما ذلك ((فثأتُ بالثاء المثلثة)) ،

وفيه : إنه ليس بممتنع أنْ تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ، ولابن مالك كتاب سماه ((ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه)) ، وقد انتصر صاحب القاموس[3] لابن مالك ، وانظر لم لـزم : ((فتئ و زال)) النقص دون ((برح وانفك)) مع أنّ المعنى واحد ، وما سره غير السماع .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٢٥ .

(٢) الهمع ١/٣٦٩ .

(٣) قل في القاموس المحيط ١/٢٣ ((... ((ما فتأ)) مثلثة التاء : ما زال كما أفتأ ، وفتئ عنه : كسمع وانقدع عنه ، أو خاص بالجحد ، و ﴿ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ أي : ما تفتأ ، و كمنع وكسر وأطفأ عن ابن مالك في كتابه : جمع اللغات المشكلة ، وعزاه للفراء ، وهو صحيح ، وغلط أبو حيان وغيره في تغليط ...)) .

وما أوهم خلاف ذلك يؤول .

[و] تختص [كان]

قوله [وما أوهم خلاف ذلك يؤول] نحو : قول الراجز :

وفي حُمَيّـا بغيـهِ تَفَجُّـسُ ولا يزالُ وهوَ ألـوى ألـيَسُ [1]

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، وتأويله أنّ الخبر محذوف والتقدير : ولا يزال متفجساً وهو ألوى أليس ، و((التفجس)) : التكبر ، والـ((أليس)) : الشجاع ، وقوله :

إنما يجزي الفتى لـيس الجمـل [2]

وتأويله على جعل ((الجمل)) اسم ((ليس)) وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على ((الفتى)) أي : ليسه الجمل ، ثم حذف لاتصاله .

قوله [وتختص كان ...] أي : هذه اللفظة من حيث هي ، لا الناقصة بخصوصها ؛ لأنّ من جملة الخصائص الزيادة ،

---

(١) البيت من الرجز لجندل بن المثنى في المنصف ٨٣/٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٤/١ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٧٧ . ما نقله المحشي هو نص كلام ابن مالك في التسهيل وشرح الكافية الشافية ، والجملة الحالية ((وهو ألوى أليس)) أغنت عن خبر ((زال)) فقد يعضد هذا الرجز رأي أبي علي الفارسي الذي أجاز جعل ((زال)) تامة قياساً على أخواتها ..

(٢) عجز بيت من الرمل للبيد في ديوانه ١٤١ وفي شرح التسهيل ٣٢٠/٢ وبلا نسبة في شرح الكافية ٣٠٠/٢ ، وتمامه :

إذا أقرضـتَ قرضـاً فـأجزِهِ إنما يُجزي الفتى ليس الجمل

والشاهد فيه : ((ليس الجمل)) فإنها توهم كون ((الجمل)) فاعلٌ بـ((ليس)) لعدم خبر لها ، ولكنهم اتفقوا على أن ((ليس)) ملازمة للنقص فوجب التأويل كما ذكره المحشي .

بمرادفة ((لم يزل)) كثيراً ، فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِراً ﴾ [1] .

و[بجواز زيادتها متوسطة] بين شيئين ، متلازمين ، ليسا جاراً ومجرورا ، كالمبتدأ وخبره نحو ((زيدٌ كان عالمٌ)) ، والفعل ومرفوعه نحو ((لم يوجد كان مثلك)) ، والموصول وصلته نحو ((جاء الذي كان ضربته)) ،

والزائدة قسيمتها لا قسم منها ، والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر ، لا بلجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شيء منها لا بشرط ولا بغير شرط ، ولا ينافي أنّ غيرها يختص بامور كما لا يخفى .

قوله [بمرادفة ((لم يزل))] فيه نظر إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل .

والذي يظهر أنْ يقل : تختص ((كان)) بإفادة استمرار خبرها لاسمها ، والأصل في ((كان)) أنْ لا تدل على استمرار ولا انقطاع ، بل ذلك الى القرينة ، ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع خلافاً لأبي حيان [2] لأنه لا ملازمة بين مضي الشيء وانقطاعه .

قوله [متوسطة] أي : داخلة كما مرّ ، وأطلق قومٌ منهم الجوهري الزيادةَ عليها في مثل : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[3] مع تصدرها .

قوله [ليسا جاراً ومجروراً] فلا تزاد بينهما ؛ لشدة الاتصل بينهما ، فكأنهما كلمة واحدة ،

---

(١) الكهف ـ ٤٥ .

(٢) الارتشاف ٢/٩٥ .

(٣) النساء ـ ٩٦ ، النساء ـ ١٠٠ ، النساء ١٥٢ .

والموصوف وصفته نحو : ((جاء رجل كان عالم)) ، واطراد زيادتها بين ((ما)) وفعل التعجب [نحو : ((ما كان أحسن زيداً))] ، ومعنى زيادتها ∴ أنه لم يؤت بها للإسناد .

ﻫ ونحو :

على كـانَ المسـوَّمةِ العـرابِ [١]

ضرورة أو شاذاً ؛ خلافاً للبدر بن مالك والرضي [٢] .

قوله [ومعنى زيادتها ...] أي : وإلا فهي دالة على المضي مع التأكيد ، أو مؤكدة فقط من غير دلالة على المضي نحو : ﴿ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [٣] ، وإلا فأين المعجزة ، و ((صَبِيّاً)) على هذا حال .

وذكر الرضي [٤] ما حاصله : أنّ ((كان)) الزائدة لا تدل على الزمن الماضي ، وإنّ ما تدل عليه كالزائدة نحو : ((ما كان أحسن زيداً)) ، فالحكم بزيادتها فيه تجوّز ؛ لدلالتها على الزمن الماضي ، وأنها جردت عن الدلالة على الحدث ، ووجّه بذلك عدم عملها ؛ لأنها إذا جردت عن ذلك لم يبق إلا الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً ، فبقيت كالظرف . ﻫ

---

(١) عجز بيت من الوافر بلا نسبة في شرح الكافية ٢٩٣/٢ والأوضح ١٨١/١ والهمع ٣٨١/١ ، وتمامه :

سَرَاةُ بني أبـي بكـر تَسَـامى على كانَ المسـوَّمةِ العـرابِ

والشاهد في قوله : ((على كان المسومة)) فقد زاد ((كان)) بين الجار والمجرور شذوذا .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ـ ١٠٠ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

(٣) مريم ـ ٢٩ .

(٤) شرح الكافية ٢٩٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

....

....

قال الشهاب القاسمي : ((إنّ تجردها عن ذلك غير ضروري ،بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ، ويؤيده أنّ سيبويه قال بزيادتها في قوله :

وجـيرانٍ لنـا كـانوا كـرامِ [1]

وقالوا إنّ عملها في الضمير ليس مانعاً من زيادتها ، ولا فرق بين الضمير والظاهر ، بل جوز ابن مالك في نحو :

أتـاكِ أتـاكِ اللاحقـونَ [2]

إلغاء الثاني ونسبة العمل لهما ، وإنْ أجاز إلغاؤه مع الظاهر الذي لا يتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة ((كان)) مع بقاء دلالتها على الحدث)) انتهى .

لكن نقل في المغني[3] في بحث ((لعل)) في الكلام على هذا البيت أنّ الجمهور على أنّ الزائد لا يعمل .

---

(١) عجز بيت من الوافر للفرزدق في ديوانه ٥٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٨٩/١ والنكت ٥٢٣/١ ، وتمامه :

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قـومٍ وجـيرانٍ لنـا كـانوا كـرامِ

والشاهد فيه : زيادة ((كان)) بين الصفة والموصوف فـ((كرام)) صفة لـ((جيران)) و((كانوا)) زائدة بينهما ، كذا قال سيبويه تبعاً للخليل وتابعه الأعلم ، ومنع المبرد وتبعه ابن هشام وادعيا : أنّ ((كان)) الزائدة تزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، فعلى رأيهم أنّ ((لنا)) متعلق بمحذوف خبر ((كان)) تقدم عليها والواو اسم ((كان)) . غاية الأمر أنّ الفرزدق فصل بين الصفة والموصوف بجملة كاملة هي كان واسمها وخبرها المقدم ، ومنعه الأعلم بأنّ تقدم الخبر لا يصح إلا على نحو الملك ، ولا يصح الملك هنا ؛ لأنهم لم يملكوهم بل كانوا جيراناً لهم .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ١١٣/١ بحث المعرب والمبني ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٨٨/١ التنازع .

(٣) المغني ٢٨٧/١ ((لعل)) .

وفهم من قوله : ((كان)) أنها تزاد بلفظ الماضي ، وأنّ غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ .

ومن قوله : ((متوسطة)) أنها لا تزاد في صدر الكلام ولا آخره ، وهو كذلك ؛ لأنّ ما ذكر أولاً يكون معتنى بشأنه وما ذكر آخراً يكون محط الفائدة ، وكلاهما ينافي الزيادة .

وجوّز الفراء زيادتها آخراً قياساً على إلغاء ((ظن)) آخراً ، والأصح المنع ؛ لأنّ الزيادة خلاف الأصل ، فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه .

قوله [بلفظ الماضي] ؛ لخفته .

قوله [وما ورد بخلاف ذلك فشاذ] نحو قولهم : ((ما أصبح أبردها ـ أي : الغداة ـ وأمسى أدفأها)) ـ أي : العشية ـ ، وقيل : الضميران للدنيا ، ونحو قول أم عقيل :

أنـتَ تكـونُ ماجـدٌ نبيـلُ [1]

قوله [وجوّز الفراء [2] ...] وأجاز أيضاً زيادة أفعل سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره إذا لم ينتقض المعنى .

---

(١) الرجز ينسب للسيدة فاطمة بنت أسد أم عقيل بن أبي طالب في شرح التسهيل ٣٤٣/١ والأوضح ١٨٠/١ وفي الهمع ٣٨١/١ . والشاهد فيه : قولها ((أنت تكون ماجد)) فقد زاد ((تكون)) وهو مضارع ((كان)) بين المبتدأ وخبره ، وزيادة المضارع شاذة ؛ لأنّ الماضي مبني يشبه الحروف ، والحروف تزاد ، أما المضارع فمعرب يشبه الأسماء ، فتحصن عن الزيادة .

(٢) الهمع ١/ ٣٨١ .

[و] تختص بجواز [**حذف نون مضارعها المجزوم**] أي : بالسكون ؛ إذ هو الأصل والمتبادر عند الإطلاق ، فلا تحذف من غير المجزوم ، والمجزوم بالحذف [وصلاً] ،

قوله [نون مضارعها ...] لم يقل ونون ((يكون)) بجواز حذفها ؛ لأنّ المقصود ذكر خواص ((كان)) ، ولا يفيده ما ذكر إلا بتأويل ، بخلاف ما إذا أضيف المضارع الى ضمير ((كان)) ، وحذف هذه النون شاذ في القياس ؛ لأنها من نفس الكلمة لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة .

قوله [من غير المجزوم] وهو المرفوع نحو : ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ [1] ، والمنصوب نحو : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ ﴾ [2] .

وإنما اشترط كونه مجزوماً ؛ لأنّ الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة ، والحذف يؤنس بالحرف ؛ ولأنّ النون في غير المجزوم محركة ، فهي متعاصية على الحذف ؛ لقوتها بالحركة ، ولا يخفى أنّ شرط الجزم يخرج نحو : ((النسوة لم تكن قائمات)) ؛ إذ هو مبني وليس بمجزوم وإنْ دخل عليه الجازم .

قوله [والمجزوم بالحذف] إنما اشترطوا أنْ يكون الجزم بالسكون ؛ لأنه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه ؛ لأنها إنما تحذف لكونها آخراً ، ولمّا اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخراً ؛ لأنّ مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه .

---

(1) الأنعام ـ ١٣٥ ، القصص ـ ٣٧ .

(2) يونس ـ ٧٨ .

فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف ، نحـو : ((لم أكن)) ؛ لأنّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرفٍ أو حرفين يجـب الوقـوف عليـه بهـاء السكـت ، كـ((عه)) و((لم يعه)) ، فـ((لم يك)) كـ((لم يعِ)) .

فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، وإنما لم يلزم مثله في((لم يع)) ؛ لأنّ إعادة الياء تؤدي الى إلغاء الجازم ، بخلاف ((لم أكن)) فإنّ الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون .

[**إنْ لم يلقها ساكن**] ، فلا تحذف من المتصل بالساكن ؛ لتعاصيها عن الحذف ؛ لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين

قوله [لأنّ الفعل الموقوف ...] ما قاله الشارح تبعاً للمصنف هنا مخالف لقوله في الأوضح[1] :

((قال الناظم : ((وكذا ـ أي : تجب هاء السكت ـ في الفعل إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو ((لم يعه)) ...)) انتهى ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا الوقف على نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ ﴾﴿ وَمَنْ تَقِ ﴾ [2] بترك الهاء ...)) انتهى .

وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب .

---

(١) الأوضح ٢٩٢/٣ ((الوقف)) وشرح الكافية الشافية ٢٣٦/٢ ((الوقف على هاء السكت)) .

(٢) مريم ـ٢٠ ، غافر ـ ٩ .

خلافاً ليونس [1] مستنداً الى قوله :

إذا لم تكُ الحاجاتُ من همةِ الفتى

وهذا ونحوه محمول ـ عند المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة ـ على الضرورة ،

قوله [إذا لم تك ...] صدر بيت عجزه :

فليسَ بمُغنٍ عنكَ عقدُ الرتائم [2]

والشاهد فيه ظاهر

قوله [ونحوه] كقوله :

إذا لم تكُ المرآةُ أبْدَتْ وَسامَةً   فقدْ أبْدت المرآةُ جبْهةَ ضَيْغَمِ [3]

---

(١) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٦٤ .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٤٩ والفضة المضيّة ٩٨ ، والهمع ١/٣٨٧ .

والشاهد فيه قوله : ((تك الحاجات)) فقد حذفت النون الساكنة من ((تكن)) مع أنّ ما بعدها ساكن فعند يونس جائز ومثله عند ابن مالك وذكر أبياتاً أخرى جعلها شواهد لتصحيح رأيه ، خلافاً لسيبويه ومن تابعه كابن هشام .

(٣) البيت من الطويل للخنجر بن صخر الأسدي في الخزانة ٩/٣٠٤ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٤٩ والهمع ١/٣٨٧ .

والشاهد فيه : حذف نون مضارع ((كان)) مع أنّ ما بعدها ساكن فهو جائز عند يونس وتبعه ابن مالك خلافاً لسيبويه فالبيت عنده ضرورة .

كقوله :

ولاكَ اسقِني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فضـلِ

[ولا ضمير نصبٍ متصل] فلا تحذف من المتصل به نحو : ((إنْ يكنه فلن تسلط عليه)) [1] ؛ إذ الضمائر ترد الأشياء الى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول ،

قوله [ولاك اسقني ...] عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض لـه في سفر ، وصدره :

فلستُ بآتيهِ ولا أسـتطيعه [2]

والشاهد فيه : أنه حذف النون من ((لكن)) وهي متحركة .

قوله [تردُّ الأشياء الى أصولها] أي : ترد الأشياء التي استعملت في غير الأصل الى أصولها المستعملة ، فلا يرد مثل : ((يدك وذيك وفيك)) ؛ لأنّ اليد وأخويه أصله غير مستعمل .

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الجنائز باب : إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، وفي كتاب الجهاد والسير باب : كيف يعرض الإسلام على الصبي الحديث رقم ٣٠٥٥ .

(٢) البيت من الطويل للنجاشي في ديوانه ٥٦ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/٢٣٧ ، والمغنى ١/٢٩١ . والشاهد فيه : حذف نون ((لكن)) في قوله : ((لاكِ)) مع أن الحرف بعدها ساكن وهو سين ((اسقني)) ، وفي حل التقاء الساكنين يحرك أولهما وهو نون ((لكن)) فلا موجب لحذف النون ؛ لأنها محصْنة بالحركة العارضة ، فرأي سيبويه والجمهور إن الحركة العارضة يعتد بها فلا تكون النون ساكنة فلا تحذف ، أما يونس فيرى أن ما يعتد به الحركة الأصلية فقط ، وهذه الحركة عارضة لا يعتد بها فتكون النون كأنها ساكنة فيجوز حذفها .

فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [1] أصله : ((أكون)) فحذفت الضمة للجازم ، والواو للساكنين ، والنون للتخفيف ، ولا يختص الحذف بـ((كان)) الناقصة بل التامة كذلك ، ولذلك قرئ ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾ [2] برفع ((حَسَنَة)) .

[و] تختص أيضاً بوجوب [حذفها] وحـــدها دون اسمها وخبرها ، [معوضاً عنها] بعد الحذف [ما] الزائدة ،

قوله [بـ((كان)) الناقصة] أي : بمضارعها لكن الحذف في التامة أقل .

قوله [بعد الحذف] أشار به الى أنّ ((معوّضاً)) حال منتظرة من ((ها)) .

قوله [ما الزائدة] خصّتْ ((ما)) بالزيادة ؛ لمجيئها زائدة في قوله تعـــالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ [3] ؛ ولكثرة مشابهتها بأخت ((كان)) وهو ((ليس)) ، وما ذكر من أنّ المحذوف ((كان)) الناقصة والباقي اسمها وخبرها و((ما)) زائدة للتعويض هو الصحيح ، وبقي فيها أقوال مذكورة في المطولات .

---

(١) مريم ـ ٢٠ .

(٢) النساء ـ ٤٠ ، في الآية قراءات متعددة : قرأ نافع برفع التاء في ((حسنة)) مع المد والتخفيـــف في : ((يُضاعِفْها)) . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر بالرفع في ((حسنةٌ)) مع القصر والتشديد ((يُضَعِّفْها)) . وقرأ ابن عامر ويعقوب بنصب ((حسنةً)) مع القصر والتشديد ((يُضَعِّفْها)) . وقرأ أبو عمرو بن العلاء البصري وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون بنصب ((حسنةً)) مع المد والتخفيـــف ((يُضاعفْها)). انظر البدور الزاهرة ـ ١٤٠ والدر المصون ٢/٣٦٤ .

(٣) آل عمران ـ ١٥٩ .

وذلك مطرد بعد ((أنْ)) المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ، كما [في مثل] قوله :

أبا خُراشَةَ [أما أنتَ ذا نَفَرٍ] فإنَّ قومي لم تأكلْهُمُ الضَبُعُ [1]

أصله : افتخرت عليَّ لِأنْ كنت ذا نفر ،

قوله [أصله افتخرت عليّ ...] أشار الى أنّ الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة .

وقال اللقاني : ((تقدير ((فخرت)) يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فساد ؛ إذ لا يتجه أنْ يقال : فخرت لكونك ذا نفر لأنّ قومي لم تأكلهم الضبع ، بل المتجه أنْ يقال : مهما تذكر أنت في حل كونك مذكوراً بالنفر فإني مثلك ذو نفر إذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى ترفع عليّ بقومك ونفرك ، وهـــذا ينادي بكون ((إما)) نائبة عن ((مهما)) كما مرّ)) انتهى .

ويجوز أنْ يكون ((فإنّ قومي)) تعليلاً لمحذوف ، أي : ولا اعتبار بفخرك فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع ، وبعضهم جعل التقدير ((لا تفخر)) ، والتعليل حينئذٍ واضح ، وإنما بيّن تقدير هذا المثل بقوله ((لأنْ كنت ... الخ)) للردّ على الكوفيين حيث جعلوا ((أنْ)) المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة ، ورجح في المغني [2] مذهبهم ، وللتنبيه على أنّ ((ما)) هذه مفتوحة .

---

(١) البيت من البسيط للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ١٢٨ وفي شرح الشذور ١٧٦ وبلا نسبة في الهمع ٣٨٧/١ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٢) المغني ٣٥/١ ((أن)) المفتوحة .

ثم قدمت العلة على المعلول ؛ لإفادة الاختصاص ، ثم حذفت اللام و((كان)) للاختصار ، فانفصل الضمير وصار ((أنْ أنت ذا نفر)) .

ثم زيدت ((ما)) عوضاً عن ((كان)) المحذوفة ، وأدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج ، فصار ((أمّا أنت ذا نفر)) ، ويقاس بضمير المخاطب غيره .

وقد مثل سيبويه بـ((أمّا زيد ذاهباً)) [1] ، وإنما خصّ ضمير المخاطب بالذكر ؛ لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه .

ولا يجوز الجمع بين ((ما)) و((كان)) ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض ، وجوّزه المبرد ، وجرى عليه في الشرح .

قوله [لإفادة الاختصاص] أي : والاهتمام .

قوله [فانفصل الضمير] لتعذر الاتصل لعدم ما يتصل به .

قوله [وجوّزه المبرد [2]] أي : جوّز الجمع بين ((ما)) و((كان)) على أنّ ((كان)) زائدة لا عوض ، ولم يبد مستنداً من جهة السماع .

قوله [وجرى عليه في الشرح [3]] كلامه ليس صريحاً في الجواز المقابل للوجوب ؛ لجواز أنْ يكون مراده مقابل الامتناع ، فيصدق بالوجوب ، والقرينة تصريحه بأنّ ((ما)) زيدت عوضا .

---

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) في المخطوط ((على أنّ ((كان)) زائدة)) وفي الهمع ٣٨٦/١ ((على أنّ ((ما)) زائدة)) فلاحظ .

(٣) شرح القطر ـ ١٣٦ .

[و] تختص أيضاً بجواز حذفها [مع اسمها] ضميراً كان أو ظاهراً دون خبرها ،

قوله [وتختص أيضاً بجواز حذفها] هذا خاص بمادة ((كان)) لا بصيغة الماضي لما يذكر ، وكلامه يفهم أنها لا تحذف وحدها جوازاً .

وفي الأشموني عند قول الخلاصة ((ويحذفونها ويبقون الخبر)) ما يدل على الجواز حيث قل[1] : ((ويحذفونها وحدها أو مع الاسم)) انتهى ، ولا شك أنّ كلام الخلاصة صالح لذلك إذ بقاء الخبر لا ينافي بقاء الاسم .

قوله [ضميراً كان أو ظاهراً] أدخَلَ ضمير المتكلم نحو : ((لأرتحلنّ إنْ فارساً وإنْ راجلاً)) ، والمخاطب كقوله :

إنْطِقْ بحـقٍ ولـو مُسْـتَخرجاً إحَنـاً [2]

والغائب كـ((اطلب العلم ولو بالصين))[3]، ولا يجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب ، وربما يجوز فيه : الرفع والجر . فالأول : إذا حسن فيه تقدير : ((فيه أو معه)) أو نحو ذلك . والثاني : بعد ((إنْ)) فقط ، إذا عاد اسم ((كان)) على مجرور بحرف : سواء اقترن ((إنْ)) بـ((لا)) أو لا ، كقولهم :

---

(١) شرح الأشموني معه حاشية الصبان ٢٤٢/١ ((كان وأخواتها)) .

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٥/١ والدرر ٨٢/٢ والهمع ٣٨٣/١ ، وتمامه :

إنْطِقْ بحقٍ ولو مُسْتَخرجاً إحَناً فإنّ ذا الحقِ غلابٌ وإنْ غُلِبا

والشاهد فيه حذف ((كان)) مع اسمها مع إبقاء عملها ، والتقدير : إنطق بالحق ولو كنت مستخرجاً إحناً .

(٣) كنز العمل ١٣٨/١٠ ، كشف الخفاء ١٣٨/١ .

وذلك مطرد بعد ((إنْ)) و((لو)) الشرطيتين ، كما [في مثل] قول الحريري :

فإنْ وصلاً ألذُ به فوَصْلٌ وإنْ صَرْماً فصرْمٌ كالطلاقِ [1]

((مررت برجل صالح إنْ لا صالح فطالح)) .

وقيّد التسهيل[2] اسم ((كان)) بكونه ضميراً وهو معدود من تفرداته .

قوله [وذلك مطرد بعد ((إنْ ولو)) الشرطيتين] قيل : لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ؛ فيطول الكلام ، فتخفف بالحذف .

وخص بـ((إنْ ولو)) ؛ لأنّ الأولى أمُّ الأدوات الجازمة ، والثانية أمُّ غير الجازمة وفيه : أنهم قالوا أم غير الجازمة ؛ إذ قال في التصريح[3] : ((الغالب في ((إنْ)) أنْ تكون تنويعية ، ومثال غير التنويعية قولهم : إنْطِقْ بحق وإنْ مُسْتَخرجاً إحَناً)) انتهى .

وحقه أنْ يقيّد ((لو)) بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شيء : ((كأتني بدابة ولو حماراً)) ، ويقل حذف ((كان)) مع اسمها بدون ذلك .

قال المحشي : وذلك في ثلاث صور بعد ((هلا وإلا ولدن)) .

أقول : وبقي صورة رابعة وهي بعد ((لكن)) نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾[4] ، أي : ولكن كان رسول الله ،

---

(١) البيت من الوافر للحريري في المقامات ـ المقامة القطيعية ـ ٢٣٩ . والشاهد في قوله : فإن وصلاً فقد حذف كان مع اسمها من الجملة مع بقاء عملها ، وتقديره : فإن كان وصلاً .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح التصريح ١٩٣/١ ، النقل باختصار شديد .

(٤) الأحزاب ـ ٤٠ .

وقولهم : ((الناس مجزيون بأعمالهم [إنْ خيراً فخير] وإنْ شراً فشر)) أي : إنْ كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً ، وقوله ﷺ : [إلتمس ولو خاتماً من حديد] [1] ، أي : ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد ، وقول الشاعر :

لا يأمَنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً

أي : ولو كان الباغي ملكاً .

فالواو عاطفة جملة على جملة فليست ((لكن)) عاطفة ؛ لاقترانها بالواو ، ولا الواو عاطفة لمفردين على مفردين ؛ لأنّ معطوفيها المفردين لا يختلفان سلباً وإيجاباً .

قوله [والناس مجزيون بأعمالهم] فيه حذف مضاف أي : بجنس أعمالهم ؛ إذ الأعمل يجازى عليها لا بها .

قوله [فجزاؤهم خير] أي : فالذي يجزون به خير ، وأشار به الى أنّ ((خير)) : خبر مبتدأ محذوف .

قوله [لا يأمن الدهر [2] ...] ((لا)) : نافية ، فما بعدها مرفوع ، ويحتمل أنْ تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر للالتقاء الساكنين ، و((الدهر)) منصوب على الظرفية ، أي : لا يأمن في الدهر الحوادث ،

---

(١) سنن ابي داود ٤٦٧/١ كتاب النكاح الباب ٣١ ح ٢١١١ .

(٢) صدر بيت من البسيط للعين المنقري في الخزانة ٢٥٧/١ وبلا نسبة في الأوضح ١٨٥/١ والهمع ٣٨٣/١ ، وتمامه :

لا يأمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً   جنودُهُ ضاقَ عنها السهْلُ والجَبَلُ

والشاهد في ((ولو ملكاً)) فقد حذف ((كان)) مع اسمها وأبقى خبرها بعد ((لو)) الشرطية .

وأما حذف ((كان)) مع خبرها وإبقــاء الاسم فضعيف ، وعليه : ((إنْ خيرٌ)) بالرفع ، أي : إنْ كان في عملهم خير .

أو المفعولية ، أي : لا يأمن غدرات الدهر .

والشاهد : في ولو ملكاً حيث حذف ((كان)) واسمها بعدها ، و((جنوده)) مبتدأ ، والجــملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على أنها صــفة ((ملكاً)) ، وفي البيت وقولهــم : ((ألا حــشف ولو تمـراً)) ردٌّ على أبي حيان حيث شرط أنْ لا يكون ما بعــد ((لو)) أعلى مما قبلها ولا أعم)) فإنّ الملك أعلى مما قبله والتمر أعمّ .

قوله [وأما حذف ((كان))] هذا خاص بمادة ((كان)) لا بصيغة الماضي .

ووجه الضعف : أنّ الخبر منصوب ففي بقائه دلالة على ((كان)) المحذوفة ، بخلاف بقاء الاسم .

قيل : ولما فيه من كثرة الحذف .

وفيه : أنه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم ، إلا أنْ يقل : الخبر في صورة الفضلة ، والاسم كالجزء لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً ، وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف ، وليس كذلك ، هذا .

وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي ؛ لأنه إذا كان العمل خير لا يلزم أنْ يكون جزاء جميع الأعمال خيرا .

قوله [أي : إنْ كان في عملهم خير] اعترض : بأنّ الخير جزاء الخير الذي في العمل ، لا العمل الذي فيه خير كما هو المتبادر .

إلا أنْ يقل : إنه على التجريد ، فيكون الكلام حينئذٍ

وفي هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة ، وإنْ ضممت إليه ((إنْ شراً فشر)) كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجهاً .

وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ((إنْ)) الشرطية ، كقولهم : ((إفعل هذا إما لا)) ، أي : إنْ كنت لا تفعل غيره ،

مثل : ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾ [1] والمعنى : إنْ كان عملهم خيراً ، كما أنّ المعنى : أنها نفسها دار الخلد .

قال في التسهيل [2] : ((وإضمار ((كان)) الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار التامة)) انتهى .

فتقدير : ((إنْ كان في عملهم خير)) أولى من تقدير : ((إنْ كان خير)) وإنْ كان أقل ؛ لأنّ ((كان)) التامة قليلة الاستعمال ، ولا يحذف إلا كثير الاستعمال ؛ للتخفيف ؛ ولتكون الشهرة دالة على المحذوف ، وأيضاً فيضعف تقديرها من جهة أنّ الكلام معها يصير كأنه أجنبي عن الأول والمعنى على تعلقه به .

قوله [وقد تحذف ...] أشار الى قلته ، وصرّح بذلك في التسهيل [3] .

قوله [أي : إنْ كنت ...] قال الدماميني : ((ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضاً عنه إلا في هذا ، فلو قلت : ((أما كنت منطلقاً انطلقت)) كانت ((ما)) زائدة ، ولا يجوز : ((أما أنت منطلقاً انطلقت)) ...)) .

---

(١) فصلت ـ ٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

فـ((ما)) عوض من ((كان)) ، و((لا)) هي النافية للخبر .

قال اللقاني : ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل ؛ إذ الظاهر أنّ ((ما)) مزيـدة لتأكيد ((إنْ)) الشرطية ، و((لا)) نافية للفعل المقدر، و((لا)) ومنفيها هو الشرط ، فـ((إنْ)) أداة شرط مؤكدة بـ((ما)) نظيرها ((أمَّا)) في قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [1] ، والشرط المقدر محذوف الجواب ؛ لدلالة ما سبقه عليه ، نظير ذلك في التقدير قوله :

فَطلِّقها فلستَ لها بكُفءٍ ... وإلا يَعْلُ مفرَقَكَ الحُسامُ [2]

والأصل : ((إفعل هذا إنْ تفعل غيره)) ، وهذا معنى واضح لا غبار عليه ، فعليك بالحق وإنْ أفتاك الناس وأفتوك .

قوله [ولا هي النافية للخبر] كذا في الأوضح[3]، والظاهر : أنّ الخبر هو المجموع النافي والمنفي ، والمنفي جزء الخبر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره : فافعله .

---

(1) مريم - ٢٦ .

(2) البيت من الوافر للأحوص في ديوانه ١٩٠ وبلا نسبة في شرح الشذور ٣٠٨ والهمع ٤٦٤/٢ . والشاهد قوله : ((وإلا يعل)) فقد حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام ، ووجه التنظير أنّ المحذوف في البيت هو فعل الشرط والمحذوف هناك جواب الشرط المقدر .

(3) أوضح المسالك ١٩١/١ .

[ما ولا و لات المشبهات بـ ليس]

ولَمّا فرغ من ((كان)) وأخواتها أخذ يتكلم على ما حُمل على ((ليس)) ، وهو ((ما ولا و لات)) ، وبدأ بـ((ما)) فقال :

[و((ما)) النافية عند الحجازيين كـ((ليس))] في رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ، وفي دخول الباء في الخبر ،

قوله [لشبهها بها في نفي الحال ...] الصحيح من مذاهب أربعة : أنه لا يلزم حالية المنفي بـ ما وليس ، نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه .

هذا وقد يقال : إنما يتوجه الإلحاق ، ويظهر التوجيه لو كان عمل ((ليس)) لما فيها من النفي ، وليس كذلك ، بدليل عملها مع انتقاض نفيها ، إلا أنْ يقال : يصحّ الإلحاق بسبب المشابهة في النفي وإنْ لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة ، والقياس في اللغة إنما يمتنع في المدلولات ، أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع ، نبّه عليه العز ابن جماعة ، على أنا لا نسلم أنّ ذلك من القياس ؛ لجواز أنْ يكون من قبيل الاستقراء ، وما ذكر تحقق له .

قوله [وفي دخول الباء في الخبر] ظاهره أنّ تميماً لا تدخل الباء في الخبر ، وفي الجنى الداني[1] : ((وفي زيادة الباء بعد ((ما)) التميمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري ، والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم)) .

---

(١) الجنى الداني ـ ٥٤ .

وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة ، وهو القياس ؛ لأنها حرف لا يختص بقبيل ، بل تدخل على الأسماء والأفعال ، فأصلها أنْ لا تعمل ، قال شاعرهم :

ومُهفهَفُ الأعطافِ قلتُ له انتَسِبْ فأجابَ ما قَتْلُ المُحبِّ حَرامُ [1]

أي : هو تميمي لا حجازي .

ولمّا كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة شروط :

قوله [وبنو تميم لا يعملونها ...] لم يقرأ على لغتهم إلا شاذاً ، روى الفضل عن عاصم : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [2] بالرفع ، وأمّا قولُ سيبويه : ((وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هي في المصحف)) ((فإنه يؤذن بأنّ لكل أحد أنْ يقرأ على حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحل)) قاله ابن فلاح [3] .

وانظر كيف يتأتى لمن درى أنْ ينطق بغير لغته ، مع أنّ العربي لا ينطق بغير لغته ، كما قيل ، لكنّ الحق خلافه ، وأنه إنما يمتنع نطقه بالخطأ .

قوله [ولما كان عملها ...] أي : فانحطت عن ((ليس)) ، فـ((ليس)) تعمل دون شرط منها ، والأصل أقوى من الفرع ، فتعمل وإنْ توسط خبرها ،

---

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في نفح الطيب ٥/٢٢٧ . والشاهد فيه ((ما قتلُ المحبِّ حرامُ)) ، فإنّ الشاعر لم يعمل ((ما)) فلذلك فهموا من كلامه أنه تميمي .

(٢) المجادلة ٢ . القراءة في الدر المصون ٦ / ٢٨٥ .

(٣) المغني في النحو لابن فلاح ٣/ ٩٩ ، والكتاب ١/٥٩ .

أشار إلى الأول منها بقوله : [إنْ تقدم الاسم] على الخبر ، فلو قدم الخبر نحو : ((ما مسيءٌ مَن أعتب)) بطل عملها ، خلافاً للفراء [1] وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً خلافاً لابن عصفور .

وكــذا إنْ تقدم على قول غير ابن مالك [2] من البصريين ، وأما عدم السبق بـ((إنْ)) فأمر لازم بمعمول الخبر ، فإنْ ولي ((ليس)) فلا عمل لها ، وإنْ ورد شيء منه كانت شــأنية وإنْ سبق على نفس ((ليس)) ففيه اضطراب ، فليحرر ، مع ملاحظة أنّ خبر ((ليس)) لا يتقدم عليها عند ابن مالك ، ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وإنْ سبق الخبر بـ((إلا)) عند الحجازيين دون التميمين نحو : ((ليس الطيب إلا المسك)) ، فانظر المغني [3] في بحث ((ليس)) .

قوله [إنْ تقدم ...] لأنها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف ، فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر، وقيّد بقوله ((على الخبر)) ؛ لأنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ لأنّ ((ما)) لها الصدر ، فلا يتقدم ما في خبرها عليها ، فلا يجوز ((قائماً ما زيد)) ولو كان الخبر ظرفا .

قوله [ما مسيء ...] يحتمل أنْ ((مسيء)) مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ، فلا شاهد فيه ، و((المعتب)) الذي عاد الى مسرتك بعد ما أساءك .

---

(١) الهمع ١/ ٣٩٢ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٣/١ : ((واختلف في تقديم خبر ليس عليها فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني ، وبه أقول)) .

(٣) المغني ٢٩٤/١ ((ليس)) .

والى الثاني بقوله : [ولم يسبق] الاسم [بـ((إنْ))] الزائدة ، فلو سبق بها كقوله :

بني غُدانة ما إنْ أنـتُمُ ذَهَـبٌ [1]

بطل عملها وجوباً عند البصريين ؛

قوله [ولم يسبق الاسم بـ((إنْ))] هو إنْ صدق بسبق ((إنْ)) على ((ما)) فغير مراد ذلك الصدق قطعاً ، والمدار أخذاً من التعليل على وجود ((إنْ)) وإنْ اقترن بأحدهما دون الآخر فيما إذا فصل بين ((ما)) والاسم بمعمول الخبر ، ولو عبّر بالمرفوع كان أولى ؛ إذ المقترن بها ليس باسم لها .

قوله [الزائدة] بخلاف النافية ، كما يدلّ عليه قولـــــه الآتي : ((وأول على أنّ ((إنْ)) نافية ... الخ)) .

قوله [بطل عملها وجوباً عند البصريين] يوهم أنه لا يبطل عملها عند الكوفيين ، وليس كذلك ، فإنها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني : بنزع الخافض .

---

(١) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح ١/١٩٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٣ ، والهمع ١/٣٩١ ، وتمامه :

بني غدانـةَ مـا إنْ انـتُمُ ذَهَـبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنتُمُ الخَـزَفُ

والشاهد فيه : ((ما إنْ أنتم ذهب)) فقد زاد ((إنْ)) بين ((ما)) والاسم بعدها ، فلا تعمل ((ما)) عمل ((ليس)) هنا ، أما رواية ابن السكيت بالنصب ((ذهباً)) واستدل بها على أن ((ما)) لا يبطل عملها بزيادة ((إن)) بعدها فقد خرجت على جعل((إن)) نافية مؤكدة لـ((ما)) لا زائدة .

لأنها محمولة على ((ليس)) في العمل ، و((ليس)) لا يقترن اسمها بـ((إنْ)) فبعدت عن الشبه ، وروي ((ذهباً)) بالنصب ، وأُوّل على أنّ ((إنْ)) نافية مؤكدة لـ((ما)) لا زائدة .

قوله [وأول على أنّ ((إنْ)) نافية ...] هذا التخريج إنما يتأتى على قول الكوفيين أنّ ((إنْ)) المقترنة بـ((ما)) هي النافية جيء بها توكيداً .

قال ابن مالك في شرح التسهيل[1] : ((والذي زعموه مردود بوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل ، كما لا يتغير بتكرير ((ما)) ، كما قال :

لا يُنْسِكَ الأسى تأسياً فما   ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما [2]

فكرر((ما)) النافية توكيداً وأبقى عملها .

الثاني : إنّ العرب قد استعملت ((إنْ)) زائدة بعد ((ما)) التي بمعنى : الذي ، وبعد ((ما)) المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بـ((ما)) ، النافية ، فلو لم تكن ((إنْ)) المقترنة بـ((ما)) النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ)) انتهى . وفيه أمور :

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٣/١ ـ ٣٥٤   ((ما ولا ولات)) .

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٥٣/١ والجنى الداني ٣٢٨ والهمع ٣٩٢/١ .

والذي أراده ابن مالك أنّ ((ما)) الثانية مؤكدة للأولى والدليل بقاء عملها ، فـ((أحد)) اسم ((ما)) و((معتصماً)) خبرها ، أما دعوى الكوفيين أنّ ((إنْ)) في البيت ((بني غدانة ...)) هي نافية مؤكدة لـ((ما)) فمردودة بما تقدم من ابن مالك أنها لو كانت نافية مؤكدة لوجب بقاء عملها حالها حال ((ما)) الثانية المؤكدة في هذا البيت ، مع أن البيت الأول لا عمل فيه لـ((ما)) .

والى الثالث بقوله : [ولا بمعمول الخبر]

الأول : يتأمل في الرد مع أنه نقل عنهم أنهم يقولون أنّ ((ما)) لا عمل لها .

الثاني : دلّ كلامه على أنّ ((ما)) إذا كررت لا يبطل العمل ، وفي كلام ابن عقيل[1] والأشموني في شرح التوضيح خلافه كما سيأتي .

الثالث : أنهم نقلوا أنّ ((إنْ)) تزاد بعد ((أنْ)) الاستفتاحية ومدة الإنكار ، وحينئذٍ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة .

قوله [ولا بمعمول الخبر] يعني : ولم يسبق بمعمول الخبر ، يفهم منه أنه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وإنْ لم يكن ظرفاً أو مجروراً ، وهو كذلك ، وعبارة بعضهم :

((وإنْ قدّمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز إعمالها كقولك : ((ما زيد طعامك آكلاً)) إلا أن يكون الخبر موجباً بـ((إلا)) فلا يجوز إعمالها خلافاً للكسائي والفراء كقولك : ما زيد طعامك إلا آكلاً)) انتهى .

وإنه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وإنْ كان غير ظرف نحو قولك : ((ما زيداً ضاربٌ قائماً)) .

وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ، ونصها : ((ولا يجوز الفصل بأجنبي بينه ـ أي : بين اسم ((لا)) و((ما)) ـ وبين عامله وهو ((ما ولا)) ، ولا تقول : ((ما طعامك زيدٌ بآكلٍ)) بنصب ((طعامك)) ...)) انتهى ، وانظر حكم معمول الخبر .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ ((ما ولا ولات)) .

فإنْ سُبق به نحو :

وَمَا كُلٌّ مَنْ وَافَى مِنى أنا عـارِفُ

بطل عملها وجوباً ؛ لضعفها في العمل ،

قوله [وما كل من وافى منى ...] عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، صدره :

وقالوا تعرَّفْها المنازلُ مـن منـى [1]

والشاهد فيه حيث أبطل عمل ((ما)) بإيلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ولا مجرور ، وهذا على رواية نصب ((كل)) ، وأما من روى رفع ((كل)) فهو على الحجازية ، والجملة في موضع نصب على خبر ((ما)) ، والعائد محذوف أي : عارفه .

قوله [لضعفها ...] قضية التعليل عدم تقدمه على ((ما)) نفسها بالأولى ، وامتناع الفصل بين ((ما)) واسمها بمعمول اسمها نحو : ((ما زيداً ضارب قائماً)) .

وقضيته أيضاً منع الفصل بما ليس معمولاً لاسمها ولا لخبرها ، وقضية كلام المصنف الجواز .

وقضيته أيضاً أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا توسط بينه وبين الاسم ، وسيأتي جواز توسط معمول خبر((إنّ)) بين اسمها وخبرها إذا كان غير ظرف وجار ومجرور ، إلا أنَّ ((إنْ)) أقوى من ((ما)) كما يأتي بيانه .

---

(١) البيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي في الخزانة ٢٨٦/٦ وبلا نسبة في الأوضح ٢٠١/١ وقد تقدم تخريجه ص ١٦٤ السابقة في بحث المبتدأ ، والشاهد واضح من كلام المحشي .

فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم [إلا] إذا كان المعمـــول [ظرفاً أو] جاراً و[مجروراً] فإنه لا يبطل نحو : ((ما عندك زيد مقيماً)) و((ما بي أنت معنياً)) لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولم ينبّه على هذا الشرط في الشرح [1] .

والى الرابع بقوله : [ولا الخبر] بالرفع عطفاً على الضمير المستكن في ((يسبق)) أي : ولم يُسبق الخبر [بـ((إلا))] ، فلو سُبق بها نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [2] بطل عملها ؛ لبطلان معنى ((ليس)) .

قوله [بالتقديم] انظر حالة التوسط .

قوله [إلا إذا كان ظرفا ...] أي : فإنه لا يبطل ، ولو اجتمع الأمران فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز ، فأونى كلامه مانعة خلو ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور .

قوله [ولم يسبق الخبر بإلا] فيه إشارة الى أنه لا يضرّ انتقاض نفي معمول خبرها نحو : ((ما زيدٌ مقيماً إلا عند عمرو ، أو إلا في الدار)) ، وهو ظاهر ؛ لأنه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه .

وإنْ انتقض نفيُ خبرها بغير ((إلا)) وجب النصب عند البصريين نحو : ((ما زيدٌ غيرُ قائم)) ، وأجاز الفراء [3] الرفع .

---

(١) شرح القطر ١٣٩ ـ ١٤٠

(٢) آل عمران ـ ١٤٤ .

(٣) هذا نص عبارة الهمع ٣٩٠/١ ((كان وأخواتها)) .

وزادَ بعضهم[1] شرطين : أنْ لا تتكرر ، وأنْ لا يبدل من خبرها موجَب ،

بقي أنّ المتبادر من الكلام أنها لإيجاب الخبر ، وحينئذٍ فلو كانت سابقة على الخبر ـ لكنها من تعلقات الاسم نحو : ((ما القوم إلا زيداً قائمون)) ـ ينبغي أنْ لا يبطل عملها ؛ لأنّ معنى ((ليس)) موجود في هذه الحالة ، ثم النقض بـ((إنما)) كالنقض بـ((إلا)) على ما في جمع الجوامع[2] ولم يمثل في شرحه فانظر مثاله .

قوله [أنْ لا تتكرر] فإنْ تكررت بطل عملها ومرّ عن ابن مالك[3] خلافه .

قوله [وأنْ لا يبدل ...] وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه ، و((ما)) لا يقدر عاملها بعد قصد الإثبات ؛ لأنّ عملها لمشابهتها[4] بـ((ليس)) في النفي ، وقد انتقض النفي بـ((إلا)) ، أي : لم يبق معناه بعد ((إلا)) ؛ لأنّ الاستثناء من النفي إثبات للمنفي بـ((ما)) بعد ((إلا)) ، ولمّا انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه .

ومقتضى هذا التعليل أنّ النعت وعطف البيان كالبدل ، فالأول نحو : ((ما زيدٌ رجلٌ إلا كريماً)) ، والثاني : ((ما هذا عمر إلا أبو حفص)) ، وليراجع جواز اقتران عطف البيان بـ((إلا)) .

---

(١) هو ابن عقيل في شرحه على الألفية ٣٠٦/١ .

(٢) جمع الجوامع هو متن الهمع فراجعه ٣٨٩/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) راجع ما نقله المحشي ص ٣٦٠ السابقة نقلاً من التسهيل .

(٤) سقط من أ صفحات ، وما أثبتناه من الحاشية ط مصر ، وسنشير لاحقاً لمكان نهاية السقط .

نحو : ((ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به)).

فإذا توفرت هذه الشروط عملت كـ((ليس)) ، [نحو : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[1]] ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[2].

قوله [ما زيدٌ بشيء ...] أي : هو ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن العظيم ، وقوله : ((إلا شيء)) حقيرٌ ؛ لأنّ التنكير للتحقير ، وقوله : ((لا يعبأ به)) أي : لا يبالى به ولا يلتفت اليه ، وهو صفة لـ((شيء)) ، والظاهر : أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح .

و((شيء)) بالرفع بدل من ((شيء)) وهو خبر عن ((زيد)) ، وهو مرفوع المحل فأعرب البدل بإعراب المحل ، ولا يجوز أنْ يعرب المبدل بإعراب المبدل منه اللفظي ؛ لأنّ ((شيء)) حينئذٍ يكون مجروراً بالباء كالمبدل منه ، فتكون الباء مقدرة عليه حقيقةً ـ كما هو مذهب الجمهور ـ أو حكماً ؛ لظهور أثره فيه ، والمقدر كالملفوظ .

والباء هنه زائدة ؛ إذ المعنى : ((ما زيدٌ شيء إلا شيء لا يعبأ به)) ، فإنه أثبت له الشيئية ، فقوله ((إلا شيء)) يفيد الإثبات ، فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت ، وهي لا تزاد قياساً إلا في خبر مبتدأ في الحال أو الأصل ، ويكون في الكلام استفهام بـ((هل)) أو نفي .

---

(١) يوسف ـ ٣١ .

(٢) المجادلة ـ ٢ .

وإذا عطف على خبرها بـ((لكن)) أو بـ((بل)) تعيّن في المعطوفِ الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، نحو : ((ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ أو بل قاعدٌ)) .

ولا يجوز النصب ؛ لأنّ المعطوف بهما موجب ، و((ما)) لا تعمل إلا في منفي .

قوله [تعين في المعطوف الرفع] أي : على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، كذا قاله الشيخ عبد القاهر [1] ، وحينئذٍ فلا يكون مما نحن فيه ؛ إذ كلامنا في عطف المفرد ، وهذا من باب القطع والاستئناف ؛ لأنّ ((بل ولكن)) لا يعطفان الجمل .

وقد ذهب بعضهم : الى انّ الرفع حمل على محل الخبر إذ هو مرفوع نظراً الى الأصل ، وكلامه يوهم تساوي ((بل ولكن)) ، وهو في ((بل)) مسموع وفي ((لكن)) بالقياس ، وتعيُّن الرفع لا ينافي ما سيأتي في باب العطف ؛ لأنّ العطف هنا امتنع لعارضٍ فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه .

قوله [لأنّ المعطوف بهما موجب] هذا رأيُ الجمهور ، وأمّا على مذهب المبرد [2] فيما بعد ((بل)) فيجوز فيه النصب ؛ لأنه منفي ؛ لأنّ ((بل)) عنده تنقل النفي جوازاً من الأول الى الثاني ، فقياسه أنه يجوز : ((ما زيد قائماً بل قاعداً)) ، ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب ، ◌◌

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٣٦/١

(٢) الهمع ١٨٠/٣ ((حروف العطف)) .

وأمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود .

⁂ وقياس قول يونس أنْ لا يمتنع نصب المعطوف بـ((بل)) ، ولكن لأنه يرى أنّ بقاء النفي ليس بشرط في عمل ((ما)) ؛ لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بـ((إلا)) .

قوله [وأمّا المعطوف بغيرهما ...] أمّا النصب فبالعطف على خبر ((ما)) وأمّا الرفعُ فعلى إضمار ((هو)) ، وقيل : إتباعاً على المحل ، وفيه : إنّ الرفع منسوخ فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل .

تتمة :

لا يجوزُ حذف اسم ((ما)) قياساً ولا خبرها كذلك ، فإنْ كفت بـ((أنْ)) جاز تشبيهاً بـ((لا)) نحو : ((فما إنْ من حديث ولا صالٍ)) ، التقدير : فما ذي حديث ولا صالٍ منتبه ، وإذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل ، وأجاز الكسائي إضمارها وأنشد :

فقلتُ لَها واللهِ يـدري مُسـافِرٌ (١)

أي : ما يدري ، ومنعه البصريون ، وشذ بناء النكرة معها تشبيهاً بـ((لا)) ، سمع : ((ما بأس عليك)) ، ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافاً للأخفش .

---

(١) البيت من الطويل للكميت بن معروف في ديوانه ١٧٠ وبلا نسبة في الهمع ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٠٨/٢ ، وتمامه :

فقلتُ لَهـا واللهِ يـدري مُسـافِرٌ إذا أضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللهُ صـانِعُ

والشاهد فيه إضمار ((ما)) ، والتقدير : واللهِ ما يدري مسافرٌ .

[وكذا ((لا)) النافية] للوحدة أو للجنس ظاهراً،. عند الحجازيين كـ((ليس)) فيما تقدم ،

قوله [عند الحجازيين] قال أبو حيان[١] : لم يصرح أحد بأنّ إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة إلا المطرزي فإنه قال : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طئ ، وفي البسيط[٢] : القياس عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أنْ يكونوا وافقوا أهل الحجاز .

قوله [كـ ليس فيما تقدم] أي : في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهو أحد أقوال ثلاثة ، ثانيها : أنها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتداء ، ولا تعمل في الخبر أصلاً ، وثالثها : أنها غير عاملة ، واختاره الرضي[٣] وسماع نصب الخبر يبطلهما .

---

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ٦٥ ((ما ولا العاملة عمل ليس)) :

((ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن ((لا)) تعمل عمل ((ليس)) لم ينص على أن ذلك بالنسبة الى لغة مخصوصة إلا ما في كتاب المُغرِب لأبي الفتح ناصر ابن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي فإنه ذكر فيه ما نصه ... ((... ((ما ولا)) بمعنى ((ليس)) ترفعان الاسم وتنصبان الخبر نحو : ((ما زيد منطلقاً)) و ((لا رجل أفضل منك)) ، وعند بني تميم لا تعملان ...)) انتهى ، فنص على أنّ ((لا)) لا تعمل عند بني تميم وإنها تعمل عند غيرهم ، وقرنها بـ((ما)) و ((ما)) يُعملها أهل الحجاز ، فالظاهر من كلامه أنها عندهم مثل ((ما)) ...)) . انتهى كلام أبي حيان بحروفه ، ونصه في الهمع ١/ ٣٩٨ .

(٢) قال في البسيط ١/٥٧٧ : ((وإعمالها - يعني ((ما)) و ((لا)) - بمعنى ((ليس)) هو لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فلا يعملونهما ...)) .

(٣) قال في شرح الكافية ١/١١٢ في بحث اسم ((ما ولا)) المشبهتين بليس : ((والظاهر أنه لا تعمل ((لا)) عمل ((ليس)) إلا شاذاً ولا قياساً ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر ((لا)) منصوباً)) .

لكنْ عملها قليلٌ جداً لم يرد إلا [في الشعر] خاصة .

[ويشترط] له ما تقدم في عمل ((ما)) من الشروط الأربعة ـ ما عدا الثاني منها ـ وزيادة على ما مرّ

قوله [إلا في الشعر] لم يقيّد ابن الحاجب به [1]، بل عبّر بقوله : ((وهو ـ أي : عمل ((ليس)) في ((لا)) ـ شاذ .

قال الجامي [2] : ((فيقتصر عمل ((لا)) على مورد السماع)) انتهى ، ولا يخفى أنه حيث كان سماعياً فلا حاجة لتقييده في الشعر .

وقولُ التسهيل [3] : ((ويلحق بها ((إنْ)) النافية قليلاً و((لا)) كثيراً)) ظاهرُهُ يخالف ذلك ، ولكنّ أبا حيان [4] قال : ((الصواب العكس)) ، فليحرر .

وعلى كلّ حال لا تعمل إلا بالشروط المذكورة ، فلا يتوهم أنّ الشعر محل ضرورة ، فلا تعتبر فيه الشروط .

قوله [ما عدا الثاني منها] وهو قوله : ((ولم يسبق الاسم بـ((إنْ)) الزائدة)) .

قال الشاطبي : ((لأنها لا يتأتى معها دخول ((إنْ)) في القياس وإنْ دخلت عليها فالحكم الإهمال)) انتهى .

وحينئذٍ فهذا الشرط لا يحتاج اليه وإنْ صحّ اعتباره .

---

(١) هذا الكلام من متن الكافية فانظر شرح الرضي ١١٢/١ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ٣٠٦/١ ((اسم ما و لا المشبهتين بليس)) .

(٣) شرح التسهيل ٣٥٧/١ ((كان وأخواتها)) .

(٤) الارتشاف ٢/ ١١٠

[تنكيرُ معموليها] ، فلا تعمل في معرفة ، خلافاً لابن جني مستدلاً بقول النابغة :

وحلّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا باغياً   سواها ولا عنْ حُبِّها مُتَراخيا [1]

وأجاز في شرح التسهيل[2] القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور ، وتأوله المانعون على جعل ((أنا)) مرفوعاً بفعل مضمر ،

قوله [تنكير معموليها] لعلّ وجهُ ذلك أنها لنفي الجنس راجحاً ، ونفي الوحدة المطلقة مرجوحاً ، وكلٌّ منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة لأنها نكرة في المعنى ، ولم يذكر من الشروط أنْ لا يدخل عليها جار كما ذكر في ((لا)) العاملة عمل ((إنّ)) فانظر سر ذلك .

قوله [فلا تعمل في معرفة] وذلك لنقصان مشبهتها بـ((ليس)) ؛ لأنّ ((لا)) للنفي المطلق بخلاف ((ما)) .

قوله [مع تصريحه في التسهيل بالندور] أي : والنادر لا يقاس عليه ، وقد قاس عليه المتنبي

---

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١ وفي الارتشاف ١١٠/٢ وبلا نسبة في الهمع ٣٩٧/١ . والشاهد واضح فـ((أنا)) اسم ((لا)) وهو معرفة ، ونسبة الإعمل في المعرفة لابن جني لم اعثر عليها إلا أنّ محقق الارتشاف ذكر في هامشه أنّ ابن جني استدل عليه في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل وليس فيه ذلك .

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٠/١ : ((وشذ إعمالها ـ ((لا)) ـ في معرفة في قول النابغة ـ ثم ذكر البيت ـ والقياس على هذا شائع عندي)) وقل في التسهيل ٣٥٧/١ : وتلحق بـ((ما)) : ((لا)) كثيراً ، ورفعها نادر .

و((باغياً)) نصباً على الحال ، تقديره : لا أُرى باغياً ، فلما أُضمر الفعل برز الضمير وانفصل .

والغالب في خبر ((لا)) أنْ يكون محذوفاً حتى قيل بلزومه ،

في قوله :

فلا الحَمْدُ مَكْسوباً ولا المَالُ باقيا

فإنْ قيل : كيف يجعل نادراً وفي مثل سيبويه ((ما زيدٌ ذاهباً ، ولا أخوه قاعداً))

قيل : لا عمل لـ((لا)) بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي ((ما)) .

قوله [نصباً على الحال] أي : لا على أنه خبر ، فلا دليل فيه .

قوله [ولا أُرى] بالبناء للمفعول ، وأُوّلَ أيضاً بأنه على حذف مضاف ، أي : لا مثلي باغياً ، فمدخول ((لا)) نكرة ؛ لأنّ ((مثلاً)) لا يتعرف بالإضافة ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامه ، فأُتي به منفصلاً مرفوعاً ، كما قيل في ((لا)) التبرئة في : ((قضية ولا أبا حسنٍ لها)) ، ويحتمل أنّ هذا مراد ابن جني ، وقصده بعمل ((لا)) في المعرفة عملها لا بطريق الأصالة بل بطريق النيابة .

قوله [حتى قيل بلزومه] قد يستشكل وجه الغاية هنا ، وجوابه : إنّ ما بعد ((حتى)) ليس نهاية لما قبلها بل هو مسبب عنه .

---

(١) عجز بيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ٥٣٦/٤ وشرح الشذور ١٨٦ والمغني ٢٤٠/١ ، وتمامه :

إذا الجُودُ لَمْ يُـرْزَقْ خَلاصاً مـن الأذى   فـلا الحَمْـدُ مَكْسـوباً ولا المَـالُ باقيـا

والشاهد فيه إعمال ((لا)) في المعرفة في الموضعين ((الحمد والمال)) ، واعلم أنّ المتنبي ممن لا يحتج بشعره بل يذكر هذا البيت على سبيل التمثيل لا الاستشهاد .

والصحيح جواز ذكره [نحو] قوله :

[تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قَضى اللهُ واقيا

و] كذا يعمل عمل ((ليس)) : [لات] خلافاً للأخفش وهي ((لا)) زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ ، وحُرِّكت للتخلص من التقاء الساكنين ، وفُتحت تخفيفاً

قوله [تعزّ ...(١)] قد يقال : لا دلالة فيه لإمكان أنّ ((باقياً وواقياً)) حالان .

قوله [خلافاً للأخفش] حيث قال(٢) : ((إنّ المنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعنى : ﴿ لاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، أي : لا أرى حين مناص ، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر .

قوله [لتأنيث اللفظ] وعلى هذا فهي ساكنة ، وحركت لما ذكر ، وقيل : زيدت التاء للمبالغة في النفي ، وعليه فهي محركة في الأصل قبل أولهما ، وفيه : أنه يلزم حينئذٍ اجتماع وصفين متنافيين وضعاً وهما السكون والتحرك .

قوله [وحُرِّكت...] قال الأشموني (٣) : ((حركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ، بدليل ((رُبَّتَ وثَمَّتَ)) فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها)) .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الشذور ١٨٤ وأوضح المسالك ٢٠٤/١ والهمع ٣٩٧/١ .
والشاهد فيه إعمل ((لا)) في نكرتين مع إظهار الخبر فالغالب أنْ يكون خبر ((لا)) محذوفا .

(٢) نقله الأشموني في شرحه على الألفية ٢٥٧/١ .

(٣) شرح الأشموني ١/ ٢٥٧ .

قال في الأوضح : ((وعملها بإجماعٍ من العرب)) انتهى .

و[لكن] لا تعمل إلا [في الحين] ، نصَّ عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين .

وقال بعضهم : المراد أسماء الزمان ، وهو ظاهر عبارة الأوضح ، وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال[1] : ((وتختص بالحين أو مرادفه)) ، وصرّح في الشذور وشرحه[2] : ((بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة)) ، وهذا منه كالمتوسط في المسألة .

[ولا يجمع] في كلام [بين جزأيها] أي : اسمها وخبرها ؛ لضعفها بل لابدّ من حذف أحدهما لصحة عملها ،

قوله [وعملها بإجماعٍ من العرب (٣)] انظر هذا مع ما سبق من خلاف الأخفش ، ولا يصحّ جواب اللقاني : بأنه لا ينقض دعوى الإجماع على العمل ؛ إذ ورود النصب بعدها إجماع منهم وإنْ اختلف النحاة في سببه ؛ لأنّ الدعوى إجماع العرب على العمل لا على ورود النصب بعدها ، وقد يجاب : بأنّ الإجماع على جواز الإعمال لا وجوبه .

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٧/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ـ ١٨١ ، ١٨٧ . ((أخوات ليس)) .

(٣) دعوى الإجماع على إعمال ((لات)) ليست في الأوضح ، قال ابن هشام ٢٠٥/١ : ((وعملها واجب)) ، ولا في المغني ٢٥٤/١ فقد نسب القول بالعمل الى الجمهور ولم يتعرض للإجماع ، نعم هذه العبارة أثبتها الشيخ خالد في متن الأوضح من شرحه ، فانظر شرح التصريح ٢٠٠/١ .

[والغالب] في كلامهم [حذف] اسمها [المرفوع] ، وبقاء المنصوب [نحو : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[1]] أي : ليس الحين حين فرار ، ومن غير الغالب عكسه ، وعليه قرئ شذوذاً ((وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ)) بالرفع .

قال بعضهم [2] : وكان القياس أنْ يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أنّ حذف المرفوع لا يجوز البتة ؛ لأنّ مرفوعها محمولٌ على مرفوع ((ليس)) ومرفوع ((ليس)) لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله .

وأفهم كلامه أنه لا يشترط في عملها تنكير معموليها .

قوله [والغالب ... حذف اسمها ...] ؛ لأنّ الخبر محطُّ الفائدة .

قوله [وعليه قرئ شاذاً (٣)] أي : قرآناً شاذاً ، فهو صفة مصدر محذوف ، يقال : قرأ قرآناً وقراءة ، وليس حالاً ؛ لأنّ تقديم الحال على صاحبها المجرور بالباء : إما ممتنع أو ضعيف .

قوله [وأفهم كلامه ...] ؛ لأنه إنما تعرض لشرطين : كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما ، وما أفهمه كلامه غير مراد ؛ ولأنّ لات لا تزيد على ((ما ولا)) .

فالظاهر : أنه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من جزئها ، وهو مراد الأشموني بقوله : ((إنها إنما تعمل في

---

(١) ص ـ ٣ .

(٢) شرح التصريح ٢٠٠/١ .

(٣) ص ـ ٣ ، القراءة منسوبة لعيسى بن عمر ، قال في الدر المصون ٥٢٤/٥ بأنها ((مشكلة جداً)) واستبعد أن تصدر عن مثل عيسى وقال : ((قد يكون الغلط من الراوي عن عيسى لا منه)) .

ولم يتعرض لـ((إنْ)) النافية ؛ لأنّ إعمالها نادر كما في الأوضح [1] تبعاً لابن مالك ، بل ذهب الفرّاء [2] وأكثر البصريين الى المنع .

نكرة)) [3] ، فلا ينافي قول ابن مالك في قراءة النصب [4] : ((ولابدّ من تقدير المحذوف معرفة ؛ لأنّ المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه ، أي : يهربون أو يتأخرون ، وليس المراد نفي جنس حين المناص)) والترتيب وبقاء النفي .

وفي كلام السيوطي ما يدل على اشتراط هذا الأخير حيث قال [5] : ((والعطف على خبر ((لات)) العاملة كالعطف على ((ما)) ، فينصب ويرفع في نحو : ((لات حين رجوع ولات حين طيش)) ويتعيّنُ الرفع في : ((لات حين قلق بل حين صبراً)) أو ((لكن حين صبر)) .

قوله [تبعاً لابن مالك [6]] وقال أبو حيان [7] : ((الصواب أنّ إعمالها كثير ؛ لوروده نظماً ونثراً ؛ ولمشاركتها لـ((ما)) في النفي ؛ وكونه للحال)) .

قوله [الى المنع] لعدم اختصاصها .

---

(١) الأوضح ٢٠٨/١ .

(٢) نقل عن الفراء في الارتشاف ١٠٩/٢ ، وفي الهمع ٣٩٤/١ .

(٣) شرح الأشموني ٢٥٧/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٥/١ ((ما ولا ولات)) .

(٥) الهمع ٤٠٣/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٥٧/١ .

(٧) ما ذكره المحشي معنى ما في الارتشاف ١٠٩/٢ ومعنى ما في الهمع ٣٩٤/١ .

وإعمالها لغة أهل العالية ، كقول بعضهم : ((إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)) ، وقول الشاعر :

إنْ هو مُستَوليًا على أحَدٍ إلا على أضْعَفِ المجانينِ [1]

قوله [العالية] ـ بالعين المهملة والياء المثناة ـ ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها .

ولم يذكر شرط عملها عندهم ، وشرط له في الشذور [2] : ((نفي الخبر ، وتأخيره ، وأنْ لا يليها معموله وليس ظرفاً ولا مجروراً)) ، وظاهره لا يشترط عدم تكرارها .

ويحتمل أنْ يجري فيه ما جرى في تكرار ((ما)) ، وأنه لا يشترط [3] تنكير ما يعمل فيه .

وذكر في التحفة : ((أنها لا تعمل إلا في اسم معرفة عكس ((لا)) وأنها تعمل في المعرفة والنكرة)) انتهى .

وانظر قوله : ((أنها لا تعمل إلا في معرفة)) مع تمثيلهم بـ((إنْ أحدٌ ... الخ)) ، وكذا في اشتراط الشذور نفي الخبر مع انتقاضه في هذا المثل والبيت .

---

(١) البيت من المنسرح غير منسوب في أوضح المسالك ٢٠٨/١ وشرح الشذور ٢٥٠ والهمع ٣٩٥/١ . والشاهد فيه إعمال ((إنْ)) النافية عمل ((ليس)) ، ومن رفعها الضمير المنفصل يعرف أنه لا يشترط في اسمها وخبرها التنكير .

(٢) شرح الشذور ـ ١٨١ .

(٣) انتهى السقط في المخطوط ـ أ ـ والذي بدأ في ص ٣٦٤ السابقة .

[إنَّ وأخواتها]

[و] النوع الثاني من أنواع النواسخ : [إنَّ] بالكسر والتشديد ، و[أنَّ] بالفتح والتشديد ، وهما موضوعان [للتأكيد] ، أي : لتأكيد الحكم المقرون بأحدهما ، ونفي الشك عنه ، والإنكار له ،

قوله [وهما موضوعان للتأكيد] أشار الى أنّ قوله ((للتأكيد)) خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على الحال أي : موضوعين للتأكيد .

قوله [أي : لتأكيد الحكم] إشارة الى أنّ اللام عوض عن المضاف اليه المحذوف على رأي الكوفيين ، وأمّا على رأي البصريين فالتقدير : للتأكيد للحكم ، ولا يشكل على كون المفتوحة للتأكيد أنك لو صرّحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيداً ؛ لأنّ كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أنْ يساويه في كلّ ما يفيده ، لكن الحق أنها لتوكيد ذلك المصدر المنسبك لا لتوكيد الحكم .

قوله [ونفي الشك عنه والإنكار له] الأوْفق أنْ يقول : الشك فيه أو الإنكار عنه ؛ لأنّ الجار إنْ تعلق بالنفي فيهما فالتعدية بـ((عن)) أو بالمصدر فالتعدية بـ((في)) أو اللام ، وعطف ((نفي الشك)) الخ على ((توكيد الحكم)) من عطف المسبَّب على سببه .

ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه .

ويفترقان من حيث أنّ ((إنَّ)) ـ المكسورة ـ لا تغيِّر الجملة بدخولها عليها ، و((أنَّ)) ـ المفتوحة ـ تصيِّرها في حكم المفرد ، ولهذا تقعُ الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور ، فتؤوَّل بمفرد ، وظاهر إطلاقه كغيره أنّ ((إنّ)) المكسورة لتأكيد الإيجاب والنفي ،

قوله [من الحكم] أي : الإيقاع والانتزاع ، ويعبّر عنه بإدراك أنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، وقوله : ((والتردد فيه)) أي : الحكم وهو النسبة ففي الكلام استخدام ، وليس المراد بالحكم النسبة في الموضعين ليرد : أنّ الخلو من الحكم يستلزم التردد فيه .

قوله [ولهذا تقع ...] ظاهره يقتضي أنّ الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بدونها ، وليس كذلك ، وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل ، فإنّ ما ذكرنا يقع نائباً عن الفاعل واسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر ، إلا ((ليت)) ، فبلا شرط نحو : ((ليت إنك عندي)) ، فتكون ((إنّ)) ومعمولاها سادّة مسدّ جزأي ((ليت)) ، وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ، ولا مانع من إثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين .

قوله [وظاهر إطلاقه] بذلك صرّح المصنف في المغني [1] في بحث ((إنما)) .

---

(١) قال في المغني١/٣٠٩ : ((إذ ليست ((إنّ)) للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل : إنّ زيداً قائم ، أو نفياً مثل : إن زيداً ليس بقائم ، ومنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ...)) .

ويشهد له قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ [(١)] وهو الملائم لقول البيانيين : ((... إنّ زيداً ليس بقائم فيه توكيدان)) ، لكن ذكروا في باب : لا التبرئة ما ينافي الإطلاق .

[ولكنّ] بالتشديد ، وهي موضوعة [للاستدراك] وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابقَ رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، تقول : ((زيدٌ شجاعٌ)) فيوهم إثبات الشجاعة لـ((زيد)) إثبات الكرم له ؛ لأنّ من سمة الشجاعة الكرم فإذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بـ((لكن)) ، فتقول : ((لكنّه بخيل)) ، وقس على هذا النفي .

ولابدّ أنْ يتقدمها كلام : إمّا مناقض لما بعدها نحو : ((ما هذا ساكن لكنه متحرك)) ، أو ضد له نحو : ((ما هذا أسود لكنه أبيض)) ، أو خلافٌ له ـ على الأصح ـ نحو : ((ما قام زيدٌ لكن عمراً شاربٌ)) .

ويمتنع أنْ يكون مماثلاً له باتفاق ، قاله أبو حيان في النكت الحسان [(٢)]

قوله [ويشهد له ...] يمكن أنْ يجعل ذلك من القضية المعدولة لكن فيه بُعْدٌ من اصطلاح النحويين ، كما قاله حفيد الموضح ، ثم الظاهر أنّ ((أنّ)) المفتوحة كالمكسورة .

قوله [للاستدراك] أي : التدارك .

قوله [رفعاً شبيهاً ...] لأنّ قوله : ((لكنه بخيل)) بمعنى : ((إلا أنه بخيل)) .

---

(١) يونس ٤٤

(٢) انظر الارتشاف ١٢٨/٢ . والنكت مطبوع ولم اعثر عليه .

وقد تأتي للتوكيد نحو : ((لو جاءني أحسنت اليه لكنه لم يجيء)) .

[وكأنّ] بفتح الهمزة والتشديد [للتشبيه] المؤكد عند الجمهور ؛

قوله [وقد يتأتى للتوكيد] ينبغي أنْ يكون منه ما تقدم من نحو : ((ما هذا ساكن لكنه متحرك)) ، وعلى القول : بأنها للاستدراك فيه ، فلعل وجه كون هذا استدراكاً مع أنّ مبناه على توهم الخلاف أنه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون ، فيتوهم انتفاء التحرك أيضاً عند انتفاء السكون ؛ لتوهم إمكان الواسطة .

قوله [لو جاءني ...] وذلك لأنّ امتناع المجيء مفهوم من ((لو)) لأنّها حرف يقتضي امتناع ما يليه ، فقوله بعد ذلك : ((لكنه لم يجيء)) توكيد لما دلّ عليه الكلام السابق .

وهذا مبني على عرف أهل العربية من أنّ ((لو)) للدلالة على أنّ سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط .

وأمّا على عرف المناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه ، وكذا تاليها .

وقد صرّح السيد الجرجاني بأنّ كلاً من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بيّنه غيره ؛ إذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية .

قوله [للتشبيه المؤكد] أي : لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها ، أي : لبيان أنّ اسمها مشبّه بخبرها .

إنْ قلت : الذي يفهم من((كأنّ)) على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد ؛ لأنّ الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه ، قد دخلت على التأكيد المستفاد بـ((أنّ)) .

لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه و((إنّ)) المفيدة للتأكيد ، سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً نحو : ((كأنّ زيداً أسدٌ)) ؛ إذ أصله : ((إنّ زيداً كأسد)) ، فقدمت الكاف على ((إنّ)) ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة ((كأنّ)) للجار وصارا حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد.

قلت : قد ادعي أنّ أصل كأنّ زيداً أسدٌ : ((إنّ زيداً كالأسد)) ، وهذا تشبيه مؤكد ، ثم قدمت الكاف إيذاناً بأنّ الكلام مبنيٌّ على التشبيه من أول الأمر .

قوله [لتركبها ...] أي : وإنما كان ((كأنّ)) للتشبيه المؤكد لتركبها ... الخ .

قوله [سواء كان خبرها ...] وقال الزجاجي [1] والكوفيون : هي للتشبيه إنْ كان الخبر جامداً نحو : ((كأنّ زيداً أسدٌ)) ، وللشك ويعبر عنه بالظن إنْ كان مشتقاً نحو : ((كأنك قائمٌ)) ؛ لأنّ الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبّه بنفسه .

وجوابه : أنّ المعنى كأنك شخص قائم ، ولمّا قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ، فلهذا يقولون : ((كأني أمشي ، وكأنك تمشي)) .

وأجاب بعضهم : بأنّ الشيء يشبّه في حالةٍ بما فيه في حالةٍ أخرى ، فكأنك شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً ، والتقدير : كأنّ هيئة زيدٍ هيئته قائما .

قوله [وفتحت همزة ((كأنّ))] لو قال : ((أنّ)) كان أخصر ، واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين ، أحدهما لا ؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أنْ تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق .

---

(١) الهمع ٤٢٧/١ ((إن وأخواتها)) .

وقيل : إنها بسيطة ؛ لأنّ الأصل عدم التركيب ، ويلزم عليه أنْ تكون لمطلق التشبيه .

ويليها المشبّه دائماً ، بخلاف الكاف و((مثل)) فإنّ الذي يليهما المشبّه به .

[أو للظن] على رأي بعضهم ، نحو : ((كأنّ زيداً كاتب)) ، والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه ، فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق ، وما أوهم خلاف التشبيه فمؤولٌ به .

[وليت] وهي موضوعة [للتمني]

قوله [فهو مؤول به] قد مرّ ما يتعلق بالظن ، ومثل ما قيل أنه للتحقيق قوله :

كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ (١)

إذ لا تكون للتشبيه ؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة ، وتأويله : أنّ المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها ؛ فالمعنى أنه كان ينبغي أنْ لا يقشعرّ بطن مكة مع دفن هشام فيها ؛ لأنه كالغيث لها .

ومثل التقريب : ((كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)) وتأويله : من وجوه منها : أنّ الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم ((كأنّ)) .

قوله [وليت] يقل : فيها ((لتَّ)) بإبدال الياء تاءً وإدغامها في التاء .

قوله [للتمني] أي : لإنشائه وإحداثه ، لا للإخبار بأنّ التمني حاصل وقس عليه ما بعده .

---

(١) تقدم تخريجه في بحث علامات الفعل المضارع ٢٥٧/١ ، والشاهد هنا واضح من كلام العلامة .

وهو طلب : ما لا طمع فيه ، نحو : ((ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً)) ، فإنّ عوده مستحيل عادة ، أو ما فيه عسر ، نحو : ((ليتَ لي مالاً فأحجُّ منه)) ، فإنّ حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ،

قوله [وهو طلب ما لا طمع فيه ...] لا يخفى أنّ هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الأمر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة ، أو كون المطلوب لا يطمع فيه أو فيه عسر ، فإما أنه تعريف بالأعم على رأي المتقدمين ، أو المراد أنّ المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط ، وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء في الأمر أو لا يعتبر فيه . هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة .

بقي أنّ التحقيق إنّ التمني : اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب ، والمراد بالطلب : ميلُ النفس الى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أو لا ، فلا يرد : أنّ التمني قد يكون محالاً معلوم الاستحالة ، والعاقل لا يطلب ما علم استحالته ، وقس عليه الترجي .

قوله [فإنّ عوده ...] أي : إنْ فُسِّر بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة ، والقول بأنه غير ممكن عقلاً مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة فإمكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين .

قوله [ليت لي مالاً] عبارة المصنف[1] : ((وقول منقطع الرجاء : ((ليت)) الخ ؛ فإنْ قلت : هذا من النوع الذي قبله ؛ إذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج ، قلت : المراد بما لا طمع فيه : ما شأنه أنْ لا يطمع فيه أحد ، والمال الذي يحج به يتعلق به الأطماع غالبا .

---

(١) أوضح المسالك ٣٣٨/١ ((إن وأخواتها))

وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ، ولا يكون في الواجب.

ويجب في التمني ـ إذا كان متعلقه ممكناً ـ أنْ لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه ، وإلا صار ترجياً .

[ولعل] وهي موضوعة :

[للترجي] وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله ، نحو : ((لعلّ اللهَ يرحمنا)) .

قوله [ولا يكون في الواجب] فيمتنع تمني وقوعه في وقته بقرينة قولهم : فلا يقال: ((ليت غداً يجيء)) ، فلا يرد تمني الموت في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ (١) .

قوله [وطماعية] بتخفيف الياء على وزن ((كراهية)) مصدر يقال فيه : طمع طمعاً وطماعية فهو طمع ، وطمع بكسر الميم وضمها .

والفرق بين التوقع والطمع أنّ الأول أبلغ ، ولذا أخر الطماعية ، ويستعمل في الأول ((لعل)) وفي الثاني ((عسى)) .

قوله [وإلا صار ترجياً] يؤخذ منه أنّ الترجي والتمني متباينان ، وسيصرح بذلك .

قوله [وهو توقع] يؤخذ منه أنّ الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق .

---

(١) آل عمران ـ ١٤٣ .

[أو للإشفاق] وهو توقع المكروه ، نحو : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ .

ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن ، بخلاف التمني فإنه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا .

وأمّا قول فرعون ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ﴾ [1] فجهْلٌ منه أو إفكٌ ، قاله في المغني[2] .

ولو عبّر بالتوقع لكان أخصر ؛ لشموله لما ذكر .

[أو للتعليل]على رأي الكسائي والأخفش[3] ، نحو :

قوله [أو الإشفاق] أي : الخوف إذا عدّيَ بـ((من)) فإنْ عدّي بـ((على)) كان بمعنى العطف .

قوله [﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾[4]] أي : قاتل نفسك ، والمعنى : أشفقت على نفسك أنْ تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك .

قوله [لما ذكر] أي : من الترجي أو الإشفاق ، قال التفتازاني في حواشي الكشاف : ((والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما)) كما يشهد به موارد الاستعمال .

---

(١) غافر ٣٦ ـ ٣٧ .

(٢) المغني ٢٨٧/١ ((لعل)) .

(٣) نقل في الارتشاف ١٣٠/٢ ((إن وأخواتها))

(٤) الكهف ـ ٦ .

﴿ فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر ﴾[1] ، أي : لكي يتذكر ، وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي .

وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾ وقوله ﷺ لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلاً : ((لعلنا أعجلناك))[2] والآية عند المانع محمولة على الترجي ، والحديث على الإشفاق .

قوله [للترجي] أي : مصروفاً للمخاطبين ، أي : اذهبا على رجائكما .

قوله [وترد للاستفهام] ولهذا علق الفعل في الآية المذكورة ، وفي ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾[3] والتقدير : لا تدري الله يحدث ، وما يدريك أيزكى ، والمعنى : لا تدري جواب ذلك .

لكن قال صاحب الكشاف[4] في ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾ : ((أي : وأيُّ شيء يجعلك دارياً بحال هذا الأعمى لعله يزكى أي : يظهر بما يلقى اليه من الشرائع)) ، وحينئذٍ فـ((يدريك)) ليس متعلقاً بما بعد ((لعل)) حتى يعلق عنه ؛ لأنه جعل معموله : ((بحال هذا الأعمى)) وبه يبطل كون ((لعل)) بمعنى أداة الاستفهام .

---

(١) طه ـ ٤٤ .

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء باب (من لم يرد الوضوء إلا من المخرجين) الحديث رقم ١٨٠ ، ومسلم في الحيض حديث ٨٣ .

(٣) الطلاق ـ ١ .

(٤) الكشاف ٤/ ٧٠١ تفسير سورة عبس ـ ٣ .

وعُقَيْل تجيز حذف لامها الأولى ، وجرُّ اسمها ، وكسر لامها الأخيرة ، وهي حينئذٍ غير عاملة عمل ((إنّ)) كما في المغني[1] ، وكلامه في الأوضح يشعر بخلافه .

قوله [وعقيل تجيز ...] مقتضاه أنّ غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك ، وهو صحيح ، فقد خالفهم في كسر اللام الأخيرة ، وزاد عليهم لغات .

قوله [وجر اسمها] أي : فالجر بها لغة وليس شاذاً ولا على سبيل الحكاية كما قيل ، وإنما جروا بها تنبيهاً على أنّ الأصل في الحروف المختصة بالأسماء أنْ تعمل العمل الخاص بها .

---

(١) قال ابن هشام في باب((علّ)) في المغني ١٥٥/١ : ((وعُقَيل تخفض بهما ـ علّ ولعلّ ـ وتجيز في لامهما ـ أي : اللام الثانية ـ الفتح والكسر على أصل التقاء الساكنين)) ثم قال في باب ((لعل)) من المغني ٢٨٦/١ : ((واعلم أنّ مجرور ((لعل)) في موضع رفعٍ بالابتداء لتنزيل ((لعل)) منزلة الجار الزائد)) ، فـ((لعل)) حين الجرّ بها غير عاملة عمل ((إنّ)) كما هو واضح من كلامه .

ثم قال في الأوضح في ((إن وأخواتها)) ٢٣٨/١ : ((وعقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة)) ، فقوله ((تجيز جر اسمها)) مشعرٌ ببقاء عمل ((لعل)) مع الجر بها ، ولا أدري كيف غاب عن الشارح مجازية قوله ((اسمها)) ؛ لأن الغالب في ما يأتي بعد ((لعل)) يكون اسماً لها ، ولكن التسامح في العبارات العلمية يسبب الإرباك .

[فينصبن]

قوله [فينصبن] أي : في المشهور ، وبعضُ العرب ينصب بهنّ الجزأين كقوله :

إنَّ حُرَّاســـنا أُسْـــدا [1]

قوله :

كأنّ أُذنيْـهِ إذا تَشَـوّفا قادمـــــــــــةً ....[2]

وقوله :

يا ليت أيامَ الصّبا رواجعــا [3]

وقد يرتفع بعدهنّ المبتدأ ، فيكون الاسم ضمير شأن محذوف كقولــه ﷺ : ((إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)) [4] ، أي : إنه من أشـــد ، و((المصورون)) : مبتدأ خبره الظرف المتقدم ، ⁂

---

(١) جزء بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ٣٤٩ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩١/١ والمغني ٣٧/١ ، وتمامه :

إذا اسـودّ جُـنْحُ الليـلِ فلتَـأتِ ولـتكُنْ خُطـاكَ خِفافــاً إنّ حُرّاسَــنا أُسْــدا

والشاهد فيه نصب المبتدأ والخبر ((حراسنا أسدا)) بعد ((إنّ)) .

(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب في الخزانة ٢٣٧/١٠ ، ٢٤٠ ، وبلا نسبة في المغني ١٩٣/١ ، والهمع ٤٣٢/١ ، وتمامه :

كـأنّ أُذنيْــهِ إذا تَشَــوّفا قادمــةً أو قَلَمــاً مُحرّفــا

والشاهد فيه نصب ((أذنيه)) و ((قادمة)) بـ((كأن)) .

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١٠٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في المغني ٢٨٥/١ والهمع ٤٣٢/١ . والشاهد فيه نصب ((أيام)) و((رواجع)) بـ((ليت)) .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة الحديث رقم ٩٨ ، والنسائي في الزينة باب ١١٣ .

....

....

ﮋﮊ ويجوز حذف ضمير الشأن نظماً ونثراً عند ابن مالك[1] بلا ضعفٍ خلافاً لابن الحاجب .

واعلم أنه قال في التسهيل[2] : ((وللجزأين بعد دخولهن ما لهن مجردين)) ، قال شراحه : من كون المبتدأ عيناً أو معنى ، وكون الخبر مفرداً أو جملة الى غيره مما بينوه .

وبقي أنه يقتضي جواز تعدد خبر هذه الأحرف .

وقال أبو حيان[3] : ((الذي يلوح من مذهب سيبويه المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ؛ لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين ، مع أنه لم يسمع)) . وأنه يقتضي جواز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ((إنّ)) ، نحو : ((إنّ زيداً وإنّ عمراً منطلقان)) .

ومنعه السيوطي ؛ لأنّ الخبر لا يكون معمولاً لعاملين ، لكن نص الرضي في باب ((لا)) على جواز ذلك ؛ لكون العاملين متماثلين .

---

(١) هذا مراد ابن مالك وقد فهمه المحشي من تمثيله بالحديث الشريف ذاته وببيت من الكتاب وإلا فابن مالك لم يصرح بهذا الكلام . انظر شرح الكافية الشافية ٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

(٣) كلام أبي حيان مع دليل السيوطي على المنع في الهمع ٤٣٦/١ ((إن وأخواتها)) .

هذه الأحرف المتقدمة [المبتدأ] اتفاقاً بدخولها عليه ، ويسمى [اسماً لهنّ ويرفعن الخبر] أي : خبر المبتدأ ، ويسمى [خبراً لهن] .

لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم ((كان وأخواتها)) .

قوله [هذه الأحرف] لو قال : ((أي : هذه الأحرف)) لكان أظهر ، وسيبويه عبّر بالحروف الثمانية ، وانتُقِد ، واعتذر عنه : بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازاً ، ولا حاجة اليه ، على ما قال السعد من أنّ :

((الجمعين إنما يفترقان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لا أنه مختص بما فوق العشرة)) ، قال : ((وهذا أوفق الاستعمالات وإنْ صرح بخلافه كثير من الثقات)) . واستدل على ذلك :

بأنّ القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلاً من ((أقتل المشركين ، وأكرم العلماء)) حيث جعلوا كلاً شاملاً للثلاثة وما فوقها ، فدلّ على أنّ الفرق بينهما منكّرين إنما هو في جانب الزيادة ، وبذلك ينحل الإشكال عما لو أقر بدراهم حتى يقبل بتفسيره بثلاثة .

وأما الجواب : بأنّ جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازاً ، ففيه : أنه لا يقبل من اللافظ بحقائق الألفاظ في الأقارير التفسير بالمجاز ألا ترى أنّ من أقرّ بفلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد مع صحة إطلاق الجمع على الواحد مجازا .

قوله [لكن يشترط ...] أي : فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية الى آخر ما تقدم . ومن هنا يعلم أنّ جملتي نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ ولقوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1]

---

(١) النساء ـ ٥٨ . المجادلة ـ ١٥ .

....

....

ورُبما أُدخلت ((إنّ)) على ما خبره نهي فيؤول ، نحو قوله :

إنّ الذينَ قَتلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ   لا تحسبوا ليلكُمْ عنْ لَيْلِهِمْ ناما [(١)]

وقد يكون خبر ((إنْ)) المخففة من الثقيلة طلباً ، ذكر أبو حيان في تفسير : ﴿ أنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [(٢)] : أنها مخففة من الثقيلة ، ورُدَّ : بأنّ المشهور أنّ الطلبية لا تقع خبراً لـ((إنْ)) ولذا أوّلوا ((إنّ الذين قتلتم ... البيت)) ، و :

إنّي عسيتُ صائما [(٣)]

وفي الكشاف : ((لا تكون مخففة من الثقيلة ؛ لأنه لابدّ من (قد)...)).

---

(١) البيت من البسيط وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في الخزانة ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وبلا نسبة في المغني ٢/٥٨٥ والهمع ٤٣٣/١ وشرح التسهيل ٣٩٣/١ . والشاهد فيه وقوع النهي خبراً لـ((إنّ)) فجملة ((لا تحسبوا)) أوقعها الشاعر في محل خبر ((إنّ)) مع أنها جملة نهي ، فأوّلت بالقول ، والتقدير : إن الذين قتلتم أمس سيدهم مقولٌ في شأنهم لا تحسبوا .

(٢) البحر المحيط ٤٣٤/٦ تفسير سورة النور ٩ ، وسيأتي تخريج القراءة فانتظر .

(٣) جزء بيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٥ وبلا نسبة في ابن الناظم١١٠ والمغني١٥٢/١ ، وتمامه :

أكْثرْتَ في العذلِ مُلحّاً دائما   لا تُكْثِرَنْ إنّي عسيتُ صائما

الشاهد في قوله : ((إني عسيت صائما)) ، فـ((عسى)) هنا نصب اسماً مفرداً ((صائماً)) ، وقالوا إن خبر ((عسى)) لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع ، فأوّلوا ((عسى)) بجعلها تامة ، والتاء فاعل ، واستدلوا على ذلك بأنّ جملة ((عسيت صائما)) برمتها على الإعراب الأول ستكون خبراً لـ((إن)) ، و((عسى)) معناها الترجي وهو إنشاء ، والجمهور منعوا وقوع الجملة الإنشائية خبراً لـ((إن)) ، فلزم أن تكون جملة ((عسيت صائما)) جملة خبرية لا إنشائية ، فاضطروا الى تقدير ((كان)) محذوفة و((صائما)) خبراً لها ، والتقدير : ((إني رجوت أنْ أكون صائما)) .

ونسبة الرفع الى هذه الأحرف هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أنّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ؛ لأنه لم يتغير عمّا كان عليه ، ولهذا لا يجوز : ((إنّ قائم زيداً)) ، ولو كان معمولاً لها لجاز .

والأصح الأول ؛ ((لأنّ لهذه الأحرف شبهاً بـ((كان)) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملن عملها معكوساً ؛

وقل بعضهم : الحق أنّ الطلبية - يعني الخبرية لفظاً - تجوز .

ومنع مبرمان [1] وتبعه الحريري وقوع الملضي خبراً عن ((لعل)) ؛ لأنّ ((لعل)) للترجي ، وهو إنما يتعلق بالمستقبل .

ويرده : ((وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر...)) الحديث [2] .

ومنع الأخفش [3] وقوع ((سوف)) خبراً لـ((ليت)) ؛ لأنّ ((ليت)) لما لم يثبت ، و((سوف)) لما ثبت .

قوله [في لزوم دخولهن] خرج باللزوم ((ألا وأما)) الاستفتاحيتان ؛ لأنهما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى .

قوله [والاستغناء بهما] أي : عن دخول ((كان)) عليهما بحيث يستقل الكلام ، ولا يحتاج معها الى شيء آخر ، وخرج بهذا القيد ((لولا)) الامتناعية و((إذا)) الفجائية ، فإنهما وإنْ أشبها ((كان)) في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار ((لولا)) الى جواب و((إذا)) الى كلام سابق .

---

(١) الهمع ٤٣٣/١ .

(٢) البخاري ٣٩/٤ - باب دعاء النبي و٥٥/٨ - كتاب الإكراه ، ومسلم١٦٧٧ باب من فضل أهل بدر .

(٣) الهمع ٤٣٣/١ .

ليكون المبتدأ والخبر معهنّ كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأنّ معانيها في الأخبار فكنّ كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابَي العمد والفضلات))[1] . كذا قيل في تقرير العلة ، وهي متأتية في ((ما)) الحجازية ، ولم يتقدم منصوبها .

وبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ((إنّ)) قبل استكمال الخبر ، فمن نسب الرفع لها منع العطف ؛ لئلا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد ، ومن منع أجاز العطف ؛ لانتفاء ذلك .

وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهنّ محله [إنْ لم تقترن بهن ((ما)) الحرفية] الزائدة ،

قوله [في تقرير العلة] أي : جنسها الصادق بالعلتين ؛ لانتفاء ذلك ؛ لأنّ الرافع المبتدأ لا غير .

قوله [((ما)) الحرفية الزائدة] ما ذكره من أنّ ((ما)) هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف .

وقيل : مانع هذه الحروف اسمٌ مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أنّ الجملة مفسرة له ومخبر بها عنه . ويرده : أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا للدخول ناسخ غير ((إنّ)) وأخواتها .

وقيل : إنّ ((ما)) نافية ، وإنّ ذلك سبب إفادتها للحصر ، وردّه في المغني[2] .

---

(١) هذا تعليل ابن مالك في التسهيل ٣٨٧/١ .

(٢) المغني ٣٠٧/١ ((ما)) الحرفية .

فإنْ اقترنت بهنّ [نحو ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[1]] و﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[2] و﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾[3] و :

ولكنّما أسعى لَمَجْدٍ مؤثّلٍ[4]

و :

.... لعلّما أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيّدا

بطل عملهن وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، ولهذا سمّيت ((ما)) هذه كافّة ؛ لكفها ما اقترن بها عن العمل .

قوله [ولعلما ...] صدره :

أعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ ...[5]

وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء .

---

(١) النساء ـ ١٧١ .

(٢) الأنبياء ـ ١٠٨ .

(٣) الأنفال ـ ٦ .

(٤) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٧ وبلا نسبة في المغني ٢٥٦/١ والهمع ٤٥٩/١ وتمامه :

ولكنّما أسعى لَمَجْدٍ مؤثّلٍ وقدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي

والشاهد فيه ((لكنما أسعى)) فـ((لكن)) مكفوفة عن العمل بـ((ما)) وإيلاؤها الفعل دليل على كفها ، ولو لم يكن كذلك لوليها الاسم ، وجملة ((أسعى)) استئنافية . و((لكن)) هنا تفيد الاستدراك رغم كفها عن العمل .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٥١ والمغني ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ والهمع ٤٥٩/١ . والشاهد واضح دخول ((ما)) على ((لعل)) فكفتها عن العمل .

ولا يستثنى من ذلك [إلا ((ليت))] فيجوز حينئذٍ فيها [الأمران] أي : الإعمال وهو الأرجح ؛ لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع ((ما)) على الأصح ، والإهمالُ حملاً على أخواتها ، وقد روي بهما قول النابغة :

قالتْ ألا ليْتمَا هـذا الحَمَـامَ لنَـا

قال ابن مالك في شرح الكافية [1] : ((ورفعه أقيس)) .

قوله [وهو الأرجح] ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم .

قوله [على الأصح] مقابله ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وطاهر القزويني [2] من جواز ((ليتما زيداً ألقاه)) على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير ؛ لأنّ ذلك يزيل اختصاصها بالاسم ، وينبغي أنْ يجوز عند ابن أبي الربيع وطاهر ، وإنْ أعملت كان ((ما)) لمجرد الزيادة .

قوله [حملاً على أخواتها] قد يتوقف في صحة الحمل ؛ لعدم مشاركتها لأخواتها في علة الإهمال التي هي زوال الاختصاص .

قوله [ورفعه أقيس] في المعنى ، وأمّا قول النابغة :

قالتْ ألا ليْتمَا هذا الحَمَامَ لنَا [3]

فيمن نصب الحمام ، وهو الأرجح عند النحويين في((ليتما زيد قائمٌ))

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ /٢١٣ ((الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر)) .

(٢) نقل عن ابن أبي الربيع في الارتشاف ١٥٧/٢ ، وأما طاهر فقد نقل السيوطي في الهمع ٤٥٩/١ عن أبي حيان أنه رأى كتاباً لطاهر أجاز فيه ذلك .

(٣) صدر بيت من البسيط للنابغة في ديوانه ٣٥ والشذور ٢٥٢ وبلا نسبة في الهمع ٤٥٨/١ وتمامه :

قالتْ ألا ليْتمَا هذا الحَمَامَ لنَـا إلى حَمَامَتِنَـا أو نِصْـفَهُ فَقَـدِ

وما اقتضاه كلامه من وجوب الإلغاء فيما عدا ((ليت)) ، وجوازه فيها هو الأرجح ، وقيل : بجوازه في الكل ، وهو ظاهر الألفية [1] ،

فـ((ما)) : زائدة غير كافة ، و ((هذا)) : إسمها ، و((لنا)) : الخبر .

قال سيبويه [2] : ((وكان رؤبة بن العجاج ينشده رفعاً)) انتهى .

فعلى هذا يحتمل : أنْ تكون ((ما)) كافة ، و((هذا)) مبتدأ .

ويحتمل : أنْ تكون موصولة و((هذا)) خبر لمحذوف ، أي : ليت الذي هو هذا الحمام ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير ((أي)) مع عدم طول الصلة ، وقوي لتضمنه إبقاء الإعمال .

قوله [وقيل بجوازه في الكل] أي : قياساً على ما سمع ، وإنْ كان نادراً .

قال الجاربردي : ((المراد بـ((الشاذ)) في كلامهم : ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود ، و((النادر)) : ما قل وجوده وإنْ لم يكن بخلاف القياس كـ((خزعل)) ، و((الضعيف)) : ما يكون في ثبوته كلام كـ((قرطاس)) بالضم)) انتهى .

فعلم من كلامه أنّ النادر يقاس عليه ، وإنّ بينه وبين الشاذ عموماً وخصوصاً من وجه فتأمل ؛ ولأنه يكفي في صحة الإعمال قليلاً الاختصاص الأصلي ، ولا يضرّ عروض زواله ، ولذلك نظائر اعتبر فيها الأصل : منها : إنْ المكسورة المخففة .

---

(١) قال ابن مالك :

وَوَصْلُ ((ما)) بذي الحروفِ مبطلُ   إعْمَالَهـا وَقَـدْ يُبَقَّـى العَمَـلُ

(٢) الكتاب ٢٨٢/١ .

وقيل : بوجوب الإعمال في ((ليت)) .

وخرج بالحرفية : الاسمية ، فلا تكف عن العمل ، كقوله :

ولكنَّ ما يُقْضى فَسَوْفَ يَكـونُ

ومثلها ((ما)) المصدرية نحو : ((إنّ ما فعلتَ حسن)) ، أي : إنّ فعلك حسنٌ . ويحتملهما قوله :

قوله [وقيل بوجوب الإعمال في ليت] يشكل على قول ابن مالك [1] : أنّ جواز الأمرين فيها إجماع .

قوله [ولكنّ ما يقضى ....] عجز بيت صدره :

فَوَاللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالياً لَكُم [2]

والدليل على أنّ ((ما)) فيه موصولة : عود الضمير المستتر في((يقضى)) عليها ، ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدّر به خبرها ؛ لشبه الموصول بالشرط في عمومه واستقبال الفعل بعده.

قوله [ويحتملهما] أي : الإسمية والمصدرية ، وقضيته أنّ ما سبق لا يحتملهما ، وفيه : أنّ ((إنّ ما فعلت حسنٌ)) يحتمل الإسمية أيضاً ، أي : إنّ الذي فعلته حسن .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٨١٤ : ((وتتصل ((ما)) الزائدة بـ((ليت)) فيجوز إعمالها وإهمالها بإجماع)) . ونقل السيوطي في الهمع ١/٤٦٠ عن الفراء وجوب الإعمال في ((ليت)) بعد دخول ((ما)) ، وبه أشكل المحشي على ابن مالك ، فإنّ الإجماع المدّعى غير تام لخروج الفراء .

(٢) البيت من الطويل للأفوه الأودي في الدرر ٢/٤٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأوضح ١/٢٤٩ ، وشرح القطر ١٤٦ ، والهمع ١/٣٥١ . والشاهد فيه : دخول ((ما)) الموصولة على ((لكن)) ولم تكفها عن العمل فإنّ ((ما)) اسم ((لكن)) .

﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ [1] ، وليس لك أنْ تقدرها كافة ؛ لأنّ ذلك يوجب نصب ((كيد ساحر)) .

ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الأوضح [2] الاستشهاد بقوله :

ولكــنَّ مــا يُقْضــى فَسَــوْفَ يَكــونُ

لـ((ما)) الكافة ، وهو غير ظاهر .

[كـ((إنّ)) المكسورة] أي : كما يجوز في ((إنّ)) المكسورة ذلك حال كونها [مخففة] من الثقيلة ، بأنْ سُكّن نونها .

لكن الإهمال كثير ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ،

قوله [﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾] محل احتماله لهما في قراءة رفع ((كيد)) ، فـ((إنّ)) عاملة و((ما)) موصول محتمل للاسمي والحرفي، أي : إنّ الذي صنعوه أو إنّ صنعهم ، ومن نصب فـ((ما)) كافة كما أشار اليه الشارح .

قوله [وهو غير ظاهر] لما مرّ أنها فيه موصولة .

قوله [لزوال اختصاصها ...] قضية كلامه هنا وفيما يأتي أنّ المقتضي لعمل هذه الأدوات الاختصاص .

---

(١) طه ـ ٦٩ .

(٢) شرح القطر ١٤٥ـ ١٤٦ أما الأوضح فراجع ٢٤٩/١ ولم يجعل ابن هشام هذا البيت شاهداً على دخــول ((ما)) الكافة على ((لكن)) فيما بين أيدينا من نـسخ الأوضح المطبوعة ، لذلك قال المحشي : ((بعض نسخ الأوضح)) .

وإنما أعملت قليلاً استصحاباً للأصل ،

ﷺ وفيه : أنه مخالف لما قالوه من أنّ علة هذا العمل كونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنىً ، وهو المناسب لما سيأتي عن ابن مالك من الفرق بين ((إنْ)) المخففة المكسورة والمفتوحة ، وأنّ الاختصاص إنما يقتضي العمل الخاص ، ولهذا جرّت عقيل بـ((لعل)) لا على هذا العمل فتدبر .

قوله [وإنما أُعملت قليلاً ...] إنما جاز إعمالها قليلاً وبطل فيما إذا كفت بـ((ما)) على مذهب سيبويه مع أنّ العلة في الموضعين زوال الاختصاص ؛ لأنّ الزوال هناك أقوى ؛ لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها ، وهو ((ما)) ، بخلافه هنا ، فإنه بواسطة إسقاط بعضها ، ومحل جواز الإعمال إنْ وليها اسم ، فإنْ وليها فعل فالواجب إهمالها .

ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير قاله شيخ الإسلام ، وظاهره أنّ المهملة في ظاهر اللفظ لا في نفس الأمر إذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة ، وهو ما جوّزه بعضهم ، ومنعه أبو علي (١) ، بل ظاهر إطلاق الرضي (٢) أنّ ذلك البعض يجوّز ذلك فيما إذا وليها الفعل أيضاً .

---

(١) نُقِل في شرح الكافية ٣٥٩/٢ (إن وأخواتها) وانظر بحث ضمير الشأن .

(٢) شرح الكافية ٣٥٩/٢ .

وقد قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١) .

---

(١) هود ـ ١١١ ، قرأ نافع وابن كثير بتخفيف ((إن)) و((لما)) ، وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد ((إنّ)) وتخفيف ((لما)) ، وابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما . وقرأ شعبة بتخفيف ((إن)) وتشديد ((لمّا)) .

وتخرّج قراءة نافع وابن كثير على إعمال ((إن)) مخففة فتكون اللام هي الداخلة في خبر ((إن)) ويجوز في ((ما)) الموصولية وأن تكون نكرة موصوفة ، وقيل : إن اللام موطئة للقسم ، ولام ((ليوفينهم)) هي لام الخبر ، وعليه تكون ((ما)) زائدة لإصلاح اللفظ .

وقراءة أبي عمرو والكسائي واضحة : ((إن)) المشددة عملت عملها ، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر ((إن)) ، واللام الثانية جواب قسم محذوف .

وأما قراءة ابن عامر ففيها وجوه :

منها : ((إن)) المشددة و((كلاًّ)) اسمها ، و((لمّا)) فأصلها ((لَمِنْ ما)) بكسر الميم على أنها ((من)) الجارة دخلت على ((ما)) الموصولة أو الموصوفة، فلما اجتمعت النون الساكنة قبل ميم ((ما)) وجب إدغامها فيها، فقلبت ميماً وأدغمت فصار في اللفظ ثلاثة أمثال فخففت بحذف إحداها فصارت ((لما)) .

وقل بعض : أصل ((لمّا)) : ((لَمَنْ ما)) بفتح ميم ((مَن)) على أنها موصولة أو موصوفة و((ما)) بعدها مزيدة فقلبت النون وأدغمت في الميم بعدها فصارت ثلاثة ميمات فحذفت الوسطى وهي المبدلة من النون فقيل ((لمّا)) .

وقل بعض : أصل ((لمّا)) مخففة ثم شددت ، وقل بعض : أصلها ((لمّاً)) بالتنوين ثم أبدل التنوين ألفاً وقفاً ، وقل بعض((لما)) زائدة كما تزاد ((إلا)) وهو مشكل جداً .

ومنها : كون ((إنْ)) نافية ثُقِّلَتْ ، و((لمّا)) بمعنى ((إلا)) وهو ساقط ؛ لأن ((كلاً)) منصوب والنافية لا تنصب ، ثم فيه : عدم معهودية تثقيل ((إن)) النافية عند العرب .

ومنها : كون ((لمّا)) جازمة للمضارع حذف مجزومها لفهم المعنى ـ والتقدير: وإن كلاً لمّا ليهملوا أو يتركوا ـ لتقدم الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين بقوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ (هود ١٠٥) وثم تفصيل الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، ثم بيّن ذلك بقوله ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، ومل اليه ابن الحاجب في أماليه . انظر الدر المصون ١٣٥/٤ ـ ١٤٤ ، تجد ما اختصرناه منفصّلا .

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخاً ، والأكثر فيه كونه ماضياً ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [1] ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [2] .

قوله [ويكثر كون الفعل ...] إنما يكثر كونه ناسخاً ؛ لأنهم لمّا أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أنْ يكون من أفعال المبتدأ والخبر ؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ؛ لأنها إذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفراً عليها ؛ إذ الاسمان مذكوران بعدها ؛ لأنك إذا قلت : ((إنْ كان زيداً لقائم)) ، فمعنـــاه : ((إنّ زيداً لقائم)) .

وإنما كان الأكثر كونه ماضياً ؛ لأنّ ((إنّ)) وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنىً ، فقصدوا بعد تخفيفها أنْ يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى وهو الماضي ؛ ولأنّ الماضي أشبه بالتأكيد من المضارع ؛ لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع ، وشرط الناسخ كونه غير نافٍ كـ((ليس)) وغير منفي كـ((زال)) وأخواتها ، وغير صلة كـ((دام)) .

وأفهم قوله ((والأكثر)) : أنه يكثر كونه مضارعاً ، والمراد : أنه كثير في نفسه ، فلا ينافي كونه قليلاً كما صرّح به ابن الناظم [3] ، ☜☜

---

(١) البقرة ـ ١٤٣ .

(٢) الأعراف ـ ١٠٢

(٣) قال في شرح الألفية ١٢٩ : ((أما : ما ولي إن المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء ، وماضٍ غير ناسخ فقليل)) .

ووقوع غير الناسخ بعدها نادر ، والمضارع أندر كقوله : ((إنْ يزينك لنفسك وإنْ يشينك لهيه)) .

وإذا أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي ؛ لئلا يتوهم كونها نافية .

ومع قلته فيقاس عليه خلافاً لابن مالك في شرح التسهيل[1]، وهو مع قوله في متنه : ((ويقاس على نحو :

إنْ قتلت لمسلماً ...)) (٢)

عجيبٌ لورود الأول في القرآن نحو : ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٣) بخلاف الثاني .

قوله [إنْ يزينك ...] بفتح حرف المضارعة من ((يزينك ويشينك)) ، والهاء من : ((لهيه)) للسكت ، ولا يقاس على مثل هذا التركيب بإجماع .

---

(١) تقرير الإشكال : ((إن)) المخففة المكسورة يأتي بعدها فعل ، الغالب أن يكون ناسخاً ماضياً ، وقد يكون مضارعاً ، وبذلك يصدح القرآن ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وقد يكون الفعل غير ناسخ ـ ((على سبيل الشذوذ)) كما في شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ ـ والغالب أن يكون ماضياً وقد يكون مضارعاً ، كما في : ((إن قتلت لمسلماً ...)) و ((إن يزينك لنفسك ...)) ، والعجب من ابن مالك في شرح التسهيل ٤١٧/١ ـ ٤١٨ أجاز القياس على الماضي ـ ناسخاً وغير ناسخ ـ ومنع القياس على المضارع ـ ناسخاً وغير ناسخ ـ مع أن المضارع الناسخ ورد ذكره في القرآن والمضارع غير الناسخ ورد في كلام العرب .

(٢) جزء بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد في المقاصد النحوية ٧٠/٢ ولامرأة الزبير في شرح التسهيل ٤١٦/١ وبلا نسبة في الهمع ٤٥٢/١ ، وتمامه :

شلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلماً حلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتعمّدِ

(٣) الشعراء ـ ١٨٦ .

[وأما ((لكن))] إذا كانت [مخففة] من الثقيلة [فتهمل] وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل ﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [1] ، وعن يونس والأخفش [2] جواز الإعمال قياساً ، وعن يونس أنه حكاه عن العرب .

[وأما ((أنْ))] المفتوحة إذا خففت [فتعمل] وجوباً ، كما إذا لم تخفف ، بخلاف المكسورة لأنها أشبه بالفعل منها ، قاله ابن مالك في شرح الكافية [3] .

قوله [وأما لكن ...] اعلم أنّ ((لكن)) تكون خفيفة بأصل الوضع ، وانظر بم تتميز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع .

قوله [لأنها أشبه بالفعل] ((لأنّ لفظها كلفظ ((عضّ)) مقصوداً به المضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ((جد))...)) .

وفرّق الرضي [4] بما حاصله : إنّ المفتوحة لكونها مصدرية بعضُ حروف المفرد بخلاف المكسورة . وحاصله : أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة

---

(1) الزخرف ـ ٧٦ .

(2) الهمع ٤٥٧/١ .

(3) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٩/١ : ((... ((أنّ)) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ ((عضّ)) مقصوداً به المضي أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ((جد)) . فلذلك أوثرت ((أن)) المفتوحة المخففة ببقاء عملها ...)) .

(4) قال في شرح الكافية ٢٣٢/٢ ((بحث نصب المضارع)) : ((وذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظاً ومعنىً ((أنْ)) المصدرية ، أما لفظاً فظاهر ، وأما معنىً فلكونهما حرفي المصدر ، فأريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففة)) ، وتوضيحُ المحشي ملخصُ ما نقله الدماميني في حاشية المغني ١٢٨/١ .

[و] لكن [يجب في غير ضرورة حذف اسمها] ، وكونه [ضمير شأنٍ] تبع في هذا ابن الحاجب .

وبينها ارتباط معنوي ، أرادوا أنْ يكون بينهما ارتباط لفظي ؛ ليتطابق اللفظي والمعنوي .

وبهذا يندفع ما قيل : ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظاً ومعنىً ، وبالتخفيف زال اللفظي ، وإنه حيث فرقوا فينبغي أنْ تكون التفرقة على العكس ؛ لأنّ المكسورة أصل والأصل أقوى من الفرع .

ووجه دفع الأول ظاهر ، والثاني : أنه لا بُعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله .

قوله [وكونه] فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو ((كون)) ، وإنّ ((ضمير شأن)) خبر المعطوف المقدر ، ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح [1].

قوله [تبع في هذا ...] فيه نظر ؛ إذ ليس في كلامه ظاهراً ولا صريحاً ذلك ؛ بل ظاهره خلاف ذلك ، لأنّ قوله ((ضمير شأن)) حلٌ من المضاف اليه .

قل ابن الحاجب في شرح المفصل [2] : ((والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة أنّ العرب تقصده ،

---

(١) قل في الأوضح ٢٦٥/١ : ((ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً)) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/٢ ـ ١٨٩ ((الحروف المشبهة بالفعل)) .

....

....

قل :

في فِتيَةٍ كسُيُوفِ الهندِ قـد علمـوا   أنْ هالكٌ كُلّ مَنْ يَحْفـى ويَنتعِـلُ [١]

فلولا أنّ الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هاهنا ، فالذي سوّغ التقديم كونه جملة واقعة خبراً .

فإنْ زعم زاعم : أنّ التقديم إنما جاز لبطلان عمـل ((أنِ)) فصـار مبتدأ وخبراً)) ، والخبر يسوغ فيه التقديم ، فهو باطل ؛ بامتناع ((أنْ منطلقٌ لَزيد)) ، فدلّ على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد .

وإنما أوجبوا عمل ((أنْ)) في مقدر لا يظهر ، وحيثُ جوّزوا عمل المكسورة أعملوها في ظاهر لا مقدر ؛ لأنه لمّا كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام إعمالها في الظاهر مزية للفرع على أصله في الظاهر ، فجعلوها في الظاهر كالملغاة ، وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليروا في الظاهر أنه قدر بالأصل على الفرع ؛ إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر .

وبهذا يظهر وجـه اختصـاص عملها في الضمـير ؛ لأنه فرع عن الظاهر الذي فسره .

---

(١) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ٥٩ وفي شرح الكافية الشافية ٢٢٠/١ وبلا نسبة في الهمع ٤٥٤/١ ، وعجزه في رواية الديوان : أنْ ليسَ يَدْفَعُ عن ذي الحيلة الحيلُ . والشاهد فيه جعل اسم ((أن)) المخففة ضمير مخاطب والأصل أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومجيئه هنا ضرورة ، وفيه ضرورة أخرى هي مجيء خبر ((أن)) المخففة مفرداً والأصل أنْ يكون جملة .

وأما ابن مالك [1] فلم يوجب ذلك ، بل يجوز عنده أنْ يكون غيره ، وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والأوضح [2] .

[وكون خبرها جملة] اسمية كانت أو فعلية ؛ لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظةً على الأصل حيث لم يذكر الاسم .

وأما في الضرورة فلا يجب شيءٌ مما تقدم كقوله :

بِأنْكَ رَبيعٌ وَغيْثٌ مَريعٌ وأنْكَ هُناكَ تَكونُ الثمالا

قوله [حيث لم يذكر الاسم] وأما إذا ذكر فيجوز أنْ يكون مفرداً كما يأتي .

قوله [كقوله] أي : القائل أو الشخص ؛ لأنَّ البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، وقبله :

لَقَدْ عَلِمَ الضيْفُ والمُرْمِلونَ إذا اغبرَّ أفقٌ وهبّتْ شَمالا (٣)

وبذلك صحَّ الاستشهاد به على المخففة ؛ لأنها لابدَّ أنْ يتقدم عليها لفظ دال على اليقين ، ((والغيث)) : المطر والكلأ ، و((مريع)) بضم الميم على الأول وبفتحها على الثاني ، ((والثمال)) بكسر المثلثة : الغياث .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٢/١ : وتخفف ((أن)) فلا تلغى ... ، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة ... ، ولا يكون إلا ضميراً ، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم .

(٢) شرح الشذور ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، أوضح المسالك ٢٦٥/١ .

(٣) البيتان من المتقارب للجنوب بنت العجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٦٥/١ وشرح الكافية الشافية ٢٢٠/١ . والشاهد : مجيء اسم ((أنْ)) المخففة ضمير مخاطب والأصل أنْ يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومجيئه هنا ضرورة ، وفيه ضرورة أخرى هي مجيء خبر ((أنْ)) المخففة مفرداً والأصل أنْ يكون جملة .

وكون الجملة [**مفصولة**] من ((أنْ)) [**إنْ بُدِئت بفعل متصرفٍ غير دعاء**] إما : [**بـ((قد))**] نحو : ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (1) ،

قوله [وكون الجملة مفصولة ...] إنما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة ؛ لأنّ المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر ، فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها .

ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الإسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر ، كذا قالوا .

ويرد عليهم : أنّ ((لا)) النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب ، وأنه ما المحوج الى المميز إذا تقدم على المخففة ما يدل على اليقين ؛ فإنها لا تشتبه بالمصدرية .

إلا أنْ يقال : لمّا احتمل التأويل احتاجوا لذلك ، ولبعضهم هنا كلام لا يجدي نفعاً في المرام .

قوله [إما بـ((قد))...] زاد في التسهيل والشذور (2) : ((أو أداة شرط))

ـ قال المرادي : ((مثل ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾)) (3) ، قال الدماميني : ((هذه فعلية والكلام في الإسمية نحو : ((أعلم من زيد أنْ مَنْ يسأله فهو يحسن عليه)) ، والظاهر أنّ ((أنْ)) في الآية مفسرة ؛ لأنّ ((نزل عليكم)) مضمّنٌ لمعنى القول ـ

وفي التسهيل والجامع : ((أو برُبّ)) ،

---

(1) المائدة ـ ١١٣ .

(2) شرح التسهيل ٤١٩/١ وشرح الشذور ٢٥٣ .

(3) شرح التسهيل للمرادي ٣٥٧ . والآية من النساء ـ ١٤٠ .

[أو] بحـرف [تنفيس] نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [1] ، وقوله :

فـاعلمْ فَعِلـمُ المـرءِ يَنفعُـهُ   أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُـدِرا [2]

[أو] بحرف [نفي] نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ ﴾ ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [3] .

[أو ((لو))] الامتناعية نحو : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ [4] ، وقَلَّ من ذكرها من النحاة ، وربما جاء ذلك بلا فصل

كقوله :

تيقَّنْتُ أنْ رُبَّ امرئ خِيلَ خائناً   أمينٌ ، وخوّانٍ يُخالُ أمينا [5]

---

(١) المزمل ـ ٢٠ .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في المغني ٣٩٧/٢ وشرح التسهيل ٢٩٠/٢ والهمع ٢٥٧/٢ .
والشاهد فيه وجوب فصل الفعل عن ((أنْ)) ؛ لأنَّ ((يأتي)) فعل متصرف غير دعاء ، فيجب فصله من ((أنْ)) بأحد الفواصل التي ذكرها والفاصل هاهنا ((سوف)) .

(٣) المائدة ـ ٧١ . المزمل ـ ٢٠ . البلد ـ ٧ .

(٤) الأعراف ـ ١٠٠ .

(٥) البيت من الطويل غير منسوب في شرح التسهيل ١/ ٤٢٢ والهمع ٤٥٤/١ .
والشاهد فيه كون اسم ((ان)) المخففة محذوفاً وخبرها جملة إسمية ، وفصل بين ((أن)) وخبرها بـ((رب)) والخبر هنا هو جملة ((امرئٍ ... أمينٌ)) فـ((امرئ)) مجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد لفظاً مرفوع محلاً على انه مبتدأ و((أمين)) خبره .

كقوله :

عَلِمـــوا أنْ يؤمَلــونَ فجــادوا

وأطلق النافي هنا وقيّده في الأوضح[1] بـ((لا ولن ولم)) فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها .

وأفهم كلامه أنّ الجملة إنْ بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائي لم تحتج الى فاصل بينه وبين ((أنْ)) نحو : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

قوله [علموا ...] صدر بيت عجزه :

قَبْلَ أنْ يُسألوا بأعظم سؤلِ[2]

والشاهد ظاهر ، والـ((سؤل)) : بمعنى المسؤول .

قوله [فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها] قال حفيده : ولم أعلم له مخالفاً ، وينبغي أنْ يتأمل وجه الاقتصار على هذه فإنّ فيه دقة .

قوله [﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ... ﴾[3]] يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين .

إلا أنْ يقال : اشتراط تقدمه أغلبي كما في التصريح[4] .

---

(١) الأوضح ٢٦٧/١ .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥/١، والأوضح ٢٦٧/١ والهمع ٤٥٥/١.
والشاهد فيه: ((أن يؤملون)) فاسم ((أنْ)) ضمير شأن محذوف ، وجملة ((يؤملون)) خبر ((أنْ)) المخففة بلا فصل بينهما.

(٣) يونس ـ ١٠ .

(٤) شرح التصريح ٢٣٣/٢ . ((بحث نواصب الفعل المضارع)) .

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[1] ، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ في قراءة بعضهم[2] .

[وأما كأنّ] إذا خففت [فتعمل] وجوباً عند الجمهور ؛ استصحاباً للأصل ، وحملاً لها على ((أنْ)) المفتوحة ، لكن تخالفها : في أنّ خبرها لا يلزم كونه جملة ، وفي أنّ اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ، ولا حذفه

قوله [فتعمل وجوباً عند الجمهور] وقيل : تهمل ، وعليه الكوفيون ، وقيل : تُعمل في المضمر لا البارز ، واستظهر الحفيد القول بأغلبية إهمالها ؛ لأنّ إلحاقها بالمكسورة أولى ؛ لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله ، بخلاف المفتوحة ؛ لأنها مع معموليها بمنزلة المفرد .

قوله [لا يجب كونه ضمير شأن] بل قد يكون ضمير شأن كقوله :

وصَـدْرٍ مُشْرِقُ النَّحْـرِ ... كَـأنْ ثَـدْيَاهُ حُقَّـانِ [3]

كذا قيل : ولا يظهر تعيّنه ؛ لجواز كونه ضميراً عائداً الى المتقدم ذكره ، أي : كأن الصدر ، وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع ((ظبية)) .

---

(1) النجم ـ ٣٩ .

(2) النور ـ ٩ ، قرأ نافع بإسكان النون وكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الجلالة : ((أنْ غَضِبَ اللَّهُ)) وهي القراءة المستشهد بها . وقرأ يعقوب بإسكان النون وفتح الضاد ورفع الباء وخفض لفظ الجلالة ((أنْ غَضَبُ اللهِ)) . وقرأ الباقون بتشديد النون وفتح الضاد والباء مع جر لفظ الجلالة ((أنَّ غَضَبَ اللهِ)) . انظر البدور الزاهرة ـ ٣٦٥ .

(3) البيت من الهزج بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٦/١ والأوضح ٢٧١/١ والهمع ٤٥٦/١ .
والشاهد فيه ((كأنْ ثدياه حقان)) فـ((ثدياه حقان)) جملة من مبتدأ وخبر تقع خبراً لـ((كأنْ)) . وأما اسمها فضمير شأن محذوف .

بل يجوز إظهاره، كما قال: [ويقل ذكر اسمها] في اللفظ كقوله:

كأنْ ظبيةً تَعْطو الى وَارِقِ السَلَمْ

في رواية نصب ((ظبية)).

[ويفصل الفعل] المتصرف الواقع بعدها، ولا يكون إلا خبرياً [منها] بأحد شيئين لا غير:

إما [بـ((لم))] نحو: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[1]،

قوله [كأن ظبية (٢)] عجز بيت لعلباء بن أرقم اليشكري، صدره:

ويوماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ

والموافاة: الإتيان، والـ((مقسم)): الحسن.

قوله [في رواية نصب ظبية] على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف، أي: كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأة، على عكس التشبيه، وقيل: غير ذلك.

قوله [ويفصل الفعل ...] أي: ليحصل الفرق بين ((كأنْ)) المخففة من الثقيلة وبين ((كأنّ)) المركبة من كاف الجر و((أنْ)) الناصبة للمضارع، لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائياً أو لا، وكان قياس ما تقدم في ((أنْ)) ذلك.

قوله [بـ((لم))] ذكر الجلال السيوطي: ((أنّ مثلها ((لمّا)) ، لكن أبو حيان قال: ((لم يحفظ الفصل

---

(١) يونس - ٢٤.

(٢) تقدم تخريجه في ٥١٨/١ ((بحث نواصب الفعل المضارع)) ، والرواية هنا بنصب ظبية على أنها اسم ((كأن)) المخففة، فثبت جواز كون اسم ((كأن)) المخففة ظاهراً في الكلام.

[أو ((قد))] نحو :

فَمَحــذورُها كــأنْ قــد ألَمّــا

فإنْ كان خبرها مفرداً أو جملة إسمية لم يحتج الى فاصل كقوله :

وصَدْرٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَـــأنْ ثَـــدْياهُ حُقّـــان

ويروى : ((كأنْ ثدييه حقان)) .

وترك ذكر ((ليت ولعل)) ؛ لأنهما لا يخففان .

والحاصل : أنّ ما خفف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام : قسمٌ يجوز إلغاؤه وهو ((إنْ)) المكسورة ، وقسم يجب إلغاؤه وهو ((لكن)) ، وقسمٌ يمتنع إلغاؤه وهو ((أنْ)) المفتوحة ، و((كأنْ)) الملحقة بها .

بـ((لمّا)) ، وينبغي أنْ يتوقف في جوازه))...)) (١) .

قوله [فمحذورها كأنْ ...(٢)] قبله :

لا يَهولنَّكَ اصْطِلاءُ لظى الحربِ

والشاهد فيه ظاهر .

---

(١) الهمع ٤٥٦/١ ـ٤٥٧ ، وفي الارتشاف٢ /١٥٤ ما ظاهره إجازة أبي حيان الفصل بـ((لمّا)) الجازمة ، ونقل بيتاً لعمار الكلبي فيه فصل :

بَدَتْ فيهِ الليالي شَمْلَهُم فَكأنْ لَمـا يكونـوا قَبْـلُ ثَـمْ

فربما كان لأبي حيان قولان في المسألة ، ولم أعرف الكتاب الذي نقل منه السيوطي .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢/١ والأوضح ٢٧٢/١ وشرح الشذور ٢٥٧ . والشاهد فيه : فصل الخبر ـ وهو الجملة الفعلية ((ألمّ)) وفاعله المستتر جوازاً ـ من ((كأن)) المخففة بـ((لما)) .

[و] هذه الأحرف [لا يتوسط خبرهن] بينهن وبين أسمائهن؛ لضعفهن في العمل ؛ لعدم تصرفهن وإنْ عملنَ عمل الأفعال ، وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفاً لذلك ، كما يفهم بالأولى ،

[إلا] إذا كان الخبر [ظرفاً أو] جاراً و[مجروراً] فيجوز توسطه ؛ لتوسعهم فيهما مع تأخيرهما عن العامل [نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [1]] مثل المجرور ، [﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾ [2]] مثل للظرف .

قوله [لضعفهنّ ...] علل أيضاً بأنّ التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه .

قوله [ولو ظرفاً] أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور .

قوله [لذلك] أي : لضعفهن في العمل ، وعلل أيضاً بأنّ لهذه الأحرف صدر الكلام سوى ((أن)) المفتوحة فهي بعكسها ، ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملاً على المكسورة فإنها فرعُها .

قوله [فيجوز توسطه] ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الأحرف ؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره ، بخلاف العكس ، والمراد بالجواز مقابل الامتناع ، لا مقابل الوجوب ، ليدخل ما إذا وجب التوسط كما سيأتي .

---

(١) آل عمران ـ ١٣ ، النور ـ ٤٤ ، النازعات ـ ٢٦ .

(٢) المزمل ـ ١٢ .

وقد يجب ذلك لعارض نحو : ((إنْ عند هندٍ عبدُها)) ، و((إنّ في الدارِ صاحبُها)) .

وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقاً ،

قال في الغرة[1] : ((ويجب أنْ يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف)) ، ومثله في المغني[2] .

وقيل : يقدر قبل الظرف ؛ لأنه الأصل في العامل ولا يعتد به فاصلاً ؛ لكونه ممنوع الإظهار .

قوله [وقد يجب ذلك] أي : التوسط ، وقوله : ((لعارض)) وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فيما مثل به . بقي أنه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفاً نحو : ((إنّ زيداً لفي الدار)) بقيد كون اللام داخلة على الخبر ، وحينئذٍ فللخبر الظرفي ثلاث حالات .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان ظرفاً أو مجروراً أم لا ، وعليه ما تقدم .

---

(١) قال ابن الخباز في الغرة المخفية ٤٥٢/٢ : ((وأحسن ما قيل في جوازه : أنّ الظرف وحرف الجر ليسا نفس الخبر ، بل هما نائبان عنه ، ولذلك إذا سُئلتَ عن تقدير المحذوف في قولك ((إن في الدار زيداً)) قدرته بعد ((زيد)) ...)) وما ذكره المحشي معنى هذا الكلام فلاحظ .

(٢) المغني ٢/ ٤٥٠ ((الباب الثالث ـ في شبه الجملة ـ تعيين موضع التقدير)) .

ولا إيلاؤه لهن ، إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقاً .

قوله [إلا إذا كان ظرفاً] كقوله :

فــلا تَلحَــني فيهــا فــإنَّ بحبِّهــا أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُـهْ [1]

ومنع الأخفشُ [2] قياس ذلك وقصره على السماع ، وإنْ كان حالاً فالجمهور على المنع ، وظاهره ولو ظرفاً أو مجروراً .

وأجازه الجلولي [3] قال : ((لأنهم أجروا الحال مجرى الظرف)) وقد يشعر هذا بأنَّ الحال لو كان ظرفاً جاز عند الجمهور فليحرر .

وبقي معمول اسمها نحو : ((إنَّ ضربي زيداً يومَ الجمعة عند بكرٍ شديدٌ)) ، ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو : ((إنَّ رجلاً ضارباً زيداً الآن حاضر ، وإنَّ زيداً رجلٌ ضاربٌ غداً عند عمروٍ يريدُ السفرَ)) هل يجوز إيلاؤه فليحرر .

ويظهر أنَّ معمول الصفة لا يجوز إيلاؤه لها ؛ لأنَّ معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٦٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٤/١ والهمع ١/ ٤٣٥ .
والشاهد فيه ((فإنّ بحبها)) فقد ولي ((إن)) : ((بحبها)) ، وهو جار ومجرور معمول لخبر ((إن)) ـ ((مصاب)) ـ ، وأصل الكلام : إن أخاك مصاب القلب بحبها ، فإنه لا يجوز إيلاء ((إن)) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً للتوسع فيهما .

(٢) الهمع ٤٣٥/١ .

(٣) الارتشاف ١٣٣/٢ ، والهمع ١/ ٤٣٥ .

ويجوز حذف خبرهنّ إذا علم مطلقاً عند سيبويه [1] ،

قوله [ويجوز حذف خبرهنّ إذا علم مطلقاً] أي : سواء كان الاسم معرفة أو نكرة ، كُرّرت إنْ أم لا ، وذهب الكوفيون الى أنه لا يحذف إلا إذا كان نكرة نحو :

إنْ مَحَلّــاً وإنْ مُــرْتَحَلاً [2]

وذهب الفراء [3] الى أنه لا يحذف مطلقاً إلا إذا كررت ((إنْ)) كالبيت .

وردّ المذهبان بالسماع ففي التنزيل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ الآية ، و﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [4] فالخبر محذوف ، وليس الاسم نكرة ، ولم تتكرر ((إنْ)) أي : لهم عذاب شديد ، ويجوز تقديره في الآية الثانية : هلكوا .

وقيل : الخبر ((ويصدون)) والواو زائدة .

فإنْ قيل : تقدم امتناع حذف خبر ((كان)) مطلقاً فما الفرق .

قلت : لمّا منع تقدم الخبر في هذا الباب جبر بجواز حذفه .

---

(١) الكتاب ١٤١/٢ ـ ١٤٢ .

(٢) صدر بيت من المنسرح للأعشى في ديوانه ٢٣٣ والمغنى ٨٢/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٧/١ والهمع ٢٣٥/١ ، وتمامه :

إنْ مَحَلّــاً وإنْ مُــرْتَحَلاً وإنّ في السّفْرِ إذ مَضــوا مَهَــلا

والشاهد فيه : حذف الخبر للعلم به في الموضعين ، والتقدير : إنّ لنا في الدنيا محلاً وإنّ لنا عنها مُرتَـحلا .

(٣) الهمع ٤٣٥/١ .

(٤) الآيتان الأولى فصلت ـ ٤١ ، والثانية الحج ـ ٢٥ .

وقد يجب إذا سدّ مسده : واو المصاحبة ، أو حال ، أو مصدر مكرر ، وبعد : ((ليت شعري)) إذا أردف باستفهام ،

قولهِ [إذا سدّ مسده واو المصاحبة] حكى سيبويه [1] : ((إنك ما وخيراً)) ، أي : إنك مع خير ، و((ما)) زائدة ، والخبر محذوف وجوباً ، وحكى الكسائـــي : ((إنّ كلَ ثوبٍ لوَ ثمنه)) بإدخال اللام على الواو .

قوله [أو حال] نحو : ((إنّ ضربي زيداً قائما)) .

قوله [أو مصدر مكرر] نحو : ((إنّ زيداً سيراً سيراً)) أي : يسير سيرا .

قوله [وبعد ليت شعري ...] الشعر بمعنى الفطنة ، ومصدر قولك : شعرتٍ أشعر كنصرتُ أنصُر ، والمعنى : ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل ، فحذف الخبر لكونه في معنى : ليت أشعر ، والتزم الحذف ؛ لأنّ الاستفهام سد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب ((بشعري)) على المصدرية .

لكن استشكل الرضي [2] ذلك بأنّ : ((محل خبر ((شعري)) الذي هو مصدر، بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ، ومقامه بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده ؛ لكثرة الاستعمل)) .

وذهب المبرد [3] والزجاج الى : ((أنّ جملة الاستفهام في محل رفع خبر ((ليت)) .

ونسبه في الإيضاح الى سيبويه ، قل : ((وتحقيقه أنّ ((شعري))

---

(١) هذا نص ما في شرح التسهيل ٢٩٧/١ ، وانظر الكتاب ١٥١/٢ ، وانظر الارتشاف ١٣٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣٦٣/٢ ((إن واخواتها)) .

(٣) الهمع ٤٣٦/١ .

قاله في الكافية الكبرى .

وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة ، كما صححه ابن عصفور [١] ، وجزم به في سبك المنظوم ، ومن جوّزه اختياراً خصّه بضمير الشأن

بمعنى ((شعوري)) ، والجملة نفس المبتدأ فلا يحتاج الى رابط ، والذي ينبغي على تقدير كون ((شعري)) بمعنى : ((شعوري)) أنْ يكون الأصل : ليت شعوري جواب ((هل زيد قائم)) ، والجملة مراد بها لفظها ، أي : جوابي هذا اللفظ)) .

ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، فالمعنى : ((ليت معلومي قيام زيد أو عدم قيامه)) ؛ لأنّ أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام ، وإلا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهراً ، وبهذا يندفع أنّ ذلك يؤدي الى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية .

قوله [في الكافية الكبرى [٢]] وكذا في التسهيل .

قوله [ومن جوّزه خصّه ...] هذا أحد أقوال : منها : أنه حسن في الشعر ، وغيره ما لم يؤد حذفه الى أنْ يلي إنّ وأخواتها فعلٌ فإنه حينئذٍ قبيح .

ومنها : أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف الى أنْ يلي إنّ وأخواتها اسمٌ يصح عملها فيه .

ومنها : أنّ الحذف خاص بـ((إنّ)) .

---

(١) شرح الجمل ٤٤٢/١ ، المقرب ١١٩

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ .

غالبا .

قوله [غالباً] ومن غير الغالب :

ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ [1]

أي : ولكنك ، و :

فليتَ دفَعْتَ الهمَّ عنيَ ساعةً [2]

أي : ليتك .

تتمة : سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الأحرف إما وحدها ، أو مع الاسم ، أو مع الخبر ، أو معهما مع بقاء العمل ، وفي كلام المصنف ما يقتضي جواز عمل ((ليت)) محذوفة .

وذكر الدماميني في الكلام على قوله ((فلولا الغمد يمسكه لسالا)) :

---

(١) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٨١ ـ الذي نشره الصاوي سنة ١٣٥٤ ـ ورواية الديوان (عظيم مشافره) وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٥/١ والهمع ٤٣٧/١ ، وتمامه :

فَلو كُنْتَ ظبيّاً عرفتَ قرابَتِي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

الشاهد : ((ولكن زنجي)) فقد حذف اسم ((لكن)) وهو ضمير الخطاب الكاف تقديره : ولكنك زنجي والغالب كون الاسم المحذوف ضمير شأن ، وفي البيت رواية أخرى بنصب : زنجي ، ولا شاهد فيها .

(٢) صدر بيت من الطويل لعدي بن زيد في ديوانه ١٦٢ ، وبلا نسبة في التسهيل ٣٩٥/١ ، والهمع ٤٣٧/١ ، وتمامه :

فليتَ دفَعْتَ الهمَّ عنيَ ساعةً فبتنا على ما خيَّلتْ ناعميْ بالِ

والشاهد فيه حذف اسم ((ليت)) ، والتقدير : فليتك دفعت الهم ، والاسم المحذوف ليس ضمير شأن .

....

....

((أنّ الأصل : ((أنّ الغمد)) ثم حذفت ((أنّ)) ، وارتفع الاسم بعدها ، وفيه إشعار بأنها إذا حذفت لا تعمل ،

ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجّها[1] قراءة حمزة والكسائي بنصب ﴿ آيَاتٍ ﴾ في سورة الجاثية بكون ((إنّ)) مضمرة ، وهي العاملة للنصب .

ورده السفاقسي : بأنه لا يصلح ؛ لأنّ ((إنّ)) لا تعمل مضمرة ، وإذا لم تضمر ((إنّ)) وهي أم الباب فغيرها لا يضمر بالأولى)) انتهى .

وردّه المصنف في باب العطف على معمولي عاملين بقوله[2] : ((وإضمار ((إنْ)) بعيد ، وكأنّ السفاقسي أراد عدم الصحة عند الجمهور ، وقد ذكروا في باب الاستثناء أنّ السيرافي[3] حكى عن الكسائي أنّ ناصب المستثنى ((أنّ)) بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها .

وفي المغني[4] وغيره يجوز أنْ يكون تقدير : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ : تزعمون أنهم شركائي . وفيه : حذف ((أنّ)) ومعموليها .

---

(١) الجاثية/ ٤ ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، قرأ حمزة والكسائي بنصب ((آيَاتٍ)) بالكسرة كما في البدور الزاهرة ٤٠٦ وانظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٣٦ .

(٢) المغني ٢/٤٨٧ ((الباب الرابع ـ العطف على معمولي عاملين)) .

(٣) قال ابن مالك في باب الاستثناء من شرح التسهيل ٢/٢٠١ : ((وعزا السيرافي الى الكسائي نصب ما بعد ((إلا)) بـ((أن)) مقدرة ، وهو قول في غاية الضعف)) .

(٤) المغني ٢/٥٩٤ ، والآية في القصص ـ ٦٢ ، ٧٤ .

....

....

☜ وأما حذف الاسم والخبر جميعاً وبقاء الحرف فقال في المغني[1] في بحث إنّ المكسورة : ((إنه لا يجوز)) ، وأيّد بذلك كون ((إنّ)) في قول ابن الزبير رضي الله عنهما : ((إنّ وراكبَها)) ، بمعنى : نعم ، لكن يرد عليه قوله :

.... قالت وإنْ [2]

وقوله :

.... وكأنْ ...... [3]

---

(١) المغني ٣٨/١ ((إنّ)) .

(٢) جزء بيت من الرجز تقدم تخريجه في ٩٥/١ ((بحث الكلمة وأقسامها)) .

والشاهد فيه : ((وإنْ)) فقد حذف الشاعر معمولي ((إنْ)) ، وهذا إيراد من المحشي على ابن هشام القائل بعدم جواز حذف معمولي ((إن)) ، وربما قيل دفاعاً عنه : ((إن)) هنا شرطية حذف فعل الشرط وجوابه وليست مشبهة ، فيرد عليه : إن المدعى هو الإخلال بالجملة التي لم يبق منها إلا حرف واحد وهذه العرب تبقي حرف الشرط وتحذف معمولاته فلا ضير في حذف معمولي ((إن)) .

(٣) جزء من عجز بيت من الكامل للنابغة وقد تقدم تخريجه في ٩٤/١ .

والشاهد فيه قوله : ((وكأنْ قدِ)) فقد حذف اسم ((كأن)) وهو ضمير الشأن ثم حذف خبرها لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير: وكأنه قد زالت ، وفيه ردّ على ابن هشام القائل بعدم جواز حذف معمولي ((إن)) أو إحدى أخواتها مع بقائها ؛ للإخلال بالجملة .

واعلم أنّ لهمزة ((إنّ)) ثلاث حالات :

وجوبُ الكسر : إنْ لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ،

قوله [إنْ لم يسد المصدر ...] قال اللقاني :

((لقائل أنْ يقول : إنْ أريد سدّ المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء ، فإنها تفتح جوازاً ؛ لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء ، وإنْ أريد سدّ المصدر أعمّ من أنْ تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شيء ، فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره .

وقد يجاب : بأنّ الجملة المقرونة بـ((إنْ)) إنْ قُصد بها إرادةُ نسبةٍ إسنادية تامة مؤكدة لم يجز أنْ يقع المصدر موقعها ، وإنْ قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسنداً إليها أو مفعولاً أو غيرها جاز سد المصدر مسدها ، سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر .

وفيه نظر : إذ يعود الكلام فيقال : ما المانع من أنْ يراد بـ((أنْ)) ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية ... الخ)) انتهى .

قال الشهاب القاسمي : ((وقد يجاب : بأنه لَمّا لم يكف المصدر وحده في تعين الكسر لإغنائه عن التقدير ؛ لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن ؛ لأنّ الاختصار مهما أمكن مطلوب)) ، فتأمله فلم يظهر منه ما يرفع الإشكال .

هذا وإنما قال : ((المصدر)) ولم يقل : المفرد ؛ لأنها إذا أوّلَتْ بمفرد غير مصدر لم تفتح ، كما في قولك : ((ظننت زيداً إنه قائم)) فهي هنا واجبة الكسر وإنْ كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني ، كذا قيل .

ووجوب الفتح : إنْ سد ذلك . وجواز الأمرين : إنْ صحّ الاعتباران .

وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف ، وذكر منها صوراً أربعة فقال :

[وتكسر ((إنّ))] : إذا وقعت [في الابتداء] أي : في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما

واعترضه بعضهم بقوله : ((أما أنها مع جزأيها في محل المفرد فصحيح ، وأما أنها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك ؛ إذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد أنْ تؤول به ، والتأويل إنما يكون في المصدرية)) .

ولا يخفى أنّ حاصل الاعتراض : المنازعة في التعبير بالتأويل ، والشارح كابن مالك إنما عبّر بالـ((سد)) [1] .

وحينئذٍ فيقال : لم يقل المفرد ؛ لأنها إذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كـ((ظننت زيد ... الخ)) فتأمل .

قوله [الاعتباران] أي : السد وعدمه ، فالاعتباران بمعنى المعتبرين .

قوله [أي : في ابتداء الكلام] أي : لا التجرد للإسناد فـ((أنْ)) الواقعة فيه مفتوحة .

---

(١) قال في متن التسهيل ٤٠٠/١ : ((يستدام كسر ((إن)) ما لم تؤول هي ومعموليها بمصدر فإن لزم التأويل لزم الفتح)) ، وقال في شرح هذه العبارة : ((... ((إنّ)) بالكسر أصلٌ ؛ لأنّ الكلام معها غير مؤول بمفرد ، و((أن)) بالفتح فرع ؛ لأنّ الكلام معها مؤول بمفرد)) ، وقال في شرح الكافية الشافية ٢١٤/١ ((...(إنّ) بالكسر هي الأصل ؛ لأنّ الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ، و(أنّ) بالفتح فرعٌ ؛ لأنّ الكلام معها جملة في تأويل المفرد)) ، هذا كلامه ولم أعثر على تعبيره بالـ((سد)) الذي نقله المحشي فيما بين يدي من كتبه .

[نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾] ، ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ ؛ إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد ، وهو لا يستقل به الكلام .

[وبعد القسم] أي : بأنْ تقع جواباً له

قال أبو حيان (١) : ((وليس وجوب كسرها مجمعاً عليه ، فقد ذهب بعض النحويين : الى جواز الابتداء بـ((أنْ)) المفتوحة أول الكلام ، فتقول : ((أنّ زيداً قائمٌ عندي)) .

قوله [نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾(٢)] مثال للابتداء الحقيقي ، وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه ، وخصوصاً على القول بأنّ البسملة آية من كلّ سورة ، وتقدم الكلام على الآية في بحث الضمير .

قوله [﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾(٣)] مثال للابتداء الحكمي لتقدم ((ألا)) الاستفتاحية عليها ، ومن الابتداء الحكمي : الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر ، نحو : ((إلزم زيداً إنه فاضل)) ، فقولك : ((إنه فاضل)) كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾(٤) .

قوله [بأنْ تقع جواباً له] أي : للاسم المقسم به ، وما ذكر مذهب البصريين ، وقيل : يختار الفتح ، وقيل : يجب .

---

(١) الهمع ١/٤٣٩ ((إن وأخواتها)) .

(٢) يوسف ـ ٢ ، الدخان ـ ٣ ، القدر ـ ١ .

(٣) يونس ـ ٦٢ .

(٤) يونس ـ ٦٥ .

سواءً وجدت معه اللام [نحو] : ﴿يس ۞ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۞ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[1] ، أم لا ، كما في نحو [﴿ حم ۞وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۞ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾] ؛ لأنّ جواب القسم يجب أنْ يكون جملة .

واصل الخلاف : أنّ جملة القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ، فمَنْ قال نعم فتح ، ومن قال لا وإنما هي توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

قوله [﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (٢)] الواو للعطف إنْ كان ((حم)) مقسماً به بإضمار حرف القسم لا للقسم ، حتى لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد ، وإلا فللقسم .

وجواب القسم ((إنا أنزلناه)) ، لا اعتراض تفخيماً للمقسم به والجواب ((إنّا مُنْذِرون)) ، خلافاً لابن عطية (٣) ؛ للسبق ولسلامته عن الفك ، فإنّ قوله : ﴿يُفْرَقُ﴾ الآية من تتمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه .

---

(١) يس ١ـ٣ .

(٢) قال تعالى : ﴿ حم ۞ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۞ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ الدخان ١ـ ٣

(٣) قال ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٧/٥ (تفسير سورة الدخان١ـ ٣) : ((... وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ يحتمل أنْ يقع القسم عليه ، ويحتمل أنْ يكون ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ)) من وصف الكتاب فلا يحسن وقوع القسم عليه ، وهذا اعتراض يتضمن تفخيم الكتاب ويحسن القسم به ، ويكون الذي وقع القسم عليه ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ ...)) .

ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه ، كما في الأوضح(١) وغيره ، نحو :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العليِّ   أنّي أبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ (٢)

لأنَّ مَنْ فتحها لم يجعلها جواباً للقسم .

قوله [لم يجعلها جواباً للقسم] وإنما يجعلها مع معموليها مفعولاً لفعل القسم وهو ((تحلفي)) بواسطة نزع الخافض ، أي : على ، وقد يقال : جواب القسم هو المحلوف عليه ، والمجرور هنا هو المحلوف عليه .

وفي التصريح (٣) : ((إنّ الفعل على الفتح إخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم ؛ إذ الأصل في الجواب أنْ يكون مذكوراً ، والمفتوحة لا تصلح له ؛ لأنها في تأويل مفرد ، وجواب القسم لا يكون إلا جملة)) .

قال الشهاب القاسمي : ((وكونه ليس قسماً واضحٌ في مثل هذا البيت إذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسماً بل طالب من غيره أنْ يقسم ،   ◌◌

---

(١) الأوضح ١/ ٢٤٤ .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٨ وبلا نسبة في التسهيل ٤٠٦/١ وشرح الكافية الشافية ٣٠٠/٢ والأوضح ٢٤٤/١ . والشاهد فيه : ((أني)) فهمزة ((إن)) يجوز فيها الفتح والكسر لوقوعها بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل (أنّ) واسمها بمصدر محذوف تقديره : أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي ، والكسر على جعل (إنّ) واسمها وخبرها جملة لا محل لها جواب القسم .
أما وجه المعارضة فإنه اشترط كسر همزة (إنّ) بعد القسم ، و(إنّ) في هذا البيت بعد القسم فيجب الكسر ، فكيف تقولون بجواز الوجهين ؟ ووجه المعارضة مدفوع بما ذكره الشارح والمحشي ، فانظره .

(٣) شرح التصريح ٢١٩/١ وفي النقل تصرف .

[و] بعد [القول] بأنْ تقع مع معموليها محكية به [نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾] ؛ لأنَّ محكي القول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ،

ﬁ وأمّا في نحو قولنا : ((حلفت بالله على كذا)) لا مانع أنْ يكون قسماً ، ولهذا قال فقهاؤنا في ((حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت)) أنه يمين إنْ نواها أو أطلق)) انتهى .

ولا يضر عدم الجواب لأنّ الجار والمجرور يقوم مقامه وإنْ لم يكن الجواب اصطلاحاً .

قوله [محكية به] أو بعد ما فيه معنى القول نحو : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾ (١) ، أي : تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون قولنا هذا الكلام ، وذلك إما أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الأصل ، أنّ لهم لما يتخيرون ، ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم .

قوله [﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾(٢)] الظاهر أنّ مقول القول ((إنّي عبد الله)) الى قوله ((حياً)) ، والتعبير بـ((قال)) : إما باعتبار ما سبق في قضائه ، أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع ، وقيل : كمّل الله عقله واستنبأه طفلاً .

قوله [أو ما يؤدي معناها] أو المفرد إذا أريد لفظه ، كما يدلُّ عليه قوله تعالى ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٣) ، ونائب الفاعل مفعول في المعنى .

---

(١) القلم ٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) مريم ـ ٣٠ .

(٣) الأنبياء ـ ٦٠ .

فإنْ وقعت بعد القول غير محكية وجب : كسرها في نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ . وفتحـها في نحو : ((أخصك بالقول أنك صالح)) ، ونحو : ((أتقول أنّ زيداً عاقل)) .

[وقبل اللام الابتدائية] المعلقة للعامل عن العمل نحو : [﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾(١)] ؛ لوجود اللام ، إذ لو فتحت ((إنْ)) لزم تسلط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله في ما بعده .

قوله [نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ... ﴾(٢)] فـ((إنّ العزة ...)) ليس محكياً لفساد المعنى ؛ لأنّ ذلك ليس مقولهم ؛ لأنه لا يحزنه قولهم ذلك ، وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه .

قوله [في نحو : أخصك ...] فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني مفعول للقول وبمعنى الظن .

قوله [وقبل اللام ...] سكت عن بقية المعلقات ، فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التي تتصور مع ((أنْ)) . هذا .

وقال الرضي(٣) : ((وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ في خبره لام ☜☜

---

(١) المنافقون ـ ١ .

(٢) يونس ـ ٦٥ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣٤٩ ((إن وأخواتها)) .

وهذه اللام وإنْ تأخرت لفظاً لمانعٍ فرتبتها التقديم على ((إنَّ)) .

وتكسر أيضاً إذا وقعت في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين ، وفي أول الصلة ،

الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسورة ؛ لأنَّ وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كـ((إنَّ)) المكسورة ، فهما سواء في المعنى)) انتهى .

وعلى هذا كان الأولى إبقاء المتن على إطلاقه ؛ لأنَّ اللام أعمّ من المعلقة ؛ إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب ، وربما فتحت في نحو : ((علمت إنَّ زيداً لقعد)) ؛ لأنَّ اللام ليست للابتداء ؛ لدخولها على الفعل الماضي من غير ((قد)) ظاهرة أو مقدرة .

قوله [وهذه اللام ...] إنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ، ولم تؤخر ((إنَّ)) لقوتها بالعمل .

قوله [وتكسر أيضاً ...] قد يقل : جميع ذلك داخل في قول المصنف : ((وتكسر في الابتداء)) ، وأمثلة الواقعة بعد ((كلا وحتى)) الابتدائية .

قوله [في أول الجملة ...] إنما وجب الكسر في ذلك ؛ لأنَّ المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل ، وذلك ممتنعٌ مع ((إنَّ)) ، ووجوب الكسر مبني على إجازة ذلك ، وهو رأي البصريين ، والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلاً ، والخلاف عائد الى أصل المسألة لا الكسر ، وهما متلازمان ، وأما الواقعة خبراً عن اسم المعنى فتفتح نحو : ((اعتقادي أنك فاضل)) .

قوله [وفي أول الصلة] أي : صورة ولفظاً ، ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي ، وإنما وجب الكسر ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظاً ، نحو : ((جاء الذي عندي إنه فاضل)) ،

والصفة ، والجملة الحالية ، والمضاف إليها ما يختص بالجمل كـ : إذ وحيث .

وإلا فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة ؛ لأنها في الحقيقة أول الصلة ؛ لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو ((أعجبني الذي أبوه إنه فاضل)) مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم عين .

قوله [والصفة] أي : تكسر أيضاً إذا وقعت ((إنّ)) مع معموليها في أول صفة ، قل في التصريح[1] :((لاسم عين)) .

قل شيخنا : ((وانظر هل له محترز ، وإنما وجب الكسر ؛ لأنّ الفتح يؤدي الى وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا يوصف بها إلا بتأويل مفقود مع ((أنّ))...)).

وأما الواقعة في حشو الصفة لفظاً وصورة فتفتح نحو : ((مررت برجل عندي أنه فاضل)) ؛ لأنّ الوصف بالجملة لا بالمصدر .

قوله [والجملة الحالية] أي : وتكسر أيضاً إذا وقعت في أول الجملة الحالية لفظاً وصورة ، سواء وقعت بعد واو الحل أم لا ؛ لأنّ الجملة تقع حالاً ولا دليل على كونها في تأويل المفرد .

فإنْ قلت : أفتحها لتكون في تأويل المصدر ، والمصدر يقع حالا .

قلت : ذاك إذا كان صريح المصدر لا المؤول به ؛ لأنه يؤول بمعرفة ، وشرط الحل التنكير ، لكن ذكر السيرافي أنّ موضع الموصول وصلته في نحـو : ((قاموا ما خلا زيداً)) نصبٌ على الحل ، كما يقع المصدر الصريح

---

(١) قيّد الشيخ خالد في شرح التصريح ٢١٦/١ وقوع إنّ المكسورة الهمزة صفة بكونها لاسم عين .

وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته (١) وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل.

قال بعض العلماء : والأوْجه جواز الوجهين بعد ((حيث)) ، الكسرُ باعتبار كون المضاف اليه جملة ، والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر .

ولزوم إضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر ؛ لأنّ الأصل في المضاف اليه أنْ يكون مفرداً ، وامتناع إضافتها الى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى ، على أنّ الكسائي جوّز إضافتها اليه .

في نحو :

فأرسلها العراكَ .... (٢)

وهذا لا يحتاج اليه مع الواو ؛ لأنّ الحال المفردة لا تقع بعد الواو .

قوله [قال بعض العلماء] هو أبو عبد الله القاياتي ، ويؤخذ من التعليل أنّ جواز الوجهين لا يختص بـ((حيث)) .

---

(١) شرح الكافية ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩ .

(٢) جزء بيت من الوافر للبيد في ديوانه ١٠٨ وبلا نسبة في الأوضح ٨١/٢ وشرح ابن الناظم ٢٣٠ ، وتمامه :

فَأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

والشاهد قوله ((العراك)) فقد وقع المصدر حالاً مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة ، وساغ مجيئه معرفة لأنه مؤول بالنكرة ، والتقدير أرسلها معتركة ، أي مزدحمة .

ومن ثم قال المرادي[1] : ((ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي)) ، وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضاً بعد ((إذ)) ، ويؤيده جوازهما في ((إذا)) الفجائية مع اختصاصها بالجمل .

تتمة : تفتح ((أنْ)) وجوباً إذا وقعت فاعلاً أو نائباً عنه ، أو مفعولاً به غير محكية ،

قوله [إذا وقعت فاعلاً] أي : إذا وقعت هي ومعمولاها فاعلاً ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [2] ، أو نائب فاعل نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ [3] ؛ لأنّ الفاعل ونائبه لا يكونان إلا مفردين .

قوله [أو مفعولاً به] نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ [4] ؛ لأنّ المفعول لا يكون إلا مفرداً ، والأوْلى أنْ لا يقيّد بقوله ((به)) ؛ لتدخل الواقعة مفعولاً نحو : ((جئتك أني أحبك)) ، ومفعولاً معه ، كما قال ابن الخباز نحو : ((يعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدثنا)) .

قوله [غير محكية] كان عليه أنْ يقول ((وغير خبر)) للاحتراز من نحو : ((ظننت زيداً إنه قائمٌ)) فيجب الكسر هنا .

---

(١) توضيح المقاصد ٢٠٣/١ .

(٢) العنكبوت ـ ٥١ .

(٣) الجن ـ ١ .

(٤) الأنعام ـ ٨١.

أو مبتدأ ، أو خبراً عن اسم معنى غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، أو مجرورة بحرف ، أو بما لا يختص بالجمل ،

قوله [أو مبتدأ] أي : في الحال نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [1] ، أو في الأصل نحو : ((كان عندي أنك فاضل)) ؛ لأنّ المبتدأ لا يكون إلا مفردا .

قوله [أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها] نحو : ((اعتقادي أنه فاضل)) فيجب الفتح ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي الى وقوع الجملة خبراً من غير رابط . بخلاف ((قولي إنه فاضل)) و((اعتقاد زيد إنه حق)) فيجب الكسر ؛ لأنّ الجملة في الأول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ ، فلا تحتاج لرابط أي : قولي هذا اللفظ لا غيره ، وفي الثاني الرابط اسم ((إنّ)) .

وقال مكي : ((لا يظهر وجه الكسر في هذا الأخير)) ، ولعله لذلك أسقطه الشارح ، ولأنه يرد عليه نحو : ((عملي أني أحمد الله)) ، فإنّ حمد الله صادق على عملي ، مع أنّ الفتح واجب ، وتحرير المقام يطلب من حواشي التوضيح .

قوله [أو مجرورة بالحرف] نحو : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [2] ؛ لأنّ المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا .

قوله [أو بما لا يختص بالجمل] نحو : ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[3] ، فـ((مثل)) : مضاف ، و ((أنكم تنطقون)) مضاف اليه ، و((ما)) صلة ، وذكر الحفيد : ((أنّ هذا مما يجوز فيه الأمران)) ووجهه ظاهر .

---

(١) فصلت ـ ٣٩ .

(٢) الحج ـ ٦ ، ٦٢ ، لقمان ـ ٣٠ .

(٣) الذاريات ـ ٢٣ .

أو تابعة لشيءٍ من ذلك .

وتكسر ((إنّ)) أو تفتح إذا وقعت بعد : ((إذا)) الفجائية ،

قوله [أو تابعة لشيء من ذلك] أي : مما يجب فيه فتح ((أنّ)) .

ودخل في الـ((تابعة)) :

المعطوفةُ نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (1) .

والمبدلةُ نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا ﴾ (2) .

والمؤكدة توكيداً لفظياً نحو : ((يعجبني أنك قائم أنك قائم)) .

فالتعبير بالـ((تابعة)) أولى من تعبير الموضّح (3) بالـ((معطوفة)) والـ((مبدلة)) .

قوله [بعد إذا الفجائية] نحو :

إذا أنه عبدُ القفا واللهازمِ (4)

فالكسر على معنى : فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى فإذا العبودية أي : حاصلة .

---

(1) البقرة ـ 47 .

(2) الأنفال ـ 7 .

(3) أوضح المسالك 1/242 .

(4) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح 1/243 ، وشرح الشذور 193 ، والهمع 1/441 ، وتمامه :

وكُنْتُ أرى زيداً كما قيلَ سيّداً إذا أنه عبدُ القفا واللهازمِ

والشاهد جواز فتح همزة ((إنّ)) وكسرها بعد ((إذا)) الفجائية .

أو فاء الجزاء ، أو ((أما)) ، أو ((لا جرم)) ، أو واوٍ مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ،

قوله [أو فاء الجزاء] نحو : ((فإنه غفور رحيم)) ، من قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ﴾ [1] الآية ، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم ، والفتح على معنى فالغفران والرحمة ، أي : حاصلان ، أي : فالحاصل الغفران والرحمة .

قوله [أو أما] بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو : ((أما أنك فاضل)) ، فالكسر على أنها حرف استفتاح ، والفتح على أنها بمعنى : حقاً ، وهو قليل [2] .

قوله [أو لا جرم] نحو : ﴿ لاجَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ [3] ، بالفتح وهو الغالب على أنّ ((جرم)) فعل ماض معناه : وجب ، وأنّ وصلتها فاعل ، أي : وجب أنّ الله يعلم ، و ((لا)) صلة ، كما يقول سيبويه ، وقال الفراء : ((لا جرم)) : مركبة بمنزلة ((لا رجل)) بمنزلة ((لا بد)) ، و ((من)) بعدها مقدرة ، أي : لابدّ من أنّ الله يعلم .

والكسر على ما حكاه الفراء من أنّ بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : ((لا جرم لآتينك)) .

قوله [أو واو ...] نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ [4] ، فالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة

---

(1) الأنعام ـ ٥٤ .

(2) هذه الفقرة من قوله : أو فاء الجزاء إلى ... قليل ، سقط أ وأثبتته من الحاشية المطبوعة .

(3) النحل ـ ٢٣ .

(4) النحل ـ ٢٣ .

أو وقعت في موضع التعليل ، أو خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد ، وقد بسط في الأوضح [1] الكلام على هذه الأمور .

((أن)) الأولى ، والفتح بالعطف على ((أن لا تجوعَ)) .

واحترز بقوله : ((صالح للعطف عليه)) من نحو قولك : ((إنّ لي مالاً وإنّ عمراً فاضلٌ)) ، فـ((إنّ مالاً)) : مفرد غير صالح للعطف عليه ؛ إذ لا يصح أنْ يقل ((إنّ لي وفضل عمروٍ)) فيجب كسر ((إنّ)) .

قوله [أو وقعت ...] نحو : ((إنه هو البر الرحيم)) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [2] ، فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف استئنافاً بيانياً ؛ لأنه في المعنى جواب عن سؤال ، كأنه قيل : لم فعلتم ذلك .

قوله [أو خبراً عن قول ...] نحو : ((قولي إني أحمدُ الله)) :

فالفتح على أنّ القول على حقيقته من المصدرية ، أي : قولي حمدُ الله ، فالخبر مفرد .

والكسر على أنه بمعنى المقول ، أي : مقولي أني أحمد الله ، والخبر جملة ، وهي مستغنية عن العائد ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

ولو انتفى القول الأول فتحت نحو : ((علمي أني أحمد الله)) ، أو القول الثاني ، أو اختلف القائل كسرت ، فالأول نحو : ((قولي أني مؤمن)) ، والثاني نحو : ((قولي إنّ زيداً يحمد الله)) .

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٤١ ـ ٢٤٧ .

(٢) الطور ـ ٢٨ .

....

....

واعلم أنّ الضابط يصدق على ((أول قولي أني أحمد الله)) ؛ لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ، فيصدق على ((أنّ)) إنْ وقعت خبراً عن قول .

فالفتح على أنّ المعنى : أول أقوالي حمد الله تعالى من حيث هو بأي عبارة كانت ، والكسر على أنّ المعنى : أول أقوالي هذا اللفظ المعين .

قال شيخنا : ((فيكون ((أني أحمد الله)) خبراً عن ((أول)) ، لكن هذا إنما يتجه إذا كان ((القول)) مؤول بالـ((مقول)) ، أي : ((أول مقولاتي هذا اللفظ المعين)) ، بخلاف ما إذا لم يكن بمعنى المقول بل باقياً على مصدريته .

اللهم إلا أنْ يقال : يقدر مضاف قبل قوله : ((إني أحمد الله)) أي : ((قولي أني أحمد الله)) ، ويحتمل أنّ ((قولي)) هذا المقدر خبر عن ((أول)) وجملة ((أني أحمد الله)) مقولة .

فإنْ قلت : قد لزم من كلامك أولاً إنّ جملة ((أحمد الله)) مضاف إليها ، والجمل لا يضاف إليها .

قلت : إذا كانت في تأويل مفرد صح أنْ تكون مضافاً إليها ، كما في قوله : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [1]...)) .

هذا ما ظهر ، واعترض الدماميني على الرضي في تقدير الـ((قول)) بمعنى الـ((مقول)) ، وقد علمتَ ردّه مما قدمناه)) انتهى .

وفي شرح التسهيل في هذا التركيب ما ينبغي مراجعته للأريب .

---

(١) المائدة ـ ١١٩ .

[ويجوز دخول اللام] الابتدائية عند إرادة المبالغة في التأكيد [على ما] أي : الذي ، أو شيء [تأخر من خبر ((إنّ)) المكسورة]

قوله [عند إرادة المبالغة في التأكيد] أشار الى أنّ فائدة اللام ذلك ، قال في المغني[1] : ((ولهذا زحلقوها في باب ((إنّ)) عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين)) انتهى .

ولها فائدة ثانية ، وهي تخليص المضارع للحال ، وكأنّ الشارح تركها ؛ لأنّ ابن مالك [2] اعترضها بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ [3] ، فإنّ الذهاب كان مستقبلاً فلو كان يحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ، مع أنه أثره .

وأجيب : بأنّ اللام في ذلك لمجرد التوكيد ، مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال ، وأجاب في المغني بغير ذلك فليراجع[4] .

قوله [على ما تأخر من خبر ((إنّ))...] قال الرضي[5] : ((وإذا أردت دخولها في خبر ((إنّ)) الذي في أوله لام قسم وجب الفصل بينهما ؛ لكراهة اجتماع اللامين ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ فصل بينهما بـ((ما)) الزائدة)) انتهى .

---

(١) المغني ٢٢٨/١ ((اللام المفردة ـ لام الابتداء)) .

(٢) شرح التسهيل ٢٨/١ ((باب شرح الكلمة والكلام)) .

(٣) النحل ـ ١٢٤ ، يوسف ـ ١٣ .

(٤) قال في المغني ٢٢٨/١ : ((والجواب : أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وإن التقدير : قَصْدُ أن تذهبوا ، والقصد حال ....)) .

(٥) شرح الكافية ٣٥٦/٢ ((إن وأخواتها)) .

....

....

وانظر جعله ((ما)) زائدة ، فإنّ غيره جعلها موصولة أو موصوفة ، وراجع المغني والتصريح [1] .

وأفهم قوله : ((على ما تأخر)) أنها لا تدخل على ((إنّ)) ، وعلته ما مرّ عن المغني ، لكن إذا أبدلت همزة (إنّ) هاء جاز دخول اللام عليها عند سيبويه ، كقوله :

لهِنّكَ منْ برقٍ عليّ كريمُ [2]

لزوال لفظة إنّ ، وظاهر كلامه أنه لا يشترط في الخبر أنْ لا يكون جملة شرطية .

وقال الرضي [3] : ((لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط ، فلا تقول : ((إنّ زيداً لئن ضربته يضربك)) ، ولا على اسم فيه معنى الشرط ؛ لأنّ اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا)) ، وحذراً من التباسها بالموطئة ؛ لأنها تصحب أداة الشرط كثيراً ، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه ؛ لأنه غير صالح للتوطئة ، نحو : ((إنّ زيداً مَن يأته ليحسن اليه)) ؛ لأنه غير صالح للتوطئة ، وردّ بأنه لم يسمع .

ونص الفراء على منعه [4] ، وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ((إنّ)) وخبرها نحو ((إنّ زيداً لئن أتاك لحسنٌ)) .

---

(١) المغني ٤٠٦/٢ ، والتصريح ٢٣١/١ ((إن وأخواتها)) .

(٢) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٢٣١/١ والأشباه والنظائر ٢١٥/١ والهمع ٤٤٩/١ ، وتمامه :

ألا يا سنا برقٍ على قُللِ الحمى لَـهِنّكَ مـن بَـرقٍ علـيّ كـريمُ

والشاهد فيه دخول اللام على ((إنّ)) بعد إبدال همزتها هاءً .

(٣) شرح الكافية ٣٥٦/٢ ((ما نقله المحشي بعض عبارات الرضي مع تصرف فيها)) .

(٤) الهمع ٤٤٥/١ .

وإنْ تقدم معموله نحو :

.... إني لَـوَزَرْ [1]

و((إنَّ زيداً لأبوه قائمٌ)) ؛ فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه ،

قوله [وإنْ تقدم معموله] ، نحو : ((إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ)) وإنْ مَنَعَ البدر ابن مالك [2] من ذلك فقد وهَمَهُ المصنف .

والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[3] ، فلا التفات لمن تعقب المصنف بأنَّ لام الابتداء لها الصدر؛ لما يأتي : أنها لا صدارة لها في باب ((إنَّ)) .

قوله [وإنَّ زيداً لأبوه قائم] نبّه به على أنه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة .

قال الرضي [4] : ((وإذا وقعت الاسمية خبر((إنَّ)) فالوجه دخول اللام على الجزء الأول ، وقد حكي : ((إنَّ زيداً وجهه لحسن)) ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ حقها لمّا سقطت عن التصدير أنْ لا تتأخر عن الاسم ، وعن أول أجزاء الخبر)) .

وصرح المرادي في شرح التسهيل [5] بأنه شاذ ،وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنَّ دخولها على الأول أولى ، وأنَّ دخولها على الثاني جائز من غير ضعف ،

---

(١) هذا تمثيل ابن مالك في متن الألفية البيت ١٨٣ ونصه :

وَبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابتـداءٍ ، نَحْـوُ : إنّـي لَـوَزَرْ

(٢) قال في شرح الألفية ١٢٢ : أما الخبر فتدخل عليه اللام بشرط ألا يتقدم عليه معموله .

(٣) العاديات ـ ١١ .

(٤) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .

(٥) شرح التسهيل ـ المرادي ٣٤٩ .

....

....

ومنه قوله :

وإنَّكَ مَنْ حارَبْتَـهُ لَمُحـارَبٌ [1]

وعلى هذا يخرّج ﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [2] ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ .

---

(١) صدر بيت من الطويل لأبي وعْزة عمرو بن عبد الله في المقاصد ٢/٤٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٩٧/٤ والهمع ٤٤٣/١ ، وتمامه :

وإنَّـكَ مَـنْ حارَبْتَـهُ لَمُحـارَبٌ ... شَـقيٌ وَمَـنْ سـالَمْتَهُ لَسـعيدُ

والشاهد فيه ((من حاربته لمحارب)) فهذه الجملة من مبتدأ وخبر تقع خبراً لـ((إن)) ، وقد دخلت اللام على خبرها ـ لمحارب ـ ، وهو شاذ عند ابن مالك .

(٢) طه ـ ٦٣ ، قرأ ابن كثير بإسكان نون ((إنْ)) ، و((هَذانّ)) بالألف مع تشديد النون ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ((إنّ)) و((هذين)) بالياء مع تخفيف النون ، وقرأ حفص بإسكان نون ((إنْ)) و((هَذان)) بالألف مع تخفيف النون ، وقرأ الباقون بتشديد نون ((إنّ)) و((هَذان)) بالألف مع تخفيف النون...)) البدور الزاهرة ـ ٢٩٢ .

فقراءة ابن كثير تخرج على أنّ ((أنْ)) المخففة من الثقيلة فخيف التباسها بـ((إنْ)) النافية فجيء باللام فارقة في الخبر . وقراءة أبي عمرو واضحة لا تحتاج الى بيان . أما قراءة الباقين ففيها أوجه :

أحدها : ((إنّ)) بمعنى : نَعَم ، والجملة مبتدأ وخبر . وفيه : عدم ثبوت مجيء ((إنّ)) بمعنى : نعم . وفيه أيضاً : دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ((إنّ)) لا يقع إلا ضرورة . الثاني : اسمها ضمير القصة ، وهو الهاء التي قبل ((ذان)) . وفيه : من جهة الخط يجب ان تكتب ((إنها)) . الثالث : اسمها ضمير شأن محذوف والجملة ((هذان لساحران)) خبرها . وفيه : حذف اسم ((إن)) وهو غير جائز إلا في الشعر بشرط أن لا تباشر ((إن)) فعلاً ، وفيه أيضاً : دخول لام الابتداء على الخبر . ودفعه الزجاج بدخولها على مبتدأ محذوف والتقدير : لهما ساحران ، واستحسنه شيخه المبرد . الرابع : إن ((هذان)) اسمها و((لساحران)) خبرها . وردّ بأنه يجب ان يقل ((هذين)) كقراءة أبي عمرو . وأجيب : إنها لغة بني الحرث وبني الهجيم وبني العنبر وزبيد ومراد وخثعم ، وحكاها عنهم أبو زيد ، أعني لغة لزوم المثنى الألف في الحالات جميعها .

ومراد المحشي الوجه الثالث أي : اسم ((إنّ)) ضمير شأن ، والجملة خبرها ، ودخول اللام في الخبر ليس بعزيز ، كدخولها في قوله : ((لمحارب)) ، ولا حاجة الى دفع الزجاج بتقدير مبتدأ محذوف . انظر الدر المصون ٥/ ٣٤ ـ ٣٦

كما لو كان مع تأخره منفياً أو ماضياً متصرفاً خالياً من ((قد)) ،

قوله [منفياً] أي : بحرفٍ ؛ لأنّ أكثر المنفي بـ((ما)) أوله لام ، فكره دخول لام على لام ، ثم أجري النفي على سنن واحد ، أو فعل ، فلا يقال : ((إنّ زيداً لليس قائماً))، وتدخل على النافي إذا كان اسماً نحو : ((إنّ زيداً لغير قائم))، ويدلّ عليه :

لَعنـــدي غـــيرُ مَكْفـــورِ [1]

فدخلت على معمول ما عملت فيه ((غير)) .

وعلم من قوله : ((كما لو كان مع تأخره منفياً أو ماضياً ...))ـ أي : فإنه يمتنع دخولها عليه في ذلك ـ أنها تدخل على ما ليس واحداً مما ذكر ، وهو : المفرد نحـو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [2] ، والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحـو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ [3]؛ لشبهه بالاسم .

ولا فرق في المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره ، نحو : ((إنّ زيداً ليذر الشر)) ، والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها .

---

(١) جزء من عجز بيت من البسيط لأبي زبيد الطائي في الدرر ١٨٣/٢ ، ١٨/٥ وبلا نسبة في المغني ٦٧٧/٢ والهمع ٤٤١/١ ، وتمامه :

إنّ امـرءاً خصَّـني عَمْـداً مودتَـهُ ... على التنائي لَعندي غـيرُ مكفـورِ

والشاهد فيه دخول اللام في ((لعندي)) فإنها معمول لـ((غير)) ، وقد اشترط ابن مالك تقدم معمول الخبر على الخبر ؛ لأن المعمول كالجزء للعامل ، فإن تقدم كان كالجزء الأول وإن أخر كان كالجزء الأخر ، وأكثر عبارات هذا النص في شرح التسهيل ٤٠٨/١ فراجع .

(٢) إبراهيم ـ ٣٩ .

(٣) النحل ـ ١٢٤ .

....

....

﴿ والظرف والجار والمجرور نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (١) ، ومحله إذا لم يقدر متعلقهما ماضياً ، والماضي الجامد نحو : ((إنّ زيداً لنعم الرجلُ)) ، والمقرون بـ((قد)) الظاهرة نحو : ((إنّ زيداً لقد قام)) ، والمقرون بـ((قد)) المقدرة كما يقتضيه إطلاقه نحو : ((إنّ زيداً لقام)) ، بتقدير ((قد)) ، وفي الثلاثة الأخيرة خلاف ، فانظر التوضيح(٢) .

وظاهر كلامهم أنه لا فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره ، فتدخل على الأول مطلقاً ، وعلى الثاني مع ((قد)) ، لكن يبقى الكلام في دخولها على معمولاته ، فلم ينصوا على حكمه هنا .

نعم قال ابن مالك (٣) : ((وربما دخلت على خبر ((كان)) الواقعة خبراً عن ((إنّ)) نحو قول أم حبيبة رضي الله عنها في قولها : ((إني كنت عن هذا لغنية)) (٤) .

فأشار إلى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ، ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضي والمرادي في الاسمية كما لا يخفى . وسيأتي عن الرضي أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير .

---

(١) القلم ـ ٤ .

(٢) شرح التصريح ٢٢٢/١ ـ ٢٢٣ . ((إن وأخواتها)) .

(٣) شرح التسهيل ٤١٢/١ و الهمع ٤٤٤/١ .

(٤) البخاري ٧٩/٢ ، أبواب العمل في الصلاة ـ باب في الجنائز .

وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ ، وإنما أخرت للخبر مع ((إنَّ)) ؛ كراهة اجتماع حرفي تأكيد ، وتسمى اللام المزحلقة ، وزحلقت دون ((إنَّ)) ؛ لئلا يتقدم معمولها عليها .

قوله [وهذه اللام ...] قضيته أنه ليس حقها الدخول على ((أنَّ)) ، وفي المغني ما يخالفه ، فإنه قال [1] :

((وليس لها الصدرية في باب ((إنَّ)) ؛ لأنها مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة ؛ لأنَّ أصل ((إنَّ زيداً لقائم)) : ((لَإنَّ زيداً قائمٌ)) فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين)) .

قوله [كراهة اجتماع حرفي توكيد] احترز بـ((اجتماع)) عن نحو : ((إنَّ زيداً لقائمٌ)) ، وبـ((حرفي)) عن نحو : ((قام زيد نفسه عينه)) .

وفي المغني وإنْ لم يقيِّد بحرفين ، لكنه قيد بـ((افتتاح)) فأخرج مثل هذا الأخير ، والأول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما .

لكن يرد على ذلك : أنَّ السكاكي [2] ادعى أنَّ سبب إفادة ((إنما)) للحصر أنَّ ((إنَّ)) للتأكيد و((ما)) كذلك .

وأنَّ ابن مالك قال في التوضيح [3] : ((قد يجمع بين ((ألا)) و((يا)) توكيداً للتنبيه)) .

وأنَّ في مثل : ((لسوف يقدم زيد)) اجتماع حرفي توكيد فليحرر المقام .

---

(1) المغني ١/٢٣٠ . ((حرف اللام المفردة)) .

(2) مفتاح العلوم ـ ٢٩١ ((طرق القصر)) .

(3) شواهد التوضيح والتصحيح ٦١ ، وفي المخطوط أ ((ما)) بدل ((يا)) وهو خطأ .

[أو] من [اسمها] عن خبرها نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [1]، ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو عن معمول خبرها ، نحو : ((إنّ فيك لزيداً راغبٌ)) ،

قوله [أو من اسمها] أي : ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها ... الخ .

وحكى الكسائي[2] دخولها على الاسم غير مفصول بشيء ، وذلك قول بعض العرب : ((خرجت فإذا إنّ لغراباً)) ، وينبغي أنْ يقدر الفاصل : فإذا إنّ بالمكان لغرابا .

قوله [أو عن معمول خبرها] قال الرضي [3] : ((ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله ؛ لنقصان حقه من التصدر)) .

وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الأصح ، ومنعه المغاربة ، وجرى عليه ابن عقيل أول الباب [4] . قال شيخنا : ((وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما ، وكذلك انظر الخبر إذا تكرر إنْ قلنا بجواز تكرره ، وانظر أيضاً معمول الاسم وحكمه في دخول اللام عليه)) انتهى .

وفي شرح التسهيل للمرادي[5] : ((إنّ في جواز الفصل بمعمول الاسم نحو ((إنّ في الدار لساكناً زيدٌ)) نظرا ...)) .

---

(١) آل عمران ـ ١٣ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ١٤٣/٢ : ((وحكى الكسائي دخولها على الاسم غيرَ مفصول بشيء ، حكى عن العرب ((خرجت فإذا إنّ لَغراباً)) ، وهذا شاذ وينبغي تأويله على حذف الخبر ، أي : فإذا إن بالمكان لغرابا .

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٥٥ ((إن وأخواتها)) .

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٣٤٩/١ ((في شرح قول ابن مالك : وراعِ ذا الترتيب ....)) .

(٥) شرح التسهيل ـ المرادي ـ ٣٤٨

وعبارة بعضهم تقتضي أنّ تأخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام عليه ، وليس كذلك ، بل الشرط : أنْ لا يلي ((إنّ)) ؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا .

[**أو ما توسط**] بين الخبر والاسم ، أو بين الاسم وغيره [**من معمول الخبر**] ، نحو : ((إنّ زيداً لطعامك آكلٌ)) و((إنّ في الدار لعندكَ زيداً جالسٌ)) .

فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه ، كما لو كان مع توسطه حالاً ، أو الخبر غير صالح للام .

قوله [كما لو كان مع توسطه حالاً] فإنه يمتنع ؛ لأنه لم يسمع وإنْ اقتضاه القياس على المفعول ، مع أنه فرقٌ بين الحال وبينهما ، فانظر التصريح [١] .

ومقتضى الفرق أنّ التمييز كالحال ، بناءً على الأصح ، أنه لا يجوز نيابته عن الفاعل ، وقال بعضهم : ((ودخل في المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً)) .

قال أبو حيان [٢] : ((وأما إذا كان المعمول مصدراً أو مفعولاً له ، نحو : ((إنّ زيداً لقياماً قائمٌ)) و((إنّ زيداً لإحساناً يزورك)) ، فهو مندرج في قولهم أنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أنْ يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع)) .

قوله [غير صالح للام] أي : غير صالح في نفسه لدخول اللام ،

---

(١) شرح التصريح ٢٢٣/١ .

(٢) الارتشاف ١٤٥/٢ وقد تصرف المحشي في العبارات ، ويبدو أنه نقلها من الهمع ٤٤٤/١ فراجع .

وظاهر كلامه دخولها عليه وإنْ صحبت الخبر أيضاً ، وهو ما صححه ابن مالك [1] وأبو حيان .

وصحح بعضهم[2] المنع ؛ لأنّ الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة .

وقضية كلام بعضهم[3] : إنّ توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه ، وليس كذلك ، بل الشرط أنْ يفصل المعمول عن ((إنّ)) كما مثلنا .

[أو] من ضمير [الفصل] نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [4] سُمّي به لكونه فاصلاً بين الخبر والتابع ،

فلا يرد : ما لو كان الخبر ظرفاً مقدماً وتعلق به جار ومجرور نحو : ((إنّ عندك لفي الدار زيداً)) وقلنا : بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور ؛

لأنّ الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما تقدم ، بخلاف ((إنّ زيداً جالس في الدار)) و ((إنّ زيداً راكباً منطلق)) و((إنّ زيداً عمراً ضرب)) ؛ لتأخر معمول الخبر في الأول ، ولكونه حالاً في الثاني ، ولكونه فعلاً متصرفاً خالياً من ((قد)) في الثالث ؛ لأنّ دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٤١٢ ، والارتشاف ٢/١٤٥ ، الهمع ١/٤٤٤ .

(٢) هو المبرد ، انظر الارتشاف ٢/١٤٥ .

(٣) هو ابن مالك ، انظر الأشموني ١/٢٨٢ .

(٤) آل عمران ـ ٦٢ .

والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى ؛ أو لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط .

والصحيح أنه اسم ، وأنه لا محل له من الإعراب .

و((من)) في قوله : ((من خبر إنّ)) للبيان .

تنبيه : لا تدخل اللام في غير ما ذكر ، وسمع في مواضع ، وخرّجت على زيادتها نحو :

أمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ

قوله [وخرّج على زيادتها ...] ظاهر الكلام أنها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كـ((لام)) الابتداء .

ومما سمعت زيادتها فيه : واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائي [1] عن بعض العرب أنه قال : ((إنّ كلَّ ثوبٍ لَوَ ثمنُه)) ، وقاس عليه [2] بناء على قوله إنه لا حذف وأنّ الخبر ((وضيعته)) ؛ لأنّ الواو بمعنى ((مع)) .

قوله [أم الحليس ...] صدر بيت لرؤبة ، عجزه :

تَرْضى من اللحمِ بعظمِ الرقبة [3]

والشاهد فيه ظاهر ، والـ((شهربه)) : العجوز الفانية .

---

(١) هذه الحكاية عن ابن كيسان عن الكسائي كما في شرح التسهيل ١/ ٤١٠ ، والهمع ١/ ٤٤٦ .

(٢) يبدو أنّ هنا سقط مثل من المتن اقتنصته من كلام الرضي ٢/ ٣٥٦ فالعبارة هكذا : ((وقاس عليه : ((إنّ كلّ رجلٍ لو ضيعته)) بناء على قوله ...)) .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٢٩ السابقة في بحث المبتدأ والخبر .

و :

]لكنّني منْ حُبِّها لَعَميدُ

قال البدر ابن مالك [1] : ((وأحسن ما زيدت فيه قوله :

إنّ الخلافةَ بعْدَهُم لَدَميمَةٌ وخلائفٌ ظُرْفٌ لَمما أحقرُ))

قوله [ولكنني ... [2]] لا يعرف له قائل ولا تتمة ، ولا رواه عدل ، والشاهد فيه ظاهر .

قوله [إنّ الخلافة ... [3]] ((دميمة)) ـ بالدال المهملة ـ من الدمامة وهي الحقارة ، و((الخلائف)) : جمع خليفة ، و((ظرف)) بضم الظاء المعجمة جمع ظريف ، و((ما)) بمعنى ((من)) ، أي : لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من سلف وإنْ كان الذين أحقرهم ظرفاً .

والشاهد : دخول اللام في قوله ((لما)) ، وإنما كان حسناً ؛ لدخولها قبل ذلك على خبر ((إنّ)) .

---

(١) شرح الألفية ـ ١٢٤ . ((إن وأخواتها)) .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢٠٩/١ وشرح التسهيل ٤١٠/١ والمغني ٢٣٣/١ والهمع ٤٤٧/١ وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، ولم يذكر له أحد تتمة غير ابن عقيل ، وتمامه عنده :

يلومُونَني في حبِّ ليلى عَوَاذلي ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعميدُ

والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٣) البيت من الكامل غير منسوب في شرح التسهيل ٤١٢/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٩/١ وشرح ابن الناظم ـ ١٢٤ ، والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

[ويجب] دخولها [مع] ((إنْ)) [المخففة] المكسورة الهمزة [إنْ أهملت ولم يظهر المعنى] ؛ لأنها لمّا أهملت صارت بصورة ((إنْ)) النافية ، فخيف اللبس ، فجيء بعدها باللام دفعاً له ، وتسمى اللام الفارقة ؛

فإنْ أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي :

لفظية بأنْ يكون الخبر منفياً ، نحو : ((إنّ زيداً لن يقوم)).

أو معنوية ، كأنْ يكون الكلام سيق للمدح

قوله [دفعاً له] : للبس ، يؤخذ منه أنها إذا كانت عاملة وخيف اللبس ، بأنْ كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً لزمته اللام كما في الرضي[1] .

قال الشهاب القاسمي : ((أقول : يلزم التباس العاملة بالمهملة ، نحو ((إنْ هذا لقائمٌ ، وإنّ الفتى لقاعدٌ)) انتهى .

قال شيخنا : ((قد يقال : لا ضرر في هذا اللبس ؛ إذ المعنى الأصلي لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية)) انتهى .

ثم هذا مذهب الجمهور ، وقال ابن الحاجب : تلزم اللام مع التخفيف مطلقاً أما مع الإهمال فلما ذكروا ، وأما مع الإعمال فللطرد .

قوله [بأنْ يكون الخبر منفياً] ؛ لأنه يبعد إرادة النافية حينئذٍ ، وإلا كان نفياً للنفي ، ونفي النفي إثبات ، فلا حاجة للنفي ، بل الموضع موضع الإثبات .

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٨ ((إن وأخواتها)) .

كقوله :

أنا ابنُ أُباةِ الضيْمِ منْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرام المعادِنِ

لم يجب دخولها ، بل قد يجب تركها كالمثل المذكور .

وقضية كلامه في الشرح [1] أنّ هذه اللام هي لام الابتداء ، وبه صرح في الأوضح [2] ، وهو مذهب سيبويه [3] واختاره ابن مالك .

قوله [أنا ابن ... [4]] قاله الطرماح .

و((أباة)) كـ((قضاة)) جمع : آبٍ ، بمعنى : ممتنع .

و((الضيم)) : الظلم .

و((مالك)) الأول اسم أبي القبيلة ، والثاني : القبيلة ، ولهذا قال : ((كانت)) ، وصرفها مراعاة للحيّ .

وصرف ((المعادن)) لدخول أل عليه ، لا للضرورة ، كما قيل .

والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الإهمال وإنْ دخلت على الفعل .

---

(١) شرح القطر ـ ١٦٠ ((إن وأخواتها)) .

(٢) الأوضح ٢٤٧/١ ((إن وأخواتها)) .

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤ ، شرح التسهيل ٤٠٦/١ ((الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر)) .

(٤) البيت من الطويل للطرماح في ديوانه ٥١٢ وبلا نسبة في الأوضح ٢٦٣/١ والجنى الداني ١٣٤ . والشاهد فيه ((وإنْ مالك)) فقد ترك اجتلاب اللام في خبر المبتدأ الواقع بعد ((إنْ)) المخففة المكسورة ؛ لأنها في حال إهمالها تلتبس بـ((إنْ)) النافية ، فاللام هي الفارقة بينهما ، وإنما ترك اللام اعتماداً على وضوح المعنى لدى السامع لأنّ الكلام في المدح ، وحمل ((إنْ)) على النفي يناقض المدح .

وذهب بعضهم الى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق .

وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله ﷺ : ((قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً)) [1] ،

قوله [وذهب بعضهم ...] من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح [2] .

قال الرضي : ((واحتجوا بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في : ((علمت زيداً لقائماً)) ، ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء نحو :

إنْ قتلتَ لمسلماً ....

و((إنْ يزينك لنفسك)) .

والجواب : إنّ المثل مخترع ، ويلتزم تعليقها لأفعال القلوب لو دخلت على أول مفعوليها ، لكنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة ، إلا على الجزء الأخير وهو الخبر ، ولّما نُصبَ الأول لخلوه عن المانع ، فلا بدّ من نصب الثاني وإنْ دخله لام الابتداء ، وأما ((إنْ قتلتَ لمسلماً)) و((إنْ يزينك لنفسك)) فشاذ)) .

فإنْ قلت : هذا يدل على أنّ اللام مع المفتوحة للفرق مع أنها لا تلتبس بالنافية

قلت : قد يقال : إنها دخلت بعد المكسورة للفرق ، ثم لّما دخل الفعل على ((أنّ)) فانفتحت لأجل الفعل ، فيقدر تأخر دخول الفعل ، فيكون الكسر وقصد الفرق سابقاً عليه ، ثم يتغير الحال بدخوله ، أو يقال : لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق ، كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة .

---

(١) الموطأ ـ ١٨٩/١ ما جاء في صلاة الكسوف ، وابن حبّان في صحيحه ٣٨٣/٧ في صفة سؤال القبر .

(٢) ومنهم الفراء انظر معاني القرآن ٤٦٦/١ ، وانظر شرح الكافية ٣٥٩/٢

فمن جعلها لام الابتداء كَسَرَ همزة ((إنّ)) ، ومن جعلها لاماً أخرى فتحها .

قوله [كسر همزة ((إنّ))] ؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل إلا على المكسورة .

قوله [فتحها] ؛ إذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها .

قال أبو حيان : ((وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأمّا على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى ((إلا)) ، و((إنْ)) نافية لا حرف توكيد ، فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ((قد علمت إنْ كنت لمؤمناً)) إلا الكسر ؛ لأنها عندهم حرف نفي ، والتقدير : قد علمنا ما كنت إلا مؤمناً)) [1] انتهى .

---

(١) في الارتشاف ١٤٩/٢ معنى كلام أبي حيان فراجع .

[لا النافية للجنس]

[ومثل إنّ] المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر [((لا)) النافية للجنس] ؛ لمشابهتها لها في التوكيد ، ولزوم الصدر ، والدخول على الجمل الإسمية .

وتسمى : لا التبرئة ؛ لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه .

وخرج بـ((النافية)) : ((لا)) الناهية ، فإنها تختص بالمضارع ، والزائدة فلا تعمل شيئاً ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها .

وبقوله ((للجنس)) : ((لا)) النافية للوحدة ؛ لأنها تعمل عمل ((ليس)) .

قوله [النافية للجنس] أي : لصفته وحكمه ، وإلا فالجنس لا ينفى ، وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء الى آلته .

قوله [فكأنها تدل على البراءة منه] عبارة الدماميني : ((كأنه مأخوذ من قولك ((برّئتُ فلاناً عن كذا)) إذا نفيته عنه ، فهي مبرئة للجنس أي : نافية له)) ، وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في : ((زيدٌ عدلٌ)) .

قوله [وهي التي دخولها ...] يعني : باعتبار أصل المعنى ، و إلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد ، وخروجه يخل بذلك .

لكن تقدم أنّ المشبهة بـ((ليس)) قد تكون نافية للجنس ، فكان الأولى التعبير بـ((لا)) المحمولة على ((إنّ)) ، كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب ، قال : ((ويفرّق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن)) .

والأصل أنْ لا تعمل ؛ لما تقدم في ((ما)) النافية [1] ، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس .

قوله [ويفرق بين إرادة الجنس ...] من قرائن إرادة الجنس : ((بل امرأة)) ومن قرائن إرادة غيره ((بل رجل أو رجلان)) .

قوله [لما تقدم في ((ما))] أي : من أنها حرف لا يختص بقبيل ، فأصلها أنْ لا تعمل . وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أنّ ((لا)) إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم ، فليست إذن الداخلة على الفعل ، فقال :

((إذا قصد بـ((لا)) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأنّ قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود ((من)) لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات .

فوجب لـ((لا)) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها ، ولا يمكن أنْ يكون جراً ؛ لئلا يعتقد أنه بـ((من)) ، فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعاً ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب)) [2] انتهى مع اختصار .

---

(١) أي : لأنها لا تختص بقبيل ، انظر أول بحث (ما ولا ولات) السابق .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٦ ، وقد نبّه المحشي على اختصاره لكلام ابن مالك فراجع .

وإنما تعمل بشروط أربعة :

الأول : أنْ يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق .

الثاني : أنْ لا يدخل عليها جار .

قوله [نفي الجنس] أي : جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر ، وإلا فليس المنفي الاسم بل الخبر إنْ مفرداً فمفردٌ وإنْ مثنىً فمثنى أو جمعاً فجمع .

ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع : نفي كل مثنى وجمع ونفي كل فرد من أفرادهما ، لكن كونها لنفي الجنس في المفرد ظاهر ، أما الجمع والمثنى ففيه توقف ، فقد أشار السيد في حواشي المطول الى أنّ : ((نفي الجمع يحتمل : نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وأنه ليس نصاً في نفي الجنس)) فراجعه ، ولعل المراد أنها لنفي الجنس نصاً في الجملة .

وقضية كلام السيد أنّ ذلك جارٍ على القول بأنّ أفراد الجمع آحادٌ ، فيكون لزوم ذلك في غير النكرة المنفية بـ((لا)) ، فليحرر .

قوله [أنْ لا يدخل عليها جار] فإنْ دخل سواء كان مضافاً ، نحـو : ((هو ابن لا شيء)) ، أو حرف جر نحو : ((غضبت من لا شيء)) جرّ النكرة ، ولم تعمـــل ((لا)) ؛ لأنّ الجار إنما يتعلق بالأسماء ، فإذا دخل عليها لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها ، فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها .

الثالث والرابع : أنْ لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ،

قوله [أنْ لا يفصل ...] فإنْ فصل بطل عملها ، خلافاً للرماني [1] ؛ لأنها عامل ضعيف .

وأمّا : ((لا ـ كذلك ـ رجلاً)) و((لا ـ كزيد ـ رجلاً)) و((لا ـ كالعشير ـ زائراً)) ، واسم ((لا)) في الأولين محذوف ، أي : لا أحد ، و((رجلاً)) تمييز ، والثالث على معنى : لا أرى .

وسواء كان خبرها ظرفاً أو مجروراً أو لا ، لكن هذا لا يفيد أنه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها ، بناءً على أنها ليس لها الصدر ، فليحرر .

وأفهم كلامه أنه يشترط في ((لا)) هذه : عدم تقدم خبرها وإنْ اشترط في العاملة عمل ((ليس)) .

قال في اللباب : ((وحكمه حكم خبر ((إنّ)) إلا في جواز تقديم الظرف)) ، قال الشارح : ((فإنّ خبر ((إنّ)) إذا كان ظرفاً يجوز تقديمه على اسمها ، بخلاف خبر ((لا)) فإنه لا يتقدم على اسمها ، فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها)) انتهى .

بقي أنّ عموم كلامه يقتضي أنه لا يشترط في ((لا)) هذه عدم انتقاض نفيها ، وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام

---

(١) الهمع ٤٦٣/١ ـ ٤٦٦ ((لا النافية للجنس)) .

....

....

ـ على قوله :

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آ باءَ إلا وقدْ عَنَتهُمْ شـؤونُ (١)

إنّ جملة ((وقد عنتهم شؤون)) خبر ((لا)) ، وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها .

لكن صرّح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك ، وهو القياس ، وصرحوا به في باب الاستثناء .

وما في شرح التوضيح مشكل ، كيف ؟ وفيه في ذلك المحل ما يقتضي أنّ ((ما)) تعمل مع الانتقاض ، وهم مطبقون على خلافه وإنْ وقع في المطول ما يقتضيه .

وقد تقدم في ((لا)) العاملة عمل ((ليس)) أنه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فهل الأمر كذلك هنا أو يفرق بينهما ؟

---

(١) كلام الشيخ خالد في شرح التصريح ٢٣٩/١ ، وأما البيت فهو من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٣٦/١ ، والأوضح ٢٨٠/١ ، والهمع ٤٦٧/١ .

الكلام في جملة ((وقد عنتهم شؤون)) فادّعى الشيخ خالد بأنها خبر ((لا)) ، وادّعى العيني في المقاصد النحوية أنها جملة حالية فراراً من محذور وقوعها بعد ((إلا)) المانع من إعمال لا ، ويلزم الشيخ خالد إسقاط أحد شروط عمل((لا))، وهو أنها لا تعمل إذا انتقض نفيها بـ((إلا)) ، وهو شرط قياسي كما نقل المحشي عن العصام ، خاصة وأن ((لا)) تحمل على ((ما)) وهذه لا تعمل إذا اقترنت بـ((إلا)) ، وظاهر كلام التفتازاني أنه لا يقيد بانتقاض النفي ، فراجع المطول بحث تقديم المسند إليه .

وأنْ يكون هو والخبر نكرتين .

وإليها أشار بقوله : [لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها] ، فلا تعمل في معرفة ، وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ،

قوله [وأنْ يكون هو والخبر نكرتين] أما الاسم فلأنه على تقدير ((من)) الاستغراقية كما تقدم ، وهي مختصة بالنكرات ، وأما الخبر فعلى الأصل ، وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، وتفصيل مذاهبهم يطول .

وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو : ((لا أبا له ، ولا غلامَيْ له ، ولا مسلميْ له)) ، فإنه جائز بدون شذوذ ، مع أنها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وإنْ اعترض وأجيب عنه بما هو مقرر في موضعه .

وأجاب اللقاني : ((بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة)) انتهى .

وأشار لذلك في المغني في بحث اللام حيث قرر [1] : أنها معتد بها من وجه دون وجه ، وأنّ لها منزلة بين منزلتين فراجعه .

قوله [وإليهما أشار...] في كونه إشارة الى اشتراط عدم الفصل نظرٌ لا يخفى .

قوله [وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه] قال الرضي [2] :

((واعلم أنه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة ، فينصب بـ((لا)) التبرئة ، وتنزع منه لام التعريف إنْ كانت فيه ، نحو ((لا حسن)) في الحسن البصري ، أو بما أضيف اليه نحو : ((لا ابن زبير)) ، ☜

---

(١) المغني ٢١٦/١ ((بحث اللام المفردة ـ اللام الجارة)) .

(٢) شرح الكافية ٢٥٩/١ ـ ٢٦٠ . ((اسم لا التبرئة)) .

....

....

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظيْ ((عبد الله وعبد الرحمن)) ؛ إذ ((الله والرحمن)) لا يطلقان على غيره تعالى [حتى يقدر تنكيرها [1]] ، ولتأويله بالنكرة وجهان :

أحدهما : أنْ يقدر مضاف هو ((مثل)) ، فلا يتعرف بالإضافة ؛ لتوغله في الإبهام ، وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة ، وإنما نزع اللام المضاف اليه ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، وهو في الحقيقة معرفة ، ومــن ثمّ لا يوصف بنكرة على التأويل ، كما قل الأخفش .

وأما أنْ يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، فمعنى ((ولا أبا حسنٍ لها)) : ((ولا فيصل لها)) وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر)) انتهى ملخصا .

وقدره بعضهم : بـ((لا مسمى بهذا الاسم)) أو بـ((لا واحد من مسميات هذا الاسم)) ، واعترضه ابن مالك[2] : بأنّ من الأعلام ما له مسميات كثيرة ، فتقــديره بما ذكر كــذب ، واعترض تقـــدير ((مثل)) بأنه قد ذكر ((مثل))

---

(١) زيادة من شرح الكافية يقتضيها السياق .

(٢) هذا ملخص كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٤٤٨/١ ـ ٤٤٩ . ((لا العاملة عمل إنّ)) .

ولا في نكرة منفصلة ، فإذا وجدت هذه الشروط عملت وجوباً إنْ أُفردت ، وجوازاً إنْ كرِّرت .

في قوله :

يُبَكَّى على زيـدٍ ولا زيـدَ مثلـه [1]

وبأنّ المتكلم إنما يقصـــد نفي مسمى العلم المقـــرون بـ((لا)) فتقدير : ((مثل)) خلاف المقصود ، وبأنّ المقـابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد ، فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو : ((لا نصرة لكم)) ، قال : ((فالصحيح أنه لا يقتصر على تقدير واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق)) .

قوله [إنْ كررت] أي : على سبيل العطف ، ولم يذكر إلا خبرٌ واحد ، وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل : ((لا رجل في الدار ولا أمرأة خارجـها)) ، فإنه لا يجوز نصب الثاني ، ولا يرد ((لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا في الدار رجل ولا فيها امرأة ، ولا زيد في الدار ولا عمرو)) فإنه لا يجوز الإعمال ، على أنه يجوز نصب الثاني ((ولا امرأة خارجها)) ، على كون ((لا)) الثانية مزيلة ، وكون العاطف يعطف الاسم والخبر على الخبر.

---

(1) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٤٩/١ والمقرّب ٢٠٩ والهمع ٦٤/٢ ، وتمامه :

يُبَكَّى علـى زيـدٍ ولا زيـدَ مثلـه بَـريءٌ مـن الحمّـى سـليمُ الجـوانحِ

الكلام واقع في كيفية تقدير الاسم المعرفة الذي دخلت عليه ((لا)) ، فقال قوم : يجب تقديـــر ((مثل)) قبله ، فاعترضهم ابن مالك بهذا البيت بأن تقدير ((مثل)) قبل ((زيد)) لا يصح ؛ لأن تقديره هكذا : ((ولا مثل زيد مثله)) ، و ((مثله)) : إما وصفاً أو خبراً لـ((مثل)) المقدرة ، وعلى الصورتين يلزم وصف الشيء بنفسه أو الإخبار عن الشيء بنفسـه ، وكلاهما ممتنع ، لهذا فرّ الشارح الفاكهي من التقدير بـ((مثل)) أو غيرها وقال : ((وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه)) .

ثم اسمها إنْ كان : مضافاً [نحو : ((لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ))] .

أو شبيهاً به نحو : ((لا حَسَناً وجْهه في الدار)) ، [و((لا عشرينَ درهماً عندي))] ظهر نصبه وكان معرباً باتفاق ، والمراد بشبهه : ما تعلق به شيء من تمام معناه ، سواء كان ذلك الشيء مرفوعاً

قوله [ظهر نصبه وكان معرباً باتفاق] هذا مبنيٌّ على الأعمّ الأغلب .

فلا يرد نحو : ((لا كزيد عندنا)) ، فإنّ اسم ((لا)) فيه مبني مع أنه مضاف ، وإنما لم يبنَ المضاف كالمفرد ، لتعذر التركيب .

وألحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به ، قال في التسهيل[1] : ((وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه)) انتهى .

وذلك نحو : ((لا طالعَ جبلاً)) بلا تنوين ، وهذا مبني على أنّ الاسم معرب ، ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه ، وهذا مذهب البغداديين ، وخَرَّج عليه ((لا مانع لما أعطيت)) ، وسيأتي في كلام الشارح أنه من المفرد ويعرف وجهه .

قوله [ما تعلق به شيء ...] إنْ أريد بالشيء : اللفظ وهو يوصف بالتعلق ، ففيه : أنّ اللفظ ليس تمام المعنى إلا أنْ يقدر مضاف ، أي : من مفهم تمام معناه ، وأيضاً فهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها .

وإنْ أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوزٌ ، وقول الشارح : ((سواء ... الخ)) صريحٌ في الأول .

قوله [مرفوعاً] نحو : ((لا قبيحاً فعلُهُ)) .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٤٣٤ .

أو منصوباً أو مجروراً ، وإنما سمي شبيهاً بالمضاف ؛ لعمله فيما بعده كالمضاف .

[**فإنْ كان اسمها غير مضاف**] الى نكرة [**ولا شبهه**] ، بأنْ كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً [**بُني**] معها على ما ينصب به لو كان معرباً ؛

قوله [أو منصوباً] نحو : ((لا طالعاً جبلاً حاضرٌ)) .

قوله [أو مجروراً] نحو : ((لا خيراً من زيدٍ عندنا)) .

قوله [لعمله فيما بعده] قل شيخنا :

((فيه نظر : فقد عدّ بعضهم من الشبيه بالمضاف : المعطوفَ والمعطوف عليه نحو : ((زيد وعمرو)) ، و((ثلاثة وثلاثين)) إذا سمي به ، فإنه ينصب ؛ لأنه مطوّل ، كما ينصب في باب النداء ، فالشرط فيه أنْ يكون تابعاً له من تمام معناه ، ولا يشترط أنْ يكون عاملاً فيما بعده .

فعبارة بعضهم فيه : بأنه ((ما اتصل به شيء من تمام معناه)) أسَدّ من قول بعضهم في ضابطه : ((أنْ يكون عاملاً فيما بعده)) صرح بذلك بعض شراح الكافية)) .

قوله [على ما ينصب به] أي : على شيءٍ ينصب به من حركة أو حرف .

وقضيته أنه بني على حركة لاستحقاقه لها في الأصل قبل البناء ، عكس ما علل به بناء المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة إعرابه .

ولعله للإشارة الى أنّ للضدين اعتبارين : الموافقة في الخيل لخطور أحدهما عند خطور الآخر ، والمخالفة في الخارج .

ثم المراد : أنه بني غالباً ؛ لأنّ النكرة المفردة إذا تكررت يجوز رفعها .

لتضمنه معنى ((من)) الجنسية .

قوله [لتضمنه معنى ((من)) الجنسية] أي : الاستغراقية :

أما لأنّ ((لا رجل في الدار)) جواب سؤال محقق أو مقدر ، هو : ((هل من رجل في الدار)) ؟ وكان الواجب ذكر ((من)) في الجواب ؛ ليطابق السؤال إلا أنه استغنى بذكرها في السؤال .

وأما لأنّ ((لا رجلَ)) بالفتح أبلغ في النفي من ((لا رجلٌ)) ؛ لِما أنّ الأول نصٌ في الاستغراق دون الثاني ، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك إلا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه ، وهو ((من)) ، فإنه يؤكد به النفي في المسند اليه مثل ((ما جاءني من أحد)) ، فإذا لم يكن ظاهراً يكون مقدرا .

والباء وإنْ كانت مما تزاد لتأكيد النفي إلا أنها لتأكيد نفي الحكم في الخبر نحو : ((ما زيد بمنطلق)) .

والقول بأنّ علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور [1] .

واعترض : بأنّ المتضمن لمعنى ((من)) إنما هو((لا)) نفسها لا الاسم بعدها ، وإنّ ((من)) إذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي ، ولا يدفعه إلا دعوى أنّ كلاً من ((لا)) و((من)) نصٌ في النفي الاستغراقي ، فإذا أوردت ((من)) بعد ((لا)) كانت زائدة مؤكدة ، وإذا لم ترد تضمن اسم ((لا)) معناها ، وفيه ضعف لا يخفى .

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٤٣٤ .

فإنْ كان مفرداً لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث بني [على الفتح] ، كما في [نحو : ((لا رجل] ولا قوم [ولا رجال] ، ولا هنود في الدار)) ،

وقيل : العلة تركيب الاسم مع الحرف ، وردّ وأيد بما هو مذكور في التصريح[1] ، هذا .

ويظهر من كلام بعضهم أنّ التنصيص على العموم مخصوص بما إذا كان اسمها مبنياً ، وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه[2]، وهو الحق .

ولا يشكل إعراب المضاف وشبهه ؛ لأنّ الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه ، وهو الإعراب .

وألحق بها شبهها لا سيما وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض ، وقد استشكل البناء لأجله لاشتراطهم في البناء لأجل تضمن معنى الحرف : أنْ يكون بأصل الوضع ، ومن ثمّ لم يبن الظرف مع تضمنه معنى ((في)) ، إلا أنْ يقال : التضمن الطارئ يجوّز البناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع إشارة لذلك ، ولذا اختار ابن الناظم أنّ علة البناء التضمن والتركيب[3] .

قوله [كما في نحو ...] تمثيل لقوله : ((فإنْ كان مفرداً ... الخ)) .

وفيه : مراعاة الترتيب .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ((لا العاملة عمل إن)) .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .

(٣) قال في شرح الألفية ـ ١٣٤ : ((وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع ((لا)) تركيب ((خمسة عشر)) لتضمنه معنى ((من)) الجنسية ...)) .

ومنه نحو : ((لا مانع لما أعطيت ولا معطيَ لِما منعت)) .

[و] بني [عليه أو على الكسر]

☜ وعلم منه أنّ المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبهه وإنْ كان مثنى أو جمعاً ، وقوله : ((في الدار)) إما خبرٌ لقوله ((لا هنود)) وخبر الباقي محذوف ، أو خبر للجميع ؛ لأنّ توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفرة لتنزيلها منزلة الواحد .

قوله [ومنه : لا مانع[1]] أي : من كل ما وقع فيه بعد اسم ((لا)) ظرف .

احتمل : أنْ يكون متعلقاً به ، وأنْ يكون متعلقاً بمحذوف نحو : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [2] ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [3] .

فإنْ جعل الظرف متعلقاً بالاسم كان شبيهاً بالمضاف ، لكن ترك تنوينه لما مر عن التسهيل ، وإنْ جعل متعلقاً بمحذوف كان من المفرد ، أي : لا مانعَ مانعَ لما أعطيت ، وجوّز الحذف ذكر مثل ما حذف ، وحسّنه رفع التكرار ، واللام للتقوية ، فلك أنْ تقول : تتعلق ، ولك أنْ تقول : لا تتعلق .

وقد بيّن في الجهة الثانية من الباب الخامس في مغني اللبيب ، وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة [4] فاقتصر على أنّ ذلك مخرّج على طريق البغداديين واعترضه الدماميني : بأنّ ذلك لا يتعين ، وأطال في الكلام وأطنب فليراجع .

---

(١) البخاري ٢٠٥/١ كتاب الصلاة باب الذكر بعد الصلاة .

(٢) هود ـ ٤٣ .

(٣) يوسف ـ ٩٢ .

(٤) المغني ٥٤٢/٢ ((الباب الخامس الجهة الثانية)) ، و٣٩٤/٢ ((الباب الثاني ـ الجملة المعترضة)) .

مع عدم التنوين ـ عند الجمهور ـ إنْ كان مما جمع بألف وتاء ، كـما [في نحو : لا مسلمات] وقد روي بهما قوله :

نَلَــذ ولا لَــذاتَ للشِيــيبِ

فالكسر استصحاباً للأصل ، والفتح نظراً للأصل في بناء المركبات ، قال المصنف[1] : ((وهو أرجح)) ، والتزمه ابن عصفور[2] .

قوله [مع عدم التنوين] ؛ لأنه وإنْ لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني ، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً الى أنّ التنوين للمقابلة .

قوله [نلذ ...] هو بعض بيت لسلامة بن جندل ـ لا مقبل ـ خلافـاً لابن عصفور[3] ، وتمامه :

إنَّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقِبُهُ فيـه ....[4]

و((تلذ)) بالتاء الفوقية على أنه تجريد أو بالنون ، والشيب بكسر الشين جمع أشيب ، وقل في التصريح[5] بفتح الشين .

---

(١) قال ابن هشام في المغني ٢٣٨/١ ((باب لا)) : ويبنى ((على الكسرة في نحو ((لا مسلمات)) وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح ؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب)) .

(٢) هذا كلام ابن عصفور في المقرب ٢٠٩ وخالفه في شرح الجمل ٢٧٢/٢ .

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٧٢ .

(٤) البسيط لسلامة بن جندل في ديوانه ٩١ والتصريح ٢٣٨/١ والخزانة ٣٦٧/٢ . والشاهد : ولا لذات للشيب فقد جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالم مبنياً على الكسرة نيابة عن الفتحة كما كان ينصب بها لو كان معرباً ، ومبنياً على الفتح في رواية أخرى ، فعل الجمع بين الروايتين على جواز الوجهين .

(٥) شرح التصريح ٢٣٩/١ .

[و] بني [على الياء] ـ على الأصح ـ إنْ كان مثنى أو مجموعاً على حدّه ، كما [في نحو : ((لا رجلين ولا مسلمين] عندك)) .

قوله [على الأصح] مقابله قول المبرد [1] : أنّ ((لا)) عاملة في لفظ المثنى والمجموع على حدّه ، فهما عنده معربان لا مبنيان ، وعلل مذهبه بما ردّه الرضي [2] .

فإنْ قيل : يشكل على الأصح أنهم جعلوا مجيء ((اللذين واللتين)) على صورة المثنى معارضاً لشبه الحرف ، ولهذا أعربا ، فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف فيعرب .

قلت : أجاب الشهاب القاسمي : ((بأنّ الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك ، وهو الافتقار إلى جملة ، وبأنّ التثنية هناك وردت على المبني فأضعفت سبب البناء ؛ لأنّ للوارد قوة ، وهنا بالعكس ، فإنّ سبب البناء وَرَدَ على التثنية فأضعفها لذلك .

ويرد على الأول : إعراب ((هذان وتان)) مع تضمّن معنى الحرف ، وعلى الثاني : إعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الإضافة ، ويفرّق بأنّ الإضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل ، بل قيل : بجمع الفعل)) انتهى .

فإنْ قلت : قد يبنى المثنى على الألف في نحو : ((لا وتران في ليلة)) [3] على لغة من يجري المثنى بالألف على كل حال .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥٦ ((المنصوب بـ((لا)) التي لنفي الجنس)) .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٥٦ .

(٣) النسائي ٣/ ٢٣٠ كتاب قيام الليل ـ باب كيف صلاة الليل ، مسند أحمد ٤/ ٢٣ حديث طلق بن علي .

وقد تقدم أنّ ((لا)) إذا كررت كان عملها جائزاً لا واجباً ، فلذلك قل [ولك في نحو : ((لا حول ولا قوة] إلا بالله)) [1] ؛ من كل تركيب تكررت فيه ((لا)) واسمها مفرد : [فتح الأول] من الاسمين وإذا فتحته [ففي الثاني] ثلاثة أوجه :

[الفتح] على إعمال ((لا)) الثانية نحو : ﴿ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ ﴾ [2] بالفتح فيها ، والكلام حينئذٍ جملتان .

قلت : الظاهر أنه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الألف ؛ لأنه لو نصب على هذه اللغة كان منصوباً بها لا بالألف ، ويدل لذلك قول التسهيل [3] : ((وبني على ما كان ينصب به)) .

قوله [من كل تركيب تكررت ...] أي : ولم يذكر إلا خبر واحد إلى آخر ما أسلفته عند قوله : ((فإذا وجدت هذه الشروط))...الخ .

قوله [والكلام حينئذ جملتان] أي : بناءً على تقدير خبرٍ لكل منهما على حاله ، ولا يتعين بل يجوز أنْ يقدر لهما معاً خبر واحد ، والكلام حينئذٍ جملة واحدة .

أما على مذهب سيبويه فواضح ؛ لأنّ ((لا)) المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر .

وأما على مذهب غيره فلأنهما وإنْ كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أنْ يعملا في اسم واحد عملاً واحداً .

---

(١) البخاري ، باب قوله تعالى ((وكان سميعا بصيرا)) .

(٢) البقرة ـ ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل ٤٣٤/١ .

[والنصب] على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها ، فإنّ محله نصب نحو :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خلةً

بنصب الثاني ، والكلام حينئذٍ جملة واحدة .

قوله [زائدة] أي : لتأكيد النفي .

قوله [على محل اسم ((لا)) قبلها] أي : اسم ((لا)) قبلها باعتبار محله الذي هو النصب ، وقيل : النصب باعتبار الإتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الإعرابية كما في النداء ، وعليه الرضي [1] .

قوله [لا نسبَ اليومَ [2]...] صدر بيت للعباس السلمي ، عجزه :

إتّسَعَ الخرْقُ على الراقِعِ

ويروى بدل ((الراقع)) : ((الراتق)) ، وهو أنسب بالبيت قبله .

قوله [والكلام حينئذٍ جملة] أي : بناءً على تقدير خبر واحد لهما لأنّ العامل ((لا)) وحدها ، فإنْ قدّر لكلٍ خبر - وهو واجب عند سيبويه لما بينه في التصريح [3] - فالكلام جملتان .

---

(١) شرح الكافية ٢٦٢/١ ((العطف على اسم لا)) .

(٢) البيت من السريع ، مختلف في نسبته ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٨٧/١ والهمع ٢٠٤/٣ .
والشاهد فيه قوله : ((ولا خلةً)) بالنصب على جعل ((لا)) زائدة للتوكيد ، و((خلة)) معطوف بالواو على محل اسم ((لا)) - نسب - عطف مفرد على مفرد .

(٣) شرح التصريح ٢٤١/١ .

[والرفع] على إعمالها عمل ((ليس)) ، أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل ((لا)) الأولى مع اسمها ، فإنّ موضعهما رفع بالابتداء ؛ لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد ، وحقُّ الاسم المخبر عنه أنْ يُرفع بالابتداء ، والكلام على إعمالها عمل ((ليس)) جملتان .

قوله [على إعمال ((لا)) عمل ((ليس))] انظر هذا مع ما تقدم من أنّ عمل ((لا)) عمل ((ليس)) خاص بالشعر .

قوله [أو زيادتها] أي : لتأكيد نفي ((لا)) الأولى .

قوله [على محل ((لا)) الأولى مع اسمها] أي : على ((لا)) مع اسمها باعتبار المحل ، وقضيته أنّ ((لا)) من جملة المعطوف عليه ، فلا يكون المعطوف في خبرها ، فكيف تكون ((لا)) الثانية زائدة لتأكيد النفي ، والوجه : أنّ المراد : العطف على اسم ((لا)) باعتبار محله مع ((لا)) .

قوله [لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد] استشكل بأنه : كيف تجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أنّ تعريف المبتدأ غير صادق عليهما ؛ لأنّ مجموع ((لا)) واسمها ليس اسماً مجرداً ولا صفة معتمدة .

وأجيب : بأنا لا نسلم أنه ليس اسماً مجرداً ، بل هو اسم مجرد مركب من مركب من كلمتين كخمسة عشر ، ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب ؛ إذ لـــو كان لم يكن ((لا)) مستعملاً في النفي ، و إنما هنا شبه تركيب .

قوله [والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان] لأنه لا يجوز أنْ يقدر الخبر لهما جميعاً ؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين ؛ لأنّ خبر ((لا)) التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ ، و((لا)) العاملة عمل ((ليس)) خبرها منصوب .

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضاً إذا كان اسم لا الأولى معربا ، نحو : ((لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةٍ)) .

[كالصفة] إذا كانت مفردة متصلة باسم ((لا)) المبني ، كما [في نحو : لا رجلَ ظريفٌ]

قوله [وهذه الأوجه الثلاثة ...] لا يخفى أنّ النصب هنا على لفظ اسم ((لا)) الأولى لا على محله .

قوله [متصلة باسم لا المبني] أي : على فتحة أو كسرة أو ياء .

ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب ، فإنّ المفرد يشملهما ، ويستوي فيهما المفتوح والمنصوب .

قال الشهاب القاسمي : ((ولا يبعد أنه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح إنْ كانت جمع تكسير ، وإنْ كان هو مبنياً على الياء نحو : ((لا بنين ظرفاء)) انتهى .

وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز أنْ يركَّب معه على الكسر ؟ كما ركِّب في ((لا رجلَ ظريف)) على الفتح .

قال بعضهم : الظاهر الامتناع ؛ لأنّ التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح ، فإذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ، ويكون هذا مقيداً لقولهم : يجوز الوجهان ، أي : إنْ لم يركب ، فليحرر .

وخرج بقوله ((المتصلة)) : النعت الثاني وما بعده ، فلا يجوز فيه البناء نحو : ((لا رجل ظريف عاقلاً)) ، والضابط المذكور صادق بنحو : ((بارداً)) في المثال الآتي .

و((لا ماءَ ماءً بارداً عندنا)) :

فالفتح على أنّ الصفة والموصوف ركّبا تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت ((لا)) عليهما بعد أنْ صارا كاسم واحد .

قوله [ولا ماء ماءً بارداً عندنا] قال في التوضيح[1] : ((لأنه يوصف بالاسم إذا وصف ، والقول بأنه تأكيد خطأ))انتهى ، وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشي .

قوله [فالفتح على أنّ الصفة ...] هذا قول ابن برهان [2] والسيرافي .

وقد يقال : أي : حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول ((لا)) على القول بأنّ بناء الاسم لتضمنه معنى ((من)) الذي قدمه الشارح ، وما المانع على هذا من أنْ تركب الصفة مع الموصوف مع دخول ((لا)) ، ثم إذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم إجراءً للصفة والموصوف في علة بنائهما على سنن واحد .

هذا والتركيب قبل دخول ((لا)) لا يقتضي البناء ؛ لأنّ كلاً من الإعراب والبناء إنما يثبت بعد تركيب الاسم تركيباً يتحقق معه العامل ؛

بناءً على قول من يقول : إنّ الأسماء قبل التركيب معربة ، أما على القول بأنها مبنية ، فهي مبنية بدون اعتبار التركيب ، فلا فائدة فيه ، فهلّا أبدلوا ((قبل)) بـ((مع)) ، إلا أنْ يقال : لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات .

وقضية دخول ((لا)) عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة :

---

(١) قال في شرح التصريح ٢٤٣/١ ((لا العاملة عمل إنّ)) : ((لأنه يوصف بالاسم الجامد وإذا وصف كـ((مررت برجل رجلٍ عاقلٍ)) والقول بأنه توكيد لفظي أو بدل خطأ)) .

(٢) نقله في شرح التسهيل ١/ ٤٥٠ .

والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم ((لا)) ، والرفع على إتباعها لمحل ((لا)) مع اسمها .

﴿أنّ تأثيرها بناءً لفظاً وإعراباً محلاً في آخر مجموعهما لا في آخر كل منهما ، ويؤيده التشبيه بـ((خمسة عشر)) .

قوله [والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم لا] ؛ لأنه في محل نصب بـ((لا)) ، فالنصب باعتبار عمل لا ، وهذا أولى بأنه حمل على اللفظ ؛ لأنّ فتحة ((لارجل)) عارضة في هذا الموضع ، فأشبهت لعروضها حركة الإعراب ، كما في النداء .

ووجه الأولوية ظاهر ؛ إذ لا ضرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة إعرابيةٍ من غير عامل حقيقي .

ويمكن أنْ يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا أمكن إتباع النصب للإعراب الأشرف فكان أولى ، بخلافه في النداء ؛ إذ لا إعراب رفعاً للمنادى المبني لا لفظاً ولا محلا .

قوله [والرفع على إتباعها لمحل ((لا)) مع اسمها] لأنّ موضع ((لا)) مع اسمها رفعٌ بالابتداء كما مرّ ؛ لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد ، وفيه ما مرّ ، ولا يختص ذلك بالاسم المبني ، بل المعرب كذلك ، كما في التسهيل [1] .

بقي أنهم إنْ أردوا مع ذلك أنّ الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه [2] : إنّ التي بني اسمها غير عاملة في الخبر ، فهو منافٍ لكون ((لا)) لنفي الجنس ، أي : نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر ؛ إذ مع كون الخبر خبراً عن مجموع ((لا)) مع اسمها لا يتصور أنْ تكون لنفي الخبر .﴾

---

(١) شرح التسهيل ٤٣٧/١ ((باب لا العاملة عمل إن)) .

(٢) نقل في شرح التسهيل ٤٣٧/١ .

وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل .

وأما البدل : فإنْ كان نكرة : فكالصفة المفصولة ـ على ما سيأتي ـ نحو : ((لا أحد رجلاً وامرأة في الدار)) .

بل ولا يتصور ما قالوه من أنّ ((لا)) الثانية في نحو : ((لا حول ولا قوة إلا بالله)) زائدة مؤكدة لنفي الأولى ، فلعلهم تسمّحوا في قولهم : إنّ ((لا)) مع اسمها مبتدأ ، وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع : إنّ الخبر إنما هو منسوب ، أي : بالنفي للاسم وحده ، فليتأمل .

قوله [التوكيد اللفظي المتصل] نحو : ((لا رجلَ رجلَ في الدار)) .

وخرج بـ((اللفظي)) : المعنوي ، فلا يتأتى هنا ؛ لامتناع توكيد النكرة به .

وخرج بـ((المتصل)) : المنفصل ، فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب ، نحو : ((لا رجل في الدار رجلٌ ورجلاً)).

قوله [فكالصفة المفصولة] أي : فيجوز فيه النصب نظراً لعمل ((لا)) والرفع نظراً لعمل الابتداء ، ويمتنع الفتح ؛ لأنه لا يجوز تركيبه مع الاسم ؛ إذ هو في نية تكرار العامل ، ولا فرق بين أنْ يكون البدل مفرداً أو غيره ، هذا قول ابن مالك [1] . وقيل : يجوز البناء إنْ كان مفردا .

قوله [لا أحد رجلاً وامرأةً] بنصب ((رجل وامرأة)) ، ويجوز رفعهما .

وهذا يوهم أنّ البدل يتعين فيه العطف ، وذلك غير متعين ؛ لإمكان بدل البعض من الكل .

ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أنْ يكون معرفة ، و((لا)) إنما تعمل

---

(١) شرح التسهيل ٥٧/١ .

ومثله عطف البيان إنْ أجرينه في النكرات ، وإنْ كان معرفة وجب الرفع ، كالنسق المعرفة ، نحو : ((لا أحد زيد فيها)) .

ولك فيه أيضاً [رفعُهُ] أي : الأول ، على الابتداء ، أو على إعمال ((لا)) عمل ((ليس)) ، وإذا رفعته [فيمتنع] حينئذٍ في الثاني [النصب] ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً ،

في النكرات ؛ لأنه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير ، بل قد يكون مجروراً بعده ، على أنّ غاية ذلك أنْ يتعين رفعه ؛ لأنه بدل غير صالح لعمل لا .

وإنما لم يجعل البدل مستقلاً هنا كالنداء ؛ لأنّ استقلاله يقتضي تركيبه ، وهو ممتنع ؛ إذ لا جائز أنْ يركب مع المبدل منه للفصل بـ((لا)) المقدرة ، ولا مع ((لا)) المقدرة ؛ لأنها معدومة من اللفظ ، والتركيب حكم لفظي ، فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ .

وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل ؛ لأنّ حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب .

وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل وإنْ لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البدل ، ولهذا كل ما جاز إعرابه بياناً جاز إعرابه بدلاً إلا ما استثني .

قوله [وجب الرفع] ؛ لأنّ مقتضي النصب منتفٍ .

قوله [أو على إعمال ((لا)) عمل ((ليس))] قل الحفيد : ليس بجيد ؛ لأنّ إعمالها عمل ((ليس)) خاص بالشعر ، وكلامه فيما هو أعم منه ، وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مرّ .

ويجوز فيه الفتح على إعمال ((لا)) الثانية نحو :

فــلا لَغــوٌ ولا تــأثيمَ فيهــا

والرفع على إعمالها عمل ((ليس)) ،

قوله [فلا لغو ...[1]] صدر بيت لأمية بن أبي الصلت من قصيلة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ، عجزه :

وما فاهوا بهِ أبداً مقيمُ

قوله [والرفع على إعمالها عمل ليس ...] لا يخفى أنه يتصور حينئذٍ أوجه ؛ لأنّ ((لا)) إما ملغاة أولاً وثانياً ، أو تعمل عمل ((ليس)) على ما فيه ، أو الأولى ملغاة ، والثانية عاملة عمل ((ليس)) أو بالعكس .

فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبر لكلٍ ، وتقديره لهما :

أما في الأول فظاهر ؛ إذ لا عامل إلا الابتداء ولا فرق بين سيبويه وغيره .

وأما على الثاني فلتماثل العاملين .

وعلى الأخيرين يجب تقدير خبر لكلٍ ؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ، وخبر المبتدأ مرفوع ، و((لا)) العاملة عمل ((ليس)) منصوب .

---

(١) البيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ ، وبلا نسبة في الأوضح ١/٢٨٦ ، وشرح الشذور ١٠٠ . والشاهد فيه : إلغاء ((لا)) الأولى أو إعمالها عمل ((ليس)) ورفع الاسم بعدها ، وإعمال ((لا)) الثانية عمل ((إن)) و((تأثيم)) اسمها مبني على الفتح في محل نصب .

أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها ، نحو :

لا ناقةٌ لـيَ فيهـا ولا جَمَـلُ

ففي جملة التركيب خمسة أوجه ، وجهان في الأولى ، وثلاثة في الثانية .

ولوْ قلت : ((لا رجلَ ولا طالعاً جبلاً)) امتنع الفتح ؛ لامتناع تركيب غير المفردة .

[وإنْ لم تتكرر لا] مع المعطوف نحو : ((لا حول وقوة)) .

[أو فصلت الصفة] عن موصوفها نحو : ((لا رجل فيها كريماً)) .

قوله [لا ناقة ...[1]] عجز بيت لعبيد الراعي ، صدره :

وما هجرتُـكِ حتـى قلـتِ معلنـةً

وقوله : لا ناقة ... مقول القول وهو مثلٌ لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى .

---

(١) البيت من البسيط للراعي النميري في ديوانه ١١٢ و التصريح ٢٤١/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٨٢/١ . والشاهد في قوله : ((لا ناقة .... ولا جمل)) فرفع الأول على وجهين : أحدهما كون ((لا)) مهملة نافية ، والمرفوع ((ناقة)) مبتدأ ، والثاني : أن تكون ((لا)) عاملة عمل ليس ، و ((ناقة)) اسمها ، ورفع الثاني ((جمل)) على أحد وجوه :

أحدها : ((لا)) الثانية زائدة والاسم بعدها ((جمل)) معطوف على الاسم الذي بعد ((لا)) الأولى - أعني : ناقة - وهو ما أراده الشارح .

وثانيها : ((لا)) الثانية مهملة نافية والاسم بعدها مبتدأ خبره محذوف .

وثالثها : ((لا)) عاملة عمل ((ليس)) والمرفوع اسمها ، وخبرها محذوف .

وفي كلا الوجهين الثاني والثالث : لن تكون الثانية معطوفة على جملة ((لا)) الأولى .

[أو كانت غير مفردة] ، بأن كانت مضافة أو شبيهة به ، سواء أكان الموصوف مفرداً أم لا نحو : ((لا رجلَ صاحبَ برٍّ عندنا)) أو ((لا غلامَ سفرٍ صاحب برٍّ عندنا)) ، أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو : ((لا غلام سفر ظريف عندنا)) .

[امتنع] في المسائل الأربع في المعطـــوف والصفة [الفتح] ؛ لعدم ((لا)) في الأولى ؛ وامتناع التركيب في الباقي ؛ لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد .

وجاز فيهما الرفع والنصب ، كقوله :

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنـهِ

يروى بنصب ((ابن)) ورفعه .

قوله [لعدم لا في الأولى] وربما فتح منوياً معه لا ، حكى الأخفش[1] : لا رجل ولا امرأة ، بفتح المعطوف ، وانظر هل يجوز على هذا أنْ ترفع الأول كما لو صرحت بـ لا .

قوله [فلا أب ...] صدر بيت عجزه :

إذا هو بالمجدِ ارتدى وتـأزّرا [2]

وأراد بـ((ابنه)) عبد الملك .

---

(١) شرح التسهيل ٤٥٠/٨ .

(٢) البيت من الطويل لرجلٍ من بني عبد مناة في الخزانة ٦٧/٤ ، ٨٦ وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٣٨ والهمع ٢٠٢/٣ والأوضح ٢٨٩/١ . والشاهد فيه ((ابن)) فهو معطوف على اسم ((لا)) النافية للجنس ، واسمها ((أب)) مبني على الفتح في محل نصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب . ويمكن أن يكون ((ابن)) مرفوعاً بالعطف على محل ((لا)) مع اسمها فهما في محل رفع مبتدأ .

تتمة : إذا علم خبر ((لا)) جاز حذفه كثيراً عند الحجازيين ، ووجب عند بني تميم والطائيين نحو : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾[1] أي : علينا ، و((لا إله إلا الله)) أي : موجود .

فإنْ جُهل وجب ذكره عند جميع العرب ، كقوله ﷺ : ((لا أحد أغير من الله عز وجل)) .

قوله [إذا علم] أي : بقرينة حالية أو مقالية .

قوله [ووجب عند بني تميم والطائيين] هذا نقل ابن مالك[2]، ونقل ابن خروف[3]عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون المجرور والظرف ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

قوله [لا إله إلا الله] قد أكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك .

قوله [لا أحد أغير من الله [4]] في صحيح البخاري باب قول النبي ﷺ : ((لا شخص أغير من الله)) ،

---

(١) الشعراء ـ ٥٠ .

(٢) قال في شرح التسهيل ٤٣٧/١ ـ ٤٣٨ : ((... يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ...)) .

(٣) شرح التصريح ٢٤٦/١ ((باب لا العاملة عمل إن)) .

(٤) رواه البخاري في باب قوله تعالى ـ ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها ... الحديث رقم ٤٢٦٨ ، وباب قوله ـ إنما حرم ربي .. الحديث رقم ـ ٤٢٧١ ، وأطلق الشخص والشيء عليه تعالى في ١٧٤/٨ في كتاب التوحيد فراجع .

وقد يحذف اسم ((لا)) للعلم به كقولهم : ((لا عليك)) أي : لا بأس عليك .

قال الحافظ بن حجر[1] : ((كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطـال بلفظ ((أحد)) بدل ((شخص)) ، فكأنه من تغييره)) انتهى . فكأنّ الشارح اعتمد على رواية ابن بطال .

ثم إنه لا دلالة على الرواية المشهورة على أنّ ((الشخص)) يطلق على الله تعالى ، ولذا لم يفصح البخاري بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال ، وجزم بعده بتسميته شيئاً لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[2] .

قوله [وقد يحذف اسم ((لا))] أي : مع وجود الخبر ، ولا يحذفان معاً لئلا يكون إجحافاً ، خلافاً للفراء وأصحابه ، ولا حجة لهم في قوله :

إذا الداعي المثوّبُ قـال يـالا[3]

بناءً على أنّ أصل ((يالزيد)) : ((يا آل زيد)) ؛ لجواز أنْ يكـون الأصـل : ((يا قومي لا فرار)) فحذف المنادى وخبر ((لا)) .

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٣٢٧ ((باب قول النبي لا شخص أغير من الله)) .

(٢) الأنعام ـ ١٩ .

(٣) عجز بيت من الوافر لزهير بن مسعود الضبي في الخزانة ٦٢ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٥ ، ٣/ ٢٦٩ والهمع ٢/ ٥٥ ، وتمامه :

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم ... إذا الدّاعي المثوّبُ قالَ يالا

الشاهد : واضح من كلام المحشي وهو بعض ما في المغني ١/ ٨٢ .

[ظن وأخواتها]

[الثالث] من أنواع النواسخ : [ظنّ] من ((الظن)) بمعنى الحسبان، لا بمعنى : ((اتهم)) ، وقد ترد بمعنى ((علم)) .

و[رأى] بمعنى : علم ، لا من الرأي ،

قوله [بمعنى الحسبان] بكسر الحاء مصدر ((حسب)) فتفيد الرجحان .

قوله [لا بمعنى : ((اتهم))] أما الذي بمعناه نحو : ((ظننت زيداً)) ، أي : اتهمته ، فيتعدى لمفعول واحد .

قوله [وقد ترد بمعنى : علم] أي : فتفيد اليقين نحو : ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [1].

قوله [بمعنى : علم] أي : فتفيد اليقين ؛ لأنه المتبادر من العلم فينصرف إليه الإطلاق لأنه بمعناه ، ولا ينافي أنّ العلم قد يأتي للرجحان .

قوله [لا من الرأي] أما التي منه ، فتارة تتعدى لمفعولين كـ((رأى أبو حنيفة كذا حلالاً)) ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف إلى أولهما كـ((رأى أبو حنيفة حلُّ كذا)) ، كما أنّ ((علم)) قد تستعمل بهذا الاستعمال كما صرّح به الرضي .

وبهذا يعلم قصور قول من قال : رأى من الرأي نحو : ((رأى فلان كذا)) ، أي : اعتقده ، إنما تتعدى لواحد خلافاً لمن قال : إنها تتعدى لاثنين .

---

(١) الحاقة ٢٠ .

وقد ترد بمعنى ((ظن)) .

[وحسب] وهي كـ((ظن)) .

قوله [وقد ترد بمعنى ظن] أي: فتفيد الرجحان ؛ لأنه المتبادر من الظن إذا أطلق وإنْ جاء لليقين كما مرّ ، وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ۝ وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾ [1] .

قوله [وهي كظن] فالغالب كونه للرجحان كقوله :

وكنّا حسِبْنا كلَّ بيضاءَ شحمة [2]

وقد تأتي لليقين كقول الآخر :

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ [3]

ومن العجب ما قيل : إنّ ظاهر كلام الشارح أنها لا تأتي لليقين .

---

(١) المعارج ٦ ـ ٧ .

(٢) صدر بيت من الطويل لزفر بن الحارث الكلابي في شرح شواهد المغني ٩٣٠/٢ وبلا نسبة في الأوضح ٣٠٥/١ وشرح التسهيل ١١/٢ ، وتمامه :

وكنّا حسِبْنا كلَّ بيضاءَ شحمة   ليـاليَ لاقينـا جـذامَ وحِمْيَـرا

والشاهد فيه استعمل ((حسب)) بمعنى الرجحان ونصب به مفعولين هما : كل بيضاء و شحمة .

(٣) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ١١٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٦/١ والهمع ٤٨١/١ ، وتمامه :

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ   رباحاً إذا مـا المرءُ أصبحَ ثـاقلا

[و درى] في لغةٍ بمعنى ((علم)) ، والأكثر تعديها بالباء لواحد ، فإنْ دخلت عليها همزة تعدت لآخر بنفسها .

[وخال] ماضي ((يخال)) ، وهي كـ((ظنّ)) ،

قوله [و((درى)) في لغة بمعنى ((علم))] أي : فتفيد اليقين .

قال أبو حيان [1] : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ، ولعل قوله :

دُريتَ الوفيَّ العهدَ يا عروَ فاغتبطْ [2]

من باب التضمين ، ضمّن دُريت معنى ((علمت)) ، والتضمّن لا ينقاس .

قوله [فإنْ دخلت عليها الهمزة] كقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ ﴾ [3] .

ومحل هذا إذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام وإلا تعدّى الفعل إلى ثلاثة نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[4] ، فالكاف مفعول أول ، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين .

قوله [وهي كظن] أي : فيفيد الرجحان غالباً ، وقد يفيد اليقين ،

---

(١) هذا معنى كلام أبي حيان في الارتشاف ٥٨/٣ والبيت غير موجود هناك ، ويبدو أنّ المحشي نقل من الهمع ١/ ٤٨٠ لوجود العبارات فيه باختلاف يسير .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠/٢ وشرح الشذور ٣٦٠ والأوضح ٢٩٦/١ ، والهمع ٤٨٠/١ ، وتمامه :

دُريتَ الوفيَّ العهدَ يا عرو فاغتبط فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

(٣) يونس ـ ١٦ .

(٤) القارعة ـ ٣ .

لا ماضي ((يخول)) بمعنى : يتكبر .

[وزعم] وهي كظنّ ،

فالأول كقوله :

أخالُكَ إنْ لم تغضضِ الطرْفَ ذا هوىً [1]

والثاني كقول الآخر :

ما خِلتُني زلتُ بعدكُمْ ضَـمِناً [2]

قوله [لا ماضي يخول بمعنى : يتكبر] لكن ((خل)) بمعنى : ((تكبر)) ليست من أفعال القلوب ، فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها ، فإنه في باقي الأفعال لم يحترز عن ذلك ، مع أنها تأتي بمعنى أفعال غير قلبية ؛ لأنّ الاحتراز عنها سيأتي .

قوله [وهي كظن] أي : فالغالب كونه للرجحان ، وقد تفيد اليقين ، وظاهر صنيع الأوضح[3] أنه لا يستعمل إلا في الرجحان .

---

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٧/١ والهمع ٤٨٢/١ ، وتمامه :

أخالُكَ إنْ لم تغضضِ الطرْفَ ذا هوىً   يَسومُكَ ما لا يُستطاعُ من الوجْدِ

والشاهد فيه (إخالك) مضارع ((خل)) معناه الرجحان ونصب به مفعولين هما كاف الخطاب و((ذا هوى)) .

(٢) صدر بيت من المنسرح بلا نسبة في التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٨/١ وشرح ابن طولون ٢٨٧/١ ، وتمامه :

ما خِلتُني زلتُ بعدكُمْ ضَمِناً   أشكو إليكُمْ حُمُوَّةَ الألمِ

الشاهد ((خلتني)) فهو فعل قلبي معناه الرجحان نصب مفعولين هما ياء المتكلم و ((ضَمِناً)) .

(٣) الكلام في ((زعم)) هل تفيد الأمرين الرجحان واليقين أو الرجحان فقط ، وعدها في الأوضح ١/ ٢٩٧ مما يفيد الرجحان فقط .

والأكثر وقوعها على ((أنّ)) و((أنْ)) وصلتهما فتسدُّ مسدّ معموليها .

والزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر ما يقال في ما يُشكّ فيه ، وفي شرح التلخيص للسبكي [1] :

((ولم يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل ، واستعمل في غيره للصحيح ، كقول هرقل لأبي سفيان : زعمت ، وهو كثير، ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكاً ، فهو كقولٍ لم يقم الدليل على صحته وإنْ كان صحيحاً في نفس الأمر)) انتهى .

قوله [والأكثر وقوعها على ((أنّ وأنْ)) ...] نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ [2] ، وقول الشاعر :

وقدْ زَعَمَتْ أنّي تغيّـرتُ بَعْـدَها [3]

---

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٦١/٣ .

(٢) التغابن ـ ٧ .

(٣) صدر بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٠٢/١ ، وشرح الشذور ٣٦٠ ، وتمامه :

وقدْ زَعَمَتْ أنّي تغيّرتُ بَعْـدَها وَمَـنْ ذا الـذي يـا عـزّ لم يـتغيّرُ

الشاهد ((زعمت أني))، فـ((زعمت)) فعل ناسخ نصب لمفعولين . سدت ((أن)) واسمها وخبرها مسدهما ، وهو الغالب في كلام العرب .

ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب :

وَدَعَوْتَني وزَعَمْتَ أنّكَ ناصحي   وَلَقد صَدَقتَ وكنتَ ثَمّ أمينا [1]

[ووجد] بمعنى : ((علم)) ، لا بمعنى ((حزن)) أو((حقد)) .

[وعلم] بمعنى : تيقن ،

قوله [بمعنى : علم] ظاهره أنه موضوع للعلم ، وليس كذلك ، بل وضع لإصابة الشيء على صفة والعلم لازم له ؛ لأنّ من وجد الشيء على صفة فقد علمه عليها ، وهذا هو المجوّز لعدّه من أفعال القلوب كـ((وجد)) ، وإلا فهما باعتبار معناهما الأصلي ليسا منها .

قوله [لا بمعنى : حزن أو حقد] فإنهما لازمان .

قوله [بمعنى : تيقن] ظاهره أنه لا يستعمل للظن ، وليس كذلك ، فقد صرّح في التوضيح[2] : بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين ، قال الله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [3] أي : تيقن ، وقال : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾[4] ، أي : ظننتموهنّ .

وليس في قول العصام ـ في شرح الكافية ((وهو ـ أي : علمت ـ لليقين اتفاقاً)) ـ ما يقتضي أنه لا يستعمل إلا فيه كما لا يخفى .

---

(١) البيت من الكامل لأبي طالب في ديوانه ١٢ والفصول المختارة ٢٨٥ وشرح نهج البلاغة ١٤/٥٥ . والشاهد فيه استعمال ((زعم)) في الصحيح ، والدليل قوله ((ولقد صدقت)) فالزاعم لا يصدق .

(٢) قال في الأوضح ٨/٣٠٤ أثناء تعداده لأنواع أفعال القلوب : ((والثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان رأى وأعلم ...)) .

(٣) محمد ـ ١٩ .

(٤) الممتحنة ـ ١٠ .

لا بمعنى : ((عرف)) .

قوله [لا بمعنى : عرف] ، أمّا الذي بمعنى ((عرف)) فيتعدى لواحد نحو : ((علمتُ الشيء)) ، وهل ذلك مقتضى لفرقٍ معنويٍ بينهما أم لا بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخصون أحدَ المتساويين في المعنى بحكم لفظي ، وذهب ابن الحاجب إلى الأول والرضي إلى الثاني .

لكن ناقض الرضي نفسه في الكلام على ((كاد)) حيث قال :

((...((كاد)) في أصل الوضع بمعنى : ((قرب)) ، ولا تستعمل على أصل الوضع ، فلا يقال : ((كاد زيدٌ عن المجيء)) ، ومعنى : ((أوشك)) في الأصل أسرع ، وتستعمل على الأصل ، فيقال : ((أوشك فلان في السير))[1] انتهى .

فقوله : ((ولا تستعمل على أصل الوضع)) فيه : أنّ مقتضى الاتحاد في المعنى عدمُ الاختلاف في التعدية .

---

(١) الخلاف في أنه هل التعدي وعدمه مسبَّب عن الفرق المعنوي بين ((علم)) بمعنى : تيقن ، و((علم)) بمعنى : عرف ، أو الفرق باستعمال العرب لهما ، ابن الحاجب اختار الأول كما يظهر من الكافية ـ انظر شرح الرضي ٢٧٩/٢ ـ والرضي اختار الثاني كما في شرحه ٢٧٧/٢ .

وما نقله المحشي من كلام الرضي في (أفعال المقاربة) من شرح الكافية ٣٠٤/٢ .

والإشكالُ بكون ((كاد)) بمعنى :((قرب)) وهو لا زم و((كاد)) متعدٍ ، والاتحاد المعنوي بينهما يقتضي عدم التعدية إشكالٌ على الرضي بغير مبناه ، فإنّ الاقتضاء يشكل به على من يقول بأنّ للفرق المعنوي تأثيراً كابن الحاجب ، أما الرضي فلا يقول به بل قال : ((فإنّ العرب قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي)) والعرب خصوا ((كاد)) بالتعدي و((قرب)) باللزوم ، أما ((أوشك)) فإنه قال : ((قد يخصون)) أي : أحياناً .

وخرج بقوله [القلبيات] ـ أي : القائم معانيها بالقلب ـ ما إذا كانت معانيها غير قلبية ؛ فإنها تكون لازمة غالباً :

كـ((رأى)) بمعنى : أبصر كـ((رأيت الهلال)) أي : أبصرته .

و((حسب)) بمعنى : احمرّ لونه وابيضّ ، يقال : ((حسب الرجل)) إذا احمرّ لونه وابيضّ كالبرص .

و((درى)) بمعنى : ختل نحو : ((درى الذئب الصيد)) إذا ختله واستخفى له ليفترسه .

و((خال)) بمعنى : ظلع يقال : ((خال الفرس)) إذا ظلع .

و((زعم)) بمعنى : سمن أو هزل نحو : ((زعمت الشاه)) أي : سمنت أو هزلت .

و((وجد)) بمعنى : استغنى يقال : ((وجد زيد)) إذا استغنى فصار ذا جده .

و((علُم)) بمعنى : انشقاق الشفة العليا يقال : ((علمت الشفة)) إذا انشقت .

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر

قوله [وكذا متصرفاتها] بكسر الراء ، وفتحها لحن ؛ للزوم الفعل .

قوله [تدخل على المبتدأ والخبر] ليس فيه : أنها لا تدخل إلا عليهما .

فلا يرد ((حسبت أنّ زيداً قائمٌ أو أنْ يقوم زيد)) ، على مذهب سيبويه أنه لا حذف فيه ، وذهب المبرد إلى أنّ الخبر محذوف ،

بعد استيفاء فاعلها [فتنصبهما] معاً [مفعولين] لها عند الجمهور [نحو] : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [1] ، وقوله :

[رأيتُ اللهَ أكبرَ كلّ شيءٍ]   محاولةً وأكثرَهُم جنُودا [2]

والتقدير : حسبت قيام زيد ثابتاً أو مستقراً .

وذهب السهيلي : إلى أنّ مفعولي ((ظن)) ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي ((أعطى)) ، بدليل : ((ظننت زيداً عمراً)) .

وأجاب الكافيجي : بأنه متأول بأنّ المعنى : ظننت الشخص المسمى بزيدٍ مسمىً بعمرو ، كما أنّ قولك : ((زيد حاتم)) بمعنى : ((زيد مثل حاتم)) بشهادة المعنى .

قوله [بعد استيفاء فاعلها] جرى على الغالب ، فلا يرد : أنّ الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل ، بل قد يتقدمان على العامل .

قوله [فتنصبهما مفعولين] إنْ قيل : الفاء تقتضي نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً والحال أنّ نصب المبتدأ عقب الدخول عليه لا عليهما معاً .

فالجواب إنّ المراد تعقيب المجموع للمجموع ، ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد ، والمراد تعقيب نصب الأول للأول ، ونصب الثاني للثاني .

قوله [عند الجمهور] مقابله قول السهيلي السابق .

---

(1) التوبة ـ ١١٨ .

(2) البيت من الوافر لخداش بن زهير في المقاصد النحوية ٣٧١/٢ وبلا نسبة في ابن عقيل ٢/ ٢٩ وشرح القطر ١٦٦ . والشاهد ((رأيت الله اكبر)) ، فـ((رأى)) فعل دال على اليقين نصب مفعولين هما لفظ الجلالة و((أكبر)) .

وقوله :

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ [1]

وقوله :

دُريتَ الوفيَّ العهدَ ياعروَ فاغتبطْ [2]

وقوله :

ما خِلتُني زلتُ بعدكُمْ ضَمِناً [3]

وقوله :

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ [4]

قوله [فاغتبط] من الغبطة ، وهو أنْ يتمنى مثل حال المغبوط من غير أنْ يريد زوالها .

قوله [ضمناً] بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم ، الزَمِن : المبتلى .

---

(١) تقدم تخريجه في ٤٣٣ السابقة .

(٢) تقدم تخريجه في ٤٣٤ السابقة .

(٣) تقدم تخريجه في ٤٣٥ السابقة .

(٤) صدر بيت من الخفيف لأبي أمية أوس الحنفي في المقاصد النحوية ٢/ ٣٩٧ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٠١/١ وشرح الشذور ٣٦٩ و الهمع ٤٧٧/١ ، وتمامه :

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ   إنّما الشيخُ من يدبُّ دبيبا

والشاهد فيه : ((زعمتني شيخاً)) فقد استعمل ((زعم)) بمعنى ((ظن)) ونصب بها مفعولين هما ياء المتكلم و((شيخا)) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (٢) .

والأصل في هذه الأفعال أنْ يعملن ، ولكن قد يعرض لهنّ ما يضعفهنّ عن العمل ، فيعملنَ معه بمرجوحية ،

قوله [﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾] قد سلف أنّ العلم هنا بمعنى الظن ، والشارح اقتصر على أنّ ((علم)) بمعنى : تيقن ، فكان ينبغي أنْ يمثل بـ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٣) .

قوله [ويلغين ...] قال الحفيد :

((وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها ؛ لأنها ضعيفة .

ووجه ضعفها : أنّ معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب ، ثم ينضمّ إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما ، والعامل إذا تأخر عن المعمول ولو كان قوياً يحصل له نوع وهن ، بدليل ((لزيدٌ ضربتُ)) وامتناع : ((ضربت لزيد)) فجاز إلغاؤها ، ولا كذلك غيرها من الأفعال)) انتهى .

وبه يعلم جواب ما يقال : لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف ((كان)) وأخواتها .

---

(١) ص ـ ٤٤ .

(٢) الممتحنة ـ ١٠ .

(٣) محمد ـ ١٩ .

[ويلغين برجحان] .

والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره [إنْ تأخرن] عن المفعولين ، [نحو] قوله :

[القومُ في أثري ظننـتُ]

فأخّر الفعل ، وأهمل لضعفه بالتأخر، وما قبله مبتدأ وخبره .

[و] يلغين [بمساواة] لإعمالهن [إنْ توسطن] بينهما

قوله [برجحان ...] محلّ ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب ، وإلا فلا يحسن الإلغاء .

قال الرضي[1] : ((وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوبٍ قبيح ؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ، وأما توكيده بالضمير أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل ؛ إذ ليسا صريحين في المصدرية)) .

قوله [القوم في أثري ظننت] بعضُ صدر بيت بقيته :

.... فإنْ يكنْ ما قدْ ظننتُ فقـد ظفـرتُ وخـابوا[2]

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٨٠ .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٣ ، وشرح القطر ١٧٠ .

والشاهد فيه ((القوم في أثري ظننت)) فقد تأخر الناسخ ((ظننت)) عن المبتدأ والخبر جميعاً وهما ((القوم في أثري)) فألغي عن العمل فيهما .

[نحو] قوله :

أبالأراجيزِ يا بن اللـؤمِ توعـدُني [وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ]

فتوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز ، وأهمل لضعفه بالتوسط أيضاً .

وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حدٍّ سواء ؛ لأنّ ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له ، فلكلٍ منهما مرجّح ، قاله أبو حيان .

وقيل : الإعمال أرجح ؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وبه جزم في الأوضح [1] .

وفهم من كلامه أنّ الإلغاء حينئذٍ جائز لا واجب ،

قوله [قوله أبالأراجيز ... [2]] قاله منازل بن ربيعة ، و((اللؤم)) بالهمز : أنْ يجتمع في الإنسان الشحّ ومهانة النفس ودناءة الآباء ، و((الخَوَر)) بفتح الخاء المعجمة : الضعف .

قوله [جائز لا واجب] قد يكون سبب الإلغاء موجباً ، قال الرضي [3] :

((ومصدر الفعل القلبي إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم

---

(١) الأوضح ٣٦٧/١ ((ظن وأخواتها)) .

(٢) البيت من البسيط نسبه المحشي لمنازل بن ربيعة المشهور باللعين المنقري وكذلك في المقاصد ٤٠٤/٢ وسماه منازل بن زمعة وبلا نسبة في الأوضح ٣٦٤/١ وفي الهمع ٤٩١/١ .

والشاهد فيه إلغاء إعمال ((خلت)) لتوسطها بين الجار والمجرور ـ ((في الأراجيز)) وهو خبر ـ وبين مبتدأه وهو ((اللؤم)) .

(٣) شرح الكافية ٢٨٠/٢ ـ ٢٨١ ((ظن وأخواتها)) .

وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وإنْ تقدم عليه غيره ،

مقام فعله في الإلغاء[1] والتعليق ، نحو : ((أعجبني ظنك زيداً قائماً)) و((علمك لزيدٌ قائما)) .

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر ، نحو : ((زيدٌ قائمٌ ظني غالبٌ)) ، أي : ظني زيداً قائماً غالبٌ ؛ إذ المصدر لا ينصب ما قبله ، كما قيل .

وأما إذا كان مفعولاً مطلقاً ، فإنْ كان الفعل مذكوراً معه فالعمل للفعل ، وكذا إنْ حذف الفعل جوازاً ، ففي الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله ، متوسطاً ومتأخراً ، لكن الإلغاء قبيح .

وأما إنْ حذف الفعل وجوباً ، كما إذا أضيف إلى الفاعل ، نحو : ((ظنك زيداً قائماً)) ، اي : ظَنَّ ظناً :

فعند من قال : العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازاً [يجوز الإلغاء متوسطاً ومتأخراً[2]] نحو : ((متى زيدٌ ظنك قائم ، ومتى زيدٌ قائمٌ ظنك)) ، ويجوز الإعمال أيضاً ؛ لأنك تُعملُ الفعل لا المصدر .

وكذا عند من قال : العامل هو المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل المقدر لا لكونه مقدراً بـ((أنْ)) والفعل ....)) .

قوله [وإنْ تقدم عليه غيره] الأَوْلى : غيرهما ، أي : المعمولين ، ووجه الإفراد التأويل بما ذكر .

---

(١) كذا في أ ، وفي شرح الكافية ((الإعمال)) .

(٢) زيادة من شرح الكافية يتطلبها السياق .

وهو كذلك على المشهور .

[و] هذه الأفعال [إنْ وليهنّ] ما له صدر الكلام ، وهو واحد من ستة ، وهي : [ما] مطلقاً ،

قوله [على المشهور] مقابله قول الكوفيين والأخفش وابن مالك (١) حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك ، ويقبح عنده ، وفي التوضيح في الكلام على قوله :

وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ (٢)

ما يقتضي موافقتهم .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كانت في جواب قسم أو لم تكن في جوابه .

---

(١) قول الشارح في المتن إنه لا يجوز مع تقدم العامل ، يعني : أنّ الإلغاء لا يجوز مع تقدم العامل ، بل يجب الإعمال مع التقدم حتى وإن تقدم على الفعل معمول من تمام الخبر أو المبتدأ وهو رأي البصريين ، وخالف الكوفيون والأخفش وابن مالك وقالوا : بل يجوز الأمران الإلغاء والإعمال ، ثم خالفهم ابن مالك في أن جواز الإلغاء قبيح على بعض الصور ، والمسألة طويلة الذيول .
فانظر شرح التسهيل ١٦/٢ - ١٩ ، و الهمع ٤٩١/١ - ٤٩٤ .

(٢) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢ وبلا نسبة في الأوضح ٣٢١/١ وشرح ابن عقيل٤٧/٢ ، وتمامه :

أرجو وآملُ أنْ تدنو مودّتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

الشاهد في جواز إلغاء العامل المتقدم وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، وهذا البيت دليلهم ، فالظاهر إلغاء ((إخال)) مع تقدمها ، فالتجأ البصريون إلى التأويل بوجوه ذكر بعضها في الأوضح فراجع ، ومع ثبوت الرواية فلا موجب للتأويل ، وانظر ردّ هذي الوجوه في شرح التصريح ٢٥٨/١ .

[أو ((لا)) أو ((إنْ))] في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر ؛ إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذٍ ، [النافيات] لما وليهن نحو : علمت ما زيدٌ قائمٌ ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إنْ زيداً قائمٌ .

قوله [في جواب قسم] هذا هو الصحيح كما في المغني في بحث ((إذا))[1] : ((وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقا)) .

قوله [النافيات لما وليهن] احترز به من غير النافيات كـ((ما)) الموصولة و((لا وإنْ)) الزائدتين و((كأنْ)) المخففة ، وقيّد ((لا)) في شرح اللباب بالتي لنفي الجنس ؛ احترازاً عن التي بمعنى ((ليس)) ، وإليه يشير كلام الرضي[2] .

قوله [علمت والله ...] هذان مثالان للقسم الظاهر ، وإذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر ، وجملة القسم وجوابه في الجميع معلَّقٌ عنها العامل ، فهي في محل نصب على المفعولية بـ((علمت)) .

وقد يستشكل ما ذكر ؛ لأنّ المعلّق متأخر عن القسم ؛ لأنّ القسم مذكور أو مقدر قبله ، فكيف يعلق به عنه ولم يتصدر عليه .

إلا أنْ يجاب : بأنّ القسم لمّا كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد ، وكأنّ المتصدر عليه متصدر على القسم .

---

(١) قال في المغني ١/ ٩٨ : ((إنّ ((ما)) تقاس على ((لا)) ، فإنّ ((ما)) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين ، واختلفوا في ((لا)) ، فقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو : ((إنْ لا تقمْ أقمْ)) .

(٢) قال في شرح الكافية ٢/ ٢٨٧ : ((وأما ((لا)) الداخلة على الجملة الاسمية فإنها كانت معلّقة ؛ لأنها ((لا)) التبرئة ...)) .

[أو لام الابتداء] نحو ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [1] الآية . ومنه قوله :

إنّي رأيتُ مـلاكُ الشـيمةِ الأدبُ

إنْ قلت : بِمَ يفترق الإعمال والإلغاء في مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق . فالجواب : الجملة في نحو ذلك كجملة : ﴿ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾[2] لا محلّ لها ، بل لأجزائها ، وبعد التعليق لا محل لأجزائها بل لها ، فليتأمل .

قوله [أو لام الابتداء] يندرج فيه نحو : ((علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ)) .

إنْ قيل : يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف ، وهي أنها لا تدخل إلا على جملة ، فإنّ لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو : ((إنّ زيداً لقائمٌ))

فالجواب : قد صرحوا بأنّ الأصل فيها التقديم ، وأصله : ((لإنّ زيداً قائمٌ)) ثم أخرت اللام لإصلاح اللفظ .

قوله [ومنه قوله : إني رأيت ... [3]] أي : لأنّ الأصل : ((لملاك)) ، وبذلك يندفع ما يقال : في البيت إلغاء العامل في الابتداء ، وهو لا يجوز .

---

(١) البقرة ـ ١٠٢ .

(٢) الأنبياء ـ ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط وهو لبعض الفزاريين في الخزانة ١٣٩/٩ ، ١٤٣ ، ٣٣٥/١٠ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٢٠/١ و الهمع ٤٩٧/١ والمقرب ١٣٠ وشرح الكافية الشافية ٢٤٨/١ .

والشاهد تقدم الفعل مع إلغائه على رأي الكوفيين ، فإنه لو كان ((رأيت)) عاملاً لقال : ((إني رأيت ملاكَ الشيمةِ الأدبا)) بنصب ((ملاك والأدب)) لا برفعهما كما جاء في رواية البيت ، وتأوله البصريون ـ وهو مراد المحشي ـ على حذف لام الابتداء فيكون من باب التعليق لا الإلغاء ، والتقدير : إني رأيت لملاك الشيمة الأدبُ .

[أو] لام [القسم] نحو : ((علمت والله ليقومنّ زيد)) ، وقوله :

ولَقَدْ علمتُ لتأتينَّ مَنـيّتي

فإنْ قيل : يجب على هذا التأويل أنْ تكون الرواية ((إنّي)) بالكسر لتعليق العامل ، وليس كذلك ، وإلا لما وقع تردد في أنه على التعليق ، ولَمَا صح لابن عصفور في المقرب وغيره [1] ، ولابن مالك في شرح الكافية أن يستدلوا على جواز الإلغاء لأجل تقديم ((أني)) على ((رأيت)) .

قلت : إنما يجب الكسر إذا تقدم الفعل المعلق على ((إنّ)) مثل : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [2] .

وهذا عجز بيت صدره :

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ من أدبي

قوله [ولقد علمت ...] صدر بيت للبيد بن عامر عجزه :

إنّ المنايـا لا تطـيشُ سـهامُها [3]

وما اقتضاه كلامه كالتوضيح [4] من أنّ لتأتينّ جوابٌ لقسم مقدّر يخالف

---

(١) المقرب ـ ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٨ .

(٢) المنافقون ـ ١ .

(٣) البيت من الكامل من معلقة لبيد في ديوانه ١٧١ وبلا نسبة في الأوضح ١/٣٦٧ والمغني ٢/٤٠٧ ، ٤٠٧ وشرح الشذور ٣٦٤ . والشاهد : ((علمت لتأتين)) فقد وقع الفعل الناصب للمفعولين قبل ما له صدر الكلام وهو هنا لام القسم فلما وقع في هذا الموقع علق عن العمل كما هو واضح .

(٤) يعني أوضح المسالك ، فقد ساق ابن هشام المثل للام القسم ، ولا قسم في البيت فيكون مراده أن القسم مقدر . الأوضح ١/٣٦٧ .

[أو الاستفهام] سواء تقدمت أداته على المفعول الأول ، نحـــــو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [1] أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتي ، أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام كـ((علمت أبو من زيد))

قول المغني[2] إنّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله : ولقد علمت الخ ، ونحوه في الرضي[3] .

قوله [أو استفهام] إطلاقه يشمل الاستفهام بـ((هل)) ، وفيه خلاف ، واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو : ((علمت أزيد عندك أم عمرو)) وأجيب : بأنّ هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عمّا أخبر أنه علمه ، والمعنى : علمت الذي هو عندك من هذين .

قال أبو حيان : ((كلامُ العرب ثلاثة أقسام : مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو : ((أظن أنْ تقوم)) فإنه جائز دون ((أظن قيامك)) ؛ لاشتمال ((أنْ تقوم)) على جزء الإسناد ، وغلبة المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه)) ، وقيل : هو على حذف مضاف ، والمراد : علمت جواب هذا الكلام .

فإنْ قلت : يرد على التعليق بالاستفهام : ((أرأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيتك زيداً أبو من هو)) ، فإنه واجب الإعمال . قلت : هو بمعنى : أخبرني ، وليس من القلبية .

---

(1) الأنبياء ـ ١٠٩ .

(2) المغني ٤٠٧/٢ ((الباب الثاني في الجملة وأقسامها)) .

(3) قال في شرح الكافية ((أفعال القلوب)) ٢٨١/٢ : ((فإنما أجري ((لقد علمت)) مجرى القسم ؛ لتأكيده للكلام ؛ لأنّ فيه اللام المفيدة للتأكيد مع ((قد)) المؤكدة ، وفي ((علمت)) معنى التحقيق)) .

فإنْ كان الاستفهام في الثاني كـ((علمت زيداً أبو من هو))
فالأرجح نصب الأول ؛ لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه ، قاله ابن
مالك في شرح الكافية [1] .

[بطل عملهن] أي : عمل هذه الأفعال [في اللفظ] دون المحل
[وجوباً] ؛ لوجود المانع من العمل ، وهو اعتراض ما له صدر الكلام .

قوله [فالأرجح نصب الأول] هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق
موجباً ، وانظر المغني[2] في بحث جملة المفعول .

قوله [دون المحل] قال الحفيد : ((إنما كان له ـ أي : المعلق ـ عملٌ في المحل ـ
أي : محل الجملة دون محل كل واحد من جزأي الجملة ـ ؛ لأنّ هذه الأفعال إنما تطلب
بالأصالة مضمون الجملة ، وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث
امتنع عملها في الجزأين رجع إلى الأصل ، وهو محل الجملة)) .

قال الشهاب القاسمي : ((إنْ قيل : المعلق له الصدر ، فما بعده جملة لا مفرد ،
فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق ، قلت : العمل ثابت لمحل
المعلق وما بعده معاً لا لمحل ما بعده فقط)) .

قوله [وهو اعتراض ...] أي : بينها وبين معموليها ، ويرد عليه بعض الأمثلة ،
فإنّ المعلق فيه أحد المفعولين .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١ .

(٢) المغني ٤١٦/٢ وما بعدها .

[ويسمّى ذلك تعليقاً] ؛ لأنه إبطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل ، فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة ، بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها .

قوله [بدليل صحة العطف بالنصب ...] قال في التوضيح : ((فيجوز : علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ...)) .

وقال شارحه[1] كغيره : ((استفيد من المثال إنه لابدّ أنْ يكونَ المعطوف مفرداً فيه معنى الجملة فلا يقال : ((علمتُ لزيد قائم وعمراً)) ، وهو يدل على منع ((عمراً جالساً)) بالنصب ، وفي كلام الرضي[2] التصريح بجواز ذلك ، ولعل وجهه أنّ ((عمراً جالساً)) يتضمّن معنى الجملة ؛ لأنه جزآن .

ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أنّ المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة إلى الجملة المعلق عنها ، لا بالنسبة لتوابعها .

ويقتضي أنّ المعلق إنما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف ، وإنّ صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف .

لكن هل إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أو لا كما يدل عليه التعبير بالجواز ، فليتأمل .

---

(١) الأوضح ٣٦٨/١ ، وشرح التصريح ٢٥٧/١ ((ظن وأخواتها)) ، وما نقله المحشي معنى كلام شرح التصريح فراجع .

(٢) قال في شرح الكافية ٢٨١/٢ : ((فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً ، عامل معنىً وتقديراً ؛ لأنّ معنى ((علمت لزيد قائم)) : ((علمت قيام زيد)) ، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين ، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق عنها نحو : ((علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً)) ....)) .

ولا فرق في الاستفهام بين أنْ يكون : عمدة [نحو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[1]] ونحو : ((علمت متى السفر)) .

أو فضلة نحـــو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[2]، فـ((أيَّ مُنْقَلَبٍ)) مفعول مطلق منصوب بما بعده ، لا مفعول به منصوب بما قبله ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

تتمة : ذكر أبو علي في التذكرة أنّ من جملة المعلقات : لعلّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾[3] ، وجزم به في الشذور وشرحه[4] .

قوله [إنّ من جملة المعلقات ((لعل))] وافقه أبو حيان[5] ؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وأنّ ما بعده منقطع عمّا قبله فلا يعمل فيه ، وقال في الجامع : ((ويختص بـ((درى)) نحو : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ .

---

(1) الكهف ـ ١٢ .

(2) الشعراء ـ ٢٢٧ .

(3) الأنبياء ـ ١١١ .

(4) شرح الشذور ـ ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(5) قال في الارتشاف ٧٠/٣ ـ ٧١ : ((... وكنت قد ذكرت في منهج السالك ـ ص ٩٤ ـ أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة ((لعل)) ... إلى أنْ وقعت لأبي علي الفارسي ـ في كتاب التذكرة ـ على شيء من هذا ، قال ـ الفارسي ـ وقد ذكر ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ و ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً ﴾ ما نصه : ((والقول في ((لعل)) وموضعها أنه يجوز أنْ تكون في موضع النصب ، وأنّ الفعل لمّا كان بمعنى : العلم علّق عمّا بعده ، وجاز تعليقه ؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع عما قبله ، ولا يعمل فيه))انتهى ما كتبته من كلام الفارسي في هذه المسألة)) انتهى بحروفه .

وذكر بعضهم : من جملتها ((لو)) ،

قوله [لو] قيّد في شرح الشذور [1] ((لو)) بالشرطية ، ولمْ يذكر المحترز عنه .

وعدَّ في الشذور وشرحه من المعلقات ((كم)) الخبرية وبسط الكلام عليها في شرح الشذور [2] .

وفي بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع من المغني[3] : ((ولم يذكر النحويون أنّ ((كم)) الخبرية تعلق العامل عن العمل)) ، وفي النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس[4] : ((و كم الخبرية تعلق خلافاً لأكثرهم)) .

ونص في شرح الشذور [5] عن جماعة من المغاربة أنّ من جملة المعلقات ((إنّ)) التي في خبرها اللام نحو : ((علمت إنّ زيداً لقائم)) .

ثم قل : ((والظاهر أنّ المعلق اللام لا ((إنّ)) ، إلا أنّ ابن الخباز حكى أنه يجوز ((علمت إنّ زيداً قائم)) بالكسر مع عدم اللام ، وإنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق ((إنّ)) ...)) انتهى .

وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل إنه جائز بعد امتناعه قبـــل كسر ((إنّ)) وهو صادق بالواجب الذي هو المراد ، لما عرفت أنّ التعليق واجب ، ولم يستثنوا إلا صورة واحدة ،

---

(١) شرح الشذور ـ ٣٢٥ .

(٢) شرح الشذور ٣١٤ ـ ٣٢٦ .

(٣) المغني ٢/٥٠٦ .

(٤) المغني ٢/٥٨٩ .

(٥) شرح الشذور ـ ٣٢٦ .

وجزم به في التسهيل ، والمصنف في الشذور وشرحه أيضاً ، كقوله :

لَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ لـو أنّ حاتمـاً أرادَ ثَـراءَ المـال كـانَ لـه وَفـرُ

وعلى الأول : فالظاهر أنّ الاسم كالخبر نحـو : ((علمت إنّ في ذلك لعبرة)) ، ويستفاد من قوله : ((والظاهر أنّ المعلق إنما هو اللام)) : أنّ المعلق لا يشترط أنْ يكون في صدر الجملة المعلق عنها.

وقد يقال : إنّ اللام حقـها في الأصل صدرُ الجملة لكن زحلقت عنه ، كما تقدم ، فهي مصدرة حكما .

قوله [وجزم به في التسـهيل [1]] لم أر له ذكراً في التسهيل عند ذكر المعلقات .

قوله [لقد علم ...[2]] الشاهد فيه ظاهر ، و((ثراء المال)) : كثرته ونموه ، والـ((وفر)) : الكثير ، يقال : وفر المال ككرم ووعد : كثر .

---

(1) ابن مالك في شرح التسهيل لم يعد ((لو)) من المعلقات ـ على ما بين يدي من نسخة التسهيل وهي رديئة ـ والأغرب أنه في شرح التسهيل ٢/٢٧ ذكر البيت المنسوب لحاتم ((لقد علم الأقوام ...)) في عده للأمثلة الدالة على المعلقات ، وفيه دلالة واضحة على إرادة ((لو)) دون التصريح بذكرها مع المعلقات في متن التسهيل وشرحه ، ولم يذكرها في شرح الكافية الشافية ولم يذكرها ابنه في شرح الألفية ، ومن الغريب إصرار العلماء على النقل عنه نفي الارتشاف ٣/٧٠ نسب القول إليه دون ذكر مصدره وكذلك في الهمع ١/٤٩٥ .

(2) البيت من الطويل لحاتم بن عبد الله الطائي في ديوانه ٥١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٧٠ ، وشرح التسهيل ٢/٢١ ، والهمع ١/٤٩٥ ، وشرح الشذور ٣٢٥ .

والشاهد فيه ((علم الأقوام)) فقد علق الفعل ((علم)) عن عمله ـ نصب المفعولين ـ لوقوع ((لو)) قبلهما .

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل ؛ لأنك إذا اقتصرت على ((ظننت)) مثلاً لم تكن فيه فائدة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما ،

قوله [ولا يجوز ...] أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والأخفش وابن مالك وعن الأكثرين[1] : الإجازة مطلقاً ، وعن الأعلم الإجازة في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وأما عدم جواز حذف أحدهما فبالإجماع .

قوله [لأنك إذا اقتصرت ...] تعليل للمسألة الأولى ، ((وبذلك فارق باب ((ظنّ)) باب ((أعطى)) - كما قاله الرضي [2] - وأورد :

أنّ قولك ((فلان يعطي)) يراد به كثرة الإعطاء ، وإلا فالإنسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الأغلب عن إعطاء شيء ، و((فلان يعلم)) بهذا المعنى يفيد أنه كثير العلم ؛ على أنه لا تنحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أنْ تحصل فائدة معتد بها ، فيقل : علمت الآن ، فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن ، أو تقول : علمت علماً أو ظننت ظن السوء إلى غير ذلك .

وسكت عن تعليل المسألة الثانية ، وهو أنّ المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أنْ يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا بخبرٍ دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده)) انتهى ، وفيه نظر .

---

(١) الحذف على نوعين : حذف اختصار أي : لدليل دلّ على المعنى ، وهو جائز وادّعى ابن هشام في الأوضح ٣٦٢/١ الإجماع عليه ، أما النوع الثاني فهو الحذف للاقتصار أي : لغير دليل ، وهو محل الخلاف فقد منعه ابن مالك ونسب المنع لسيبويه وقل إنه مختار ابن خروف وابن طاهر والشلوبين (شرح التسهيل ٤/٢ - ٥) ، والقول بالتفصيل نسبه أبو حيان في الارتشاف ٥٦/٣ للأعلم ، فراجع ثمة تجد ما يغنيك .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/٢ (أفعال القلوب) .

فإنْ دلّ دليل جاز ذلك .

تنبيه :

قد يُضمّنُ القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، وعند سليم مطلقاً ، وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب ،

قوله [جاز ذلك] أي : حذفهما وحذف أحدهما ، أمّا الأول فبالإجماع ، وأمّا الثاني فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في التصريح [1] .

قوله [مطلقاً] أي : نصباً مطلقاً ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويحتمل أنه حال من الضمير المستتر في ((ينصب)) أي : سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شيء .

قوله [بمضارع مبدوء بتاء الخطاب] خرّج المصدر والوصف والأمر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب .

---

(١) شرح التصريح ٢٦٠/١ .

بعد استفهام متصل به ،

قوله [بعد استفهام] أي : بحرف أو باسم ، ويستـــفاد من قولهم : ((بعد استفهام)) أنه لا يشترط أنْ يكون مستفهماً عنه ، فصح قول التوضيح : ((الحــق أنّ ((متى)) ظرف لـ((تجمعنا)) لا لـ((تقول)) في قوله :

فمتى تقولُ الدارَ تَجمعُنـا

فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أنْ يكون حالاً خلافاً لمن ردّ عليه بذلك ، وطاف النظر[2] بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهماً عنه فلا يكون عاملا .

---

(١) عجز بيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه٤٠٢ والنكت ٢٥٥/١ وشرح التصريح ٢٦٢/١ وبلا نسبة في الأوضح ٣٢٧/١ ، وتمامه :

أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ　　　فمتى تقولُ الدارَ تَجمعُنا

يجب أنْ يكون القول بمعنى ((ظن)) حتى ينصب مفعولين ، ولهذا العمل شروط : أنْ يكون القول فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب ، ومعتمد على استفهام ، وأنْ يكون غير مفصول بأجنبي سوى الظرف والجار و المجرور ، واعلم أنّ ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥/٢ اشترط مضافاً إلى ما ذكر كون المضارع للحال ، وهذا البيت فيه كل الشروط وفيه نصب ((الدار)) بـ((تقول)) إلا أنها مظروفة لـ((متى)) ، و((متى)) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فيكون مظروفها ((تقول)) مستقبلاً مثلها ، فهذا البيت رد على اشتراط ابن مالك الحال في المضارع .

ويمكن أن يجاب بأن : ((متى)) متعلق بـ((تجمعنا)) ، ويكون المعنى : أتظن الآن أنّ الدار تجمعنا فيما يستقبل من الزمان ، وليس مراد الشاعر : أيّ وقت تظن أنّ الدار تجمعنا ، فيما لو كانت ((متى)) ظرفاً لـ((تقول)) ، وأشكل بعضهم على الجواب بأنه لن يكون القول مستفهماً عنه فلا يكون عاملاً ، وقيل : اشترطنا لعمل القول اعتماده على الاستفهام أو وقوعه بعد الاستفهام لا كون القول مستفهماً عنه .

(٢) كذا في المخطوط ، والعبارة في شرح العلامة يس على الألفية : ((وسقط التنظير)) ، وفي حاشيته على التصريح : ((وسقوط النظر)) .

أو منفصل عنه : بظرف أو مفعول ، نحو : ((أتقول زيداً منطلقاً ، وأفي الدار تقول عمراً مقيماً)) و :

أجُهّالاً تَقولُ بني لؤيٍّ [1]

فإنْ لم يستوفِ الشروط تعينت الحكاية .

قوله [نحو : أتقول ...] الأمثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى .

---

(1) صدر بيت من الوافر للكميت بن زيد الأسدي في الخزانة ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٣٦/١ وشرح الشذور ٣٣٧ ، وتمامه :

أجُهّالاً تَقولُ بني لؤيٍّ   لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجاهلينا

والشاهد في ((أجهالا تقول بني لؤي)) : فقد أعمل ((تقول)) عمل ((ظن)) فنصب به مفعولين هما ((جهالاً)) و ((بني لؤي)) مع أنه فصل أداة الاستفهام عن الفعل بفاصل هو ((جهالاً)) ، وهذا الفصل لا يمنع الإعمال لأنّ الفاصل معمول أعني : المفعول الثاني.

[الفاعل]

[بابٌ] في ذكر الفاعل وأحكامه :

[الفاعل] هو ((اسمٌ أو ما في تأويله ،

قوله [هو اسم] أي : صريح ظاهر أو مضمر ، بارز أو مستتر ، بقرينة مقابلته بالمؤول .

قوله [أو ما في تأويله] ((ما)) واقعة على لفظ ، و((في)) للظرفية ، و((تأويله)) مصدر بمعنى اسم المفعول ، عام مضاف ، أي : لفظ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم ، ومثله في ذلك ما بعده ، ولو قل : ((أو مؤول به)) كان أظهر واخصر .

ثم التأويل لابدّ أنْ يكون بحرف سابك ـ وهو هنا ((أنْ وأنّ وما)) دون ((كي ولو)) ـ أو بغيره في باب التسوية ، فلا يقع الفاعل جملة خلافاً لبعضهم ، فانظر المغني وشرح الشذور في بحث الجملة التفسيرية [1] .

وأجاز ابن مالك أنْ يكون الفاعل مضمون الجملة ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [2] : ((إنّ فاعل ((تبيّن)) مضمون ((كيف فعلنا)) ، كأنه قيل : تبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وفي : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ أنه على تأويل أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا .

---

(١) المغني ٢/ ٤٠١ وشرح الشذور ١٦٠ ـ ١٦٢ .

(٢) شرح التسهيل (باب الفاعل) ٢/٥٥ ، والأيتان إبراهيم ـ ٤٥ والسجدة ـ ٢٦ .

قدّم عليه فعلٌ تام ، أو ما في تأويله ،

قوله [قدّم عليه فعل تام أو ما في تأويله] أي : بأنْ يكون بعده حقيقة أو حكماً كما في الفاعل المستتر ، فإنّ التقدم هنا حكـــمي كوجوده ، والضمير في ((عليه وتأويله)) ، وكذا ما بعدهما راجع الى أحـــد الأمرين المستفاد من لفظة ((أو)) ، والتقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل ، الذي هو وقوع الفاعل بعده ، والمأخوذ فيما سيأتي حكما .

والمراد به : وجوب الوقوع لا الوقوع ، فلا دور ؛ على أنّ لزوم الدور ممنوع ؛ لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل .

وخـــرج بقوله : ((قدم)) الخ نحو : ((زيد قام ، أو قائم)) ، فإنّ كلام السعد[1] في بحث التقوي صريحٌ في أنّ المسند الفعل وحده ، لا أنّ الفعل مسند إلى ضميره ، وهما مسندان إلى ((زيد)) ومثله شبهه .

ولو سُلم فإسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل في ضمنها ، بل هو المقصود بالإسناد فيصدق عليه ((وأسند إليه فعل أو ما في تأويله)) فيحتاج إلى إخراجه ، ولو سلم فهو لدفع التوهم . ودعوى أنّ ذلك كلام ظاهري ممنوعٌ ، فإنّ دفع التوهم أمرٌ مهم .

وما جوّزه الأعلم وابن عصفور

---

(١) المطول ـ ٢٥٨ ((بحث تقديم المسند اليه)) .

....

....

في :

.... وقلّما وصلٌ على طولِ الصدودِ يدومُ [1]

من أنّ ((وصل)) فاعل ((يدوم)) قدم للضرورة غير مسلم ، بل ((وصل)) مبتدأ خبره ((يدوم)) ، ولو سلم لا يرد نقضاً ؛ لأنّ الضرورة لا يجب أنْ تدخل في التعريف فاندفع ما في شرح التسهيل للدماميني .

وخرج بالـ((تام)) : الناقص ، فإنّ مرفوعه لا يسمّى فاعلاً اصطلاحا .

والمراد بـ((ما في تأويله)) : ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري ، وهو هنا اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف وعديله المعتمدان .

---

(1) جزء بيت من الطويل اختلف في نسبته بين المرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠ وفي شرح أبيات سيبويه للأعلم ٤٤/١ وبين عمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٢٣/١ والنكت ١٥١/٢ ، وبلا نسبة في التسهيل ٤٢/٢ والضرائر ٢٠٢ ، وتمامه :

صَدَدتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما وصلٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

ومحل الاستشهاد الخلاف في إعراب ((وصل)) : فاعلٌ لـ((يدوم)) مقدم عليه ضرورة ، كما يرى الأعلم وابن عصفور ، أو فاعل بفعل محذوف يفسره ((يدوم)) ، أو يكون ((وصل)) مبتدأ خبره ((يدوم)) كما يرى المحشي هنا ـ وإن كان في شرحه على الألفية اختار أنه فاعل بفعل محذوف ـ وعلى قول ابن عصفور والأعلم يكون ((وصل)) داخل في تعريف الفاعل فيجب إخراجه فلذلك قال : ((قدم عليه فعل)) ، و((وصل)) هنا لم يتقدم عليه فعل .

وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه)) .

وله أحكام :

قال أبو حيان[1] : ((أو اسمٌ موضوع موضع الفعل نحو : ((إياك أنت وزيدٌ أنْ تخرجا)) ، ففي ((إياك)) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع ، و ((إيّاك)) وضع موضع احذر)) انتهى .

والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو : ((أسد)) بمعنى : شجاع نحو : ((زيد أسد)) ، ففي ((أسد)) ضمير مستتر مرفوعٌ محلاً على أنه فاعل ، وقد يرفع الظاهر نحو : ((زيدٌ أسدٌ غلامه)) .

قوله [وأُسند إليه] أي : نسب إليه ، وربط به أصالة له اصطلاحاً .

ما ذكر باعتبار مدلوله ، وحيثُ فُسِّر الإسناد بالـ((نسبة)) دخل فاعل شبه الفعل ، و((زيد)) في ((إنْ ضُربَ زيد)) و((لم يُضرب زيد)) ؛ لظهور تحقق النسبة والربط ، ولا يشمل حينئذٍ المفاعيل ونحوها ؛ لخروجها بقيد الاصطلاح ، فإنها تسمى متعلقاً لا منسوباً .

والمتبادرُ من الإسناد الإسنادُ بالأصالة ، والمتبادر يحمل عليه التعاريف ، فخرج التوابع ، أي : بعضها ، وهو المعطوف بالحرف ، والبدل ؛ إذ لا إسناد إلى التابع إلا فيهما ، بخلاف البقية ، على أنّا لا نسلم الإسناد في البدل بناءً على أنّ عامله مقدّر من جنس الأول .

قوله [وله أحكام] جمع ((حكم)) ، بمعنى : محكوم به .

---

(١) قال في الارتشاف ١٨٠/٢ : ((والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر ...)) وما نقله المحشي من العبارات الباقية غير موجود في الارتشاف .

منها : أنه [مرفوع] بما أسند اليه ، ورفعه :

إمّا حقيقة [كـ((قام زيد))] و((عمرو قائم أبوه)) [و((مات عمرو))] و((خالد ميت أخوه)) .

قوله [منها : أنه مرفوع] أي : على المشهور ولغة الجمهور ، وجاء نصبه ورفع المفعول نحو : ((كسرَ الزجاجُ الحجرَ)) وجعله ابن الطراوة [1] قياساً مطرداً ، وبعضهم ادعى أنّ ((الزجاج)) هو الفاعل و((الحجر)) هو المفعول اعتباراً باللفظ وإنْ كان المعنى بخلافه .

ويؤيد ما قيل : إنه من القلب وأنّ الإعراب أبداً على حسب العلامة التي تكون في آخر المعرب ، ألا ترى أنّ ((القرية)) من : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل .

قوله [بما أسند اليه] أي : على الأصح ، ووراءه أقوال لا نطيل بها ، والمصنف أبهم الرافع ليجري على كل الأقوال .

قوله [إما حقيقة] أي : لفظاً أو تقديراً ، ولو عبّر بذلك كان أولى .

قوله [كـ((قام زيد))] أي : كرفع ((زيد)) من ((قام زيد)) .

---

(١) شرح التصريح ٢٧٠/١ (الفاعل) .

أو حكماً كالمجرور بـ((من)) الزائدة نحو : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾[1] ، أو بإضافة المصدر إليه نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[2] .

قوله [أو حكماً كالمجرور بـ((من)) الزائدة ...] هذا ما ذكره جمعٌ منهم ابن مالك والمصنف [3] ، وهو مبني على أنّ الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، وقد مضى في بحث الإعراب أنه يشكل عليه قول الرضي[4] : أنّ معنى كون الكلمة معربة محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابها كذا وكذا ، فإنه يقتضي أنّ ذلك لا يتصور فيما إذا كانت الكلمة معربة .

ويشكل عليه أيضاً فرقهم بين الإعراب المحلي والتقديري ، بأنّ المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة ، وفي التقديري بالحرف الأخير ، ولا شك أنّ المانع في المجـرور بـ((من)) الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير، فالظاهر أنْ يكون الإعراب فيها تقديراً ، وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام على قوله :

ما أنتَ بالحَكَمِ الترضى حكومتُهُ[5]

((في محل رفع لأنها صفة للحكم وهو مرفوع تقديراً لأنه خبر)) انتهى ، وهذا هو القياس على المتبع والمحكي والمدغم ونحوها ؛ لأنّ إعرابها تقديري اتفاقا .

قوله [أو بإضافة المصدر اليه] الباء فيه للسببية ، والسبب أعم

---

(1) الشعراء ـ ٥ .

(2) البقرة ـ ٢٥١ .

(3) شرح التسهيل ٣٨/٢ ـ ٣٩ (الفاعل) ، والأوضح ٣٣٦/١ (الفاعل) .

(4) شرح الكافية ١٧/١ بحث المعرب والمبني ، وراجع ما تقدم في المعرب و المبني ١١٧/١ .

(5) تقدم تخريجه في بحث الموصولات ص ٧ السابقة ، وكلام العيني في المقاصد النحوية ١١٧/١ .

ومثَّلَ بمثالين تنبيهاً على أنّ الفاعل نوعان : نوعٌ يكون المسند واقعاً من الفاعل كالأول ، ونوعٌ يكون المسند قائماً به كالثاني .

[و] منها : [أنه لا يتأخر عامله عنه] بأنْ يتقدم الفاعل عليه ؛ لأنهما لَمّا كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه ، كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها ،

من العامل ، والأعم لا يلزم أنْ يصدق بأخصّ معيّن ، أو ((إضافة)) بمعنى : مضاف ، وإضافتها الى المصدر بيانية ، ولا ينافي أنّ الصحيح أنّ العامل في المضاف اليه هو المضاف .

وكإضافة المصدر اسمه ، نحو : ((من قبلة الرجل امرأته الوضوء)) [1] .

وقال الشاطبي : إنّ فاعل المصدر إذا أضيف لا يسمى فاعلاً عرفاً ، بل هو مضاف اليه ، كما لا يسمى ((زيد)) في : ((زيد قام)) فاعلاً ولا في : ((زيد مضروب)) مفعولاً وإنْ كان المعنى في الجميع على ذلك ، وقياسه أنّ المجرور بالحرف الزائد كذلك ، وحينئذٍ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل ؛ ليحتاج الى تعميم الرفع لإدخالها .

قوله [ومثل بمثالين ...] وزاد الشارح مثالين تنبيهاً على أنّ ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين .

قوله [لأنهما لّما كانا ...] قد يقال : هذا كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله فلم جاز الفصل .

---

(١) الموطأ ٤٣/١ ، كتاب الطهارة ـ باب الوضوء ـ من قبلة الرجل امرأته .

واستدلَّ أبو البقاء في اللباب على أنهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهاً أخذها من سر الصناعة لابن جني[1]

قوله [واستدلّ أبو البقاء ...] قال في اللباب : ((والدليل على أنّ الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجهاً :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالى أربع متحركات كـ((ضَرَبْتَ وضَرِبْنا)) ، ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو : ((ضربنا)) ؛ لأنه بحكم المنفصل .

والثاني : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

والثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد ؛ لجريانه مجرى الجزء من الفعل ، واختلاطه به .

والرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه .

الخامس أنهم قالوا : ((ألقيا وقفا)) مكان : ((ألقِ ألقِ وقف قف)) ، ولولا أنّ الضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه .

السادس : أنهم نسبوا الى ((كنت)) فقالوا : ((كنتي)) ، ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

السابع : أنهم ألغوا ((ظننت)) إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل . ☜☜

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٣٦/١ ـ ٢٣٥ ((باب الطاء)) .

فإنْ وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتَراً ، وكون المقدم : إما مبتدأ كما في نحو : ((زيدٌ قام)) ، وإمّا فاعلاً بفعل محذوف كما في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [1] ،

الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

التاسع : أنهم جعلوا ((حبذا)) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : إنّ من النحويين من جعل ((حبذا)) في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سُمّي بها .

الحادي عشر : أنّهم جعلوا ((ذا)) في ((حبّذا)) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، كما يفعلوا ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير ((حبذا)) : ((ما أحيبذه)) ، فصغروا الفعل والفاعل ، وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول ((لا تحبذه)) فاشتق منهما .

قوله [كما في ((زيد قام))] أي : على الأصح ، وقال المبرد ومتابعوه : برجحان ذلك على الفاعلية .

قوله [وإما فاعلاً بفعل محذوف ...] أي : على الأصح ، وجوّز الأخفش[2] والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء ، وسوّغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعته بالظرف بعده .

---

(1) التوبة ـ ٦ .

(2) شرح التصريح ١/ ٢٧٠ ((الفاعل)) .

وأمّا نحو قول الزبّاء :

ما للجمالِ مشيُها وَئيدا [1]

فضرورة أو مؤول .

[و] منها : أنّ عامله [لا تلحقه علامة تثنية] إذا كان الفاعل مثنى ظاهراً ، [ولا] علامة [جمع] إذا كان مجموعاً ظاهراً .

فلا يقل على اللغة الفصحى : ((قاما رجلان ، وقاموا رجل ، وقمن نسوة)) ، [بل يقال : قام رجلان و] قام [رجال و] قام [نساء] ، بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع ، وبها جاء التنزيل نحو﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [2] ، [كما يقال] مع المفرد : [قام رجلٌ] بتجريد الفعل ؛

قوله [أو مؤول] بأنّ ((مشيُها)) مبتدأ حذف خبره ، أي : يظهرُ وئيداً ، كقولهم : ((حكمُك مُسمّطاً)) ، فانظر التوضيح وشرحه .

قوله [كما يقل مع المفرد ...] ((ما)) مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن ((يقل)) مجرور ، والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لـ((يقل)) ، أي : يقل قولاً كالقول ((قام رجل)) .

---

(1) البيت تقدم تخريجه في بحث المبتدأ والخبر ٢٣٣ السابقة .

والخلاف في أنّ الكوفيين أجازوا تقدم الفاعل على فعله فيكون ((مشيها)) فاعل لـ((وئيد)) عندهم ، والبصريون منعوا تقدم الفاعل لأنهما كالكلمة الواحدة : فجعلوا ((مشيها)) مبتدأ و((وئيدا)) حال من فاعل فعلٍ محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة ((يظهر وئيداً)) خبر المبتدأ ((مشيها)) ، وحذف الخبر لسد الحال مسده ، انظر شرح التصريح ٢٧١/١

(2) المائدة ـ ٢٣ ، الفرقان ـ ٨ ، يوسف ـ ٣٠ .

إذ لو قيـل : ((قاما رجلان)) مثلاً لتوهـم أنّ الاسـم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله من الفعل والفاعل خبرٌ مقدم ، فالتزم تجريد العامل دفعاً لهذا الإيهام ، وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل .

[وشذ] إلحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى أو مجموع ، كقول الشاعر :

وقَدْ أسْـلماهُ مُبْعَـدٌ وحَمِـيمُ

قوله [من مثنى ومجموع] أي : حقيقة أو حكماً ، فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة .

قوله [وقد أسلماه[1]] عجز بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره :

تولّى قِتالَ المارقينَ بنفسِـهِ

و((المارقين)) الخوارج ، والـ((مبعد)) إما اسم فاعل أو اسـم مفعـول ، والـ((حميم)) القريب ، والشاهد : في إلحاق الألف في ((أسلماه)) .

---

(١) البيت من الطويل لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٥٢/١ وشرح الشذور ١٦٨ وشرح التسهيل ٤٩/٢ .

والشاهد فيه إلحاق ألف التثنية بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر هو قوله ((مبعد)) ، وهذا على لغة ((أكلوني البراغيث)) .

وقوله :

يَلومونني في اشتراءِ النخيـ ـلِ أهلـي فكُلُّهُـمُ ألْـوَمُ

وقوله :

نُـتِجَ الربيـعُ محاسـناً ألقَحْنَها غُرُّ السـحائبْ

قوله [يلومونني ... [1]] قائله أمية ، والشاهد في ((يلومونني)) حيث لحقته العلامة مع إسناده للظاهر ، و((كلهم)) مبتدأ ، و ((ألوم)) بفتح الواو وغير مهموز خبره اسم تفضيل من ((ليم)) بالبناء للمفعول .

قوله [نتج الربيع ...[2]] ((الربيع)) الزمان المعروف ، والمراد بالـ((محاسن)) الأزهار ، وضمّن ((ألقحن)) معنى ((أولدن)) ، فلذا عداه الى ضمير المحاسن ، ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات ، والشاهد في ((ألقحنها)) حيث لحقته العلامة .

---

(١) البيت من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٤٧/١ ، والهمع ٥١٣/١ . والشاهد واضح .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لأبي فراس في حاشية يس على شرح التصريح ٢٧٧/١ نقلاً عن يتيمة الدهر في ترجمة أبي فراس وبلا نسبة في الأوضح ٣٤٨/١ وشرح التسهيل ٥٠/٢ والهمع ٥١٣/١ .
والشاهد في لحوق نون النسوة بالفعل ((ألقح)) مع إسناده الى الاسم الظاهر بعده ((غرّ السحائب)) ، وأبو فراس لا يحتج بشعره في قواعد اللغة ، ويبدو أنّ مَنْ احتج به من النحاة اشتبهت عليه النسبة ، أو لم يقع عليها ، أو اعتمد على غيره ممن نقله . أو كان يرى أن أعاظم الشعراء لا يلحنون وإن كانوا من المتأخرين ، وقد مرّ ذكر أبيات للمتنبي والسيد الشريف الرضي وأبي تمام وأبي نواس وغيرهم ، فتنبه .

وهذه لغة طيئ ، ويسميها النحويون لغة ((أكلوني البراغيث)) .

قوله [وهذه لغة طيئ ...] قال الدماميني : ((وينبغي أنْ يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة إذا قالوا : ((قام اليوم أخواك)) جوازاً ، وإذا قالوا ((ما قام إلا أخواك)) وجوباً ، كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي)) انتهى .

وقضية هذا التخريج أنّ من يجوّز إلحاق التاء وعدمه مع الفصل بـ((إلا)) جوّز إلحاق الألف أيضاً هنا .

وفي المغني[1] : ((ومنع أبو حيان أنْ يقال على هذه اللغة : ((جاؤني من جاءك)) ؛ لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع ، وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى ؛ لأنّ الجمعية خفية)) ، وأطال في ذلك فراجعه مع حواشيه .

فائدة :

قال الدماميني : ((إذا قال أرباب هذه اللغة : ((قاما وقعدا أخواك)) ، وأعملوا أحدهما ، فإنهم يضمرون في الآخر ضمير اثنين ، فيتصل بكلٍ من الفعلين ألف ، ولكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة)) انتهى .

وانظر لو قلت : ((قام غلاماك أو إخوتك)) ، أو عكسه ، فإنّ الفاعل غير واحد قطعاً ، فهل يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع ، ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل ، وفي المغني ما يؤيده[2] .

---

(١) المغني ٣٦٧/٢ ((حرف الواو المفردة)) .

(٢) المغني ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨ .

وعليها جاء ظاهر قوله ﷺ في الحديث : [يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار] .

وقوله أيضاً لورقة بن نوفل : [أوَ مُخْرِجِيَّ هم] ـ بتشديد الياء ـ حين قال له ورقة : ((ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك)) ،

قوله [وعليها جاء ظاهر ...] إنما قال : ظاهر لاحتماله لغيرها بأنْ يكون مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ، أو يكون ((ملائكة)) بدلاً من الواو في ((يتعاقبون)) ، ولكنه خلاف الظاهر .

قوله [يتعاقبون فيكم ملائكة ... [1]] هو ظاهر على رواية الحديث كذلك ، لكن رواه البخاري وغيره : ((إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم)) [2] فعليه الواو ضمير ومعنى ((يتعاقبون)) : تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية .

قوله [((أوَ مُخْرِجِيَّ هم)) [3]] بفتح الواو ؛ لأنها للعطف ، وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها ، وقيل : الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف .

وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة يخالف كلام ابن مالك في التوضيح فإنه إنما ذكر ذلك على جهة التجويز ، وبدأ بقوله ((مخرجي)) خبر مقدم ، و((هم)) : مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس ؛ لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة ؛ لأنّ إضافة ((مخرجي)) غير محضة ،

---

(١) أخرجه مسلم ١١٣/٢ كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

(٢) رواه البزار عن أبي هريرة كما في فتح الباري ٢٨/٢ باب فضل صلاة العصر .

(٣) جزء من حديث طويل رواه البخاري ٤/١ كتاب بدء الوحي ، ورواه مسلم ٩٧/١ بدء الوحي .

وأصله ((أو مخرجوي هم)) ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها فصار ((أو مخرجيَّ هم)) .

وفُهِم من كلامه أنَّ هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر ،

قال [1] : ((ولو روي بتخفيف الياء على أنه غير مفرد مضاف لجاز ، وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، كما تقول : ((أمخرجني بنو فلان)) .

وقال ابن الحاجب : ((إنه خبر مقدم)) ، قال ((ولذلك جاء بتشديد الياء ؛ لأنه جمع ، أي : ويمتنع كون ((هم)) فاعلاً ؛ لأنَّ ((مخرجي)) جمع ، والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الإفراد كان الأول خبراً مقدماً ، والثاني مبتدأ مؤخراً ، ولا يجوز غير ذلك .

وقال السهيلي : ((... ((مخرجي)) خبر مقدم ، ولو خففت لم يجز ؛ لأنه لا يكون ((هم)) مبتدأ مخبراً عنه بـ((مخرجي)) ؛ لأنه لا يخبر عن الجمع بمفرد ، ولا يكون ((مخرجي)) مبتدأ و((هم)) فاعل ؛ لأنه لا يجوز للفاعل أنْ يكون ضميراً منفصلاً إلى جنب عامله ، لا تقول((قام أنا)) ، إنما تقول ((قمت)) ، فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو ((أو مخرجي قوم)) ، قال : ((وهذا فصل بديع)) .

قوله [وأصله : ((أو مخرجوي هم))] الأصل الأصيل : ((أو مخرجوني)) سقطت نون الجمع للإضافة .

قوله [وكسر ما قبلها] أي : بدلاً عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له .

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ٦٣ .

وهو كذلك على هذه اللغة ، بل هي عـــــلامات للفاعل ، كالتاء في ((قامت هند)) .

قوله [وهو كذلك على هذه اللغة] أي : على الأصح ؛ لقول الأئمة إنّ ذلك لغة قومٍ معينين ، وقيل : إنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وتابع على الإبدال من الضمير بدلُ كلٍ من كل .

والوجه الأول لا يتأتى في قوله :

وإنْ كانا له نسَبٌ وخِيرُ [١]

لأنّ ((إنْ)) الشرطية لا تدخل على الجمل الإسمية على الصحيح .

والوجه الثاني لا يتأتى فيما إذا كان الواقع بعد الفعل ضميراً منفصلاً نحو : ((ما قاما إلا هما ، وما قاموا إلا هم ، وما قمن إلا هنّ)) ؛ لأنّ الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالإجماع .

ثم إنّ التقديم والتأخير أو الإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهـــم ، إلا أنْ يقال : الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والإبدال ، وأما وجوب أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا .

قوله [كالتاء في ((قامت))] أي : بجامع الفرعية عن الغير ، فالمثنى والمجموع فرع الإفراد ، والمؤنث فرع المذكر .

---

(١) عجز بيت من الوافر لعروة بن الورد في ديوانه ٥٨ ، وفي المقاصد النحوية ٤٦٣/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٥٢/١ . وتمامه :

وأحقـرُهُم وأهـونُهُم عليـه وإنْ كانـا لـه نَسَـبٌ وخـيرُ

والشاهد واضح من كلام المحشي . فالبيت لا يحمل على كونه مبتدأ وخبر على التقديم لأنّ ((إنْ)) الشرطية لا يأتي بعدها اسمٌ على الصحيح .

والصحيح : أنّ هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً للخضراوي ،

قولهُ [المتعاطفة] أي : بغير ((أو)) ، فإنْ عطفت بـ((أو)) قلت : ((قام زيد أو عمرو)) ، وقال الدماميني :

((يمتنع إثبات العلامة ؛ لأنّ الفاعل واحد لا اثنان ، غاية ما فيه أنّ ذلك الواحد غير معين ، فإنْ قلت : ((قام أخواك أو غلاماك)) فينبغي أنْ تلحق ؛ لأنّ الفاعل اثنان قطعاً وإنما فقد التعيين ؛ فإنْ قلت ((قام أخوك أو غلاماك ، أو قام غلاماك أو أخوك)) فينبغي أنْ لا تلحق ؛ لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين ، والأولى أولى بالمنع ؛ لأنك قدمت المفرد)) انتهى .

ويحتمل أنْ تلحق في المثال الثاني ؛ لأنّ الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعاً ، وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له في ذلك ، وهل قياس ما فعله من اللحاق في ((قام زيد وعمرو)) ولحاق الواو في ((قام أخوك وغلاماك)) فيقال : ((قاموا أخوك وغلاماك)) .

وبقي ما لو عطف بالفاء أو ((ثم)) ، وقد يؤخذ من قوله ((لأنّ الفاعل واحد لا اثنان)) لحاق العلامة ؛ لأنّ الفاعل اثنان .

وقوله ((المتعاطفة)) نعتُ ((المفردات)) ، وحذف نعت ((المفردين)) لدلالته عليه .

قوله [خلافاً للخضراوي] حيث قال [1] : ((لا نعلم أحداً يجيز : ((قاما زيدٌ وعمرو)) ولا ((قاموا زيدٌ وعمروٌ وبكر)) ،

---

(١) كلام ابن هشام الخضراوي في شرح التصريح ٢٧٧/١ ((الفاعل)) .

وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه ؛ لأنّ تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما ،

ورَدّ عليه أبو حيان بقوله :

وقَدْ أسْلمهُ مُبْعَدٌ وحَميمٌ[1]

وقوله :

وإنْ كانا له نسَبٌ وخِيرُ[2]

وقياس ما ورد فيهما : ((قاموا زيد وعمرو وبكر)) ، قال في المغني[3] : ((وليس بشيء ؛ لأنه يمتنع التخريج لا التركيب)) .

قوله [يعلمان من لفظه دائماً] لأنّ المراد من ((علمهما من اللفظ)) : أنّ علامتهما أبداً ظاهرة ولا تكون مقدرة ، بدليل ما بعده .

فلا يرد : أنه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع ، لكن قد يتوقف فيه ، فإنّ مثل ((من)) الموصولة لا يعلم من لفظه أنّ المراد به اثنان أو جمع ، وقد مرّ عن المغني : أنّ علامة الجمع تلحق الفعل المسند إليها .

واعلم أنّ كلام الشارح يوهم أنه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ، مع أنه أسلف ذلك قريباً حيث قال : ((إذ لو قيل قاما ...)) فكان عليه أنْ يقول هنا قبل قوله : ((لأنّ تثنيته ...)) لما مرّ من رفع الإلباس ثم يقول : ((ولأنّ ...)) ، هذا .

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٧٠ السابقة .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٧٥ السابقة .

(٣) المغني ٣٦٧/٢ ((الواو المفردة)) .

بخلاف تأنيثه ، فإنه قد لا يعلم من لفظه ، بأنْ يكون مقـدراً به التأنيث ، مع أنّ في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثـمَّ .

[و] منها : إنّ عامله [تلحقه علامة التأنيث] في آخره

وفي قوله ((قد لا يعلم)) : إدخال ((قد)) على الفعل المنفي ، وفي المغني وجمع الجوامع [1] : أنها مختصة بالمثبت .

قوله [بأنْ يكون مقدراً به التأنيث] ولأنه قد يكون مؤنثاً لفظاً من غير تأنيث المعنى كـ((طلحة)) .

قوله [مع أنّ في الإلحاق ...] فيه تأمل ، وفرّق في التصريح[2] بما هو أظهر فراجعه .

قوله [تلحقه علامة التأنيث] للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنث ، وساوى ابن مالك بالتاءين النون [3] .

---

(١) المغني ١٧١/١ ((قد)) ، والهمع ٤٩٤/٢ ((الحروف غير العاطفة ـ قد)) .

(٢) شرح التصريح ٢٧٧/١ ـ ٢٧٨ .

(٣) قول المحشي ((التاءين)) يعني : تاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي وتاء مضارع الغائبة ، وقال ابن مالك في متن التسهيل ٤٣/٢ : ((وتساويها ـ يعني : وتساوي تاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي ـ في اللزوم وعدمه تاءُ مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية)) يعني نون النسوة في لغة ((أكلوني البراغيث)) فتكون حرفاً كما في قولك ((يذهبن النسوة)) ، وقد نقل ابنه في شرح الألفية نص هذا الكلام فانظر شرح ابن الناظم ـ ١٦٢ .

إنْ كان ماضياً أو وصفاً ، وفي أوله إنْ كان مضارعاً ، [إنْ كان] الفاعل [مؤنثاً] حقيقياً : وهو ماله فرج [كـ((قامت هند))] و((تقوم دعد)) و((زيد قائمة أمه))

قوله [إنْ كان ماضياً ...] شمل قوله ((ماضياً)) : فعل ضمير الواحدة المخاطبة أو المتكلمة ، مع أنه لا يجوز أنْ تلحقه علامة التأنيث ، بل لا يمكن .

وقوله ((مضارعاً)) : مضارع الواحدة المتكلمة ، مع أنه لا يجوز تأنيث فعله ، وإنما لم تدخل في هذه المواضع ؛ لعدم الحاجة إليها ؛ لأنّ قرينة التكلم والخطاب معيّنة للمؤنث ، فلا التباس .

فالمراد : أنّ عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ، ويستثنى من الوصف ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ((فعيل)) بمعنى : ((مفعول)) ، و((فعول)) بمعنى ((فاعل)) واسم التفضيل في بعض أحواله .

وخرّج بالماضي وما بعده : الجار والمجرور والظرف واسم الفعل ، فلا تلحقها علامة التأنيث .

قوله [إنْ كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً] أي : تأنيثاً معنوياً إما لفظاً أيضاً أو دون لفظ . ويرد عليه : ما لا يتميز مذكره من مؤنثه نحو ((برغوث)) ، فإنه لا يؤنث وإنْ أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان ، وذكر أنّ ما فيه تاء التأنيث ولا يتميز مذكره من مؤنثه نحو ((نملة)) مؤنث وإنْ أريد به مذكر ، والمسألة مشهورة ، وما يتعلق بها من حكاية أبي حنيفة ، وللسمين [1] مناقشة مع أبي حيان لا نطيل بها .

وقد نظمت في المقام أبياتاً لا بأس بإيرادها ،

---

(١) حكاية أبي حنيفة مع قتادة وكلام أبي حيان ومناقشة السمين له في الدر المصون ٣٠٧/٥ ـ ٣٠٢ .

أو مجازياً [و] هو بخلافه نحو : [طلعت الشمس] ، و((تغرب الشمس ، واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب)) .

☜ وهي :

ما فيه تا التأنيثِ حيثُ يُعْلَمُ ... تــذكيرُهُ تــذكيرَهُ مُحــتَّمُ

كطلحةٍ والتاءُ ليستْ تُعتبرْ ... إلا إذا ميّــزَ أنثــى أو ذكــرْ

وحيــثُ لم تُميّــزوا كَنملــهْ ... فأنّــثِ الكــلَّ وحــرّرْ نقلــهْ

واحكمْ بتذكيرِ الذي تجردا ... مــن تــاءِ تأنيــثٍ سوى مــا وردا

مؤنثاً فاحرصْ على اتّباعِ ... فــذاكَ مقصــورٌ علــى الســماعِ

هــذا إذا كــانَ مجازيّهمــا ... أمّـــا إذا كــانَ حقيقيّهمــا

فــإنْ تميّــزا فأنّــثْ إنْ يَــرِدْ ... مؤنــثٌ واعكــسْ كهنــد وأدْ

أمّــا إذا التمييــزُ صــارَ ســاقطا ... فــذكّرِ الكــلَّ فهــاكَ الضــابطا

قوله [وهو بخلافه] منه ما تأنيثه بالتأويل نحو : ((أتته كتابي فاحتقرها)) فأنث الكتاب ؛ لكونه في معنى الصحيفة ، وما اكتسب التأنيث بإضافته الى المؤنث إذا كان المضاف صالحاً للحذف نحو :

كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ (1)

---

(1)عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٢٣ وبلا نسبة في المغني ٥١٣/٢ والهمع ٤٢٧/٢ وتمامه :

وتَشْرَقَ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ ... كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

والشاهد فيه ((شرقت صدر القناة)) فإنّ الفعل ((شرقت)) مؤنث ، وفاعله ((صدر)) مذكر ، فكان يجب أنْ يقول ((شرق)) ، لكن لمّا كان الفاعل ((صدر)) ـ الذي هو مضاف ـ بعضاً من المضاف إليه ((القناة)) ـ الذي هو مؤنث ـ أعطي حكمه .

وإلحاقها له واجب إذا أُسند : إلى ظاهر متصل حقيقي التأنيث

قوله [متصل] هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شيء .

وأفهم أنّ غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الإلحاق فشمل نحو : ((كفى بهند)) ، فيوهم جواز الأمرين فيه كغيره ، وهو لا يؤنث وإنْ فصل بالباء ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وهي لا يؤنث لأجلها ، فلذا استثناه بعضهم ، كذا قيل .

وفيه نظر لأنه لا يقتضي عدم جواز التأنيث إذا جُرّ الفاعل المؤنث بغير الباء ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وسيأتي جواز الوجهين في المجرور بـ((من)) ، وأنّ التأنيث هو الأصل ، والتذكير إنما هو لإرادة الجنس .

والحق أنّ عدم التأنيث خاص بـ((كفى)) في نحو : ((كفى بهند)) ؛ لأنّ العرب التزمت ذلك كما مرّ في صدر الكتاب .

هذا والوجوب بحالة إذا عطف عليه مذكر نحو : ((قامت هند و زيد)) كوجوب التذكير في عكسه ؛ لأنّ الحكم للسابق ، كما نصّ عليه السفاقسي .

ولو مثنى كـ قامت الهندان ، أو مجموعاً بالألف والتاء كـ قامت الهندات
أو إلى ضمير متصل عائد

قوله [ولو مثنى] وأما :

تمَنّـى ابنتـايَ[1]

فضرورة ، كما قل ابن مالك ، وذلك بناءً على أنه ماضٍ ، ولا ضرورة اليه كما قل في المغني ؛ لجواز جعله مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التاءين :

قوله [أوالى ضمير متصل] يحتمل أنّ المراد : ما لم يتصل من العامل ، وأنْ يراد به المنفصل اصطلاحاً .

ويظهر أثر الاحتمالين في نحو : ((غلام هند تقوم هي معه)) ، وقضية الاحتمل الثاني خروج المنفصل ســواء انفصل بـ((إلا)) نحو : ((هند ما قام إلا هي)) ، أو لا نحو : ((غلام هند حضرت هي معه)) .

وصرح في التصريح[2] بوجوب التذكير في المنفصل بغير ((إلا)) ، وفي كلام الدماميني ما يفيد جواز الوجهين .

---

(١) جزء بيت من الطويل للبيد في ديوانه ٧٩ ، والتسهيل ٤٥/٢ ، وبلا نسبة في الشذور ١٦٥ ، والمغني ٥٦٩/٢ ، ٦٧٠ ، وتمامه :

تمَنّـى ابنتـايَ أنْ يعـيشَ أبوهُمـا   وهلْ أنـا إلا مـن ربيعـةَ أو مضـرْ

الشاهد قوله ((تمنى)) فقد جعله ماضياً محذوف التاء أي أصله ((تمنت)) وهذا ظاهر من كلامه في شرح التسهيل ، ولم يقل ابن مالك ((ضرورة)) ربما ذكره في مقام آخر لم أطلع عليه ، نعم مؤدى كلامه الضرورة ، قل ابن هشام في الشذور : ((فضرورة إن قدر الفعل ماضياً ، وأما إن قدر مضارعا ـ وأصله ((تتمنى)) فحذفت إحدى التاءين ، كما قل تعالى ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ ـ فلا ضرورة)) .

(٢) شرح التصريح ٢٧٩/١ . ولم يصرح بل هو المفهوم من كلامه .

إلى مؤنث مطلقاً كـ((الشمس طلعت)) ، وشذ قول بعضهم : ((قال فلانة)) ، وأما قوله :

ولا أرضَ أبقـلَ إبقالَهـا

فضرورة .

قوله [مطلقا] أي : سواء كان حقيقي التأنيث كـ((هند طلعت)) ، أو مجازيه كما مثل . ومن المجازي : اسم الجنس ، واسم الجمع ، والجمع المكسر .

وبحث الشهاب القاسمي أخذاً من الرضي[1] : أنه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير ، وكذا اسم الجمع ، والرضي إنما ذكر في الخبر . قال الشهاب القاسمي : ((فإذا جاز فيه جاز في الوصف قطعاً ؛ إذ لا فرق بين الخبر والوصف)) .

قوله [وشذ قول بعضهم] هذا متفرع على وجوب التأنيث في الإسناد الى الظاهر المتصل .

قوله [وأما قوله ...] هذا متفرع على وجوب التأنيث في الإسناد إلى الضمير المتصل ، وهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائي ، صدره :

فلا مزنةٌ ودقَتْ ودْقَها [2]

وانظر الكلام عليه في التصريح .

---

(١) شرح الكافية ١٧١/٢ .

(٢) البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الخزانة ٤٥/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، وشرح التصريح ٢٧٨/١ وبلا نسبة في الهمع ٢٩٢/٣ ، قال في التصريح : ((في القياس ((أبقلت)) ؛ لأنّ الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة ، وأجاب ابن كيسان : بأنه مجازي التأنيث ولا فرق بين الظاهر والمضمر ، وكان يمكن أنْ يقول : ((أبقلتْ ابقالها)) بالنقل ، وأجيب : بأنه فرع ثبوت أنّ هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل ، فإنّ من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق)) .

[ويجوز الوجهان] أي : إلحاق العامل للعلامة وعدمه في أربع مسائل والإلحاق أرجح في جميعها :

واعلم أنّ البهاء السبكي ذكر في عروس الأفراح أنّ من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه ، قال [1] :

((فالأول لتفخيمه نحو : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [2] ، ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ، ومنه : ((ولا أرض أبقل إبقالها)) ؛ لأنه أراد تفخيم ((الأرض)) فعبر عنها بما يعبر به عن المكان .

وبذلك ينجلي لك أنه لا ضرورة في البيت ؛ لأنه إنما يكون شاذاً إذا أريد بالضمير المؤنث ، ويعود عليه ضمير الغائب مذكراً على الصحيح ، خلافاً لابن كيسان في المؤنث ، أما إذا تجوّز بالمؤنث المجازي عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكراً فليتأمل)) .

قوله [أي إلحاق العامل للعلامة] الظاهر إلحاق العلامة للعامل ، ولعله أراد ذلك فقلب .

قوله [والإلحاق أرجح في جميعها] في الدماميني : إنّ الحذف أحسن من جمع التكسير كـ((الرجال)) ، واسم الجمع كـ((نسوة)) ، وجمع المذكر بالألف والتاء العاقل وغيره كـ((طلحات ودريهمات)) ؛ لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كلٍّ منها جماعة .

---

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٤٩٣/١ .

(٢) البقرة ـ ٢٧٥ .

إحداها : [في] العامل إذا أسند إلى [مجازيّ التأنيث الظاهر] المتصل [نحو] : ((طلعت الشمس أو طلع الشمس)) ، والمنفصل نحو : [﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ ﴾][1] ونحو : [﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ ﴾ [2]] .

وكلامه في الشرح[3] يقتضي أنّ التأنيث في هذه أرجح ، وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه .

[و] الثانية : [في] العامل إذا أسند إلى [حقيقي التأنيث المنفصل] من العامل بغير ((إلا)) ،

قوله [إذا أسند إلى حقيقي التأنيث المنفصل ...] دخل فيه : المنفصل بـ((من)) ، وقال المصنف في حواشي الألفية :

((لو قيل : ((ما جاءني من امرأةٍ)) هل يجوز الفصل بـ((من)) ؟ قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ الآية [4] : ((من قرأه بالياء فعلى أنّ ((النجوى)) تأنيثها غير حقيقي ، و((من)) فاصلة أو على معنى : شيء من نجوى)) انتهى .

وأقول : محل النظر إنما هو إذا كان المنفصل بـ((من)) حقيقي التأنيث كما مثل المصنف ، و((النجوى)) ليست كذلك ، فكلام الزمخشري ليس في محل النظر .

ثم إنه لا حاجة في الآية في التذكير للفصل بـ((من))

---

(1) يونس ـ ٥٧ .

(2) الأنعام ـ ١٥٧ .

(3) شرح القطر ـ ١٧٨ .

(4) الكشاف ٣٩٠/٤ تفسير سورة المجادلة ـ ٧ .

[نحو] : ((قامت اليوم هند))[و((حضرت القاضي امرأة))] ، ونحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (١) ، وقوله :

إنَّ امرءً غرَّهُ منكنَّ واحـدةٌ

ولا للتأويل ؛ لأنّ مجازي التأنيث يجوز فيه الأمران ، وسيأتي جواز التذكير في مثل المصنف لا للفصل بل لإرادة الجنس .

ودخل المنفصل بالباء في مثل ((كفى بهند)) ، وتقدم أنه لا يجوز فيه الوجهان ، بل يجب التذكير وبقي ما إذا كان المؤنث الحقيقي المفصول منقولاً من اسم مذكر كما لو سمي أنثى بـ((زيد)) .

قال الجامي[٢] : يتعيّن الإثبات دفعاً للإلباس . وقيّده العصام بـ((ما إذا لم تقم قرينة على التأنيث)) ، نحو : ((جاءت اليومَ زيدٌ الكريمةُ)) ، فلا يجب التأنيث .

قال شيخنا : ((وقد يقال : القرينة في هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الإلباس من أول الأمر)) .

قوله [إنَّ امرءً ...] صدر بيت عجزه :

بعدي وبعدكَ في الدنيا لمغـرور[٣]

والشاهد فيه ظاهر كمعناه ، بتقدير : غرَّه منكن امرأة واحدة ، وقدره المبرد : خصلة واحدة ، فلا شاهد فيه ؛ لأنّ التأنيث مجازي .

---

(١) الممتحنة ـ ١٢ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ١٦٩/٢ ((المذكر والمؤنث)) .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٦/٢ ، وشرح الشذور ١٦٦ والهمع ٢٩٣/٣ .
والشاهد فيه : ((غره منكن واحدة)) فالفاعل هنا مؤنث حقيقي أي : امرأة واحدة ، ولم تلحق الفعل علامة التأنيث لوجود الفاصل ((منكن)) .

وخرجَ بقوله ((حقيقي)) : غيره نحو : ((طلع اليومَ الشمسُ)) ، فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره ، قاله الدماميني في شرح التسهيل نقلاً عن النحاة ، ثم قال :

((والذي يظهر لي خلاف ذلك ، فإنّ الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرةً فاشية ، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ، ووقع فيه مما ترك فيه الإتيان بالعلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليلٌ على أرجحيته ، فينبغي المصير إلى القول بأنّ الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن)) انتهى .

وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح .

هذا وقال ابن سيده [1] : أراد لمغرور جداً ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ؛ لأنه قد علم أنّ كل من غُرَّ فهو مغرور، وأيّ فائدة في قوله ((لمغرور)) ، وإنما هو على ما ذكرنا وفسرنا .

قوله [والذي يظهر لي ...] إنْ كان ما ذكره أولاً في المحترز منقول الأئمة أمكن الجواب بأنّ كثرة الإثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحال إياها .

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢١٧/٥ مادة ((غرر)) .

والثالثة : هي المشار إليها بقوله [أو المتصل] بعامله في [باب نعم وبئس] وذلك نحو : [نعمتْ] أو نعم [المرأة هند] ، فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على إرداة الجنس ؛ إذ ليس المراد امرأة واحدة ، بل المراد الجنس ، فمدحوه أو ذموه عموماً ، ثم خصّوا مَن أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين .

قوله [في باب نعم وبئس] إنما ذكر ((باب)) لأنّ الحكم لا يقتصر على نعم وبئس .

قوله [بل المراد الجنس] أي : والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي .

وهذا يقتضي أنّ كل فرد حقيقي التأنيث إذا قصد به الجنس فيه الوجهان ، وهو كذلك ، فيقال : ((صارت المرأة خيراً من الرجل)) ، و((صار)) وما أشبهه مما فيه جنسية .

وليس من ذلك : ((ما قام من امرأة)) وإنْ كان في معنى : ما قام أحد من هذا الجنس ؛ لأنّ ((امرأة)) هنا ليس المراد بها الجنس ، بل المراد واحدة ، والعموم إنما جاء من النافي ، قاله الشاطبي .

وقال قبل ذلك : ((إذا قلت : ((ما قامت امرأة)) فلابدّ من التاء ، بخلاف : ((ما قامت من امرأة)) فأنت بالخيار ؛ لأنّ دخول ((من)) أفاد معنى الجنس)) .

وقال المصنف : ((لا يقال : ((كفت بهندٍ)) بل يتعين ((كفى)) ، فانظر الفرق بين الباء و((من)) الزائدتين)) .

وفي الرضي : التسوية بينهما في جواز الأمرين .

[و] الرابعة [في] العامل إذا أسند الى [الجمع] سواء كان جمع تكسير لمذكر [نحو : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾] ،

وأقول : مرّ أنّ وجوب التذكير خاص بـ((كفى)) في ((كفى بهند)) ، ومرّ وجهه ، وبه يعلم الفرق بين الباء و((من)) ، وأنّ التسوية بينهما مطلقاً لا تصح ، ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور : إنّ الأكثر في المؤنث المقرون بـ((من)) الزائدة أنْ لا تلحقه علامة التأنيث ؛ لأنها لا تدخل إلا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية .

والظاهر ـ خلافاً للناصر اللقاني ـ : أنّ المراد بـ((أل)) هنا لام الحقيقة ، ولا ينافيه ـ ما مرّ في بحث خبر المبتدأ ـ أنّ الرابط قد يكون العموم كـ((زيدٌ نعم الرجل)) ؛ لجواز أنْ يراد بالعموم : صدقه على المبتدأ لا شموله للمبتدأ ولغيره .

بقي أنّ الحكم لا يختص بالإسناد إلى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح كالألفية بـ((نعم المرأة)) ونحوه ، بل يجوز الوجهان عند الإسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو : ((نعم امرأة هند)) ، كما صرّح به السيوطي ، وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق استغناءً بتأنيث المضمر .

قوله [إذا أسند لجمع] المراد به ـ كما يعلم مما يأتي ـ ما يدل على جماعة لا لجمع الصيغ ، وإلا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع .

فائدة حسنة : قال ابن جني : إذا أنثت الجمع العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثاً ، وإنْ ذكّرته أعدته إليه مذكراً ، تقول : قامت الرجال الى إخوتها وقاموا إلى إخوتهم .

قوله [نحو : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ (1)] الصحيح إنه اسم جمع .

---

(1) الحجرات ـ ١٤ .

أو لمؤنث كـ((قامت الهنود)) ، أو اسم جمع كـ((قامت النساء)) ،

قوله [أو لمؤنث ...] لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفـــردات نحو : ((قال الهنود)) ؛ لأنّ المجازي الطارئ أزال الحكم الحقيقي ، كما أزال التذكير الحقيقي في ((رجال)) .

قوله [أم اسم جمع] قيّده في التصريح بـ((المعرب)) [1] ، وقال : ((إنّ المبني نحو : ((الذين)) لا يقال فيه : ((قالت الذين)) وإنْ قيل إنه جمع ((الذي)) ...)) انتهى .

وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كـ((الذين)) وما يختص بالمؤنث كـ((اللاتي واللائي)) ، لكن في الشاطبي أنه يجوز في اسم الجمع والمبني الوجهان ، ومثل بـ((ذهبت اللذون وذهب اللذون)) .

وفي الأوضح في الجواب عن التذكير في : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [2] :

((إنّ التذكير في ((جاءك)) للفصل أو لأنّ الأصل : ((النساء المؤمنات)) أو لأنّ أل مقدرة بـ((اللاتي)) وهي اسم جمع)) .

قال في التصريح[3] : ((وتقدم أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث ، وظاهر أنّ ((اللاتي)) اسم جمع مبني)) .

---

(١) شرح التصريح ٢٨٠/١ ((الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٣٦١/١ والاية في الممتحنة ١٢ .

(٣) شرح التصريح ٢٨١/١ .

أو اسم جنس كـ((أورقت الشجر)) ، فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجماعة ، والتذكير على التأويل بالجمع .

قوله [اسم جنس] أي : جمعي ، بدليل قوله : ((على التأويل بالجماعة)) ، وقيّده في الهمع بـ((المؤنث)) [1] ، وأطلق في اسم الجمع ، وظاهر كلام الشارح الإطلاق فيهما كالجمع ، وفي الرضي كلام يتعيّن مراجعته [2] .

قوله [على التأويل بالجماعة] أنت خبير بأنّ التأويل : بـ((الجماعة)) في التأنيث عند الإسناد الى ظاهر المذكورات . وبـ((الجمع)) في التذكير عند الإسناد إليه يجري عند الإسناد الى ضمائرها من غير فرق .

فلا وجه للقول : بأنه يلزم على طردِ تعليلِ التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوبُ إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند إليه مع عدم وجوب ذلك .

ولا حاجة للجواب : بأنّ الجماعة مفردٌ مؤنثٌ في اللفظ جمعٌ في المعنى ، فيجوز في ضميرها : مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث ، فيؤنث الفعل له . ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكّر .

كما جاز الوجهان في ((الذي)) إذا أغنى عن ((الذين)) ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [4] ، ولو كان ((الذي)) مخفف

---

(١) قال في الهمع ٢٩٤/٣ ((التأنيث)) : أو اسم جنس لمؤنث ، نحو : كثرت النحل وكثر النحل .

(٢) شرح الكافية ١٧١/٢ ((المذكر والمؤنث)) .

(٣) الزمر ـ ٣٣ .

(٤) البقرة ـ ١٧ .

....

....

((الذين)) ـ بحذف النون ـ لم يَجُز إفراد الضمير العائد عليه .

نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ ((جماعة)) إذا أسند الى ضميره ، نحو ((الجماعة قامت أو قاموا)) .

وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير[1] لحكم ضمير الجمع ، فلا بأس بذكر ذلك مع زيادة الأمثلة فإنه يستفاد منه ما أشرنا إليه ، وإنه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع ، فنقول :

يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأويله بجماعة نحو﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾[2] وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد منهم نحو :

وبالبدو منّا أسدة يحفظوننَا[3]

إذ ((الأسد)) واحد منهم نحو : ((هو أحسنُ الفتيان وأجمله)) ، ومنـــــه : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾[4] .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٢٤ .

(٢) المرسلات ـ ١١ .

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٢٥ ، وتمامه :

وبالبـدو منّـا أسـدة يحفظوننـا سراعٌ الى الداعي عظامٌ كراكـره

والشاهد فيه ((أسدة يحفظوننا)) بالدال كذا في المخطوط ، وفي التسهيل والبحر ((أسرة)) بالراء ، قال ابن مالك : ((فأفرد ضمير الـ((أسرة)) لأنهم نسب إليهم الحفظ فصح تأولهم بـ((حصن أو ملجأ)) فجاء الضمير على وفق ذلك ، فكأنه قال أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره)) .

(٤) المؤمنون ـ ٢١ .

ولا يستثنى من الجمع [إلا جمعيْ التصحيح] المذكر والمؤنث [فكمفرديهما] ـ أي : في التذكير والتأنيث ـ

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً ودونه قليلاً ، ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو : ﴿ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴾ (1) ، أو الغائبات نحو ﴿ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ (2) ، و((فعلت)) ونحوه ، أولى من ((فعلن)) ونحوه بأكثر جمعه وأقله ، والعاقلات مطلقاً بالعكس)) (3) .

قوله [إلا جمعي التصحيح] هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين ، أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ؟

ظاهر كلام الشارح حيث قال ((وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو : البنون ...)) : أنّ المراد بهما ما يشمل الملحق بهما ؛ حيث لم يتغير واحده لا مطلقاً ، وهو مشكل .

فقد صرح الدماميني بأنّ ((الوابلين)) حكمه جواز لحوق العلامة ، وحكم واحده امتناع لحوقها ، وأمر فيه بالتأمل .

وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه ، وقال أيضاً ما حاصله : إنّ الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد ، وليس فيه شروطه كـ((أرضين وعزين وسنين)) جاز فيه الوجهان ، فنقول : ((مضت سنون ومضى سنون ، وذهب اللذون وذهبت اللذون)) .

---

(1) التكوير ـ 2 .

(2) الأحزاب ـ 72 .

(3) هنا ينتهي ما لخصه المحشي من شرح التسهيل 1/124 ـ 126 ((المضمر)) .

فيجب التذكير على الأصح في [نحو : ((قام الزيدون))] مما هو جمع لمذكر سالم ، كما يجب في نحو : ((قام زيد)) ؛ لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التذكير .

وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو : ((جاء البنون)) ؛ لتغيّر نظم واحده ، وبه صرّح بعضهم ، بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك .

[و] يجب التأنيث في نحو : [قامت الهندات] ؛ مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو : ((قامت هند)) ،

وكذلك ما كان من هذا النحو بالألف والتاء نحو : ((لِدات)) حكم التاء معه التخيير .

ومن ذلك عند الناظم ـ يعني ابن مالك [1] ـ : ((بنون وبنات)) فإنهما لم يسلم فيهما بناء الواحد .

قوله [في نحو : ((جاء البنون))] أي : من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو غلب .

قال بعضهم : ((وقضيتها أيضاً أنّ نحو : ((المصطفين والقاضين)) يجوز فيه التأنيث ؛ لعدم سلامة نظم الواحد)) ، وهو بعيد .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٣ ـ ٤٨ ((الفاعل)) .

وهذا مذهب جمهور البصريين ، وصححه المرادي [1] وغيره .
واستثنوا منه : ما يكون واحده مذكراً كالطلحات ،

قوله [وهذا مذهب جمهور البصريين] وقال الكوفيون : يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، ودليلهم ورده في التوضيح[2] .

قوله [واستثنوا] أي : جمهور البصريين ، والضمير في قوله : ((منه)) يرجع إلى جمع المؤنث السالم ، وهذه العبارة مشكلة .

وأشكل منها قول السيوطي[3] : ((أو جمعاً بالألف والتاء لمذكر ـ يعني : يستوي فيه الإلحاق وعدمه ـ من غير ترجيح نحو :((جاءت الطلحات)) ، بخلاف المؤنث فإنّ التاء واجبة فيه ؛ لسلامة نظم واحده نحو : ((جاءت الهندات)) إلا على لغة : ((قال فلانةُ)) انتهى .

فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز الوجهين ، واعتبر التأنيث فقط في وجوب الإلحاق ، إلا أنه علل بسلامة نظم واحده ، ولا يخفاك ما فيه .

---

(١) توضيح المقاصد ٢٤٥/١ .

(٢) قال في الأوضح ٣٥٩/١ : ((... إلا أنّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو ((قام الزيدون)) والتأنيث في نحو : ((قامت الهندات)) خلافاً للكوفيين فيهما وللفارسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو : ﴿ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ ... وأجيب : بأنّ ((البنين والبنات)) لم يسلم فيهما لفظ الواحد ، وبأنّ التذكير في ((جاءك)) للفصل ، أو لأنّ الأصل : النساء المؤمنات ، أو لأنّ ((أل)) مقدرة بـ((اللاتي)) وهي اسم جمع)) .
فانظر إلى كثرة الاحتمالات والتأويلات التي لا مسوغ لها ، ولا مانع من كلام الكوفيين فيثبت .

(٣) الهمع ٢٩٤/٣ ((التأنيث)) .

....

....

ﻫﻫ والذي تحرر عندي في هذه المسألة باختصار :

((أنّ الكوفيين يجيزون الوجهين في الجمعين من غير استثناء شيء أصلاً ، وأنّ جمهور البصريين يوجبون التذكير في جمع المذكر السالم إذا وجدت فيه شروط الجمع ، بخلاف الملحق به ، ويوجبون التأنيث في جمع المؤنث السالم إذا كان واحده مؤنثاً حقيقياً سالماً عن التغيير أيضاً ، وما عداه من مذكر حقيقة أو حكماً أو مؤنث حقيقي متغيراً أو غير حقيقي مطلقاً يجوز فيه الوجهان : التذكير وعدمه)) قاله شيخنا .

وقضية جواز الوجهين في المغير جوازهما في ((حبليات)) ، وهو غير بعيد ؛ لأنّ ابن الحاجب وأتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل .

وفي الشاطبي أنّ جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو حكماً نحو : ((الطلحات والحمامات)) فجواز الوجهين فيه ظاهر ، ووجّهَهُ .

ثم قال : والثاني : يكون للمؤنث المجازي التأنيث نحو : ((تمـــرات وخطوات)) فجواز الوجهين ووجّهَهُ أيضاً .

ثم قال : والثالث : يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث ، نحو : ((الهندات والزينبات)) وظاهر إطلاق النظم .... الخ)) .

أو مغيراً كـ((بنات)) ، فحكمه حكم جمع التكسير ، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضاً في الصورة الثانية .

ولَمّا كان هنا مظنة سؤال هو أنْ يقال : قد مر أنّ الفاعل الحقيقي المنفصلَ يجوز فيه الوجهان ، فلمَ منعتم التأنيث في نحو : ((ما قام إلا هند)) مع أنه حقيقي التأنيث ؟ أشار إلى دفعه بقوله :

قوله [فحكمه] أي : كلُّ واحدٍ من ((طلحات وبنات)) .

قوله [ونقل الشاطبي ...] كذا نقل في التصريح [1] عنه الاتفاق في المتغير ، وليس في كلامه تصريح بالاتفاق ، إلا أنْ يكون في نسخته تحريف أو اختلاف .

فائدة :

قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر الألسن ، قال [2] : وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق

قال شيخنا : ((وأحسن منه أنه ذكّر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب)) .

قوله [ولَمّا كان هنا مظنة سؤال] لا داعي لدعوى أنّ فيه استعمال ((هنا)) غير ظرف لكونه اسم ((كان)) مرفوع المحل ، والخبر ((مظنة سؤال))؛ لأنه يجوز أنْ يكون ((هنا)) ظرفاً خبراً مقدماً ، و((مظنة سؤال)) اسماً لـ((كان)) مؤخراً ، ولا وجه لاستبعاد ذلك ؛ فإنّ تقديم الخبر خصوصاً الظرفي مما اشتهر .

---

(١) شرح التصريح ٢٨٠/١ ـ ٢٨١ .

(٢) البحر المحيط ١٦٧/٤ تفسير سورة الأنعام ٧٨ ، وما نقله المحشي معنى كلامه .

[وإنما امتنع في النثر] أن يقل : [ما قامت إلا هند] بتأنيث الفعل ؛ [لأنّ الفاعل] في الحقيقة ليس هو ما بعد ((إلا)) ، وإنما هـو [مذكر محذوف] ، والفعل مسند إليه ، وما بعد ((إلا)) مبدل منه ، والتقدير : ما قام أحَدٌ إلا هند .

وقضية هذه العلة امتناع نحو : ((ما طلعت إلا الشمس)) ، وأفهم كلامه جواز التأنيث في النظم ، وهو مذهب الأخفش ،

قوله [لأنّ الفاعل] قضية هذا التعليل أنّ الفصل بغير((إلا)) من أدوات الاستثناء كالفصل بـ إلا ، ولا ينافيه أنّ ((غير)) مثلاً مذكر؛ لأنه يكتسب التأنيث من المضاف إليه .

قوله [وما بعد ((إلا)) مبدل منه] هذا البدل يخالف سائر الأبدال من وجهين :

الأول : عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه ، مع وجوبه في بدل البعض ؛ لأنّ الاستثناء المتصل يفيد أنّ المستثنى جزء من المستثنى منه ، فيكون الاتصال قائماً مقام الضمير .

والثاني : مخالفته للمبدل منه في الإيجاب والسلب ، مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء .

قوله [وقضية هذه العلة امتناع ...] ظاهره أنّ امتناع التأنيث في نحو ما ذكره مما المسند إليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو : ((ما قامت إلا هند)) حتى احتاج إلى أخذه من تعليل ذلك ، ولا يخفى ما فيه ؛ لأنه إذا امتنع التأنيث فيما أسند الى الحقيقي التأنيث امتنع في المسند إلى مجازيه بالأولى .

كقول الشاعر :

مَـا بَرِئـتْ مِـن رِيبـةٍ وذَمٍّ ... في حربنـا إلا بنـاتُ العـمِّ

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازه في النثر [1] ، وصححه المرادي بقلة ، وصرح المصنف في الشذور بمرجوحيته [2] ،

قوله [ما برئت ... [3]] الشاهد فيه ظاهر، وكون الفاعل ((بنات)) وهو جمع تكسير فليس نحو : ((قامت الهندات)) مما يقوّي حجة الأخفش لا مما يرد عليها كما ظن ؛ لأنه إذا جاز في المكسر التأنيث جاز في السالم بالأولى كما عرفت آنفاً ، على أنه ينبغي أنْ يقول : وليس نحو : ((ما قامت إلا الهندات)) ليكون مما الكلام فيه .

قوله [وصححه المرادي ... [4]] وجهه أنْ يقدّر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمستثنى وغيره ، كـ((بنات)) في البيت و((صيحة)) في الآية ، وفي شـرح الشذور [5] : ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ)) .

---

(١) قال ابن مالك في الألفية ((باب الفاعل)) : ((والحذفُ مَعْ فصلٍ بـ((إلا)) فضُلا)) معناه : الأفضل حذف التاء مع الفصل بـ((إلا)) ولازمه جواز اتصال الفعل بالتاء في هذه الحالة ، ولم يُفصّل ابن مالك بين الجواز في الشعر أو النثر ، بل ظاهر كلامه إطلاق الجواز فيهما معاً ، أما في شرح التسهيل ٤٧/٢ فقال : ((وبعض المتأخرين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ((إلا)) إلا في الشعر ، كقول الشاعر : ((ما برئت ....)) ، والصحيح جوازها في غير الشعر على ضعف ....)) .

(٢) شرح الشذور ـ ١٦٧ .

(٣) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٧/٢ وشرح الشذور ١٦٧ والهمع ٢٩٤/٣ والشاهد فيه : دخول تاء التأنيث على الفعل ((برئت)) مع فصل فاعله بـ((إلا)) وهو جائز عند جماعة منهم الأخفش وابن مالك ومنعه آخرون .

(٤) توضيح المقاصد ٢٤٣/١ .

(٥) شرح الشذور ـ ١٦٧ .

ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ بالرفع [1] ، وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد

[كحذفه] إذا وقع فاعل المصدر كما [في نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ﴾] فـ((إطعام)) مصدر وفاعله محذوف ، والتقدير : أو إطعامه يتيماً ، بالإضافة إلى الفاعل .

[و] كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو : [﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [2]] أي : بهم ، وهذا بناءً على أنّ ((أفعل)) خبر بصيغة الأمر ، وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل ـ كما سيأتي في بابه ـ ، لكن لمّا غُيِّرت الصيغة قبُح رفعه للظاهر ؛ لكونه على صورة الأمر ، فزيدت الباء في فاعله ؛ لإصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل ((كفى)) لا بمعنى ((وقى)) .

قوله [كحذفه إذا وقع فاعل المصدر] إنما جاز حذفه دون فاعل الفعل ؛ لأخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل ، فإنها تحتاج إلى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لا لأجل الحدث .

قوله [لا بمعنى ((وقى))] أمّا التي بمعنى ((وقى)) فلا تزاد الباء في فاعلها نحو : ((كفت هند ابنها)) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [3] .

---

(1) يس ٢٩ ، ٥٣ ، والقراءة في المحتسب ٥٥١/٢ ـ ٥٥٢ .

(2) مريم ـ ٣٨ .

(3) الأحزاب ـ ٢٥ .

[و] كحذفه في باب النيابة عن الفاعل [نحو : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾] أصله ـ والله أعلم ـ قضى اللهُ الأمرَ .

فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ، ويضاف إليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : ((اضربنَ يا زيدون واضربنَ يا هند)) كما قرر في محله .

[ويمتنع] حذفه [في غيرهنّ] ؛ لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة ، وذلك لا يجوز حذفه ،

قوله [ويضاف إليها ...] يضاف إليها أيضاً نحو : ((اضربوا القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند)) بحذف الواو والألف والياء ؛ لالتقاء الساكنين .

وحذفه إذا قام مقامه حالان نحو : ((فتلقفها رجل رجل)) لأنّ أصله : فتلقفها الناس رجلاً رجلاً ؛ لأنهم أجمعوا على أنّ الفاعل لا يتعدد ، فلما حذف الفاعل ، وأقيم الحالان مقامه جعلا كشيء واحد ، ولم يتعاطفا ، وصار رفعهما كرفعٍ واحد ، فـ((رجل رجل)) بمنزلة قولك : الناس مفصلين .

وبهذين والمسألة التي زادها الشارح يعترض إطلاق قوله : ((ويمتنع في غيرهن)) ويمكن الجواب فتدبر .

قوله [لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة] العلة مجموع الأمرين ، لا كلٌّ على انفراده ؛ ليرد على الأول : أنّ المسند عمدة ويحذف ، ويحتاج إلى الجواب : بأنّ المسند إليه يتوقف عليه الإخبار والمسند ؛ لأنه صفة له ، ☜☜

بل إنْ ظهر في اللفظ فذلك واضح ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور كـ ((هند قامت)) ، أو لما دلّ عليه الفعل كقوله ﷺ : ((ولا يشرب الخمر حين يشربها)) [1] أي : لا يشرب الشارب ، وحسَّن ذلك تقدم نظيره في قوله : ((ولا يزني الزاني)) ، أو لما دلّ عليه الحال ، أي : الصفة المشاهدة نحو : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [2] أي : بلغت الروح .

والصفة تتوقف على الموصوف ، والمسند إنما يتوقف عليه الإخبار فقط ، وإنّ جزء الكلمة يحذف ، وقال بعضهم : إنما يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ ، لأنّ الفعل عرض قام به ، فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه .

قوله [بل إنْ ظهر ...] أي : وجد حقيقة : وهو ظاهر ، أو حكماً بأنْ يكون معدوماً في حكم الموجود ، كما في صورة الحذف المتقدمة ، ولولا ذلك أشكل قوله : ((وإلا فهو ضمير مستتر)) ؛ إذ لا يلزم من عدم الوجـود حقيقة كونه ضميراً مستترا .

قوله [أي : ولا يشرب الشارب] لو قال : ((أي : ولا يشرب هو أي : الشارب)) كان أوفق بقوله : ((وإلا فهو ضمير)) .

قوله [أي : بلغت الروح] فيه ما عرفت .

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب المظالم باب النهبى بغير إذن صاحبه ـ حديث رقم ٢٤٧٥ .

(٢) القيامة ـ ٢٦ .

[والأصل] في الفاعل [أنْ يلي عامله] ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك سكّن له آخر الفعل إذا كان ضميراً كراهة توالي أربع متحركات ، وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة ، فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة .

بخلاف المفعول ، فالأصل فيه أنْ ينفصل عنه ، ويتأخر عن الفاعل ؛ لأنه فضلة .

[وقد] يُجاءُ بخلاف الأصل ، فيلي المفعول الفعل و[يتأخر] الفاعل [عنه] :

قوله [والأصل في الفاعل ...] أي : الأوْلى ، فمباحث الوجوب عديلة له ، ويدلّ عليه قوله : ((وقد يجب ذلك الأصل)) ، ولم يعبّر به مــــع أنه أوضح ؛ لأنّ في لفظ ((الأصل)) لمحاً إلى أنّ قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها ، وأنه ليس بمجرد أولوية بل يبنى عليه بعض الأحكام ، والولى : القرب ، وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير ، أي : أنْ يتصل به ويتأخر عنه أي : يقع بعده حقيقة أو حكماً كالمستتر ، فإنّ البعدية فيه حكمية كوجوده .

قوله [ولذلك سكن ...] لا يقال : هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقاً بل حين كونه ضميراً متصلاً ؛ لأنه ممنوع ، ولذا لم يسكن في نحو : ((ضربك)) .

قوله [بخلاف المفعول ...] لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أنْ يكون الأصل في كل منهما أنْ يلي عامله كما قاله ابن جني والأخفش .

والظاهر أنّ المراد بالمفعول المذكور : المفعول به وحده ، ويحتمل أنْ يراد الأعم ، لكن قد يمتنع خلاف الأصل في بعضها كالمفعول معه . وذلك لا يقدح في صحة الكلية .

إما [جوازاً] كما في [نحو : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ [(١)]] ، وقوله :

جَاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قدراً [كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ]

ولا يضرّ في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر ؛ لتقدمه في الرتبة .

[و] إما [وجوباً] وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أنْ يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، كما في [نحو : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [(٢)]] ؛ إذ لو أخّر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة ،

قوله [جاء الخلافة ... [(٣)]] فاعل ((جاء)) ضمير الممدوح ، و((أو)) بمعنى : الواو ، و((قدراً)) أي : مقدرة من غير سعي ، والكاف للتشبيه ، و((ما)) مصدرية ، والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف ، أي : إتياناً كإتيانِ موسى عليه السلام

قوله [إذ لو أخر لزم ...] يؤخذ من هذا التعليل أنه لو قدم المفعول على الفعل لم تمتنع المسألة .

قال الحفيد : ((اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ☜☜

---

(١) القمر ـ ٤١ .

(٢) البقرة ـ ١٢٤ .

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢١١ والمغنى ٦٢/١ وشرح التصريح ٢٨٣/١ .
والشاهد فيه ((أتى ربه موسى)) فقد قدم المفعول الملتبس بضمير الفاعل . وهذا تقديم جائز لوضوح المعنى ؛ إذ لا يُظنُّ بأنّ الربّ أتى لموسى ، مع أنّ الضمير عائد على متأخر في اللفظ ((موسى)) إلا أنه فاعل رتبته التقديم .

وأجازه ابن جني في النثر بقلة[1] ، وتبعه ابن مالك[2] قال : ((لأنَّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه)) .

وجب تأخير الفاعل ، ولك في المفعول التقدم على الفعل ، والتوسط بينه وبين الفاعل)) انتهى المراد منه .

واعترض على جده في الأوضح[3] حيث عدَّ هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل وجوب التوسط .

وقد يقال : المراد بوجوب توسطه : امتناع تأخره ، أو إذا تأخر عن الفعل .

وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثل المصنف ، ومثله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾[4] ، وهل ((إذ ولا)) يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط ، راجع هذا وحرره .

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ٢٩٣/١ ((بابٌ في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)) : ((من ذلك امتناعهم عن تقديم الفاعل في نحو ((ضربَ غلامُهُ زيداً)) فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ...)) ، ثم قال : ((وأجمعوا على أنْ ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه)) ، ثم قال : ((واجمعوا على أن ليس بجائز ((ضرب غلامه زيداً))... وأما أنا فأجيز)) .

(٢) قال في شرح الكافية الشافية ٦١٦/١ : ((ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير يعود إلى المفعول ، نحو : ((زانَ نورُهُ الشجرَ)) مع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لأبي الفتح - يعني : ابن جني - ؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول ، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل ...)) . وانظر شرح التسهيل ١٥٦/١ - ١٥٧ ((الضمائر)) .

(٣) الأوضح ٣٦٦/١ ((الفاعل)) .

(٤) غافر - ٥٢ .

الثانية : أنْ يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل ، [و] ذلك [نحو : ضربني زيدٌ] ؛ إذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتّي اتصاله ، وهو لا يجوز إلا فيما استثني .

الثالثة : أنْ يحصر الفاعل بـ((إنما)) ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾(١) ،

قوله [أنْ يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل] أي : والفاعل ظاهر ؛ إذ لو كان ضميراً متصلاً أيضاً وجب تقديمه كما سيأتي ، وخرج بقوله : ((متصلاً)) نحو : ((ما ضرب زيدٌ إلا إياك)) ، فإنّ الضمير يجب فصله وتأخيره .

قوله [أنْ يحصر الفاعل بـ((إنما))] إنْ قلت : المحصور هو الفعل الواقع على المفعول ، وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه .

قلت : إذا حصر الفعل الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حُصر الفاعل ـ أي : من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل المذكور ـ فالمراد بالفاعل في كلامه : مفهومه ، أي : مفهوم من وقع منه الفعل الواقع على المفعول .

لا يقال : فالمحكوم بحصره هو الأمر الكلي ، ولم يؤخر بل الذي أُخّر فرده ؛ لأنا نقول: تأخير فرده تأخير له ؛ لاتحاده به ، مع أنّ المراد بقوله ((أنْ يحصر الفاعل)) أنه لم يوجده غيره ، والذي لم يوجده غيره هو بعينه الذي أُخّر ، وتقدم عن الحفيد أنّ في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل .

---

(١) فاطر ـ ٢٨ .

أو بـ((إلا)) على الأصح ، نحو : ما ضرب عمرا إلا زيدٌ .

[وقد يجب] ذلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله ، و[تأخر المفعول] عنه ، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً :

إحداها : أنْ يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل ، [كـ((ضربت زيداً))] ؛ إذ لو قُدِّم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله .

ولا يخفى عليك أنّ تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميراً متصلاً أيضاً ،

قوله [على الأصح] مقابله ما ذهب إليه الكسائي ، وحجته وردُّها تطلب من التوضيح وشرحه [1] .

قوله [إذ لو قدم على الفاعل ...] بخلاف ما لو قدم على الفعل .

قوله [إذا كان] أي : المفعول .

قوله [أيضاً] أي : كالفاعل ، أي : ((ولا حصر في أحدهما)) ، كما في الأوضح [2]، وبه يعلم أنّ الشارح تصرف في عبارته .

---

(١) شرح التصريح ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣ . ((الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٣٧٧/١ ((الفاعل)) .

وإلا فتقديمه على عامله جائز ، كما صرح به في الأوضح[1] ، واعترض فيه على ابن مالك بأنّ كلامه في الألفية يوهم امتناع التقديم .

الثانية : أنْ يخاف التباس أحدهما بالآخر ؛ لعدم ظهور الإعراب ؛

قوله [وإلا] أي : وإنْ لم يكن ضميراً متصلاً ، بأنْ كان ظاهراً كما في مثل المصنف ، ويدخل تحت قوله ((وإلا)) : ما لو كان ضميراً منفصلاً أيضاً نحو : ((ما ضربت إلا إياك)) ، وليس مراداً كما لا يخفى ؛ إذ لا يجوز التقديم فيه .

قوله [واعترض فيه على ابن مالك] يمكن أنْ يجاب عنه : بأنّ في كلامه حذف الواو مع معطوفها ، والتقدير : إنْ أضمر الفاعل ، أو أراد الفاعل والمفعول ، أو المراد : الوجوب الإضافي ، أي : بالنسبة إلى التوسط بين الفعل والفاعل ، أو يحمل كلامه على ما إذا تأخر المفعول عن الفعل ، وبهذين يجاب عن المصنف هنا .

قوله [الثانية أنْ يخاف ...] إنما لم يجز في هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل ؛ لأنه لا يتقدم لئلا يلتبس بالمبتدأ ، كما قاله الحفيد .

قوله [لعدم ظهور الإعراب] إنما احتاج إليه ولم يكتف بقوله ((ولا قرينة)) ؛ لأنّ القرينة لا تشمله ؛ إذ هي أمر يدل لا بالوضع وإنْ نوقش في هذا .

---

(١) الأوضح ٣٧٧/١ ، وقد قال ابن مالك في الألفية :

وأخّـرِ المفعـولَ إنْ لـبسٌ حُـذِرْ   أو أُضْـمِرَ الفاعـلُ غـيرُ منحصـرْ

فظاهر كلامه أنه سوّى بين المسألتين ـ مسألةُ إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور مثل قولنا : ضربت زيداً ، ومسألةُ كون التقديم يسبب التباساً بين الفاعل والمفعول كقولنا : ((ضرب موسى عيسى)) ـ في منع تقديم المفعول على الفعل في كل منهما . وأجاب عنه المحشي بما لا مزيد عليه في حاشيته على التصريح ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦ فراجع .

وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر ، سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى ياء المتكلم .

[و] ذلك [نحو : ((ضرب موسى عيسى))] ، أو غلامي غلامي ، أو هذا ذاك ، أو من في الدار من على الباب ، فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ؛

خلافاً لابن الحاج [1] : ((محتجاً : بأنّ العرب تجيز تصغير ((عمرو وعمر)) على ((عمير)) ، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ((ضرب أحدهما الآخر)) ، وبأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح .

قوله [سواء كانا] أي : الفاعل والمفعول ، لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الأقسام ، وكان ينبغي أنْ يزيد : ((أم مختلفين)) ، وليس في عبارته ، أو ليقل : إنها لمنع الخلو .

هذا وبقي نحو : ((ضرب سيبويه سيبويه)) أو ((الذي قام أبوه أو هذا أو غلامي أو عيسى)) ، وما لو كان أحدهما إعرابه مقدراً والآخر إعرابه ظاهراً ، أو هناك لبس نحو : ((ضرب مسلمي صالحي)) .

قوله [محتجاً بأنّ العرب] ما احتج به من الأوجه الأربعة الأول مبنيٌّ على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا ـ وهو أنْ يسبق إلى الفهم خلاف المراد ـ وبين الإجمال ـ وهو أنْ يقف الذهن فلا يحكم بشيء ـ .

---

(١) انظر احتجاج ابن الحاج في الأوضح ٣٦١/١ ـ ٣٦٢ . ((الفاعل)) .

وبأنّ الزجاج نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو : ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [1] كون ((تلك)) اسمها و((دعواهم)) خبرها وبالعكس)) .

☜ وأما الوجه الخامس : فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه [2] ، وبتسليمه فليس في اللبس محذور ؛ إذ ما صدق اسم ((زال)) وخبرها واحد ، وليسا متخالفين ، بخلاف الفاعل والمفعول .

---

(١) الأنبياء ـ ١٥ .

(٢) ملخص الوجه الخامس : جواز كون ((تلك)) : اسم زال و ((دعواهم)) : خبرها ، وجواز العكس أيضاً بجعل ((تلك)) : خبراً لـ((زال)) و ((دعواهم)) اسماً لها ، فجواز الوجهين في الآية يفهم منه جواز الوجهين في الفاعل والمفعول .

وأجيب : بأنّ التباس اسم ((زال)) بخبرها ليس كالتباس الفاعل بالمفعول ، على أنه يرد الإشكال على دعوى الزجاج الاتفاق في جواز الوجهين في اسم ((زال)) وخبرها ، بأنّ ابن مالك قال في شرح التسهيل ٦٥/٢ : ((يجب وصل الفعل بمرفوعه إنْ خيف التباسه بالمنصوب)) وفي شرح هذه العبارة قال ابن مالك ـ نفس المصدر والصفحة ـ : ((عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل)) ، فدعوى الزجاج الاتفاق منخرمة بابن مالك فلم يجز الوجهين في ((زال)) في الآية الشريفة .

ويقال في رد الإشكال إن الزجاج ادعى الاتفاق في زمانه وقبله ، أما ابن مالك فمتأخر عنه بقرنين تقريباً ، فلا يصلح كلام ابن مالك سنداً لمنع دعوى الاتفاق .

نعم دفع المحشي ـ بأن مصداق اسم زال وخبرها واحدٌ معنىً ، والفاعل والمفعول متغايران ـ لإثبات المباينة وعدم المماثلة التي ادعاها الزجاج دفعٌ قوي .

[بخلاف] ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير ، بل يجوز التقديم كما في نحو : [أرضعت الصغرى الكبرى] ، وضربت موسى سعلى .

الثالثة : أنْ يحصر المفعول بـ((إنما)) نحو : إنما ضرب زيدٌ عمراً ،

قوله [قرينة لفظية] منها : الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو : ((أكرم موسى الظريفُ عيسى)) ، واتصال ضمير الثاني بالأول نحو : ((ضرب فتاه موسى)) .

قوله [نحو : أرضعت ...] مثالٌ لما القرينة فيه معنوية ، فإنّ العقل يدرك أنّ المرضع الكبرى .

قوله [وضربت ...] مثال للقرينة اللفظية ، وهي اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل ، ولا يرد : أنّ القرينة أمرٌ يدل لا بالوضع ، والتاء موضوعة لتأنيث المسند اليه ، فكيف تكون قرينة لفظية ؟ لأنّ التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند إليه ، لا لتأنيث هذا بخصوصه .

قوله [أنْ يحصر المفعول ...] فيه نظير ما مرّ ، وإنما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه ؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى .

قال المولى عبد الغفور [1] : ((وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا ، نحو : ((ما ضرب أحدٌ إلا زيداً)) ، وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أنْ يكون ((زيد)) مضروباً له)) .

---

(١) حاشية عبد الغفور على شرح الكافية للجامي ـ ٨٦ .

أو بـ((إلا)) ـ على الأصح ـ نحو : ((ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)) .

قال العصام : قلت : فيما إذا كان الفاعل عاماً لا يكاد يوجد مثل صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا أبقى الفاعل على عمومه ؛ لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في ((زيد)) ، والكواذب لا يبالى بها ، ولا تدخل تحت القصد ، والمقصود الصحيح من المثال المذكور : ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الإخبار العام بها ، وحينئذٍ يصح أنْ يكون((زيد)) مضروباً للغير .

وأمّا دعوى ظهوره في ما إذا كان الفاعل خاصاً فذهول عجيب ، كيف ؟ وهو لا يصح في مثل : ((ما خلقَ الله تعالى على أحسن الصور إلا يوسف)) أنْ يقال فيه : المقصود حصر خالقية الله تعالى في يوسف ، مع جواز أنْ يكون يوسف مخلوقاً لغير الله تعالى ، فتحت باباً للنقض تأتي فيه الأمثلة متسلسلة .

ودفع الاشتباه أنّ المراد بجواز كون المفعول معمولاً لفاعلٍ آخر الجوازُ بالنظر إلى الهيئة التركيبية ، فإنّ هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا المفعول ، ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل ، والمنع إنما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة ، فلا ينافي دعوى الجواز .

قوله [على الأصح] مقابله قول البصريين والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديمه مع ((إلا)) فانظر التوضيح وشرحه [1] .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٨٢ . ((الفاعل)) .

[وقد يتقدم] المفعول [على العامل] والفاعل ، إمّا [جوازاً نحو : ﴿ فَرِيقاً هَدَى]وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ ﴾[1] [و] إمّا [وجوباً] وذلك في مسألتين :

إحداهما : أنْ يكون له صدر الكلام [نحو ﴿ أَيّاً مَا تَدْعُوا ﴾ [2]] فـ أيّاً : اسم شرط جازم مفعول مقدم لـ((تدعوا)) ، و((ما)) صلة ، و((تدعو)) مجزوم بـ((أيّاً)) ، فكلٌ منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين .

الثانية : أنْ يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب ((أما)) ، وليس للعامل منصوبٌ غيره مقدم نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾[3]، ونحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[4] .

قوله [بعد فاء الجزاء ...] إنما وجب التقديم حينئذٍ حذراً من أنْ تلي الفاء ((أمّا)) .

قوله [في جواب أما] أي : الظاهرة أو المقدرة كما أشار إليه بالمثالين .

قوله [غيره] أي : المفعول ، وقوله ((مقدم)) نعت منصوب احترازاً عمّا إذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء ، فإنه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب .

ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر :

ظرفاً نحو : ((أمّا اليوم فاضرب زيداً)) .

---

(١) الأعراف ـ ٣٠ .

(٢) الإسراء ـ ١١٠ .

(٣) الضحى ـ ٩ .

(٤) المدثر ـ ٣ .

والحاصل :

أنّ للفاعل ثلاث حالات : تأخره جوازاً ، أو وجوباً ، وتوسطه وجوباً .

وللمفعول أربع حالات : تأخره جوازاً وجوباً ، وتوسطه وجوباً ، وتقدمه عليهما وجوباً ، وعلى الفاعل جوازاً .

ويوجد في بعض النسخ [وإنْ كان الفعل] العامل في الفاعل [**نعم وبئس** ، **فالفاعل**] إما ظاهر أو مضمر .

فالظاهر يجب أنْ يكون [**معرَّفاً بأل الجنسية**] على أحد القولين ، أو العهدية على القول الآخر ،

⚭ أو مفعولاً آخراً نحو : ((أما درهماً فأعطيت زيداً)) .

أو حالاً نحو : ((أما مجرداً فأنا ضاربك)) .

أو مفعولاً مطلقاً نحو : ((أما ضرْبُ الأمير فأنا ضاربك)) .

أو مفعولاً له نحو ((أما تأديباً فأنا ضاربك)) .

والضابط صادق على نحو : ((أما زيد فيضرب عمرا)) .

ولا يجب تقديم المفعول فيه ، فلو قل : ((ولم يحصل الفصل بين ((أما)) والفاء بشيء آخر)) كان أولى ، وإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأنها ليست في مركزها الأصلي بل مؤخرة من تقديم .

قوله [أو مضمر] أي : مستتر أو بارز .

قوله [إما معرفاً ...] خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو : ((الله والذي)) .

والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازاً أو للعهد الذهني أو الشخصي مذكورٌ في المطولات .

[نحو ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[1] و﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾[2]، [أو مضافاً لما هي] أي أل الجنسية [فيه نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾] ، و﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[3]

قوله [مذكور في المطولات] فلا ينبغي أنْ يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات .

قوله [﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [4]] إنْ قلت : ((المتقين)) جمع ((متق)) و((المتكبرين)) جمع ((متكبر)) ، واللام في اسم الفاعل موصولة .

قلت : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث ، أمّا ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة أل فيه للتعريف .

لا يقل : المصنف لم يقل مضاف للمعرف بأل ليتجه السؤال ، بل لما هي فيه وذلك صادق بكونها موصولة .

لأنا نقول : لو كانت موصولة لم تكن الإضافة لما هي فيه ، بل لنفس أل ، ولو قال مضافاً للمعرف بأل كما عبر أولاً بقوله : ((إما معرفاً بأل)) كان أولى ؛ ليخرج ما مر .

---

(١) ص ـ ٣٠ ، ٤٤ .

(٢) الكهف ـ ٢٩ .

(٣) الزمر ـ ٧٢ ، غافر ـ ٧٦ .

(٤) النحل ـ ٣٠ .

أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه كـ

فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ [1]

و((بئس ابن غلام الرجل)) ، واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافاً لما هي فيه هو الغالب ، كما قال المرادي[2]، فقد حكى الأخفش أنّ أناساً من العرب يرفعون بـ((نعم))

قوله [أو مضافا إلى مضاف ...] قد يدخل في كلام المصنف بأنْ يجعل المعنى أو مضافاً لما هي فيه ولو بواسطة .

قوله [فقد حكى الأخفش[3]...] وأجاز بعضهم أنْ يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

فَنِعْمَ أخو الهيْجَا ونِعْمَ شِهابُها [4]

قال الدماميني : ((فإنْ قلت : هذا وإنْ كان بعضهم أجازه قياساً

---

(١) جزء بيت من الطويل لأبي طالب في ديوانه ١٠ وفي الخزانة ٧٢/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٢/٢ و الهمع ١٩/٣ ، وتمامه :

فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرُ مُكذبٍ ... زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائلِ

الشاهد فيه : ((نعم ابن أخت القوم)) فإنّ فاعل ((نعم)) اسم ظاهر و((ابن)) مضاف إلى ((أخت)) . وهذا الأخير مضاف إلى ما فيه أل وهو ((القوم)) .

(٢) توضيح المقاصد ٥٦/٢ ((باب نعم وبئس)) .

(٣) هذا نص ما في الهمع ٢٤/٣ باب ((نعم وبئس)) .

(٤) الشطر من الطويل بلا نسبة ولا تتمة في شرح الأشموني ٢٨/٣ والهمع ٢٠/٣ .

والشاهد فيه ((نعم شهابها)) فقد أضاف فاعل ((نعم)) : ((شهاب)) إلى ضمير ما فيه أل أعني : الهاء العائدة على الهيجاء ، فكأنه قال : ((فنعم أخو الهيجاء ونعم شهاب الهيجاء)) ، ولا مانع منه .

النكرة مفردة ومضافة .

وأجاز الجرمي[1] : أنْ يكون علماً كقوله ﷺ : ((نعم عبد الله خالد بن الوليد))[2] .

فإنّ الذي صححه الجماعة المنع ، وجعلوا البيت شاذاً ، قلت : الذي أجاز في الإضافة :

الواهِبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها [3]

قياساً يلزمه أنْ يجيز هذا)) انتهى ، وقد يفرّق بأنّ نحو ((وعبدها)) تابع لما فيه أل ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره .

قوله [مفردة ومضافة] نحو: ((نعم رجل زيدٌ ، ونعم جليسُ قومٍ عمرو)) .

---

(١) الهمع ٣/٢٧ .

(٢) رواه الترمذي في المناقب باب ٤٩ حديث ٣٨٤٦ .

(٣) صدر بيت من الكامل للأعشى في ديوانه ٢٩ ، وفي الكتاب ٩٤/١ ، والنكت ٢٩٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم ١٥٠/١ ، وتمامه :

الواهِبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تُزجّي بينها أطفالَها

الشاهد فيه ((وعبدها)) فهو معطوف على لفظ ((المائة)) والمعطوف على المجرور مجرور ، و((عبد)) مضاف إلى ضمير ما فيه أل ((المائة)) ، وأجازه سيبويه قياساً ، وفيه ردّ على من منع إضافة فاعل((نعم)) إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، وقد يفرق بين الموضعين بأنّ المضاف في البيت الأول فاعل ((نعم)) وهو عمدة ، والمضاف هنا معطوف وهو تابع ، ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أنّ الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول .

وكون المرفوع بعدهما فاعلاً هو عند القائل بفعليتهما ، وأمّا من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط : ((ينبغي أنْ يكون تابعاً لـ((نعم)) أمّا بدلاً أو عطف بيان ، و((نعم)) اسم يراد به الممدوح)) .

قوله [أو مؤول] أي : على جعل ذلك المخصوص ، والفاعل مضمر حذف تفسيره .

قوله [فقال صاحب البسيط ...] قال الشهاب القاسمي : ((فيه أمران :

الأول : أنه يبقى الكلام في نحو : ((نعم رجلاً زيدٌ)) ، ويحتمل أنْ يقال : إنّ ((رجلاً)) تمييز عن النسبة التي تضمنتها ((نعم)) بمعنى الممدوح ، أي : الممدوح من جهة الرجولية ((زيد)) ، ويحتمل أنه حال .

والثاني : أنه قياس ما ذكره في ((نعم الرجل)) جَرُّ الـ((ولد)) فيما استدلوا به من قوله ((ما هي بنعم الولد)) أي : ما هي بالممدوح الولد ، فلعلهم يروونه بالجر ، فإنْ فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عمّا قبله ، أو تابع على المحل بجعل الباء زائدة في الخبر أو المبتدأ ، وكذا يقال في ((بئس العير)) .

ولينظر ما ذا يقال في قول الراجز :

صبّحَكَ اللهُ بخيرٍ باكرِ بنعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرِ[1]

فإنه إنْ جرّ((طير)) لزم إتباع ((نعم)) بنكرة ؛

---

(١) البيت تقدم تخريجه في علامات الفعل الماضي ٢١٦/١ .

وأمّا الفاعل المضمر فقد أشار اليه بقوله : ((أو ضميراً مفردا)) [مستتراً] وجوباً ، [مفسراً] ـ لكونه مبهماً ـ [بتمييزٍ] بعده قابل لـ أل

إذ التقدير حينئذٍ : بالممدوح طير ، لكنه لا مانع من إبدال النكرة من المعرفة ، ويحتمل أنّ جره بإضافة ((نعم)) اليه ، و((بنعم)) بدل من بخير)) انتهى .

والذي نقله عنه أبو البقاء في البيتين أنّ ما بعد ((نعم وبئس)) مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا إشكل .

قوله [مستتراً وجوباً] فلا يبرز في تثنية ولا جمع ، خلافاً للكوفيين ، ونحو : ((نعما رجلين ، ونعموا رجالاً)) شاذ ، وذلك من أحكام هذا الضمير .

ومنها : أنه لا يتبع بشيء من التوابع ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه ، وأمّا نحو ((نعم هم قوماً أنتم)) فشاذ ، وأما التمييز فيجوز وصفه نحو ((نعم رجلاً صالحاً زيد)) نقله أبو حيان عن البسيط [1] .

قوله [بتمييز] يشترط أنْ يكون نكرة عامّة ، فلو قلت ((نعم شمساً هذه الشمس)) لم يجز ؛ لأنّ الشمس مفردة الوجود ، ولو قلت: شمس هذا اليوم جاز ، قاله ابن عصفور ، وفيه نظر .

قوله [بعده] فلا يجوز تقديمه على ((نعم و بئس)) .

قوله [قابل لـ((أل))] ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بها ، فلابدّ من صلاحيته لها ، فلا يفسر بـ((مثل وغير)) وأفعل التفضيل ، وهذا يشكل على ((ما)) في نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[2] فإنها تمييز عند الأكثرين ، إلا أنْ يقال : حلت محلّ ما يقبل أل .

---

(١) كلام المحشي نص ما في الهمع ٢٢/٣ فراجع .

(٢) البقرة ـ ٢٧١ .

مذكور غالباً [مطابقٍ] ذلك التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم إفراداً وتذكيراً وفروعهما ، [نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾] ، و :

نِعْـمَ امـرءً هَـرِمٌ

ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً الزيدون .

قوله [مذكور غالباً] هو ما صححه ابن عصفور ، واختاره في التسهيل والكافية [1] فقال :

والعلمَ بالتمييزِ أغنـى عنـه في   ((بها ونعمت)) فلذا به اكتُفي

ونصّ سيبويه على أنّ هذا التمييز لا يجوز حذفه ، فـ((بها ونعمت)) شاذ .

قوله [﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[2]] يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتميز بالظرف ، وهو كذلك ، ولا يفصل بينهما بغيره ؛ لشدة احتياج الضمير للتمييز .

قوله [نعم امرءً هرم] قطعة من بيت تتمته :

.... لم تَعْرُ نائبةٌ   إلا وكانَ لُمْرتاعٍ بها وَزَرَا [3]

أي : لخائف بها ملجأ .

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/٢ ((نعم وبئس)) ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ((نعم وبئس)) .

(٢) الكهف ـ ٥٠ .

(٣) البيت من البسيط وقد توهم بعض المحققين نسبته الى زهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه ؛ لأنه في شرح التصريح ٩٥/٢ قال : ((البيت في مدح هرم بن سنان)) ، وهذا لا يعني أنه لزهير ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٥/١ والأوضح ٢٨٥/٢ . والشاهد أنّ فاعل ((نعم)) ضمير مستتر تقديره ((هو)) يعود الى ((هرم)) ولإبهامه فسر بالتمييز ((امرءً)) .

والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ ، والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر ، والرابط بينهما العموم المستفاد من أل ، فيما إذا كان الفاعل ظاهراً كما مرّ ، وكذا إذا كان مضمراً فتأمل .

ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا بينه وبين التمييز ، فلا يقال : ((نعم زيدٌ الرجل)) ، ولا ((نعم زيدٌ رجلاً)) .

ويجوز حذفه لدليل نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[1] أي : أيوب .

قوله [فتأمل] أمرٌ بالتأمل لما في العموم في الضمير من الخفاء .

قوله [ولا ((نعم زيدٌ رجلاً))] في الرضي [2] : ((ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص)) ، وأمّا قولهم ((نعم زيد رجلاً)) فنادر .

---

(١) ص ـ ٤٤ .

(٢) قال في شرح الكافية ٢٦٧/٢ ((نعم وبئس)) : ((وقد جاء ـ يعني الفصل بين الضمير المبهم والتمييز ـ شاذاً بغير الظرف ، نحو : ((نعم زيدٌ رجلاً)) ، وقال في ٢٦٩/٢ : ((ولم يجز في ((نعم)) تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا)) .

[النائب عن الفاعل]

[بابٌ] في ذكر [النائب عن الفاعل] ،

[باب النائب عن الفاعل] هكذا ترجمه ابن مالك(١) ، وترجم غيره بـ((مفعول ما لم يُسمَّ فاعله)) .

قال في شرح الشذور(٢) : ((والعبارة الأولى أوْلى لوجهين : أحدهما : أنّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره . والثاني : أنّ المنصوب في قولك : ((أُعطيَ زيدٌ ديناراً)) يصدق عليه أنه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله ، وليس مقصوداً لهم)) .

ونازعه الجوهري بـ((أنّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره ، بحيث متى أطلق فهم منه ذلك ، ولا يدخل فيه غيره)) انتهى .

وبذلك يجاب عمّا قيل : أنّ العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو ((ضرباً القومَ)) .

وقال الحفيد : ((إنما قال المتقدمون : مفعول ما لم يسم فاعله ؛ لأنهم يرون أنّ الفعل إذا بُني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به ، أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة ، وبهذا صرح أهل المعاني ، وعلى هذا فعبارتهم أولى ؛ لأنها لا تشمل غير المقصود ، وأما صدقها على المفعول فمدفوع بأنّ كلامهم في المرفوعات)) .

---

(١) في التسهيل ٥٧/٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٢٦٩/١ .

(٢) شرح الشذور ١٥٦ ـ ١٥٧ ((النائب عن الفاعل)) .

وهو ما حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه .

وفيما قاله أولاً وأيّده بكلام أهل المعاني نظر لا يخفى على من للمعاني يعاني .

وذكر في المغني لبيان الأولوية وجهين غير هذين ((أحدهما : أنها أخصر ، والثاني : أنها أفصح في المراد ، والمعرب ينبغي أنْ يختار الأوضح والأخصر)) .

قال الحفيد : ((الأخصرية موجودة في كلامهم ؛ لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا ، وأمّا الأوضحية فموجودة أيضا)) .

قوله [وهو ما ...] أي : لفظ ، فيشمل : الاسم الصريح نحو ((ضُرِبَ زيدٌ)) ، والمؤول بحرف مصدري نحو : ((يستحسن ما قمت)) أي : قيامك ، أو بغيره نحو : ((لا يبالي أقمت أم قعدت)) .

وقوله ((حذف)) أي : ترك ولم يقصد ، وقوله ((فاعله)) أي : فاعل فعل ذلك اللفظ ، والإضافة لأدنى ملابسة ، والمراد : فاعله الاصطلاحي فلا ينتقض التعريف بنحو : ((أنبتَ الربيعُ البقلَ)) حيث حذف فاعل ((أنبت)) وقام ((الربيع)) مقامه .

وقوله ((وأقيم)) الضمير المستتر فيه يرجع إلى ((ما)) ، وقوله ((هو)) تأكيد للمستتر فيه تنبيهاً على مكانه ، والضمير في ((مقامه)) يرجع إلى ((فاعله)) ، وخرج بذلك بقية المفاعيل التي شملها قوله ((ما حذف فاعله)) .

[يحذف الفاعل] للجهل به ، كـ((سُرِقَ المَتاعُ)) ، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النظم ، أو معنوي كالتعظيم .

قوله [للجهل به] قابله بالغرض اللفظي والمعنوي ، فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض ، وقد أصاب في ذلك ولم يخط الغرض ، وإدخال ابن مالك [1] له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وإنْ تبعه بعضهم .

ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف : ((فيه نظر لأنّ الجهل إنما يقتضي أنْ لا يصرّح باسم الفاعل لا أنْ يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أنْ تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل ((سأل سائل ، سأم سائم)) ، وهذا لا يعوزك في وقت ما .

ودفعه الدماميني في شرح التسهيل : بأنّ التقي السبكي ذكر أنّه يقال : ((جاء شيء)) ولا يقال : ((جاءَ جاءٍ)) وإنْ كان الجاني أخصّ من ((شيء)) ؛ لأنّ ((جاء)) مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ، فمتى عرف المجيء فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والشيء قد لا يعرف مجيئه . قال ولده البهاء في العروس : ((وما ذكره الوالد صحيح ، ولا يرد عليه ((أتى آتٍ)) ونحو :

هريرةَ ودّعْها وإنْ لامَ لائـمٌ [2]

فإنّ التنكير في ذلك لمعنى خاص ،

---

(١) قال في شرح التسهيل ٥٧/٢ ((النائب عن الفاعل)) : ((ومن النيابة عنه ـ عن الفاعل ـ لغرض معنوي قول الرجل : ((نُبِّئتُ بكذا)) إذا لم يعرف من نبأه ....)) .

(٢) صدر بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ٧٧ والكتاب ٢٩٧/٢ وشرح شواهده للأعلم ٧٤١/٢ وتمامه :

هريـرةَ ودّعْهـا وإنْ لامَ لائـمُ　　　غداةَ غدٍ أمْ أنتَ للبينِ واجـمُ

والشاهد فيه ((لام لائم)) فهل هو مثل ((جاء جاءٍ)) اختار البهاء السبكي أنه ليس مثله لأنّ لتنكير الفاعل معنى خاص من اللوم الخاص واللائم الخاص لا من كل لوم ولائم .

....

....

﴿ وكلامنا إنما هو في ((جاء جاءٍ)) من غير إرادة شيء)) انتهى .

أقول : إرادة المعنى الخاص بالتنكير ممكن في كلِّ موضع ، فصح قول المصنف : ((إنَّ الإسناد إلى اسم فاعل المصدر لا يعوقك في محل)) .

وقول السبكي : ((ومعرفة المسند إليه)) معناه إنَّ هذا المعنى المقرَّر عندهم لم يتحقق في نحو ((جاء جاءٍ)) فإنَّ معرفة المسند إليه في ذلك لم تكن سابقة لتحصَّل الفائدة ، بل هي مقارنة ، فلا فائدة فيه ، ولهذا قال : ((فمتى عرف ...)) أي : متى عرف المجيء ، وحينئذٍ فمتى سمع ((جاء)) علم أنَّ هناك ((جاءٍ)) ، أي : شخص متصفٌ بالمجيء ، وحينئذٍ فلا يبقى في الإسناد إلى ((جاء)) فائدة .

فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي ((فلا يبقى في الإسناد فائدة)) :

((لأنَّ فائدة الإسناد بيانُ ثبوت المسند للمسند إليه ، وذلك حاصل بمعرفة المسند إليه ؛ لأنَّ معناه ذات متصفة بذلك المسند .

لكن لقائل أنْ يقول : إنْ أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى المتكلم فلا يفيد ؛ لأنَّ مقصود المتكلم بالكلام إفادة السامع لا إفادة نفسه ؛ لأنه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم ، وإنْ أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى السامع فهو ممنوع ؛ لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً نفي سماع التركيب تستفيد بواسطة الإسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما .

نعم يتوجه أنه لا حاجة إلى هذا الإسناد لحصول المقصود منه بنحوِ حصل مجيء إلا أنَّ عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل)) انتهى . ﴾

....

....

وقوله في توجيه المنع : ((لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً)) مبنيٌّ على ما فهمه عن السبكي من أنّ المراد بقوله : ((فمتى عرف المجيء)) المفهوم من المسند إليه ، فكأنه أخذه من قوله : ((ومعرفة المسند إليه سابقة ...)) ، وليس بمتجه ، وإنما معنى كلامه ما قررنا .

ثم اعترض على الدماميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بـ :

((أنّ اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجبُ اندفاعه رأساً ؛ لجواز أنْ يكون مسند آخر ، وهو كذلك هنا ، بأنْ يقال : الجهل إنما يقتضي أنْ لا يصرح باسمه ، ولا يقتضي أنْ يحذف ؛ لجواز أنْ يعبّر عنه بأمر يشمله ويصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق .

اللهم إلا أنْ يكون المراد : الجهل به عيناً ونوعاً وجنساً ، فلو علم أنه إنسان أو حيوان أو آدمي لم يكن مجهولاً ، فلا يتوجه أنه يمكن التعبير به بهذه الألفاظ ؛ لأنه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولاً على هذا التقدير ، ويدعي أنّ التعبير عنه بنحو : شيء أو مخلوق ولا يفيد ؛ لشدة الإبهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه ، وفيه نظر ، فليتأمل وليراجع)) انتهى .

ويمكن أنْ يوجّه النظر بأنّ الظاهر من كلامهم أنّ المراد بالجهل به عدم معرفته ، ولعله أمرٌ بالتأمل ؛ لأنّ هذه الاستفادة التي زعم أنها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند إليه ؛ لأنه يدل على الفاعل والحدث ، بل لو قلنا أنه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلاً ، فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعلٍ ما .

[**فينوب عنه في أحكامه كلها**] من وجوب الرفع والتأخير عن العامل، واستحقاقه للاتصل به، وتأنيث العامل لتأنيثه، وامتناع حذفه، وغير ذلك من الأحكام للفاعل، وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح.

قوله [والتأخير عن العامل] أي: وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين.

قوله [وتأنيث العامل لتأنيثه] أي: جوازاً ووجوباً إنْ كان مؤنثاً، ولا يرد: نحو: ((مُرَّ بهند)) ؛ لأنَّ القائم مقام الفاعل لفظاً ـ أعني: الجار والمجرور ـ من حيث هو ليس بمؤنث، ولذا لم يستثنه.

قوله [من الأحكام] أي: من بقية الأحكام للفاعل المذكورة له في بابه، كصيرورته كالجزء منه، فـ((من)) للبيان لكن على تقدير مضاف.

قوله [أحسن من عبارته في الأوضح] ـ وهي[1] : ((فينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصل، وتأنيث الفعل لتأنيثه واحدٌ من أربعة)) ـ وذلك لأنه أخلَّ ببعض الأحكام؛ لأنَّ منها: إسناد الفعل أو شبهه إليه، بأنْ أسند إليه الفعل معنىً فصار هو معه كلاماً تاماً، وتفاوت الإسنادين لا يضر.

ثم لو قل: ((في وجوب الرفع والعمدية والتأخير)) كان أحسن؛ إذ كلٌّ من الثلاثة واجبٌ، والنيابةُ في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته.

لكن يرد على عبارته هنا: أنه لا يجري مجراه في العمل؛ لأنَّ الفاعل ☜☜

---

(١) الأوضح ٣٧٣/١ .

[مفعول به] إذا وجد ، وهو النائب عنه بالأصالة ، ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده ، نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾[1]

﴿﴾ يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والأمثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ، ولا يرتفع النائب إلا بالفعل واسم المفعول ، وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلافٌ ، وأنه إذا قدم الفاعل صار مبتدأ ، ولا يلزم في النائب ذلك ؛ لأنه إذا كان ظرفاً أو عديله لا يكون مبتدأ إذا قدم .

قوله [مفعول به] منه المنصوب على التوسع ، فلا يقام غيره مع وجوده ، ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك [2] ، فيقال : ((اختير زيداً الرجلُ)) ، والأصل ((اخترتُ زيداً من الرجل)) والجمهور على المنع .

قوله [ولهذا لا ينوب ...] ؛ ولأنه قد يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : ((أعطيتُ زيداً ديناراً ، وضارب زيدٌ عمراً)) ، حتى أنّ بعضهم جوّز في هذا أنْ يرفع وصف المنصوب ، كما يجوز نصب وصف المرفوع ، ولشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما .

ولأنّ غير المفعول به إنما ينوب بعد أنْ يقدّر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، وإلا لزم تقديم الفرع على الأصل بلا موجب ؛ ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة .

وفيه : إنّ معنى هذا أنّ الحمل على المعنى الحقيقي واجب لا أنه يجب ﴿﴾

---

(١) البقرة ـ ٢١٠ ، هود ـ ٤٤ ، يوسف ـ ٤١ ، إبراهيم ـ ٢٢ ، مريم ـ ٣٩ .

(٢) قال في التسهيل ٢/٧٥ : ((ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل)) .

كما يفهم من قوله : [فإنْ لم يوجد] في اللفظ [فـ] ـينوب عنه [ما] ـ أي : الذي أو شيء ـ [اختص وتصرف من ظرف] زماني أو مكاني ، نحو : ((صيم رمضان ، وجُلِسَ أمامُ الأمير)) ،

والمتصرف : ما استعمل في الظرفية وغيرها ، والمختص : ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما .

التكلم به ؛ إذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع إمكان التكلم بالحقيقة ، ثم لا يظهر لكون الإسناد إلى المفعول به حقيقة وإلى غيره مجازاً وجهٌ وجيه .

وذكر الأستاذ الصفوي ما يقتضي أنّ الإسناد إلى غير المفعول به حقيقة ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم إلى جواز نيابة غيره معه مطلقاً ، والأخفش بشرط تقدم النائب .

قوله [ما اختص وتصرف من ظرف] فيمتنع نيابة نحو : ((زمان ومكان)) إذا لم يخصصا بوصف أو غيره ؛ لعدم الفائدة .

قوله [صيم رمضان] ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما .

قوله [وجلس أمامُ الأمير] ظرف مكان متصرف مخصوص بالإضافة .

قوله [وغيرها] كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها .

قوله [أو غيرهما] كالوصف نحو ((سِيرَ وقتٌ طيبٌ وجُلسَ مكانٌ بعيدٌ)) ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتي في المصدر ؛ لأنّ الفائدة تحصل بالوصف ؛ إذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف ، وإنما يدل على مطلق المكان والزمان ، التزاماً في الأول ، ووضعاً في الثاني ، ويمتنع نيابة نحو ((عندك ومعك وثمّ وقطَ وعَوْضُ)) ؛ لأنها لا تتصرف ، فلا ترفع ، ولو نابت لرفعت ، وعن الأخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب .

[أو مجرور] بحرف لغير تعليل نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [1] ،

قوله [لغير تعليل] وذلك كاللام والباء و((من)) ؛ لأنّ المجرور بها مفعول لأجله ، والجمهور على منع نيابته خلافاً للأخفش .

وعلة المنع كما قال الخفاف : أنّ المفعول لأجله مبنيٌّ على سؤالٍ فكأنه من جملة أخرى ، وبهذا يعلل منعُ نيابة الحال .

وفي كون المجرور بحرف تعليلٍ مفعولاً له عند الجمهور نظرٌ ؛ لأنه لا يوافق المنقول عنه ، وإنما هو مذهب ابن الحاجب .

هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله :

ويُغضَى مِـنْ مَهابَتِـهِ [2]

لأنّ النائب ضمير المصدر .

---

(١) الأعراف ـ ١٤٩ .

(٢) جزء بيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ٣٦٥/٢ ، والمغني ٣٢٠/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٧٧/١ ، وتمامه :

يُغضِي حَياءً و يُغضَى من مَهابَتِـهِ فمـا يُكَـلَّمُ إلا حِـينَ يبتسـمُ

الشاهد فيه ((من مهابته)) الجار والمجرور هل يكون نائب فاعل ((يُغضى)) أو لا ؟ الأخفش جعل الجار والمجرور نائب فاعل ، والجمهور منعوا ؛ لأنهم اشترطوا أن لا يكون الجار والمجرور النائب عن الفاعل دالاً على التعليل ، فالنائب عند الجمهور ضمير مستتر جوازاً تقديره ((هو)) يعود الى مصدر مقترن بـ((أل)) العهدية ، والتقدير : يغضي الإغضاء ، أو يعود الى مصدر موصوف بوصف محذوف ، كأنه قال : ويغضي إغضاءً حاصلاً من مهابته .

ومعنى كونه متصرفاً : أنْ لا يلزم الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال كـ((مُذ)) ، و ((رُبَّ)) ، وما خص بقسمٍ أو استثناء .

قوله [ومعنى كونه متصرفاً أنْ لا يلزم ...] هذا المقدار لا يفي بتمام الغرض ، بل لابدّ أيضاً أنْ لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال ، فقد صرح في المغني بأنه يشترط أنْ لا يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف حالاً أو صفة ، وأنْ لا يكون علة نحو : ((خرج للإكرام عمرو)) .

وكان من حق الشارح أنْ يضم مسألة الحال والصفة الى قوله : ((بحرفٍ لغير تعليل)) فإنّ اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على أنه صفة أو حال .

اللهم إلا أنْ يقال : إنما امتنعا نظراً لأصلهما في الحقيقة .

قال شيخنا : ((ولم يبيّن كونه مختصاً فقد يفهم منه أنه لا يشترط فيه الاختصاص ، وهو محل نظر ، فقد صرح الرضي[1] بما نصه : ((وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ((ضرب شيء ، وجُلسَ مكان ، أو زمان أو في موضع)) ؛ لأنّ هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها)) انتهى .

فتأمل عموم قوله : ((وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عنه ...)) مع تمثيله بقوله ((أو في موضع)) إذ يعلم منه أنه لابدّ من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضاً)) انتهى .

ولا يخفى أنّ ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص

---

(١) شرح الكافية ٨٥/٢ ((النائب عن الفاعل)) .

وظاهر كلامه أنّ النائب هو المجرور فقط ، وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين [1] ،

☜ في المجرور كالظرف والمصدر ، وفي حواشي الألفية ما نصه :

((والجار والمجرور شرطه أمران : التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جرّ الظاهر ، وحصول الفائدة : إما بالاختصاص بالإضافة نحو : ((سير بأبيك)) أو بأل نحو : ((بالرجل)) ، أو بالوصف نحو : ((برجل حسن)) أو بالعلمية نحو : ((سير بزيد)) ، أو بتقييد الفعل ، نحو : ((سير في طريق سيراً شديدا)) .

ولم أرَ أحداً ذكر شرطي الجار والمجرور إلا ابن الناظم [2] أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين ، فشملت الظرف والمصدر والمجرور، ولا أرى ذلك في المصدر، بل لا بدّ من كون المصدر مختصاً ؛ لأنّ أحد شطري الجملة لا يجوز أنْ يكون مستفاداً من الآخر)) .

قوله [وظاهر كلامه أنّ النائب ...] إنما قال : ظاهر ؛ لاحتمال أنه عبّر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ، ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلي أو زائد نحو ((ما ضرب من أحد)) ، واعلم أنّ هذه الأقوال تجري بعينها في نحو : ((مررت بزيد)) كما قاله الدماميني .

---

(١) الارتشاف ١٩٢/٢ ، وهذا معنى كلامه ، ولكنه لم يصرح بالاتفاق بين البصريين والكوفيين .

(٢) قال ابن الناظم في شرحه على الألفية ١٦٩ : ((إذا خلا فعلُ ما لم يسمَّ فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف متصرف أو مصدر كذلك ، أو جار ومجرور بشرط حصول الفائدة التي يتخصص النائب عن الفاعل أو تقييد الفعل به ...)) .

وقال ابن مالك : النائب الجار مع مجروره ، وفي الارتشاف [1] : ((أنه لم يقل به أحد)) ، وقال الفراء : النائب الجار فقط [2] ، وهو بعيد ؛ إذ الحرف لا حظّ له في الإعراب لا لفظاً ولا محلا .

[أوْ مصدر] نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[3] ، والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية ،

قوله [مع مجروره] صوابه الجار و مجروره ؛ لأنه الذي قاله ابن مالك في التسهيل[4] : فليس المجرور هو النائب بالأصالة ، والجار تابع له كما تقتضيه ((مع)) ؛ لأنّ وضعها الدخول على المتبوع ، ويدلّ على أصالة الجار في النيابة عنده اقتصاره في الألفية عليه في الظاهر وإنْ كان مراده التجوّز عن المجموع ؛ إذ لولا أصالته لم يحسن التجوز ، فتدبر .

قوله [الجار فقط] بناء على قوله : إنّ الباء في ((مررت بزيد)) في موضع نصب .

قوله [أو مصدر] ومثله اسمه ، وخرج به وصفه ، فلا يقل في ((سير سيرٌ حثيثٌ)) : ((سيرٌ حثيثٌ)) بل يجب نصبه ، وأجازه الكوفيون .

قوله [ما فارق النصب ...] بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو : ((سبحان)) فيمتنع ((سبحانُ اللهِ)) بالضم ، على أنْ يكون نائب فعله المقدر على أنّ الأصل ((يسبح سبحان الله)) ؛ لعدم تصرفه ، ومنه : ((معاذ الله وحنانيك)).

---

(١) الارتشاف ١٩٢/٢ .

(٢) هذا معنى ما نقله عن الفراء في الارتشاف ١٩٢/٢ ونقله عن أبي حيان في الهمع ٥٢٢/١ .

(٣) الحاقة ـ ١٣ .

(٤) شرح التسهيل ٥٧/٢ ((النائب عن الفاعل)) .

والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص ، كتحديد العدد ، أو كونه اسم نوع .

قوله [والمختص منه ما اختص بنوع ...] ولو بعهد نحو : ((ضُرب الضرب)) أي : المعهود ، بخلاف المبهم نحو : ((سِير سيرٌ)) فيمتنع لعدم الفائدة ، فلو أفاد ولو بوصفٍ محذوف جازت نيابته ، ففي المغني[1] : ((أجازوا ((سير بزيدٍ سيرٌ)) بتقدير الصفة ، أي : واحد)) .

وفي نكت المصنف على الألفية[2] : ((قولُهم في المصدر النائب عن الفاعل ((لابدّ من اختصاصه)) خطأ ؛ لأنه قد يكون المراد الإبهام فينوب ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[3] أي : نوعٌ ما من أنواع العفو ، وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم)) انتهى .

وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين : الاختصاص أو تقييد الفعل ، فلا يرد عليه الآية ؛ لكن الظاهر أنّ حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل ((اعتقد في زيد أمر)) و((أثبت له شيء)) ، ومرّ عن المصنف أنه لابدّ من كون المصدر مختصاً ، فلا يكفي التقييد ،

---

(١) المغني ٤٩٥/٢ ـ ٤٩٦ ((الباب الرابع ـ شرح الضمير المسمى فصلاً و عمادًا)) .

(٢) نقله عن ابن هشام السيوطي في النكت ٣٦٠/١ . وفيه ((فيفوت)) بدل ((فينوب)) ويصح المعنى بكليهما ، فعلى الثاني : فينوب المصدر المبهم عن الفاعل إذا كان الإبهام مقصودا ، وعلى الأول : فيفوت اشتراط الاختصاص في المصدر النائب عن الفاعل .

(٣) البقرة ـ ١٧٨ .

وأفهم عطفه لهذه الأشياء بـ((أو)) أنه لا أولوية لبعضٍ منها على بعض، واختار في الجامع تبعاً لابن عصفور[1] أولوية المصدر .

وفي شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع إليه[2].

وإنما لم يكن ((شيء)) مفعولاً به ؛ لأنّ ((عفا)) لا يتعدى إلى مفعول به إلا بواسطة ، فـ((شيء)) في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ((ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ)) ؛ لما في تنكير ((شيء)) من الدلالة على ذلك ، و((له)) مفعول به ، لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساوياً للمصدر وغيره في جواز الإسناد إليه ، و((من أخيه)) يجوز أنْ يتعلق بالفعل وأنْ يكون حالاً من ((شيء)) .

قوله [بـ((أو))] أي : الدالة على مطلق الجمع .

قوله [أولوية المصدر] لوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة .

---

(١) الجامع ـ تحقيق المرميل ـ ٧٩ ، شرح الجمل ٥٣٩/١ ((باب ما لم يسم فاعله)) .

(٢) قال في شرح الشذور : ((وكون ((نفخة)) مصدراً واضحٌ ، وأما ((شيء)) فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير والله أعلم : فأي شخص من القاتل عفي له عفوٌ ما من جهة أخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدهما : أنْ يكون المراد به المقتول فـ((من)) للسببية ، أي : بسببه ، وإنما جعل ((أخاً)) تعطيناً وتنفيراً عن قتله ؛ لأنّ الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد الله ، فهم كالإخوة في ذلك ، ولأنهم أولاد أب واحد وأم واحدة ، والثاني : أنّ المراد به ولي الدم ، وسَمّي ((أخاً)) ترغيباً له في العفو ، و((من)) على هذا لابتداء الغاية ، وهذا الوجه أحسنُ لوجهين : أحدهما : أنّ كون ((من)) لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية ، والثاني : أن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ ﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول)) .

وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر : أنه لا يجوز نيابة الحال ، ولا التمييز ، ولا المستثنى ، ولا المفعول له ، ولا المفعول معه .

و((من)) في قوله : ((من ظرف)) للبيان .

وقد أشار إلى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله : [ويُضَمُّ أولُ الفعل] المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب لفظاً أو تقديراً [مطلقاً] أي : ماضياً كان أو مضارعاً ، ثلاثياً أو رباعياً ، مجرداً أو مزيداً .

[ويشاركه] في الضم [ثاني] الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة وإنْ لم تكن للمطاوعة ،

قوله [وفهم من تخصيصه ...] أي: مع كونه في مقام بيان النائب ، وإلا فالنص على الشيء لا ينفي ما عداه .

قوله [أنه لا يجوز نيابة الحال] أي : ولا صفة المصدر وحدها ، كما قدمناه ، ولا ضمير المصدر ، وخالف في التمييز الكسائي ، ولا خبر ((كان)) ، وتوجيه ذلك يطلب من محله ، ومر بعضه ، وقال الأستاذ الصفوي : ((وجاز عند البصريين نيابة أفعل مضافاً الى المصدر نحو : ((ضرب أشد الضرب)) .

قوله [معتادة] انظر ما معنى الاعتياد وعدمه ، وبالجملة فهو احتراز[1] عن ((تَرَمَّسَ الشيءُ)) ـ بمعنى : رَمَسَه أي : ستره ـ فإنها زائدة ، ولا يضم فعلها ، ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحَبِّ المعروف ؛ لأنَّ الظاهر أنه مضموم التاء والميم[2] .

---

(١) هذا ما في توضيح المقاصد ٢٥١/١ ونقله عنه في التصريح ٢٩٤/١ والسيوطي في النكت ٣٥٧/١ .

(٢) أي : لأنَّ الظاهر انَّ اسم الحَبِّ : ((تُرْمُس)) بضم التاء والميم .

[نحو : تُعُلِّمَ] و((تُضورِبَ)) ،

[وثالث] الماضي المبدوء بهمزة الوصل نحو : [انطُلِق] و((استُخرج)) .

[ويُفتح ما قبل آخره لفظاً] أو تقديراً [إنْ كان مضارعاً] مجرداً أو مزيداً ، فإنْ كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه ، وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل .

و[يكسر] كذلك [إنْ كان ماضياً كـ((ضُرِبَ] زيدٌ)) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، و((يُضْرَبُ عمروٌ)) بضم أوله أيضاً وفتح ما قبل الآخر .

وأمّا الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقاً .

وفي ((كان وكاد)) وأخواتهما خلاف ، فمذهب الجمهور الجواز ،

قوله [تُعُلِّمَ و تُضورِبَ] التاء في الأول للمطاوعة ، وفي الثاني لغيرها .

قوله [مجرداً أو مزيداً] فيه نظر ؛ لأنّ المضارع لا يكون إلا مزيداً فيه حرف المضارعة .

قوله [وأما الفعل الجامد] محترز قوله السابق ((المتصرف)) ، وكالجامد فعلُ الأمر والأفعل المراد بها الإنشاء ؛ لأنها مسندة إلى المتكلم أبداً ، كما قاله بعضهم .

قوله [وفي ((كان وكاد)) ...] ظاهره استواء بابيهما في الخلاف ، وليس كذلك .

قال في الارتشاف[1] : ((إنْ كان ناقصاً من باب أفعل المقاربة ،

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٨٤ .

وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها ، بل إنْ قلنا أنها تعمل في الظروف أقيم ، وإلا تعيّن ضمير المصدر .

ولم يتعرض لرافع النائب إذا كان اسماً ، وذكر في الجامع أنه لا يغيّر إذا كان مصدراً ، ويحوّل اسم الفاعل إلى اسم المفعول .

[ولك في] فاء الفعل الثلاثي المعتل العين [نحو : قال] مما عينه واو [وباع] مما عينه ياء :

[الكسر مخلصاً] نحو : ((قيل وبيع)) ، والأصل : ((قُوِلَ وبيع)) نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركةٍ تجانسها ، وهذه اللغة العليا .

فلا نعلم أحد أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء ، أجازا ((جُعِلَ يَفعَلُ)) في : جَعَلَ زيدٌ يَفعَلُ)) انتهى المقصود منه .

قوله [أنه لا يقام خبرها] أي : المفرد خلافاً للفراء ، والجملة خلافاً له وللكسائي .

قوله [بعد إسكانه] لأنّ الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آنٍ واحد .

[والكسر مُشمّاً ضماً] تنبيهاً على أنّ الضم هو الأصل ، ومعنى الإشمام هنا : شوبُ الكسر شيئاً من صوت الضمة ، ولا تغير الياء ، ولهذا قيل ينبغي أن يسمى ((رَوْماً)) مع أنّ الفراء قد عبّر به .

وهذه اللغة الوسطى ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في : ﴿ قِيلَ ﴾ و﴿ غِيضَ ﴾ [1] .

[والضم مخلصاً] نحو : ((قول وبوع)) بحذف حركة العين ،

قوله [ومعنى الإشمام ...] هذا كلام الدماميني ، وقيل غير ذلك ، فانظر التصريح[2] .

قوله [بحذف حركة العين ...] إنما حذفت حركة العين ؛ لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة ، فحذفت الكسرة ، وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها ، وقلبت الياء واواً ؛ لسكونها إثر ضمة ، ففي ذوات الواو عمل واحد ، وفي ذوات الياء عملان .

---

(١) هود ـ ٤٤ ، قرأ هشام وهو تلميذ ابن عامر والكسائي بإشمام الكسرة الضم ، البدور الزاهرة ـ ٢٣٦

(٢) قال في التصريح ٢٩٤/٨ : ((قال الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب : أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ـ فاء الكلمة ـ فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به ، والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، والثالث : ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف ... وقال المرادي : الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء)) .

وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومنه قوله :

حُوكَتْ على نَيْرَيْنِ إذْ تُحاكُ

وقوله :

ليتَ شباباً بوعَ فاشْتَريتُ

وهذه لغة ضعيفة .

وقوله [حوكت ...] صدر بيت عجزه :

تَخْتَبِطُ الشوكَ ولا تُشاكُ[1]

الحياكة : النسج ، وضمير حوكت يرجع لكل واحد من إزاره وردائه ، وكذا فيما بعده ، والثوب إذا نسج على نيرين كان أصفق ، ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها

قوله [ليت ...] عجز بيت صدره :

ليتَ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ[2]

و((شباباً)) اسم ((ليت)) الأولى ، وجملة ((بوع)) خبرها ، و((ليت)) الثانية فاعل ((ينفع)) ، والثالثة توكيد للأولى فلا عمل لها ، والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و((شيئاً)) مفعول مطلق ، أي : نفعاً شيئاً ، لا مفعول به خلافاً للعيني[3] .

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٧٠/١ ، والأوضح ٣٨٦/١ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ ، والهمع ٢٧٥/٣ . والشاهد في قوله : ((حوكت)) بالواو الساكنة ، وهو شاهد على إخلاص ضم الفاء .

(٢) الرجز تقدم تخريجه في ٢٩١/١ بحث الحرف وعلاماته . والشاهد فيه ((بوع)) فعل ثلاثي معتل العين بني للمجهول ، وأخلص ضم فائه ، وحذفت حركة عينه تخفيفاً فانقلبت الياء - لأن أصله ((بيع)) بضم الباء وكسر الياء - واواً لسكونها وانضمام ما قبلها .

(٣) المقاصد النحوية ٥٢٥/٢ ((شواهد النائب عن الفاعل)) .

وظاهرُ إطلاقه جوازُ اللغات الثلاث في المعتلّ العين وإنْ حصل لبس وهو مذهب سيبويه[1] .

وخصّ ابنُ مالك[2] الجواز بما إذا لم يكن لبس ، فإنْ حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت ، كـ((بعت وعقت)) مبنيين للمفعول ، فلا يجوز عنده الكسر في الأول ولا الضم في الثاني ، وجزم به في الجامع .

ومثل ((قل وباع)) نحو : ((اختار وانقاد)) مما أعلّ عينه .

قوله [كـ((بعت وعقت))] والأصل : ((باعني عمرو)) و((عاقني عَن كذا)) ، ثم بنيا للمفعول ، وأبدل من ياء المتكلم ؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم ، فلو قيل ((بعت)) بالكسر و((عُقت)) بالضم لتوهم أنهما فعل وفاعل وانعكس المراد ، فتعين فيهما الإشمام أو الضم في الأول ، والكسر في الثاني .

قوله [نحو : ((اختار وانقاد))] يمكن إدخال ذلك في كلام المصنف بأنْ يراد بنحو : ((قل وباع)) ما اعتلت عينه وهو ثلاثي أو على افتعل أو انفعل .

---

(١) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٣/٢ .

[باب الاشتغال]

أي : اشتغل العامل عن المعمول ، وهو أنْ يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل

قوله [أنْ يتقدم اسم] أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر .

قال الرضي[1] : ((وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو : ((زيداً أخاه ضربته)) أي : أهنت زيداً ضربت أخاه ، و((زيداً أخاه غلامه ضربته)) أي : لابستُ زيداً أهنتُ أخاه ضربت غلامه)) انتهى .

وعلم منه أنّ محل الجواز إنْ كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول عنه ، فلو كان الناصب للأكثر فعلاً واحداً مقدراً امتنع ، إلا عند الأخفش ، كما بينه الشاطبي .

قوله [ويتأخر عنه عامل] خرج به نحو : ((ضربته زيداً)) ؛ لأنّ العامل لم يتأخر والاسم التي عاد إليه الضمير لم يتقدم ، بل إنْ نصب ((زيد)) فهو بدل من الهاء ، وإنْ رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله .

وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أنْ يكون وصفاً ، وهو هنا اسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها ، وأنْ يكون عاملاً وأنْ يكون صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته .

---

(١) شرح الكافية ١٦٩/١ ((الاشتغال)) .

مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره

قوله [مشغول عن العمل فيه] لو قال ((أو ملابسه)) لكان أولى ؛ ليتناول نحو : ((زيداً مررت به)) .

ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه إليه ، فيخـــرج المستغني عمّا بعده نحو : ((زيد في الدار فأكرمه)) ، وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله ، وإلا لم يكن الضمير أو ملابسه شاغلاً له بحيث لو فرّغ من الضمير أو ملابسه عمل في الاسم المتقدم ، فيخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته ، كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل ، فإنها لا يصح أنْ تطلب المتقدم .

وقضية ذلك أنّ الاشتغال لا يجري في المرفوعات ؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم على رافعه ، فامتناع عمل الرافع المتأخر فيه ذاتي .

ويؤيده أنه لمّا قال في المغني في بحث ((إذا))[1] : ((وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر عاملاً)) ؛ قال الدماميني : ((المراد باب المنصوب على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال)) انتهى .

فأفاد أنّ المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالاً .

ويؤيده قولُ التوضيح[2] في التتمات : ((الرابع : إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق)) ولم يقل : إذا شغل كما في المنصوب ، لكن سيأتي أنّ الشارح[3] يقول : ((إنّ الاشتغال يجري في المرفوعات)) ، وصرح به السيوطي في النكت وغيرها[4].

---

(١) المغني ١/٩٩ ، وحاشية الدماميني عليه ١/٢٦٩ .

(٢) الأوضح ٢/١٣ .

(٣) يعني العلامة الفاكهي ، فإنه سيذكر المسألة آخر هذا البحث تحت عنوان : ((تتمة)) فانتظر .

(٤) النكت ١/٣٦٣ ، وقال في الهمع ٣/١٠٨ : ((الاشتغال في الرفع كالنصب ...)) .

....

....

ويوافقه قول التسهيل[1] : ((وإنْ رفع المشغول ضمير شاغله...الخ)) ، وحينئذٍ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغل في المنصوبات ، ومراد الشارح بالعمل ـ وإنْ أطلقه ـ عمل النصب ، كما صرح به غيره ، واشتراط صحة عمل المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ، ولينظر وجه الفرق .

والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً ، كما قررنله ، وإلا خرج مسائل وجوب الرفع ، لكنّ الشارح ذكر أنها إنما ذكرت تتمة وأنّ الضابط غير صادق عليها ، فكأنه فهم جواز العمل مطلقاً ، وهو ظاهر قوله : ((والمراد ... الخ)) وهو في ذلك تابع للمصنف في الأوضح[2] ، وقد تعقبه غير واحد ، وفرّقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين هذه لكن يرد عليهم قول الألفية :

وَسوٌ فِي ذا البابِ وصفاً ذا عمـلْ   بالفعـلِ إنْ لم يـكُ مـانعٌ حَصَـلْ

إذ هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لـ((أل)) مع أنه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله ، إلا أنْ يقل : التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغل .

قل المحشي : ((وترك من الشروط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ؛ لإخراج ((زيداً جلست مكانه)) فلا يجوز ؛

---

(١) قل في التسهيل ٧٧/٢ : ((وإنْ رفع المشغول عنه شاغله لفظاً أو تقديراً فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ...)) .

(٢) الأوضح ٥/٢ ((الاشتغل)) .

أو ملابسه ، لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه ، والمراد بالعامل هنا : ما يجوز عمله فيما قبله .

لأنّ ((زيداً)) منصوب على المفعولية ، و((مكانه)) على الظرفية ونحو ذلك لأنه مختلف فيه)) انتهى .

وفيه : أنّ قوله : ((بحيث لو فرغ من الضمير ... الخ)) صريحٌ في ذلك الاشتراط فإنّ ((جلست)) لا يمكن أنْ يعمل في ((زيد)) ، وقد صرّح أبو حيان [1] بأنّ الصحيح أنه لا يشترط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ؛ لأنّ الأخفش حكى في الأوسط عن العرب : ((أزيداً جلست عنده)) قال : وبهذه المسألة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك [2] أنْ يكون المشتغل ((جائز العمل فيما قبله)) .

قوله [أو ملابسه] أي : ملابس ضميره بأنْ يعمل في مضاف إلى ضميره ، نحو : ((زيداً ضربت أخاه)) ، أو غير ذلك ، كما في التوضيح [3] .

قوله [لعمل هو] أي : إنْ لم يمنع مانع ، وقوله (أو مناسبه) أي : إنْ منع مانع .

قوله [والمراد بالعامل ...] لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله .

---

(١) معنى كلام أبي حيان في الارتشاف ١١٣/٣ .

(٢) قال في التسهيل ٦٧/٢ : ((إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله ....)) .

(٣) قال في الأوضح ١٢/٢ : ((... أو باسم مضاف نحو : ((زيداً ضربت أخاه)) أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أنْ يكون التابع نعتاً لــه ، نحـو : ((زيداً ضربت رجلاً يحبه)) أو عطفاً بالواو ، نحو : ((زيداً ضربت عمراً وأخاه)) ، أو عطف بيان كـ((زيداً ضربت عمراً أخاه)) ....)) .

ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام :

ما يترجح رفعه على نصبه ، وما يترجح نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يستوي فيه الأمران ، هكذا ذكره النحويون ، وتبعهم المصنف ، فشرع في بيانها بقوله :

[يجوز في نحو : زيدٌ ضربته أو] ((زيد[مررت به)) أو] ((زيد [ضربت أخاه])) أو ((رجلاً يحبه)) ، [رفع ((زيد))] بالابتداء ، وهو الراجح ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير ، [فالجملة بعده] في محل رفع على أنها [خبر له] ، والرابط بينهما الضمير ، وجملة الكلام حينئذٍ إسمية ذات وجهين ، [ونصبه بإضمار] عاملٍ ـ على الأصح ـ

قوله [لعدم احتياجه إلى تقدير] وإنْ استلزم كون الخبر جملة ، والأصل فيه الإفراد ؛ لأنه أسهل من حذف الجملة .

قوله [ذات وجهين] أي : إسمية الصدر فعلية العجز .

قوله [على الأصح] مقابله قول الكسائي : النصبُ بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغىً غير عامل في الضمير ، ورُدّ : بأنّ الضمير قد لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف الجر ، وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السببي ؛ لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو : ((زيداً ضربت غلام رجل يحبه)) .

وقال الفراء : الفعل عامل في الاسم والضمير معاً ، ورُدّ بلزوم تعدي المتعدي لواحد لاثنين وهكذا ، وهو خرمٌ للقواعد ، وقيل غير ذلك .

موافقٍ للمذكور لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، مقدمٍ على الاسم إلا لمانع .

فيقدر في المثل الأول [ضربت] ، فيقال : ((ضربت زيداً ضربته)) ؛ لعدم المانع من ذلك ، [و] في الثاني : [جاوزت] فيقال ((جاوزت زيداً مررت به)) ؛ إذ لا يصل ((مررت)) إلى الاسم بنفسه

قوله [إلا لمانع] أي : كالحصر ، أو كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو : ((أيهم ضربته)) ، أو لأنه يلزم على تقديمه الفصل بين ((أمّا)) والفاء نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [1] في قراءة النصب .

قوله [وفي الثاني : جاوزت] فيه بحث ؛ لأنّ كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر ؛ لأنّ مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير ، فيصدق حينئذٍ على المجازي أنه مارٌّ بزيدٍ لا مجاوز ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله :

أمُرُّ على الديارِ ديارِ ليلى ... أُقبّلُ ذا الجدارَ وذا الجدارا [2]

ويجاب : بأنّ المفهوم من المرور المعدّى بالباء يرادف المجاوزة ،

---

(1) فصلت ـ ١٧ ، قرأ الجمهور بالرفع مع منعه من الصرف ((ثمودُ)) ، وقرأ الأعمش وابن وثاب بالرفع مصروفاً ، وقرأ ابن عباس وابن إسحاق والأعمش في روايةٍ وعاصم في روايةٍ ((ثموداً)) منصوباً مصروفاً ، وقرأ الحسن وابن هرمز وعاصم أيضاً غير مصروف ، ومراد المحشي هذه القراءة الأخيرة فيها الاشتغال ، ويقدر الفعل المحذوف مؤخراً عن الاسم ؛ لأنّ ((أما)) لا يليها الأفعال ، والتقدير : وأما ثمودَ هديناهم فهديناهم . الدر المصون ٦٣/٦ .

(2) البيت من الكامل لمجنون ليلى في ديوانه ١٧٠ ، والخزانة ٢١٢/٤ ، والشاهد فيه واضح .

[و] في الثالث : [أهنت] ، فيقدر : ((أهنت زيداً ضربتُ أخاه ،

☜ بخلاف المعدى بـ((على)) كالبيت ، فإنه يرادف المحاذاة ، والمانع في الأول صناعي ، وفي الثاني معنوي ، ويقدر في ((زيداً مررت بأخيه)) : ((لابست)) لا ((جاوزت)) ، وفي ((زيداً ضربت عدوه)) : ((أكرمتُ زيداً ضربت عدوه)) ، والمانع فيهما معنوي كالأول ، وقس على ذلك .

قال في المغني[1] : ((وليس المانعان في كل متعد بالحرف ، ولا مع كلّ سببي ، ألا ترى أنه لا مانع في ((زيداً شكرت له)) ؛ لأنّ ((شكر)) يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذا مسألة الظرف نحو : ((يوم الجمعة صمت فيه)) ؛ لأنّ العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذا لا مانع في نحو : ((زيداً أهنت أخاه)) ؛ لأنّ إهانة أخيه إهانة له ، بخلاف الضرب)) .

قوله [وفي الثالث : أهنتُ] في كون الإهانة من معنى الضرب نظرٌ لا يخفى .

نعم هي لازمة فإنْ أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الإهانة من معنى الضرب .

ولو قال : فيقدر في المثال الأول : ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه ، أو قال : ((من مناسبٍ)) كان واضحاً .

والمراد اللزوم العادي العرفي ، فلا يرد : أنه لا تلازم بين ضرب شخص وإهانة أخيه ؛ لأنه قد يقال : ((ضربت زيداً وأكرمت أخاه)) ، وعلى هذا يجوز أنْ يقدر ((ضربت زيداً ضربت أخاه)) ، ويكون الضرب المقدر كناية عن الإهانة .

---

(١) المغني ٢/٤٨٧ ((الباب الثالث ـ في شبه الجملة ـ كيفية تقديره باعتبار المعنى)) .

أو رجلاً يحبه)) ؛ لأنّ من ضربه فقد أهان زيدا ،

قوله [أو رجلاً يحبه] أشار به إلى أنّ العلقة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الأجنبي ، لكن يشترط أنْ يكون التابع للأجنبي نعتاً ، كالمثل ؛ لأنّ الهاء من : ((يحبه)) حصل بها الربط ، أو بياناً نحو : ((زيداً ضربت عمراً أخاه)) إذا لم يجعل الأخ بدلاً أو نسقاً بالواو خاصة ، بشرط أنْ لا يعاد العامل كما في التسهيل [1] نحو : ((زيداً ضربت عمراً وأخاه)) .

بخلاف ما إذا كان العاطف غير الواو ، أو كان الواو وأعيد العامل ؛ لأنّ الواو لمطلق الجمع في المفردات ، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع .

لكن أطلق الرضي[2] العاطف ، واستظهره الحفيد .

وفي القصريات : ((إنّ بعض أصحابنا يجيزه مع إعادة العامل إنْ قدرت الجملة الثانية توكيداً للأولى ، وإنّ سيبويه لم يقدرها إلا معطوفة)) .

واستثناء البدل مبني على أنّ عامل البدل غير عامل المبدل منه ، على كلامٍ فيه ، وإلا فهو كالبيان .

قال في التصريح[3] : ((وبقي من التوابع التوكيد ، ولا يصح مجيئه هنا ؛ لأنّ الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يصحّ عوده على الاسم السابق)) انتهى .

وهذا في المعنوي ، أما اللفظي فلا ضمير فيه البتة ، وانظر هذا مع ما سلف عن القصريات .

---

(١) شرح التسهيل ٧٦/٢ ((الاشتغال)) .

(٢) شرح الكافية ١٦٤/١ ((المنصوب على شريطة التفسير)) .

(٣) شرح التصريح ٣٠٧/١ .

فالاسم في هذه الأمثلة منصوب بعوامل مضمرة [واجبة الحذف] ؛ لأنّ المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما ، [فلا موضع للجملة] التي هي [بعده] من الأعراب ؛ لكونها مفسرة ، وجملة الكلام حينئذ فعلية ،

قوله [فلا يجمع بينهما] لا يرد عليه النقض بقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[1] لأنه ليس من هذا الباب ؛ لأنّ الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير ، بل أتى بها لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له ، كقولك : ((علمتُ زيداً علمته كاتباً)) .

ويؤخذ من كلامه أنّ محل منع الجمع إذا كان المفسِّر ـ بكسر السين ـ عوضاً عن المفسَّر ـ بفتحها ـ ، فلا يرد نحو : ((عندي عسجد ، أي : ذهب)) .

وقولُ بعضهم : ((إنّ الأولى التعليل بالاحتراز عن العبث ؛ لئلا يرد نحو ذلك)) غيرُ ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور ، ونحو : ((أهنت زيداً ضربت أخاه)) ، فالأولى التعليل بما يعم جميع أفراد الباب .

قوله [لكونها مفسرة] أي : والجملة المفسِّرة لا محل لها من الإعراب على الأصح ، كما بينه في المغني ، وقل[2] : ((وقد تبين أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإنْ حصل بها تفسير)) .

وقد يقل : الظاهر إنّ المفسِّر ـ بكسر السين ـ الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ، ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كونُ جزئها لا محل له ، ألا ترى أنّ نحو : ((إنْ قام زيدٌ قام عمرو)) والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها .

---

(١) يوسف ـ ٤ .

(٢) المغني ٤٠٣/٢ ((الباب الثاني ـ الجملة التفسيرية ـ مسألة)) .

ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مرّ ، فإنْ لم يصلح كما في نحو : ((رجلاً أكرمته)) تعيّن نصبه ، خلافاً للفارسي .

[ويترجح النصب] على الرفع [في نحو : ((زيداً اضربه] أو لا تضربه)) ، مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر ،

قوله [فإنْ لم يصلح كما في ((رجلاً أكرمته))] لكونه نكرة غير مخصصة .

قوله [خلافاً للفارسي] فإنه قال في قوله تعالى ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[1] : ((إنه منصوب على شريطة التفسير)) ، ووافقه البدر ابن مالك[2] .

وأيّد بعضهم ذلك : بأنّ من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب ، وهو لا يصح أنْ يكون مرفوعاً بالابتداء فتأمله .

وقد بيّن في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس[3] سبب امتناع أبي علي من جعل نصب ((رهبانية)) بالعطف على ما قبله ، وقوله أنه من الاشتغال ، وذكر أنّ ابن الشجري ردّ عليه فراجعه . وبه يعلم ما في قول المحشي : ((إنّ أبا علي أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف)) .

قوله [ذو طلب] أي : بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك .

قوله [ولو بصيغة الخبر] نحو : ((زيداً غفر الله له)) ، ((أو لا يعذبه)) ، والباء في ((بصيغة)) للملابسة .

---

(1) الحديد ـ ٢٧ وكلام أبي علي في الإيضاح ، انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢٣٨/١ ـ ٢٣٩ .

(2) ظاهر كلام ابن الناظم في ما أنشده عن الحماسي : فارساً ما غادروه ..... أنه يوافق على كون البيت من الاشتغال ، والبيت مثل الآية . فانظر شرح ابن الناظم ١٧٥ .

(3) المغني ٥٧٧/٢ .

وإنما رجح [للطلب] الواقع بعد الاسم ؛ إذ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ، بل منعه بعضهم ، واوّلَ ما ورد من ذلك .

وإنما وجب الرفع في نحو : ((زيدٌ أحسِنْ به)) ؛ لأنّ الضمير في محل رفع ، [و] أما نحو : ﴿وَ[السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا]﴾ فإنما أجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أنّ الفعل ذو طلب ؛

قوله [بل منعه بعضهم] أي : وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه ، فإلحاقه بالمتفق عليه أولى وإنْ كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للإنشاء بخبر المبتدأ على ما مرّ في باب المبتدأ والخبر .

قوله [وإنما وجب الرفع ...] جواب سؤال مقدر كما لا يخفى ، لكن السؤال لا يتجه ، لأنّ أفعل في التعجب لا يدل على الطلب كما يأتي في بابه وإنْ كان لفظه لفظ الطلب ، فالسؤال مبنيٌ على الظاهر .

قوله [في محل رفع] أي : على الفاعلية ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إنْ قلت : الضمير في محل نصب ؛ لأنّ التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

قوله [وأمّا نحو : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ...﴾] جواب سؤال تقديره : إنه يرد على كون النصب راجحاً قبل الفعل الطلبي لزوم إجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح ، وهو وإنْ لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداً ، وتقدير الجواب ظاهر .

لأنه [متأول] عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأنّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا

هذا وذكر السعد عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾ الآية :

أنه لا يمتنع إجماع القراء على أحد الجائزين وإنْ كان مرجوحاً ، لقوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾[1] ؛ لأنّ المختار : ((جمعت الشمس)) لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل .

قوله [متأول] أي : عند سيبويه ، بما ذكره الشارح ، وعند غيره بما ذكره في التوضيح[2] ، فاقتصار الشارح على تأويل سيبويه قصورٌ يوهم أنّ غيره يلزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح .

قوله [على حذف الخبر] جوّز اللهدي فيه : أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا بيانُ حكم السارق ... .

قوله [ثم استؤنف الحكم] إشارة إلى أنّ الفاء استئنافية لا عاطفة ؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وإذا كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال ؛ لأنّ جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى ، وشرط الاشتغال أنْ يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق .

قوله [في نحو هذا] أي : مما لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته فعل أو ظرف .

---

(1) القيامة ـ 9 .

(2) الأوضح 2/8 .

ومثله ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ .

[و] يترجح أيضاً [في نحو : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾] [1]، بعد ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ ، مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ، ولم يفصل ذلك العاطف بـ((أما)) ،

قوله [ومثله ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾[2]] لمّا كانت السرقة تُفعل بالقوة ، والرجل أقوى من المرأة ، قدّم السارق ، والزنا يُفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قُدمت الزانية .

قوله [بعد عاطف له] أي : للاسم السابق ، وفيه مسامحة ؛ إذ المعطوف عليه إنما هو الجملة الفعلية كما يأتي ، وأطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم و أو .

قوله [على جملة فعلية] أي : مصدرة بفعل .

وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول ؛ لأنها بمنزلة الفعل نحو : ((مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها)) ، بخلاف الرافعة للفاعل فقط .

واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو : ((وأحسِنْ بزيدٍ وعمرو يضربه)) ؛ لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقاً بالأسماء .

واعترض : بأنّ الظاهر أنّ الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ؛ لأنه لا يصح عطف الخبر على الإنشاء ، وذلك مناقشة في المثال ، فيجعل المثال : ((أحسِنْ بزيدٍ والله أحمده مع أنّ عمراً يضربه)) ، استعمل في إنشاء التحزن والتحسر ، على أنه مبني على أنّ الاعتراض يقع في آخر الكلام ، والمشهور خلافه .

---

(١) النحل ـ ٥ ، وما بعدها النحل ـ ٤ .

(٢) النور ـ ٢ .

وإنما رجح [للتناسب] بين المعطوف والمعطوف عليه ، بعطف جملةٍ فعلية على مثلها ، وهو أولى من التخالف ، فإنْ فصل عمّا قبله بـ((أمّا)) نحو : ((قام زيدٌ وأما عمروٌ فأكرمته)) ترجح الرفع ؛ لأنّ ((أمّا))[١] تقطع ما بعدها عما قبلها ،

قال العصام : ((ومما أظنه ينبغي أنْ يستثنى ما إذا كانت الجملتان مقولي القول نحو : ((قال زيدٌ : عمروٌ قائمٌ وبكر اضربه)) ، فإنه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب ، بل باعتبار أنهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الأشياء)) .

قوله [لأنّ ((أمّا)) ...] لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام ، فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله .

فإنْ قيل : فلم ترجح رفعه ، قيل : لعدم احتياجه إلى التقدير .

وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد ((أما)) أنّ الواو الداخلة عليها للاستئناف ، فلا معنىً لرعاية التناسب معها ، ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح النصب نحو ((وأما زيداً فأكرمه)) ، وإلا استوى الأمران ؛ لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لأحدهما عند بعض أو ترجيح النصب ؛ لسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبراً عند آخر .

وفي حكم ((أما)) : ((إذا)) الفجائية نحو ((رأيت عبد الله وإذا زيداً يضربه عمرو)) فإنّ ((إذا)) من أدوات الابتداء ، وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما.

و((حتى ولكن وبل)) كالعاطف ، نحو : ((ضربت القومَ حتى زيداً ضربته)) قاله في الأوضح [1] .

قوله [كالعاطف] إنما قال ((كالعاطف)) ؛ لأنّ المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً ، وهو هنا جملة ، فجعلت هذه الأحرف منزلة العاطف في إعطاء حكمه .

قوله [نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته] هذا صريح في أنّ المنصوب بعد ((حتى)) منصوب بفعل مقدر ، لا معطوف على المنصوب قبلها ، خلافاً لما صرحوا به في قوله :

والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها [2]

من أنّ نصب الفعل بالعطف ، قاله اللقاني .

قال الشهاب القاسمي : ((قد يجاب : بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر ؛ لإمكان حمل ((ألقاها)) على التوكيد لقوله ((ألقى الصحيفة)) ، ولا كذلك هنا)) انتهى .

---

(١) الأوضح ٢/ ١٠ ـ ١١ ((الاشتغال)) .

(٢) عجز بيت من الكامل للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٦ ، ٢١٦ والأوضح ٣/ ٤٥ والهمع ٢/ ٣٤٤ ، وتمامه :

ألقى الصحيفةَ كيْ يُخففَ رحلَه والـزادَ حتـى نعلَـهُ ألقاهـا

بالنصب ـ وفيه روايتان بالرفع والجر ـ فهل هو منصوب على أنه مفعول لفعل مقدر سابق عليه ، والتقدير حتى ألقى نعله ، أو أنه معطوف على ((الزاد)) عطف مفرد على مفرد ، ولكن يشترط في المعطوف بـ((حتى)) أنْ يكون المعطوف بعض المعطوف عليه ، فمن منع قال بتقدير فعل ، ومن أجاز مال إلى تأويل المعطوف عليه ، ومنهم ابن هشام في الأوضح قال : ((فإنّ ما قبلها في تأويل : ألقى ما يثقله)) .

....

....

وأقول : قال ابن مالك [1] : ((إذا قلت : ((ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ أخاه)) ، فـ((حتى)) حرف ابتداء ، فلمّا وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة ، فأعطي تاليها ما يُعطى تالي الواو ،

فإنْ قلتَ : ((ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته)) فالأجود أنْ تنصب ((زيداً)) بمقتضى العطف ، وتجعل ((ضربته)) توكيداً ، فلو قلت : ((ضربت زيداً حتى عمرو ضربته)) ، تعيّن رفع ((عمرو)) لزوال شبه ((حتى)) الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا يقع العاطف إلا بين ((كل وبعض)) ...)) انتهى .

فأنت تراه جعل الأجود هنا العطف ، وجعل جملة ((ضربته)) توكيداً ، وما اعترض به ـ من أنه إذا دار الأمر بين التوكيد والتأسيس فالحمل على التأسيس أولى ، والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال ـ لا يمنع إمكان التوكيد هنا كما لا يخفى .

فإنْ قلت : ما هو المؤكَد ، قلت : ضربُ زيدٍ الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق .

بقي أنّ تعيين الرفع في ((ضربت زيداً حتى عمراً ضربته)) محلّ نظر ؛ لأنه إذا كان ((حتى)) الابتدائية مختصة بالأسماء لم يصح النصب بعدها إذا أشبهت العاطف فضلاً عن ترجيحه ، وقد جوّزه ورجحه ، وإلا فما المانع من جواز النصب هنا ، وتكون ((حتى)) داخلة على الجملة الفعلية ، وإنْ كان الرفع أرجح ؛ إذ لا طالب للنصب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٧٣ ـ ٧٤ ((الاشتغال)) .

[و] يترجح أيضاً في نحو : [﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾ [1] و((ما زيداً رأيته))] ؛ مما الاسم السابق واقعٌ بعد شيءٍ يغلب دخوله على الفعل كـ((إنْ ولا)) النافيتين ،

قوله [كـ((إنْ ولا)) النافيتين] أي : ولابدّ أنْ يكون النافي أحد هذه الثلاثة ، كما في التوضيح[2] ؛ لأنّ غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصلاً ، أو يقع لكن في الشعر ، فالأول كـ((ليس)) ، والثاني كقوله :

ظَنِنتُ فقيراً ذا غنىً ثـمّ نلتُـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ فَلمْ ذا رجاءٍ أَلقَهُ غيرَ واهـبِ [3]

أراد : فلم ألقَ ذا رجاءٍ ألقه ، وفي التسهيل [4] : أنّ النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو((لم ولمّا ولنْ)) .

وفي الرضي [5] : ((أنّ ((لم ولمّا ولن)) مختصة بالمضارع ، ولا يقدر معمولها ؛ لضعفها في العمل ، فلا يقال : ((لم زيداً تضربه)) ...)) مثلاً)) .

وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوباً ؛ لأنه يكفي فيما هو بصدده نفيُ وجوبِ التقدير ، فلا يرد : أنه يجوز حذف فعل ((لمّا)) .

---

(١) القمر ـ ٢٤ .

(٢) الأوضح ١٠/٢ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في الخزانة ٥/٩ ، والمغني ٢٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ . والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٤) ما ذكره المحشي معنى ما في التسهيل ٧٣/٢ .

(٥) شرح الكافية ١٧٢/١ .

و((حيث)) مجردة من ((ما)) ، نحـو : ((حيـث زيـداً تلقاه فأكرمه)) ، وإنما رجح [لغلبة] وقوع [الفعل] بعد هـمزة الاستفهام و((ما)) النافية .

نعمْ إنْ فُصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو : ((أأنتَ زيد تضربه)) فالمختار الرفع .

ويترجح النصب أيضاً إذا وقع الاسم السابق جواباً

قوله [مجردة من ((ما))] ؛ لأنها تشبه حينئذٍ أدوات الشرط ، فلا يليها غالباً إلا فعل ، فإن اقترنت بـ((ما)) صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل ، وانظر التصريح[1] ، وظاهر كلام الرضي[2] وشرّاح الكافية : أنّ التي يترجّح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة ، وأنّ ذلك القصد يكون بدون ((ما)) فليراجع .

قوله [لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام] وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها ؛ لأنها أمُّ الباب ، وهم يتوسعون في الأمهات .

قوله [فالمختار الرفع] ؛ لأنّ الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم ، وهذا مبنيّ على أنّ ((أنت)) مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه ، ورجح الأخفش[3] النصب وهو مبنيٌ على قوله : إنّ الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه .

قوله [ويترجح النصب أيضاً] ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية .

---

(١) شرح التصريح ٢٩٨/١ ((الاشتغال)) .

(٢) شرح الكافية ١٧٤/١ .

(٣) نقله عن سيبويه والأخفش في شرح الكافية ١٦٧/١ .

لاستفهام منصوبٍ كـ((زيداً ضربته)) جواباً لمن قال : ((أيّهم ضربت)) أو ((مَنْ ضربت)) ،

أو كان رفعه يوهم أنّ الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله ، نحـو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ وإنما لم يتوهم ذلك مع نصبه ؛

قوله [منصوب] أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو : ((أيُّهُم ضربته)) برفع ((أي)) فإنك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال في الاسمية .

قوله [أو كان رفعه يوهم ...] إنما قال ((يوهم)) دون ((يلبس)) ؛ لأنّ الرفع لا يستلزم اللبس ؛ لأنه يمكن رفع اللبس بقرينة ، وترجح النصب لإغنائه عن تكلف القرينة ، ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى .

قوله [نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (1)] قال في التصريح (2) :

((لأنه ((إذا رفع ((كل)) احتمل ((خلقناه)) أنْ يكون خبراً له ، فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً ، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

ويحتمل أنْ يكون (خلقنا) صفة لـ(شيء) ، و(بقدر) خبر (كل) ، والتخصيص بالصفة يفهم أنّ ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون (بقدر) ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون ((بقدر)) فيوهم أنّ ثمّ مخلوقاً لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة)) . هذا .

---

(1) القمر ـ ٤٩ .

(2) شرح التصريح ١/ ٣٠٢ .

لأنّ الصفة لا تعملُ في الموصوف ،

ولكن الرضي[1] اعترض التمثيل بالآية لإيهام الرفع الصفة المخلة بالمراد ، قال :

((لأنه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ؛ لأنّ مراده تعالى بـ((كل شيء)) : كل مخلوق ، ولا يريد به : خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء ؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ، ويقع عليها اسم شيء ، فـ((كل شيء)) في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ؛ لأنّ معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه .

فمعنى : ((كل شيء خلقناه بقدر)) على أنّ ((خلقنا)) هو الخبر : كل مخلوق مخلوقٌ بقدر ، وعلى أنّ ((خلقناه)) صفة : كل شيء مخلوقٍ كائنٌ بقدر ، والمعنيان واحد إذ لفظ ((كل شيء)) في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان ((خلقناه)) صفة له أو خبراً ، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني)) انتهى .

قال الشهاب القاسمي : انظر على هذا هل يكون الرفع أرجح ؛ إذ لا طالب لغيره ولا مسوّي .

قوله [لأنّ الصفة ...] أي : فيجب كون ((خلقنا)) ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل ، فنحو : ((كل رجل ضربته في الدار)) إنْ علقت ((في الدار)) بـ((ضربته)) صح أيضاً فيه الاشتغال ، وإنْ علقته بمحذوف مخبر به امتنع ؛ لأنّ الجملة الفعلية حينئذٍ صفة .

---

(١) شرح الكافية ١/١٧٤ ـ ١٧٥ .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، كما أشرنا إلى ذلك أول الباب .

قوله [وما لا يعمل لا يفسر عاملا] أي : في باب المنصوبات على شريطة التفسير ؛ بأنْ يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن العامل المضمر ، أمّا المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أنْ يفسر عاملاً ، كما صرح به الدماميني في شرح المغني في بحث ((إذا)) [1] .

واعترض على المغني في بحث ((حيث)) لإيهام كلامه خلاف ذلك ، وحينئذٍ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصاً بالمنصوبات لقـــــوله فيه : ((لولا هو لعمل ...)) ، ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات ، وكذلك المنصوبات لا على تلك الشريطة بأنْ يكون المذكور دليلاً على المحذوف من غير تعويض كما في شرح التسهيل لمصنفه [2] .

وقضية صحة النصب في ((زيد ما أحسنه)) إذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير في نحو ((زيد قام)) أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر ، لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين ، وبهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظه .

فإنْ قيل : الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير لا يصح أنْ يعمل في المتقدم ، فكيف فسر عاملاً ، قلنا : المراد أخذاً من التعريف وقولهم ((لولا هو...)) : ما لا يعمل لذاته بأنْ يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضي غير العمل في الضمير .

---

(١) هذا معنى ما في حاشية المغني للدماميني ٣٥٢/١ ، وانظر ٤٨٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٦٧/٢ ((الاشتغال)) .

[ويجب] النصب إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل .

كما إذا وقع بعد أداة شرط [في نحو : ((إنْ زيداً لقيته فأكرمه))] ، و((متى عمراً تلقه فأحسن إليه)) . أو أداة تحضيض كما في نحو : ((ألا عمراً أهنته))، [وهلاّ زيداً أكرمته] . أو أداة استفهام غير الهمزة نحو : ((هل زيداً حدثته)) .

وإنما وجب [لوجوبه] ، أي : لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات ، فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال .

قوله [متى عمراً تلقه ...] وجه الجزم في ((تلقه)) مع أنه ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعل شرط أنه مفسِر للمجزوم فأعطي حكمه .

قوله [هل زيداً حدثته] فيه نظر : لما يأتي عقبه ، والكلامُ مفروض فيما إذا كان الشاغل فعلاً ، فلا يرد أنه : إذا كان بعد ((هل)) جملة إسمية ذات وجه واحد مثل ((هل زيد أنا ضاربه)) لا يتعين نصب الاسم الذي يليها ، نعم ليس في كلامه إشعار بقبح ((هل زيداً ضربته)) ، وكلام الرضي صريح في قبحه [1].

قوله [فلو جاز الرفع ...] أي : على الابتداء ، وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب النصب ، فلا ينافي جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر

---

(١) شرح الكافية ١٧٣/١ .

وصرّح في الأوضح[1] بأنّ : ((أدوات الاستفهام ـ أي : غير الهمزة ـ وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر ،

إما لفظي كما في :

لا تجزعي إنْ مُنْفسٌ أهلكتُـهُ[2]

في رواية رفع ((منفس)) أي : إنْ هلك منفسٌ ، أو معنوي كما في :

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاهـا حِمامُهـا[3]

أي : إنْ هلكت أو ماتت نفسٌ إذ ذلك لازم لأتاها حمامها .

قوله [إلا في الشعر] استشكله اللقاني بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[4] ، بنصب ثمود ، فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده ، و((أمّا)) من أدوات الشرط كما لا يخفى .

---

(١) الأوضح ٢/٥ .

(٢) صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٧٢ ، والمغني ١/١٦٦ وتمامه :

لا تجزعي إنْ مُـنْفسٌ أهلكتُـهُ فإذا هلكتُ فعنـد ذلـكَ فـاجزعي

والشاهد فيه ((إنْ منفس أهلكته)) يروى برفع ((منفس)) ونصبه ، وليس الكلام في رواية النصب ، ورفعه عند الكوفيين بجعله مبتدأ وجملة ((أهلكته)) خبره ، واستدلوا به على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد ((إنْ)) ، وبعضهم جعله فاعلاً مقدماً على فعلـه ((أهلكته)) ؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله ، أما البصريون فمنعوا كلا القولين ، بل ((منفس)) فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ((أهلكته)) .

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ١/١٤٩ وشرح التسهيل ٢/٧٢ والهمع ٢/٣٣٩ . وتمامه :

أتجـزعُ إنْ نفـسٌ أتاهـا حِمامُهـا فهلاّ التي عن بيـنِ جنبيـكَ تـدْفَعُ

(٤) فصلت ـ ١٧ .

إلا إذا كانت أداة الشرط ((إذا)) مطلقاً أو ((إن)) ...)) والفعل ماضٍ ، فيقع في الكلام .

[ويجب الرفع] على الابتداء إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كـ إذا الفجائية ، كما [في نحو : ((خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو))]؛

وقال الشهاب القاسمي : يُجاب باستثناء ذلك بدليل : أنّ الفعل الذي يشترط أنْ يليها هو الشرط ، وشرط ((أمّا)) محذوف ، وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب ((أما)) فيما قبلها إذا كان من بعض أجزاء الجزاء ، كما بيّنوه في مبحث ((أما)) فانظره .

ويحتمل أنه جرى على أنّ ((أما)) ليست أداة شرط كما نقله في عروس الأفراح عن شيخه أبي حيان ، وتصريح جمع بأنها حرفُ شرطٍ باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار أنها موضوعة له ، والإضافة لأدنى مناسبة .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان الفعل ماضياً أو غيره .

قوله [والفعل ماض] أي : لفظاً أو معنىً نحو : ((إنْ زيداً لم تلقه فانتظره)) .

قوله [في الكلام] أي : في نثر الكلام .

قوله [كـ إذا الفجائية] أي : على الأصح .

وقيل : يجوز النصب على الاشتغال بعد ((إذا)) مطلقاً ، وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحاجب ، وهو مع اعترافه بأنها يلزم المبتدأ بعدها مشكلٌ ، إلا أنْ يريد اللزوم في غير تركيب الإضمار على شريطة التفسير ، أو يريد به غلبة الوقوع .

وقيل : يجوز في نحو : ((فإذا زيداً قد ضربه عمروٌ)) ، والمنع بدون ((قد)) ، ووجّهه المصنف بأنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقترن الشرطية بها .

لأنّ ((إذا)) الفجـــائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر نحو : ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ ﴾[1] فلا يجوز النصب بفعل مضمر [لامتناعه] أي : لامتناع وقوع الفعل بعدها ، ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسماً ، كما مرّ في باب المبتدأ .

وكذا يجب الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام

قوله [لا يليها إلا مبتدأ أو خبر] أي : أو ((أنْ)) المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المكسورة ؛ لأنّ الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر ، والمراد: لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر ، وأجاز الزعفراني إيلاء المضمر إذا لزم الحذف ، فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغل .

قوله [كالاستفهام ...] أي : من كل ما له الصدر .

ومنه : أدوات العرض ، والتحضيض ، والتمني بـ((ألا)) ، خلافاً للجزولي حيث جعل توسط التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب ، أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله ، وإنْ لم يكن له الصدر كـ((أنْ)) المفتوحة .

قل الرضي[2] : ((وأما ((أنْ)) المفتوحة فإنه وإنْ لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)) .

واعلم أنه يتبادر من كلامه أنّ بقية الأحرف النافية لا تكون كـ((ما)) ، وهو كذلك ، إلا ((إنْ ولا)) على خلاف مرّ .

---

(١) يونس ـ ٢١ .

(٢) شرح الكافية ١/ ١٦٤ ((الاشتغل)) .

وما النافية ، وأدوات الشرط نحو : ((زيدٌ هل أكرمته)) و ((عمرو ما صحبته)) و((خالد إنْ رأيته فأكرمه)) ؛ لأنّ ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وفي الرضي [1] : ((وكذا ـ أي : من الواجب التصدير ـ ((ما وإنْ)) من جملة حروف النفي بخلاف ((لم ولن ولا)) إذ العامل قد يتخطاها ، قال :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تـدّعي   علـيَّ ذنبـاً كلّـهُ لم أصـنَعِ [2]

يروى برفع ((كل)) ونصبه)) .

ثم قال : ((ومع هذا فالرفع راجح نظراً إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام)) .

وأداة الاستثناء نحو : ((زيد ما يضربه إلا عمرو)) ولأنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولهذا ردّ على من زعم في ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ كون ((إنْ)) نافية ، واللام من ((لّما)) بمعنى : ((إلا)) ، و((كلاً)) منصوب بمحذوف يفسره ((ليوفينهم)) ، وفيه مانع آخر ، وهو لام القسم .

قوله [وخالد إنْ رأيته أكرمه] ينبغي أنْ يقرأ ((أكرمه)) على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر ، وإلا فكان يجب ((فأكرمه)) بالفاء .

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في المغني ٢٠١/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٩٧/١ والهمع ٣٦٧/١ . وقول الرضي معناه : إن العامل ((أصنع)) يتخطى ((لم)) فيعمل فيما قبلها ((كله)) ، وما له الصدر لا يعمل ما قبله في ما بعده ولا ما بعده في ما قبله ، فلا تلحق ((لم)) بـ((ما وإنْ)) .

وذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإنْ كان ليس من هذا الباب ؛ لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الأوضح [1] .

[ويستويان] أي : الرفع والنصب إذا وقع الاسم بعد عاطف ، غير مفصول بـ((أمّا)) ، مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية

قوله [لعدم صدق ضابط الباب ...] ؛ لأنه اعتبر في الضابط أنْ يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق ، وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ، ولا يتقيد عدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه ، فإنّا قد أشرنا فيما سلف بأنّ المراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا .

قوله [بعد عاطف] أي : أو ما هو بمنزلته ، وهو ((حتى وبل ولكن)) .

قوله [غير مفصول بـ أما] احتراز عن نحو : ((زيدٌ قام وأما عمرو فأكرمته)) ، فإنّ الرفع فيه راجح ولا أثر للعطف ، ومحله كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب ، كأنْ يكون الفعل المشغول فعل طلب ، وانظر الفصل بـ((إذا)) الفجائية فإنّ قضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه .

قوله [ذات وجهين] أي : إسمية الصدر فعلية العجز، واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو : ((زيدٌ ضارب عمراً وبكراً أكرمته)) ، بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو : ((زيدٌ قائمٌ غلامُهُ وبكرٌ أكرمته)) ؛ لأنّ مشابهته للفعل غير تامة ، وانظر حكم اسم الفعل والمصدر .

قوله [غير تعجبية] احتراز عن التعجبية نحو ((ما أحسن زيداً وعمروٌ أكرمته)) فلا أثر للعطف على الفعلية ، والرفع هو المختار عند سيبويه ، ومرّ وجهه وما فيه .

---

(1) الأوضح ٢/١١ .

كما [في نحـو : ((زيدٌ قام وعمروٌ أكرمته] لأجله ، أو فعمرو أكرمته)) ، فيجوز في ((عمرو)) الرفع والنصب [للتكافؤ] الحاصل على كل تقدير ؛ لأنّ الجملة الأولى إسمية الصدر فعلية العجز ، فإنْ راعيت صدرها رفعت ، وإنْ راعيت عجزها نصبت ، فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح .

قوله [لأجله أو فعمروٌ أكرمته] فالرابط إما الضمير من ((لأجله)) أو الفاء المفيدة للسببية .

قوله [ولا مرجح] فإنْ رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الحذف عورض بأنّ النصب مرجح بقرب قرينته ، وهي معارضة بقرب المعطوف عليه .

قال الجامي [1] : ((فإنْ قلت : لا تفاوت في القرب والبعد بينهما ؛ إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها ، قلنا : هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب)) انتهى ، واعترضه العصام فراجعه .

بقي أنّ البعد على تقدير الرفع إنما يتم إذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الأولى ، وأمّا إذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الأولى فلا يتحقق بُعْد ،

إلا أنْ يقال بتقدير النصب تعيّن القرب ، وبتقدير الرفع لا يتعين ؛ لجواز أنْ يكون حينئذٍ من عطف المفردات ،

وفيه : أنه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولي عاملين مختلفين .

---

(1) شرح الكافية الجامي ١/ ٣٦٠ ((الاشتغال)) .

وظاهرُ تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها .

وهو ما جزم به في الجامع حيث قال : ((ولا يشترط الرابط إنْ نصبت وفاقاً لسيبويه والفارسي)) ،

قوله [يربطها بالمعطوف عليها] لعلّ المراد : بمبتدأ المعطوف عليها .

قوله [جزم به في الجامع] أي : تبعاً للتسهيل حيث قال[1] : ((وإنْ ولي العاطف جملة ذات وجهين ـ أي : إسمية الصدر وفعلية العجز ـ استوى الرفع والنصب مطلقاً ، خلافاً للأخفش وموافقيه في ترجيح الرفع إنْ لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبراً)) انتهى .

واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [2] ، قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب ، وهي في النصب معطوفة على ((تجري)) من قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ ، وليس في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الشمس ، وأجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ ، وهي معطوفة على ((يسجدان)) من قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ، وليس فيهما ضمير يعود على ((النجم والشجر)) .

---

(١) يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٧٤ ، و الجامع ((المرميل)) ـ ٨٣ .

(٢) يس ـ ٣٩ و الرحمن ـ ٧ ، والحرميان هما نافع وابن كثير والقراءة في الدر المصون ٥/٤٨٥ ، ومعظم عبارات البحث هناك فراجع .

لكنْ خالف في أوضحه[1] فجزم باشتراط ذلك ، ومنع النصب في نحو المثال المذكور ؛ لعدم الرابط تبعاً للأخفش والسيرافي قال : ((وهو المختار)) .

قوله [ومنع النصب ...] أي : لأنه لا يجوز العطف على الصغرى ؛ لأنها خبر ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يربطها به ، وهو منتفٍ هنا ؛ ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل .

وأجيب عن الأول : بأنه أكثري لا كلي ، فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل نحو : ((ربَّ شاةٍ وسخلتها)) .

وعن الثاني : بأنَّ الإعراب لمّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أنْ يعطف عليه جملة لا إعراب لها .

ثم أنه ما المانع من النصب وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ، فإنّ عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز ، إلا أنْ يقال : إمكان العطف على الكبرى جارٍ مع الرفع والنصب ، فلا وجه لتخصيصه بالنصب .

قوله [تبعاً للأخفش والسيرافي] إنما منعا العطف بناءً على الصغرى ، فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أنّ الأخفش ومن وافقه رجحوا الرفع .

---

(١) قال في الأوضح ١٢/٢ : ((فإنْ لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة يجيزونه ...)) .

[وليس منه] أي : من باب الاشتغال [﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾][1] أي : الكتب ؛ لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله ؛ إذ لو صح لكان تقديره : فعلوا كل شيء في الزبر ، وهو باطل ،

فرفع ((كل)) واجبٌ على الابتداء ، وجملة : فعلوه في موضع رفع صفة ((كل)) ، أو في موضع جر صفة لـ((شيء)) ، و((في الزبر)) خبر ((كل)) ، والمعنى : وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر .

قوله [وهو باطل] قال الجامي[2] :

((لأنه يصير التقدير : فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر ، فقوله ((في الزبر)) :

إنْ كان متعلقاً بـ((فعلوا)) فسد المعنى ؛ لأنّ صحائف أعمالهم ليست محلاً لأفعالهم ؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم .

وإنْ كان صفة لـ((شيء)) ـ مع أنه خلاف ظاهر الآية ـ فات المعنى المقصود ؛ إذ المقصود أنّ كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[3] ، لا أنّ كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم))

انتهى وانظر حواشيه .

---

(١) القمر ـ ٥٢ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ـ ٣٦١/١ ـ ٣٦٢ ((الاشتغال)) .

(٣) القمر ـ ٥٣ .

[و] كذا ليس منه [((أ زيدٌ ذُهِبَ] به)) بالبناء للمفعول وفاقاً لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه ؛ إذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع إعماله النصب فيه ،

قوله [وفاقاً لسيبويه [1]] وأجاز السيرافي وابن السَّراج والمرادي نصب ((زيد)) في المثل ونحوه ، فيكون من باب الاشتغل في المنصوبات ، على أنْ يكون المجرور في موضع نصب ، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل .

وردّه ابن مالك[2] بأنَّ الفعل ((لا يتضمن إلا مصدراً غير مختصٍ ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مفيد ، فكيف إذا كان غير منطوق به)) .

قوله [لامتناع إعماله النصب فيه] ؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع رفع بـ((ذهب)) ؛ إذ ((ذهب)) لا يعمل النصب ، وكذا مناسبه أعني : ((أذْهَبَ)) ، قال الجامي[3] :

((فإنْ قلت : لا ينحصر المناسب في ((أُذْهِبَ)) فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل ((يلابسه أو أذْهَبَ)) على صيغة المعلوم فيكون تقديره : ((زيداً يلابسه الذهاب ، أو يلابسه أحدٌ بالذهاب)) ، قلنا : المراد بالـ((مناسب)) ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه ، والاتحاد فيما ذكرته مفقود)) ، وفي كلام الشارح ما عرفته مما سبق .

---

(١) الكتاب ١٠٤/١ . أما المرادي فلم يجوز النصب ، لاحظ شرحه على التسهيل ٤٣٥ .

(٢) شرح التسهيل ٧٧/٢ وفيه إجازة السيرافي ، وضعّفَ ابن مالك رأي ابن السراج فراجع .

(٣) شرح الكافية ـ الجامي ٣٦٠/١ ـ ٣٦١ ((الاشتغل)) .

فرفعُ ((زيد)) واجبٌ : إما على الابتداء ، أو على إضمار فعل تقديره : ((أذَهَبَ زيدٌ ذَهَبَ به)) ، ولم ينبه على هذا في الشرح (١) .

تتمة : الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع ، بأنْ يكون الرفع على الابتداء ، أو على الفاعلية بإضمار فعل ، وتأتي فيه الأقسام الخمسة ، ذكره في الأوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى (٢) .

فيجب الابتداء في نحو : ((خرجت فإذا زيد يكتب)) ، ويترجح في نحو : ((زيد قام)) عند المبرد ،

قوله [أو على إضمار فعل ...] هذا هو المختار لمكان الهمزة .

قوله [الاشتغال كما يجري ...] مرّ ما فيه .

قوله [بإضمار فعل] أي : بسبب إضمار فعل ، والسبب أعم من العامل ، أو بفعل مضمر على أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف .

قوله [فيجب الابتداء ...] أي : يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة في النوع الأول ؛ لأنّ ((إذا)) الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح ، فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر.

قوله [ويترجح في نحو : ((زيد قام)) ...] قال المرادي : ((فيه نظر ؛ لأنّ المعروف أنّ شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجودُ طالب للفعل لزوماً أو اختياراً ، وهو مفقود هنا ، ولا نعلم مَنْ أجاز رفعه على الفاعلية ،

---

(١) يبدو أنّ في نسخ شرح قطر الندى لابن هشام اختلافاً فالفاكهي نسب له عدم التنبيه ، مع أنه نبّه عليه في آخر بحث الاشتغال ١٩١ فقد قال : لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط .

(٢) الأوضح٢/١٣ـ ١٤ ، والجامع ٨٣ ((المرميل)) شرح التسهيل ٢/٧٧ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٧٩ .

وتجب الفاعلية في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[1] ،

أي : بفعل محذوف إلا ابن العريف [2]...)) .

قال الدماميني : ((وزاد غيره المبرد)) ، وينبغي أنْ يزاد ((الكوفيون)) ؛ لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه ، فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قال : لا يتقدم .

قوله [وتجب الفاعلية في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾] أي : من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل .

وبحث فيه الناصر اللقاني : ((بأنّ أداة الشرط إنما تقتضي فعلاً ما أعم من أنْ يكون ناصباً أو رافعاً ، وكونُ : ((استجارك)) تفسيراً لا يتعين ؛ لجواز أنْ ينصب ((أحد)) بـ((وجدت)) مثلاً بقرينة المقام ، فـ((استجارك)) نعت لا تفسير)) انتهى .

وقد يجاب بأنّ الغرض التمثيل لا الاستشهاد ، والتمثيل يكفيه الاحتمال ، ولو سلم أنّ المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء .

ولو قال : ((ويجب الرفع بفعل مقدر)) لكان أولى ؛ ليدخل نحو : ((إنْ زيد ضُرِبَ أو غُضِبَ عليه)) بالبناء للمفعول .

---

(١) النساء ـ ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٤٣٤ ، قال في الارتشاف ٣/ ١١٤ : ((وأجاز ابن العريف وقوم منهم المبرد رفعه على الفاعلية بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، وتقديره : ((قام زيد قام)) ......)) .

وتترجح في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[1] ، ويستويان في نحو : ((زيد قام ، وعمرو قعد)) .

قوله [وتترجح في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾] أي : يترجح الرفع أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعدما يغلب دخوله على الأفعل ، فيترجح الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع الأول .

قوله [و يستويان في نحو ...] أي : فيما إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة إسمية الصدر فعلية العجز ، وإنما استويا لحصول التناسب فيهما .

فإنْ قلت : يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل .

قلت : عند قصد العطف على جملة الخبر ، يعارض ذلك أنّ التناسب بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف ، وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل ، وأيضاً فقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ، ومرّ ما يأتي هنا .

---

(١) التغابن ـ ٦ .

[باب التنازع]
في العمل

وهو أنْ يتوجّه عاملان متصرفان

قوله [عاملان] ودخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة ، كقولك ((زيداً)) في جواب ((من ضربت ، وأكرمت)) ، وعليه فهل يجوز إعمل الأول فيضمر للثاني فتقول ((إيله زيداً)) بفصل الضمير بعد حذف العامل ، لكن ذكر في التصريح [1] أنهما لابدّ أنْ يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور .

قوله [متصرفان] عبارة الأوضح [2] : ((فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف أو اسم يشبهه)) انتهى .

ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [3] ، ويحتمل أنّ المراد : أو اسمان يشبهان الفعلين ، فيكون الضمير راجعاً للمقيّد بدون قيده ، وكذا قوله : ((أو اسم يشبهه)) أي : الفعل في العمل بأنْ يتضمن الحدث ، بخلاف الأسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣١٥ ((التنازع)) .

(٢) الأوضح ٢/٢١ ((التنازع)) .

(٣) الحاقة ـ ١٩ .

فأكثر ، ليس أحدهما مؤكداً للآخر

قوله [فأكثر] كذا وقع في عبارة ابن عصفور[1] ، وقال المصنف في الحواشي تبعاً لأبي حيان : ((وهو يوهم أنه سمع في أكثر من ثلاثة ، وليس كذلك ، فالأولى أنْ يقال : ((عاملان أو ثلاثة)) .

قال الدماميني في شرح التسهيل : ((قلت : أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثةٍ قولُ الحماسي :

طلبتُ فلم أُدركْ بوجهي وليتني قعدتُ ولم أبغِ الندى عندَ سائبِ[2]

قوله [ليس أحدهما مؤكداً للآخر] خرج نحو :

أتـاكِ أتـاكِ اللاحقـون [3]

وقد يقال : لا حاجة لهذا مع قوله : أنْ يتوجه عاملان ؛ لأنّ المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلاً ولم يطلبه ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد .

تنبيه : لابدّ من رابط بين المتنازعين بأنْ يكون الثاني إما معمولاً للأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ ﴾ ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ ﴾ [4] ،

---

(١) شرح الجمل ٦١٣/١ ((باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه ....)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني ١٠١/٢ والأشباه والنظائر ١٥٧/٤ وحاشية يس على التصريح ٣٦٦/١ . والشاهد فيه كما في الأشباه عن ابن هشام : ((اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلاثة ، وتنازع بين أربعة ، فقد تنازع ((طلبت)) و((لم أدرك)) في ((بوجهي)) ، وقد تنازعا و((لم أبغ)) في ((الندى)) ، وقد تنازع الثلاثة و((قعدت)) في الظرف ((عند)) ....)) .

(٣) بيت شعر تقدم تخريجه في ١١٣/١ بحث المعرب والمبني فراجعه .

(٤) الجن ـ ٤ ، ٧ .

إلى معمول فأكثر ،

او معطوفاً عليه نحو :

ارجـو واخشـى وادعـو اللهَ [1]

أو جواباً له معنوياً نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾[2] ، أو صناعياً نحو : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ ﴾[3] ؛ لأنه بمعنى : إنْ يستفتونك فقل ، وإنْ يأتوني أفرغ ، قال المصنف في الحواشي : ولينظر في ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ فقد يقال إنّ الثاني مسبّبٌ عن الأول .

قوله [إلى معمول فأكثر] شمل الظاهر والضمير .

وقول ابن الحاجب[4] : ((شرطه أنْ يكون ظاهراً)) إنْ أراد مقابل المستتر فذاك ، وإلا لزمه أنْ لا يكون نحو ((ما ضربت وشتمت إلا إياك ، وقمت وقعدت بك)) من باب التنازع ، مع أنه منه ، ولعله جرى على الغالب ، أو لأنّ في الضمير تفصيلاً كما بيّنه الرضي والجامي[5] .

---

(1) جزء من صدر بيت من البسيط في شرح التسهيل ١٠٦/٢ ، وشرح الشذور ٣٦٦ ، والأشباه والنظائر ١٦٣/٣ ، وتمامه :

أرجو وأخشى وأدعو اللهَ مُبتغياً عفواً وعافيةً في الروحِ والجَسَدِ

والشاهد واضح فالأفعال الثلاثة ((أرجو)) و ((أخشى)) و ((أدعو)) كلها تطلب معمولاً واحداً هو لفظ الجلالة ، والرابط فيما بينها هو عطف بعضها على بعض .

(2) النساء ـ ١٧٦ .

(3) الكهف ـ ٩٦ .

(4) شرح الكافية ٧٧/١ .

(5) شرح الكافية ٧٧/١ ، شرح الكافية الجامي ٢٦٣/١ ((التنازع)) .

متأخر عنهما ،

وحاصله : أنه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله إذ لا يمكن أنْ يكون مجمولاً لغيره ولا في المرفوع الواقع بعد ((إلا)) كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي .

قوله [متأخر عنهما] علم منه أنه لا يقع في متقدم ؛ إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده ، فلا يكون فيه مجال تنازع ؛ لأنّ الثاني قبل وجوده لا يمكن أنْ ينازع فيما أخذه الأول .

فلا يرد : أنّ استحقاق الأول قبل الثاني لو منع التنازع لتعيّن إعمال الأول ؛ لأنّ استحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع ، وإنما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثاني ، وبينهما فرق جليّ .

وقال ابن مالك[1] : ((لأنك إذا قلت : ((زيداً أكرمه ويكرمني)) أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا)) انتهى .

وقد ينازع فيه : بأنّ ذلك الأخذ إنما هو بعد ذلك الطلب وإنْ قُطِع النظر عن الضمير وجُرِّد إلى الاسم السابق ، فكل منهما طالب له ، وقد صرح الهندي : بأنّ التنازع في الطلب بمعنى أنْ يقصد توجه الفعلين مثلاً إلى اسم واحد ، أما بعد التركيب فلا تنازع ، لكن بحث فيه اللهدتي :

((بأنّ المحذوف في باب التنازع محذوف نسياً ـ كما أشار إليه الرضي ـ ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول ، بجعل المتعدي كاللازم ، واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول ، فكذلك الجعلي ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/٩٥ .

....

....

وبأنّ التنازع إنما يتحقق في المعمول المتأخر ، ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم ؛ إذ التوسط والتقدم إنما يكون في التركيب دون القلب)) انتهى .

ولا يخفى ما في هذا الأخير ،

وأما الأول ففيه : أنه إذا نزّل منزلة اللازم لا تنازع ؛ إذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على أنه معمول لهما ؛ إذ اللازم لا يطلب منصوباً ، وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم ، وعليه ربما وجب نحو : ((أيّ رجل ضربت أو شتمت)) ، وعلى هذا فيترجح إعمال الأول ؛ لاجتماع صفتي القرب والسبق ، ولا في متوسط لما تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من البحث ، وخالف الفارسي في ذلك .

وظاهر كلام الأوضح [1] أنّ القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط ، وأنّ الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر .

ولينظر الفرق إنْ كان الأمر عندهما كذلك ، ولينظر على قول الفارسي إذا تنازع ثلاث معمولات تأخر عن اثنين منها وأعملت الثاني هل يحذف الضمير من الأخير منها أو لا ؛ لأنه لا يلزم إضمار قبل الذكر .

والظاهر المتعين أنه يضمر في الأخير لعدم لزوم المحذور ، ويصدق أنّ الثاني أولى بالنسبة إلى الأخير ، والظاهر أيضاً على الجواز في المتقدم جواز الإضمار في الملغى أولاً كان أو غيره ؛ لأنه لا يلزم فيه إضمار قبل الذكر .

---

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٢٣/٢ .

[يجوز] لك إذا تنازع عاملان اتفقا في العمــل كـ((قام وقعد أخواك)) ، أم اختلفا كما [في] نحو : [((ضربني وضربت زيداً)) إعمال الأول] منهما في الاسم الظاهر وإهمال الثاني .

[و] هذا الوجه [اختاره الكوفيون] ؛ لقوته بالسبق ، [فيضمر في الثاني] المهمل [كلّ ما يحتاجه] من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقاً للمتنازع فيه ؛ إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة ؛ لأنه معمول للأول نحو : ((قام وقعدا أخواك ، أو قام وضربتهما أخواك ، أو قام ومررت بهما أخواك)) .

قوله [في الاسم الظاهر] تبع فيه ابن الحاجب .

قوله [وإهمال الثاني] أي : ترك إعماله .

قوله [فيضمر في الثاني] أي : يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلاً كان أو نائبه أو مفعولاً أو مجروراً ، ومنه يفهم أنه لا تنازع في الحال والتمييز ؛ لأنهما لا يضمران ، فإذا قلت : ((قمت وخرجت مسرعاً ، أو تصببت وامتلأت عرقاً)) كان من الحذف للدليل لا من التنازع .

وقد يحذف منصوباً للضرورة .

وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع ، واختاره ابن الحاجب [1] إلا أنْ يمنع مانع فيظهر .

قوله [وقد يحذف منصوباً للضرورة] كقوله :

بعكاظَ يُعشي الناظريــــــ ـــنَ إذا هُمُ لمحوا شُعاعُه [2]

قوله [إلا أنْ يمنع مانع فيظهر] وذلك إذا كان الضمير خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسِّر له وهو المتنازع فيه نحو ((أظن ويظنان أخاً الزيدين أخوين)) .

وقال في التوضيح [3] : ((الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع)) في هذه المسألة وشرحها ، والحق كما قال الأشموني [4] ومكي وغيرهما : أنه لا فساد في ذلك ؛ إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه ، وأما صورة لفظه فمرجعها إلى الواقع في نفس الأمر ، على أنّ صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط ((أظن)) وإعماله .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٠/١ ـ ٨١ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح التصريح ٣٢٠/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٧/٢ وشرح الشذور ٣٦٩ . والشاهد فيه تنازع الفعلين ((يعشي)) و ((لمحوا)) معمولاً واحداً هو ((شعاعه)) ، فأعمل الأول فصار ((شعاعه)) فاعلاً به ، وأعمل ((لمحوا)) في ضميره ، ثم حذف الضمير ضرورة ، والتقدير : يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه .

(٣) الأوضح ٣٦/٢ .

(٤) شرح الأشموني ـ بهامش حاشية الصبان ١٠٨/٢ .

[أو] إعمال [الثاني] في الظاهر ، وإهمل الأول .

[و] هذا الوجه [اختاره البصريون] ؛ لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وهو الصحيح ؛ لأنّ إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ، ذكر ذلك سيبويه [1] .

قوله [واختاره البصريون] أي : إنْ لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح ، قال أبو حيان [2] : ((لابدّ من اشتراط أنْ لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله :

كـأنّهُنّ خـوافي أجـدلٍ قـرمٍ ولّى ليـسبقَهُ بالأمْعَزِ الخَـرَبُ [3]

فهذا من إعمال الأول ولا يجوز أنْ يكون من إعمال الثاني ؛ لأنه حينئذٍ يكون مفسراً للضمير الذي في ((ولى)) ، ولام كي تمنعه أنْ يتخطاها الى تفسيره ، فإنه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها ؛ لأنّ المفسّر نائب عن المفسَّر ، فكأنه قد تقدم)) .

وقال في البسيط : إذا كان في اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب إعماله ، فإنْ عطف الثاني بحرف الإضراب نحو : ((ضربت بل أكرمت زيداً)) وجب إعماله ، وعكسه في نحو : ((ضربت لا أكرمت زيداً)) ، والعامل الملغى نحو ((كان أرى زيداً ذاهبا)) .

قوله [وسلامته من الفصل ...] أي : فيما إذا لم يكن الثاني من متعلقات الأول ، فلا يرد أنه غير مطرد في نحو جاءني لإكرامه زيد ، وكاد يخرج زيد ☜☜

---

(1) الكتاب ١/٨٧ ـ ٨٩ .

(2) الارتشاف ٣/٨٧ ((التنازع)) .

(3) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ٧٣ ، والعين ٨/٣٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٨٧ والأشباه والنظائر ٣/١٦٢ ، والشاهد واضح من كلام المحشي .

....

....

وهذا يجري في صورة العطف وغيرها ، ولسلامته من العطف على الشيء ، وقد بقيت منه بقية في صورة العطف .

فإنْ قيل : الفصل بالأجنبي لامتناعه يقتضي وجوب إعمال الثاني .

قلت : نص الرضي[1] على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل [2] : ((إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ؛ فإنّ جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني ، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنياً عن عمل الثاني)) انتهى .

والجوابُ ـ بأنّ الأقرب إنما يعتبر إذا استويا قوة وضعفاً ، بخلاف ما إذا اختلفا فالاعتبار للأقوى ، والمتقدم من الشرط والقسم أقوى ؛ لبقائه على التصدر ، بخلاف المتنازعين فإنّ لكل منهما ما للآخر من القوة ـ

مردودٌ ، بأنّ التنازع قد يقع بين القوي والضعيف ، كالفعل واسم الفاعل ، والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين ، والقرب عند البصريين ، وكما يؤخذ من إطلاقهم ، وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال :

((خطر لي في وقت أنه يترجح إعمال الأول في ((كان قائماً زيد)) ؛ لأنه فعل فهو أولى بالأعمال ،

---

(١) قال في شرح الكافية ٢٢١/٢ : ((... فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بالأجنبي ، ولا يجوز ذلك ، بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي ...)) .

(٢) شرح التسهيل ٩٨/٢ .

قل المرادي : ((وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث)) . قل الشيخ العلامة خالد الأزهري[1] : ((وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران ، لم أرَ في ذلك نقلا)) .

وقوّى ذلك عندي قول الزمخشري[2] في : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، ولمّا وقفتُ على قول أبي خراش الهذلي :

بلى إنها تعفو الكلومُ وإنما ... يوكَّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي[3]

رجعتُ عن ذلك ، فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسألتنا)) انتهى . أي : لأنه قل إنما يوكَّل الأمر بالأقرب وإنْ كان الماضي جليلاً ، فأدنى المصائب إلى الإنسان يشغله عن أبعدها عهداً منه ، وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أنّ محلّ الخلاف حيث لا مرجح .

قوله [وسكتوا ...] قل العصام في شرح الكافية : ((وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب)) انتهى . وقل الدماميني في شرح التسهيل : ((وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ؛ لكونه أفاد به الحكم مشعراً بشبهة كلٍّ من أهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين ، وإنْ كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص)) انتهى .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣٢٠ .

(٢) الكشاف ٣/٢٧٤ ، تفسير سورة الروم ـ ٢٥ .

(٣) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١/١٩٧ والخزانة ٥/٤٠٥ ، ٤١٥ ، والمغني ١/١٤٥ ، والشاهد واضح .

[فيضمر في الأول] المهمل [مرفوعه فقط] فاعلاً كان أو نائبه ، مطابقاً للاسم الظاهر

وينظر كيف يقال : أنّ الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين مع قوله في التصريح[1] لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة .

قوله [مطابقاً للاسم ...] أي : غالباً كما في التسهيل [2] ، وقد لا يطابقه ، أجاز سيبويه ((ضربني وضربتُ قومك)) بنصب ((القوم)) أيّ : ((ضربني)) من ثمّ ، وحكم بقبحه ، وأجازوا في :

تَعَفّقَ بالأرطى لها وأرادها   رجالٌ ....[3]

أنْ ينوى الضمير في ((تعفق)) مفرداً باعتبار تأويله بالمذكور .

---

(١) شرح التصريح ٣٦٧/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٠٠/٢ .

(٣) جزء بيت من الطويل لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٤/٢ ، والأوضح ٢٩/٢ ، وتمامه :

تَعَفّقَ بالأرطى لها وأرادها   رجالٌ فبذّتْ نبْلَهم وكَليبُ

تعفّق : استتر ، والأرطى : شجر ، وبذت : غلبت ، وكليب : جمع ((كلب)) مثل ((عبيد)) ، والشاهد : أن الكسائي وجماعة قالوا : إذا أعمل الثاني في المعمول وأعمل الأول في ضميره وجب حذف الضمير ولو كان مرفوعاً لئلا يلزم عوده على متأخر ، والدليل هذا البيت ، فـ((رجال)) فاعل ((أرادها)) وقد حذف الضمير من العامل الأول ((تعفق)) ولو ظهر لقال : ((تعفقوا وأرادها رجال))، وما ذكروه ليس بلازم قال في شرح التسهيل : ((ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى)) أي : يجعل الضمير مستتراً في ((تعفق)) تقديره : هو ، وهذا الضمير مؤول بالمجموع أو المذكور ، وأوله لأنّ الضمير عائد على ((رجال)) وهو جمع فكيف يكون الضمير مفردا .

لامتناع حذف العمدة وإنْ لزم منه الإضمار قبل الذكر؛ لوقوعه في غير هذا الباب كـ((باب نعم وبئس)) ،

قوله [لامتناع حذف العمدة] قال اللقاني : ((هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار ؛ لإمكان وجوب الإظهار وجوازه)) انتهى .

وأجيب : بأنّ المقصود إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف ، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر، وهو لزوم التكرار كما قرر في محله .

نعم في هذا الدليل نظر ؛ لأنه قد جاء حذف الفاعل في مواضع معروفة ، وعبارة بعضهم : يسوغ تأخير المفسر لفظاً ومعنىً قُصِدَ تفخيم المفسر أو الإتيان به لمجرد التفسير ، كما في ((نعم رجلاً زيد)) أو قصد التفخيم مع اتصل المفسر كما في ضمير الشأن ، والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه .

قوله [لوقوعه في غير هذا الباب...] بحث فيه اللقاني : ((بأنّ جواز الإضمار فيه لغرض إيراد الشيء مجملاً ثم مفصلاً ؛ ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً)) .

وأجيب : بأنّ المقصود الاستدلال على أنّ الإضمار قبل الذكر في حدّ ذاته ليس أمراً ممتنعاً ، ولا شبهة أنّ وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك ؛ إذ لو كان في نفسه ممتنعاً لما جاز مطلقا .

فأصل الكلام : أنه لمّا ورد الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعاً في نفسه ، وحينئذٍ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه ؛ لوجود الداعي اليه ، وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالإظهار فتعين الإضمار ، فتأمله فإنه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الإجمال ثم التفصيل .

بل وفي هذا الباب نثراً ونظماً ، [نحو] : ((ضربوني وضربتُ قومك)) حكاه سيبويه ، وقوله :

[جَفَوْني ولم أجْفُ الإخلاَّءَ إنَّني] لغيرِ جميلٍ من خليليَ مهملُ

قوله [بل وفي هذا الباب ...] فإنْ قلت : هذا لا يفيد اطراد الجواز ؛ لإمكان أنْ يكون سماعياً ، والمطلوب إنه مطرد .

قلت : لو صح لم يثبت في العربية حكم من الأحكام ؛ لورود ذلك في كل محل بل الواجب حملُ ما يثبتُ عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه .

لا يقال : ما تمسك به الكسائي يدل على خلافه ؛ لأنا نمنع ذلك ؛ لأنه بيت شعر يمكن تأويله بإضمار المفرد ، فلا يقوم النظم والنثر الصريحين في الإضمار قبل الذكر

قوله [حكاه سيبويه [1]] أي : عن العرب ، فلا حاجة لقول المرادي[2] : ((فإنْ قلت : قد قيل : إنه لم ينقله عن العرب بل هو مثل مخرج على مذهبه ، قلت : هو خلاف الظاهر)) .

قوله [جفوني[3] ...] عزاه ابن الناظم[4] لبعض الطائيين ، والشاهد فيه ظاهر .

---

(١) الكتاب ٨٩/١ ((باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل)) .

(٢) توضيح المقاصد ٢٧٨/١ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٩/٢ والأوضح ٢٨/٢ والمغني ٤٨٩/٢ .

والشاهد فيه : إعمال الثاني ((لم أجفُ)) في المعمول ((الأخلاء)) فإنه مفعوله ، وأعمل الثاني ((جفوني)) في ضمير المعمول أعني : واو الجماعة العائد على ((الإخلاء)) ، وهذا عود ضمير متقدم على متأخر ، والبيت دليل على جواز عود الضمير على المتأخر حال التنازع .

(٤) شرح ابن الناظم ـ ١٨٧ .

وأوجب الكسائي حذفه هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ، والفراء إضماره مؤخراً إنْ طلب الثاني منصوباً لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ، وإلا أعملهما في المرفوع ، وهو مشكل ، فإنّ اجتماع مؤثرين على أثرٍ واحد ممنوع في الأصول ، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية ، قاله الرضي [١] .

قوله [وأوجب الكسائي حذفه] قيل : ما فرّ إليه أشنع مما فرّ منه فإنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ، وخطئ وهذه تخطئة في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها هي أنّ العرب تضمر ولا تحذف ، وهذا هو المشهور عن الكسائي ،

وفي باب الاستثناء من شرح الإيضاح : ((ما حكاه البصريون عن الكسائي - أنه يجيز حذف الفاعل في نحو : ((ضربني وضربت الزيدين)) - باطل ، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرداً في الأحوال كلها)) انتهى .

وكلام الشارح يفهم : أنه إنْ أعمل الأول وألغى الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي ، فتقول على هذا : ((ضربت وضربوني قومك)) كما يقول البصريون وفيه بحث .

قوله [والفراء إضماره ...] اعلم أنّ النقل عن الفراء مختلف ، وما نقله الشارح هو ما في المغني [٢] ، لكن قيّد صورة استواء العاملين في طلب بكون العطف بالواو نحو : ((قام وقعد أخواك)) .

---

(١) شرح الكافية ٨٠/١ ((التنازع)) ، شرح الكافية ٢٤٤/١ ((الاستثناء)) .

(٢) المغني ٤٨٩/٢ .

وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع ، وهو كذلك إنْ استغنى عنه كـ((ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي زيد)) ، ولا يجوز إضماره ؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ، فإنْ لم يستغن عنه بأنْ أوقع حذفه في لبس كـ((رغبت ورغب فيّ الزيدان عنهما)) ، أو كان عمدة في الأصل بأنْ كان العامل من باب ((كان أو ظن)) ، نحو : ((كنت وكان زيد صديقاً إياه ، وظنني وظننت زيداً قائماً إياه)) وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه ؛ لخوف اللبس في الأول ؛ ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني ،

قوله [حذف غير المرفوع] أي : من منصوب لفظاً أو محلاً ، والمراد بالمنصوب لفظاً : ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالمنصوب محلاً : ما يصل إليه بواسطة حرف الجر ، كما أشار إليه بالمثل .

قوله [كرغبت ...] وجه اللبس أنّ المتبادر من ((رغبت)) إنما هو ((رغبت في الزيدين)) بقرينة معمول الفعل الثاني ، مع أنّ المراد : ((رغبت عن الزيدين)) ، أما لو أريد ((رغبت في الزيدين)) فينبغي جواز الحذف ، إذ لا لبس فيه ؛ لأنّ الذي يتبادر حينئذٍ هو المراد ،

فقولُ التصريح[1] تعليلاً للبس ـ ؛ ((لأنه مع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه)) ـ لا يناسبُ ، فإنه إجمال لا لبس ، والمحذور إنما هو اللبس كما مر .

---

(١) ما نقله المحشي هو معنى كلام التصريح ٣٢١/١ .

لكن صحح في الأوضح جواز حذفه في الثاني قال[1] : ((لأنه حذف لدليل)) .

[وليس منه] أي : من هذا الباب نحو : ((ما قام وقعد إلا زيد)) ؛

قوله [لأنه حذف لدليل] هذا لا يجري في باب ((كان)) ؛ لأنّ خبرها لا يحذف قياساً للدليل كما مرّ في باب ((كان)) ، وقال اللقاني :

((إنْ قلت : هذا الدليل يجري في الحذف من التالي فيجوز وقد سبق منعه ، ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الأول فيمتنع ، وقد تبيّن أنه جائز .

قلت : التهيئة عبارة عن : إيلاء العامل ما هو معموله معنى ، وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه .

ولا يخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثاني ، وحينئذٍ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أنّ عاملها متهيئ للعمل فيها ؛ لأنّ التهيؤ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة)) .

قوله [نحو : ما قام وقعد إلا زيد ...] بل هو محمول ـ كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب[2] ـ على الحذف .

واعترض : بأنه يلزم حذف الفاعل ،

وأجيب : بأنّ الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنىً ،

---

(١) الأوضح ٣٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٠٣/١ .

لانعكاس معنى المهمل ،

---

(٢) أما حذفه لفظاً مع وجوده معنىً فلا امتناع فيه ، وهنا كذلك ، فإنّ ((إلا زيد)) فاعل لهما معنىً وإنْ كان من حيث اللفظ لأحدهما ، وضعفه غير خفي .

وأشار إلى أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد ((إلا)) بين الظاهر والضمير ، وهو كذلك ، وإنْ توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به .

وذهب بعضهم إلى أنّ ذلك من باب التنازع ، فإنْ أراد أنّ ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فممكن ، لكنّ القصد تخريجه على وجهٍ يقول به البصريون ، فإنهم موافقون على أنّ التركيب مسموع .

قوله [لانعكاس معنى المهمل] وذلك لأنه يجب أنْ يكون في أحد العاملين ضمير ؛ لأنهما موجّهان إلى الفاعل ، وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما ، والمقصود حصرهما فيه .

وعبارة ابن عقيل : ((لو كان من التنازع لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو((ما قام وقعد إلا أنا)) إعادة ضمير غائب على حاضر)) انتهى .

ووجّه المصنف لزوم إخلاء الملغى من الإيجاب بقوله : ((لأنّ الفعل المنفي إنما يصير موجباً بمقارنة ((إلا)) لمعموله لفظاً أو معنىً ، وعلى تقدير التنازع لم يقارن ((إلا)) معمول الملغى لا لفظاً ولا معنىً فيلزم بقاؤه على النفي)) .

ولا نحو :

وَعزّةُ ممطولٌ مُعنّىً غريمُها

لزوال الارتباط ، قاله في الجامع [1] .

قوله [ولا نحو : وعزة [2] ...] هذا أولى من جعله في الأوضح [3] المدار على كون السببي مرفوعاً ؛ لأنّ الحق كما أشار إليه كلام الجامع وصرح به في الحواشي : أنّ المدار على الارتباط وعدمه ، لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب ، ⁂

---

(١) الجامع تح الهرميل ـ ٨٦ .

(٢) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٥/٢ ، وتمامه :

قضى كلُّ ذي دينٍ فوفى غريمَهُ وَعــزّةُ ممطــولٌ مُعنّــىً غريمُهــا

والشاهد أنه تقدم عاملان ((ممطول)) و ((معنّى)) وتأخر معمول ((غريمها)) يصلح أن يكون نائب فاعل لكل منهما ، ولكن ابن مالك في شرح التسهيل لم يرض بذلك ؛ لأنه شرط أنْ لا يكون المعمول سببياً مرفوعاً عمل فيه أحدهما ، و((غريمها)) سببيٌ لأنّ فيه ضمير ((عزة)) مع أنه نائب فاعل مرفوع ، فليس البيت من التنازع في شيء .

وحمله ابن مالك على جعل ((ممطول)) و ((معنى)) خبران مقدمان و((غريمها)) مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر المبتدأ السابق ((عزة)) ، ولا تنازع لأنّ الخبر لا يعمل في المبتدأ .

أو على جعل ((عزة)) مبتدأ و((ممطول)) خبره و((معنى)) حل من ((غريمها)) وهذا الأخير نائب فاعل لـ((ممطول)) ، فليس ثمة عاملين بل عامل واحد متقدم ((ممطول)) .

أو بجعل ((عزة)) مبتدأ و((ممطول)) خبره ، و((معنى)) صفة لـ((ممطول)) ، و((غريمها)) نائب فاعل ، فهنا عامل واحد ومعمول واحد ، فلا تنازع في البين .

(٣) الأوضح ٢/ ٢٥ ـ ٢٧ ، وما نقله المحشي هو معنى كلام الأوضح ، واشتراط عدم كون المعمول سببياً مرفوعاً في كلام التسهيل ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

....

....

والربط إما بالضمير أو العطف بالفاء ، فيجوز نحو : ((زيد يقوم فيقعد أبواه)) ـ كما قاله الدماميني ـ .

قال في الحواشي : ((يجوز في السببي المرفوع في نحو : ((زيد قام عنده وقعد لأجله أخوه)) ، ويمتنع في السببي المنصوب في ((زيد ضربت وأكرمت أخاه)) ...)) انتهى .

والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر ؛ لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ، كما قاله ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ : والأصل ((يتربصن أزواجهم)) ، ثم جيء بالضمير مكان ((الأزواج)) ؛ لتقدم ذكرهن ، وامتنع ذكر الضمير ؛ لأنَّ النون لا تضاف ، وقد قالت العرب : ((زيد قائم أبواه لا قاعدان)) ، فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا .

هذا وأجاز بعضهم التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى ، لكن يتعين إعمال ((ممطول)) كما قال ابن عصفور ؛ لأنَّ ارتباط الخبر بالمبتدأ معنىً خارجٌ عن القياس ، وإنما سمع في الثاني لا في الأول ، وقد أجاز سيبويه : مررتُ برجل عاقلة أمه لبيبة ، ومنع : ((مررتُ برجل لبيبة عاقلة أمه)) بإضمار الأم في ((لبيبة)) ، وهذا يرجع إلى قولهم : يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

وقيل : المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت : أنَّ ((غريمها)) إنْ رُفِعَ بـ((معنى)) فيكون ((ممطول)) قد جرى على غير من هو له .

....

....

فيلزم ظهور الضمير ، وإنْ رفع بـ((ممطول)) لزم ذلك ، وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه ،

واعترض : بأنّ هذا لا يختص أيضاً بالمرفوع ، فانظر التصريح[1] ، ثم هذا لا يظهر مانعاً على قول الكوفيين إذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد جاز استتارها .

وإذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون ((عزة)) : مبتدأ أول ، و((غريمها)) : مبتدأ ثانٍ ، و((ممطول)) و((معنى)) خبران ، أو ((ممطول)) : خبر ، و((معنّى)) :

صفة له بناء على أنّ المشتق يوصف ، وفيه مذهبان ، وبناءً على أنّ الوصف العامل يوصف ، وفيه مذاهب ثالثها ـ وصححوه ـ يوصف بعد العمل لا قبله

أو حال من ضميره ؛ لأنه خفي الإعراب ، فجاز كونه منصوباً ، لا حال من نفس ((ممطول)) خلافاً لمن غلط ؛ لأنّ المبتدأ لا يعمل في الحال ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور .

وجوّز ابن يسعون وغيره كونه تأكيداً ، ومما يدل على فساده أنهم جوزوا كونه خبراً ، والخبر لا يكون توكيدا .

---

(١) شرح التصريح ٣٦٩/١ .

ولا قول امرئ القيس :

ولو أنّ مـا أسْـعَى لأَدْنـى مَعيشـةٍ   [كَفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المال] [1]

لفساد المعنى ؛

قوله [لفساد المعنى] انظر المغني[2] في بحث الأسماء التي تحتاج إلى رابط وحواشيه ، وقال العصام :

((وما أجاب به عنه الكوفيون ـ بأنا لا نسلم أنّ الواو للعطف ، فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض ، سلمنا أنه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ـ ليس بشيء ،

لا لما قيل : إنّ الاحتمال الراجح في الواو العطف ، والراجح هنا

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٧ وفي شرح الشذور ٢١٠ والهمع ٩٧/٣ .
الكلام في أنّ البيت هل هو من باب التنازع أو لا ، فالظاهر تقدم عاملين هما ((كفاني)) و ((لم أطلب)) وتأخر معمول ((قليل)) فهذا تنازع . لكنّ المعنى لا يكون صحيحاً ، وقد أوضحه ابن هشام في الشذور بما ملخصه : ((أن ((لو)) حرف امتناع لامتناع ، فإذا كان ما بعدها مثبتاً صار بعد دخولها منفياً ، وإذا كان منفياً صار مثبتاً ، فقوله : ((أنّ ما أسعى لأدنى معيشة)) مثبت في نفسه ، وبعد دخول ((لو)) صار منفياً ، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ، ونقيض السعي لأدنى معيشة : عدم السعي لأدنى معيشة ، و((لم أطلب)) منفي ، وبعد دخول ((لو)) صار مثبتاً ، فلو وجّه إلى ((قليل)) صار المعنى : إثبات طلب القليل ، وهو عين ما نفاه أولاً أعني أنه أثبت عدم السعي لأدنى معيشة فكيف يثبت طلب القليل من المال ، ففسد المعنى ، فلابدّ من جعل مفعول ((أطلب)) محذوفاً وتقديره : لم أطلب الملك ، وبعد دخول ((لو)) صار المعنى إثبات طلب الملك .

(٢) المغني ٥٠٨/٢ وما بعدها .

....

....

﴾ العطف على الجزاء ، والمرجوح لا يصلح للاستدلال ؛ لأنه إذا استلزم راجح فساد المعنى ترجح المرجوح .

بل لأنه لا فائدة في التقييد بهذه الحالة ، والإخبار بعدم الطلب ، وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أنَّ مفعول ((لم أطلب)) : ((الملك والمجد)) بقرينة قوله :

ولكنّما أسـعى لمجـدٍ مؤثـلٍ

ولا يخفى أنه وإنْ خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالأجنبي بين معمول ((كفاني)) ونفسه إلا أنْ يجوز ذلك في الشعر ، أو يقل : ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى ، ألا ترى إلى قول الفرزدق :

وما مثلُهُ في الناسِ إلا مملّكـاً أبو أمّهِ حيٌّ أبـوهُ يقاربُـهْ [1]

ونحن نقول الحق مع الكوفي ، ولا تناقض ؛ لأنَّ المعنى : ﴿

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في المطول ١٢٢ وفي الضرائر ٢١٣ .

الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خل هشام بن عبد الملك ، ومعنى البيت : إن هذا الممدوح ليس مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكٌ ـ وهذا المملك هو هشام بن عبد الملك ـ أبو أمه ـ أي : أبو أم المملك ((هشام)) ـ أبوه أي : أبو الممدوح أعني ((أبو إبراهيم)) .

فالكلام غير ظاهر الدلالة على المراد لخللٍ في النظم ، بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم وتأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد ، فهذا فساد في اللفظ بدون فساد في المعنى .

إذ لو وجّه ((كفاني)) و((لم أطلب)) إلى ((قليل)) لزم من ذلك اجتماع النقيضين ؛

ⓐ إنْ كان سعي المشاهد لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه ؛ لأنّ القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الأشراف معي وأنعامهم في حقي ، ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ فصار الناس خصمائي واحتجت إلى طلب قليل من المال .

فيرد استدلالهم بأنّ اختيار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام ، وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه ؛ لأنّ الأول ينبئ عن الشرف ، والثاني عن الزيادة)) انتهى[1] .

وفي كتاب ثمار الصناعة للدينوري : إنّ معنى : ((ولم أطلب)) : ولم أسعَ ، وهو غير متعدٍ فلذلك لم يحفل به ، ولم يعمل إلا الأول : قال : ((ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك ، حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمل الأول)) انتهى .

أقول : والعجب أنّ هذا معنى ظاهر خفي على أصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا .

قوله [لزم اجتماع ...] أي : طلب القليل وعدمه، ولو قال:لزم من ذلك التناقض كان أولى .

---

(١) انتهى كلام عصام الدين .

لأنّ ((لو)) لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فيلزم كون المثبت في سياقها وفي سياق جوابها منفياً ، والمنفي فيهما مثبتاً ، إذا امتناع الإثبات نفي ، وامتناع النفي إثباتٌ ، فيكون السعي لأدنى معيشة منفياً ، إذ هو مثبت في سياق ((لو)) .

قوله [لأنّ ((لو)) لامتناع ...] أي : تدل على امتناع الجزاء وانتفائه ؛ لامتناع الشرط وانتفائه غالباً ، يعني : أنّ الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترضه : ابن الحاجب ، وردّ اعتراضه السعد في شرح التلخيص والمطول[1] .

قوله [فيلزم كون المثبت ...] أي : في الواقع إذا كان صادقاً ، والمقصود : أنّ هذا معنى الكلام ، فلا يرد عليه الكواذب .

قوله [وامتناع النفي إثبات] أي : نفي النفي إثبات ، أي : مستلزم للإثبات لا أنه عينه ، فإنّ تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي ، وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فليس عينه .

---

(١) قال في المطول : ((واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بأنّ الأول سببٌ والثاني مسببٌ ، والسبب قد يكون أعم من المسبب ، لجواز أنْ يكون لشيء أسباب مختلفة كالنار والشمس للإشراق ، فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب ، بخلاف انتفاء المسبب فإنه يوجب انتفاء السبب ...)) ، وقد ردّه التفتازاني بدليلين ملخصهما : ((أنّ الشرط عندهم أعم من أنْ يكون سبباً أو شرطاً وأنّ الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ...)) المطول ص ٣٢٤ وما بعدها ((بحث تقييد المسند بالشرط)) .

ولو وجّه ((ولم اطلب)) إلى ((قليل)) لكان طلب القليل مثبتاً ؛ إذ هو منفي في سياق جوابها ، وهما واحدٌ في المعنى ، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد ، وهو باطل ، فتعيّن أنْ يكون مفعول ((أطلب)) محذوفاً تقديره : ((ولم أطلب الملك والمجد)) ، ويدل عليه قوله بعدُ :

ولكنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤثَّلٍ   وقدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمْثَالي (1)

قوله [وهما واحد في المعنى] ؛ لأنّ السعي هو الطلب و((الأدنى)) هو القليل ، فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي .

قوله [في كلام واحد] كان ينبغي أنْ يزيد في وقت واحد ، وتقدم في كلام العصام دفع المنافاة .

---

(1) البيت من الطويل لامرئ القيس ، وساقه الشارح دليلاً على أن امرء القيس كان يطلب المجد لا القليل من المال .

[المنصوبات]

[باب] في ذكر المنصوبات ، وبدأ منها بالمفاعيل ؛ لأنها الأصل في النصب ، وغيرها محمول عليها ، فقال :

[المفعول منصوب] أبداً ، كما أنّ الفاعل مرفوع أبداً ، وسبب ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول ،

قوله [في ذكر المنصوبات] جعل الذكر ظرفاً ؛ لأنه أعم من ((الباب)) ، الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف ؛ لحصوله بغير تلك العبارات أيضاً ، والأعم كأنه ظرف ، ويجوز أنْ تكون ((في)) للتعليل ، والتقدير : باب معقود لذكر المنصوبات .

قوله [المفعول منصوب] أبهمَ ناصبه ؛ ليجري على كل الأقوال ، والصحيح أنه الفعل وشبهه ، ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي ، لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ، ولا معنى المفعولية .

قوله [لا يكون إلا واحداً] أي : لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأمّا ((فتلقفها رجل رجل)) فمرّ أنّ الاسمين فيه في معنى اسم واحد أي : تلقفها الناس .

قوله [بخلاف المفعول] أي : فإنّ الفعل الواحد يكون له مفاعيل .

والرفع أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأخفّ الأكثر ؛ ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل ، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول .

[وهو خمسة] على المشهور :

قوله [والرفع أثقل] ؛ لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف فليس رفعاً أصلياً بل نصب أصلي ، على أنّ غلبة الثقل تكفي .

قوله [والفتح أخف] لو قل : ((والنصب أخف ؛ لأنّ علامته فتحة ، وهي أخف الحركات)) كان أولى .

قوله [وخفة الفتح] لو قل : ((وخفة الفتحة)) كان أولى .

قوله [وهو خمسة] الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس ، فلذا أخبر عنه بـ((خمسة)) ، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد ؛ لأنّ المقصود التقسيم فهو نظير ((الكلمة اسم وفعل وحرف)) .

فاندفع ما توهم : من أنّ إرادة الجنس لا تصحح الإخبار، وإلا جاز ((الرجل ثلاثة ، والرجل قائمون)) .

ووجه الدفع : أنّ عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ، ألا ترى إلى صحة ((الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي)) لإرادته ، فتدبر .

قوله [على المشهور] مقابله ما ذكره المصنف في الشرح [1] .

---

(١) شرح القطر ١٩٥ ـ ١٩٦ .

[المفعول به]

أحدها : [المفعول به] ، وقدّمه على غيره من المفاعيل ؛ لأنه أحوج إلى الإعراب إزالة لالتباسه بالفاعل .

قوله [المفعول به] قال العصام :

((ولا ضمير في المفعول به ، وضمير ((به)) إلى اللام ، وكذا المفعول فيه وله ومعه .

ومن قال : الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل ، أي : الذي فَعَلَ فَعَلَ بسببه أو فيه أو لأجله أو معه .

ففيه : أنّ الواجب حينئذٍ هو المفعول ، وبه أو فيه أو له أو معه ؛ لأنّ مسنده صفة جارية على غير من هي له .

ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة إلى اللام أيضاً : أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول ، مع أنه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيراً بلا صفة ونكير ، فالتحقيق أنه راجع إلى موصوفٍ محذوف ، أي : شيء مفعول به ، واللام ليس موصولاً لعدم قصد الحدوث بالصفة)) انتهى .

ولا يبعد كما قال السيد الصفوي : أنّ أمثال هذه العبارات صار كالعلم ، فلا يقتضي الضمير مرجعاً ، والباء في ((به)) إما للسببية فتتعلق بالفعل ، أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق .

[وهو] كما قال ابن الحاجب[1] : [ما وقع عليه فعل الفاعل]

قوله [وهو ما وقع عليه فعل الفاعل] أي : اسمه ، إذ ((زيد)) مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به ، والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولاً به ؛ لأنّ أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء .

وقيل : لا حاجة إلى تقدير الاسم ؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها .

ولا يرد : أنّ اسم الاستفهام مثلاً يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقية بل التضمنية ؛

لأنّ المتضمن لمعنى الاستفهام مثلاً دالّ على المعنى الاسمي مطابقة ، والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ، ولذا عدّ اسما .

والمراد أيضاً ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه ، لكنه اختصر للعلم بالمقصود ، فخرج المبتدأ في نحو : ((زيد ضربته)) ؛ لأنه لم يذكر ليدل على وقوع الفعل عليه ، بل ذكر ليدل على أنه المسند إليه ، وإنما اتفق أنه وضميره في المفعول واحد ، فتوهم أنهما على حدّ واحد باعتبار نسبة الفعل .

ثم إنّ المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق ، وإنما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص ،

فلا يرد : أنّ المشتق منه أخفى من المشتق ؛ لتوقف معرفة المشتق على معرفته ، فكيف جعل الأخفى معرّفاً للأظهر ؟ .

---

(١) شرح الكافية ١٢٧/١ ((المفعول به)) .

وذلك [كـ((ضربت زيداً))] ، فـ((زيداً)) مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب .

والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشيء من غير واسطة ،

والمراد بفعل الفاعل : فعلٌ اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً ، فخرج به مثل ((زيد)) في ((ضرب زيد)) على صيغة المجهول ، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ، وهذا إنما يحتاج إليه لو لم يكن مفعولاً به في اصطلاحهم ، وهو الأرجح الأليق باعتبارهم .

وقولهم ((المفعول به وفيه يصح أنْ يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله)) لا يدل على تسميته مفعولاً به أو فيه .

ودخل ((درهماً)) في نحو : ((أعطي زيدٌ درهماً)) ؛ لأنه يصدق عليه أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه ، فإنّ مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل .

وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل ، فلا يرد أنه لو قال : ((ما وقع عليه الفعل)) لكان أخصر ، على أنه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي ، ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة في إسناد الوقوع .

قوله [وذلك] إشارة إلى أنّ قوله : ((كضربت زيداً)) خبر مبتدإ محذوف .

قوله [فزيداً مفعول به] إشارة إلى أنّ في العبارة مسامحة ، والمراد كـ((زيداً)) من ((ضربت زيداً)) .

قوله [من غير واسطة] خرج به ما تعلّق به بواسطة حرف الجر ؛ لأنّ مطلق المفعول به لا يقع عليه وإنْ كانت مفعولاً بها لكن بواسطةٍ ، فمن زاد بعد ((بلا واسطة أو بواسطة)) : ((ويسمى بالظرف)) أراد الأعم .

بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء ، فسقط ما قيل : من أنه غير جامع ؛ لخروج نحو : ((ما ضربت زيداً ، ولا تضرب عمراً)) ؛ إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول .

قوله [بحيث لا يعقل ...] أورد عليه : أنَّ كل واحدٍ من المشخصات مثـــل : ((زيد وعمرو)) لا يتوقف عليه تعقل الفعل ؛ لاستغنائه عنه ، فلا يكون مفعولاً به في مثل : ((ضربت زيداً)) ، بل يتوقف على شخصٍ ما .

وأجيب : بأنَّ توقف الفعل على الشخص لوجود شخصٍ ما فيه .

فإنْ قيل : تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أنْ يكون الزمان مفعولاً به ، بل الفاعل ؛ لأنهما كذلك .

أجيب : بأنَّ المراد الفعل الحقيقي ، والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان ، وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقاً اصطلاحاً بل قياساً ، وإسناداً ، والتعلق مخصوص بالفضلات ، كما قاله السيد في حواشي الرضي[1] ، على أنَّ المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل ، فخرج الفاعل .

نعم يحتاج إلى ما قاله السيد ؛ لدفع دخول ((عمرو)) في ((اشترك زيد وعمرو)) ، فقد نقض الرضي به التعريف ، وأشار الصفوي لدفعه ونحوه بجعـــل ((ما)) عبارة عن منصوب .

قوله [لخروج نحو ما ضربت زيداً ...] ؛ إذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول ، وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو : ((عبدت الله ، وشافهت زيداً ، وأوجدت ضرباً ، وضرب زيد عمراً)) مع كذبه .

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الكافية ١٢٩/١ .

وخرج بقوله : ((وقع عليه فعل الفاعل)) بقية المفاعيل ؛ إذ المفعول المطلق نفسُ فعل الفاعل ، والمفعول له وقع لأجله ، والمفعول فيـه وقع فيه ، والمفعول معه وقع معه .

وأجاب العصام عن صورة النفي والكذب : بأنّ المراد بوقوع الفعل عليه عبارة ، والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ، ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفيَ الوقوع .

لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الأول في باب ((علم)) ، وللثاني في باب ((أعلم)) نظرٌ ؛ إذ العلم والأعلام إنما يقعان على غيرهما فليتأمل .

قوله [إذ المفعول المطلق نفسُ فعل الفاعل] ؛ إذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل ، وهذا مبنيٌ على المسامحة ؛ لأنّ المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي : الأثر ، لا المصدر الذي هو التأثير ، ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما .

ثم المراد : أنه نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ ، وهو المعنى المتعارف في إطلاقاتهم .

فلا يرد مصادر الفعل المنفي نحو : ((ما ضربت ضرباً)) كلاذباً ، ولا نحو : ((مات موتاً ، وجسم جسامة)) ؛ لأنّ ما ذكر ليس فعلاً لفاعل الفعل المذكور .

وأجيب عن هذا أيضاً : بأنّ الكلام مبنيٌ على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي .

ولا يرد : نحو : ((ضربته سوطاً)) ؛ لأنه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازاً ، وأما نحو : ((كرهت كراهتي)) ففيه كلام يطلب من الجامي [1] .

---

(١) شرح الكافية الجامي ٣٢٠/١ ((المفعول به)) .

والناصب له : إما فعل نحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾[1] أو وصف نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ ﴾[2] أو مصدر نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[3] أو اسم فعل نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[4] .

وسمع رفعه ونصب الفاعل ، ورفعهما ،

قوله [إما فعل] أي : متعدّ تام ، فلا ينصبه اللازم ولا الناقص .

قوله [أو وصف] يستثنى منه الصفة المشبهة ، فإنها لا تنصبه ، وكذا اسم التفضيل ؛ لأنه التحق بأفعال الغريزة .

قوله [وسمع رفعه ونصب الفاعل] مرّ ما يتعلق به في الفاعل[5] .

قوله [ورفعهما] قل في المغني كقوله :

إنّ مَنْ صادَ عَقعقـاً لَمَشـومُ كيفَ مَنْ صادَ عقعقانِ وبومُ[6]

---

(١) النمل - ١٦ .

(٢) الطلاق - ٣ القراءة المستشهد بها تنوين ((بالغ)) ونصب ((أمره)) وهي قراءة الجميع ، إلا حفص عن عاصم فقرأ بالإضافة .

(٣) البقرة - ٢٥١ .

(٤) المائدة - ١٠٥ .

(٥) انظر ص ٤٦٤ السابقة في قوله [منها انه مرفوع] .

(٦) البيت من الخفيف بلا نسبة في المغني ٦٩٩/٢ ، والهمع ٦/٢ .

والشاهد واضح : فـ((صاد)) فعل والضمير المقدر ((هو)) فاعل و ((عقعقان)) مفعول به مرفوع بالألف وهو شاهد لمجيء الفاعل والمفعول مرفوعان .

ونصبهما ، والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالتباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك .

والضمير المجرور في قولهم مثلاً ((المفعول به)) عائد إلى أل ، أي : الذي يفعل به فعل .

وقد يحذف عامله للعلم به :

قوله [ونصبهما] قال في المغني : كقوله :

قدْ سالَمَ الحيّاتِ منهُ القدما [1]

في رواية من نصب الحيات ، وقيل : ((القدما)) تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله :

هما خُطتا إمّا إسارٌ ومنّة [2]

في من رواه برفع ((إسار)) و((منة)) .

قوله [والضمير المجرور] تقدم ما فيه .

قوله [للعلم به] أي : لقرينة مقالية كما مثل ؛ لأنّ القرينة فيه سؤالُ السائل .

---

(١) الرجز مختلف في نسبته في الكتاب ٢٨٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٢٠٧/١ ، وبلا نسبة في المغني ٦٩٩/٢ ، والهمع ٦/٢ . والشاهد نصب الفاعل ((الحيات)) والمفعول ((القدما)) .

(٢) صدر بيت من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ، وبلا نسبة في المغني ٦٩٩/٢ ، والهمع ١٦٢/١ ، ٤٣٦/٢ ، وتمامه :

هما خُطتا إمّا إسارٌ ومنّة وإمّا دمٌ والموتُ بالحرّ أجدَرُ

والشاهد فيه ((خطتا)) فأصله ((خطتان)) وحذف النون ضرورة ، وأما مَنْ رواه بالنصب ((إسارٍ ومنةٍ)) فحذفت النون عنده للإضافة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ((أما)) .

إما جوازاً نحو : ﴿ قَالُوا خَيْراً ﴾ .

أو وجوباً قياساً ، وذلك فيما نصب :

على الاشتغال كما تقدم ،

أو على الاختصاص نحو : ((نحن العرب أقرى الناس للضيف)) ،

أو على الإغراء نحو : ((السلاحَ السلاحَ)) ،

أو على التحذير نحو : ((الأسدَ الأسدَ)) ،

أو على النداء كما أشار إليه بقوله :

قوله [إما جوازاً] أي : جائزاً أو ذا جواز .

قوله [﴿ قَالُوا خَيْراً ﴾[1]] أي : أنزل خيراً .

قوله [أو على الاختصاص ...] كل من هذه له باب يتكفل ببيانه ، فليطلب من المطولات ، والتعرض له غير لائق بالمقام .

قوله [أو على النداء] أي : ما نصب على تقدير فعل النداء ، أو لأجل النداء ، وهو بكسر النون وضمها ؛ لأنّ ما جاء على ((فعل)) من الأصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها ، والهمزة في آخره بدل من الواو ، بدليل ((ندوت القوم)) إذا جلست معهم في النادي ، وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

---

(١) النحل ـ ٣٠ .

[المنادى وأنواعه]

[ومنه] : الاسم [المنادى] بجميع أنواعه ، وهو المطلوب إقباله

قوله [ومنه الاسم المنادى] أي : ومن المفعول به الذي عامله محذوف وجوباً الاسم المنادى عند سيبويه ؛ لأنّ الناصب عنده الفعل ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء ، فلا يكون مما نحن فيه .

قوله [هو المطلوب إقباله] أي : المسؤول إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فلا يرد نحو : ((يا الله)) ، وأما نحو : ﴿ يَا جِبَالُ ﴾ و ﴿ يَا أَرْضُ ﴾[1] فمن باب الاستعارة بالكناية ، ونداؤها استعارة تخييلية ، وطلب الإقبال فيها ادّعائي ، وذلك أنه لمّا شبّه الجبل بالحيوان المميز في الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادعاءً ، ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقي في الادعائي .

قيل : ويجوز أنْ يكون منه ((يا الله)) وفيه : أنه يستلزم تشبيه الله تعالى أولاً بما يكون مطلوب الإقبال ، ثم إثبات النداء له على سبيل التخييل .

ويمكن الجواب : بأنّ الممنوع هو التصريح بالتشبيه ؛ لأنه يوهم إثبات المثل المنتفي بالعقل والنص ، وإلا فاشتراك القديم والحادث في ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات أمر لا مردّ له ، فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك وإنْ وجبَ التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال أداته ولا يخرج عن التعريف .

---

(1) سبأ ـ ١٠ ، هود ـ ٤٤ .

بحرف نائب مناب ((أدعو)) لفظاً أو تقديراً ،

☜ نحو : ((يا زيد لا تقبل)) فإنه منهي عن الإقبال لا مطلوبه ، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه ((يا فلان)) ؛ لأنّ الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنهي عن الإقبال بعد توجهه ، فلختلفت الجهتان ؛ ولأنه مطلوب الإقبال حكماً لكونه مسؤول الإجابة ، وعن الثاني : بأنه من باب الاستعارة ، أو لأنّ المقصود طلب الإقبال إما حدوثاً أو بقاءً .

قوله [بحرف] متعلق بالمطلوب أي : بواسطة حرف من حروف النداء .

قوله [نائب مناب ((أدعو))] صفة ((حرف)) ـ وقوله ((مناب)) : ظرف ((نائب)) ، وإنما حذف في ((فيه)) مع أنه ليس من الجهات الست ؛ لكونه جارٍ مجرى لفظ ((مكان)) لكونه ذا ميم ، فيه معنى الاستقرار ـ أي : بواسطة حرف قائم مقام ((أدعو)) في شغل محله لا في العمل ، وإلا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة .

قوله [لفظاً أو تقديراً] دفعٌ لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف ، مع أنه يحذف إذا كان ((يا)) خاصة ، كما في المغني والتصريح [1] ، إلا في ثمان مسائل ذكرها في الأوضح [2] .

وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً دغدغة ، يمكن دفعها ، بأنّ النائب يحذف إذا كان له نائب كما في ((ضربي زيداً قائماً)) والقرينة هنا ثابتة .

---

(١) المغني ٦٤١/٢، ٦٤٢ ، وشرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) الأوضح ٧٢/٣ .

فإنّ قولك مثلاً ((يا زيد)) أصله ((أدعو زيداً)) فحذف الفعل ، وعوّض منه حرف النداء ؛ للتخفيف ؛ وليدل على الإنشاء ، وإنما وجب الحذف ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه .

قوله [أصله أدعو زيداً] المتبادر منه أنّ ((أدعو)) مقدر قبل المنادى كما هو الأصل في العامل ، وهو خلاف ما نقل عن سيبويه أنّ الأصل ((يا إياك أعني)) [1] ، وكأنه رأى أنّ المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص ، وتقدير ((أدعو)) أنسب بمقام النداء ، وأنسب منه تقدير ((أنادي)) .

وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية ؛ لجواز أنْ يقصد به الإنشاء إلا أنّ الأولى تقديره بلفظ الماضي ؛ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي ، فاندفع أنّ دعوى حذف الفعل وإنابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها ، وهو خلاف المقصود منها .

وقل بعضهم ((يا زيد)) أصله ((أدعوك)) ، فأقيم المظهر مقام المضمر ، وحرف النداء موضع ((أدعو)) ، وقولنا : ((أدعوك)) لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب ، فكذا ما قام مقامه ، وهو ((يا زيد)) ، فاندفع : أنّ ((أدعو زيداً)) يحتمل الحكاية مع الغير ، فلا يصح إنابة ((يا زيد)) عنه ؛ لأنه لا يحتملهما .

وأورد على كون الأصل ذلك : أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجهاً للمنادى ، وأجيب : بأنّ المراد بالغائب : البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر .

قوله [وليدل على الإنشاء] أي : نصّاً .

---

(١) الكتاب ٢٩١/١ ((باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)) .

ثم المنادى قسمان : معرب ، وهو ما يظهر فيه النصب ، ومبني : وهو بخلافه ، والأول : ثلاثة أنواع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : [وإنما ينصب] المنادى لفظاً إذا كـــــان [مضافاً] سواء كانت الإضافة محضة [كـ((يا عبد الله))] أم لا كـ((يا حسن الوجه)) .

وجميع الأسماء المضافة يجوز أنْ تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب ، فلا يقال : ((يا غلامك)) ؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأنّ الغلام مخاطب من حيث أنه منادى ، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب ؛ لوجوب تغايرهما .

قوله [وهو ما يظهر فيه النصب] يرد عليه المستغاث إذا جُرّ باللام ، والمضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مقصوراً أو صحيح الأخر ، ويرد ذلك على طرد تعريف المبني .

قوله [وهو بخلافه] أي ملتبس بمخالفته للمعرب فهو الذي لم يظهر فيه النصب .

قوله [لفظاً] مراده : ما قابل المحلّي ، فيدخل فيه النصب تقديراً نحو : ((يا فتاي ويا غلامي)) ، لكن يرد نحو : ((يا يوم لا ينفع مال ولا بنون)) ، و((يا مثل ما ينفعني ، ويا غير من يضرني)) ، وقد يقال : كلامه مبني على الأعم الأغلب .

قوله [كيا عبد الله] التمثيل به للمضاف ظاهر إنْ لم يكن علماً ، وإنْ كان علماً ففيه مسامحة ؛ لأنّ العلم مجموع المضاف والمضاف إليه .

قوله [لاستلزامه اجتماع النقيضين] لو عبّر بالتناقض لكان أولى ؛

[أو] كان [مشبهه] وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، إما بعمل

((لأنّ دعوى الاستلزام قد تمنع ؛ لأنّ دلالة الألفاظ وضعية ، لا يلزم من وجودها وجود المدلول ، والأولى التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب ؛ لأنّ الكاف للخطاب ، والغلام غير الذي له الكاف ، وإنما جاز في الندبة ؛ لأنّ المندوب ليس بمنادى حقيقة ، وأما قول بعضهم : لم يجمع بينهما ؛ لأنّ أحدهما يغني عن الآخر فمحل نظر .

قوله [أو كان مشبهه] وجهُ الشبه أنّ الأول عامل في الثاني ، وأنه يتخصص بما بعده ويفتقر إليه ، كما أنّ المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه .

ولا فرق في الشبيه بالمضاف بين أن يكون علماً أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة ؛ لأنّ النصب إنما هو للمشابهة وهي في الجميع .

ويظهر الفرق بالنعت ، فإذا سميت رجلاً بـ((طالعاً جبلاً)) ، أو واجهت رجلاً يطلع الجبل بذلك كان نعتهما معرفة وإلا كان نكرة .

قوله [إما بعمل] أي : فيما بعده ، فلو قلت : ((يا ذاهب)) بنيت على الضم ، ولا نظر إلى الضمير المستكن فيه ، ولو قلت : ((يا ذاهب وزيد)) فإنْ عطفت ((زيداً)) على ((ذاهب)) بنيته أيضاً على الضم ، أو على الضمير المستتر في ((ذاهب)) نصبت : ((ذاهباً)) ؛ لعمله في ((زيد)) بواسطة الحرف ، ولذا وجب نصب ((مشتركاً)) من قولك ((يا مشتركا وزيد)) عطفاً على الضمير ؛ لعدم استغنائه بواحد .

أو بعطف قبل النداء ، والعمل إما في فاعـــل [كـ((يا حسناً وجهه))] ، أو مفعول كـ((يا ضارباً زيدا)) ، [ويا طالعاً جبلاً] ،

قوله [قبل النداء] إنما قيّد بذلك إذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيهاً بالمضاف ؛ لجواز جعله مفرداً معرفة لاستقلاله ، نحو : ((يا رجل وامرأة)) ، والحاصل : أنه إذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الأول ، وإذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لأنه منفصل عنه .

قوله [إما في فاعل] لو عبر بـ((مرفوع)) شمل النائب ، نحو : ((يا محموداً فعله)) .

قوله [ويا طالعاً جبلاً] فيه أنه إنْ لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدّر لم يصحَّ عمله ، وإنْ اعتبر كان مفرداً معرفة ، ويجب تعريف الطالع .

وقال المولى عبد الغفور[1] : ((وإنْ اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف ؛ لأنه موصوف بمفرد ، اللهم إلا أنْ يفرّق بين المنعوت المذكور والمقدر ، لكن بقي شيء وهو أنّ ((طالعاً جبلاً)) جاز أنْ يكون معرفة ، ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح أنْ يكون موصوفه نكرة ، اللهم إلا أنْ يقال : إنّ الوصف لمّا وقع موقع الموصوف فلمْ يمتنع قصد تعريفه)) انتهى .

وقال الهندي : تقدير الموصوف يدرجه في باب ((يا رجلاً صالحاً)) فهو مما يمتنع تعريفه خلافاً للكسائي ، وقولنا ((يا طالعاً جبلاً)) معرفة بدليل تعريف صفته في نحو : ((يا طالعاً جبلاً الظريف)) .

وأجاب اللّهدي : ((بأنّ تقدير الموصوف لا يدرجه في باب ☙☙

---

(١) حاشية عبد الغفور على شرح الكافية للجامي ـ ١٣٦ .

أو مجرور كـ((يا خيراً من زيد)) [و((يا رفيقاً بالعباد))] .

ومثل المعطوف عليه قبل النداء : ((يا ثلاثة وثلاثين)) فيمن سمّيته بذلك ، ويمتنع إدخال ((يا)) على ((ثلاثين)) ؛ لأنه من العلم ،

((يا رجلاً صالحاً)) ؛ لأنّ المنادى فيه هو الموصوف دون صفته ، بخلاف ((يا طالعاً جبلاً)) ؛ إذ المنادى فيه الصفة القائمة مقام الموصوف)) ،

ولا يخفى أنّ امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما أقيمت مقام الموصوف ، وجعلت مستقلة ، وانهدرت فيه جهة التبعية .

نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ، ذكره الرضي [1] ، وجعل ((طالعاً جبلاً)) من كلام المولّدين .

ثم لمّا لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لا يصح قول الهندي في الإرشاد أصله : ((يا أيها الطالع جبلاً)) حذف اللام اكتفاءً بـ((يا)) فاستغنى عن ((أيها)) ، كما قالوا : إنّ أصل ((يا رجل)) ذلك ...)) انتهى .

على أنه لا دليل على هذا التقدير إلا أنْ يكون هذا صورة أخرى للنداء .

قوله [أو مجرور] عمل المنادى في المجرور النصب محلا .

قوله [فيمن سميته بذلك] ظاهره أنه لابدّ من كونه علماً ، وبذلك يصرح قوله ؛ لأنه من العلم ، وعبارة بعضهم : بأنْ يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، سواء كان علماً له ، أو لم يكن علماً ؛

---

(١) شرح الكافية ٣٦٧/١ بحث النعت ، وقل في ٣٨/٢ ((بحث صلة ال)) : ((وأما قول النحاة : ((يا ضارباً غلامُه ، ويا حسناً وجهُه)) بالإعمال ورجوع الضمير الى مقدر ، فمثل لهم ، غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به)) .

ومن المشبّه به عند المصنف والرضي[1] قولهم : ((يا حليماً لا يعجّل ويا جواداً لا يبخل)) .

لأنّ المجموع اسم لعدد معين ، كأربعة ، فهو كخمسة عشر ، إلا أنه لم يركّب ، وانظر الأوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع[2] .

قوله [ومن المشبه به ...] هو منه عند المصنف [3] ؛ لأنّ جملة ((يرجى)) في موضع نصب على الحال من فاعل ((عظيماً)) المستتر فيه ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ،

وعند الرضي ؛ لأنه جعل الاتصال إما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت ؛ لأنه لدلالته على معنىً في المتبوع بمنزلة جزئه ، وجعل ابن مالك[4] ذلك من الملحق بالشبيه ؛ لأنه عبر عن المضاف وشبهه بقوله : ((لا عامل فيما بعده ، ولا مكمل قبل النداء بعطف)) انتهى ، فاقتضى خروج النعت ،

واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف ، وقضية ذلك تقدير الضم في آخره . وذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام[5] : ((إنّ الموصول شبيه بالمضاف)) ، وكلام ابن الحاجب في الإيضاح يدل عليه .

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٣٥ وما بعدها ((المنادى)) .

(٢) الأوضح ٨٢/٣ ، وشرح التصريح ٢/ ١٧١ .

(٣) قال ابن هشام في الجامع ٩٤ : ((ويجوز نصب المضموم إنْ اضطر الى تنوينه .... أو تعرف بالإقبال عليه ووصف نحو : ((يا عظيما يرجى لكل عظيم ....)) .

(٤) شرح التسهيل ٢٤٧/٣ ((النداء)) .

(٥) هذا معنى كلام الرضي في شرح الكافية ١/ ١٤٣ ((بحث نداء المعرف باللام)) .

....

....

﴾ تنبيه : ((يشترط في النعت أنْ يكون جملة أو ظرفاً نحو :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ [1]

وإنما اشترط ذلك ؛ لأنه لو كان النعت مفرداً جاز جعل المنادى مفرداً معرفة مع جعل النعت المفرد وصفاً له ، نحو ((يا رجل الظريف)) ، بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفاً فإنه لا يجوز أنْ يجعل المنادى مفرداً معرفة والجملة والظرف وصفاً له ؛ لأنّ الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة .

وفي جعلهما صلة لـ((الذي)) يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ، ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء ، فكأنهم يضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعاً للمضاف .

ولهذا لم يجعلوه في باب ((لا)) مضارعاً للمضاف ، فلا يقال : ((لا ظريفاً في الدار)) ، بل يقال : ((لا ظريفَ فيها)) ، ولا يجوز أنْ يُجْعل حالاً إذ ليس المعنى على تقييد النداء)) ، كذا في الحواشي الغفورية [2] .

وفرّق بعضهم بأنّ الموصوف بالجملة أو الظرف لابدّ وأنْ يجعل من نداء ﴿

---

(١) صدر بيت من الوافر للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠ ، وبلا نسبة في المغني ٣٥٧/٢ ، ٦٥٩ ، والهمع ٣٠/٢ ، وتمامه :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

والشاهد واضح أنّ شبه الجملة ((من ذات عرق)) نعت للنخلة .

(٢) كل البحث من التنبيه إلى هنا نص ما في حاشية عبد الغفور على الجامي ـ ١٣٤ ، فراجع .

....

....

﴾ الموصوف ، لا من وصف المنادى ، وإلا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف ، وهو لا يجوز .

بخلاف اسم ((لا)) فإنه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم ذلك ؛ لأنّ اسم ((لا)) لا يكون إلا نكرة .

لكن في التسهيل[1] : ((ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال)) وهو شامل للوصف بالمفرد .

وفي شرحه للدماميني : ((والمسألة مشكلة ؛ لأنه قد تقرر أنّ الجملة لا يوصف بها إلا النكرة ، وكذا الظرف والجار والمجـرور ، ثم الوصـف ليـس مقيداً بذلك ، بل يجوز في مثل ((يا رجل عالماً)) أنْ يعتقد في ((رجل)) أنه معرف بالقصد والإقبال ، فكيف جاز وصفه بصريح النكرة ، وغاية ما يتمحل له أنه وصف بها قبل النداء ، ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف وصفته جميعاً لا داخلاً على المنادى فقط ، ثم وصف بعد ذلك)) انتهى .

وينبغي أنْ يجوز تعريف الوصف فتقول : ((يا رجلاً الظريف افعل)) كما في الشبيه بالمضاف إذا أريد به معين ، و بذلك صرح الرضي ونصه[2] :

((وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أنْ يجوز نحو : ((يا حليماً لا يعجل القدوس)) ﴾

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٧ .

(٢) شرح الكافية ١/ ١٣٥

[أو] كان [نكرة غير مقصودة] سواء أكانت جامدة أو مشتقة ، [كقول الأعمى] ـ وفي معناه الغريق ـ [يا رجلاً خذ بيدي] ، و ((يا واقفاً انقذني)) .

وقد أشار إلى الثاني بقوله : [والمفرد] وهو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً به ، ولا نكرة لم تقصد ، [المعرفة] أي :

ـــ و((أداراً بحزوى الدارسة)) [1] ، لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة ، على تقدير : أنه كان موصوفاً بتلك الصفات المنكرة قبل النداء ، فتقول : يا حليماً لا يعجل غفارَ الذنوب)) انتهى .

قوله [ولا نكرة لم تقصد] الصواب حذفه ؛ لأنه ليس معتبراً في معنى المفرد في باب النداء ، وأيضاً فأخذه في تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف : ((المعرفة)) .

---

(١) هذا مثال ركّبه الرضيُ من جزء من صدر بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٣٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٣٠/٣ ، والارتشاف ١٢١/٣ ، وتمامه :

أداراً بحُزوى هِجْتِ للعينِ عَبْرَةً فماءُ الهوى يَرْفَضُ أو يترقْرَقَ

والشاهد فيه : إنه نصب ((داراً)) على أنه منادى شبيه بالمضاف ؛ لأنه موصوف بالجار و المجرور : ((بحزوى)) . ثم قال ((الدارسة)) فهو وصف معرفة للدار بعد وصفها أولاً بالجار والمجرور الذي هو بحكم النكرة فلذلك صار مكروها .

المعيّن سواءً أكان معرفةً قبل النداء أم بعده ينصب محلاً ؛ لأنّ إعراب المبني إعراب محله ، [ويبنى] لفظاً [على ما يرفع به] من حركة أو حرف ؛

قوله [سواء أكان معرفة قبل النداء] هو العلَم نحو : ((يا زيد)) .

فإنْ قيل : العلم إذا أريد إضافته نُكّر فما الفرق ؟

قلت : الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه ، فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغواً ؛ لعدم فائدتها ، وليس المقصود من النداء التعريف ، بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام ، فلا حاجة إلى تنكير المنادى المعرفة .

قوله [أم بعده] وهو النكرة المقصودة .

قوله [لفظاً] إنما قال ذلك لقول المصنف : ((على ما يرفع به)) ؛ لأنه لا يتناول المبني ، وكان ينبغي أنْ يزيد ((أو تقديراً)) ، ويستثنى من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أو في آخره الألف .

قوله [على ما يرفع به] أي : قبل النداء حالة الإعراب ، والمراد على ما يرفع به لو لم يناد فيدخل ما لا استعمال له إلا في النداء .

و((يرفع)) مسنداً :

إلى الجار والمجرور ، أعني : فلا ضمير فيه ، والمعنى : على ما يقع الرفع به .

أو إلى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى ؛ لأنّ المنادى لا يرفع بحال .

ويبعّده أنّ الضمير في ((يبنى)) عائد على المنادى فيلزم انتشار الضمائر وهو قبيح .

لمشابهته كاف الخطاب في نحو : ((أدعوك)) من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه .

وبني على الحركة للإعلام بأنّ بناءه غير أصلي ، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته ، إذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة عنها ، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة عنها .

قوله [لمشابهته كاف الخطاب ...] أي : وكاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنى في ((إياك)) ، فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من المستعير ، وهو ممنوع ، لكن في ذلك تطويل بلا طائل ، فلذا جعل السيد في شرح الكافية العلة : مشابهته لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة .

قوله [من حيث الإفراد] خرج المضاف ، وبطلت دعوى : أنه إنما أعرب مع وجود الشبه بالكاف ؛ لأنّ الإضافة تمنع البناء ؛ لأنها تعاقب التنوين المنافي للبناء لكنها لا ترفعه ، فلا ترد الظروف المبنية الملازمة للإضافة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّ الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل .

قوله [إذ لو بني على الكسر ...] سيأتي أنّ المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند حذف يائه ، فكيف يحصل الفرق ، ويجاب : بأنه قليل وإنما يفعل فيما يكثر أنْ لا ينادى إلا مضافا .

وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم [1] : يبنى على الضم ؛ لشموله للمبني على الضمّ [كيا زيد] ، وللمبني على الألف نحو [يا زيدان ، و] للمبني على الواو نحو : [يا زيدون] من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو : [يا رجل لمعين] .

ثم المبني على الضم إنْ كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة وإلا قدرت نحو : ((يا موسى ويا قاضي)) ،

قوله [أولى من قول بعضهم ...] إنما لم يحكم بفساده لاحتمال أنّ اقتصاره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء .

قوله [للمبني على الألف ...] إنْ قيل : العلم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام ، فكيف صح ((يا زيدان ويا زيدون)) ، قيل : صح لقيام ((يا)) مقام اللام في إفادة التعريف ، ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتي تعريف .

قوله [إنْ كان صحيح الآخر] أي : حقيقة أو حكماً ، فلا يرد ((دلو وظبي)) مما هو معتل الآخر وتظهر فيه الضمة .

قوله [يا قاضي] بحذف التنوين لحدوث البناء ، وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل ، وذهب المبرد إلى أنّ الياء تحذف ؛ لأنّ النداء دخل على اسمٍ منوّن محذوف الياء ، فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها .

---

(١) منهم ابن جني قال في اللمع ١٩٥ ـ ١٩٦ : ((والمعرفة أيضاً على ضربين : أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ... والثاني : ما كان نكرة ثم نودي فحدث فيه التعريف ... وكلاهما مبني على الضم)) ، وانظر توجيه اللمع ٣٦٨ .

وكذا إنْ كان مبنياً قبل النداء نحو : ((يا حذام ، ويا سيبويه ، ويا برق نحره)) ، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أنْ ينون مضموماً ومنصوباً ، وهو أقوى ، وإذا كان علماً موصوفاً بـ((ابن)) متصلٍ به مضافٍ إلى علم جاز أنْ يفتح فتحة إتباع لما بعده نحو : ((يا زيد بن عمرو)) .

قوله [ويا برق نحره] قضيته أنّ المحكي مبني ، وبه صرح الشيخ خالد[1]، وصرح السيد في موضعين من حاشية المتوسط : بأنّ إعرابه تقديري .

قوله [جاز أنْ ينوّن ...] وجه الضم استصحاب الأصل ، والنصب أنه لمّا نُـوّن أشبه المضـــاف ، وظاهـــر كلامه جواز الأمرين ، ولو في مـا ضمّـه مقـدر ، ويفرق بين هذا وما يأتي بأنّ القصد ثم الإتباع للتخفيف ، ولا تخفيف مع التقدير ، ولا كذلك هنا .

قوله [موصوفاً بـ ابن] أي : مجرداً عن التاء أو ملحوقاً بها ـ أعني : إبنة ـ ، ولم يقيّد العلم بـ((الموصوف بالإفراد)) وقيّده في الأوضح به[2] ، والكلام على هذه المسألة مبسوط فيه فلا نطيل به .

---

(١) شرح التصريح ١٦٧/٢ .

(٢) قال في الأوضح ٧٩/٣ : ((... أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بـ((ابن)) متصل به مضاف إلى علم)) .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

[فصل] في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم ، أو إلى المضاف اليها ،

قوله [الصحيح الآخر] أي : حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه نحو : ((ظبي ودلو)) ، وقيد ((الصحيح الآخر)) يخرج نحو ((يا مسلمي)) قال العصام :

((وأما ((يا مسلمي)) جمعاً وتثنية ، فينبغي أنْ يجوز فيه إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الإضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف ، هذا إذا كان الحذف اكتفاءً بالكسرة أو ما في حكمها .

وأمّا إذا كان اكتفاءً بالشهرة - كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في ((رَبُّ احْكُمْ)) بضم الباء[1] - فينبغي أنْ يجوز نحو : ((يا فتا)) إذا اشتهر إضافته إلى ياء المتكلم ، ولا يخفى عليك أنه كما أنّ الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير ((يا فتاي)) كذا القلب بالألف ...)) انتهى .

وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذٍ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة .

---

(١) الأنبياء - ١١٢ ، قرأ أبو جعفر وابن محيصن ((قَلَ رَبُّ احْكُمْ)) بضم الباء على أنه نداء مفرد . المحتسب ١١٣/٢ .

[وتقول] في نحو : [يا غلام] مريداً به الإضافة إلى الياء ((يا غلام)) [با]لحركات [الثلاث] على الميم من غير ياء ، [وباليه فتحاً] أي : مفتوحة ، نحو : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾[1] ، [وإسكاناً] أي : ساكنة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[2] ، [وبالألف] نحو : ﴿ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾[3] ، فهذه ست لغات ، لكنها متفاوتة في القوة والضعف .

أفصحها : حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة ،

قوله [أي مفتوحة] أو ذات فتح ، والتأويلان يجريان في قوله ((وإسكانا)) .

قوله [أفصحها حذف الياء] ؛ لأنها أكثرها استعمالا .

قوله [ثم قلبها ألفاً] وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والظاهر أنّ الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم ، وينبغي أنْ يحكم بأنها مضاف إليها ، وأنها في محل جرّ ، بل قد يدّعى أنّ هذه الألف ياء المتكلم ، غاية الأمر أنها تغيرت صفتها ، وينبغي أنْ يكون نصب : ((يا غلاماً)) فتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم .

---

(١) الزمر ـ ٥٣ .

(٢) الزمر ـ ١٦ .

(٣) يوسف ـ ٨٤ .

ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك في ما يكثر أنْ لا ينادى إلا مضافاً حملاً للقليل على الكثير ، كقول بعضهم : ((يا أمُّ لا تفعلي)) بالضم ، حكاه يونس [1] .

قوله [ثم ضم الاسم ...] يظهر في توجيه ذلك أنه حذف كل من الكسرة والياء ، ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبني على الضم .

قل أبو حيان[2] : ((إنّ حكمه في الإتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء)) انتهى .

وقياس هذا أنه في محل نصب وإنّ نصبه ليس مقدراً ، كما في سائر الصفات المضافات للياء ، والوجه وفاقاً للمرادي[3] إنه معرف بالإضافة لا بالقصد ، وإلا لم يكن لغة في المضاف ، وحينئذٍ فنصبه مقدر ، ويجوز في تابعه الوجهان ، ودعوى أنّ الإتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها .

قوله [وإنما يفعل ذلك] أي الضم أو هو وحذف الألف ؛ احترازاً عن قولك : ((يا عدوي)) فلا يضم ولا تحذف ألفه .

---

(١) شرح التصريح ١٧٨/٢ .

(٢) الهمع ٤٣٨/٢ ((الإضافة)) .

(٣) توضيح المقاصد ١٨٧/٢ .

ثم جواز هذه اللغات مشروطٌ بما الإضافة فيه للتخصيص ـ كما في التسهيل والجامع[1] ـ احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف نحو : ((يا مكرمي ويا ضاربي)) ، فليس فيه إلا لغتان : إثبات الياء مفتوحة وساكنة ،

قوله [مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص] ((وبأنْ لا يكون في آخره ياء مشددة كـ((بنيّ)) ، فليس فيه إلا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات ، مع أنّ الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه .

والفتح على وجهين : أحدهما : أنْ تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ، ثم التزم حذفها ؛ لأنها بدل مستثقل ، الثاني : أنّ ثانية ياءي ((بنيّ)) حذفت ، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت ؛ لأنّ أصلها الفتح ، كما في ((يديّ)) ونحوه ...)) ، قاله ابن مالك في شرح الكافية [2].

وعلى القول بأنّ أصلها السكون يوجّه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين ، والفتح أخف .

قوله [فليس فيه إلا لغتان] ينبغي أنْ يستثني منه المثنى والجمع على حده نحو ((يا ضاربَيَّ ويا ضاربِيَّ)) فليس فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة ، وانظر ما تقدم عن العصام .

---

(١) شرح التسهيل ١٤٣/٣ ((المضاف الى ياء المتكلم)) باب الإضافة .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨/٢ ((المنادى المضاف الى ياء المتكلم)) .

ومثله في وجوب إثبات الياء ـ إلا أنها مفتوحة لا غير ـ المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو : ((يا فتاي ويا قاضيَّ)) ، ولا يجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر ؛ لثقلهما على الياء .

[و] تقول في ((يا أبي ويا أمي)) زيادة على اللغات الست : [يا أبت ويا أمت] بفتح وكسر للتاء المزيلة عوضاً عن ياء المتكلم ، والكسر أكثر في كلامهم لكنَّ الفتح أقيس ، وسمع ضمها تشبيهاً بنحو : ((ثبة وهبه)) ، وهو شاذ وقد قرئ بهن .

قوله [المنادى المعتل] يستثنى منه نحو : ((ظبي ودلو)) ، فإنّ حكمه حكم الصحيح ، ونحو : ((بني)) ، وأما ((أخ)) المحذوف لامه فلا ترد خلافاً للمبرد .

قوله [لئلا يلتقي ساكنان] وتسكين ورش[1] ﴿ مَحْيَايْ ﴾ من إجراء الوصل مجرى الوقف .

قوله [لثقلهما على الياء] أي : الساكن ما قبلها .

قوله [يا أبت ويا أمت] قال صاحب الكشاف[2] : ((فإنْ قلت : كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ، قلت : كما جاز ((حمامة ذكر وشاة ذكر)) ،

---

(١) الأنعام ـ ١٦٢ ، قرأ قالون وأبو جعفر بإسكان الياء الثانية وصلاً ووقفاً ، وحينئذٍ يمدان مداً مشبعاً لأجل الساكنين ، ولورش وجهان : الأول كهذا السابق وهو مراد المحشي ، والثاني : فتح الياء وحينئذٍ لا مدّ ، وهي قراءة الباقين .... البدور الزاهرة ـ ١٨٢ .

(٢) الكشاف ٣٤٥/٢ تفسير سورة يوسف ـ ٤ .

فهذه تسع لغات جائزة في الأب والأم ، مضافين للياء في النداء ، وسيأتي أنّ فيهما لغتين أخريين ، فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف في بعضها .

[و] تقول في ما إذا نوي المضاف إلى المضاف إلى الياء وكان لفظ ((أم أو عم)) : [يا ابن أم ، ويا ابن عم] ،

فإنْ قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ، قلنا : لأنّ التأنيث والإضافة متناسبان في أنّ كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره)) انتهى .

واعلم أنّ كلاً من ((يا أبت ويا أمت)) منصوب لأنه معرب ، فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف اليها .

قوله [يا ابن أم ويا ابن عم] قال الهندي : ((لقائل أنْ يقول : الألف عوضٌ عن الياء ، فحذف الألف يستلزم حذف العوض والمعوض ، وذلك غير صحيح)) انتهى ، ومثله في الهمع عن أبي حيان [1] .

لكن قال الدماميني : ((لا نسلم أنّ العوضية تنافي الحذف بدليل : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[2] ((وأجاب إجابا)) انتهى .

وفيه : إنّ الألف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها ، وفرق بين العوض والبدل .

---

(١) الهمع ٣٩٧/٢ ((الإضافة)) .

(٢) الأنبياء ـ ٧٣ .

أو يا ابنة أم ويا ابنة عم [بفتح] آخِرِ كلّ واحدٍ منهما للخفة ، وقيل : إنهما رُكّبا وجُعلا اسماً واحداً مبنياً على الفتح ، [وكسر] ذلك أيضاً وهو الأكثر على حذف الياء ، والاجتزاء بالكسرة ، وقد قرئ بالوجهين في السبعة [1] .

وإنما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخففا بالحذف ، بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمهما في غير النداء ، نحو : ((يا ابن أخي ويا ابن صاحبي)) .

[وإلحاق الألف أو الياء للأولين] وهما ((يا أبت ويا أمت)) [قبيح] ؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه أو بدله ،

قوله [أو يا ابنة أم ويا ابنة عم] خرج لفظ ((بنت)) ، لكن نقل الجامي [2] : ((إنهم يقولون : ((بنت أم وبنت عم)) على الأوجه الأربعة)) .

قوله [كحكمها في غير النداء] أي : من ثبوت الياء لا غير ، وهي إما ساكنة أو متحركة .

قوله [وإلحاق الألف ...] كان الظاهر أنْ يقول : وإلحاق الياء أو الألف بتقديم الياء لأنها الأصل ، ومن ثم قدم الشارح رحمه الله في تعليل إلحاقَ الألف لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف .

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وحفص عن عاصم ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾ بفتح الميم ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي ، وابن عامر بكسر الميم .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ١/ ٣٤٠ ((المنادى)) .

وسبيل ذلك الشعر ، ومنه قوله :

يا أبتا عَلَّكَ أو عَسَاكا [1]

وقوله :

يا أمّتا أبْصَرَني رَاكِب يَسيرُ في مُسْحَنْفِرٍ لاحِب

قوله [وسبيل ذلك الشعر] مثله في الأوضح[2] ، وظاهر كلام الرضي[3] عدمُ اختصاص ذلك بالشعر ، ويؤيده أنه قرئ ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ ﴾[4] .

وفي المرادي[5] : ((وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر ((يا حسرتاي))[6] فجمع بين العوض والمعوض)) .

قوله [يسير في مسحنفر[7]] في القاموس المسحنفر : الطريق استقام .

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١ وبلا نسبة في المغني ١/١٥٧ ، ٢/٦٩٩ ، الهمع ١/٤٢٢ .
والشاهد فيه : ((يا أبتا)) إلحاق الألف المنقلبة عن ياء المتكلم .

(٢) الأوضح ٣/ ٩٠ .

(٣) شرح الكافية ١/١٤٨ ((المنادى)) .

(٤) مريم ـ ٤٥ ، قرأ ابن عامر بفتح التاء ، والباقون بكسرها ، وهذه التاء عوض عن ياء المتكلم ولا يجمع بينهما ، وقول المحشي ((ويؤيده)) أي : ويؤيد ما أراده الشارح الفاكهي أنّ القراءات جميعها بدون الياء ، فلا يجمع بين التاء والياء . الدر المصون ٤/١٥٧ تفسير سورة يوسف ـ الآية ٤ .

(٥) توضيح المقاصد ٢/١٩٣ .

(٦) الزمر ـ ٥٦ ، ((قرأ ابن كثير ((ياحسرتاه)) بهاء السكت وقفاً ، وقرأ أبو جعفر ((يا حسرتي)) على الأصل ، وعنه أيضاً ((يا حسرتاي)) بالألف والياء ، وفيه وجهان : أحدهما الجمع بين العوض والمعوض منه ، والثاني : انه تثنية ((حَسْرَة)) مضافة إلى ياء المتكلم)) . الدر المصون ٦/١٩ .

(٧) البيت من السريع بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤١٣ وأمالي الشجري ٢/١٤٢ . والشاهد فيه ((يا أمتا)) حيث أبدل تاء التأنيث من ياء المتكلم وأتى بالألف لمد الصوت .

وقوله :

يا أبتي لا زلتَ فينا فإنما [1]

[وإلحاقها للأخيرين] وهما ((ابن أم وابن عم)) [ضعيف] لا يكاد يوجد إلا في الضرورة كقوله :

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي [2]

وقوله :

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ نفسي [3]

---

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٢٦٣ ، وشرح التصريح ٢/١٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/١٥٨ ، وتمامه :

يـا أبـتي لا زلـتَ فينـا فإنمـا   لنا أملٌ في العيش ما دمت عائشا

والشاهد فيه ((يا أبتي)) حيث جمع بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ؛ لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قولنا ((يا أبت)) ، وهذا لا يجوز إلا عند الضرورة .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الخزانة ١/٣٦٤ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣/ ٩١ والهمع ٢/٤٣٩ .

والشاهد فيه : ((يا ابنة عما)) ، فـ((ابنة)) منادى مضاف و((عم)) مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، و ((عم)) مضاف وياء المتكلم مضاف اليه .

(٣) صدر بيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣/٩٠ ، والهمع ٢/٤٣٨ ، وتمامه :

يا ابنَ أمي ويا شُقَيِّقَ نفسي   أنتَ خلّفتني لدهرٍ شديدِ

والشاهد فيه ((يا ابن أمي)) فقد أثبت ياء المتكلم ضرورة .

[أحكام توابع المنادى]

[فصلٌ : ويجري ما أفرد أو] ما [أضيف] حالة كونه [مقروناً بأل من نعت] المنادى [المبني] العلم ، والنكرة المقصودة ؛ [وتأكيده ، و] عطف [بيانه ، و] عطف [نسقه المقرون بأل

قوله [وتأكيده] أي : المعنوي ، وأطلقه اعتماداً على اشتهار أمر اللفظي ، فقد علم أنَّ حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول :

يا زيدُ زيدُ اليعملاتِ[1]

فتأتي به على هذه الصفة ، فكذلك هنا .

قوله [المقرون بأل] أي : الممتنع دخول ((يا)) عليه احترازاً عن لفظ ((الله)) .

---

(١) الرجز تقدم تخريجه ص ٢٢٠ السابقة ، والشاهد فيه ((زيد زيد)). فـ زيد الأول يجوز فيه النصب لأنه منادى مضاف لأن تقديره : يا زيدَ اليعملات ، والرفع لأنه منادى مفرد معرفة ، وزيد الثاني توكيد للأول ، فإذا كان الأول مبنياً على الضم جاز في الثاني الرفع مراعاة للفظ الأول والنصب على محل الأول لأنه منادى ، وإذا كان الأول منصوباً فلا يجوز في الثاني إلا النصب .

على لفظه] أي : المبني ، فيرفع مراعاة للفظ ، [أو] على [محله] فينصب مراعاة للمحل ، نحو : ((يا زيدُ الكريمَ أو الكريمَ الأبِ)) بالرفع والنصب ، و((يا تميم أجمعون وأجمعين)) ، و((يا سعيد كرز وكرزاً)) ، و ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [1] قرئ بالرفع والنصب ، والأول مختار الخليل والمازني ؛ تنبيهاً على أنه منادى ثانٍ ، والثاني مختار أبي عمرو ويونس ؛ لأنّ ما فيه ((أل)) لا يلي حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه .

وفصّل المبرد[2] بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع كـ((اليسع)) ، فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب ،

قوله [على لفظه] أي : حملاً على لفظه ، والمراد به ما قابل المحلّي ، بدليل معادلته له ، فشمل ما كان مقدراً مما كان مبنياً قبل النداء نحو : ((يا سيبويه العالم)) ، ولا حاجة لما أطال به بعضهم .

قوله [تنبيهاً على أنه منادى ثان] إنْ قلت : فينبغي أنْ يختار الرفع إذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه .

أجيب : بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الإتباع اللفظي ، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً ، وينبغي حل رفع التابع أنْ لا يكون محله نصباً ؛ إذ ليس مفعولاً به بل تابع له .

---

(١) سبأ ـ ١٠ ، والقراءة في الدر المصون ٤٣٣/٥ ـ ٤٣٤ .

(٢) المقتضب ٢٠٧/٤ .

لكنّ عبارته تقتضي أنّ الصور ثمانية ، فإنّ ((من)) في قوله ((من نعت المبني)) بيانٌ لـ((ما)) في قوله ((ما أفرد أو أضيف)) .

وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين ؛ لأنّ الإضافة غير محضة فلم يعتدّ بها .

قوله [لكن عبارته تقتضي أنّ الصور ثمانية] حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين .

وما اقتضاه كلامه مشكلٌ ؛ لأنّ التأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أنْ يكون مضافاً مقروناً بـ((أل)) ، وكذا عطف البيان ، وأما عطف النسق فيتصور فيه أنْ يكون مضافاً وإنْ كان مقروناً بأل نحو : ((يا زيد والضارب الرجل)) ، فتكون الصور التي يجوز فيها الأمران ستة لا خمسة .

قوله [وإنما ألحق المضاف ...] مثله عند الرضي[1] ((الشبيه بالمضاف)) .

فإنْ قلت : كيف يجوز رفع المضاف المقرون بـ((أل)) ، وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا .

قلت : إنما تعين النصب في المنادى المضاف لأنه إعراب المفعول به ، ولا موجب من إعراب آخر أو بناء ، وإنما جوّزوا الرفع في التابع ؛ لإمكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله .

ولعله مراد الحفيد بقوله : لا يلزم من إيجابهم نصب المنادى المضاف إيجاب نصب النعت المضاف لمفرد ، وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الأشموني بما لا يخلو عن نظر فانظره .

---

(١) شرح الكافية ١٣٦/١ .

وخرج بـ((المبني)) : المعرب ، فإنّ تابعه ـ من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل ـ منصوب لا غير ولو كان مفرداً نحو : ((يا عبد الله الحسن ، أو الحسن الوجه ، ويا بني تميم أجمعين ، و يا عبد الله كرزاً ، ويا عبد الله والحارث)) ، وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد .

وأمّا التابع المضاف المجرد فقد أشار اليه بقوله : [و] يجري [ما أضيف] من نعتٍ و توكيدٍ وبيانٍ حالةَ كونه [مجرداً] من أل [على محله] دون لفظه فيُنصبُ فقط ، كما لو كان المنادى ، نحو : ((يا زيد صاحب عمرو ، و يا تميم كلهم أو كلكم ، ويا زيد أبا عبد الله)) ،

قوله [منصوب لا غير] ؛ لأنه إذا وقع منادى منصوب ، فنصبه إذا وقع تابعاً أولى ؛ لأنّ حرف النداء لا يباشره ، ويرد عليه : تابع المستغاث المجرور باللام فإنه لا يجوز في تابعه إلا الجر.

تنبيه : ((تابعُ نعت المنادى محمول على اللفظ)) كما في التسهيل[1] ، فإذا قيل : ((يا زيد الظريف صاحب عمرو)) فإنْ قدرت الثاني نعتاً للمنادى نصب لا غير ، أو نعتاً لنعت المنادى لُفِظَ به كما يلفظ بالنعت .

قوله [كلهم أو كلكم] ؛ لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز فيه : أنْ يأتي بلفظ الغيبة باعتبار الأصل ، وبلفظ الخطاب نظراً لأنّ المنادى مخاطب في المعنى ، وإنما لم يجز أنْ يقول المسمى بـ((زيد)) : ((زيد ضربت)) ؛ لأنه ليس فيه دليل التكلم ، وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو ((يا)) .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٨ ((النداء)) .

وإنما لم يجز رفعه ؛ لئلا يفضل الفرع الأصل .

[و] يجري [نعت ((أي))] و((أيّة)) في تبعيته لمتبوعه [على لفظه] ، فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ ﴾[1] ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾[2] ، وجوّز المازني نصبه على المحل ، وقُرئ شاذاً : ((قل يا أيها الكافرين)) ،

قوله [وإنما لم يجز رفعه] أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في ((يا زيدُ صاحبُنا)) ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، لكن جزم شيخ الإسلام في حاشية ابن الناظم في باب التأكيد بمنع قطعه .

قوله [لأنه المقصود بالنداء] لا يرد عليه أنّ الصفة لا تكون مقصودة ؛ لأنّ معنى كونها غير مقصودة أنها غير مقصودة بالنسبة إلى متبوعها ، لا أنها غير مقصودة أصلاً ، فالرجل وإن لم يقصد بالنسبة بحيث أنه يكون المنادى ، إذ لو كان كذلك لوجب أنْ تكون ((يا)) داخلة فيه ، لكنه مقصود في الأصل والحقيقة ، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ، ومع ذلك لا ينبغي أنْ يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً بل تابع له .

لكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ، ومع ذلك لا يتبع على محله ، وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ((إنّ)) حيث يصح الإتباع على المحل فيهما فليراجع .

---

(١) الانفطار ـ ٦ ، الانشقاق ـ ٦ .

(٢) الفجر ـ ٢٧ .

ولا تُنعتُ ((أي)) إلا بما فيه أل أو باسم إشارة عارٍ من كاف الخطاب نحو : ((يا أيهذا الرجل)) .

قوله [إلا بما فيه أل] أي : الجنسية لا الغالبة على الاسم كـ((الصعق)) ، ولا التي يجبر بها فقد العلمية كـ((الزيدان)) .

وقد نبّه على هذا في التسهيل بقوله[1] : ((ويوصف بمصحوبهما الجنسي)) ، وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعي ؛ لجواز ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾[2] .

وأما قول المرادي[3] : ((إنّ أل صارت بعد ((أيّ)) للحضور)) فمرّ أنّ ما فيه أل لمّا وقع صفة لـ((أي)) المفيدة لحضور معناه لكونه مقصوداً كان معناه حاضراً إلا أنّ المراد أنها للعهد .

قوله [أو باسم إشارة ...] لم يقيده بما إذا وصف بذي الألف واللام تبعاً للتسهيل[4] ، ولما في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله :

أيُّهذانِ كُلا زادَكُما[5]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٥٤ .

(٢) الأنفال ـ ٦٤ .

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٨٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٥٤ ، ٢٥٦ .

(٥) صدر بيت من الرمل بلا نسبة في الشذور ١٥١ ، والأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع ٢/٣٨ ، وتمامه :

أيُّهــذانِ كــلا زادَكُمــا ودعاني واغلاً في مَنْ يَغَـلْ

والشاهد فيه ((أيهذان)) فقد حذف منه حرف النداء والأصل يا أيهذان ، و((أي)) هو المنادى وصف باسم الإشارة وهو ((هذان)) .

[والبدل والنسق المجرد] من أل [كالمنادى المستقل] ، فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى المستقل ، وينصبان حيث ينصب وإنْ كان المتبوع بخلاف ذلك ، ولهذا قال ((مطلقاً)) أي : مبنياً كان أو معرباً ، نحو : ((يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ، ويا زيد وبكر ، ويا عبد الله وخالد)) .

وسبب ذلك أنّ البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

وقيّد النسق بـ((المجرد)) ؛ لأنه لو كان بـ((أل)) لم يعط حكم المستقل ؛ إذ هي تمنع من تقديره منادى ؛ إذ حرف النداء لا يجتمع معها .

قوله [وسبب ذلك أنّ البدل ...] يظهر على أنّ العامل مقدر ، لا على أنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه ، كما هو مذهب ابن مالك [1] ، مع أنه موافق على هذا الحكم ، ولكون البدل كالمستقل لا يصح إلا إذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه ، فلا يقال : ((يا صاحبنا الرجل)) لأنّ ((الرجل)) لا يباشر حرف النداء ، ولا ((يا صاحبنا هذا)) لأنّ اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء .

قوله [لأنه لو كان بأل ...] قضيته تعيّن الضمة في ما يجوز فيه الجمع بين ((يا)) و ((أل)) ، نحو : ((يا رسول الله)) و((الله)) ، وهو محتمل ، ويحتمل الأخذ بإطلاقهم .

وحمل التعليل على امتناع التقدير على أنه باعتبار ما من شأنه .

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٩٠ ((البدل)) ، و ٣/٢٥٩ ((النداء)) .

[ولك] في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً كما [في نحو] قوله :

[يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبّلِ] تطاولَ الليلُ عليكَ فانزلِ [1]

قوله [ولك في تكرير[2] لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً] الظاهر أنّ ((تكرير)) بمعنى : مكرر ، أي : مكرر لفظ المنادى ، أي : اللفظ الذي كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أي : صورة ، فلا ينافي قوله ((مضافا)) .

وقد يقال : المراد : المبني على الضم في الجملة و((مضافاً)) في الجملة ، ووصف الشيء بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه ، وكذا مجيء حالين متنافيين .

ولك أنْ تجعل قوله ((مضافاً)) حالاً من المنادى بدون صفته ، والمراد : أنه مضاف في الجملة ، فلا يرد عليه : أنّ من جملة الأوجُه الآتية ضم الأول على أنه مفرد فلا إضافة حينئذ .

واحترز بـ((المبني)) من نحو : ((يا تيم عدي تيم عدي)) بتكرير المضاف اليه ، وهو توكيد .

وبقوله : ((مضافاً)) من نحو : ((يا زيد زيد)) فلك في الثاني الضم على أنه منادى ثانٍ ، ولم يجز ابن مالك غيره ، وردّ تجويزَ الأكثرين البدليةَ [3] :

((بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الأول ، أو توكيد لفظي ، والرفع والنصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل)) .

واعترض البيان : بأنّ الشيء لا يبين نفسه .

---

(1) البيت تقدم تخريجه في الصفحة ٢٢٠ ، ٦٣٦ السابقة .

(2) كذا في ـ أ ـ ، ولاحظ المتن : تكرار .

(3) شرح التسهيل ٣/ ٢٦١ وما ذكره المحشي معنى كلامه فراجع .

وجهان :

الأول : [فتحهما] على أنّ الأول منادى مضاف لما بعد الثاني ، وهو مقحم بَينهما ، ونصبه على التأكيد ، أو على أنّ الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني ،

قوله [فتحهما] لم يقل ((نصبهما)) مع كونهما معربين ؛ ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال .

قوله [وهو مقحم] أي : الثاني ، قال في التصريح[1] : ((وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأباه ، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أنْ ينوّن الثاني لعدم إضافته)) انتهى .

قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة .

وظاهر كلام التصريح أنّ الاسم الثاني غير مضاف مطلقاً ، وأنّ المراد بزيادته : الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالباء و((من)) في النفي ، ففتحته حينئذٍ غير إعراب ؛ إذ هي حينئذٍ غير مطلوبة لعامل ، وإنما حرك بها ؛ لأنه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه .

ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه : ((والأصل : يا تيم عدي تيمه ، أو يا تيم عدي تيم عدي)) ؛ لجواز أنْ يكون المراد أنه ترك هذا الأصل .

لكن صرح الشارح بأنّ نصب الثاني توكيد ، ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام : بالتأكيد اللفظي .

---

(١) شرح التصريح ١٧١/٢ ((النداء)) .

ونصب الثاني على أنه عطف بيانٍ أو بدل أو بإضمـــار ((يا)) أو ((أعني)) .

وقال الفراء : كلاهما مضافان إلى ما بعد الثاني ، وهو ضعيف ؛ لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

ﮦﮦ وقال الدماميني : ((إنّ التأكيـــد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله وما بعده عمّا كان عليه)) انتهى .

ولا يصح أنْ يعرب حل إقحامه بدلاً أو عطف بيانٍ ، كما في صورة الرفع ؛ لأنه إنما يبدل من الاسم بعد كماله ، والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه غير مضاف .

قوله [أو بإضمار يا] فيكون على نداء مستأنف ، وهو منادى مضاف . والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله : أنّ هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك في البدل وإنْ قيل : إنّ البدل على تقدير تكرار العامل ؛ لأنه كالتقدير المعنوي .

قوله [وهو ضعيف] ؛ لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد ، لكنه يقـول به ، وقد يقال : إنّ العاملين لّما اتحدا معنىً وعملاً نزّلا منزلة العامل الواحد .

[و] الوجه الثاني : [ضم الأول] منهما على أنه منادى مفرد معرفة ـ وهو الأرجح ـ ونصب الثاني على ما سبق .

وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني .

ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك ، نحو : ((يا رجل رجل القوم)) و ((يا صاحب صاحب عمرو)) .

قوله [على ما سبق] أي : على أنه عطف بيان على المحل أو بدل ، أو بإضمار ((يا)) أو ((أعني)) .

قال ابن مالك [1] : ((أو توكيد لفظي)) ، واعترضه أبو حيان[2] والمصنف بما أجيب عنه .

---

(١) شرح التسهيل ٢٦١/٣ .

(٢) قال في الارتشاف ١٣٥/٣ : ((ولم يذكره أصحابنا ـ يعني التوكيد ـ وقد أبطلناه في الشرح ...)) أي : شرح التسهيل لأبي حيان ولم نظفر به .

وقد نقل في شرح التصريح ١٧١/٢ اعتراض أبي حيان فقال : ((... أو توكيد قاله ابن مالك ، واعترضه أبو حيان بأنه : لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف ؛ لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء ، والثاني بالإضافة)) .

ثم نقل الشيخ خالد اعتراض ابن هشام في حواشيه على ابن الناظم ، فقال : ((وقال الموضح في الحواشي : ((وثمَّ مانع أقوى من ذلك هو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول)) .

[الترخيم]

[فصل] في ترخيم المنادى ، وهو لغةً : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم أي : رقيق ، واصطلاحاً حذف بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص .

قوله [حذف بعض الكلمة ...] المراد ما يتناول البعضِ تنزيلاً ، فيشمل التعريف : حذف الكلمة التي بمنزلة البعض ، كجزء المركب الأخير ، وتاء التأنيث .

وأمّا الجواب : بأنه يلزم من حذف الكلمة حذفُ بعضها ، ففيه : أنه لا يدل على مسمى الترخيم حذفُ بعض الكلمة وغيره ، والبعض : شامل للآخر وغيره ؛ إذ لا يخفى أنّ هذا تعريف للترخيم مطلقاً ، وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر .

والمراد بكونه على الوجه المخصوص : أنْ يكون اعتباطاً جوازاً ليخرج : الحذف في باب ((عصا وقاضٍ)) ؛ لأنّ الحذف لعلة ، وكذا نحو : ((أب)) أصله ((أبو)) ، فحذفت الواو ؛ لأنها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب ، ولو تحركت لحصل الثقل ، فحذفها لعلة تصريفية .

ويخرج أيضاً حذف لام ((يد و دم)) ؛ لأنه واجب ، لكن يرد : نحو ((دد)) فإنه منقوص من ((الدد)) وهو اللهو واللعب ، واستعمل كل من اللفظين جائز ، فقد ثبت أنّ بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطاً جوازاً مع أنه ليس ترخيما .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم نداء ، وترخيم ضرورة ، وترخيم تصغير ، وعلى الأول اقتصر فقال :

[ويجوز ترخيم المنادى] لا مطلقاً بل [المعرفة] ؛ لأنها كثر نداؤها ، فدخلها التخفيف بحذف آخرها .

فلا يرخم نحو : ((يا رجلاً خذ بيدي)) ؛ لأنه نكرة ، وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقاً ، ولا المضاف خلافاً للكوفيين ، ولا المحكي خلافاً لابن مالك [1] ، ولا المبني قبل النداء كـ((حذام)) خلافاً لبعضهم ، قاله في الجامع [2] .

قوله [المعرفة] المراد بها في المؤنث بالتاء المعين ؛ ليشمل النكرة المقصودة ، نحو : ((يا شا)) و ((يا حارِ)) لمعينين ، وفي غيره العلم .

قوله [وكذا لا يرخم المستغاث ...] لما ذكر في المطولات ، وأشار الشارح في ورود ذلك على إطلاق المصنف .

قوله [ولا المضاف] أي : حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه الشبيه بالمضاف .

قوله [ولا المحكي] المراد به : المركب الإسنادي ، واحترز به عن المزجي ، وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب في ترخيم المركب المزجي ، وإنما أجازه بعضهم قياساً على ما فيه تاء التأنيث ؛ لأنّ الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب وتصغير صدره ، كما في تاء التأنيث كذلك .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٧٩ ((باب ترخيم المنادى)) .

(٢) الجامع ـ تح الهرميل ـ ١٠٠ ـ ١٠١ .

[وهو] اصطلاحاً : [حذفُ آخرِهِ تخفيفاً] على وجه مخصوص ، وخص الآخر بذلك لأنه محل التغيير .

قوله [حذف آخره] أي : المنادى ، وذلك متعين على كلام الشارح كما لا يخفى ، بخلاف عبارة الحاجبية ، فلا يخفى هنا تحرير الجامي[1] إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم ، والضمير المجرور إلى الاسم .

وخرج بـ((الآخر)) : الحذف في غير الآخر ، ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً كما قيد ابن الحاجب[2] ، فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف ، فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية .

تنبيه :

قال المرادي[3] : ((أجاز الجمهور وصف المرخم ، ومنعه الفراء والسيرافي واستقبحه ابن السراج)) انتهى .

وظاهرٌ أنه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظ ، وأما على لغة الانتظار ففيه نظر ؛ إذ لا ضم في اللفظ ، ويظهر جواز رفع تابعه ؛ لأنّ الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت ، ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ١/ ٣٤١ ((ترخيم المنادى)) .

(٢) شرح الكافية ١/١٥١

(٣) شرح التسهيل ـ المرادي ـ ٨٥٥ .

ثم المنادى ضربان : مختوم بتاء التأنيث ، ومجرد عنها ، [فذو التاء] يرخم [مطلقاً] أي : سواء كان علماً أم لا ، ثلاثياً أم لا ، [كـ يا طلحَ ويا ثُبَ] في نداء ((طلحة وثبة)) .

و[غيره] وهو المجرد منهما إنما يرخم [بشرط ضمِّهِ] فغير المضموم - كالإضافي والمحكي - لا يرخم وإنْ كان علماً .

[وعلميته] ، فغير العلم - كالنكرة المقصودة - لا يرخم وإنْ كان مضموماً ، وجوّز بعضهم ترخيمها قياساً على قولهم : ((أطرق كرا))[1] و((يا صاح)) ، وهو قياس على شاذ .

[ومجاوزته ثلاثة أحرف] ، فلا يرخم الثلاثي وإنْ كان محرّك الوسط ، وجوّزه الأخفش مطلقاً ، والفراء في محرَّك الوسط إجراءً لحركة الوسط مجرى الحرف ؛

قوله [أي : سواء كان علماً ...] إشارة إلى أنه أراد بالإطلاق : عدم اشتراط ما يخص المجرد ؛ لأنه لا يشترط فيه شيء أصلاً ، فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره أنْ يكون معرفة ، إلى آخر ما تقدم .

---

(١) جزءُ بيتٍ من منهوك الرجز بلا نسبة في المقتضب ٢٦١/٤ ومجمع الأمثال ٤٣٦/١ ، وتمامه :

أطرقْ كـرا أطـرقْ كـرا إنّ النعـامَ في القـرى

والشاهد فيه : كرا ، فإنه ترخيم : كروان ، مع انه نكرة .

قياساً على إجرائهم نحو : ((سقر)) مجرى ((زينب)) في إيجاب منع الصرف .

والمشهور ما ذهب اليه المصنف ، فإذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه [كـ((يا جعفُ))] في نداء ((جعفر)) .

ثم المرخم فيه لغتان :

إحداهما : قطع النظر عن المحذوف للترخيم ، فيجعل الباقي كأنه اسمٌ تامٌ موضوعٌ على تلك الصيغة ، فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء ، وتسمى هذه اللغة : لغة من لا ينتظر .

قوله [قياساً على إجرائهم ((سقر))...] قيل الفرق أنّ حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، وهاهنا في حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس الحذف هاهنا وارداً على حرف بعينه ، فهو مظنة الالتباس .

قوله [ثم المرخم فيه لغتان] ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كل ما رخم ، فلا ينافي : أنه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف

فيما فيه لبس علماً كان أو صفة ، خلافاً لمن قال : إنّ اشتهار العلم بمسماه مما يزيل اللبس في الغالب ، ولا يجوز الترخيم على عدم نية ،

وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير كـ((طيلسان)) في لغة من كسر اللام ، ونحوه مما في المطولات .

قوله [وغيره] من الصحة والإعلال ومن ظهور الضمة إنْ كان حرفاً صحيحاً نحو : ((يا هرق)) ، ولو وصف بـ((ابن)) نحو : ((يا هرق بن فلان)) جاز الفتح

فتقول في ((جعفر)) : ((يا جعف)) [ضمًّا] أي : بضم آخره ، وفي ((منصور)) : ((يا منصُ)) بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، بدليل أنّ هذه يجوز اتباعها ، وتلك لا ، وفي ((ثمود)) : ((يا ثمي)) بقلب الضمة كسرةً والواو ياءً ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ولا يجوز بقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظير ؛ إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

وتقديرها إنْ كان معتلاً نحو : ((يا ساري)) ، وثبوت الياء دليل على التقدير ، كذا في المرادي[1] ، وفيه : إنه لا يتأتى على تقدير علمية ((سارية)) ، وتخصيص مسألة اللبس بالصفة ، وإلا فـ((ساري)) ملبس .

وقضية أنه لا فرق بين الصفة والعلم التزامُ لغة من ينتظر في نحو ((سارية وناحية)) ، وقد يقال : قضية التزامُ لغة من ينتظر عند الإلباس امتناع الوجهين إذا ألبس كل منهما ، فيمتنع ترخيمه رأساً نحو ((فتاة)) فإنه على الوجهين يلتبس بـ((يا فتى)) غير مرخم .

لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثنى والجمع بحذف زيادتيه عدمُ موافقته على ما ذكر ، ولعل الفرق أنّ ها التأنيث وضعت لتمييز المؤنث ، فلا يليق حذفها عند اللبس ؛ لمنافاته الغرض من وضعها ، ولا كذلك ما عداها .

قوله [أي : بضم] فيه : أنّ النصب بنزع الخافض سماعي ، والأولى أنه منصوب على الحال ، أي : حال كونه ضماً أو ذا ضمّ .

---

(١) توضيح المقاصد ٢٢٦/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥١ الترخيم .

[و] الثانية : أنْ ينوي المحذوف فيبقى ما كانَ قبله على حالته ولا يُعلّ إنْ كانِ حرف علة ، وهي الأكثر في كلامهم .

فتقول في ((جعفر)) : ((يا جعفَ)) [فتحاً] بْبقاء فتح الفاء .

وفي ((منصور)) : ((يا منصُ)) ببقاء ضمة الصاد .

وفي ((ثمود)) : ((يا ثمو)) ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال ؛ لأنها في حشو الكلمة ؛ لنية المحذوف .

وفي ((بعلبك)) : ((يا بعل)) ببقاء فتح اللام .

قوله [وهي الأكثر في كلامهم] ؛ لأنّ المحذوف للترخيم في حكم الموجود ؛ لأنه مراد .

ويرد على قوله ((فيبقى ... الخ)) ما كان مدغماً في المحذوف ولو لم يكن بعد ألف ، فإنه :

إنْ كان له حركة أصلية حُرِّك بها نحو : ((مضار ومحاج)) اسمي فاعل ومفعول مسمىً بهما .

وإنْ كان أصله السكون حُرّك بالفتح نحو : ((اسحارّ)) اسم نبت إذا جعل علماً .

وكذا نحو : ((خويص)) تصغير ((خاص)) ، و((ثمود الثوب)) لو سميت بهما .

ثم اعلم أنّ المحذوف للترخيم إمّا حرف واحد ـ وهو الغالب كما مرّ ـ وإما حرفان وإما كلمة . وقد أشار إلى الثاني بقوله :

[**ويحذف من نحو : ((سلمان ومنصور ومسكين)) حرفان**] الحرف الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم ، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً ،

قوله [إما حرف ...] لم يرد الحصر ؛ لأنه :

قد يكون كلمة وحرفاً نحو : ((اثنى عشر واثنتي عشرة)) علمين ؛ لأنّ ((عشر وعشرة)) بمنزلة النون ، لكن قال ابن الحاجب[1] : ((الثاني : اسم برأسه)) ، ولا يلزم من معاقبة النون حذف الألف مع النون .

وقد يكون ثلاثة أحرف نحو : ((رهبوتا ورغبوتا)) إذا سمي بهما عند الكوفيين ، فيقولون : ((يا رغب ويا رهب)) ، ولم يحذف البصريون إلا الألف .

قوله [وهو الغالب] ؛ لأنّ الحذف خلاف القياس فتقليله أولى .

قوله [وكان ما قبل الآخر ...] أي : زيادة على تلك الشروط .

ويشترط أيضاً لجواز حذف الحرفين : أنْ لا يكون مختوماً بالتاء ؛ لأنّ ما فيه تاء التأنيث اختص بأحكام منها : أنه إذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ، ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها ، فتقول في ((عقبناه)) : ((يا عقبتنا)) بالألف .

قوله [ساكناً] المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة ، فقوله ((ساكناً)) وصف كاشف .

---

(١) شرح الكافية ١/١٥٣ .

مكملاً أربعة أحرف فصاعداً ، قبله حركة من جنسه ولو تقديراً ، فتقول فيها : ((يا سلم ، ويا منص ، ويا مسك)) ، بخـــــــلاف نحو : ((سفرجل وهبيّخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق)) .

قوله [ولو تقديراً] كما في ((مصطفون ومصطفين)) مسمىً بهما ، فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة ، وإنما هي مقدرة ؛ إذ أصل ((مصطفون ومصطفين)) : ((مصطفيون ومصطفيين)) بياء مضمومة في الأول ، ومكسورة في الثاني ، فتقول في ترخيمه ((يا مصطفى)) بحذف الواو والنون ، كما مشى عليه ابن مالك[1] .

وكان الأصل في ترخيمه أنْ يقال : ((يا مصطف)) حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح ، لكن هذا يؤدي إلى الحذف من غير موجب ؛ إذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه ، وقد ذهب في الترخيم ، فاحتاجوا إلى ردّ الألف لزوال موجبها ، فقالوا : ((يا مصطفى)) .

وأمّا غير ابن مالك فذهب إلى عدم الرد ؛ لأنّ الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود .

قوله [بخلاف نحو : ((سفرجل))...] محترزات قوله ((حرف لين ساكناً ...)) على الترتيب ، والـ((هبيّخ)) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية والخاء المعجمة : الغلام الممتلئ .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٢ ((ترخيم المنادى)) .

والى الثالث أشار بقوله : [ومن نحو : ((معدي كرب))] مما هو مركب تركيباً مزجياً [الكلمةُ الثانية] ، فتقول فيه : ((يا معدي)) .

وشمل كلامه ما آخره ويه كـ((سيبويه)) ، وما سمي به العدد المركب كـ((خمسة عشر)) ، ولم يسمع ترخيمه من العرب ، وإنما أجازه النحويون قياساً ، وقد تقدم أنّ المجرد إنما يرخم بشرط ضمه ، وكأنّ هذا مستثنى .

وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لأنْ ينادى ،

قوله [وإنما أجازه النحويون] أي : بعضهم ، وتقدم أنه يحذف من ((اثنى عشر واثنتى عشرة)) مع العجز الألف .

قوله [وكأنّ هذا مستثنى] لا يتعيّن ذلك بل يجوز أنْ يكون مصوّراً بلغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

قوله [بشرط صلاحيته لأنْ ينادى] احترز عمّا لا يصلح لذلك كالمعرف بأل ، ومن ثمّ خطئ من جعل من ذلك قوله :

قواطنً مكّة من وُرْقِ الحَمَى[1]

وإنما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم .

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١ وبلا نسبة في التسهيل ٢٨٩/٣ وابن عقيل ١١٦/٣ . والشاهد فيه قوله : ((الحمى)) فأصله ((الحمام)) وحذفت ميمه ، فهل هو محذوف على طريق الترخيم ضرورة أو لا ؟ قال ابن مالك : ((ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يصلح للنداء ، وشرط المرخم للضرورة أنْ يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال في ((الحمى)) ... أنه مرخم للضرورة ، لأنه فيه الألف واللام ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ...)) .

وبمجاوزته ثلاثة أحرف إنْ لم يكن بالتاء .

قوله [وبمجاوزته ثلاثة أحرف ...] مثل الأول : قوله :

لَنِعمَ الفتى تعشو إلى ضوء نارهِ   طريفُ ابنُ مالٍ ليلة الجوعِ والحصْرِ [(١)]

ومثل الثاني قوله :

ليسلُبني حقي أمالِ بنَ حنظلِ [(٢)]

أراد : حنظلة .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وفي شرح التسهيل ٢٨٦/٣ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٠٩/٣ .

والشاهد فيه : ((ابن مال)) فأصله ((ابن مالك)) وقد رخم الاسم أنه غير منادى ضرورة .

(٢) عجز بيت من الطويل للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٦ ، والكتاب ٣٣٦/١ ، والضرائر ١٣٦ ، وبلا نسبة في المقرب ٢٠٧ . وتمامه :

وهذا ردائي عنده يستعيرهُ   ليسلُبني نفسي أمالِ بنَ حنظلِ

والشاهد فيه : ((أمال بن حنظل)) فقد رخم ((مالك)) فحذف آخره ، ورخم ((حنظلة)) فحذف الهاء منه رغم أنّ ((حنظلة)) غير منادى .

[الاستغاثة والندبة]

[فصل] في الاستغاثة والندبة .

فالاستغاثة : نداء من يُخلِّص من شدة ، أو يعين على دفع مشقة ، وتتضمن المستغيث ، والمستغاث من أجله ، والمستغاث ، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا ((يا)) خاصة ، ويجب ذكرها ؛ لأنَّ الغرض من ذلك إطالة الصوت ، والحذف منافٍ لها .

وله ثلاث حالات :

إحداها : أنْ يُجرَّ باللام مفتوحة ، وهي أكثر أحواله .

قوله [وتتضمن ...] أي : تستلزم ، ولا يخفى أنَّ المستغاث الذي تضمّنه المعنى ، وإيقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي ، وإلا فالمستغاث حقيقة المعنى ، وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى ، وكذا يقال في المستغاث من أجله .

قوله [إلا ((يا))] ذكر بعضهم : أنَّ ((يا)) للمنادى البعيد أو كالبعيد ، فيلزم أنْ لا يستغاث بالقريب إلا إنْ كان كالبعيد ، أو يقال : الاستغاثة كالبعد ؛ لاحتياجها إلى مدّ الصوت ؛ لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج اليها .

قوله [أنْ يجرّ بلام مفتوحة] أي : بما كان يُجرّ به قبل النداء ، واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة ، وهي لام التخصيص ، أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء .

الثانية : أنْ يزاد في آخرها ألف تعاقب اللام .

الثالثة : أنْ يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المستقل ، وهذه أقلها .

وإذا تقرر هذا فعلى الأولى [**يقول المستغيث**] إذا استغاث بالله : [**يا لله للمسلمين ، بفتح لام المستغاث به**] وجوباً ؛ لتنزيله منزلة الضمير ، وجره بها للتنصيص على الاستغاثة .

قوله [الثانية : أنْ يزاد في آخره ...] صرّح الجامي[1] كالرضي : بأنه حينئذٍ مبني على الفتح وأنّ توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أنّ ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والجمع على حدّه صارا مبنيين على الياء .

ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم ، فإنّ الألف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناءً بل مناسبة ، وعلى كونه مبنياً على الفتح هو في محل نصب ، كما هو ظاهر ؛ لأنه مفعول به فلا تغفل .

قوله [لتنزيله منزلة الضمير] أي : فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه .

ويرد عليه : نحو : ((ياللكهولِ وللشبانِ)) فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثاً واقعاً موقع الضمير ، فالحقّ أنّ الفتح لأمرين : هذا ، ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو : ((يا للمظلوم)) أي : ((يا قوم للمظلوم)) ، وجعل الجامي[2] هذا الأخير علة فتح لام المستغاث ، والأول : علة عدم عكس الأمر .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ـ ٣٦٨/١ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١٣٤/١ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ٣٦٦/١ ويعني بـ((الأخير)) : دفع التباس المستغاث بالمستغاث له .

وهل هي زائدة أو متعلقة بـ((يا)) أو بالمحذوف أقوال ،

تنبيه : محل ما ذكر في الأسماء الظاهرة ؛ لأنها الأصل فاعتبروا الفرق فيها ، أمّا مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر فيهما .

قال في المغني[1] : ((إذا قيل : ((يا لك ويا لي)) احتمل كل منهما أنْ يكون مستغاثاً به ، وأنْ يكون مستغاثاً من أجله ، وقد أجازهما ابن جني في قوله :

فيا شَوقُ ما أبْقى و يَا لي من النَّوى[2]

وأوجب ابن عصفور في ((يا لي)) أنْ يكون مستغاثاً من أجله ؛ لأنه لو كان مستغاثاً كان التقدير ((يا أدعو لي)) ، وذلك غير جائز في غير باب ((ظننت وفقدت وعلمت)) ، وهذا لازم له لا لابن جني)) .

قوله [أقوال] أي : فيه أقوال ، والقول بالزيادة نسب لابن خروف ، ووجهه : أنّ الفعل في النداء يتعدى بنفسه ، وبدليل صحة إسقاطها ومعاقبتها للألف ، وردّ بأنّ الزيادة على خلاف الأصل .

والقول بأنها متعلقة بـ((يا)) ذهب اليه ابن جني جرياً على مذهبه أنّ حرف النداء اسم فعل وغيره ؛ لأنّ في حرف النداء معنى الفعل .

ورُدَّ : بأنّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور ، وفيه نظر ،

---

(١) المغني ٢٠٨/١ حرف اللام المفردة .

(٢) صدر بيت من الطويل للمتنبي في المقاصد النحوية ٢٦٦/٢ وبلا نسبة في المغني ٢٠٨/١ ، وتمامه :

فيا شوقُ ما أبقى و يا لي من النوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصبى

والشاهد فيه ((يالي)) فإنّ اللام فيه لام استغاثة وهي مكسورة ، وأجاز ابن جني كون ((يالي)) مستغاثاً به ، كأنه استغاث بنفسه من النوى ، ويمكن أنْ يكون استغاث لنفسه وحذف المستغاث به .

....

....

لأنه قد عمل في الحال في قوله :

كأنّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً [1]

والقول بأنها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عصفور[2] ، واعترض : بأنّ فعل النداء يتعدى بنفسه ، وأجيب : بأنه لما التزم إضماره ضعف فقوي ، وردّ : بأنّ اللام المقوية زائدة ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة .

واعترض أيضاً بأنّ اللام لا تدخل في نحو : ((زيداً ضربته)) مع أنّ الناصب ملتزم الحذف .

وأجيب : بأنه لمّا ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف .

فإنْ قيل : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضاً البتة لم يجز حذفه .

ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ، فلم ينزل منزلته من كل وجه ، وأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو : ((يا لزيد لعمرو)) ، والتعجب في نحو : ((يا للدواهي)) .

---

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦ وبلا نسبة في المغنى ٢١٨/١ والأشباه والنظائر ٦٤/٤ ، وتمامه :

كـأنّ قلـوبَ الطـيرِ رطبـاً ويابسـاً   لدى وكرِها العنّابُ والحشفُ البالي

والشاهد فيه إعمال معنى ((كأنّ)) وهو ((أشبه)) في الحال أعني : ((رطباً ويابساً)) ؛ لأنّ ((كأنّ)) عامل في صاحب الحال ((قلوب)) .

(٢) كل هذا البحث في المغني ٢١٨/١ ـ ٢١٩ باختلاف يسير بعد تقديم وتأخير .

وإنما أعرب المستغاث ؛ لتركّبه مع اللام ، فأشبه المنادى المضاف .

وإذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو : ((يا لزيد العادل للمظلوم)) .

وأمّا المستغاث له فلامه مكسورة على الأصل غالبا ،

قوله [فأشبه المنادى المضاف] ولأنّ علة بنائه مشابهته للحرف ، واللام الجارة من خواص الاسم ، فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل .

قوله [وإذا نعت جاز في نعته الجر ...] أي : ولا موضع رفع له لينعت بالرفع .

وقيل : إنّ ((يا)) صار حكمها في النداء حكم العامل ؛ إذ البناء فيهما يشبه الإعراب فلمّا دخل الحرف لمعنه زال عمل ((يا)) لفظاً وصار بمنزلة ما زَيدٌ بجُبَّار فعلى هذا له موضع رفع ، فينعت بثلاثة أوجه ، وجزم الرضي[1] بامتناع ما عدا الجر .

قوله [غالباً] من غير الغالب فتحها معه إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، وقد يجر المستغاث له بـ((من)) ؛ لأنها تأتي للتعليل كاللام ، كقوله :

يا للرجالِ ذوي الألبابِ من نَفَرٍ[2]

كذا في التسهيل .

---

(١) شرح الكافية ١٣٦/١ .

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٧/٣ ، وشرح الأشموني ١٦٥/٣ ، والهمع ٥٥/٢ ، وتمامه :

يا للرجال ذوي الألباب من نفرٍ ... لا يبرحُ السَفَهُ المُردي لهم دينا

والشاهد في ((من نفر)) حيث جر المستغاث من أجله بـ((من)) .

متعلقة بمحذوف ، بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة [إلا في لام المعطوف الذي لم تتكرر معه ((يا))

وقيّد المسألة في شرح الكافية بالتعجب فقال[1] : ((وقد تغني ((من)) عن اللام الثانية إذا كان في الاستغاثة معنى التعجب)) .

وقل المصنف في الحواشي : ((الحق عندي أنّ ما بعد المستغاث إمّا أنْ : يراد الخلاص منه ، أو يراد تخليصه مما نزل به ، أو مما يتوقع نزوله به ؛ فعلى الأول يصح المجيء باللام والمجيء بـ((من)) ، نحو : ((يا لزيد للظالم)) ، و((يا لـزيد من الظالم)) ، وعلى الثاني يتعين اللام ، ومعنى ((يا لزيد للظالم)) : أدعوك له لتخلصنا منه .

قوله [متعلقة بمحذوف] أي : بفعل محذوف تقديره : أدعوك لفلان ، فالكلام جملتان .

وقيل : إنها تتعلق بفعل النداء ، وذهب إليه ابن الضائع .

ورُدّ : بأنّ فعل النداء ضعيف لا يقوى أنْ يتعلق به حرفا جرٍ .

وقيل : بحالٍ محذوفةٍ ، فالكلام جملة واحدة .

قوله [إلا في المعطوف] إطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء و((ثم)) ، ولا مانع منه ؛ إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الأول في النجدة والإعانة .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢٤/٢ ((الاستغاثة)) .

نحو] :

يا للكهولِ وللشُّبانِ للعجبِ

فإنه تكسر لامه لأمن اللبس ؛ إذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مستغاث أيضاً لا مستغاث من أجله ، وكذا تكسر إذا كان ياء المتكلم نحو : ((يالي)) ؛ للمناسبة .

فإذا تكررت معه ((يا)) فتحت اللام نحو :

يا لَقومي ويا لأمثالِ قـومي[1]

قوله [يا للكهول] عجز بيت صدره :

يبكيكَ ناءٍ بعيدِ الدارِ مُغتربٌ [2]

والشاهد فيه ظاهر .

قوله [لأمن اللبس] يُفهمُ منه أنّ الالتباس موجود فيما إذا كررت ((يا)) ، ووجهه : أنّ المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث .

ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره .

---

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٣/٢ وشرح القطر ٢١٣ والأوضح ٩٥/٣ ، وتمامه :

يا لَقومي ويـا لأمثـالِ قـومي   لأنـاسٍ عتـوّهـمْ في ازديـادِ

والشاهد فيه أنه جر المستغاث به في المقامين بلام واجبة الفتح ، الأولى واضح سببها ، والثانية أنه تكرر المستغاث وأعيد معه ((يا)) فوجب الفتح .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح ٩٦/٣ والخزانة ١٥٤/٢ والهمع ٥٤/٢ . والشاهد فيه واضح .

[و] على الحالة الثانية تقول : [يا زيدا لِعمرو] بإلحاق ألف في آخره عوضاً من اللام في أوله ، ولا يجوز ((يا لزيدا لعمرو)) .

وعلى الحالة الثالثة تقول : ((يا زيدُ لعمرو)) بضم ((زيد)) كالمنادى المستقلِ ، ومن ذلك قوله :

ألا يا قومِ للعجبِ العجيبِ وللغفلاتِ تعرضُ للأريبِ [1]

وقد يكون المستغاث مستغاثاً له ، نحو : ((يا لزيدٍ لزيد)) أي : أدعوك لتنتصف من نفسك .

وأمّا الندبة : فهي نداء المتفجَّع عليه لفقده حقيقة

قوله [يا زيدا لعمرو] المنادى في هذه الحالة مبنيٌ على الفتح .

وعبارة الكافية وشرحها للجامي[2] : ((ويفتح ـ أي : يبنى المنادى على الفتح ـ لإلحاق الفها ـ أي : ألف الاستغاثة ـ بآخره ؛ لاقتضاء الألف فتح ما قبلها)) انتهى .

وحينئذٍ فليس في تابع هذا المنادى إلا النصب وبذلك صرح الجامي .

قوله [ولا يجوز ((يا لزيدا لعمرو))] ؛ لأنّ اللام تقتضي الجر، والألف الفتح ، فبين أثريهما تنافٍ ، فلا يحسن الجمع بينهما .

قوله [وقد يكون المستغاث ...] أي : تقريعاً وتهديدا .

قوله [فهي نداء ...] أي : اصطلاحاً ، وأمّا لغة : فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة في زعم النادب ، ثم المراد أنها نداء صورة لا حقيقة لما سيجيء .

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤١٩ والأوضح ٣/٩٨ وشرح القطر ٢١٦ . والشاهد فيه أن الشاعر ترك لام المستغاث والألف جميعا .

(٢) شرح الكافية للجامي ١/ ٣٦٨ .

أو حكماً ، أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سبباً له ، نحو :

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطَبَرْتَ لَهُ   وقُمْتَ فيـهِ بـأمرِ اللهِ يـا عُمَـرا

وقوله :

فوا كبداً من حبِّ مَنْ لا يُحبُّني   ومـن عَبَـراتٍ مـا لهُـنَّ فنـاءُ

قوله [أو حكماً] كقول عمر ﷺ وقد أُخبر بجدبٍ شديد أصاب قوماً من العرب : ((واعمراه)) .

قوله [وقمت...[1]] مثال للمتفجع عليه .

قوله [وقوله : فواكبداً ...[2]] مثال للمتوجع منه ، لكونه محل ألم ، ومثال المتوجع منه لكونه يسبب ألم قوله :

تبكـيهُمُ دَهمـاءُ مُعْوِلـةٌ   وتَقولُ سلمى وا رَزِيَّتِيَهْ [3]

والرزية سبب التفجع .

---

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢٣٥ وبلا نسبة في الأوضح ٩٩/٣ وشرح ابن الناظم ٤٢١ . والشاهد فيه ((يا عمرا)) فهو متفجع عليه حقيقة لفقده ، وأنّ ((عمرا)) مختوم بألف الندبة ، ولولا الألف لبني على الضم ، لأنه منادى بـ((يا)) علماً مفرداً ، ولولا الألف لما ساغ استعمال ((يا)) في الندبة لأنها للنداء وللندبة ((وا)) .

(٢) البيت من الطويل لقيس بن الملوح مجنون بني عامر في شرح التسهيل٢٧١/٣ وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٣/٣ وشرح الأشموني ١٦٧/٣ . والشاهد واضح .

(٣) البيت من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٩٩ وفي شرح التسهيل ٢٧١/٣ وفي شرح التصريح ١٨١/٢ . والشاهد في قوله ((وا رزيتيه)) فإنّ الرزيّة متوجّع منه لأنه سبب الألم .

وهي من كلام النساء في الغالب ، والغرض منها الإعلام بعظمة المصاب ، ومن ثم لا يندب إلا المعروف ،

وأمّا قولهم : ((وا من حفر بئر زمزماه)) فهو في قوة قولهم ((وا عبد المطلباه)) ؛ إذ من المعلوم أنّ مَن حفر بئر زمزم هو عبد المطلب .

ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان : ((وا)) وهي الغالبة فيه ، والمختصة به ، و ((يا)) إذا لم يلتبس بالمنادى المحض .

وحكمه حكم المنادى فيُضم إنْ كان مفرداً نحو : ((وا زيد)) ،

قوله [ومن ثمّ لا يندب إلا المعروف] فلا يندب النكرة .

فلا يقال : وارجلاه ، خلافاً لمن أجاز ذلك مستدلاً بقول صهيب حين طعن عمر : وا صاحباه . وأجيب : بأنّ النكرة هنا كناية عن اسم علم ، فكأنه قال : واعمراه .

ومقتضى كلامه في الأوضح[1] أنّ العلم يندب وإنْ لم يكن معروفاً ، ثم هذا في المتفجع عليه ، أمّا المتوجع منه فإنك تقول : ((وا مصيبتاه)) وإنْ كانت المصيبة غير معروفة .

قوله [وحكمه حكم المنادى] فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى ، وهو كذلك ؛ إذ لم يطلب إقباله بحرف مخصوصٍ نائب مناب ((أدعو)) ، ومن ثم منعوا في النداء : يا غلامك ؛ لأنّ خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ، ولا يجمع بين خطابين ، وأجازوا في الندبة ((وا غلامك)) ، وتقدم سبب آخر لمنع ((يا غلامك)) .

قوله [وحكمه حكم المنادى ....] يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء حكم ذلك القسم ،

---

(١) الأوضح ٣/١٠٠ ((الندبة)) .

وينصب إنْ كان مضافاً أو شبيهاً به ، نحـــــو : ((وا عبد الله)) ((وا ضارباً زيداً)) .

ولك زيادة الألف في آخره ، وهي أكثر أحواله .

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم ، وللإشارة إلى ذلك قال : ((فيضم ...)) . ولم يقتصر على ما قبله ، وأفهم كلامه أنه إذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه وفتحه ، كقوله :

وا فقعَساً وأينَ منّي فقعسُ[1]

قوله [وا ضارباً زيداه] مثله : ((وا ثلاثة وثلاثيناه)) .

قوله [ولك زيادة ألف في آخره] أي : مع آخره ، أي : بعد آخره ، أو آخر ما اتصل به على ما سيأتي ، وظاهره سواء كان واواً أو ياء ، لكن أوجب بعضهم لحاق الألف مع ((يا)) ؛ لئلا يلتبس بالنداء المحض .

ثم هو حينئذٍ نظير إلحاق الألف في المستغاث ، وقد صرحوا هناك بأنه حينئذٍ مبني على الفتح ، وقياسه أنْ يكون هذا أيضاً مبنياً على الفتح ، وعلى هذا ليس في نعته إلا النصب ، لكن الشاطبي جوّز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذٍ ، فليحرر المقام .

---

(١) الرجز بلا نسبة في ابن الناظم ٤٢١ والتسهيل ٢٧٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٦/٢ ، وبعده :

إبلي يأخذها كروّسُ

والشاهد فيه : تنوين ((فقعساً)) فإنه لما اضطر إلى تنوينه نوّنه بالنصب ، قال ابن مالك : ((كذا يروى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز)) .

وإليها أشار بقوله [والنادب] أي : يقول [وا زيدا] بألف في آخره مفرداً كان أو مضافاً : لظاهر نحو : [وا أمير المؤمنينا] ، أو لمضمر نحو : [وارأساه] ، أو شبيهاً بالمضاف نحو : ((واطالعاً جبلاً)) ، أو مركباً نحو : ((وامعذي كربا)) .

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف نحو : ((وا موساه)) ،

قوله [أو لمضمر نحو : وا رأسه] هذا على لغة من قال : ((يا عبدَ)) بالفتح ، أو ((يا عبدا)) بالألف ، أما على لغة من قال ((يا عبدي)) بفتح الياء ، أو ((يا عبدي)) بإسكانها ، فيقال في الندبة : ((يا رأسي)) بإبقاء الفتح على الأول ، واجتلابه على الثاني .

قوله [من ألف] أي : مقصورة غير منوّنة كما مثل .

فإنْ كانت منوّنة كما في : ((عصا)) فإنك تحذف التنوين ، فتعود الألف المقصورة ، فتلتقي مع ألف الندبة فتحذف ، وتبقى ألف الندبة ، خلافاً للكوفيين .

فإنهم قالوا : تبقى ألف المقصورة ويستغني بها عن ألف الندبة .

ويردّه : أنّ الطارئ يزيل حكم الثابت ، وأنّ ألف المقصور جزء كلمة ، وألف الندبة كلمة ، وأنّ ألف الندبة اجتلبت لمعنى ، فحذفها لا يليق ، أما الممدودة فإنها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كـ((حمراء)) أو لغيره كـ((زكرياء)) .

قوله [نحو : ((واموسه))] لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة ، كذا في حواشي الأشموني للشهاب القاسمي ، وفيه : إنّ المندوب المختوم بالألف مبنيٌ على الفتح كما هو التحقيق ، وينبغي أنْ يكون الفتح مقدراً على الألف المحذوفة لا على السين ؛ لأنّ آخر الاسم إنما هو الألف ، والبناء كالإعراب من أحوال الأواخر .

أو تنوين في صلة أو غيرها نحو : ((وا من نصر محمداه)) ونحـو : ((واأبا بكراه)) ، أو ضمة إعرابية أو بنائية نحو : ((وامنذاه)) في من اسمه ((منذ)) ، أو كسرة كذلك ، نحو : ((واعبد الملكاه ، واحذاماه)) .

قوله [إعرابية] فتقول : ((وا قام زيداه)) .

قوله [كذلك] أي : إعرابية أو بنائية .

قوله [واعبد الملكاه واحذاماه] الأول : لما كسرته إعرابية ، والثاني : لما كسرته بنائية ، وينبغي أنْ يكون المضاف إليه هنا أعني ((الملكا)) معرباً مقدّر الجر .
ولا يقل : إنه مبني على الفتح كما في ((وازيداً)) ؛ لأنه غير معرب ولا مندوب ، فليس منادى حتى يستحق البناء ، بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف ، فيقدر الجر ، والمنادى إنما هو المضاف ، لكنه معرب ؛
لأنّ الألف لم تلحق آخره ، وألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح ، إلا إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما أتصل به من مضاف إليه أو شبهه ، وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف .
قل الشهاب القاسمي عند قول الألفية ((وقائل واعبديا واعبدا)) ما نصّه :
((الظاهر أنّ ((عبدا)) هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف ، لا بهذه الفتحة الظاهرة ؛ لأنها لأجل الألف ، ولا هو مبني ؛ لأنه مضاف ، والمضاف لا يبنى في النداء)) ، فليتأمل .

فإنْ أوقع حذف الضمة أو الكسرة في لبس أبقيا وقلبت الألف ياء بعد الكسرة نحو : ((واغلامكي)) ، وواواً بعد الضمّة نحو : ((واغلامهمو ، واغلامكمو)) ؛ لأنك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى .

[ولك زيادة الهاء] بعد ألف الندبة ، أو بدلها [وقفاً] نحو : ((وازيداه ، واغلامكيه ، واغلامكموه)) ؛ لأنّ الغرض مدّ الصوت والتطويل .

وأفهم كلامه أنها لا تزاد وصلاً ، نعم تزاد فيه ضرورة ، مضمومة ومكسورة ، ومن ذلك قوله :

ألا يا عمرو عَمْراهُ　　　وعمرو ابنُ الزبيراهُ

قوله [نحو : ((واغلامكي))] قياس ما ذكر في ((عبد الملكا)) أنْ يكون ((غلام)) في هذه الأمثلة منصوباً ، وأنّ الضمائر المضاف إليها في محل جر ؛ إذ لا يتصور فيها الإعراب التقديري .

قوله [والمثنى] فإنْ قيل : لا ضمّة هنا ، قيل : هي مقدرة ؛ لأنّ الواو مرادة ، ولذلك وجب الضم في قولك : ((واغلامكم اليوم)) ردّاً للميم إلى أصلها .

قوله [أو بدلها] أي : الواو والياء .

قوله [ألا يا عمرو ...] هذا البيت من مجزوء المضارع ، وتمامه : مفاعيلن فاعلاتن ، مرتين ، والجزء إسقاط جزأيه ، لا فرق بين كونهما العروض أو حشوين أو مختلفين كما هنا ، فإنه حذف من الأول العروض ومن الثاني الحشو ،

وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين .

وتقطيعه ((ألا يا عم)) مفاعيلن ، ((رُواعمرا)) مفاعيـــــــلن ، ((هُ واعمرب)) مفاعيلن ، ((نُ زبيراه)) فاعلاتن [1].

وبهذا ظهر أنّ الهاء التي لحقت المندوب الأول وقعت في الوصل متحركة .

قوله [وأجاز الفراء ...] قال المرادي [2] : ((هو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف)) .

قال الدماميني : ((وقد يقال : أمّا ثبوتها فمناسب لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وأما كسرها أو ضمها فليس كذلك)) .

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧٤/٣ والمقرب ٢٠٣ .

والشاهد فيه زيادة الهاء وتحركها في ((عمراه والزبيراه)) بالضم ، وذلك لأن المندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا في الضرورة ، والبيت من الضرورة .

والمحشي جعل البيت من بحر المضارع المجزوء وجوباً ، وقد طعن القوم في كل بحر المضارع بل قال عنه القرطاجني : ((وما اراه انتجه الا شعبة من برسام)) أي : ضرب من الجنون ، وليس هذا محل تحقيق ، ثم شطّره المحشي العلامة كما أثبتناه من المخطوطة والمطبوعة ، وعليه تبدل البيت تماماً لأنه سيكون هكذا :

ألا يـا عمـرو واعمـرا   هُ وا عمـرو بـن الـزبيراهُ

والاضطراب في العجز واضح لمن له أذن تسمع وعين ترى ، وكتب الأدب التي روت البيت نقلته كما وجدناه في مخطوطة مجيب الندا وكذلك أثبتناه في المتن فلاحظ ، وعلى كل حال فالبيت من الهزج وتفعيلته ((مفاعيلن مفاعيلن)) مرتين .

(٢) شرح التسهيل ـ المرادي ـ ٨٤٤ .

[المفعول المطلق]

ولمّا فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع يتكلم على المفعول الثاني [و] هو [**المفعول المطلق**] أي : الذي يصدق عليه اسم مفعول

قوله [أي : الذي يصدق عليه] أي : لغة ، وأما اصطلاحاً فيصح إطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة ، وخصص صاحب البسيط المطلق بـ((ما كان فعله عاماً)) كـ((فعلت وعملت)) ، وليس ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة .

وبما تقرر من أنّ المراد صحة الصدق لغة اندفع ما في المغني[1] من قوله :

((وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دوراً خففوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك أنْ لا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق))انتهى ؛ لأنّ ذاك بحسب الاصطلاح ، وما هنا بحسب اللغة ، وأيضاً فما هنا باعتبار ما ينبغي ، وما هنالك لا بهذا الاعتبار .

قوله [اسم مفعول] أي : اسم هو لفظ مفعول ، فالإضافة بيانية ، والمراد هذه المادة التي هي ميم ... الخ ، وليس المراد باسم المفعول الذي يشتق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث ، فإنّ ذلك مقابل لاسم الفاعل وإنْ لم يكن بلفظ مفعول ، وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي : ما يبنى منه اسم مفعول تام .

---

(١) المغني ٦٦٦/٢ ـ ٦٦٧ الباب السابع ـ المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون .

من غير تقييد ، ومن ثم قدّمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به ، بخلاف بقية المفاعيل ؛ إذ صدق المفعولية عليها مقيّدٌ بالأداة .

قوله [من غير تقييد] أي : بجارٍ ، حرفٌ أو اسم ؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وقد صرح السيد بأنّ إطلاق المصدر والفعل على الأثر يعني : المفعول المطلق بضربٍ من المسامحة ، وعدم التمييز بين الأثر وبين الفعل والمصدر ، وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً كان أو أثراً ، ولا يعني بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور .

هذا وقيل : إنما سمّي المفعول المطلق ؛ لأنّ المفعول عند إطلاقه ينصرف اليه ، ولأنه مفعول لكل فعلٍ ؛ إذ ما من فعل إلا وله مفعول مطلق ، بخلاف باقي المفاعيل ، وفيه نظر: إذ الأفعال الجامدة كـ((نعم وعسى وليس)) لا مصدر لها .

قوله [ومن ثم قدمه الزمخشري[1]] يعني : إنما قدّمه حقيقة لأجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد ، وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مرّ آنفاً ، فسقط ما قيل : إنّ في كلام الشارح نظراً ؛ لأنهما لم يقدمه لذلك ، بل لأنه المفعول حقيقة .

قوله [إذ صدق ...] ؛ لأنها ليست مفعولاً حقيقة ، وتسمية كلٍّ منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بالجار .

فإنْ قلت : من ضرورة صدق المقيّد صدق المطلق ، قلت : تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد ، فلا تقييد إلا بحسب الصورة ، وصحة إطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة إطلاق المطلق ؛ لأنه ليس في هذا المقيد معنى المطلق .

---

(١) شرح المفصل ١ /٢١٤ ، وشرح الكافية ١١٣/١ .

[وهو المصدر الفضلة] أي : المستغنى عنه [المسلط عليه عامل] ينصبه [من] مادة [لفظه] ، وذلك [كـ((ضربت ضرباً))، أو] عامل [من معناه] ، بأنْ وافقه في المعنى ولم يكن من مادته [كـ((قعدت جلوساً))] ألا ترى أنهما متحدان في المعنى دون المادة .

فخرج بـ((الفضلة)) : العمدة ،

قوله [وهو المصدر] أي : الصريح ، فلا يجوز أنْ يقع ((أنْ)) والفعل في موقع المصدر ، فلا يجوز : ((ضربته أنْ اضربه)) ؛ لأنّ ((أنْ)) تخلص الفعل إلى الاستقبال ، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ، ولأنّ ((أنْ يفعل)) يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فلذلك لم يسغ لها أنْ تقع مع صلتها موقع المصدر .

وأورد على الحد نحو : ((كرهت كراهتي)) فإنّ المنصوب مفعول به .

وأجيب : بأنّ الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه ، وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة ، فإذا ذكرت الفعل بالاعتبار الأول نحو : ((كرهت كراهة)) فهي مفعول مطلق ، أو بالاعتبار الثاني نحو : ((كرهت كراهتي)) فمفعول به .

قوله [الفضلة] أي : ليس جزءً من الكلام بأنْ لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

قوله [فخرج بالفضلة] لم يذكر ما خرج بالمصدر ، وهو الجملة ، فلا تقع مفعولاً مطلقاً ، وما قاله ابن الحاجب من أنّ الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق ردّه في المغني[1] . وحديث الإخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن التنبيه عليه .

---

(١) المغني ٤١٢/٢ ((الباب الثاني ـ الجملة الواقعة مفعولا)) .

ونحو : ((قيامُك قيامٌ حسنٌ ، و جدّ جده)) ، وبما بعدها نحـــــو : ((سمعت حديثك ، وقمت إجلالاً لك)) .

وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني[1] ، والمنقول عن الجمهور أنّ ناصبه فعل من لفظه مقدر .

ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسامٍ : مؤكد لعامله

قوله [نحو : ((قيامك ...))] أي : نحو قيام من ذلك ، وقس عليه ما بعده ؛ لأنه خبر فليس فضلة وإنْ حصل به بيان النوع ، ومثله : ((ضربك ضربتان)) وإنْ حصل به بيان العدد .

قوله [وجدّ جده] ؛ لأنه فاعل فليس فضلة ، والأصل ((جدّ زيدٌ جداً)) ، ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد ، فأسند إلى الجدّ مجازاً للملابسة بينهما ، وهو صدوره منه .

قوله [مؤكد لعامله] أي : مقرر لمعنه ، وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[2] ، أي : كلّمه بذاته لا بترجمان بأنْ أمره بالتكلم لموسى ، فهو من قبيل التأكيد اللفظي ، كما صرّح به ابن جني[3] خلافاً للآبذي حيث قل : ((إنه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعنى به البيان ؛ لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، ولذا لا يأتي التأكيد في المجاز ،))

---

(١) الهمع ٧٤/٢ .

(٢) النساء ـ ١٦٤ .

(٣) الخصائص ٤٥٦/٢ . والقول بأن التوكيد معنوي نسب للآمدي في الهمع ٧٣/٢ ، فلاحظ .

....

....

وقوله:

بَكَى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ   وعَجَّتْ عَجيجاً مِنْ جُذامَ المطارِفُ [1]

نادر لا يقاس عليه، وإجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة.

ويردّه أنّ السعد صرح بأنّ التأكيد اللفظي يرفع المجاز نحو: ((قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ))، وأقرّه السيد [2].

ومراده بقوله: ((مؤكد)) أنه يجيء لمجرد التأكيد، وإلا فالنوعي والعددي يفيدان التأكيد أيضاً، ولعله إنما اقتصر فيهما على غير التأكيد؛ لأنّ الغالب عند إفادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما.

---

(١) البيت من الطويل لبنت النعمان بن بشير في النكت ٨٢٧/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٢٥/٢ .

البيت من باب ترشيح المجاز، وهو أن يبرز المجاز في صورة الحقيقة ثم يحكم عليه ببعض أوصاف الحقيقة، فينضاف مجاز إلى مجاز، وهنا أقام ((الخز)) مقام شخص حين باشر ((رَوْحاً)) ـ وهو روح بن زنباع زوج بنت النعمان ـ بكى من عدم سلامته، ثم رشحه بقوله ((وأنكر جلده))، ثم زاد في ترشيح المجاز بقوله ((وعجت)) أي: وصاحت مطارف الخز من قبيلة ((روح)) هنا، وهي ((جذام)).

ومعنى البيت أنّ ((روحا)) وقبيلته ((جذام)) لا يصلح لهم لباس الخز ومطارفه؛ لأنهم لا عادة لهم بذلك، فكنى عن التباين بينهما بما كني نيه في البيت. قاله أبو حيان في البحر المحيط. فقولها ((عجيجاً)) توكيد لـ((عجت)) أي: صاحت، وقد نسبت مجازاً إلى المطارف وهي نوع من الثياب؛ لأن المطارف لا تصيح فكيف يؤكد المجاز؛ لأن التوكيد يرفع المجاز ويثبت الحقيقة.

(٢) المطول ـ ٢٢٥ بحث توكيد المسند اليه. وانظر حاشية السيد الشريف في نفس الصفحة.

إنْ كان مصدراً ، وإلا فللمصدر المفهوم منه نحو : ((ضربت ضرباً)) و ﴿ وَالصَّافَاتِ صَفًّا ﴾ [1] و((أنت مطلوب طلبا)) ، وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق ؛ لأنه بمثابة تكرير الفعل ؛

قوله [إنْ كان] أي : العامل .

قوله [وإلا فللمصدر] أي : وإنْ لم يكن العامل مصدراً بل فعلاً أو وصفاً ، فالفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل ، وبعضهم أطلق أنّ المصدر مؤكد لعامله توسعاً .

ومن العجب شرح كلام الشارح بكلامِ مَن أطلق والاعتذار عنه .

والتحقيق ما ذكره الشارح ؛ لأنك إذا قلت : ((ضربت ضرباً)) فالتأكيد إنما هو للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ، قيل : ويلزم أنْ يكون مثل : ((ضربت ضرباً)) في الزمن الماضي للتأكيد حقيقة .

قوله [نحو : ضربت ...] تمثيل لما قبله على غير الترتيب .

قوله [لأنه بمثابة تكرير الفعل] أي : والفعل لا يثنّى ولا يجمع ، فكذا ما هو بمثابته ، وفيه إشكل ؛ لأنه إنما هو تأكيد للمصدر ، والمصدر يثنى ويجمع ، وقيل : لأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع ، فكذا مفهومه .

فإنْ قلت : فيجب أنْ لا يصحّ الإسناد إليه ، كما لا يصح الإسناد إلى الفعل ، وأيضاً مفهوم المصدر هو الحدث ، ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان ، فأنّى يكون مفهومه مفهوم الفعل .

---

(١) الصافات ـ ١ .

ولأنه اسم جنس محتمل للقليل والكثير .

ومبيّن لنوع عامله ، بأنْ دلّ على هيئة صدور الفعل :

إما باسم خاص نحو : ((رجع القهقرى)) ، أو بإضافةٍ كـ((ضربت ضرب الأمير)) ، أو بوصف كـ((ضربت ضرباً أليماً)) ، أو بلام العهد كـ((ضربت الضرب)) أي : الذي عُهِد .

ويسمّى المختص ، ويجوز تثنيته وجمعه إنْ ختم بتاء الوحدة ، كـ((ضربة)) ، وظاهر كلام سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .

⇐ وأجيب : بأنّ المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ، ويتحد معه مفهومه اعتباراً ، من جهة أنّ الحدث هو الأصل في مفهوم الفعل ، والزمان كالقيد في اعتبار الحقيقة ، فلذا يصح الإسناد إليه ، وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا يجمع عملاً بالاعتبارين .

قوله [محتمل للقليل والكثير] ؛ لأنه دال على الماهية المعرّاة عن الدلالة على التعدد ، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد .

وفيه بحث : لأنّ المصدر كسائر أسماء الأجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعاً ، ألا ترى أنه لو قال ((لا آكل أكلاً)) كان عاماً حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالاً على نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاماً ، فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل ، وأنه لو قال : ((إنْ أكلت)) ونوى ((أكلاً)) دون ((أكل)) لا يعمل بنيّته .

قوله [ومبيّن لنوع عامله] أراد به ما يدلُّ على نوعه فقط ، أو في ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو : ((ضربته جميع أنواع الضرب)) .

ومبيّن لعدد عامله ، بأنْ دلّ على مرّات صدور الفعل كـ((ضربت ضربتينِ وضربات)) ، وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق ، وأدرجه ابن مالك في التسهيل[1] في المختص ، وجعل المفعول المطلق قسمين مبهماً ومختصاً ، فعلى هذا المختص قسمان معدود وغير معدود .

وناصبه : إمّا فعله ، أو وصفه كما مرّ ،

قوله [لعدد عامله] أي : وحدته أو كثرته .

قوله [بأنْ دلّ على مرّات صدور الفعل] إضافة ((مرات)) للجنس الصادق بالمرة والأكثر .

قوله [إما فعله] لا يمتنع عمل الفعل في مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معناها ، وفاقاً للسيرافي وابن طاهر ، وإنْ منع ذلك الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون

وفي البديع : إذا قلت : ((ضربت ضرباً شديداً ضربتين)) كان ((ضربتين)) بدلاً من الأول ، ولا يكونان مصدرين ؛ لأنّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين ، فأما قوله :

ووطئتَنا وطأً على حَنَقٍ وطأَ المقيّدِ ثابتُ القدمِ [2]

فلا يكون الثاني فيه بدلاً لأنه غيره ، ولكنه بمعنى : ((مثل وطء المقيد)) ، أو على إضمار فعل .

---

(1) شرح التسهيل ١٠٧/٢ ((المفعول المطلق)) .

(2) البيت من الكامل للحارث بن وعلة في الدرر ٦٢/٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦ ولزهير في اللسان (٦٠٧/١٢ هرم) وبلا نسبة في الهمع ٧٨/٢ . والشاهد فيه أنّ ((وطئتنا)) الفعل الماضي نصب مصدرين هما ((وطأ على حنق)) و((وطأ المقيد)) ولا يكون الثاني بدلاً من الأول لاختلاف معناهما ، فلجأ إلى تأويلهما بـ((وطأ على حنقٍ مثل وطأ المقيد)) أو على تقدير فعل محذوف .

أو مصدر مثله كـ((عجبت من ضربك ضرباً شديدا)) .

قوله [أو مصدر مثله] ينبغي أنْ يُحمَلَ المثل على المماثل ولو في المعنى؛ ليشمل نحو : ((إيمانك تصديقا)) .

قوله [كعجبت من ضربك ...] لم يمثل بقوله تعالى[1] : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً ﴾ ؛ لأنّ ((جزاءً)) وإنْ كان بلفظ المصدر لكن معناه : المجزي به ؛ لحمله على ((جهنم)) ، فالمعنى : أنّ جهنم هي الشيء الذي تجزون به .

ولذا قال في الكشاف [2] : ((وانتصب ((جزاء)) بما في ((فإنّ جهنم جزاؤكم)) من معنى تجازون ، أو بإضمار تجازون أو على الحال ؛ لأنّ الجزاء موصوف بالموفور)) .

ولا يخفى أنّ ذلك غير متعيّن ؛ لأنّ المصدر قد يخبر بهِ عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد :

فإنّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ[3]

---

(1) الإسراء ـ ٦٣ .

(2) الكشاف ٥٢٨/٢ تفسير الإسراء ـ ٦٣ .

(3) عجز بيت من البسيط للخنساء في الديوان ٣٨٣ ، وفي شرح التسهيل ١٢٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشموني ١١٩/٢ ، وتمامه :

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتى إذا ادّكرتْ فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

والشاهد فيه ((إقبال وإدبار)) فأخبر عن اسم العين ((هي)) باسم المعنى ((إقبال)) مبالغة ، وقيل : بل على تقدير مضاف محذوف والتقدير : فإنما هي ذات إقبال ، وسيأتي ذكره في باب النعت فانتظر .

وشرط الفعل : التصرف والتمام ، والوصف : الدلالة على الحدوث .

قوله [وشرط الفعل التصرف] خرج به أفعل التعجب و((ليس وعسى وتبارك)) ، وقد يقال : قوله : ((وفعله)) بالإضافة أي : فعل ذلك المصدر ، يعلم منه أنّ المراد فعل له المصدر ، وذلك مفقود في الجامد .

قوله [والتمام] خرج به كان وأخواتها ، فإنّ الفارسي[1] نصّ على أنها لا تنصب المصدر وأنّ خبرها قام لها مقامه .

قوله [الدلالة على الحدوث] خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر؛ لقصور عملهما عن عمل الأفعال ، ولأنّ عمل الصفة المشبهة مقصور على السبي ، وأفعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد ، وأما قوله :

أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ الأمُهمْ   لؤماً ....[2]

فـ((لؤماً)) منصوب بمحذوف .

---

(١) نقله عنه السيوطي في النكت ٣٩٣/١ .

(٢) جزء بيت من البسيط لطرفة في ديوانه ١٨ وبلا نسبة في المقرب ٧٨ وشرح ابن طولون ٤٥/٢ وشرح التصريح ٣٢٥/١ ، وتمامه :

أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ الأمُهمْ   لؤما وأبيضُهُم سربالَ طبّاخِ

والشاهد في كون ((لؤماً)) مفعول مطلق وناصبه ليس ((ألأمهم)) الذي هو أفعل تفضيل ، بل ناصبه فعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل وتقدير الكلام : فأنت اليوم الأمهم تلؤم لؤماً .

وقد يحذف ناصب غير المؤكد: جوازاً

قوله [وقد يحذف ناصب غير المؤكد] وهو المبيّن للنوع أو العدد ؛ لأنه يدلُّ على معنى زائد على معنى فعله ، فأشبه المفعول به .

أمّا المؤكد فذكر ابن مالك[1] أنه لا يجوز حذف عامله ، وبحث معه ولده ، وتحرير ذلك يطلب من شروح الألفية .

ويشهد للحذف قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾[2] ، أي : يمسح مسحا .

قوله [جوازاً] أي : حذفاً جائزاً أو ذا جواز .

---

(١) قال ابن مالك في الألفية ((وحذفُ عاملِ المؤكد امتنع)) وقال في الكافية الشافية : ((وعامل الذي أتى مؤكدا *** سقوطه امنع أبدا)) ، ثم قال في شرحها ٢٥٩/١ : ((المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه منافٍ لذلك ، فلم يجز)) .

ونظر فيه ولده فقال ما ملخصه : ((إنْ أراد أنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فالحذف منافٍ بلا شك ، ولكنه ممنوع لعدم الدليل عليه ، أو أراد أنّ المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير فمسلّم ، ولكن لا نسلم أنّ الحذف منافٍ لذلك ؛ لأنه إذا جاز أنْ يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أنْ يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى)) .

ثم استدل بالسماع في مثل ((أنت سيراً وميرا)) وفي الحذف الواجب للعامل كما في نحو : ((سقياً ورعياً)) ، وردّه ابن عقيل ١٧٧/٢ بأنّ ما ذكره ابن الناظم في بحث المفعول المطلق من شرح الألفية ليس من التأكيد في شيء ؛ لأنّ المصدر نائب مناب العامل ، دالّ على ما يدل عليه .... .

(٢) ص ـ ٣٣ .

لقرينة حالية أو مقالية ، كقولك للقادم أو لمن قال ((سأقدم عليك)) : ((خيرَ مَقدَم)) أي : قدمتَ .

ووجوباً : سماعاً ، نحو : ((سقياً ورعياً وحمداً وشكراً)) .

قوله [لقرينة حالية أو مقالية] أي : حصول قرينة ، فاللامْ للتوقيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾[1] .

والقرينة الحالية ـ ويقال لها المعنوية ـ ما مرجعها إلى المعنى من مشاهدة أو غيرها ، واللفظية ما مرجعها إلى اللفظ .

قوله [كقولك للقادم] أي : فالقرينة حالية ، وقوله : ((أو لمن قال)) أي : فالقرينة مقالية .

قوله [خير مقدم] أي : قدمت قدوماً خير مقدم ، فـ((خير)) اسم تفضيل ، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه ؛ لأنّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه .

قوله [ووجوباً سماعاً] أي : حذفاً واجباً أو ذا وجوب ، ((سماعاً)) : موقوفاً على السماع ، لا قاعدة له .

قوله [وحمداً وشكراً] اعترض : بأنهم قالوا : ((حمدتُ الله حمداً وشكرته شكراً)) ، وأجيب : بأنّ ذلك ليس من كلام الفصحاء ، وبأنّ وجوب الحذف عند البعض ، وبأنه عند ذكر الفعل ينوّن خبراً لا إنشاء ، والكلام عند قصد الإنشاء ، وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر .

---

(١) الإسراء ـ ٧٨ .

وقياساً في مواضع نحو : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ،

قوله [وقياساً في مواضع] أي : حذفاً قياسياً أو ذا قياس يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل .

قوله [نحو : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا ﴾[1]] أي : من كل ما يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله في طلب أو خبر ، والمراد بعاقبة الطلب والخبر : الفوائد التي تترتب عليهما وتأتي على أثرهما فالطلب كالآية ، فإنّ طلب شدّ الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر ، والخبر كقول الشاعر :

لأَجْهَـــدَنَّ فإمّـــا دَرْءَ واقِعَـــةٍ تُخْشَى وإمّا بُلوغُ السُّؤْلِ والأَمَـلِ [2]

واحتمل كون ((منّاً)) و((فداءً)) مفعولاً له للـ((شد)) لا يطوي هذا القسم ؛ لعدم الاحتمال في : ((وهبتك ألفاً فإما إعانة وإما إكراماً)) ؛ إذ لا يصح تقدير اللام فيه ؛ لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل .

واحترزوا بقيد القبلية عن نحو : ((إمّا يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو يهلك هلاكاً ما ضربه)) فلا يجب الحذف فيه .

وقيّد ابن الحاجب[3] ما قبله بكونه جملة ، فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلاً لعاقبة مفرد نحو : ((لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناماً)) ،

---

(١) محمد ـ ٤ .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١١٧/٢ وشرح التصريح ٣٣٦/١ والهمع ٩١/٢ .
والشاهد فيه ((درء)) و ((بلوغ)) فقد ذكر تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أدرء وإما أبلغ .

(٣) قال في الكافية : ((ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملةٍ متقدمة مثل قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ...)) شرح الكافية ١٢١/١ .

و((أنت سيراً وميراً)) ، و((ما أنت إلا سيراً))

☜ وجعل المصنف في الأوضح[1] كابن الناظم هذه الأمثلة من الآتي بدلاً من اللفظ بفعله ، فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل ؟ فيه نظر ، ومقتضى ما وجّهوا به وجوب الحذف عدمُ التوقف .

هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلاً مسامحةٌ ، بمعنى : أنّ له دخلاً في التفصيل ؛ لأنّ المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض المفصل .

قوله [وانت سيراً وميرا] أي : من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعاً ، ولا مستقبلاً ، كما نصّ عليه سيبويه ، ولم يشترطه المصنف كابن مالك [2] مكرراً ـ أي : ذكر مرتين فأكثر ـ أو محصوراً بـ((ما وإلا)) أو بـ((إنما)) ، وعامله خبر عن اسم عين وإنْ دخلت عليه النواسخ ، نحو : ((إنّ زيداً سيراً سيراً)) ، قال الرضي [3] : ((ويجوز أنْ يكون ((ما كان زيدٌ إلا سيراً)) من هذا)) .

ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية [4] أنْ لا يقيّد باسم العين ، بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه حقيقة ، كما عبّر به ابن الحاجب[5] ، وحينئذٍ ففي مفهوم اسم العين تفصيل ، فليتأمل .

---

(١) الأوضح ٣٦/٢ ـ ٣٧ ، شرح ابن الناظم ١٩٤ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/٢ .

(٣) شرح الكافية ١٢٠/١ ((المفعول المطلق)) .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ .

(٥) هذا معنى كلام ابن الحاجب في الكافية ، فانظر شرحها للرضي ١٢٠/١ .

و ((هذا ابني حقاً)) و ((له عليّ ألفٌ عرفا)) .

قوله [وهذا ابني حقاً ...] أي : من كل مصدر مؤكد :

لنفسه ، أي : لمثله ؛ لأنّ الشيء لا يؤكد نفسه ، وهو الواقع بعد جملة هي نصٌ في معناه كالمثال الثاني ، فإنّ الجملة نص في الاعتراف لا تحتمل لها غيره ، أي : مما يضاده ويقابله .

أو لغيره[1] وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الأول ، فإنّ الجملة تحتمل عقلاً الباطل والكذب .

وبهذا التقرير اندفع ما قيل : إنْ أريد أنّ الجملة في المؤكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقاً فممنوع ؛ إذ تحتمل المجاز أو لا تحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك ؛ إذ احتمالُ ((هذا ابني)) لغير معناه عقليٌ ليس مدلولاً للفظ .

هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أنْ يقال : ((له عليّ ألف درهم اعتراف زيد)) فيجوز تثنيته وجمعه حينئذٍ نظرٌ ، ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل .

واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين : التقدم خلافاً لمن أجازه ، واستدل بقولهم ((أحقاً زيد منطلق)) ، وأوّلَ على أنّ ((حقاً)) هنا نصب على الظرف لا على المصدر ، أي : أفي حقٍ ، نص عليه سيبويه ، ولا التوسط كما يفهم من التسهيل[2] ، وأجازه الزجاج ، نحو ((زيد حقاً أخوك)) .

وإنّ التقدير في ((هذا ابني حقاً)) : ((أحق حقاً أو حقّ حقاً))

---

(١) قوله ((أو لغيره)) عطف على قوله (لنفسه) ، أي : من كل مصدر مؤكدٍ لنفسه أو لغيره .

(٢) شرح التسهيل ١١٨/٢ .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً ، وهو اسم الحدث الجاري

من : ((حقّ)) إذا ثبت ووجب .

ويجوز أنْ يكون من ((حقّ الأمر)) بمعنى : تحققه وكان على يقين ، فالمقصود حينئذٍ إثبات كونه على يقين ورفعُ كونه على شك ، فإنه من محتملات الجملة كما أنّ الباطل والكذب من محتملاتها ؛ لأنها تحتمل البنوّة والتبني .

ويجوز أنْ يكون صفة مصدر محذوف أي : قولاً حقا ؛ لما قاله الرضي[1] من أنّ جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره ، إمّا صريح القول أو ما في معنى القول ، قال الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾[2] .

ثم قال : ((فتقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر مفعولاً مطلقاً لـ((قلت)) بياناً للنوع ، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ؛ لأنّ المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة)) .

قوله [وهو اسم الحدث الجاري ...] أي : اللفظ الدال على الحدث مطابقةً كالضرب ، أو تضمناً كـ((الجلسة والجِلسة)) بفتح الجيم وكسرها .

---

(١) شرح الكافية ١٢٤/١ ، وقول المحشي ((قال)) يعني الرضي في نفس المقام ونصّ كلامه : ((فتقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لـ((قلت)) . وهذا المصدر مفعولاً لـ((قلت)) بياناً للنوع ، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ؛ لأنّ المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة ....)) .

(٢) مريم ـ ٣٤ .

على الفعل ، وليس علماً .

وقد ينفك عن المصدرية إلى ما هو جار مجراها ، كما أنّ المصدر قد يكون غير مفعول مطلق ، فبينهما عموم من وجه ، كما يفهم من التعريف مع قوله [وقد ينوب عنه] أي : عن المصدر [غيره] ، فينصب على أنه مفعول مطلق ؛ لما فيه من الدلالة على المصدر .

والمراد بـ((الحدث)) : معنى قائم بغيره من حيث أنه قائم بغيره ، كما قال العصام ، وإلا ورد أنّ اللون قائم بغيره وليس حدثاً ، سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر.

وبـ((الجريان على الفعل)) : اشتماله على حروفه لفظاً أو تقديراً ، فما ليس له فعل كـ((العالمية)) و ((ويلاً)) لا يسمى مصدراً بهذا المعنى وإنْ سمّي مصدراً بمعنى آخر.

وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر ، وإلا خرج بقوله ((اسم الحدث)) .

وخرج بقوله ((ليس علماً)) : اسم الحدث إذا كان علماً مثل ((فجارِ وحمادِ)) ، وأمّا المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق أنه مصدر ،.وتسميته في بعض الأحيان اسم مصدر بطريق المجاز .

قوله [عن المصدرية ...] لو قال : عن المصدر إلى ما هو جار مجراه كان أولى .

قوله [على المصدر] أي : معناه الذي هو الحدث ، وفي قوله : وقد ينوب عنه ...الخ إجمال ، تفصيله : أنّ المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه في المادة بأقسامه الثلاثة ، والنائب عن المبيّن ما بقي .

فمما ناب عن المبيّن للعدد :

اسم الآلة [كضربته سوطاً] أي : ضرباً بسوط ، فحذف الجار والمصدر ، وأقيم ما بعده مقامه .

واسم العدد نحو : [﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[1]] أي : جلداً ثمانين جلدة ، فحذف المصدر ، وأقيم العدد مقامه .

ومما ناب عن المبيّن للنوع ما دلّ على كلية أو بعضية

قوله [اسم الآلة] أي : اللفظ الدال على آلة الفعل ، ويشترط أنْ يكون آلة للفعل عادة ، فلا يجوز : ((ضربتُهُ عموداً)) ؛ لأنه لا يعهد كون العمود آلة للضرب ، وقضية ذلك جواز ((ضربتُهُ حجراً)) ؛ لأنّ الحجر عُهِد الرمي به ، ولا ((رميته آجرّة)) ؛ لأنّ ((آجرة)) لم تُعهد للرمي .

قوله [وأقيم ما بعده مقامه] أي : فأعطي ما له من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع ، تقول : ((ضربته سوطاً وسوطين وأسواطا)) .

قوله [أو اسم العدد] أي : واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له ، وذلك إما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو : ((ضربته ألفا)) .

قوله [ما دلّ على كلية أو بعضية] إشارة إلى أنه لا يختص بكلمتي ((كل وبعض)) كما يوهمه كلام الأوضح [2] ،

---

(١) النور ـ ٤ .

(٢) الأوضح ٣٤/٢ .

مضافاً للمصدر نحـــو : [﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾][1] أي : ميلاً كل الميل [﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾[2]] .

ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته ، وهو ثلاثة : اسم مصدر

فدخل : (ضربته جميع الضرب وعامة الضرب)ونحو : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[3] ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾[4] و((ضربته يسيرَ الضرب)) .

فلا حاجة إلى زيادة بعضهم كلمتي ((ما)) الشرطية والاستفهامية نحو : ((ما شئت فقم)) ، أي : أيَّ قيام شئت فقم ، ومثله ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾[5] ، ونحو ((ما تضرب زيداً)) ، أي : أيَّ ضرب تضرب ، ومثله ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴾[6] .

قوله [اسم مصدر] قيّده في التسهيل[7] بـ((غير العلم)) احترازاً من نحو : ((حمادِ)) علماً للحمد ، فلا يستعمل مؤكداً ؛ لأنّ معنى العلم زائد على معنى العامل ؛ ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل .

وأورد على ذلك ((سبحان)) فإنه اسم مصدر علم على التسبيح ، وقد استعمل مؤكداً لعامله المحذوف ، وقد يجاب : بمنع علميته وهو رأي ابن مالك .

---

(1) النساء ـ 129 .

(2) الحاقة ـ 44 .

(3) النساء ـ 124 .

(4) هود ـ 57

(5) التوبة ـ 7 .

(6) الحاقة ـ 28 .

(7) شرح التسهيل 2/107 ((المفعول المطلق)) .

نحو : ((اغتسل غسلاً)) ، واسم عين نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾
ومصدر لفعل آخر نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ .

قوله [﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ [1]] تبع في جعله مثالاً لما ذكر الأوضح[2] ، وجعله النحلة مثالاً لاسم العين ، وقد يجمع بينهما بأنّ النبات يستعمل تارة بمعنى ((نبت)) وتارة اسماً للشيء النابت .

ويجوز أنْ يكون مثالاً لما ناب فيه مصدر فعل آخر ، كالمثال الذي بعده ، خلافاً للناصر اللقاني ، فقد صرّح السفاقسي في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى ﴾[3] : بأنّ النبات مصدر سمّي به النابت ، كما سمّي بالنبت .

وصرّح به ابن القطّاع فقال : ((نبت البقل نباتاً)) .

قال الشاطبي : ((وعن سيبويه أنّ ((نباتاً)) في الآية مصدر جارٍ على غير الفعل فكان نائباً عن ((إنباتا)) .

قوله [ومصدر لفعل آخر نحو ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [4]] وذلك لأنّ ((تبتيلاً)) مصدر لـ((بتل)) لا لـ((تبتل)) ، فناب ((تبتيلاً)) عن ((تبتلاً)) ؛ لأنّ معنى ((تبتل)) بتل نفسه ، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل ، وظاهر كلامه أنّ النائب في جميع الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور ، وفيه خلاف .

---

(1) نوح ـ ١٧ .

(2) الأوضح ٣٤/٢ .

(3) طه ـ ٥٣ .

(4) المزمل ـ ٨ .

وجعل في الأوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو : ((أحببته مقة)) و ((فرحت جذلا)) .

بقي أنَّ لقائل أنْ يقول : إنْ كان مراده باسم المصدر :

ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإنْ كان جارياً على فعل آخر ، فكان ينبغي أنْ يدخل فيه ((تبتيلاً)) .

وإنْ كان مراده ما ليس جارياً على فعلٍ أصلاً فنحو : ((الغسل والوضوء والعطاء)) ليس كذلك ؛ لجريانها على ((غسل ووضئاً وعطى)) أي : أخذ .

إلا أنْ يجاب : بأنَّ مراده بما ليس جارياً على فعله : ما دخله نقص لبعض الحروف التي في فعله .

قوله [وجعل في الأوضح [1]...] هو مذهب المازني والمبرد والسيرافي واختاره ابن مالك [2] .

قال الرضي[3] : ((وهو أولى ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه)) .

ومذهب سيبويه أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدر ، وهو منقول عن الجمهور ، والتقدير : أحببته ومقتهُ مقة ، وفرحت وجذلتُ جذولا ، المقة بكسر الميم مصدر ((ومق)) مرادف للمحبة ، والجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر ((جذل)) بكسر الذال .

---

(1) الأوضح ٣٤/٢ .

(2) قال ابن مالك في الكافية الشافية ٢٩٤/١ :

وقدْ ينوبُ عنه وصفٌ أو عددْ أو ((كل)) أو ((بعض)) كـ((كلّ الجدّ جدّ))

كذا الذي رادفَ كـ((ادلجْ سُرى)) أو كان نوعاً كـ((رجعتَ القهقرى))

(3) شرح الكافية ١١٦/١ وقد نسب الرضي القول إلى المازني والمبرد والسيرافي .

....

....

تتمة : مما ينوب عن المصدر أيضاً :

ضميره نحو : ((عبد الله أظنه جالساً)) ، وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعي ، انظر التصريح[1] .

واسم الإشارة يشار به إلى المصدر كـ((ضربته ذلك الضرب)) ، ولا يشترط جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المصدر خلافاً لابن مالك[2] في اشتراطه ذلك ، وتخطئته من حمل قول المتنبي :

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا [3]

على أنه أراد : برزتِ هذه البرزة ، وعلله بأنّ مثل ذلك لا تستعمله العرب ؛ لأنّ من كلام العرب ((ظننت ذلك)) يشيرون للظن ، ولذلك اقتصروا عليه .

---

(1) شرح التصريح ٣٢٦/١ .

(2) شرح التسهيل ١١٠/٢ .

(3) صدر بيت من الكامل للمتنبي في ديوانه ٣٥٩/٢ وفي شرح التسهيل ١١٠/٢ وفي المغني ٦٤١/٢ وبلا نسبة في المقرب ١٩٥ ، وتمامه :

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا ثمّ انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا

والكلام في تخطئة المتنبي لأنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وهو ممنوع عند البصريين فالأصل ((يا هذي)) ، واعتذروا له بأنّ ((هذي)) مفعول مطلق ، والأصل ((برزت هذه البرزة)) وليس ثمة حرف نداء أصلاً حتى يحذف ، وردّه ابن مالك بأنه ((لا بدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة)) ـ يعني : نعتاً حتى يمكن جعل اسم الإشارة مفعولاً مطلقاً ، وردّه ابن هشام في المغني فراجع .

....

....

ــ والوقت ، كقوله :

أَلَمْ تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمـدا [1] .

بنصب ((ليلة)) نيابة عن المصدر ، والتقدير : اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد ، فحذف المصدر ، وأقام الوقتَ مقامه ، وذلك قليل ، وعكسه كثير ، نحـو : ((جئتك صلاة العصر)) .

وأسماء أعيـان على خلاف في ذلك يقل : ((ترباً وجندلاً)) في معنى : تربت يداه ، أي : لا أصابت خيراً ، والتَّرَب : التراب ، والجندل : الحجارة ، قل سيبويه[2] : جعله بدلاً من قولك : ((تربت يداك)) .

فانتصاب ((ترباً وجندلاً)) عند الشلوبين وغيره على المصدر ، بدليل جواز اللام فتقول : ((ترباً لك)) ، كما تقول ((سقياً لك)) .

والأصح وهو ظاهر كلام سيبويه أنهما منصوبان على المفعول به ، والتقدير : ألزمك الله ترباً وجندلا .

والهيئة : نحو : ((مات ميتة جاهلية ، وعاش عيشة مرضية)) .

---

(1) صدر بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٣٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١٠/٢ ، والهمع ٧٧/٢ ، وتمامه :

أَلَمْ تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدا وعادَك ما عاد السليمَ المُسهَّدا

والشاهد واضح .

(2) الكتاب ٣١٥/١ ((باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر)) .

[وليس منه] ـ أي : من النائب عنه ـ صفته كـ((زغداً)) في قوله تعالى : [﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[1]]، وإنما هو حل من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً .

بدليل إقامتهم الجار والمجـــرور دون المصدر في قولهم : ((سِيرَ عليه طويلاً)) ، فدلَّ ذلك على أنه حلٌ لا مصدر ، وإلا جاز إقامته مقام الفاعل ؛ إذ المصدر يقوم مقامه باتفاق .

والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه ، لكن خالفه في الأوضح[2] تبعاً لابن مالك .

قوله [وإنما هو حل من المصدر ...] عبارة المغني[3] : ((والمنصوب حلٌ من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه أي : فكلا الأكل)) .

قوله [بدليل إقامتهم ...] زاد في المغني [4] : ((وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه ، تقول : ((رأيت كاتباً)) ، ولا تقول ((رأيت طويلاً)) ؛ لأنّ الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول)) .

---

(١) البقرة ـ ٣٥ .

(٢) قال ابن هشام في شرح القطر٢٢١ في بيان هذا البحث : ((وليس مما ينوب عن المصدر صفته)) . وكلام الشارح الفاكهي من الدليل تجده هناك فراجع . وقال ابن هشام في الأوضح ٣٣/٢ : ((ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفته ....)) وهذا عدول من ابن هشام عن رأيه في القطر وشرحه فتنبه . وانظر شرح التسهيل ١١٠/٢ ـ ١١١ . والكتاب ٢٢٨/١ .

(٣) المغني ٦٥٢/٢ .

(٤) المغني ٦٥٢/٢ ((الباب السادس ـ الأمر الرابع)) .

....

....

وقل : ((وعندي فيما احتجوا به نظر :

أمّا الأول : فلجواز أنّ المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين : حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولاً على السعة ، ولهذا يقولون : ((دخلت الدار)) بحذف ((في)) توسعاً ، ومنعوا ((دخلت الأمر)) ؛ لأنّ تعليق الدخول بالمعاني مجاز وإسقاط الخافض مجاز ، ويوضحه أنهم يقولون ذلك في صفة الأحيان ، فيقولون : ((سير عليه زمنٌ طويل)) ، فإذا حذفوا الزمان قالوا ((طويلاً)) بالنصب لما ذكرنا .

وأمّا الثاني : فلأنّ التحقيق أنّ حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۞ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [1] أي : دروعاً سابغات ، ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم : اشتمل الصماء ، أي : الشملة الصماء ، والحالية متعذرة لتعريفه)).

ومراده بقوله : ((إنهم لا يجمعون بين مجازين)) : أنهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بالإرادة كلفظة ((قليلاً)) في ما مثل به ، ولتقدمها وحذف موصوفها ، فلا ينقض كلامه بنحو : ((أحيا الأرضَ شبابُ الزمان)) كما قال الدماميني .

ولا حاجة إلى ما أجاب به الشمني[2] مما هو في محل المنع ، كما حررنا ذلك

---

(1) سبأ ١٠ ـ ١١ .

(2) المنصف ـ ٣٣٢ ((الباب السادس ـ الأمر الرابع)) .

....

....

في رسالة بديعة سميناها ((إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز)) بيّنا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها :

إنّ أقسام تعدد المجاز أربعة :

الأول : أنْ يجتمعا في كلمتين فصاعداً ، وهو أكثر من أنْ يحصى ، ولا يتوهم منعه فالعجب للدماميني من إيراده .

الثاني : أنْ يجتمعا في كلمة من جهتين مختلفتين ، وفي الحقيقة إنما اجتمع فيه جهتا مجاز ، وأمثلته كثيرة .

الثالث : أنْ يجتمعا في كلمة ويكون أحدهما مبنياً على الآخر ، وعبّر عنه بالمجاز في المرتبتين ، قل القشيري[1] : ((وهو غير عزيز)) ، وقد أوردنا منه في رسالتنا أمثلة ، وذكر منه أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله ((ومن مجاز المجاز))[2] .

الرابع : أنْ يجتمعا في كلمة وتكون إرادةُ كلٍّ مستقلة ، وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه ، وفي جمع الجوامع تصحيح وقوعه ، وهو الذي أراده ابن هشام على ما فيه ، كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة .

---

(١) كذا في المخطوط وفي المطبوع الفنري ، واللقبان متداولان خصوصاً القشيري ، ولم نهتد إلى الصواب فيهما .

(٢) ذكر الزمخشري ((مجاز المجاز)) في الأساس في المواد : ((ج م ع ، د ف ع ، س و ي ، ش رق ، ق رع ، ق ش ب ، ك ت ل ، ك ر م ، ن س ل ، ن ط ق ، ن ع ق)) .

فهرس الجزء الثاني